





﴿ فهرست ﴾

٢٥ بحث الاول	٦ بحث بيان معنى الالهام
٢٦ بحث العرب امانا ماضى يدع	٧ بحث الاصل في لفظ التخصيص
٢٦ بحث بناء الشيء على ضده	والخصوص ان يستعمل باذخال
٢٧ بحث بجايا مستورا	الباء على القصور عليه
٢٧ بحث شرطية التعريف في	٨ بحث بيان معنى الاراد والرافة
هطف البيان وعدمها	٩ بحث النبي في فعل بمعنى فاعل
٢٧ بحث الصفة المشبهة تخرج من	١٠ بحث الفرة
اللازم فاذا اريد البناء التعدى	١٠ بحث الدين وضع الهى اء
فبالنقل	١٠ بحث بيان معنى اليقين
٢٩ بحث النص	١١ بحث بعد
٢٩ بحث الخليفة	١١ بحث النكت جمع النكتة
٣١ بحث قرة العين	١٢ بحث لاسما
٣٢ بحث الملك	١٤ بحث بيان معنى التخصيص
٣٣ بحث هدى وبجته في القرآن	١٦ بحث بامر
٣٤ بحث سبحان	١٦ بحث الاستيناف الباقى لا يلزم
٣٥ بحث يقدر في الظرف المستقر	ان يكون جوابا عن سؤال
كان التامة والاقتسار	من العلة
٣٥ بحث حلان	١٧ بحث القيل والقال
٣٥ بحث الاخوة والاخوان	١٨ بحث الشأن والامر
٣٦ بحث لعمري	١٩ بحث اتضمين
٣٧ بحث الحسب	٢٠ بحث الامام
٣٩ بحث ان الحمد لله وامثاله اخبار	٢٠ بحث دمشق
واقعة موقع الانشاء مجازا	٢٢ بحث تسمية الجملة جملة
٤٠ بحث التاء	٢٣ بحث الفرق بين الفكر والنظر
٤١ بحث الحمد على الصفات القديمة	٤٢ استعمال سمح بالباء وبغيره
٤٢ بحث تركيب سؤال	٢٥ بحث وجوب تجريد المؤكد
٤٢ بحث الشكر	من ضمير المؤكد

طبقات البلاغة على المذهب	٤٣	مبحث تركيب وحده	٤٣
النصور		مبحث وضع العلم بازاءاته تعالى	٤٤
٦٤ مبحث جواز وقوع الحال من	٦٤	٤٥ مبحث الاستحقاق الذاتي	٤٥
المضاف اليه اذا كان المضاف		٤٦ مبحث تقديم الحمد	٤٦
جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء		٤٦ مبحث الاختصاص في الحمد لله	٤٦
٦٥ مبحث البرهان الاتي واللي	٦٥	كافي لله الحمد	
٦٥ اعجاز القرآن يعرف بهذا العلم	٦٥	٤٦ مبحث وجوب كون مخاطب	٤٦
بالي والي وبالعلم الكلامي بالاتي		بالجملة القصرية حاكما حكما	
٦٦ مبحث الذوق	٦٦	مشوبا بالصواب والخطاء في	
٦٨ مبحث ان القيد التقدم على	٦٨	الاضافي	
المعلوف عليه بقيد بالمعلوف		٤٧ مبحث ان الاختصاصين	٤٧
٦٨ مبحث اقل التفضيل قديقه	٦٨	متلازمان	
به تجاوز صاحب و تباعده		٤٩ مبحث الاختصاص النبوي	٤٩
عن الغير		والاشباي	
٦٩ مبحث وجه تسمية الاستعارة	٦٩	٥٥ مبحث البيان	٥٥
بالكتابة استعارة وكناية		٥٥ مبحث لاد	٥٥
٧٠ مبحث الترشيح	٧٠	٥٦ مبحث المجزة	٥٦
٧٠ مبحث القرآن	٧٠	٥٨ مبحث باقي الكتب المنزلة غير	٥٨
٧٠ مبحث النظم	٧٠	القرآن ليس منزلة للاعجاز	
٧٢ مبحث عليك	٧٢	٥٨ مبحث اضافة الصفة الى	٥٨
٧٣ مبحث الموصول الحرفي	٧٣	الموصوف	
٧٤ مبحث الظروف وشها	٧٤	٥٩ مبحث الأكل والاعل	٥٩
٧٥ مبحث تقدم الظرف	٧٥	٦٠ مبحث الصحابة والاصحاب	٦٠
٧٦ مبحث اتسع في الظروف ما لم يتسع	٧٦	٦٠ مطلب خير بالتخفيف مطلقا اسم	٦٠
في غيرها		التفضيل	
٧٧ مبحث الحكم الكلي	٧٧	٦٠ مطلب مما يكن من شئ	٦٠
٧٩ مبحث الامثلة والشواهد	٧٩	٦١ مطلب لزوم الفاء لا ما كلى	٦١
٨١ مبحث القيد والمقيد	٨١	٦٢ مطلب لما ظرف بمعنى اذ	٦٢
٨٢ مبحث يقع وخصوصا	٨٢	٦٣ مطلب اعجاز القرآن كونه في اعلى	٦٣

١٠٨	مبحث اطلاق الحال على الظرف مساححة	٨٢	مبحث اجمعين واجعون
١٠٩	مبحث ابن جني وابن هشام	٨٢	مبحث التمريض والتلويح
١١٠	مبحث تركيب صاع بصاع وقاه الى في	٨٤	مبحث عطف الانشاء على الاخبار
١١١	مبحث تركيب ليت شعري	٨٦	مبحث الدليل الاستقرائي على الانحصار
١١١	مبحث تركيب قبر حرب	٨٧	مبحث كفاية اتحاد الذات في العهد الخارجي
١١٢	مبحث سببية الشرطية للجزاء	٨٨	مبحث المقدمة
١١٢	مبحث الصاحب والصافي	٨٩	مبحث الطاقة
١١٣	مبحث نافر كل التنافر	٩٢	مبحث القصيدة
١١٣	مبحث صغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة	٩٣	مبحث الحمل وتعريفه
١١٤	مبحث التقديم والتأخير	٩٥	مبحث لام الحقيقة كاللهود الذهني
١١٥	مبحث نفى الملزوم نفى اللازم	٩٥	مبحث تضمن البناء والحديث
١١٦	مبحث مقابلة الجمع بالجمع		الحصول والكون
١١٦	مبحث نون الوقاية	٩٦	مبحث السلب الكلي رفع
١١٧	مبحث الخماسي		الانحجاب الكلي
١١٧	مبحث ابن هبيرة واجباره الامام	٩٦	مبحث الفرق بين الثقل والثقل
	ابا حنيفة رحمه الله تعالى	٩٧	مبحث الحروف البعيدة
١١٨	مبحث ان المعنى والفرع غير معتبر عندهم	٩٨	مبحث العطف على معمول تامل واحد
١١٩	مبحث التكرار وكثرته	٩٩	مبحث وقوع غير العربي في العربي
١٢٤	مبحث مقولة الكيف		العربي
١٢٥	مبحث قط	١٠٢	مبحث التعليق بالموصوف وما في حكمه مشعر بالعلية
١٢٦	مبحث الفرق بين الشرط والسينب	١٠٣	مبحث الوحشي فسمان
١٢٦	مبحث الحساب	١٠٤	مبحث مخالفة القياس
١٢٦	مبحث التركيب الاضافي	١٠٧	مبحث الصوت
	وتعريف اجزائه	١٠٧	مبحث الدسرو الضي

١٢٧	مبحث الخصوصية	١٦٢	مبحث إقامة البرهان في
١٢٧	مبحث الحال والمقام		التعريفات نظرا الى دعوى
١٢٨	مبحث اجزاء الجملة		التضمني
١٢٩	مبحث الذكاء والفتانة	١٦٣	مبحث الشهادة بمعنى اليقين
١٣٢	مبحث اولا وبالذات	١٦٣	مبحث الزعم
١٣٣	مبحث المصدر يفيد الحصر	١٦٨	مبحث ان الاوصاف قبل العلم بها
١٣٣	مبحث والا لبطال احد		اخبار
	المحصرين	١٦٨	مبحث احوال الاسناد الخبري
١٣٥	مبحث الاجمعي والعربي	١٦٨	مبحث ان النسبة متأخرة عن
١٤٨	مبحث الفن الاول علم المعاني		الطرفين
١٤٨	مبحث من الاتصالية	١٦٩	مبحث تركيب اكثر من ان ينص
١٤٩	مبحث الاشارة اعم		وامثاله
١٤٩	مبحث جهة الوحدة	١٧٧	مبحث وما رميت اثر ميت
١٥٠	مبحث ان العلم ملكة	١٧٨	مبحث هل
١٥٢	مبحث جزئية المدرك مستلزم	١٧٩	مبحث حروف الصلة
	لجزئية الادراك	١٨٢	مبحث ان المكسورة لا تدل
١٥٢	مبحث تعليق الحكم بالموصوف		على السنية الا عند قوم
	بصفة وما في حكمه يفيد العلية	١٨٣	مبحث الدليل الاصولي
	كالتعليق بالمشق		والمعقولي
١٥٤	مبحث جاء الدور في تعريف	١٨٦	مبحث التأكيذ المعنوي لا يدفع
	البلاغة		توهم السهو
١٥٧	مبحث تركيب ابواب الثمانية	١٨٧	مبحث الكناية في آخر الكلام
١٥٧	مبحث لاحامة		على خلاف الظاهر
١٥٩	مبحث وقع الدور في تعريف	١٨٨	مبحث كناية الرحمن على
	الصدق والخبر		العرش استوى
١٦٠	مبحث تركيب لا بد وان يكون	١٨٩	مبحث حسن ضمير الشان مع ان
١٦١	مبحث طباق النسبة للواقع	١٩٠	مبحث مثنة للتأكيد
	والخارج	١٩١	مبحث وضع المظهر موضع
١٦٢	مبحث اللهم في الجواب		الضمير

٢٣٩	بحث كوكب الخرقاء	١٩١	بحث مضمون الجارو المجرور
٢٤٤	بحث ان كل آية تزل فيها اياها		يقع مبتداً
	الناس مكية اه	١٩٣	بحث الفرق بين السهو
٢٤٥	بحث ان الحكم جاء بمعنى		والنسيان
	الحكوم عليه وبه	١٩٩	بحث مذهب الخليل في عيشة
٢٤٧	بحث اطلاق الثني على المفرد		راضية
	ومجرد التعدد	٢٠٨	بحث ان قولهم الاسم كزيد في
٢٤٨	بحث عاد ورام		الحقيقة تعريف بالمشابهة بين
٢٤٩	بحث ان المقدمة القائلة بان		ذلك المرفوع وبين المثال
	المبدل في حكم السقوط ليست	٢١٠	بحث احوال المسند اليه
	بكلية	٢١٢	بحث ان حذف المعطوف
٢٤٩	بحث لا يجب صحة قيام المبدل		واقاء العاطف محكوم عليه
	مقام المبدل		بالطلان
٢٥٠	بحث اضافة المبدل الى الملقط	٢١٣	بحث الرفوع بالمدح والذم
	لادنى التلبس	٢١٤	بحث كلمة التامة
٢٥٤	بحث الفرق بين الشك	٢٢٠	بحث بعد التثنية والتي
	والايهام	٢٢٢	بحث التلميح الحقيقية
٢٥٥	بحث الموصوف بالجهل		والتقديرية
	الركب لا يتاق منه النظر	٢٢٢	بحث لفظة الجلالة وكلمة
	كالموصوف بالعلم اليقين		التوحيد
٢٥٦	بحث ضمير الفصل قد يكون	٢٢٢	بحث الاستثناء المرفوع يقيد
	لمجرد التأكيد		نفي المغايرة
٢٥٦	بحث ضيق ثم الركبة	٢٢٣	بحث ان في تقدير الكناية
٢٥٧	بحث ابي العلاوية		طريقين
٢٥٧	بحث التقيس	٢٣١	بحث المهود الخارجي
٢٦٠	بحث الاء الزائدة يجوز تقديم	٢٣٢	بحث كلمة
	ما في حيزها عليه	٢٣٣	بحث تسمية العهد الذهني به
٢٦١	بحث اخذ اذا كان حمزة	٢٣٨	بحث قول عيسى بن عبد العزيز
	اصلية لا يستعمل الا في الالجاب		طول الباء واظهر السينات
	بدون كل		

٢٩٥	مطلب القبحى	٢٦٨	مبحث تركيب واسروا النموى الذى ظلموا
٢٩٦	مبحث وضع اسم الفاعل والفاعل	٢٧٠	مبحث كون الفاء جوابا لاذ تشبيها بان
٢٩٧	مبحث اعراب من ابوك	٢٧٠	مبحث الشهر والمحاق
٣٠٩	مطلب ام	٢٧١	مبحث تقديم المعطوف على المعطوف عليه
٣١١	مبحث اعتماد اسم الفاعل	٢٧٣	مبحث أن المفعول معه هو المقصود بالنسبة
٣١٨	مبحث تعريف زمان الماضى والاستقبال والحال	٢٧٤	مبحث أن اسم الفاعل مع فاعله معرب
٣٢١	مطلب افعال الناقصة	٢٧٦	مبحث عطف التلقين
٣٢٨	مطلب وجيع التغليب من باب الجاز وعموم الجاز	٢٧٧	مبحث أن قديس جزيه الحكم
٣٣٦	مطلب انتفاء اللزوم بوجوب انتفاء اللزوم	٢٧٩	مبحث السفينة
٣٣٨	مطلب نعم العبد صهيبي ومبحث لولا	٢٧٩	مبحث أن ما يقتضى الصدارة دون الملائن
٣٥٧	مبحث احوال متعلقات الفعل	٢٨٠	مبحث حديث ذواليدن
٣٦٦	مبحث أن الامر بالقرأة اهم	٢٨٣	مبحث حذف تميز الضمير المستتر في نعم
٣٦٦	مبحث اول ما نزل من القرآن	٢٨٣	مبحث أن التميز قد يحمى للتأكيد
٣٦٧	مبحث أن اختال الياء على المفعول دلالة على التكرار	٢٨٤	مبحث ضمير الشأن ودخول الفاعل الممتدين المبدل والمبدل منه
٣٦٧	مبحث أن الشارح شافعي المذهب	٢٨٥	مبحث الترتيب
٣٦٨	مبحث ترتيب المفاعيل	٢٨٨	مبحث اللزوم وكتابه بلاغين
٣٦٨	مبحث ترتيب التواضع	٢٨٩	مبحث الفرق بين التبريد والالتفات
٣٧٠	مبحث أن اللام الداخلة على بعض المشتقات	٢٩٠	مبحث آيات الضمائر بلفظ الجمع الواحد
٣٧٠	مبحث الفرق بين الانكار التوحيي والابطال	٢٩١	مطلب التأنيث اللفظي
٣٧١	مبحث القصر	٢٩٢	مطلب أن في الالتفات اربعة مذاهب
٣٧٢	مبحث واجب بالذات		



٣٧٣	بحث الفرق بين معاني الصفة	٣٩١	بحث في الانشاء
١٦٤	بحث قصر الجوامد	٤٠١	بحث كم الخبرية والاستفهامية
١٦٤	بحث ان القدر في الاستثناء		وايان
	المفرغ من جنس المستثنى	٤٠٧	بحث رويد
٣٧٥	بحث استعمال افضل التفضيل	٤١٢	الباب السابع الفصل والوصل
	بين والاضافة	٤١٢	بحث الفرق بين الكناية
٣٧٥	بحث ان تعاريف العلوم		والجهاز عند المص
	الادبية يكنى في اطرافها اه	٤١٥	بحث الفرق بين اووام اما
٣٧٨	بحث مجئ بل للابتداء	٤٢٧	بحث ارى يستعمل بمعنى يظن
٣٧٨	بحث ان قوما جوزوا اعمال	٤٣٦	بحث المغازاة العقل والنفس
	ما تقدم الخبر نظرا كان او غير	٤٤٠	بحث الفرق بين التذنيب والتثنية
٣٧٩	بحث مجئ اما بالكسر واما	٤٤٢	بحث اطلبوا العلم ولو بالضعف
	بالفتح كليهما القصر في الآية	٤٤٧	بحث ايات التسع
	الكريمة	٤٤٨	بحث عوده على يده
٣٨٠	بحث ان ما الكافة حرف عند	٤٥٣	بحث الزياء وحذيفة
	الجمهور	٤٥٣	بحث عطف احد المترادفين
٣٨٠	بحث ان رسم القرآن لا يجرى	٤٥٦	بحث بين ذارعتيه وجهه
	فيه القياس المقرر في الكتابة		الاسد
٣٨١	بحث تركيب اسكن انت	٤٥٨	بحث تسمية بغداد دار السلام
	وزوجك الجنة	٤٦١	بحث الصلاة الوسطى
٣٨٢	بحث لاخير وليس غير	٤٦٥	بحث الفرق بين و او والحالية
٣٨٣	بحث عند اجتماع الطرفين		والاعتراضية
	او اكثر الى ايتهما ينسب اقادة	٤٦٥	بحث كلمة الرجاء
	القصر	٤٦٧	الفن الثاني
٣٨٤	بحث حروف العطف لا يدخل	٤٧٥	بحث دلالة التزام
	بعضها على بعض	٤٨٠	بحث الفرق بين اللفظ والعقلية
٣٨٧	بحث ان المفعول منه لا يقع		والحسية
	بعد الا	٤٨٢	بحث الطيوس
٣٨٨	بحث الاستثناء المفرغ	٤٨٣	بحث الحرارة والبرودة

٥٢٠	مبحث البيتيم	٤٨٣	مبحث الحلم والنضيب
٥٢٠	مبحث قولك قتلته هذا الحى	٤٩١	مبحث كأن التحقيق والظن
	بجاز باعتبار ما كان	٤٩٢	مبحث الانصار
٥٥٩	مبحث الفن الثالث فى علم البديع	٤٩٤	مبحث من لا يحصل من سعيه
٥٥٥	مبحث ان الجواز المرسل لا يجرى		على طائل
	فى الحروف	٤٩٤	مبحث قدم الحسيات على
٥٣٦	مبحث ان الاستعارة تجرى		العقليات
	فى الفعل باعتبار النسبة	٥٠٠	مبحث جواز حذف الموصول
٥٣٧	مبحث معنى ابتداء الفاية		عند الاخفش والكوفيين
	وا انتهاء الفاية		وابن مالك
٥٣٩	مبحث تنزيل تقارب منزلة	٥٠٠	مبحث ان اعلام الاجناس
	الاتحاد		اعلام تقديرية تعامل معاملة
٥٤٠	مبحث ان المشبه قد تدكر بشي		التكرات
	لفظه الحقيقى فى المكتبة	٥٠٩	مبحث ان التام الفرمية فى علامة
٥٤١	مبحث انى اراك تقدم رجلا	٥١٣	مبحث ان التبادر لسبب الوضع
	وتؤخر اخرى		دليل الحقيقة
٥٤١	مبحث ضيعت ابن مع حكاية	٥١٣	مبحث ان الكناية خارجة
٥٤٢	مبحث المباداة والتعويذ		عن الحقيقة
٥٤٣	مبحث الصحاح بفتح الصاد	٥١٤	مبحث واضع الافات
٥٦١	مبحث القسى جمع فوس	٥١٥	مبحث الفرق بين الهام وعلم
٥٦٣	مبحث حبل بين العميرو الزوان		ضرورى
٥٦٨	مبحث بد	٥١٧	مبحث المنقول والمرجل
٥٧٥	مبحث التمارق بجمع مرقعة	٥١٨	مبحث العلاقة والدوج
٥٨٤	مبحث الشعراء على اربع طبقات	٥١٩	مبحث ان الاستعارة قد يطلق
			على الجواز عند الاصوليين

﴿ حاشیه الطول حسن چلی ﴾

﴿ ناشری ﴾

﴿ شرکت صحافی عثمانیہ مدیری الحاج احمد خلوصی ﴾  
 شرکتی لکھنؤ میں قائم ہے اور کتابوں اور رسائل مرید و ترکیہ تائید صحیح  
 و اہوں فیضانہ نشر اولند یعنی کئی اہل الحمد شوبہ و اوچوز سر سہ سی  
 دخی ﴿ حاشیہ الطول حسن چلی ﴾ نام کتابک تصحیحہ اہتمام  
 اہل طبعہ موفوق اولنوب بیوٹ دیوزتوسی حکاکر ارقہ زافانندہ  
 ( ۲ و ۴ ) نومرولی مغازہ اولوب شعبہ زدن پریمی شعبہ سی  
 حکاکردہ ( ۳ ) نومرولی دکاندہ و ایکجی شعبہ سی از میردہ کاغذ  
 جیلر ایچندہ بکارلی زادہ حافظ احمد طلعت افندیگ ( ۱۶ ) نومرولی  
 دکاندہ و او جہجی شعبہ سی قویہ دہ صوفی زادہ محمد رضا افندیگ  
 دکاندہ و در دنجی شعبہ سی طرز و نندہ سیاهی بازارندہ کاش صحاف  
 موسی افندیگ دکاندہ و بار طیبندہ احسانید جادہ سندہ قرہ قاش زادہ  
 ابراہیم رجی افندیگ دکاندہ و مرک و مصارفات قلیہ سی ضم ایہ  
 استانبول فیضانہ صائفندہ در و سلائیگدہ دخی استانبول چاروشوندہ  
 مصطفی صدق افندیگ دکاندہ صائفندہ در



ورسعات

( معارف نظارت جلیہ سنک رخصت رسمیمہ سبلہ سلطان )  
 ( بازید جامع شرفی کتبخانہ سی تحتندہ شرکت صحافی )  
 ( عثمانیہ نک ۸۷ نومرولی مطبعہ سندہ طبع )  
 ( اولتشر )

(حاشية المطول الحسن جلبي)

بسم الله الرحمن الرحيم

المجدة الذي شرح صدور ارباب الازهان \* لا يوضح معاني الكلم بديع  
البيان \* ونور قلوب اصحاب التحقيق والتبيان \* تنوير مباني الحكم باقوى  
البرهان \* اطيب نسيم هب على مشام قلوب العالمين نسيم توحيد \*  
واعذب نسيم صب على عطاش عقول العالمين نسيم تمجيده \* فسبحانه  
من حكيم دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال \* وتلاشى دون احصاء  
آلته لسان التفصيل والاجال \* والصلوة والسلام والامان الاكلان \*  
على السيد المستل من سلاله بنى عدنان \* المبعوث بكتاب اعجز بلاغته  
مصافح خطباء قسطنطين \* محمد سيد الاخيار طائفة ومظهر الكل من الطواف  
الرحمن \* لولا جناب حبيب الله ما برزت في الكون سلسلة خفت بإمكان \* عليه  
سلام الله ماسح وابل ورنحت ريح شوق عذبة البان \* وعلى آله واصحابه  
رمة حدة القصاحة والبيان \* وحجاة طرق الهداية والتبيان \* الذين هم  
بدور معالم الدين وشعوس عوالم الايمان \* ما خضلت حدود رياض الحزن  
بالتنجان \* وبعد \* اهلوا معاشير طلاب اليقين \* سلام عليكم لا تبغى  
الجاهلين \* ان اقصى معارج كالات نوع الانسان \* على ما طبق عليه  
ابتداء كل زمان \* هو الحق باصناف العلوم وانواع العرفان \* والاحاطة بما  
فيها من التكت بالافتان \* فانها اشرف ما يشرفه هم الامم \* وارفع

( ما برضه )

ما رفعه الائم على اقمهم \* وان فن البلاغه من بينها محتو على اسباب  
 الفجاح \* ومنطو على قواعد القلاح \* اذغايته الفوز بالسعادة العظمى \*  
 من التصديق باعجاز كلام الله \* ونهايته الوصول الى الدولة  
 الكبرى \* من الاذنان بنوة رسول الله ( وقد صنف فيه كتب تراح  
 بطلانها الارواح \* ولا كالشرح المهور لتلخيص الفتاح \* فانه كتاب  
 اعترف بسمو منزلته الحاسدون \* واذعن لعلو مرتبته المعاندون \* وكيف  
 لا وقد انطوى على زبدة نتائج انظار المتقدمين \* واحتوى على خلاصة  
 ابتكار افكار المتأخرين \* وهو كالشمس لا يخفى قدره بكل مكان \* ولذا سار به كره  
 الركبان \* والله درمن قال وحبر المقال \* ما صنف الناس في علم وما جمعوا \*  
 مثل المطول في ضبط واعجاز \* ولو ادعى قصبات السبق صاحبه \* كفى له  
 آية دلت باعجاز وفضلاء الدهور بعد الفاضل الحشى وان مدوا اعناق  
 الهمم اليه وسودوا وجوه الاوراق للمحاشي عليه \* الا انهم لم يأثروا بما فيه شفاء  
 لعليل اورواء لقليل \* فقم من يمنع تارة وبراء ضوايا \* ورد اخرى ويحاله  
 جوابا \* وسجدوا اذا كشفنا عن وجهه فطاه \* كمراب بقية يحسبه  
 الظلمان ماء \* ومنهم من هو كأنه طبع على الفاء \* او جبل طينه من المرء  
 \* فخرج الشهد بالدم واكل الشخير وذموسهم \* ومنهم من جعد الصباح  
 اذا بدا \* من بعدما انتشرت له الاضواء \* مادل ان الشمس ليس بطالع  
 بل ان عينا انكرت عياء \* واما الفاضل الحشى فانه وان كان بمن لاشق  
 غباره \* ولا يخفى على احد مقداره \* وكان هو والشارح المحقق كتؤمين  
 تراضا بلبيان \* ورتما ن كلاء العلوم في عشب اخصب من نيمان \* جزاها  
 الله عنا بالاحسان \* وبرأهما اعلى غرفات الجنان \* الا انه لم يد الا لقليل  
 من السيل \* ولم يعد غير العليل من الرعيل \* هذا وانى مذحشى بالعروج  
 الى اقصى مدارج الفضائل \* على ارتضاع اخلاف تحقيقات الاواخر  
 و الاوائل \* و كنت احرك الهممة الى استقصاء فوائده \* قلق  
 الرغبة في ان اوفى كيلي من فرائده \* تأثرا الى استطلاع طلوع بدائع رموزه  
 توق الغليل الى ماء صداء مشوقا الى استكشاف كنه ودائع كنوزه \* شوق العليل  
 الى العافية والشفاء متفوقا لاستبابت حقايقه \* افلويق الجهود مخطيا  
 فيدرك دقايقه \* كل حد من الجد مهود حائما حول حياه من قطرها  
 \* الى ان فزت من غارته بقرطها \* فوقت على غشه وسمينه \* وعرفت

قوله الى ان فزت من  
 ماريت به قرطها كأنه  
 اشارة الى قول الشاعر  
 في وصف الديك \* كأن  
 نوسروا ناعلاء ناجة  
 \* واطلت عليه كف  
 مارية القرط \* سبي حلة  
 الطاووس حسن  
 لباسه \* ولم يكفه حتى  
 مشى المشية البطا \*  
 البيت لمحمد بن معن  
 ابن صمحاء المنعوت  
 بالمعصم من قصيدة  
 يمدح بها ابا القاسم  
 الاسعد بن بليطه ذكره  
 ابن خلكان في تاريخه  
 في ترجمة محمد المذكور \*  
 في القاموس ومارية  
 بنت ارقم او ظالم كان في  
 قرطها مائتا دينار او  
 جوهر قوم ياربين الف  
 دينار او كان فيه مائتا  
 كيس من الحماسة لم ير  
 مثلها فاهدتهما الى  
 الكعبة قليل في المثل  
 خذه ولو بقرطها مارية  
 اى على كل حال انتهى

ما يتلقف اللقي من بينه \* وقد كنت قدما علفت على بعض البحاث  
 الفصاحة و البلاغة انموزجا مما استفدته من الافاضل \* والتقطته من  
 كلام الاوائل \* اوصح به الخاطر القاتر \* وسخ لتنظر القاصر \* فافاض  
 منصفوا اخوانا في الاستغراب \* وقالوا ان هذا لشيء عجيب \* ووضعوا  
 ما كتبه على الرأس والعين \* ورأوا اتعاه على فرض العين لكن لم اجد  
 تسمى لذلك حركة نشيطة \* بل حردة مستشيطه لاليج في شأنه \* لو قصور  
 في بيانه \* كيف والبيان انا ابو عنده \* ومقتضب حلوه ومره \* بل لما ارى  
 عليه طباع انباء الزمان من الميل الى اللدد والعناد \* وظهور البغي بينهم  
 والفساد \* فان اجلهم بل كاهم لم يتحلوا بحلى الخواص على الاصناف  
 \* ففعلوا باتوار الهدايات بل اتسموا اتسام العوام بسمة الاعتساف \* فتهاوا  
 في عجايب العوايات اما التليام فانها كتيامهم \* وارى نساء الحى غير نساءها \*  
 ولان هذا العلم قد نضب مأؤه \* واتقص رواؤه \* واتخذ ظهريا \* وصار  
 طلبه شيئا فريا \* لم يبق من اوطانه الادمنة لم يتكلم من ام ادنى \* ولا يرى  
 من سكانه الاخر ببلدح محفى (نظم) ان الذين عهدتهم من سادة ضرروا بن  
 اولئك الاقوام \* بمقت الديار وزال عنها اهلها \* فكأنها وكأنهم احلام  
 \* وكلما كررت المدافعة مرة بعد اخرى \* لاشتغالى بما هو اهم واحرى فتواز  
 منهم الالتماس و السؤال \* ولم يبق للطل والمدافعة متسع ومجال \* فاجتهد  
 الى سؤالهم وتنازع الخطوب يقتضى الاجماع \* واخذت في تحرير ما سنع لى  
 \* وتوزع القلب بمنع الاقدام \* ولا معنى من الاذكياء من بعد \* ولا من  
 الاصحاب من يمنع ويرد \* مفرغا ناجعت في قالب الحسن والكمال \* موجهها  
 مقاصد الكتاب التوجيه الذى هو النهر الحلال \* في طالم القيل والقيل \* مستندا  
 من روحانية الاسلاف الكرام \* بواهم الله وايمان دار السلام \* مقتبسا  
 من انوارهم \* مستضيئا من اشعة انوارهم (بيت) كالبحر يسقيه السحاب  
 وماله فضل عليه لانه من مائه \* وظنى ان لا يعد هذا عيا بين الانام \* فانه  
 ليس اول قارورة كسرت في الاسلام \* ولا اعتراض على من ملك القلم \*  
 والمداد في تحرير ما يقصوبه الصلاح لا الفساد \* على ان خلو الزمان  
 عن هدير شقا شق المهره الاعلام \* هو الذى جرأنى على هذا المرام  
 ( وقد شرطت على تسمى ان لا اميد ذكر ما حققه الفاضل المحشى خوفا  
 من الاملال \* الا ان يكون محل بحث واشكال \* وان اشير الى ما وقع لسائر



• ارباب الجواشي من وجوه الاختلال • يعثر بالضرورة اليه • وصيني • وفي  
 المثال لودات سوار الطمئني وانا لا اقل من كتب الاسلاف • مثل دلائل الاعجاز  
 والكشاف • الامارات • فيها يصني • ومن انكر فالرجوع اليها بينه • ويلي •  
 وسيمجد الفائض في بلجيه • والساير في شجيه • ما لودعته من فرائد الغوائد •  
 ومهدت فيه من موائد العوائد • وان كان ذو عيب في ريب فليأت بمحدث  
 مثله اوليد بفيظه في جهله • فان الفضل بيد الله يؤتیه من يشاء والله ذو  
 الفضل العظيم (ولما اتفق تمامه وقص بالاختتام ختامه طرزت دياجته باسم  
 من سعد سماء الاقبال • وخضعت لدولته القاهرة اعتناق الصناديد والاقبال •  
 رافع المرأة قاطع الطغاة حامي حوزة الاسلام بالصارم الصمصام ماضي نقوش  
 البغي عن صفحات الايام حاوت اورقة غياهب الضلال تعريدا صلبت حرمة  
 البراق سير تقاع الردى على رؤس العدى بحوافر سلب حرمة التباقي مرغم  
 نوف الفراعين معفق تبحان الخواقين مستفيد ارباب الالباب معد العصب  
 العرصات فرات الرقاب رافع رايات العلم والكمال بمداتكسها معمر رباغ  
 الفضل والافضال غب اندراسها سلطان سلاطين العالم القيد بريقة رقية  
 ولاه الامم من طوائف العرب والعجم ملك بريك شيوع منزل قدره زهر  
 الكواكب منه صف تعاله كهف الهدى ليث المجامع ماله حان اذا دعت  
 الملوك تزال وله موقف جده يعلو بها دين الآله القادر المتعال نفس فراق  
 افر سميدع عم الورى بالفضل وهو الامام المستضي بجوده من في غلام  
 نشئت الاحوال سلطان الخاقين محمد في جلة الاسماء والافعال لازال منشور  
 الهدى منصوره ماسح وسمى على الاطلال وما هو الاحضرة السلطان  
 الاعظم والحاقان العظيم الاكرم ناصب رايات الفضل على قبة القبة  
 الخضراء • وما صح آيات البذل على جهة الاكليل والجوزاء ملجأ سلاطين  
 العالم بالاستحقاق مغير اساطين الملوك في الآفاق الملك المنصور المؤيد  
 ابو الفتح سلطان محمد خلد الله سبحانه مقرونا بالعدل سلطانه وافاض  
 على العالمين بره واحسانه وايد لواء خلافته معقودا بالعود وربط الخنا بخيام  
 سلطنته بادناد الخلود وهذا دماء فيه للخلق راحة وامن من الاثام والتكبات  
 الفتنة واما مرید بجمعه لاداء شكر البعض من الآله ما فاقني احسانه لكنني  
 استجلب الاضعاف من نعمائه فان روحه فذلك من محض الطافه الجليلة  
 وعين الرضا عن كل عيب كله والا فني قلة بضاعتي وفساسة صناعتي

٦ عدل عما ذكره البعض  
من ان الالهام القاء  
الشيء من الخريف القلب  
بطريق الفيض بوجهين  
الاول ان قيد قوله من  
الخريف لاجراء الوسوسة  
كما زعمه بما لا يحتاج اليه  
لان الفيض فعل فاعل  
يفعل دائما لا عوض  
ولا لغرض وهذا يشتر  
بالاعطاء بطريق الفيض  
والاحسان فيخرج  
الوسوسة به الثاني ان  
خروج الحلس منه بناء  
على ما زعمه من ان الحلس  
من جانب الطالب  
المستفيض بخلاف  
الالهام فانه من جانب  
الفيض غير ظاهر  
لان اللقاء كما يتصور من  
جانب الفيض كذلك  
يتصور من جانب  
الطالب المستفيض  
اذ يقال القيت هذا الشيء  
في قلبي اى اخطرت  
الهمم الا ان يدعى بتأثير  
التغابر  
٩ الصوج الى التكلف  
هو ان عامة مسائل  
العين نظرية يحصل ٢

والمأمول من الاذكياء التحليل بحلى الانصاف \* التحليل من رذيلتي البقي  
والانصاف \* اذا عثر على شيء زلت فيه القدم او طغى به القلم ان يستحضروا  
ان لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة وان من صنف قد استهدف (بيت) ومن  
اذا الذي يرضى سبحانه كلها كفى المرء بلان تقديمه عليه \* على انى اقول (بيت)  
ان الناس غط انى تغطيت عنهم \* وان بحثوا عنى فقيمهم مباحث \* والمسئول  
من جانب الجلال القياض لارفع النوال ان ينفع به المحصلين ويحمله ذخرا  
ليوم الدين وانه ولى الجسنيات ومفيض الخيرات وهو حسي ونم الوكيل  
(الهمنا حقايق المعاني ودقائق البيان) الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام فى  
هذا المقام معناه القوى ٦ وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفى اعنى  
لقاء الخريف فى قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف ٩ وبحقايق المعاني  
مسائل الفن الاول اما يحمل الحقيقة على المعنى القوى الذى تذكره واما حملها  
على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسأله وعد  
الموضوع وسائر المبادئ جزأ منه مسأله فجمع الحقايق لايساعده لان حقيقة  
العلم جميع مسأله لاجع منها والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان  
وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذالم يستتب بعد فالظاهر  
ان العالم بجميع مساواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسائل واذا  
استتب فالعالم به وبمساواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار الحمل  
تصف ظاهر وبدقايق البيان مسائل الفن الثانى من ذق الشيء صادقا اى  
غامضا واصل الدقة ضد الغلظة وفى الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان  
لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل  
كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان  
ما سأتى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعاني  
وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه (ان قلت فلم يذكر  
البديع على نحو ذكره القين الآخرون) اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد  
بشأن لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجى ان بعضهم يسمى  
البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا  
واشار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التقلب اولان وجوه تحسین  
الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رماية المطابقة ووضوح الدلالة  
فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعاني ويحتمل ان يراد بمحقايق

المعاني الامور الثابتة او المتبنة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق  
 الشيء لو حققته وبالبين ما به يظهر تلك الصور اعني النطق العرب  
 عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اى ظهر ولهذا افرد  
 مع ان اضافة الدقائق اليه بانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ  
 فعلى هذا يكون الهمام حقايق المعاني اشارة الى استفاضته من الله تعالى  
 والهمام دقائق البيان الى افاضته لطالين فيناسب مفتوح التأليف اشد المناسبة  
 ثم وجه التخصيص حينئذ الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة  
 لو ضوح الدلالة وخفاها من حيث دلالتها على معانيها اظهر  
 من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا  
 وذلك واضح (وخصصنا بديع الايدى وروابع الاحسان) الاصل في لفظ  
 التخصيص والخصوص وما يفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على  
 القصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيدى الماله دون غيره  
 لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على القصور اعني الخاصة وهو المراد هنا  
 كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التميز  
 والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التميز مشهورا في العرف والفرق  
 بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لمراد به الالمنى الواحد واما في صورة  
 التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ آخر  
 محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته ككلا يلزم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت  
 اذا كان المعنى الآخر محذولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف  
 قيل انه يضمن اياه قلت لما كان مناسبه المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته  
 قريبة على اعتباره كأنه جعل في ضمنه والبدايع جمع بدعة بمعنى  
 غريبة والايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة  
 يستعمل في التهمة مجازا مرسل من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة  
 الفاعلية او الصورية على المألول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد  
 بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى التهمة على الايدي يرد عليه  
 ان اصل يدي ولما كان على وزن فعل لم يجمع على افعال ثم الشايع  
 استعمال الايدي في التهم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو وابن الملا  
 وقال الا خفش قديعكس وفي شرح الشريف الفتاح ان الايدي حقيقة

٢٠ بخلق الله تعالى مادة  
 لكن بعد النظر الصحيح  
 لا بالا لهما المصطلح  
 وذلك التكلف اما  
 اعتبار تظليل الاقل او  
 تشبيه اعلام مساثلها  
 بالا لهما في احتياج  
 التعلق الى مزيد تيقظ  
 وكال ذلك بناء على  
 ما صرح به صدر الافاضل  
 في شرح المقامات وغيره  
 من ان الالهام القاء  
 ما يطر في العاقل فيفهمه  
 بأسرع ما يمكن ولذا  
 يقال فلان ملهم اذا كان  
 يعرف بمزيد تيقظ وكال  
 ذلك كما أطلق اسم المشبه به  
 وهو الالهام عليه  
 استعارة تصريحية  
 او تشبيه مسائل العاقل  
 بالمهمات في اجنيا جها  
 الى ما ذكر استعارة  
 بالكناية وثابت الالهام  
 لها استعارة تصريحية  
 مراد به ان فهمها كما قيل  
 في بقضون عهد الله اذ  
 التخييل المحض لا يناسب  
 مقام الحمد كما لا يخفى  
 ولما كان هذا التكلف ٧

عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروابع اما جمع رابعة من الروع  
 بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الربع وهو الثياب والزينة  
 فكأنه معنى على تأويل كل احسان بالعطية لما سئد كرم ان الاضافة بيانية  
 واما جمع رابع اجزائه تجري الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا  
 صفة اذا كان في غير ذوى العقول يجمع على فواعل الاثنية احرف  
 جاءت نوادر وهي فارس وفارس وهالك وهو الكون وكس ونواكس فلها  
 لعقلاء جمعت على هذه الجمع والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد  
 قطعة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للمجمع مع وقوع المصدر  
 على القليل والكثير ( اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال )  
 الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر  
 والعمل على وفق الصواب والباء للسمية والنظام في الاصل ما ينظم  
 به الاوثار والمراد ههنا ما ينظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال  
 حلوبته وفق عياله اي لها ين قدر كفايتهم لافضل فيه والحال هو الامر  
 والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه يعني غناء الاضافة او عوض  
 عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته  
 اما السبب جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كما أنه قيل لم الهنا  
 حقايق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان  
 يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهنا  
 بدل الاشتمال ٦ على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم  
 السقوط كما سياتي ان شاء الله تعالى فتترك العطف ٧ على الاول لكونها  
 كالصلة ما قبلها فقصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال  
 الاتصال بينهما فكأنه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه المقابلة المتفردة  
 الى الربط لكن يחדش هذا الوجه ما سئد كره في آخر احوال متعلقات الفعل  
 من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البديل على العطف بالحرف هذا  
 ويجوز ان يحل الجملة المذكورة ٤ صلة بعد الصلة وترك العطف  
 لئلا يشعر بالبيعة المخلة بالمقصود اعني كون كل من الامر من محمودا عليه  
 بالا استقلال ( واورد برأته فرق الانام في طرق الانعام والافضال )  
 الاراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود  
 الاشراف على الماء سواء دخله اولم يدخله والرافة الرحة كذا في الجمل  
 وفي الصحاح الرافة اشد الرحة واجتماع الروف مع الرحيم في مواضع كثيرة

مقبول بحسب الصناعة  
 لم يرد مطلقا بل قال  
 الاقرب الى الفهم آء عد  
 ٦ من وقوع بدل الاشتمال  
 في الجملة ومن انه يكفي في  
 بدل الاشتمال الملايسة بغير  
 الكلية والجزئية واما  
 اذا اشترط فيه كون  
 البديل منه متقاضيا  
 البديل ومشوقا اليه  
 ايجالا كما مطلع عليه  
 فيماتى فغله يكون بدل  
 الفلظ عد

٧ وقيل انما ترك العطف  
 لان الاتقان ليس بما  
 يحضر بالبال غالباً عند  
 احضار الالهام  
 والنقصين قال العلامة  
 في شرح المفاتيح يشترط  
 في حسن العطف بالواو  
 فيما اذا كان له محل من  
 الاعراب المانطور بالبال  
 مرعاة عد

٤ اشار الى مثله الشارح  
 في حواشي الكشف  
 في قوله تعالى فاقفوا  
 النار التي وقودها  
 الناس والحجارة اعدت  
 للكافرين ( وصاحب  
 الكشف في قوله تعالى  
 ) مثل الجنة التي وعد  
 المتقون فيها انهار عد

٧ فيه إجماع الى قصور  
ما ذكره القاضي  
في سورة البقرة من  
ان تقديم الرؤف على  
الرحيم مع ان الاول ابلغ  
محافظة على القواصل  
الاي الى قوله تعالى  
في سورة النحل (ان ربكم  
رؤف رحيم) مع ان  
القواصل هناك تونية  
على ان رعاية جانب المعنى  
اهم من رعاية جانب اللفظ  
ع

٩ لما ثبت بحجتي بأنما يصح  
الى جعل النبي بمعنى  
النبى كما يتوهم من  
كلام المواقف وقطع  
به الامدى مع ان فعلا  
بمعنى مفعول ليس يثبت  
كما فصل في شرح  
الكشاف ع

٦ فان قلت العلم بعليته  
يتوقف على عدم وقوعه  
وصفا بلا تأويل وبالعكس  
فيدور قلت الدليل على  
التأويل في الآية الكريمة  
ليس بعليته بل هو ان اسم  
الاشارة لا يوصف الا  
باحد الامرين فلا دور  
ع

من القرآن الجيد مع الحراد تقديم الاول على الثاني يعدهما ٧ فلا نسب لظلم  
القرآن ما نقله الامام الرازى عن القفال من ان الرافة مبالغة في درجة مخصوصة  
وفي دفع المكروه وازالة الضرر فذكر الراجحة بعدها ليكون عام واشتمل والفرق  
جمع فرقة وهى الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الانامى وقال الامام  
الزبيدى الانام المخلق قال ويجوز الانيم وقال الامام الواحدى قال اليبث  
الانام ما على ظهر الارض من جميع المخلوق والافصال الاحسان  
واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه الى المشبه كما في لجين  
الماء اولامية تشبيهه بالفضائل المشتمل على الطرق (والصلوة على نبيه  
محمد) النبى ٩ فعيل بمعنى فاعل من النبأ يسكون الباء وهو الاخبار يقال  
نبأ ونبأ ونبأ اى اخبر وجهه نبشأ كعلماء كما في قوله يا خاتم النبى انك مرسل  
ويجمع ايضا على انبياء وتسميهم نبى على وزن تبع ذكره الجوهري ونبى  
ايضا نص عليه سيويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهى  
ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال نبأ فلان اذا ارتفع وعلا  
وقبل من النبى وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبى لاصفة له  
لتصريحهم بان العلم نبى ولا نعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة  
الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الارباب ايقاع  
اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خيرا انما يصح بناء على تأويله  
بالعرف باللام كالمتحقق للمعبادة والاقبوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفة  
باللام وما ليس بموصول بما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا  
بامتناع كل من الآخرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا  
الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علمه ٦ ثم البديلة وان يجوز وها في قوله  
تعالى ذكر درجة ربك عنده ذكرها لكن الاظهر ان المق الاصلى ههنا ابضاح  
الصفة السابقة وتقرير التسمية تبع والبديلة تستدعى العكس (خير من تبع)  
صفة لمحمد لاتبية والاقدم على عطف البيان كما هو القاتون والتبوع  
بالعين المهملة الخروج يقال تبع الماء ينبع بالخرات التث في عين المضارع  
نوبا اى خرج والنبوع عين الماء (والضئضى) الاصل وكذا الضوء ضوء  
والبؤبؤ وعن بعضهم ضئضى على وزن قنديل (والكرم) اثار الغير بالخير  
(والمساحة) الجودو النبوغ الفين المعجزة الظهور (والدوحة) الشجرة العظيمة  
من اى شجر كان والجمع دوح (والسين) بالغيريك الفصاحة وقد لسن بالكسر

فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح القامات لابن الانباري السن الفصاحة  
في الشرو لا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضئضى الكرم ودوحة  
السن لامية ان اريد بالمضافين آدم و ابراهيم واسماعيل عليهم السلام  
وبانية ان قصد البالغة (تلاوة) اى لمع (والقرة) في الاصل ياض في جبهة  
الفرس فوق الدرهم استمر لكل واضح معروف (والحق) على انه صفة مشبهة  
كل كلام او اعتقاد طامعه الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب  
الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت  
حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت  
ذلك الشيء يجعله اصلا في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت  
وناسب ان يراد به الشريعة الحميدة الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق  
بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى  
الاصلي للصدق وهو الانباء من الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان  
ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول عليه السلام لكن كمال وضوحه  
انما هو بروايت الآل والاصحاب وارائهم واجاماتهم ثم لا ينبغي ما في الكلام  
من الاستمارة المكنية والتحيلية والترشيع حيث شبه دين الاسلام لمطية  
توصل راكبها الى المرام وثبت له لازم المشبه به اعنى الفرة والقرة ما يلزم  
معناها الحقيقي اعنى التلاؤ (والاشراق) الاضاءة (والدين) وضع الهى  
سابق لنوى العقول باختيارهم الممود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى  
لصدوره عنه سبحانه والى النبي عليه السلام لظهوره منه والى الائمة لتدبيرهم  
به واقياهم له كذا ذكره الشارح في شرح التلخيص الجامع (والاصحلال)  
الزوال والانكشاف (والدجي) جمع دجبة وهى الظلمة (والباطل) خلاف  
الحق والمراد به الكفر المشبه باليل (والهمان) الاضاءة (والنور) كيفية ظاهرة  
بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس  
في قوله تعالى وهو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان  
الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء ماضى وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى  
على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الآية وانت خير بان هذا  
انما يحتمل اذا لم يكن معنى النور في الآية الكرمة النور وقد حمله اهل التفسير  
على ذلك (واليقين) العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به البارى تعالى  
وفي تفسير القاضى ان اليقين ايقان العلم بنفى الشك والشبهة عند الاستدلال

ذكر الشريف في حاشية  
المطالع ان الكرم هو  
السماحة فعلى هذاهما  
مترادفان وجوز البعض  
ان يراد باحدهما الملكة  
وبالآخر الاثار والاول  
الجبلى وبآخر الكسبي  
ولا ينبغي انه تصف

ع



وفيه بحث اذ يشكل بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من الاطراف المذكورة في الاولى فتأمل واستخرج ( و بعد ) من الظرف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه من ا حذف منه اما وجعل الواو مكانها ٧ روما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لم يأت الفاء بعده والعامل حينئذ في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم املوا العامل فيه ما يفهم من السياق مثل اقول او اعمل (واحق) بمعنى اليق (والاستيعاب) الاستحقاق (والتحلي) التزين والاتصاف والمراد (بالعلوم والمعارف) التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري ( والتصدى ) التعرض لشيء بالانبئال عليه والظاهر ان المراد بالتصدى للاطاعة ما يقبضه اعني تحصيلها او الاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاجرام كاطن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاجرام الا ان ادماه كونه اسبق الفضائل في استيعاب التعظيم مع ان المراد السبق بالشرف بعيد جدا الا ان يحمل على المبالغة فان قلت كيف جاز عطف التصدى وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين التعاطفين خبر عن كل من الاذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لا من الالباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشف وهو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه زيد وفي اخوه عمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه (والصناعة) في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل البتة ام لا والاول هو المعنى بالصناعة في عرف العامة ٦ وقد قال كل علم ما رسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له (والنكت) جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب قار فيها

٧ فلا يجوز الجمع بينهما  
واما ما وقع في عبارة  
المفتاح من قوله وامام بعد  
فان خلاصة الاصلين آه  
فذلك قد لكاة لما سبق  
وضبطه اجمال بعد  
بان تفصيل وما نحن فيه  
من قبيل الاقتضاب كما  
سمي في آخر البديع  
فالفرق ظاهر جدا

٦ فان قلت فما قال صناعة  
الكلام مع عدم تعلقه  
بكيفية العمل اصلا قلت  
ذلك علم التشبيه لانه لدقته  
وغوضه لا يحصل الا  
بمساظرات شاقة و  
مراجعات متطاولة ومن  
سمى كلافه تعلق بالعمل  
كالصناعة نسجه

بقضيبي او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا  
ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط  
(لا سيما علم البيان) لالتفي جنس وسمى مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور وواصله  
سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا ما يجزور على انه مضاف اليه وما زائدة  
كما في قوله تعالى ايا الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة  
اي لا مثل شيء علم البيان وما مرفوع خبر مبتدأ مخوف والجملة صلة ان جعلت  
ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة  
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقتضح في  
اطراد لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم بأبويه وعلى الوجهين فحركة  
السي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تميم ان كان  
نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والقصة بناءة مثلها في لارجل  
\* وقبل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من  
الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم  
البيان موجود من العلوم فان الصلح بمقتضاها احق بالتقديم من الصلح  
بمقتضى غيره وعنده ما خبر لا يلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض  
قبل ويلزكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب  
على انه يحتمل ان يكون قد رجع الى قول سيويه في لارجل قائم من ان ارتقا  
الخبر بما كان مرتعابه لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كالاخفى وقد يحذف  
منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله فتتؤ  
تدكر اى لا تقتنوه لكن ذكر اليباني في شرح التلخيص الجامع الكبير ان استعمال  
سيما بلالا لا تنجزله في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها  
وقد يقال لا سواء مقام لاسيا والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع  
كما في قوله ولا سيما بومبادرة جليل اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية  
وقيل عاطفة ثم عددا من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها  
من حيث اولو به بالحكم التقديم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضى  
وقد يحذف ما بعد لاسيا وينقل من معناها الاصل الى معنى خصوصا  
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما  
را كبا فهو بمعنى خصوصا را كبا فرا كبا حال من مفعول الفعل المقدر اى  
واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا را كبا وكذا في زيد شجاع ولا سيما وهورا كبا

والوالتى بعده الحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لاسميا وهو لابس  
 السلاح وهو ر اكبر وعدم مجئ الواو قبله حيث ذكر كثير الان المجيء اكثر  
 ثم المراد بـ البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية (والمطلع) اسم فاعل من  
 الاطلاع (ونظم القرآن) على ماسأى تأليف كلماته مرتبة المعاني متناسبة  
 الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل (فانه كشاف الخ) يحتمل ان يكون  
 تقصيلا للصفة السابقة اعنى الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل  
 ان يكون تعليلا واعتراض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة  
 فكأنه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركا كنهه واجيب بان  
 المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالجواب ان علم البيان  
المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة  
 (رايق) محجب وهو صفة لكشاف وكونه خبرا بمد جبر على تقدير كون قوله  
 فانه كشاف تعليل لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايق  
 حلة لما قبله (والتأويل) في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف تعدية  
 او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد ههنا صرف اللفظ الى  
 ما له والتفسير مقلوب من التفسير وهو الكشف وقال الراغب الاول لابرز العقول  
 والثاني لابرز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح  
 الكشف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي عليه السلام او عن الصحابة  
 وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين  
 احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن العميين اذ لا بالنقل ولا بحسب  
 قواعد العربية كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى \* ان الله على كل  
 شئ قدير \* ان المراد على كل شئ مستقيم يمكن فلا يدخل تحته المحالات  
 وقال في الكواشي التأويل ما يتعلق بالنزاهة والتفسير بالرواية وعليه آخر  
 كلام الرازي والشارح في شرهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان  
 التفسير قد يكون انزلا اذار واية غالبا بالاحاد والتأويل بالصرف الى محكم  
 الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت  
 الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق كسب  
 العلوم وسببه وان لم يحصل العلم للروى لها اما الصرف عن الظاهر فليس  
 من حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية  
 بالتفسير والتأويل نظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك اعتبار

وقيل التأويل بيان  
احد احتمالات اللفظ  
والنفسير بيان مراد  
التكلم فالاول يتعلق  
بالدراية ولهذا اضاف  
اليه الدقيق والثاني  
بالرواية نسخة

لا يكون التفسير ازل من التأويل ٩ وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ  
احتمالا لظاهره والتأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقيق  
الى التأويل على هذا الظاهر واعترض عليه وعلى الذى قبله بان اللفظ الذى  
له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولارواية فيه خارج عن القسمين  
والجواب ان التقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المين  
تحصيل الحاصل وذلك منحصر فى القسمين (فابق) حال (تيان) مصدرين  
على الشذوذ اذ القياس قبح الفاء ولم يحىء بالكسر الا تيان وتلقاه وقد يفرق  
بينه وبين البيان بان التيان يحتمل على كذا الحاضر واحمال القلب وقريب منه ما  
قبل التيان بيان مع دليل وبرهان فكأنه مبنى على أن زيادة اللفظ لزيادة المعنى  
وهذا الحكم كثرى لا كلى اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينقض  
بالصفة المشبهة التى تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجلية مع انه اخصر  
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن حاسن ثم هو بمعنى الفاعل اى المين  
وكذا نظائره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة  
فى العربية وعلى تقدير مضاف اى ذو تيان وكذا نظائره بل هو باقى على  
المصدرية مبالغة كما فى رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاسب  
من عدم اشتراط الاشتقاق فى النعت وترك العطف بين القران لمجيئها  
على نهج التمديد المراد (بدائل الاحجاز واسرار البلاغة) النكتات الدقيقة  
الوجودية فى نظم القران (والعالم) جمع علم وهو الاثر الذى يستدل به  
على الطريق كذا فى الصحاح وقيل هو الموضع الذى ينصب فيه العلامة  
على الشئ وكونه ايضا حالا للعالم اليمجاز تبيان النكت الكثيرة التى يشتل  
عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم فى القصص حكمة وامثاله  
والمراد (بأثار القصص) الاطناب والمساواة والمعمها وغيرهما مما يستدل به  
على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص  
(تلميس لنوامض مشكل كتاب الله) قال الجوهري التلميس التبيين والشرح  
وفى النهاية يقال تلخصت القول اذا قصرت فيه واختصر منه ما يحتاج اليه  
وهذا التفسير احب واطافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة  
الى الموصوف اى كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف القوامض اليه

مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار و عيون العيون مبالغة في المختارية (والمعضل) من اعضل الامر اذا كان مغلطا لا يهتدى لوجهه او اعضلى فلان اعياى امره يتعدى ولا يتعدى (والقوص) النزول تحت الماء يقال فاص في الماء وانما عداه ههنا يعلى لتضمنه معنى الاطلاع (والفراند) جمع فريضة وهى الدرّة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقائق باستخراج الدر من قعر البحر استصعاب له ولا يتخلو لفظ التقريب من الاشارة الى ذلك (قواعده كافية) تأكيد لما سبق او استيناف (والضوء) الضياء وكذا الضوء يقال ضاءت النار ضوءا وضياءت مثله واضائه يتعدى ولا يتعدى (والمصباح) في الاصل السراج والمراد به ههنا قوت العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله (الى اتوار التأويل) متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التأدى والافضاء او القدر اى المصباح الموصل اذا جاوز حذف الموصل مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى اتوار التأويل مظهرا محتاجا الى مصباح مضئ يهتدى به اليها مناسب لاضافة الدقائق اليه فيماسبق لاشعار الدقة بالتمام (والموارد) جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء (والالتهاب) التوقد (والاكتاد) جمع الكبد والكبد كالكنز والكذب وقد يقال كبد بالتحفيف كمنخذ (والى اسرار) متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق (والباب) جمع الباب وهو خلاصة كل شئ (وضئ) اى كثرتم والاطهر ان المراد بآثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومن اياها لا المعاني الوضعية فقط وهى في الاصل بقايا من رسم الشئ وكثرة هذا العلم بالنظر اليها (عذب) اى طاب (العباب) بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه (واساليب التنزيل) انواعه كالحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها (ومجار الاساليب) كالمبين والماء (الصفاء) بالخلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الطرف في الفقرتين اضافى بالقياس الى سائر العلوم (لا يدرك الوصف المطرى) البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح (وللخصائص) جمع خصيصة وهى الفضيلة (والسبق) التقديم وما في (ما وصف) مصدرية وما زعم السهلى من ان الفعل بعدها لا يكون خاصا فقول اعجبني ما يفعل ولا تقول اعجبني ما يخرج غلط بشهده تتبع موارد الكتاب الجيد او موصولة

٧ قاله الشريف في شرح الفتح وفيه اشارة الى انه ليس بمختار عنده بناء على احتمال كون اللام حرف تعريف كما سنذكره في توجيه قول المصنف بالقصاحة في المفرد

بتدبر به ولا تقدر في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش  
وابوبكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما يجوز صاحب الكشاف مصدرية  
ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما ترقوا فيه فليس على تقدير رجوع الضمير  
المجرور اليها كما زعم ابن هشام واعترض به عليه بل مبنى على انه هاد  
الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي الصحاح مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته  
والعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للإشباع  
والعنى ان الواصف البالغ لا يدرك فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف  
أما أي وان وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القرائن ايضا من الطائف  
البيانية والحسنات البديعية من التخييس والطباق والايهام وغيرها (ثم انه قد  
وقع) قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية  
اعنى وقوع هذا الفن في ايدى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو  
انصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وفيه  
نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه  
من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجملة المسبب لدخ  
الفن من قوله لاسيما آه وذكر الايدى تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم  
(والاسراء) جمع اسير كالعلماء جمع عظيم من الاسرار وهو القيد  
سمى الاخذ بذلك لانهم يشدون به بالقيد يقال امرت الرجل اسرا واسبارا  
فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك بأسره أى بقلده  
ثم استعمل في معنى بلكه لظهور المناسبة (والتقليد) اعتقاد جازم غير ثابت  
(وطفق) بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة يقال طفق يطفى طفقا كغفرق  
يشرق فرقا وحكى الاخفش طفقوا وقد جاء طفق يطفى بكسار يحلس كذا  
في شرح الرضى (والتعاطى) التناول أى الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدى  
جماعة وفيه تأكيد لاهانتهم (والتوثيق) الاحكام (والسديد) التوفيق للسداد  
وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع في  
ايدى اسر بالتقليد ولهذا اتى بالفاء لا موضع التفصيل بعد الاجال كما قيل في قوله  
تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية (نوحون) أى يدورون وترك العطف لانه اما خبر  
بعد خبر لطيف او صفة للجماعة او تأكيد لما سبق او استئناف كانه قيل كيف يعاطونه  
من غير توثيق فاجاب به فان الاستئناف الباقى لا يكون جوابا عن سؤال مقدر  
عن الالة كما ينبغي في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يستعملون

والاسراء جمع اسير  
على الشذوذ لان فعلا  
بمعنى المفعول بابه  
ان يكسر على فعلى  
بكرهى وقلى وقد شذ  
قتله واسراء صرح به  
في الفصل من الاسرار  
نحوه



من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون بحوز ان يكون استينافا  
 جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشف  
 القول بعد صحة الاستيناف اليباق بناء على ان سائلنا لو حال لم يحفظ من الشياطين  
 فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد (والحرير) تهذيب الكلام وقد يطلق  
 على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقدير يات به بالعبارة (ومقاصد الفن) اصوله وقواعده  
 (والقيل والقال) اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهي رسول الله عليه السلام عن  
 قيل وقال وعن القراء انهم ضلوا استعمالا استعمال الاسماء وتركاعلى ما كان عليه  
 من البناء ومعنى الحديث نهي عن قول وقيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات  
 ومعنى دورانهم حول القيل والقال تعلمهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء  
 الى تحقيق المرام (والقيام والحال) اصطلاحان لاهل هذا الفن وستراف  
 معناهما والفرق بينهما (والريقة) على ما في شرح الفتح الشريف وغيره  
 جبل فيه عدة صرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب  
 اللغة ان الريقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربة الاسلام من عنقه  
 والجمع ريق وارباق ورباق وانما الجبل المذكور هو الريق على وزن الرق ثم ربة  
 التقليد كلبين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد لشخص له ربة  
 يشبهها بهيمة (يشرح) اي رعى وتفسير السرح هنا بالاسامة والاطلاق  
 ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت المشية تسوم سوما  
 اي رعت وسمتها انا اي اخرجتها الى الرعى ثم قد يسمي السرح متعديا  
 لكن المذكور هنا لازم كما لا يخفى (والرياض) جمع روضة وهي موضع فيه  
 البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكمة ما قبلها ورياض  
 التحقيق كلبين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية (والاحداق) جمع  
 حدقة وهي السواد الاعظم العين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز  
 الى انهم على تقدير خروجهم من قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء  
 ولا يبحوا وزون الى تعقل الحقائق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم وزد  
 عليه ان قوله بعد هذا حتى يتطبع ذائق العقل في ضمائرهم آب عنه اذ  
 لا يخفى ان ما آل الخروج من ربة التقليد وارتقاء غشاوة التعصب واحد  
 بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم  
 بالتدبر والكفر يعلمون الحقائق علم يقين كأنهم يمانون بها باصهارهم ولا يبعد  
 ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القائل فتأمل (والغشاوة) بالخرجات  
 الثلث في العين المعجمة الغطاء ويقع العين المهملة من الغشاوة بالقصر وهو

وعن بعضهم القال  
 الابتداء والقيل الجواب  
 واختار هذا تاج  
 الافاضل في حرام  
 السقط ٤

٧ اما رواية فظاهر  
 واما رواية فلان منع  
 العشا عن الابصار  
 اما هو في وقت  
 مخصوص فلا يناسب  
 فيما نحن فيه ٤

٩ في العين نسخة

داه في العين يمتع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودرابة  
 (والتعصب) من العصبية بمعنى المحامات وغشاوة التعصب كربة التقليد في  
 الاضافة (والبصائر) جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس  
 شبهها بالرايا او بابصار حال بينها وبين مدر كاتها حائل ثابت لها الغشاوة  
 (والانطباع) الانقاس (و الضمير) في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق  
 على محله وهو القلب (كل بضاعتهم) بيان لما قبله والبضاعة طائفة من ماله  
 تبعها القجارة (والججاج) التماذي في الخصومة وقد لمج بالكسر يلجج الحاجة والججا  
 والناد الكارة في الصحاح مائة معاندة وعنادا ماضيه (وجل الشيء) معظمه  
 والصناعة الحرفة والانحراف الميل (والمهيج) الطريق الواضح (والرشد)  
 خلاف الغي (وهيات) اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل  
 يحوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بثوين وبلاتون يستعمل مكررا  
 ومفردا جهمما قوله فهيات هيات العقيق واهله وهيات خل بالعقيق  
 مواصل وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الامكررا  
 منقوض بالنقل من الموثوق بعينهم والاخر وان الجواد قد يكبو  
 والصارم قد يبقوا قالوا المفتوحة الاخر مفردة وقاؤها لتأنيث كبرفة ولذلك  
 بقلبيها الواقف هاء فيقول هياه والقها مقلوبة عن ياء لان اصلها هيهة من  
 المضاعف كزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هياه فحذف اللام  
 والوقوف عليها بالتاء كمسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن  
 وصفه بالدقة (والشيان) الامر والحال في الاصل مصدر بمعنى طلب والقصد  
 يقال شأنت شأنه اذا قصدت قصدة سمي به الامر الذي هو واحد الامور  
 تسمية للفعول به بالصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر كذلك فانه مما  
 يؤمر به (والقطن) التفهم (والحمعة) الابصار ينظر خفيف من غير ايمان  
 والمراد بها ههنا النكة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها  
 لاستزاه اياه ثم اشار او على الواو في قوله او التفطن ليقدهموم التي كاذكره  
 في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما وكفورا (واقي بعدما قضيت) شروع في سبب  
 التضييف في الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة  
 بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية لمضمونها (والوطر) الحاجة (وقضاؤه)  
 استيفاءه (واجلت) من الاجالة وهي الادارة (واستودعته) ودبمة اذا  
 احتفظت اياها (والقداح) جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يرأس ويركب  
 عليه فصله واثارها على السهام مناسب لما سلف من فضائل الفن لاشعاره

بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه  
 المشبه به او شبهه بذى سهام فاقبتهاله ولها الاجالة كناية وتخيلا وترشحا  
 (والهمة) اسم لقصد القلب اذا وصل الى حد الجزم والقبح لفته فيه وهى  
 فى الاصل من هممت الشئ اهم هما اذا قصده (وفى الارتقاء) متعلق بها  
 (والمدارج) جمع المدرجة وهى المذهب والمسلك شبه الكمال بالجليل الشامخ  
 ولهذا اورد الارتقاء (والفرط) الجاوز عن الحد (والشفق) من شفعه الحبلى  
 احرق قلبه اورده صاحب الديوان فى باب فصل بفعل يقع العين فيهما  
 قيل هذا بدل على ان العبارة الشفق بسكون العين لان المصدر من هذا الباب  
 الفعل بالسكون او الفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور يقع العين ثم المراد به  
 ههنا شدة الحرص (والترحل) الانتقال وكذا الرحلة والارتحال (وخوارزم)  
 فى الاصل مملكة معروفة على جيحون فهامدن كثيرة كنكات وخوق ونحوهما  
 (والجرجانية) منسوبة الى الجرجان بلدة فيها يقال لها اركنج كانت فى الاوائل مقر  
 السلطنة وهى التى قد اشتهرت الآن بخوارزم وفى خراسان بلدة اسمها ايضا  
 جرجان بناء يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم زيادة  
 التوضيح ورفع الاشتباه (والخط) المنزل من الخط هو الالتقاء (والحال) جمع  
 الرحل وهى مسكن الرجل ما يتصعبه من الاثاث ولا يتخفى ما فى الترحل والرحال  
 من صنعة شبه الاشتقاق (والنجيم) موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اى اقام به  
 (والبوايق) جمع باقة وهى الداهية (والحراسة) الحفظ (والتوارق) البوايق  
 الحادثة فى الليل من طرق فلان اذا جاءه بليل خص التوارق بالذكرك لان اكثر  
 التوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل  
 (والحدثان) مصدر لمعنى الحادثة وليس تشبيه الحداث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم  
 ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما (فتمت) معطوف على مقدر  
 اى تزلت ههنا فتمت يقال شمر ازاره اى رفع (والجد) الاجتهاد فى الامور تقول منه  
 جد فى الامور يجدو يجدو يكسر العين ويضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية  
 وشمرت ترشيع وقيل اراد بالجد نفسه على غطر رجل عدل (والى اقتناء) متعلق  
 بشمرت بتضمينه معنى الميل اى شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء او ملت بشمرا  
 عن ساق الجد الى اقتنائه وتعلقه بالجد جائزا ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب  
 (والذخير) جمع ذخيرة وهى ما يدر لوقت الحاجة وضايفها الى العلوم  
 بانية والاقتلاذ الاقتطاع (والانامى) جمع انسان العين وهو الماء الذى

يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس (صرفت)  
 اى بذلت (والشطر) النصف وجهه اشطر وقوله عليه السلام الحايض  
 تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا في الكلام كذا  
 في الراموز وفي (اراجع) اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله  
 لكونه كاليان قبل واراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذى وعلاء الدين السقناني  
 وبهاء الدين الخلواني (والحوز) الجمع (والقصب) جمع القصبه (والسبق)  
 التقدم (والمضار) الميدان وكانت مادة العرب في تسابق الفرسان ان يفرزوا  
 قصبه في آخر الميدان فمن اخذه بعد وفرسه بعد سابقا وكان له الفضل  
 والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون (والخذاق) جمع خاذق  
 وهو الماهر في صنعته (وكثيرا ما) نصب على الظرفية ومالتا كيدمعنى  
 الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشأن والجملة خبره او على المصدرية  
 اى يتخالج حيناً كثيراً او يخالجه كثيرة (يتخالج) مفاعلة بمعنى الفعل  
 كسافرت من حليجه يتخلمه حليجا اذا جذبته وانزعه كان اطلاعه  
 على حقا ببق المختصر مع احتياجه الى التشرح بصره بحيث لا يقدر  
 على امساك نفسه اوراق على معناه الظاهر اى ينازع كان ماذ كره يجره  
 وما ماناه من شدايد الزمان يقبضه في الراموز خالج قلبي امرأى تازعنى منه  
 فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يتخالج وقلبي مفعوله وقد يفسر  
 المخالجه بالعرك والا اضطراب فحينئذ قلبي فاعل يتخالج واى اشرح ظرف  
 بتقديرى او بالعكس اذا جوز حذف في في الطرف المجازى او يكون احدهما  
 مفعول يتخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا (والمنسوب) صفة  
 الكتاب او صفة للخبص (والامام) هو الذى يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره  
 في القاموس ونظيره هيجان فسلم بهذا ان ماذ كره الجوهرى والقاضى  
 ومن تيهما في قوله تعالى وجعلنا المتقين اماما نمحلا لاضرورة اليه  
 وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائمة على وزن افعلة (والعمدة) ما يعتمد  
 عليه (والقدوة) بضم القاف وكسره من يقتدى به (والبحر) في العلم وغيره  
 التعمق فيه والتوسع (ودمشق) بكسر الدال وقمع الميم ويكون الشين  
 قصبه الشام وقد يكسر الميم قاله البكري سميت بنما شاق بن  
 عمرو ابن كنعان فانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل  
 وكان حبشيا واهبه له عمرو بن كنعان حين خرج من النار وكان احمد دمشقى

هذا حديث مشهور  
 استدله الشافعية على  
 ان اكثر مدة الحيض  
 خمسة عشر يوما وقد  
 ذكره في مختصر ابن  
 الحاجب وطامة الكتب  
 الا ان النووي ذكر في  
 شرح المذهب انه  
 موضوع والله اعلم

فماها به وقيل غير ذلك (والشائب) جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره  
 (والغفران) والغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس  
 العذاب فكأنه تعالى غطاء حفظه عنه (والفراديس) جمع فردوس  
 وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم  
 والنخل والمراد هنا اعلى درجات الجنان (والجنان) جمع الجنة وهي البستان  
 ومنه الجنات والعرب يسمي النخل جنة وقيل المراد (بالاصول) الدلائل  
 على ان الاصل بمعنى ما يبنى عليه الشيء (وبالقواعد) المسائل والترادف ظاهر  
 (حاويا) جامعا (والعواید) جمع عايدة وهي المنفعة (محتويا) قال الجوهري حواه  
 يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتمديته يعلى لتضمين معنى الاشتمال (والانطواء)  
 مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتمدية الاحتواء ثم  
 المنصوبات بمد قوله مختصرا اما او صاف متواليها و احوال مترادفة او متداخلة  
 (والمخايل) جمع مخيلة وهي ما يوضع في الخيال يعني به الامارات (والصمر)  
 الاخذة وكل ما لطف ودق مأخذه فهو صمر والبيت للوطواط اوله كتابك  
 صدر الدين يحكى صدقة مكحلة الاطراف بالطف والبر (والروض)  
 جمع روضة وقد سبق بيانها (والمنى) جمع منية وهي المطلوب (والعقد)  
 بالكسر القلادة (والدبر) جمع درة وهي الدؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات  
 (وكان يعقني) معطوف على كان بخالف والعوق النع (وذلك) اشارة  
 الى ان اشرح (والتعطيل) التفرغ (والمشاهد) جمع مشهد بمعنى المحضر  
 (والمعاهد) جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف  
 والمراد بهما العلماء والمدارس او الكتب (والمصادر) جمع المصدر من المصدر  
 يقتضين وهو الرجوع قبل المراد بالمصادر والوارد المعلوم والمعلومون ومراسم  
 الشيء محال اثاره (عفت) انهرست (والاطلال) جمع طلل وهو ما ارتفع من  
 من اثار الدار (اشفت) اي اشرفت وقربت (وشبوس الفضل) العلماء وقيل  
 المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد  
 (والاستيطان) اتخاذا الوطن (والجمول) ضد الشهرة (تلهف) على الشيء اذا  
 تحصره (والاندراس) الانحمار (والتأسف) اظهار الحزن (والاذكيا) جمع الذي  
 من الذكاء وهو حدة القواد (وهكذا يذهب الزمان) يريدان ما ذكره من انكسار  
 احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر  
 بل متفرق (ودروس الاثر) اعماؤه و اتحمؤه يقال درس الرسم ودرسته ارجع يتعدى

ولا يتعدى وفي أكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى  
الدعم وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر  
انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصده موافقة الاثر ويؤيده  
ان المذكور بيت من ايات الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد رثى  
بها اخاه مطلمها \* ابعدت من يومك الفرارفا \* جاوزت حيث انتهى  
بك القدر \* وبمده \* لو كان ينجي من الردى احد \* نجاك بما اصابك الخنز \*  
برحك الله من اخي ثقة \* ليس في صفوده كدر \* فهكذا يذهب الزمان وينفى  
العلم فيه ويدرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين ( لكن لما رأيت )  
الى آخره استدراك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه  
مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمآهد والمصادر والموارد والجواب مستغن  
عن البيان ( والتوفير ) التام والتكثر ( والرضية ) على الشيء الارادة المقارنة لارضاه  
من رغب في الشيء بالكسر وارتقب اراده لامن رغب عن الشيء اذا لم ترده  
وذهبت فيه وكان تعديته على الملاحظة معنى الاستعلاء ( وامتداد اعناقهم ) فطاولها  
وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاطهر انه تمثيل  
من تشبيه الهبة بالهبة ( والنحو ) بمعنى الجهة ( والجل ) جمع جلة من الاجال  
الذى هو ضد التفصيل واما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع  
المقررات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال يحمله وتفصيله  
لكان انسب بقوله وتحصيله ( حرموا ) على البناء للفعول اى منعوا ( والتوفيق )  
تمشية اسباب الخير وتحيية اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب  
( والمر ) الذى يكتم واراد ( بالرموز والاسرار المطوية ) ٧ التكاتب المنطوية فيه  
( اذا لم يقع ) حلة للحرمان ( والخرايد ) جمع خريدة وهي الحسنه من النساء وفي  
الاساس انها العذراء ولؤلؤ خريدة لم يتقب شبه بها المسائل المشككة  
في الاستار والتركيب في احتماله قوجهين مثل قول المصنف فيما بعد عن وجوه  
الاعجاز استارها وسيجئ من الشارح بانه ترى استيفاء وجمع الفعل  
المستند الى ضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك  
يسبحون ( والمقال ) مصدر من قال ( والحال ) والحالة واحدة احوال الشيء  
وحالاته ( طرائقه ) الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى  
المذهب ولو قال طريقة حتى يكون جمع طريق وهي السيل يذكر ويؤنث لكن  
انسب واظهر كالاختي وبالجملة المراد بطريقه الفاظه وعبارته الموصلة الى المعاني

٧ اشارة الى ان اضافة  
المطويات للحرمان  
اليها من قبيل اضافة  
الصفة الى الموصوف  
على

(وسلوكمها) حلها (والدليل) المرشد (فاضلوا كثيرا وضلوا) الاظهر ان يقول  
 فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهل اوهام قوم  
 قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل (اختلست) اى استلبت  
 جواب لما (والاثناء) جمع ثنى واثناء الثنى تضاعفه وثنى الجبل والوادي  
 منعطفهما وتقول انقذت هذا ثنى كتابى اى فى طيه (والفرص) جمع فرصة  
 وهى النوبة وما فى قوله (ما تجرع) مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا  
 وكذا لتفهم وامثاله مما جاء من باب التفعّل للعمل اى ليدل على ان اصل الفعل  
 حصل مرة بعد اخرى يعتبر فى كل منها التدرج وفى المصادر الجرع فروز  
 خور دن خشم وأنجه بدان مائد (والقصص) جمع قصة وهى الشجى اعنى  
 كل شئ يتوقف فى الخلق ولا ينجدر (والاقحام) الدخول (والسهر) الارق  
 وهو ضد النوم (وموارد السهر) مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها بغور  
 بالقصود (ولجفة الماء) بالضم معظه (ولجج الافكار) كلبين الماء (والانقاط)  
 اخذ الملقى من الارض (وفرايد الفكر) تايجه الشبهة بالدر الكبيرة (والطراح)  
 جمع مطرح وهو الرمى (والنظر) فى الشهور مرادف لفكر وقيل الفكر حركة  
 ذهن الانسان نحو المبادئ والرجوع عنها الى الطالب والنظر ملاحظة  
 المعقولات الواقعة فى ضمن تلك الحركة والاضافة فى مطارح الانظار لامية  
 (والبذل) الاعطاء (والجهد) بالضم والفتح الاجتهاد وعن القراءة الجهد  
 بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (والبيان) اطراف الاصابع واحدها بيانة  
 (والممارسة) المزاولة والمجادلة واللام فى (ولقد تناهت) توطئة للقسمة والتناهى  
 البلوغ الى النهاية جردها بجزء معناه اعنى البلوغ مجازا بقرينة فاية الوسم  
 او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التأكيد كما فى قولهم ابصرته  
 بعينى واصفيت اليه باذن وامثالهما (والتصفح) النظر فى الصفحات (والفاية)  
 مدى الشئ والجمع فائى (والطاقة) الوسم اليه (ثم جعت) عطف على  
 اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى  
 الفراغ من اختلاس القرص وتجرع القصص ويجوز ان يكون لقرائنى  
 بالنظر الى تمام الجمع كما جاء فى مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه كقوله  
 تعالى (المتر ان الله انزل من السماء ماء فصبح الارض مخضرة) فان  
 الاخضرار يتبدى بعد نزول المطر لكنه يتم فى مدة فيما تنظر الى الابتداء  
 بصبح الفاء وبالنظر الى الانتهاء بضح ثم (بذل) اى يلين من الذل بالكسر

وهو اللين (والصعاب) جمع صعب وهو تقيض الذلول (والموصفات)  
 جمع عويصة وهى ما يصعب (والآية) فضيلة من الآباء بمعنى ممتعة ولقد  
 بالغ في وصف كتاب التلخيص بالصعوبة والاضافة في زمانه كنوزه  
 باينة والكثرة المال المدفون بالخفية صفة كاشفة والمراد بزخائر كنوزه  
 معانيه كما ان المراد بطريق الوصول الفاظه (وشئ نقيس) اى  
 يرغب فيه ونفس تقاسا ونفسا صار مرغوبا فيه وبابه ظرف (والتوشيح)  
 في الاصل لباس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر  
 يجعله المرأة بين مانتها وكشعها يستعمل في التزين مطلقا (سمح) ٤ جاد  
 (والفقر) جمع ققرة بالكسر وهى خرزات الظهر المستوية المتصلة بها  
 الضلوع من الجانبين وهى ايضا حلى يصاغ على هيئة خرزات الظهر  
 يطلق على اجود بيت في القصد واجود قرينة في الخطب تشبيها لهما  
 بقرة الظهر في حسن الانتظام (ومن عين التحقيق) اى من نفس التحقيق  
 لأمن الظن والتضمن او من خيار التحقيق ومحضه او من نبوجه وهو خاطره  
 الوقاد السبال او من ذهب التحقيق (تمسكت) اى اعتصمت (والعدل)  
 خلاف الظلم (وكذا الانصاف) وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء  
 النصف (والجنب) التباعد ومفعوله مذهب (البنى) التعدى  
 (والاعتساف) المثل على غير الطريق (والاياء) الاشارة الخفية واصله  
 الاشارة بالشفقة والحاجب (زل) في الطين اى زلق (الآخذين) اى الشارعين  
 (والتأسي) الاقتداء (حظروا) على بناء المفعول اى منعوا (وتحقيق  
 الواجبات) من قبل الحذف والابصال اى من تحقيقها او على البناء للفاعل  
 اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم (وما فرضت) اى ما اوجبت  
 (والسنة) الطريقة والمضاف مجذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم  
 فرض سلوك سنتهم تحريره بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يجب فلانا  
 اى يقضه ولا اعلم في البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع  
 بين الرضى والسنة والجماعة والقرض والواجب والحظر صنعة  
 مراعات النظر مع الابهام (وحين) ظرف مضاف الى ما بعده ماملة رمانى  
 والجملة عطفت على جمعت فان قلت ابن العائد الى حين في الجملة المضاف  
 اليها قلت هى لا يحتاج الى الربط لكونها مؤولة بالمصدر صرح به في شرح  
 الرضى واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه \* وعشر بعد ذلك وجنتان \*

٤ سمح اذا استعمل  
 بالياء مثل سمح به يكون  
 مفتوح السين واذا  
 استعمل باللام تكون  
 مضمومة كذا في الصحاح  
 ع



فنادر وهذا الحكم خفي على أكثر النحاة فالصواب في مثل قولك اعجبني  
يوم ولدته فيه بتوئين اليوم وجعل الجملة بعده صفته ومثله اجع وما ينصرف  
منه في باب التأكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء  
القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع قولك جمع على حد قلس  
وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم كذا في مفتي اليب (ورماني الدهر) مجاز  
عقلي (والارزاء) بتقديم الراء المهمله جمع رزء بضم الراء وقبحها وهو المصيبة  
والظرف اعني بالارزاء لقوم متعلق برماني وجعله حالا من ضمير التكلم وهم  
(والغشاء) الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلاث في القين المعجمة مع سكون  
الشين (والتبال) جمع تبال وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها  
من لفظها وقد يجمع على اتبال والتبال طاملها والتبال صاحبها وانما قال اولا  
رماني وثانيا فواذى اعاء الى الرمي بالحدث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب  
حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابتني اذنان بتحقيق وقوع  
المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن وليان الواقع والا فالبالغة  
فيه اكثر كما لا يخفى (والتصال) جمع فصل وهي حذيفة السهم والسيف  
والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين \* فهان فابالي بالرزاء لاني ما انتفعت  
بان ابالي (وذلك) اي الرمي المذكور (والتوارد) التعاقب (وتفاه الامر) عظمت  
(والمشار) جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من مضاف اليه اي عشائري  
واخواني (وتلاطم امواج الفتى) ضرب بعضها بعضا (والتيمة) التعويذة  
التي تجعل في عنق الصبي لتلايحاف (وحلها) في تلك الديار كناية عن اقامته  
الى وقت الشباب فيها (والاول) تقيض الاخر واصله اول على وزن افعول  
مهور الاوسط قلبت الهزمة واو اعلى غير القياس ٦ وادغمت وبدل على هذا  
قولهم هذا اول منك ووجهه على اوائل او اول من اول قلبت همزته واوا  
وادغمت وقال قوم اصله ووجل على وزن فاعل قلبت الواو الاولى همزة وانما  
لم يجمع على او اول لاستغفالهم الواوين بينهما القاء للجمع وبالجملة (اول ارض)  
معطوف على ديار وجليدى مفعول مس قدم لوزن ترابها فاعله وعكسه يأباه  
العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمن لما انشدته ابو نصر الاسدي وهو  
احب بلاد الله ما بين صادة \* الى قفوان ان تسع محابها \* بلايين ينطب على  
تمامي \* واول ارض من جليدى ترابها ورعاية حركة ما قبل حرف الروى وان  
كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسننا ولذا عد من الصنائع البديعة

٦ اذا قياس في مثل  
هذه الهزمة ان يلحق  
حركتها على الساكن  
قلها ويحذف حذ  
وقبل اجرت الهزمة  
الثانية فبعلت بعد  
السواو ثم ابدلت ولوا  
فادغمت فوزته الان  
اعقل حذ

فزلها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك ( فلقد جرد )  
 في موضع التعليل للسبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف اتصاؤه  
 ( والاهالي ) كالايلات جمع اهله بمعنى الاهل زادوا التاء فيها على خلاف  
 القياس فكأنه اجعل هلات كذا في الموصل ( والعدوان ) الظلم ( والابادة )  
 الالهلاك ( لم يدع ) اي لم يترك من ودع يدع ودما وما زعت الادباء من ان العرب  
 اماتوا ماضيهم ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالتب عليه السلام  
 افصح العرب وقدرى عنه ابن عباس انه عليه السلام قال ليتنهن اقوام  
 عن ودعهم الجملات اوليخمن على قلوبهم اي عن تركهم اياه وقال الشاعر  
 ليت شرى من امري ما للذي \* خاله في الحب حتى ودعه \* وعن مروة ومجاهد  
 انها قرأتا ودعك بالتخفيف وفي الاساس الدمنة هي البقرة التي سودها  
 اهلها وبالت وبمرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وماسودوا  
 ( وام اوفى ) اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلحق الى مطلع قصيدة زهير  
 ابن ابى سلمى وهو امن ام اوفى دمنة ( لم تكلم ) بمائة الدراج فالقسم اي من منازل  
 الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كما لم يعرف  
 تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرهما او امن اثارهما وحذف التاء من تكلم قياس  
 اما كسر الميم فالوزن والقافية ( والحزب ) الطائفة ( بلدح ) اسم موضع  
 غير منصرف فعلية والتأنيث على تأويل البقرة اولاته منقول عن الفعل من  
 قولهم بلدح اذا اخلف في الوعد ( عجني ) جمع عجيف كرضي جمع مريض  
 والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجعه عجاف على غير قياس  
 لان افضل فعلاء لا يجمع على فععال ولكنهم بنوه على سمان والعرب يبنون  
 الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى  
 فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن بلدح قوم عجيفي  
 واول من تكلمها بهس الملقب بنعامة لما رأى قوما في حصب واهله في شدة  
 ( كان لم يكن آه ) تضمين اذاليت لعمر وبن الحارث الجهمي قاله نحرنا بعد ما نفي  
 مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه في قوله \* وكنا ولا اليت من  
 بدنايت \* فطوف بذلك اليت والخير ظاهر \* فاخر جنايتها الملك بقدرة كذلك  
 بالانسان يجرى القادر \* بلى نحن كنا اهلها فابادنا \* صروف البالي والجنود  
 العوائر ( والحجون ) بفتح الحاء جبل مكة في خضيضتها مقبرتها ( والصفاء )  
 معروف ومعنى اليت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفاء ما يونس .

اما تحريك الميم فالوزن  
 وكسرهما لان الساكن  
 اذا حرك تحرك بالكسر  
 منه

ولم يتحدث بالليل فيه فحدث وكان من عادة العرب (المر) اى الحديث بالليل  
ولذا خص السامر بالذكر (و الهجران) ضد الوصل يقال هجره هجرا  
وهجرانا من باب نصر (ونجيت) من نجيح الثوب ينتجه نمجا من باب  
نصر وضرب (والعناكب) جمع العنكبوت حذفت التاء كما هو القاعدة في جمع  
الخماسى على فعال كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على رأى وقوله نجيحت  
على صيغة المبني لفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما قال الشارح  
في آخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف  
اى يوت العناكب او الحمل على المسالفة ثم نجيح العناكب على الشئ كناية  
عن المجهورية (حجابا مستورا) اى ذا ستر كما يقال سيل مغمى اى  
ذواضام ويحوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب وهو مستور  
بغيره او حجاب يستر ان يبصر فكيف يبصر المحجب به (والمشكاة) الشكاية  
وتقديم الى الله تعالى المحصر واختار في جانب الاسماء اذ اوفى جانب  
الاحسان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك فيه (ثم الجأئى)  
معطوف على رماني او على طرحت وتم للتراخي والالقاء الاضطراب (فرط  
الملال) كثرة السأمة (والبال) القلب وضيقه كناية عن سوء الحال (واللفظ)  
الرمى (رفع) اى مكان مرفوع (الى خفض) اى مكان منخفض مطمئن  
وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطرابى ثم لا يخفى حسن  
الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض (انحت) من انحت الجمل فاستناخ  
اى ابركتها فبرك فالفعول اما محذوف او متروك مراد به مجردا لا تامة  
(والمحروسة) المحفوظة (وهراة) بفتح الهاء مشهورة مدينة بخراسان (حاجاها)  
اى حفظها (والآفات) جمع آفة وهى الداهية (عيني) على لفظ القرد  
او المتنى ومن فى منها بغير يديها كما فى رأيت من زيد اسدا او المراد من جهةها  
او فيها وفى الكلام استعارة (وبلدة) عطف بيان لجنة النعم جئى به للاح  
للايضاح المتبوع ان لم يشترط فى عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام  
الزمخشري فى قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين  
او بدل منها اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف  
قول الزمخشري فى الآتين والحق انه ليس بشرط صرح به النقاد (والطبيب)  
خلاف الخليل (ومقام كريم) صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم  
وهو تقيض الثؤم ووصف القائم به مجازى اى كريم اهله كما فى الكتاب الحكيم

او من كرم الأرض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة يحى ابدأ من اللازم  
واذا اريد اشتقاقها من التعدى يجعل لازماً بالنقل الى فعل بالضم كما في  
رجح ورجح (والمحسن) جمع حسن على خلاف القياس كما نتجج بحسن  
(والين) البركة (سطعت) اى ارقعت (حدث) النار من باب فهم ودخل  
سكن لهما ولم يطق جرها (والنيران) جمع نار كما نوار ونور واصله نوران  
لان النار واوية بدليل تصغيرها على تورية (والقوابة) سلوك طريق لا يوصل  
الى المطلوب ونيران الجهل كلبين الماء ووجه الشبه الاهلاك (ظل)  
اى صار (والظل) معروف (والملك) بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق  
الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة وثبت له الظل  
وللظل الامتداد مكنية وتحيلاً وترشياً (والقواء) الراية (والشرع) في  
الغنة الاطهار والمراد به هنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم (وبالمر) اى بالقلة اما حال من لوله او متعلق  
بمعقود اى مربوطاً محكماً (وماد) من العود بالفتح وهو الرجوع (والعود)  
بالضم الخشب وجهه عيدان واعواد والعود ايضا الذي يجزئه ويقال له  
الطر الذي يضرب به والعظم في اصل اللسان (وارواه) بالضم المنظر  
الحسن (واض) اى مادومنه ايضا (ونظم) على البناء للفعول اى جمع  
(والشمل) ما انتشت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل  
من معنيه جائز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى (والشتات) التفرق  
(ووصل) من الوصل لامن الوصول (والنبات) القطع (وارتبعوا) بالعين  
المعملة اى اخذوا ريعهم اى منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقلوا في  
الربيع ويروى ارتبعوا بتائين مشائين من فوق اى اكلوا ماشاءوا من قولهم  
رفعت الماشية اى اكلت ماشاءت قال النابغة الخنثى ذنب امرئ وتركته  
\* كذا العربي غيره وهورائع \* ويروى ان العبارة في النسخة القروية  
على المصنف ارتبعوا بالعين المعجمة من اربيع فلان الله اذا تركها ترد الماء كيف  
شئت (والبامن) جمع بمن (والدولة) اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة  
لهذا ومرة لذاك (والسلطان) الوالى من السلاطة وهى القهر (ظل الله)  
قيل وجه التشبيه ان ظل الشيء ما يناسبه في الجملة ويحكى عنه والسلطان  
كذلك فانه ينظم بوجوده مملكته كما ينظم سلسلة المبكيات بوجود الحق  
سجاته ولان الظل ينعم به ويلجأ اليه عند اقتدام الحر كذلك السلطان  
ينعم به ويلجأ اليه عند اضطرام الشرر الشر (وارقاب) جمع رقبة

وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد  
تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه (والأم) جمع امة وهي الجماعة  
مفرد لفظا يجمع معنى وكل جنس من الحيوان امة (الحامى) قدم تفسيرها  
(والماحى) الزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب (والقوية) بمعنى  
المستقيمة (والباسط) من البسط وهو التهيد والتوطئة (والمهاد) الفراش  
وجعه امهدة ومهد بضمتين (والاساس) اصل البناء (والجور) عدول عن  
الحق (والوالي) المالك من باب ضرب (والولاية) بالكسر اسم لما توليت به  
وبالقبح مصدره (والاثق) جمع اثق بالضم والسكون وهو الناحية  
(والنصب) الاقامة (والسرادق) واحد السراقات وهي التي تمد فوق  
صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق (وامثل امره) احتذاه وعمل  
على مثاله (ونص) القرآن والسنة مادل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام  
وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثاني يانية  
(والطوية) الضمير (والكلمة) مشقة من الكلام وهو التأثير يسمى اللفظ  
بها لانها به يؤثر في النفس فرحا وبساطا ان كان طيبا وهما واقباضا ان  
لم يكن قال امرئ القيس وجرح الانسان بجرح اليد بل اقوى كما قيل  
جراحات السنان لها التيام \* ولا يتمام ما جرح الانسان \* وفيه ثلث لغات  
قع الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد  
بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه  
المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح الالب  
واعلاء كلمة الله تعالى تنفيذ احكامها (والرسول) هو الذي ازل عليه  
كتاب وامر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل عليه  
السلام وامره بالتبليغ والني اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل  
من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قبل وعليه  
ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسول  
لان الانبياء تابعون لهم فتمسكون بشرايهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء  
وقصد يقا لهم (خليفة) خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل  
كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وحده مسده بخلفه بالضم  
خلافة والخلق بشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما يتوهم من كلام الصحاح

٦. انما لم يكنف بما قبله  
كما اكتفى بالقاضي في  
سورة الحج باشتراط  
الثريفة المجددة في  
الرسول لانه صرح في  
سورة مريم ان بني  
ابراهيم عليه السلام  
كانوا على شريعته  
عليه السلام مع ان  
اسماعيل عليه السلام  
رسول بصريح النص  
ع

٢. حيث قال انطليقي  
بكسر الخاء وتشديد  
اللام الخلافة ع

ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء لنقل من الوصفية الى الاسمية  
او لتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثاى نفس خليفة في الصحاح الخليفة السلطان  
الاعظم وجعلها جاريا على الاصل خلافت ككريمة وكرائم وجعلها  
على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الاعلى مذكر اذا الفعلية  
بالتاء لا يجمع على فعلاء (ملك) اى تصرف (والسطوة) المرة من سطابه  
يسطواى قهره بالبطش والجمع سطوات واشار المرة على الجمع ايدان بان  
السطوة الواحدة منه كافية في عمك الافاق واسناد ملك الى السطوة مجاز  
عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد (بالحق) خلاف الباطل والله تعالى  
وقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداء للاهتمام او مرفوع  
مبتدا واسم كان مستر ارجع اليه ومداء خبره (والمدى) الفاية (واية) تأنيث  
اى والتثنية عوض عن المضاف اليه والمعنى آية طريق (سلك) اى ذهب  
كان غاية صلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف في سلكا لشباع  
(والندرى) بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اى فى كنفه  
وسره والرواية (في مالمون) كسر اللام لاقصه (كأترى الجحج) في موقع  
المصدر اى حوماناً مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان السالين  
حول ذرى الخليفة برؤية الجحج معتزكا لعدم الجامع فاوجه هذا التشبيه  
قلت قد تقرر عندهم ان المشبه لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفي ان يستفاد  
بما ذكر في حيزها فالمنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم  
معتزكين ثم الخطاب في قوله كأترى تام لكل من يتأق منه الرؤية كما مر في قوله  
تعالى \* واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا \* (والجحج) جمع الحاج كالجح  
بالضمة والججاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصدمكة لنفسك (معتزكا)  
اى مزجعا مفعول فان لى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله  
الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتزكا او معتزكين  
لاسناده الى ضمير الجحج فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوم معتزكا ويحتمل  
ان يكون من قبيل لابن ونامر) ولو جعل معتزكا اسم مكان على ان يكون حالا  
من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اى تفركا اعتزكا لم يحتاج  
الى ما ذكر (والنسيم) الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب سيماء  
ونسما بالتحريك هبت ونسيم رضى كلبين الماد وضمير (منه) راجع الى  
الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارته بافاضة

الخيرات الى اهلها (وكم) خيرية مفيدة للكثير ومحملها رفع على الابتداء وخبره  
هالك (والكافح) في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه وليس دونه ترس  
والمراد به المعارض (والظي ناز) والباء سببية ومتعلقة بهلك (ومن  
منقطه) اى عدم رضاه ظرف مستقر في موضع الصفة للظي لا ظرف  
لنحو متعلق بها والالف في هلك كافي سلك والمشهور ان هلك من باب  
ضرب لكن ذكر صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى \* وبهلك الحرث  
والنسل \* في سورة البقرة انه قرأ الحسن وبهلك بفتح اللام مبني للفاعل  
ثم قال وهى لغة نحو ابى يأتى وذكر في آخر الاحقاف انه قرأ فحل بهلك  
الا القوم القاسقون بفتح الباء وكسر اللام وقصمها من هلك  
وهلك (والطار) من طار العصفور من الزرع في المصادر الاطارة يرانيد  
(والصاعقة) ناز تسقط من السماء فيرعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشف  
الصاعقة رعد تنفض معها شقة من النار لا تمر بشئ الا اهلكه والاول هو  
المناسب هنا (والسماك) اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك  
الاعزل والاخر ليس من منازلها ويسمى سماك الراح والظرف متعلق (بسمك)  
اى ارتفع وقديحى بمعنى رفع كما في قوله \* ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا \*  
ضلي الاول سماك بنى الفاعل وعلى الثانى مبنى للفعول او للفاعل بان يكون لواء  
الشرع حيثئذ منصوبا على المفعولية (وصادف الرشد) اى وجد الطريق  
المستقيم (والغنى) خلاف الرشد (والانهماك) الجدو البهاج في الامر والجملة  
في محل الجر صفة لمعتسف (وقرير العين) اى ذات قررة والقررة بالضم وبالهاء  
وبدونها البرودة يقال قررت به عينا بالفتح والكسر قررة وقرورافيهماورجل  
قرير العين وقد قرنت عنه يقرور يقرى بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن الراحة  
عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان  
اضافة القررة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والظهر انه كناية عن السرور  
فان دعة السرور باردة ودعة الحزن حارة ولذلك يقال قررة العين ومنحما  
للمحبوب والمكروه ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقرى  
عينا (وقيل) معناه ضارت عينه ذات قرار اى مستقرة لا تضطرب بالنظر  
الى الجوانب رجاء من يحميه ويقيم شعائره كما ينبغي (والابتسام) كالتبسم  
اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالجلس الثغر  
(واقبل) نقض ادبر (والاقبال) الدنولة والعزة والظرف متعلق بمتمسكا

اى متشبثا والضمير (فى علا) راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة فى الجهد والشرف  
 وارجاعه الى الدين تفكيك تعين رجوع الضمير فى المعلوم اعنى فاصبح  
 الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلولانه فى المكان بل من العللاء وهو  
 فى الشرف قال الخطأ مدح عينة بن حصين حيث غزى بنى طامر فادرك  
 بنار ابنه مالك الذى قتلوه وباع بنيه بعضهم بخشارة وبعث لذيبيان  
 العللاء بمالك اى اشترت قنومك الشرف بابنك والمضارع من التاني يعلى كانه  
 من الاول يعلو لكن القياس والشايع فى الماضى على بالكسر وكان على يعلى  
 من التداخل او على لغة من يقول فى بقى بقاء قوله (يدعوه الورى) خبر  
 اصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل فى الصباح  
 (وربما قصو) ظرف لغو اى ساعة قهمهم وما مصدرية فى القرب  
 امهله ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما كقوله  
 \* لا يصعب الامر الا ريث تركبه \* وفى الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد  
 بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك (والملك) مفعول  
 من الاولكة وهى الرسالة واصله مألث على انه اسم مكان او مصدر بمعنى  
 المفعول قدم اللام على الهزلة فصار ملاك ثم تركت الهزلة لكثرة الاستعمال  
 وردت فى الجمع سمى الملك به لانه واسطة بين الله وبين عباده فايراد الجوهري  
 اياه فى فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي (والحق) ابراده فى فصل  
 الالف من ذلك الباب والعجب انه اورد فيه مع زيادة الميم واورد المكان فى  
 فصل الكاف من باب التون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان يمكن تمفعول  
 كتمسكن على ما توهمه قليل تمكون وهو ظاهر (والمجاهد) الذى بذل الجهد  
 (والدنيا) تأنيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها  
 والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنووا الاقرب فى نصرة هذه الواو لهر كما  
 واقتراح ما قبلها قلبت القاء ثم حذفت الالتقاء الساكنين وذكرا الجوهري  
 انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فتأمل (والقياسات) اسم من اغائه  
 اغائة واصله غواث فى المصادر الاغائة فرياد خوانسبتن وفرياد رسيدين  
 (وكرت) بفتح الكاف وسكون الراء والتاء القوقانية لقب دال على التعظيم  
 فى حرفهم كذا السماع من مولانا حيدر (والاقتطار) جمع قطر وهو الناحية  
 والجانب (والشرقة) من اشرقت الشمس اضلمت ويقال اشرق الرجل



دخل في شروق الشمس (والأغصان) جمع غصن وكذا الفصون والفصنة  
 بكسر الفين وقصم الباقي (والمورق) من الشجرة ما خرجت أوراقه (والعناية)  
 القصد وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح (والتشديد) الأحكام من الشيد  
 هو الحصى بكسر الحيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر  
 كل شيء طليت به الحائط من حصص أو ملاط (والبيان) الحائط (أرما اشرف)  
 عقيب ما قرب في المصادر (الأنهدام) ويران شدن (والامطار) أفعال من المطر  
 يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحين وامطرها الله وقد يستعمل  
 مطروا مطر بمعنى (والجائبات) والسحاب والسحب جمع السحابة (والاشبال)  
 العطف والشفقة (والأطواق) جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق  
 (والحمام) يفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمرادان فحمة مقيمة في رقاب  
 الناس كما أن الأطواق في الأعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال  
 الحزن (والحزن) بفتحين كالخزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد المرور وقال  
 القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على التوقع  
 والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام  
 اني يحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل  
 في معنى الحال وبهذا يتدفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة وان  
 احدى فاذنى لام الابتداء تخليص المضارع الحال بان الذهاب في الآية الكريمة  
 مستقبل فلو كان يحسن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه  
 اثره (ووسمت) على البناء للفعل اى صرت ذات سمعة وهى العلامة (وعجم لطفه)  
 اى لطفه العام والطف في العمل الرفق فيه (وقيل في قوله تعالى الله  
 لطيف بعباده اى برحمن اليهم بايصال النافع برفق (والغبطة) ان  
 يتنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد  
 (مخبوطا) اى ذا حظ ونصيب من الرزق (فشذ ذلك) اى قوى انصافا في  
 بما ذكر (والصدد) الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات  
 عضد بفتح العين منع ضم دلصا وكسرهما وسكونها وعضد كقفل وعضد  
 وعضد ككبد وعتق ذكرهما صاحب القاموس (وهزم عطفي) اى حرك  
 بعض جانبي على ان من تبعضية وهو كناية عن حصول بعض الارتفاع  
 فيه (وقد يسأل هذا العطف كناية على ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه  
 بتحريك جانبيه والاول انسب (ثم هداى) عطف على ثم الجأى والهدى

الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هدا الله الذين يهتدي هدى وهدايا  
وهداية بكسرهما قهدي واهتدي وهداني سواء الطريق لغة اهل الجاز  
وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد وهدى فى الكتاب  
العزيز على ثلاثة اوجه متعد بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام  
نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق  
الذى ذكره الشارح والفاضل المحشى فى حاشيتهما لكشاف بين المتعدى  
بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى  
المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لتهديهم  
سبلنا ومعنى الثانى الدلالة وارادة الطريق فيسند الى النبي عليه السلام مثل  
انك تهدي الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي  
هى اقوم معاته ولايساعده كتب اللغة مقوض بقوله تعالى حكاية عن  
ابراهيم عليه السلام يا ابي انى قد جئت من العلم ما لم يأتك فابعدنى اهدك  
صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد وعن  
فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والجل على المحذف والايصال  
كما لا تقبل (سبحان) علم للتسبيح مصدر سبحانه بمعنى ترهه تنزيها بليغا من  
سبح اذا ذهب وبعد لاك ابعدت من سبحانه عما ترهته عنه او من السبح بمعنى  
القراغ من الشغل كالك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون تنزيه الله تعالى  
لفظ برأيه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم  
الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها فى اللغة الفصحى وقد يستعمل سبحانه  
الله عند التعجب والمرفى ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما تره عنه من  
المتزف كما انه قيل ما لعبد من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شئ فانه يقصد  
التنزيه اصالة والتعجب تعاونة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه  
دائما بفعل مضمر متروك اظهاره وتقديره اسبح سبحانه الله به ثم تزل بمزلة الفعل فسد  
مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التى يضيفها اليه تعالى  
عداوة وهو هنا جلة مترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب  
لانها وقعت فى اثناء الكلام لكنكنة التنزيه على ما صرح به الشارح فى اواخر الباب  
الثامن (والسواء) الوسط (والسبحان) بكسر السين وتخفيف اللام جمع المجل  
يقع السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة (والاستنهاض)  
لشئ الامر بالنهوض اى القيام لذلك الشئ (والرجل) جمع راجل وهو

خلاف الفارس (والخيل) الفرسان اعني الراكين على القرس وهو اسم  
 جمع لا واحد له مثل حاله في استعانه تنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه  
 بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة  
 (وذلك) اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق بآياه السياق كما لا يخفى  
 على المصنف (والقاتر) المنكسر من قتر قتر قثورا (والستوح) الظهور  
 (نجاء بحمد الله) اي اتي ما جعلت عقيب رجوعي واصافني اليه ما ذكرته  
 ملتبسا بحمد الله تعالى (كثرا) منصوب بجاه بضمينه معنى الصيرة (مدفونا)  
 وهو صفة كاشفة لكثرا لان كثرا المال المدفون ومن في (من جواهر الفرائد)  
 بانية وليس في مثل هذا المقام زائدا للتوكيد كما توهمه الجوهرى اذ لا يجوز  
 اسقاطها بخلها في ما جاني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون  
 التام لان الناقص يتسلسل التقديرات وهو صفة لكثرا (والشجون) الملو  
 (والحنف) ما انحفت به الرجل من البر والطف والجمع تحف (وحضرة  
 الرجل) قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل (والعلبة) فضيلة من العلوم  
 وهو الارتقاء (والخدمة) مصدر من خدمه بخدمة بالضم والكسر وجعلها  
 على الكتاب يجوز (والسدة) باب الدار وجهه سد (والسنية) فضيلة من  
 النساء بالدو هو الرفعة (والجبا) والملاذ واحد هو المعاذ (وحصن حصين)  
 بين الحصانة والباء في (بالنبي) القسم (والخلان) جمع خليل وهو  
 الصديق من الخلطة بالضم و هي الصداقة (والخلص) جمع خالص  
 (والاخوان) جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهجزة وضمها  
 واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو  
 والنون والاخوان الخالص الذي خلاوهم عن شوب التفاق (يشعوني) اي  
 يحطوني مصاحبا (بصالح الدماء) من التشيع اومن الاشاعة يقال اشاعهم  
 السلام اي جعله صاحبا لكم وابقا قاليا في قوله بصالح الدماء زائدة  
 او على تضييع الاشاعة معنى الذكر (والشكر) الثناء على المحسن بما اعطى  
 من المعروف يقال شكرته وشكرته واللام افعل كذا في الصحاح ولا يتعدى  
 الى المفعول الثاني البتة صرح به النجاة فلا استقامة للجوز والشارح والحشي  
 في شرحهما للفتاح في قول الشاعر شاشكر عمرا ان تراخت مني \* ايدي  
 لم تمنن وان هي جلت \* من كون ايدي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الان يحمل  
 على المسامحة هذا والباء في (بما طئت) على ما في بعض النسخ للفتاة اي بمقابلتها ما  
 طئت (والكد) الشدة في العمل (والعناء) بالذ المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن

فما ثبت الاتاه على ما هو مآل المعنى مثل تهايت غاية الوسع احتماله  
 لوجهين ولو قرئ عانيت من المعانة لكان اظهر لكن الرواية لاتساعده  
 (وتضرع) الى الله اذا اشتكى استكان وتذلل اليه طلبا لمروفة وكذا تعرض  
 وفي المصادر التضرع زارى كردن (والناكب) من نكب عن الطريق  
 اى عدل كضرب ودخل (والمين) من الابانة وهى الظهور (وهذا)  
 اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة (لعمري) اللام للاستداه  
 عمري مبتدا حذف خبره وجوابا وسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي  
 والعمر بفتح العين وضمة الباء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن  
 ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمري وكذا امثاله لما اقسم فيه  
 بغير الله تعالى كقوله والشمس والقمر والليل ونظائرهما اى ورب الشمس  
 ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم  
 لتأكيد مضمون الكلام وترويقه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسم  
 من التأكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرض اليقين الشرعي  
 وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته  
 عز وجل مكروه كما صرح به النوى في شرح المسلم بل الظاهر من كلام  
 مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه  
 كما صرح به بعض الفضلاء وقال عليه السلام ان الله نهىكم ان تحلفوا  
 باياتكم فمن كان خالفا فليحلف بالله تعالى او ليصمت وعن ابن عباس  
 لان احلف بالله تعالى قائم خير من ان احلف بغير الله فأبر وعن ابن مسعود  
 مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لأبأس به ولهذا شاع بين  
 العلماء كيف وقد قال عليه السلام قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمر ك انهم  
 لفي مكرتهم يمهون فهذا جرى على رسم أهل اللغة وكذا اطلاق القسم  
 على امثاله (والعز) خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة يقتضى القلة  
 قالوا (والمرام) مصدر بمعنى من رام روما وهو ههنا بمعنى المفعول  
 والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب  
 في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة لانه  
 لو كان الحق المين بصفة المطلوبة كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا فقيه نفي  
 للزوم نفي لازم وقد جعل هذا اشارة الى الحق المين والمرام بمعنى اسم الفاعل  
 والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المين قليل الطالب

او غالب طالبه لان الحق يعلمو ولا يعلى عليه ولو اتى المصدر على معناه الحقيقي  
 لكان اظهر اى الحق المين قليل طلبه (والتباعد) والطبع والطبيعة  
 السجية التي تجبل عليها الانسان (والهدد) شدة الخصومة فلا ضافة  
 في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى  
 في اى شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الدلبالفة وما  
 نقله القاضي من ان الآية نزلت في الاخنس ابن شريق الشقي مردود  
 بانه اسم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال  
 اسلامه بعد نزول الآية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم  
 (والجدال) الخصومة (ولن ثاني) الخ فان قلت المذكور في كتب التجوان اللام  
 الداخلة على اداة الشرط للايدان بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها  
 لا على الشرط ومن ثم يسمى اللام المؤذنة ويسمى الموطئة ايضا لانها  
 وطئت الجواب لقسم اى مهذته له والشارح جعل الجواب ههنا  
 للشرط قرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب القراء  
 قلت اللام ههنا زائدة لا موطئة لقسم كما في قوله \* لئن كانت الدنيا على  
 كاتري \* تاريخ من ليلي فلو تاروح (والتاء) الذكري بخير والمراد بالعاجل الدنيا  
 (والحسب) بمعنى الحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة به لان  
 اضافته لكونه بمعنى الحسب غير حقيقة كذا في الكشف يقال احسبه الشيء اذا كفاه  
 وفي الصحاح حسبك درهم كفاك (والتواب) والثوبة جزء الطاعة كذا في الصحاح  
 ورد عليه بانهم انهم مطلق الجزاء كانفله الازهرى ويعضده قوله تعالى هل ثوب  
 الكفار ما كانوا يفعلون فعلا عبرة كما في الصحاح من انه جزء الطاعة نعم انه اكثر  
 استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية (والجزيل) العظيم (والاجل)  
 الآخرة (والتوكل) الاعتماد على الغير (والآية) الرجوع (قوله اقتنع  
 كتابه بعد التين بالسجدة بمحمد الله) يحتمل ان يكون الطرف اعنى قوله  
 بمحمد الله مستقرا في موضع موقع الحال من فاعل اقتنع لاصلة للافتتاح ومعنى  
 الكلام اقتنع كتابه بعد التلبس بالسجدة على وجه التين ملتبسا بمحمد الله فلا تفاوت  
 حيث ذين الصمد والقسمة في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد فقط بعد التين فيها  
 رمزا الى ان ياء بم الله للابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل طامه المقدر وان  
 جهة التلبس هو التين بذكره ودلالة على ترتيب عمله الله تعالى والناسب  
 لما ذكره الشارح في شرح الكشف وحواشي التلويح ان يجعل  
 قوله ههنا بعد التين اشارة الى ان متعلق الباء فعل التين لكن الحق الحقيقي

قال في حواشي التلويح  
 قوله باسم الله ابتدئ  
 الكتاب جعل الكتاب  
 مفعولا للابتداء لدلالة  
 على ان الباء في باسم الله  
 ليس متعلقا بابتدئ  
 بل يعامل محذوف هو  
 التلبس والتبرك

بالقبول وعليه القول انه يقدر الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا  
وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا بهما ولذا التزم حذفه  
في كلام الحكميم تعالى وتقدس ليكون متلفظا كل من شرع في فعل  
مشبه كذا بالسمية عين مافي القرآن اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية  
من شرع في غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يبطأ فيه غير ذكر الله  
تعالى اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فليكن تلك الطريقة لفات ذلك المقصود  
ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدئ وتقدر الفعل الخاص لدلائله  
على تلبس ككل المشروع فيه ابتداء وانتهائه بالسمية امس بالمقام  
واوفي تأدية المرام من تقدير ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل  
بالتبرك بالسمية وكذا ما استخبره الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج  
في الشرع جعل طريقه كون الشروع فيه ملتصقا بهما كما في النية حيث  
اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحققا في جميعها تقديرها ولذا ذكر الابتداء  
في حديث البشارة لالان المقدر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل  
الخاص لقوله عليه السلام في خطبته يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله  
وقوله عليه السلام باسمك ربى وضعت جنبي وباسمك ارقد وقوله عليه السلام  
باسمك احبى وباسمك اموت فانها تبدل على اوجعية تقدير الافعال الخاصة  
وفيه انه مبني على تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حين المنع  
تأمل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغواقسبة الاقتراح حيث  
الى الحمد قطع مع تأخره عن التسمية اشتغال باقادة الخلق واعراض  
عن ذكر الجلى وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الاقتراح به  
فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالسمية والاقتداء بالصعيد حقيقة  
لالان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينافي الاستعانة بآخر  
كما غن اذ جعل باء التسمية على الاستعانة لا يليق لحسن التأدب لانه يفضى  
الى جعل اسم الله تعالى آله والاكلة لا تكون مقصودة بذاتها وجل  
بالحمد في الحديث عليه باعتضى خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان  
الابتداء امره في يعتبر بمدام حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل  
اولان الاول يحول على الحقيقي والثاني على الإضافي اقتداء بالكتاب والاجماع  
الواردين على تقديم التسمية واحتياط في العمل لما ان في التسمية جهة التوحيد الاتهام  
يكفوا بها لان من اتى بالسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهريين  
الحديثين واحتيج الى التوفيق لان المناسب لمقام التظيم التصريح بالحمد وحصره

عليه تعالى ( قوله اداء بعد مالوح الى تعليل الاقتراح بما يهمل موجب )  
الحديثين اشار الى تعليل الاقتراح بالمجد بوجه آخر قوله اداء مفعوله للاقتراح  
واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد المجد ولو في آخر الكتاب  
فكيف يعلل الاقتراح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى  
والاخبار من ثبوت شيء ليس به اجيب عن الاول بان الفرض الاصل  
من الاقتراح بالمجد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب  
الزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن  
قصد هما ولهذا قال من شكر نعماءه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله تعالى ولئن شكرتم  
لازيدنكم وليس المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر لاختلافه بالتبني على الاستحقاق  
الذاتي كما سيجي بل المراد ان الحمد على مجموع الصفات الذاتية والانعام يتضمن  
الشكر فالتعليل بملاحظة ذلك التضمن قد بر ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك  
الربط والجلب كان تقديم المجد على المجلوب الذي هو التأليف واجبا قسلا للاقتراح  
بالمجد بالاداء المذكور ايماء الى هذه التكتة على انه سيجي ان الاطراد والانعكاس  
غير لازم في الملل والمقتضيات فتعليل الاقتراح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير  
هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل لاقتراح باعتبار ما اشتمل عليه من التمجيد لانه  
تمجيد مخصوص وورده الفرق الظاهر بين تقديم المجد والتعظيم التقديم وبانه  
تعليل بمحمد لله لا لاقتراح وفيه ان المقصود بالبيان الاقتراح بالمجد واساؤه  
بلاعة وجعل العلة لقيد يأباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد المجد  
لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم المجد وفيه ان كون التقديم على تأليف  
الكتاب حق شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب  
لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله فيما شكرناك  
حق شكر كما سنذكره الآن ومن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع  
الحمد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد  
وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اى مستعمل في معناه  
مجازا اذا لظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب  
به هو الله وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ومعنى الحمد لله الحمد لك يارب  
نقصود التلطف به انشاء تعظيمه بوصفه بالجليل والجماد بهذا اللفظ والقول بانه  
مشترك بين الاخبار والانشاء كصبيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصبيغ المذكورة  
اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات

القول في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا ( قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه ) يحتمل ان يكون من الاولى تبعضية والثانية بانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جيع ما انعم الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب الغوى لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بانية في الموضعين فالاولى بيان الشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر الغوى الذي يتضمنه الحمد ههنا لانهما متحدان ههنا كما ستطلع عليه والقصود على التقادير ان المصنف ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاة اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحمد تبقى بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره ( قوله هو التثاء باللسان ) اورد عليه ان قيده باللسان مستدرك لان التثاء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام لا حصي ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجب بانه بيان للواقع وطوئته لفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الى آخره وبانه لدفع احتمال الجوز اعني اطلاق التثاء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ لدفع احتمال الجوز من الذي قبله هو المعنى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا مردان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص التثاء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان التثاء هو الايتان بما يشعر به التعظيم مطلقا فم ذكر في الجمل ان التثاء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص الحمد الغوى باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء للسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن القصة من ارباب اللغات يحتمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز ( قوله على الجميل ) لم يتعرض للمحمود به دلالة التثاء عليه دون الحمود عليه

قيل ويجوز ان يجعل الشيء كناية من التهمة والحق من الشكر فا يجب بيان الحق

واما ذكره ابن القطاع من ان التثاء يستعمل في الخير والشر فرد بان المستعمل فيه هو التثاء بتقديم النون على التثاء والقصر واما التثاء فهو اذا استعمل في الشر يكون على ضرب من التأويل كالمشاكلة والامتارة والتهكمية صرح به الامام البطليوسي



وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر كتحققه بقله سواء تعلق  
بالتمية وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة التثنية فان قلت  
اذا اثبت احد على ظالم على ما فصله من نهب الاوال وقتل النفوس  
بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه جحد ولذا يذم هذا الحامد  
لان جده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون  
جيلا في الواقع او عند الثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة  
يعد المحمود عليه جيلا ويصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب  
صكون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاشهر ووجهوا  
اختياره على المدح بانه شعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول  
الدين دون المدح لصحة قولهم \* مدحت المؤلؤ على صفائها والتعريف  
المذكور حال من التعديده فليس يطرده قلت اجاب الشارح ٧ في شرح الكشف  
بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل والظاهر التبادر من الفعل ما يكون  
بالاختيار على ما صرحوا به فان قلت فيلزم ان لا يكون التثنية على الصفات القديمة  
هذا اذا امتد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والازم حدوثها  
على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال  
الهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات  
كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها  
فاعلمها اولان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار  
تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر  
بجاء من المدح كما في قوله تعالى \* عسى ان يمشك ربك مقاما محمودا \*  
واما المصير الى ما ذهب اليه الامدى من جواز استناد القديم الى المختار  
وتجوز ان يحمده على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي  
فما لا يفيد في هذا المقام الا لا يبعد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف  
عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والاتسلسل او يلزم تقدم الشيء على  
نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة  
ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتأمل (قوله سواء تعلق بالفضائل  
ام بالتواضل) سواء اسم بمعنى الاستواء بوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله  
تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعنى تعلق  
الى آخره في تأويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزحبي في قوله تعالى

٦ هذا هو المشهور  
ما ذكره الحشى من ان  
المدح ايضا مخصوص  
بالاختيارى عند  
صاحب الكشف على  
ما صرح به في تفسير  
قوله تعالى (ولكن الله  
حبب اليكم الايمان)  
فيه بحث لان المفهوم  
بما ذكره اختيارية  
المدح به لا المدح  
عليه ولا تلازم بين  
اختياريتها كما لا يخفى  
فليتأمل

٧ وانما استند الجواب  
الى الشارح لانه فيه  
تسقا اذا الجميل الذى  
يحمده عليه يتناول  
الوصف ولا يختص  
بالفعل يقال جحدت  
زيدا على علمه قصصه  
بالفعل تكلف ظاهر  
وقيل المراد بالاختيارى  
ما يكون متعلقا بذى  
الاختيار فيخرج ما  
يتعلق بالجمادات ولا يلزم  
ان يكون المحمود عليه  
بنفسه مما يكون اختياريا  
بل يكفي اختيار صاحبه  
في غيره

\* سواء عليهم ما نزلهم ام لم تنزلهم \* والتقدير تعلقه بالفضائل  
وتعلقه بالقواضل سواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف  
او حال بلاوا او اعتراض لكن بقي ههنا شبهة وهي ان ام لاحد التعدد  
والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظة  
او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى وجه آخر  
لتصحیح التركيب وانشاء ام واو على معناهما بما لم يخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ  
محذوف اي الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية دالة على مجواب الشرط المقدر  
ان لم يذكر الهزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهزة وام مجردتان عن معنى  
الاستفهام مستعملتان لشرط بمعنى ان واو لطلاقة ان ان والهزة يستعملان  
فيما لم يتعين حصوله عند التكلم وام واو لاحدثيتين او الاشياء والتقدير مثلا  
ان يتعلق بالفضائل او القواضل فالامر ان سواء والشبهة انما اذا جعل سواء  
خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الشاء وشارة الى  
عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل وجب ركافة في المعنى اذ يكون  
من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع  
الى الحمد فستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية  
والقواضل جمع قاضلة وهي الزينة التعديدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير  
في تحققة وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم ٧ والامر يجمع  
الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما مر والقول لا يقبل  
الانتقال اصلا ( قوله والشكر فعل بئى \* عن تعظيم المنعم بسبب الانعام

٧ التوهم الاستاد  
مولانا خسر وسله الله

✽

سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان ) فان قلت لم حرف الشكر  
وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا  
من الحمد وقد فسرناه كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا  
ففسره وبين الفرق تخلصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد  
في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان  
في الكلام تنبيهها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي  
الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة  
الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالقواضل اللهم الا  
ان يلاحظ ههنا جد ان احدهما اجزاء الصفة الذاتية المستفاد من التعليق  
باسم الله والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل

الشكر متصدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ينبغي عن تعظيم النعم) اي يشرف في حد ذاته بحيث كل ما اطعم عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجنائي اذ لا يندح فيه الجهل بالنبي كما لا يندح في دلالة اللفظ الموضوع اعني الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بقلعه اذ يكون النبي بلا واسطة عن تعظيم النعم بالنظر الى الغير على كل من التقدير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن النبي لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يدل قوله ينبغي بقوله يقصد به فليفهم (قوله بسبب الانعام) متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عند الاضافة اي انعام (قوله او اعتقاد او محبة بالجنان) عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بما يدل ٣ على ان مجرد ذكر الهساني والعمل الاركاني شكروا ولا ينافيه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان ذكر الهساني او العمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف النعم بصفات الكمال واعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر الهسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها (قوله او عملا وخدمة بالاركان) انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا (قوله وحده) حال من الهسان على تأويله بالنكرة عند سيبويه اي مفردا وذهب الاصفهانى الى ان التريف فيه وفي نظائره للمهد الذهنى لا الخارجى والمهدود الذهنى نكرة في المعنى ولهذا تعامل معاملتها كما سيمى فلا احتياج الى التأويل وقال ابو على الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للعال القدرة اي يتوحد الهسان بكونه مورد الحمد توحد فعله هذا يكون قينا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو الهسان ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة

٣ على ان كون المحبة  
منبئة عن التعظيم محل  
بحث لان التعظيم عبارة  
عن اظهار عظمة شئ  
وحصول هذا المعنى من  
جسمة المحبة الغير  
الاختيارية غير ظاهر  
الا يرى ان المحبة حاصلة  
للمحب سواء كان في مقام  
التعظيم ام لا نعم المحبة  
دالة على ان المحبوب  
عظما عند المحب واما  
دلتها على تعظيم المحبوب  
وسيرورته معظما له  
بواسطتها فلا بل الحال  
في نفس الاعتقاد ايضا  
على هذا القياس فتدبر

لسان على رأى من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وعند الكوفيين  
نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لامع غيره ( قوله بيم النعمة )  
اى الانعام بها اذ القواصل هى الزايا القائمة بالشخص متدنية الى غيره  
( قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ) ليست الباء صلة للوصف فيكون  
العلم والشجاعة محمود للوصف وان كان التبادر ذلك حتى يرد عليه  
ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق  
الشكر في هذه الصورة بل هى السببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة  
( فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها  
جدا وقد اشترط اختيارية التعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على آثار تلك  
الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهى المرادة ههنا قال  
الاستاذ بيان كون العلم والشجاعة من الزايا الغير المتدنية ان العلم اما عبارة عن  
الاضافة بين العالم والعلوم او عن الاتصال الحاصل للنفس او عن الصورة  
المرسمة فيها التى هى من قبيل الكيفيات واما كان فلا يقبل الانتقال من محل الى  
آخر واما الشجاعة فهى ملكة نفسانية متوسطة بين الجن والتور والملكة من قبيل  
الكيفيات الغير القابلة للانتقال وفيه نظر لان المراد بالتعدى ههنا التعلق بالغير  
تحقيقه كالانعام اعنى اعطاء النعمة للغير لا الانتقال كما زعمه كيف والجمهور اطلقوا  
على ان الحمود عليه فعل اختارى والفعل لا يقبل الانتقال اصلا ( قوله والله )  
اسم لذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او القلب او الكنية فان قلت وضع  
العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله حين لم يعلم حقيقة تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع  
في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما  
ظهر منها بالفيض الالهى واما المتنى فعقله بكنهه حقيقته وذات غير لازم في وضع  
العلم كافي الوضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا  
او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه فعلم غيره بالاهايم او الوحي  
فلا ذات الشئ قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على  
ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثانى وقد يستعمل استعمال النفس واستعمال  
الشئ ولذا يجوز تأنيته وقد كبره وخص بالذكور في تعيين الذات من صفاته العلمى  
الوجوب الذاتى الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولا نطوئه  
على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق  
جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال لجناحه تعالى توطئة لما ذكر

من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والحمد جمع محمودة بكسر الميم  
مصدر بمعنى الحمد (قوله ولذا لم يقل على تحقق الاستحقاقين) أي  
لكون لفظة الله تعالى علما لذات من حيث هو لصفة مخصوصة من صفاته  
تعالى علق الحمد عليه بتبنيها على استحقاق الذات من حيث هو أي من  
غير ملاحظة خصوصية وصف واعتراض عليه بأنه لا إشعار في الكلام  
بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير  
صفة يدل على منشأ مدلوله على أنه ان سلم ذلك فانما هو اذ لم يصرح  
بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح هنا بقوله على ما نعلم  
والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للنعم لان ان تعليق  
امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام بمحمودا عليه  
بعد افاة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظة الله تعالى لما دلت  
على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف الذات بهذه الصفات  
في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعلق في حكم التعلق بالمشق الدال على  
منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كأن سائلا سألت  
بان هذا الابهام لا يضر اذا الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض  
المصنف لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض آو ههنا بحث آخر  
وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما أشار اليه  
السيد في حواشي الكشف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة  
الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بأنه ادى الواجب لما  
تقرر عندهم واشتهر من ان شكر النعم واجب عقلا او شرعا فأمل ويمكن  
ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها  
لما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على  
ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر  
الانعام نصريحا بالاستحقاق الوصفي وتبنيها على ان كل صفة من صفاته  
تعالى مستقل بافاة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه  
اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيمات ولا شك ان الله  
تعالى يستحق التعظيم لذاته لان استحقاق العبودية وصف مقتضى ذاته  
كوجوده وروم تعلق الحمد بالقواضل او الفضائل لا يقتضي ان لا يستحقه  
المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون القاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله

تقدير (قوله وقدم الحمد) لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في تقديم  
 المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسند اليه وتؤخره اخرى  
 فتجعله فعلا ككل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار  
 انه مؤخر في الاصل او مقدم فواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون  
 التقدير اجد الله جدا او مقدما بان يكون اجد جدا الله يستقيم بيان  
 النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي للزال عن موضعه لا لافقار  
 والحمد قاربه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن  
 اذا الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال  
 هو التقديم بل اراد ان هذا للمقام الذي هو مفتوح تأليفه يقتضى اهتماما  
 بشأن الحمد و اراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام بالمعارض للحمد بمعونة  
 المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت بالاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه  
 لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقتها لمقتضى المقام مع فصاحتها لكن  
 فيه محذور هو انه يشك بقوله تعالى قل لله الحمد رب السموات وقوله تعالى وله  
 الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك  
 حيث تقدم اسم الله تعالى على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد (والجواب  
 منع ان المقام في الآي المذكورة مقام جد بل مقام بيان استحسانه تعالى  
 واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشف وهذا يقتضى تقديم الظرف  
 كما لا يخفى (قوله على ان صاحب الكشف) اشارة الى دفع ما توهم من ان  
 في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح  
 صاحب الكشف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك  
 وله الحمد ليدل على الاختصاص فاذا كره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض  
 بفوات الحصر المطلوب فيه ٧ وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح  
 صاحب الكشف بوجود الاختصاص في الحمد لله بتقديم الحمد كما في قوله الحمد فلا مانع  
 من التقديم مع وجود المقتضى اعني المقام ان قلت فاوجه ما ذكره في سورة التغابن  
 (قلت عبارته هناك ليدل بتقديمها واستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل  
 بالتقديم فلا تغفل) فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سمي من ان  
 المخاطب بالجملة القصيرية يجب ان يكون حاكما حكما ماثوبا بصواب وخطا  
 والمخاطب هنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق (قلت للوجوب المذكور  
 في القصر الاضا في دون الحقيق والقصر فيما نحن فيه حقيق ولو ادعينا

قوله على ان صاحب  
 الكشف اختار ان  
 الحاجب على ان الجار  
 والمجرور في مثله خبر  
 مبتدأ محذوف اي  
 والحققي على ان قال  
 ودل على ذلك ان الجملة  
 الاولى وقعت على غير  
 تحقيق ثم يحى بما هو  
 التحقيق فيها ثم انه  
 اشارة الى نحوه  
 ٧ وحاصل الدفع ان  
 صاحب الكشف  
 صرح بوجود  
 الاختصاص نحمد

ونظيره اياك نعبد ( قوله بان فيه ) اى فى الحمد لله بتقديم الحمد ايضا  
او كافيه بتأخيرها وهذا اعنى ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام  
العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بمجالات النعم  
ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به  
حقيق فى قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفة لم يكن احد احق  
منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله ( قوله وبهذا يظهر الخ ) اى بتصریح  
صاحب الكشف بان فى الحمد لله تعالى دلالة على اختصاص جنس  
الحمد بالله يظهر ان ليس فيه الاستغراق بناء على انه مناف للمذهب الاعتزال  
كاذن الى البه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص  
جميع الافراد فلا فرق بينهما فى انهما بتا بيان بحسب الظاهر قاعدة خلق  
الاعمال وكل منهما يقبل تأويل لا يدفع به تلك المناقشات كاذن الفاضل  
المحتش فلا ترجيح لاختيار احد هما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما  
فرق من حيث ان مناقات اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومناقات  
اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا  
القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر هو كما لا يخفى  
على الفطن ( فان قلت لعل كثير من الناس الذين حللوا اختيار الجنس وفق  
الاستغراق كما ذكر حللوا تعريف الجنس المذكور فى الكشف على العهد الذهنى  
الذى هو من فروعه كما هو الظاهر فى المشبه به اعنى العراك فى ارساله العراك  
وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حل تعريف  
الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هى ( قلت لو سلم ان تعريف  
الجنس اذا قوبل بالاستغراق قدراد به العهد الذهنى فاختصاص فردا  
ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فردا لله تعالى  
وانتفاء من غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والمنفعة ان المهود الذهنى  
مكررة فى المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى التقي فيكون فى المعنى كالنكرة  
الواقعة فى سياق التقي فعم ( ثم الحق ان صاحب الكشف كما يمنع كون  
الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادافى المقام ( اما المنع الاول فلظاهر كلامه مع  
ان الوجه الاخير الذى هو منقول عنه كما صرح به الشارح فى شرح  
الكشف يدل ايضا على ذلك ولانه حصرت فى الفصل فائدة اللام فى التعريف  
والتعريف فى العهد والجنس واما المنع الثانى فلانه مفهوم من كلامه ضمنا  
كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس علوا بما ذكره واكون

الجد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار النعم  
الصنعي اوبان جعلوا قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى التعريف  
في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف الالهي في الحمد لطلبت بيان مدلوله  
الوضعي ونظيره قوله في اولئك هم القليجون معنى التعريف في القليجون الدلالة  
على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين  
ان حصلت صفة القليجون فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صورته حيث رده  
بين العهد وغيره وسجى تصريح الفاضل الحشى بان المعنى الثاني الذى ذكره من  
فروع التعريف الجنسى وحل كلام الكشف على ما ذكره وان كان مخالفا لما ذكره  
الشارح والفاضل الحشى في حاشيته ههنا لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام  
لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ وحل على انهم علوا بذلك كون  
مدلول اللام بحسب الوضع الجنسى دون الاستغراق لزمهم حل كلام الكشف  
على اثبات اللفظ بالرأى وهو مستبعد من تلك الفصول على ان نفي كون الاستغراق  
مدلول اللام بناء على مجرد مناقضته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ لنا في له ارادة  
الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ معنى لا يقتضى ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام  
فاذا ثبت ان التعليل الذى ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا  
في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهران باقى الوجوه المذكورة ههنا ايضا  
مسوق لذلك ليتلأم سابق الكلام ولا حقه على ان الشارح رد في شرح الكشف  
على الوجهين الاولين باشعارهما يكون الاستغراق في الجملة عندنا مختصرا  
مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك  
وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ووردنا ظاهرا ما اوردته هناك  
على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع  
الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس  
دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فبلى هذا بنى  
الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم منع  
صاحب الكشف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق  
قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على  
الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح متعقد على اختصاص  
اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من  
حيث هى هى وصاحب الكشف جار ههنا على الاصطلاح المذكور  
بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف



الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه  
بالام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على  
ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق فيه ايضا  
تصف اما او لا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام  
الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان  
المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة  
الاستغراق فكنتي به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع  
ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق  
كنار على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة الدعي كونها  
كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الآية قرينة  
موجبة له فالفرق ظاهر واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض  
لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتضاره في معنى الحمد على الجنس من  
حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين بالجنس من حيث هو  
والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص  
الحمد دون ان يقول اختصاص المحامديني ههنا بحث ذكره جدنا شمس الله  
والدين القنادي في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس  
لا ينافي في مذهب الاعتزالي بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك  
لان اختصاص الحمل الذي ذكره صاحب الكشف مستفاد من لام الله على ما  
هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفوا اثبات الجنس للذكور  
لا لغيره لا ينافي ثبوته لغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر  
عام بالنسبة والمراد تخصيصه بعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف  
اثبات جميع الافراد للذكور فانه ينافي ثبوت شي منها لغير المذكور عند  
المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشف قال بالاختصاص الثبوتي في  
سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة  
على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوت فلا ينافي الاستغراق سواء حل  
الاختصاص على الثبوت او الاتبات لما قامت مذهب الان قال قوله بالاختصاص  
الثبوتى مبنى على التأويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهب وراة  
التصلب فيه مناسب لا وتل كتابه الا يرى انه صدره فماتقل عنه بقوله  
المجمل الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوده ذكره الفاضل المحشي

في شرحه والله اعلم (قوله بل على ان الحمد الى آخره) كلمة على متعلق بمجرى مبتدأ  
مخذوف اي بل هو مبتنى على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا  
يظهر وبهذا يدفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الى آخره  
على قوله على ان اتصال العباد يدل على ان هذا ايضا يظهر ما اشير اليه  
بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا مدخل له  
في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذهاب  
الى ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال وامانه صاد مسد  
الفصل فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة الاولى منتفعة وان الجهة هي  
الثانية (قوله والعدول الى الدفع للدلالة على الدوام والثبات) اورد عليه  
ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة  
الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة اسمية  
خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزى بهم على استمرار التصدى  
واما ان قدر باسم الفاعل فلاته بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون  
في حكم الفعل والجواب ان المقيد ههنا ثبات هو الاسمية بقرينة العدول  
والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام  
والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان قدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث  
ونقول يكفي للعمل في الظرف راحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت  
ايضا وقد نص الشارح في آخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار  
يحمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح  
فيما ذكرته هذا ولعلنا ان يقول المناسب لقسم الحمد على نعم الله تعالى  
المجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليقد تجدد صدور الحمد منا  
وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة بمعونة القسم على ان فيه آعاب  
النفس دون الثبوت لانها اذا اعتادت الشيء القته ولا شك ان افضل العبادات  
اشقها والتحقيق ان القساعة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب  
البلاغة ملاحظة الحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالتناسب  
ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات  
فلها اختيار الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل (قوله والفعل  
انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما هو يوجب منابه) اي لا يدل  
على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه اعني في الدلالة

فائدة مع هذا التوجيه اعتراضات ٥١ منها ما قال مراد الشارح بخفاء القرائن الاستغراق

انعدام القرائن المرجحة  
والسافل المحشى  
معترف بانعدامها والا  
لم يصح ذكره في وجه  
اختيار الجنس فلا ورود  
لاعتراضه عليه ومنها ما  
قيل ان وجدت القرينة  
المرجحة للاستغراق  
وجب الحمل عليه ولا  
يقدر فيه ثبوت  
الاستعانة بالقرينة  
كما لا يقدر في وجوب  
حل الاسد على المعنى  
المجازى الاستعانة  
يبرى في رأيت اسدا  
برى وان لم يوجد  
وجب الحمل على  
الجنس لذلك لا ان  
الاستغراق يحتاج الى  
الاستعانة لقرينة الله  
الا ان يريدانه تستعان  
بالقرائن في ثبوته ولا قرينة  
هنا عليه وفيه انه  
صرح بتحقيق القرينة  
هنا عليه وجعلها  
كنار على علم ومنها انه  
اذ بلغ قرينة الاستغراق  
هذا الحد من الظهور  
فكيف يسوغ اختيار

وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان  
وهنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قصد الى المقامات الخطائية  
بمثل قولنا فلا يعلى الى الاستغراق كما سيجئ في احوال متعلقات التعليل  
فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذى تاب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب  
ان ذلك في الفعل المنزّل منزلة اللازم اعنى الذى لم يعتبر تعلقه بالمفعول  
والتنزيل المذكور في فعل الحمد بما لا يحسن بل لا يصح وهو ظاهر (قوله  
وفيه نظر لان النائب مناب الفصل الى آخره) يريد ان المصدر المنكر كاف  
في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريظه لزيادة معنى هو الاستغراق في العبارة  
مساهلة ولم يرد ان المصدر المعروف لا يتوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه  
قد يتوب عنه ايضا كما في قرابة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر  
بان في الاستدلال مقدمة مطلوبة قائلة والاموضع للاشارة الى مدلول مدخوله  
كما ذكرت في الوجه الذى اختاره وانت خبير بان مراد الاعتراض عدم ثبوت  
المدعى بما ذكر في الاستدلال فأبانه بتفسير الدليل وبضم مقدمة اخرى تسليم  
الاعتراض في التحقيق (قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق) اراد بقرينة  
الاستغراق ههنا القرينة المجوزة لا المرجحة والا لكان المعنى حينئذ الجنس  
هو الشايع في الاستعمال مطلقا اى سواء وجدت القرينة المرجحة للاستغراق  
او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته ظاهرا ضل  
المحشى انما يدعى بتحقيق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم (واعلم ان مبنى  
الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشف لان الشارح بصدد توجيه كلامه  
وقد صرح في المصنف فائدة اللام في التعريف والتعريف في المهد  
والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس  
عند المحققين ولا يقدر فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل  
على الجنس في نحو واه لا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل  
وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره  
صاحب الانصاف من ان اللازم ظاهر في العموم بدليل استعماله فيه  
من غير قرينة وتوقف المهد والجنس عليها (قوله او على ان اللام لا يشيد  
نوى التعريف الى آخره) خلاصة ان الاستغراق لا يفسد من نفس اللفظ  
وهذا كما تصرّح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين  
هذا الوجه وبين ما ذكره القاضى المحشى بقوله والسبب في اختياره الجنس

الجنس دونه وكيف يصح الاستدلال عليه

لا يقتضي تخصيص  
اللام بارادة الحقيقة  
من حيث هي لجواز  
ان يكون للمعى  
الذكور افراد الحقيقة  
كلا او بعضا لا المفهوم  
الذهنى لوجهين الاول  
انه لو كان حقيقيا  
الاشارة الى المهود  
الذهنى ثم ان يكون فى  
العهد مجازا ولم يقل به  
احد الثاقب ان ملاق  
المعى فى عرف الفقه  
على افراد المفهوم  
اكثر كما قال الاصوليون  
العالم ما انتظم جميع  
من السميات اوجع  
السميات فلا يترتب  
عليه قوله فاذن  
لا يكون محم استراق  
لانه اذا اريد بالمسمى  
حيث لا يخص  
لبعض الافراد كلها  
دفعا للحكم فى المقام  
الطباطبائي فاذا الحرف  
باللام الاستراق وان  
خير بعد ما تحققت  
من كلام الشارح ان  
مدلول الحمد منكرا

ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها الى  
الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا حاجة لاختيار احد هما ورد الآخر  
فان قلت قد ضم القاضى المحشى الى هذا الوجه ٧ قوله مع ان اختصاص الجنس  
يقوم مقام اختصاص جميع الافراد الى آخره وكلام الشارح خلو من  
ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الى آخره  
الى هذا المقام فلم له اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة  
يعتد بها فى ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المقيد بذلك  
الاختصاص على ما صرح به نفسه فى احوال السند هو اللام الجارة  
الاختصاصية وتلك الاقادة لاتفاوت حالا فى الجنس والاستراق بقى  
ههنا بحثان الاول ان الدليل المروى عن صاحب الكشف الذى نقله  
الشارح بقوله او على ان اللام الى آخره متقوض اجالا لتخلف الحكم عنه  
فى صورة العهد الخارجى مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به فى الفصل  
اذ قال ان اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مساو هو  
نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثم عهد خارجى لا يقال هناك  
وضع آخر لمجموع بازاء المهود لا نقول فلا يتبعه بالدليل المذكور وهذه  
عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع فى المجموع  
بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة  
المطوية فى التعليل الثانى التى اشيرت اليها هناك البصت الثانى ان المفهوم من  
كلامهم ان الحقيقة والاستراق لا يجتمعان فى مقام واحد بحسب اقتضاء  
ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المرف باللام اذا لم يكن حصصا من الماهية  
معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود فى  
ضمن الافراد حل على الحقيقة وان كان حل على الاستراق او العهد  
الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة  
الحقيقة من حيث الوجود فقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل  
على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا مختارا على الاستراق وان كان فلا  
وجه لتصد الجنس فضلا على ان يرجع بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام  
ويمكن ان يوجبه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من  
حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى  
الظاهر رما الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد

لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد (قوله على ما انهم) انما هراثة ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لانه متعلق بالحمد فصل بينه وبين ماله تبينها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل قدبر (قوله قد تصنف) وجه التصنف اما ارتكاب المايحوز عند التحقيق وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يحوز في غير الامتناع عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لقوات ماهو المقصود اعني التوطئة والتهديد واما ارتكاب مالا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على الدح وان كانا لطيفين في انفسهما. لكنه لالطف لبيان ما علم عالم تعلم مدحا وهما وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفًا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدوث والزمان وقد يحد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون مالم تعلم تفسير الضمير المبهم المذنوب الثالث ان يكون من قبل وضع الظاهر موضع المضمرة للعائد الى الموصول كل ذلك تصنف اما الاول فلغاية ندرة وايضا الاصل الحقيقة فلام تعذر لا يصر الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتتاله على نكتة سوية (قوله امكن) من ممكن بالضم مكانه اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة النعم اشد تمكننا في القلب وقبولا عنده كادل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فلي حيل الجوز بناء على انها اثر تلك الصفة (قوله لقصور العبارة عن الاحاطة وثلاث يومه اختصاصه بشئ دون شئ) مجموع الامر من علة واحدة يحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على عيبين التحول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض لبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثالث ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالنعم به كانه اهم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او اداما كما في الاجمال وانما اقمع في المختصر لفظ الايمان المراد به الاشعار اذ الظاهر احاد انقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فؤدى ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الامتياز بشئ دون شئ آخر او اختصاص المجد على انعام دون آخر ٧ ولا يندح

٣ ههنا اعتبار المسمى نفس الفرد كلا او بعضا وان شاع اطلاق المسمى على الفرد في الجملة واما المهودية الخارجى فالعرف باللام موضوع بازائه وضعا آخر كما سيصرح به الفاضل الحشى واما حديث الحكم فندفع باستزمام الجنس للاستفراق ايضا فليتأمل

٧ ولا يندح في تحقق الوهم

في حصول التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع  
الوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا  
آخر وسيجيء تحقيقه في بحث القصص (قوله وليذهب نفس السامع كل  
مذهب يمكن) الظاهر ان تكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة  
عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عدم  
التعرض لبعض واما جملته علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهب نفس  
السامع الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يحمل الحذف  
لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل انتم منزلة اللازم بقطع النظر عن  
تعلقه بالمفول بواسطة ليفيد بواسطة خطاية المقام انتساب فعل الانعام  
الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع  
الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر (قوله ثم انه صرح  
ببعض النعم الخ) شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله وفصل الخطاب  
فيين اولاعلى الاجال ثم نزل اجراء على التفصيل حيث قال ققوله وعلم الخ  
وتم الترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس  
يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت أمس اعجب او لترخي في البرية فان رتبة تفصيل  
تلك النعم متباعدة عن رتبة اجال مطلقها وسيجيء في مباحث الفصل  
والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة  
ذكره في مقابلة عدم التعرض بالنعم به ولغنى الاشارة في الموضعين  
فيما بعد وبعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث  
الرسول المتقنين لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي  
الاصول والمراد بالاعمال الى الاصول الاعمال اليها من حيث انها اصول  
او يقال الاعمال الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الاعمال الى كل واحد منها فانه  
انما كان بعض تلك النعم مصححاه والبعض موحى اليه يصدق على المجموع  
من حيث هو مجموع انه موحى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز  
ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يحمل الابهام التعظيم ثم التكليف في كون  
التصريح به وحده اعمال الى تلك الاصول مما يلتفت اليه لان قيين الشارح  
اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتها  
الى الدعاء لمعاوى الرسول ثم تغير الاسلوب ٦ فيه تنبها على ان اصالة معاوتهم  
ليس كاصالة تلك النعم صريح في خلافه (قوله تعاوتون) استئناف جوابا

٦ حيث قال ققوله وعلم  
من عطف التماس  
على العام رعاية لبراعة  
الاستهلال والصلوة  
على سيدنا الى دعاه  
لشارع المتقنين لقوانين  
وافضل من اوتي الحكمة  
اشارة الى القوانين  
وفصل الخطاب اشارة  
الى المعجزة فلما انتهى  
للامر والى ذكر الال  
غير الاسلوب وقال ثم  
دعى لمن عاون الرسول  
عابه السلام بلفظ ثم  
ولم يقل بعده اشارة الى  
كذا ونحوه بما يفيد كون  
معاوتهم من اصول  
النعم فليتأمل

لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بنى نوعه والاول اقرب ( قوله وفي الكتابة مشقة ) يعنى يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحيا جها الى ادوات يتسرع حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه ( قووه والنطق له الفصحى العرب ) عما في الضمير الفصحى اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب معن عنه او بمعنى الخالص من اللفظة فلا يظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيره ( قوله ثم ان الاجتماع ) شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعثة والعجرات ليقرن عليه ما ذكر في الصلوة ولبيان المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد ( قوله يتفق عليه الجميع ) ضمير عليه يرجع الى العاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط ( قوله لا يتناول الجزئيات الغير المصورة ) انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير العاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد العاملة بالعدل ثم ان النحاة قدمنوا من تعريف غير باللام مع كونه مضاعفاً وان كان تكررة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارة بعض العلماء كأنهم جعلوه بمعنى المتغير ( قوله بل لا بد لها من قوانين كلية ) اى لافراق منها من قولهم بده بيده بدا اى فرقوا التبديد اى التفريق وتبدد اى تفرق او لا عوض منها من البد وهو العوض ثم الجارو المجزوا عنى لها متعلق بالنفى اعنى بد على قول البغداديين حيث اجازوا ما طالع جبلا بتركتين الاسم النون اجراء له مجرى المضاف كما جرى مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا مسئنى لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارفا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على القبح كما فيما نحن فيه محذوفاً هو خبر المبتدأ اى لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدأ محذوف اى البد المتنى من قوانين كلية وهذه الجملة

الاسمية التيبينية لاجل لها من الاعراب لانها مستأقفة لفظا ويجوز ان يكون  
من قوانين متعلقا بمادل عليه لابد اى لابد من قوانين وقد اشار الشريف  
في اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للاحث قال في قوله لالتقى  
لاشارته ان اشارته ليس معمولا لتلقى والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف  
بل هو خبر لا تأمل وقس على ما ذكرنا من هذا التركيب (قوله وهى المعجزات)  
المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعى النبوة تصديقها  
في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة  
دالة على صدق الدعوى (قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن) امانه  
معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح يفتح به  
باب الشريعة المشتغلة على السعادة في النشأتين ولانه باق على كل وجه  
زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ  
واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للهدا والافتراق وقوله الفارق  
بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة (قوله  
من عطف الخاص على العام) رعاية لبراعة الاستهلال وتبنيها على جلالة  
نعمه البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول  
صوت الصبي ثم استعمل لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى القوي  
تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسباً للقصد وهو في التحقيق  
سبب لتفوق الابتداء لكنه يسمى باسم السبب تبنيها على كماله في السببية  
ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان القانون المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى  
المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان  
المذكور ههنا في الاسم كما سيحى وان اختلف البيانان في المعنى وهذا  
المقدار يكفي لرعاية الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام  
يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق  
العطف والنسبة على جلالة نعم البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح  
في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تبنيها على  
فضيلته ومزته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف  
او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعر لجلالته باعتبار انه يوحى  
الى ان الخاص يبلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام  
(قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان) حيث خصه

قوله رعاية يحتمل ان  
يكون حالاً من ضمير  
الظرف اعني من عطف  
والمعنى كاش من العطف  
حال كونه رعاية ويحتمل  
ان يكون مفعولاً للقول  
السابق اعني قوله  
وعلم



بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل  
السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما  
نعمتان جليتان والضمير في واليه يرجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف  
او انه مؤل بان مع الفعل ( قوله ما لم نعلم ) مفعول ثان لعل والاول محذوف اي  
علمنا ولا ضمير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاختصار على  
احد مفعوليه كيف وقد وقع الاختصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا  
ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين ٦ الثاني اذهى من دواخل  
المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين وان  
علم تزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من  
الكل تكلف مستغن عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق  
الابغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم والله  
المنة ورسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير مانسى تجاوزا كما سبق مثله  
ومن الشارح ان المراد ما لم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا ( قوله رعاية للجميع )  
قيل عليه يحصل رعايته بان قال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر  
والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه  
ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول ( قوله خير من نطق ) اما  
اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ما ذكر  
في الجرد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لثلا يحتاج الى ان  
يقال انه عام خاص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى  
وما ينطق عن الهوى ( قوله للشارع المقنن للقوانين ) اشار بتوضيف  
الشارع بما ذكر الى سبب الدماء وايضا لما كان عليه السلام واسطة  
في وصول نعمة الاسلام اليها مع ما في الدماء من الثواب الموعودة كان  
الدماء له تلو الثناء على الله تعالى ( قوله على ما فسر في الكشف ) ايماء الى  
ان ههنا معنى اخر وقدر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون  
المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة  
وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان المبعوث  
الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن الله تعالى واحكامه  
والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالهجرة ومعه  
كتاب المشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو

٦ لان المفعولين مقدران  
كما في الوجه الاول  
عبد

٧ فالظاهر ان مخاطب  
نسخه

٣ ظاهر انه عطف على  
بمعنى مفصول في قوله  
ويقال للكلام البين فصل  
بمعنى مفصول فيكون  
التقدير ويقال للكلام  
البين فصل بمعنى فاصل  
ولاشبهة ان اطلاق  
الفصل بمعنى الفاصل  
على الكلام المذكور  
ليس لكونه يتناول ان كان  
ظاهر العبارة يوجهه بل  
لكونه يتناول مجازا ويمكن  
ان يقال انه معطوف على  
امر متوهم من الكلام  
السابق وهو ان فصل  
الخطاب بمعنى خطاب  
مفصول وقريب منه قول  
ابن هشام ان يقلد في قولها  
الشاعر تقي في ابيك غنية  
بنهكة ذي قولى ولا يقلد  
معطوف على شئ متوهم  
اذ المعنى ليس بمكث غنية  
وامثال هذا متعارفين  
الحققين للتحققين يعلم  
الاعراب المتدبرين  
في اساليب الاعراب وان  
كان مما يستبعد الدخيل  
في الصناعة لنسخه

المشهور وان رد عليه وان توفش فيه بان عدد الرسول مزيد على عدد الكتب  
فتأمل (قوله ولفظ اوتى الخ) اما دلالة على انه ليس من عند نفسه فظاهر  
واما دلالة على انه من عند ربه فبلا حيلة ان اتياء الحكمة لا يصلح الا  
من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى  
مستغن عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه (قوله اشارة الى المجزة)  
اراد بالمجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول  
فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة  
عن المجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما  
الكتب المنزلة على الرسول عليه السلام والقول بالايجاز في غير القرآن منها  
غير ظاهر لتصريحهم بان باقى الكتب ليست منزلة للايجاز واما ما فيها  
ومنتهم القولية فالامراظهر (قوله فصل الخطاب البين من الكلام) انما يقل  
الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب الفعول رمز الى ان اضافة الصفة الى  
الموصوف بمعنى من اليانية (قوله يتيقنه من مخاطب به) ولا يلتبس عليه اى  
يعلم لانه روى فيه جميع ما لا بد في الافهام قائلين ههنا بمعنى العلم والقيم  
ولهذا عدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه  
بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من التشابهات  
ما لا يتيقنها من مخاطب به ويلتبس عليه (واجب بان المراد به مأهول المراد  
بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسجى تحقيقه في مباحث اخراج الكلام  
على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام  
وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والا قرب ان يحجب بان  
الكلام مبنى على مذهب التأخير من ان الاراضين في العلم يعلمون تأويل  
التشابهات وهم المخاطبون به لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام ٧  
فمخاطب البارى يجب ان يفهم ما خاطب به وهم يتيقنونها ولا يلتبس عليهم  
وبان الخطاب بما هو الرسول عليه السلام وهو يتيقنها والله اعلم (قوله او بمعنى  
فاصل) ٣ قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذى هو التميز او التمييز ووصف  
الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني  
على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث  
لان الفصل اذا اتى على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذى هو له  
فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما يستقل من الشيخ في نسبة المصدر

الى ما تقدمه مما هو له لافيا ما صيف اليه الا يرى انك لو قلت انجاني عدل سلطان  
ولم ترد بالعدل العادل بل ابقته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة  
حقيقة ولالطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانجاء  
اليه واما اذا قلت انجاني سلطان عدل فاعتبار العجز في نسبة  
العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين الالطف نعم ابقاء الفصل  
على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعيدا قد بر ٢ ( قوله اصله  
اهل قائل الهاء همزة ) توصل الى الالف ثم ابدلت الهمزة الف لان  
قلب الهاء ابتداء القام يحمي في موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها  
همزة فشائع ( قوله بدليل اهيل ) وجه استدلال البصرية ان التصغير  
يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمح في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل  
لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم  
اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له الخطر او تقليده  
على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة  
واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف  
ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به  
( قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر ) يريد ان فيه تخصيصين  
( الاول انه لا يضاف الى غير القلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر  
وامثالهما ) والثاني انه لا يضاف من القلاء الا الى من له خطر ( قيل لما  
ارتكبوا في الآل الغير القلاء بتغير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخبا  
للالامة بين اللفظ والمعنى ( ولما كان الهاء حرفا ثقيل لا يكون من اقصى الحلق  
تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوى  
ارتكبوا التخصيص الثاني جيزا لهذا النقص ٧ ( قوله اظهر ) جمع ظاهر  
كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشف بان اظهر جمع  
ظاهر بمعنى ظاهر كعبد بمعنى مادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت  
كائن على الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة  
 واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كتمروا تماروا اما المثال المشهور  
اعني اجناؤها ابتاؤها اي الذين جنوا على هذا الديار هم الذين بنوها  
قد قال الجوهرى اعني ان التل جنتها بناتها الا ان يكون هذا من  
النوادر على ما يحمي في الامثال وقد يقال مراده صكون الاظهار جمع

٢ قوله ثم دعا لمن ماون  
الشارع غير الاسلوب  
لما نهبت عليه فيما سبق من  
التخذ القديمة

٧ ولما ان تقول بناء على  
ما سبق انه لما كان في اللفظ  
تفسير ان ارتكب في  
المعنى تخصيصان توخا  
لتمام الملازمة نسخة قديمة

ظاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغ له فلا مخالفة بين كلاميه ( قوله وصحابة  
 الاخير ) الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة و صحابة اطلاق على  
 اصحاب خير الاتام عليه السلام ولكننا خص من الاصحاب لكونها بعلبة  
 الاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام كالعالم بهم ولهذا نسب الصحابي اليها  
 بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى  
 الرسول عليه السلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل اوراه الرسول  
 والاصح ان الغوى لا يحتاج الى ما عدا الرؤية بما ذكره العرفي بحسب العرف  
 والظاهر ان المراد منها كل مسلم يميز صحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما  
 اللازمة المفهومة من اصحاب الجنة واصحاب النار فيعرف متجدد هذا  
 قيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف و اربعة عشر الفا  
 كلهم اهل الرواية ( قوله جمع خير بالتشديد ) اى صورة او قدرا بان يكون جمع  
 خير مخفف خير صفة مشبهة كأموات جمع ميت وهو اخترا من خير بالتخفيف  
 مطلقا سم تقتضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافل  
 من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافل التعجب غير المنصرف  
 فيه كما تقرر في النحو ( قوله اصله مهما يكن من شئ ) مهما مبتدا قال في  
 معنى الريب ومعناها لا يعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل  
 الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على الاختلاف و يكن تامة  
 بمعنى يوجد و فاعله ضمير راجع الى مهما ومن شئ بيان له و فاعلته زيادة  
 البيان والتعميم لا ان من زائدة و شئ فاعل يكن لبقاء المبتدا بلا ماؤد  
 اذ التقدير مع الاستثناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه  
 ناقصة و شئ اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي والاول  
 هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل امامهما  
 يكن الى آخره مبنى على ان يكون مراد سيويه بقوله اما زيد فمطلق معناه  
 مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل  
 ان مراد سيويه بيان المعنى والبحث و تصوير ان اما فييد لزوم ما بعدها  
 لابقبها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شئ فيحذف  
 الشرط و زيدت ما و ادغم ألنون في الميم و قطعت همزة حرف الشرط  
 والتفصيل المذكور في شرح الرضى ( قوله بعد الحمد والشاء ) ينبغي ان يريد  
 بالشاء الشاء على الرسول عليه السلام بذكر الصفات المادحة له في ضمن

الصلوة والالتكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر  
(قوله موقع اسم هو المبتدأ) يريد به مهما والدليل على اشميته عود الضمير  
اليه صرح به صاحب الكشف في قوله تعالى مهماتنا به من آية (وقال يجوز  
تدكير الضمير الراجع اليه وتأنيته جلا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي  
والسهيلي وابن سعد انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه المذكور في كتب  
النحو (واعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ وفعل  
الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى  
واما مود فهديتاهم الآية حيث قال ثم اصل امازيد فقامم مهما يكن من شيء  
فزيد قائم فحذف الزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء وقيم مقامه  
ملزوم القيام وهو زيد ٧ (قوله ثمته الفاء اللازمة للشرط غالبا) المشهور  
ان لزوم الفاء لا ما كلى لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله  
فاما القفال لا قتال لديكم كقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان  
لزومها لان كليا وان كان للشرط اكثرها ليدل على تضمنها معنى الشرط  
بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا الزوم التكلي في اما تحقق  
فرعيته لان في الشرطية ولا يستلزم منيها على الاصل وقد يقال لزومها  
لاما ايضا اكثري (قوله ثمها لصوق الاسم) اللازم للبتدأ الزوم مؤن  
بالاذازم اي الزومها لصوق الاسم اذلو اتى على ظاهره ثم ان لا يحذف  
اللام من المفعول له اعني قضاء لان الزوم صفة للصوق والقضاء  
من قضيت حقه اي ادبته صفة القاضي فلا يكون فضلا لقاعل الفعل  
المعلل وهو من جهة الشرط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله  
للزوم مجرور صفة لامه وزوم الاسم للبتدأ المام لزوم الخاص كل زوم الحيوان  
للانسان ويلام هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم  
للبتدأ لما كان نفس كونه اسماء كان المناسب ان يكون اللازم لتأنيته ايضا ذلك  
ولما لم يمكن تعيين حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بالاضطرار لانه  
اذما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له  
معنيان احدهما هذا الذي ذكرناه ثمها لصوق مفهوم الاسم فارب بالفظه المعنى  
الاول وبالضمير المستقر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على  
لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين قروح وربحان  
واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما التوفى فالاسم لاصق لها

٧ فانه يدل على ان اما  
لم يقع الاموقع اداة  
الشرط ويمكن دفعه  
ببناء كلامه على  
المذهبن بقي ههنا بحث  
آخر هو انه يفهم من  
كلامه ههنا ان كلمة بعد من  
تمة الشرط ويدل عليه  
ايضا قوله في المختصر  
والعامل فيه اما لتأنيته عن  
الفعل والاوجه تعلقه  
بلجزاء لان المقصود  
الاصلي من مثل قولنا  
اما زيد فقامم ان القيام  
واقعه البتة كما صرح به  
هناك قالعني ههنا ان  
التأليف بعد الحمد لازم  
لوقوع شيء مالا ان  
التأليف لازم لوقوع  
شيء ما بعد الحمد  
اذ لا يخفى ان المقصود  
المذكور انما يلزم تعميم  
الشرط والحلاقة  
لاتخصيصه وتقييده  
فامل نسخة

تقدير او اما الرضى فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا ( قوله لما ظرف بمعنى اذا ) الاظهر ان يقول بمعنى اذا كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضى وبالإضافة الى الجملة ( قوله يليه فعل ماض ) ان قلت فابن فائدة ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا = ونحن بوادي عبد شمس هاتم عقلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف بفسره وهاء بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله ثم امر من شئت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شدة ٦ ( قوله والوجه ما تقدم ) وهواه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمى والحرفية امران يلوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمى بمحو لا اكرمتهى اس اكرمك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرمك لي اس اكرمك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون المستقبل ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته ( قوله وعلم توابعها ) لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الازراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير فيه يعرف لا بلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنيين المتخصصين كالعرية لمجموع العلوم الادبية كالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العلم الى التلخيص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في العطف عليه بيانية وفي المعطوف لامية على ان المشهور وسيد كره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخال من شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لكان مراد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليها يكتفي في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان النحشى حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قصبا على ما اشار

قوله قال سيويه لما لوقوع امر لوقوع غيره فيه ايماء الى انه اذا وقع في الاستدلال لا يحتاج الى استثناء المقدم وضعا كغيره من الادوات من النحضة القديمة

اليه السيد في مفتتح شرحه للفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذبلا  
 على البلاغة وكذا السكاكي فلم عد المصنف قسما برأسه وجعله مع الفين الذين  
 هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم  
 الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الإعجاز بها مع انها  
 لادخل لهم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب التصوري وهوان  
 إعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة لاسيلا الى ادراكه الاطول  
 خدمة على المعاني والبيان وايضا لانسلم دخل البديع في معرفة دقائق  
 اللغة العربية بل نحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في  
 الاقادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع له  
 موضوع متغير من موضوع علم البلاغة بالحجية المعتبرة في موضوعات العلوم  
 وله غاية متميزة ايضا فيعلمه علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن  
 الاخيرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية  
 والادقية واجرى التعليان على ذلك (قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم)  
 اذ التعليل بمحصر الكشف من وجوه الإعجاز وكذا المحصر في معرفة  
 دقائق العربية في هذا الفن يقتضى اجليته من العلوم العربية التي تتعلق  
 بالنظم من حيث ان لها دخلا في اقادة البلاغة في الجملة (قوله بل جعل طائفة  
 من العلوم اجل مساوها) الظاهر ان افضل التفضيل اعنى اجل ليس من قيل  
 ما قصده الزيادة المطلقة بل من قيل ما قصده الزيادة على المضاف اليه  
 فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كاتقرر في  
 النحو مع ان اضافة سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر  
 انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج  
 والجزولي وابي على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم  
 يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم واما وجهه على مذهب  
 سيويه وهوان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كافي القسم الاول المتفق على  
 كون الاضافة فيه بمحضة معناها ولهذا يعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي  
 القسم الثاني بالاختلاف وان ايت ان يجعل الاضافة من قيل ما قصده الزيادة  
 المطلقة قال الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة في هذا المعنى  
 (قوله وجعله من هذه الطائفة) وفي بعض النسخ وجعلها على تأويل  
 المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة (قوله اذ به يعرف دقائق)

العربية اى اللغة العربية واتمترك ذكر الموصوف ليوم ان دقائق القنون  
الادبية باسمها يعرف بهذا العلم فيفيد بهذا الابهام تخجيا لشانه ( قوله  
واسرارها ) قبل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف  
فيما اذا لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه  
بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق  
كخيار التخييار وعيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة اما هو ادق  
واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي  
هى ادق ولما كان ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه  
كان علم البلاغة و توابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفرع بلا  
احتياج الى التزام طى مقدمة هى مناسط التفرع ومطينه وهى ان دقائق  
العربية ادق دقائق ( قوله وبه يكشف ) قد مرث اشارة الى رجوع الضمير  
الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعل توابع البلاغة في الكشف  
المذكور على المذهب المنصور ( ثم ان المصنف قدم في الف بيان اجلية  
هذه العلوم في بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واخر في النشردليل  
هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة لآخرى اعنى قوله اذ به  
يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف  
مقدمة عليه في الوجود ( قوله في نظم القرآن ) حال عن وجوه الاعجاز  
او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف  
عن الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى وتبعوا ملة  
ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشف عند الكلام على هذه الآية  
حنيفا حال من المضاف اليه للطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف  
جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا  
ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورأيت هنذا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام  
هند قائمة واختلفوا في مامل مثل هذه الحال قليل معنى الاضافة لما فيها  
من معنى الفصل المشعر به حرف الجر كانه قبل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا  
والصحح ان ماملها مامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور  
واما العجنى ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف  
نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحح الى آخره الى بطلان القول الاول  
اذا لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن تخصيص الجواز

وهذا اما احتيج اليه  
لتصريح الشارح بالجار  
والمرور ههنا ايضا  
واما على عبارة المص  
فلا لانه جعل مجموع  
المعرفة والكشف  
بالمجموع فيحوز ان يكون  
البعض ببعض فقط  
كدر



بما اذا كان المضاف جزءاً او كجزء معنى بل يلزم تجوز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاثة التي ذكرها ابن مالك في الفيه حيث قال \* بيت \* ولا تجز حالا من المضاف له \* الا اذا اقتضى المضاف عمله \* او كان جزء ماله اضيفا \* او مثل جزئه فلتأخفا \* (قوله لان المراد بكشف الاستار) معرفة انه معيّن من قبيل ذكر السبب وأرادة السبب (واعلم ان الدليل قسمان اتي يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه قط ولم يفتد مع التصديق المذكور سبب نسبت المحمول الى الموضوع بالسبوت او السلب في نفس الامر فلا استدلال بالجمي على نفى الاخلاط اتي وعكسه لمي ولا شك ان اللى اولى وافيد معرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللى على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان اللى حاصلة من علم الكلام فلا يخبر في حصر كشف الاستار من وجود الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة تعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى (قوله ليقنى اثره) اى يقع النتي عليه السلام في طريقته او ليقع طريقة النبي عليه السلام وقوله فيفان نصب عطفا على ليقنى اورفع اى فيثبت يفان (قوله فيكون من اجل العلوم) لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجود الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا الاستدعى كون معلومه الذى هو مسأله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القرآن بخصوصه بفرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسأله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعطيل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات بشكل جدا فلو امكنني بحسن الفناية بحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لاساس له بانحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعطيل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر

٩ تعطيله هذا يشير الى جعل تفرع قوله فيكون من اجل العلوم قدرا على جمسوع قوله يكشف ويعرف الا يرى الى قوله لاشتبهاله على الدقائق والاسرار ع

فيل

قوله لكونه متعلقة بقوله معرفة لا بقوله معجز فلا يرد حيث قد ما قبل من ان كون القرآن معجزا لكمال بلاغته لا لصرفه ولا للاخبار عن المعجزات او غير ذلك بما ذكر في موضعه مسألة مؤكدة في علم الكلام فاشار الى ان للاعتراض المذكور لا يرد على التوجيه المذكور سواء جعل لكونه متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ع

والثمين بذلك ما هو  
المختار عنده من ان  
الكشف المذكور في  
كلام المصنف مجاز  
عن المعرفة قبل وفي  
هذا التقرير نوع ركافة  
لان الابرادين متواتقان  
ظاهرا فان الاعتراض  
الاولى مبنى على ان يكون  
من الكشف المعنى  
المجازى اعنى المعرفة  
والثاني ان يكون المراد  
به المعنى المتبادر منه اعنى  
التعريف والاظهار الغير  
فكيف يوردان معا ويمكن  
ان يقال بناء الامر الثاني  
على ما ذكر من نوع بل  
توجيهه ان المصنف اثبت  
كشف القناع عن وجوه  
الاعجاز بهذا العلم بالاراد  
من الكشف والسكاكى  
نفاه والظاهر ان المراد  
من الكشف المذكور في  
الكتابين في المقام واحد  
قين الكلامين تناف  
وحاصل الجواب منع  
وحدة المراد بل مراد  
المصنف منه المعرفة  
ومراد السكاكى  
التعريف والاظهار  
الغير فلا مخالفة ٢

والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم  
اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعنى اعجازه  
مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند قد الذوق  
القطرى المعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف  
قوله وهذا لا يستدعى كون معلومه الى آخره بمنوع والحصر مستفاد من قوله  
وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع بمنوع ايضا اذ جلالة المسائل  
اما وثيقة دلالتها او تعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود  
ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لالمسائل كاتوهم  
بقريته افراده على انه يتم الكلام حيث ذكر ايضا (قوله وجلالة العلم بجلالة  
المعلوم) وفاته الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما يصرح به  
الشارح في قوله يقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافى بالقياس الى  
المبادئ فلا يرد حصول جلالة العلم بوثيقة الدلائل كما صرحوا به على ان افادة  
اضافة المصدر الحصر ليس بلكى وصحى الكلام عليه ان شاء الله تعالى  
(قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره) يريد ان كلام المصنف يخالف  
لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز  
في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن  
معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكى حصره بالذوق اذ لا يخفى  
ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد  
الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا  
فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المصنف اثبت كشف القناع  
من وجوه الاعجاز لهذا العلم والسكاكى نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني  
وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به  
لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز  
في هذا العلم والسكاكى حصر مدرك الاعجاز في الذوق والمخالفة بينهما  
ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر  
سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة  
ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرفنا اليه (قوله ولو بالذوق  
المكتسب منه) الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكها  
اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسن الخفية فان قلت صرح

٣ وقد قرر السؤال  
 هريامن الركنا التهمة  
 هكذا الكشف المذكور  
 في كلام المص امان  
 يجعل محمولا على الجواز  
 عن المعرفة كاذبتهم اليه  
 فيتوجه الاشكال الاول  
 او يجعل محمولا على  
 حقيقته كما هو ظاهر  
 عبارة المص فيتوجه  
 الثاني فالوردة فيه ابدأ  
 احدى المتألفتين لا  
 كلتاهما معا وفيه نظر  
 اذ لا يخفى ان الراد  
 حيث هو الشق الاول  
 من الزيد فيتم الجواب  
 بما يستفاد من قوله  
 ولو بالذوق المكتسب  
 منه ويلزم استدراك  
 باقي ما ذكر في حين  
 الجواب وبالجملة اسلوب  
 الجواب يأتي عن هذا  
 التقرير كما يشهده  
 الذوق السليم فخير  
 نسخة

الشارح في ترتيب الباب السابع بان لو هذه قيد كون ضد الشرط المذكور  
 اولى باللزومية للكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزاء كقولك زيد  
 بخيل ولو كان غيبا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى  
 في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك  
 في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق  
 المكتسب منه بان يدرك العلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كالا يخفى (قوله  
 وقد اشير الى هذا) اى الى ان وجه الإعجاز يدرك بهذين العليين لا بشيرهما من العلوم  
 (قوله لا طريق اليه) الاطول خدمة هذين العليين الطرف اعنى اليه لغو  
 متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضأ والاطول بدل  
 من محل اسم لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اى لا طريق موجود  
 او خيرا ومبتدا وبدل من اخير المحذوف على رأى من يجوز حذف المبدل منه  
 في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الطرف مستقرا خيرا والاطول بدلا منه  
 اوصفة لاسم لا والاطول على ما ذكر من الوجوه (قوله لاصلم  
 بعد علم الاصول) اكشف لقضاع عن وجوه الإعجاز من هذين  
 العليين المراد من علم الاصول اما اللمعة والنحو والصرف او الكلام بناء  
 على انه لا بد منه في تأويل المتشابهات وردتها الى المحكمات وهو العمدة  
 الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما للفتاح  
 فالبعدي على الاول زمانية اى بعد حصول علم الاصول والاحاطة به  
 وعلى الثاني رتبة شرفية ثم ان اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا وجه الاحراب  
 ظاهر مما سبق واعتراض على الشارح بان في نقل قوله لاعلم بعد علم الاصول  
 الى آخره اختلاا وفي النقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا  
 لاعلم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منهما على المرء بمراد الله تعالى  
 من كلامه ولا اعون على تعاملى تأويل متشابهاته ولا اتقع في درك لطائف  
 نكته واسرارها ولا اكشف لفنائه عن وجه إعجازه وقد ذكروا ان الطرفين  
 اعنى في باب التفسير وبعد علم الاصل متعلقان باقراء اى اعون واتقع على معنى  
 لاعلم اتقع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى  
 التنى المستفاد من لاعلم فاذا تعلقا باقراء لا يكون قوله اكشف مقيدا  
 بالطرفين المذكورين البتة كالا يخفى وقد جعل الشارح عبارة المفتاح على  
 الوجه الثاني فقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد

من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف  
ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العليين وليس  
الدعي الزوم العلي بل المفهوم الذوق الذي هو المبني في علمنا هذا فان  
المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف  
ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العليين  
اصلا اذا تفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز  
تجريد اكشف عن معنى التفضيل لكان الاقتران بمن في عبارة الشارح  
وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح الحق  
نص في شرحه عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من  
حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما  
على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال  
بخلافه ولا يفهم من الكلام سواء والشيخ ايضا قد اثبت القول بذلك في دلائل  
الاجحاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والمطف في قوله تعالى  
الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف للمفرد  
على المفرد ولو سلم فالتقيد بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم  
تقيد علم الله تعالى بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افضل التفضيل قد  
يقصده تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه  
بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل  
مترايبا الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد  
عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل  
كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافعال في صفاته تعالى اذا لم يشاركه  
احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قبل وهذا المعنى  
ورد قوله تعالى حكايه عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي  
من ان يضطرب القلم فمضى الاكشاف في عبارة المفتاح ان هذين  
العليين متباعدان في الكشف من كل علم مترايبين فيه الى كماله ( قوله ثم  
لا يمكن الى آخره ) ثم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف من العليين  
وقوله لا يمكن استئناف جواب من سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق فانه لما بين  
فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال

قال في معنى البيت في  
بحث بل ثم تصديق الخبر  
بنفي او ايجاب و اشار اليه  
في بحث اي ايضا محذ

هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال  
حقيقته لمهارته في العلين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد  
هذا العلم ونكتته واسرارها مادون منها ولم يدون سواء كانت تلك الاحاطة  
بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا  
الفن الا تحت علم الله تعالى الشامل فالخصر في قوله الا تحت علم الله تعالى  
الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لارباب السليقة حتى لا يستقيم  
تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقريبه وان كان الحق عدم دخوله  
تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين  
وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فقرر  
هكذا هل يمكن لواحد بالكسب او بدونه ان يدرك وجه عجز بحقيقته لمهارته في  
علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل  
بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقة  
يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم  
في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به  
الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح (واعلم ان ارباب البلاغة  
واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون على ان الميزان يبلغ من الحقيقة وان قدرت  
في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا الى بلعاقب هذا العلم اى  
الطائفة والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون  
قوله فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن الى آخره قصرا حقيقيا كما هو الحق  
لاضافا فان قلت فلا زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لاحوال  
ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر  
الاول فقط كما ذهب اليه المحشون ٩ بقى ههنا تأمل وهو انه اذا اعتبر في الخواص  
الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص  
تراكيب التزليل فصوله لا يدخل كنهه بلاغة القرآن الا تحت علمه  
الشامل محل نظر تأمل (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس الخ)  
الاستعار بالكناية عند المصنف ان يشبه شئ بشئ في النفس فيسكت عن اركان  
التشبيه وهى المشبه والمشبّه ووجد التشبيه واداه سوى المشبه والامتعاره  
التخييلية ان ثبت للمشبّه شئ من لوازم المشبه به وبه يدل على ذلك التشبيه  
المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظه مضافا قريبا وبعيد ويراد

٩ بقى ههنا بحثان الاول  
ان المفهوم من كلامه  
انه لو حصل الاحاطة  
بهذا العلم لغير علام  
القيوب لا يدخل كنهه  
بلاغة القرآن تحت علمه  
وفيه منع لان الذى  
يعرف بهذا العلم هو  
ان كان الفلاي يقتضى  
الاعتبار الفلاي وبمعبر  
ذلك لا يعرف ان القرآن  
مجزى بل لا بد من ذلك ان  
يعرف انما لا بد منه في  
تحقق الاعجاز فمحقق  
في القرآن والامور التى  
تجبر طائفتها مرعية فيه  
حق الزاوية وهو  
موقوف على معرفة  
كيفية حال المخاطبين  
وكيفيتها واشتمال  
القرآن على اعتبارات  
مناسبة لها على ما ينبغي  
وهى بما لا يعرف بهذا  
العلم الثانى انه اذا اعتبر  
في الخواص الى آخره  
نقطة

البعد كما ان الوجوه معينين قريب وهو العضو المخصوص ويميدو هو الطرق  
 المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شئ يلايم المشبه به  
 ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي  
 ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا في اطولكن  
 يدا فان اطولكن ترشيح ليد وهو مجاز من التهمة قيل ذكر الاستعار على  
 الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو  
 المخصوص فاتباه للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخيلية كذلك عند  
 المصنف والحاصل ان الترشيح ههنا الفضيل كما نقل عن الشارح لا للمكنية حتى  
 يرد عليه ان الترشيح يجب ان يقرن بلفظ المشبه به فكيف يتصور بالاستعارة  
 بالكناية ولا ذكر للمشبه بها وما ذكرنا من الاقتران بلفظ المشبه به فالمراد فيها  
 اذا كان في الكلام تشبيه وكذا المراد بالتفسير المشهور لترشيح وهو ذكر شئ  
 يلايم المشبه به ولله تأمل اذ الظاهر من شرح الشريف للفتاح ان الترشيح انما  
 يكون للمجاز القوي لا العقلي هذا (واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي  
 ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جربنا في هذا على  
 اصطلاح المصنف وما تفرع على ذلك من الابحاث فسيجيء في البيان ان  
 ساعدنا التوفيق الالهى قوله واثبات الاستعار لها استعارة تخيلية وذكر  
 الكشف ترشيح (قوله والقرآن فعلان بمعنى المفعول الخ) يقال قرأت الشيء  
 قرأنا جعته وقرأت الكتاب قراءة وقرأنا ثلوثه (ثم الظاهر من كلامه  
 ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اى المقرؤ ثم نقل  
 الى المجهول التلو اعني الكلام المنزل على نبينا عليه السلام ويمكن ان  
 يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدرى ثم المراد بقوله جعل اسما  
 للكلام المنزل على النبي عليه السلام بيان الشخص الذى جعل لفظ القرآن  
 علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لاي الكلام والنبي عليه  
 السلام لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن  
 حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما  
 في شرح الكشاف ليجرح شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والا حادith  
 الالهية (قوله ونظمه تأليف كلامه الى آخره) النظم في اللغة جمع الزلوف  
 السلط وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمال ٧ مرتبة العاني متناسبة الدلالات  
 على حسب ما مضيه العقل وقيل الانساب المرتبة السوقة المعتبرة دلالتها

٧ اشار الى معنى التناسق  
 والنسق ان يعنى الكلام  
 على نظائر واحد في  
 الديوان نسق الكلام  
 تأليفه عد

على ما يقتضيه العقل والاول انسب للمعنى القوي ولهذا اختاره الشارح  
 ( وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع  
 الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ ) قوله على حسب ما يقتضيه العقل  
 في الصحاح ليكن ذلك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وكلمة حسب اذا  
 كان مجرورا لحرف الجر فالسبب فيها مفتوحة والاقهى ساكنة وربما  
 يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول ( قوله فلذا اختار النظم على  
 اللفظ ) اى لكون جانبي اللفظ والمعنى لمخولتين في النظم وفي الاعجاز ايضا  
 وقد يقال انما اختاره عليه احتراز من سوء الادب اذا لمعنى الاصلى  
 لفظ هو الرمي والامقاط وتأليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد  
 فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمنى التكلم ايضا ( قوله ولان فيه استعارة  
 لطيفة وإشارة ان كلامه كالدرر ) يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه  
 الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخيلا وان يكون مصرحة  
 بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم  
 الموضوع للمشبه به على المشبه ( ووجه الطائفة اما احتمالها لوجهين  
 على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة  
 المبالغة بادما ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها  
 تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله لطيفة وصفا قوله وإشارة الى  
 آخره بيانا لوجه الطائفة لإشارة الى فائدة زائدة كافي الوجهين الاولين  
 ويكون الوصف المذكور مقيدا كافي الاول ( قوله تهنده الله بفقراته ) يقال  
 تهنده السيف اى جملة في غده اى خلافه ( وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه  
 وحفظه من المكروه كما يحفظ السيف بالتهمد ( قوله من الكتب المشهورة ) بان  
 لما ( فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه فاذا كان من الكتب  
 المشهورة بيانا لما لم ازم ان يكون هو ايضا كتابا لان افضل التفضيل ههنا اعنى  
 اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث ( قلت  
 الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو بما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه  
 قولهم الكتاب الاول في الممكنات الكتاب الثاني في الاحكام وغير ذلك  
 ولوسم فهو من قبيل عموم الجواز بان يراد بالكتاب ما يعنى الحقيقي اعنى  
 الكل والمعنى المجازى اعنى البعض ( قوله تميز من اعظم ) لامن المشهورة  
 وان كان فيه دلالة على ان تقع القسم الثالث بما اشتهر بين الاقوام

وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حيثئذ نصافي المقصود وهو ان  
 الاعظمية باعتبار النفع يحواز ان يكون باعتبار آخر ( قوله من جهة  
 الترتيب ) فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد يستعمل  
 بمعنى المسئلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز  
 كما سيأتي ( قوله فلكل مسألة مراتب الى آخره ) يدفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل  
 شيء في مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افضل التفضيل  
 اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منه ترتيبا ووجه الدفع  
 ظاهر من كلامه ( ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به  
 لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع  
 ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى  
 كتب اخر ( قوله فعليك بكتب الشيخ عبدالقاهر ) عليك اسم فعل اذا تعدى  
 بنفسه كان بمعنى ازم واذا تعدى بالياء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان  
 الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضى ثم كون كتب الشيخ مصدقا  
 لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان نشئت ان تعرف صدق هذا  
 المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر الى كون  
 القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبين الشيء بضده كما  
 قيل ولضدها تبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها  
 بمقد اقطع فتاثر لا يه ( قوله وهو تهذيب الكلام ) وقد يطلق التقرير  
 على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له هنا كثير معنى فلذا  
 لم يلتفت معني اليد ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيح وتطهير من المعاييب  
 والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل  
 والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة ( قوله متعلق  
 بمحذوف بضمه جمعا ) القائمة العامة في حنفى الشيء ثم تفسيره زيادة تمكنه  
 في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها ( قوله مؤل  
 بان مع الفعل ) فان قلت لم اشتهر اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع  
 الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدرى اعرف في ذلك  
 من ما لا الأحفش ذاهب الى انه اسم يقتضى فاعلا اليه وغير مختص بالفعل  
 بخلاف ان المصدرية فاعلا تختص بالفعل الذى يفرع المصدر عليه في  
 العمل وان كان متصلا عليه في الاشتقاق ( قوله وهو موصل الموصول



اسمى وهو ما لا يتم الابصلة وعائد كالذى واخواته وصلتته جلة خبرية  
 وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بالمصدر كان وما المصدريتين  
 واختلف في لزوم كون صلتته جلة خبرية والاكثر ان على جواز كونها  
 امرا ونهيا قال الرضى والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان  
 وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا يطلب  
 فيه وفيه بحث لان الامر والنهاى الموصولين بان المصدرية انما لا يؤلان  
 بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان  
 تم اوبان لا تتم كان مضاء كتبت اليه بالامر بالقيام اوبالنهى عنه وانما كانت  
 الدلالة بالصيغة قط على ان فوات الامرية في الموصولة بالامر عند  
 التقرير بالمصدر كفوات معنى الماضى والاستقبال في الموصولة بالماضى  
 والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم كون ان مصدرية ان المسئلة  
 من المتقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو الخامسة ان غضب  
 الله عليها اذا يفهم الدماء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو  
 سقيا ورعيائهم ان هذا الوصول لا يحتاج الى تأني بل يجوز ان يعود اليه  
 لحرية كما سبق ثم كون الصلة مبنية للوصول وعدم امكان جعله جزء  
 الكلام الا بها يقتضيان كونها كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب  
 معتبر بين الوصول والصلة كلا وبمضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه  
 ولا جزؤها الا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض  
 الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرف فلا يجوز اعجمي ان زيدا  
 ضربت لان ما بعده في تأويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر  
 ويجوز اعجمي ان اضليت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على  
 الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة الممول  
 فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان التقدم على التقدم على الشيء متقدم  
 على ذلك الشيء (قوله كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه) فيلوفيه  
 تسامح لان الجزء لا يتقدم في العروض على الشيء المرتب الاجزاء بل انما يتقدم  
 بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت  
 خير بانه اذا قدم في الذ كر جزء اللفظ الذى خيره بعد طائفة من اجزائه على  
 باقى الاجزاء لم تقدمه على ما يتقدم فلزم ان يتقدم ذلك الجزء نفسه على  
 ذلك اللفظ نفسه ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع

اجزائه هنا كذلك كما تحققت ونظير الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه  
 فتوصيف الشيء بالترتيب الاجزاء بيان لواقع واطار الى منشأ زوم القضاة بهذا  
 التوجه بين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا ( قوله اذا كان ظرفا او شبهه الى  
 آخره ) المراد بالظرف هنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه  
 محتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور  
 لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا اولان كثيرا من المجرورات  
 ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم  
 الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم  
 ( قوله قال تعالى فلما بلغ معه السعي ) لا تأخذ كما هي مارة ( وجه الاستدلال بالآية  
 الثانية ان المقصود بالنهاى اخذ الرحلة بالزانية والزانى لا مطلق اخذ الرحلة  
 وهذا المقصود انما يظهر بحمل الظرف معمولا لرافة ومقدما عليها واما  
 وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي  
 فاما ان يكون جوابا لسؤال كما انه لما قل فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل الحد  
 الذي قدر فيه على السعي قبل مع من قال مع ايه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر  
 الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي  
 مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرائد اى بلغ السعي كأنما معه وفيه ان المعنى  
 لا يساعد اذا المراد انه بلغ حدان يسعى مع ايه في اشغاله وحواله بحيث  
 كان العجبة بينهما في السعي لانه بلغ سعيا بصاحب اياه اى سعى ايه على  
 تقدير المضاف في معه كالا يفتنى على الذوق السليم واما اورد على هذا  
 القائل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو من المقدم عند عدم  
 قرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحسالية المانعة من  
 الحالية عن فاعل بلغ اذا قاعدة يعتد بها في قوله معه حيث ذكرنا اعترافه به المورد  
 واما ان يكون ظرفا لقولنا معه ولا يبلغ وفيه انه يقتضى ان يكون بلوغ الولد  
 والوالد سربة السعي معا والقول بان المراد من السعي السعي وهو الجبل  
 المقصود اليه بالشي فلا يحذور في الغوية تكلف لا ينص اليه ثم في الاستدلال  
 على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظرا لان الكلام في تقدم  
 معمول المصدر والتكر السعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان من عدم  
 جواز التقديم على ما ذكره تأويل المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل  
 في التكر دون المعرفة كما قرر في النحو فلا تقرب لما ذكره ٣ ( قوله والتقدير

٣ ثم لو كان عدم جواز  
 التقديم بضعفه في العمل  
 لكان النظر في بيمه

تكلّف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى  
 معه السعي وان كان تكلّفا لكن تقدير المصدر التقدم على ان يكون المذكور  
 مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ايه في حداثة  
 سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير لالة على ذلك على انه يجوز  
 ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا ببلغ بان يراد جمع على ما ذكره في غنى اليب  
 مجرد الصيغة على ان يكون مرادفا عنه بلا ملا حظة المعنى المتعلق  
 في المدخول نحو فلان يغنى مع السلطان اى يغنى عنه ولم يرد ان التغنى  
 صادر من السلطان ابضمان اذ حيث لا يرد ذلك المحذور الذى ذكره  
 في القوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحة ايه متعلقا بمخضاه بلا مقارفة  
 من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا  
 معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الرابع ٧ في المصدر ان لا يتقدم  
 معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صورته وان توسع  
 فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد  
 نكتة مقضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا تكلّف  
 لان البلاغ يلفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبه وجه مسافح  
 في العريضة وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رأينا  
 فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والاجلناه على وجه  
 آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل  
 الظرف متعلقا بمحذوف ضميره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقدم سوى المجمع  
 (قوله وليس كل ماؤل الخ) دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر  
 مؤل بان مع الفعل واذا كان مصحرا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها  
 عند الجمهور فكذا ما في حكمه فاجاب بان ليس كل ماؤل بشئ حكمه  
 حكم ذلك الشئ الا يرى ان المؤل به ههنا وهو ان مع الفعل يد على الزمان  
 والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المؤل بشئ حكمه  
 حكم ذلك الشئ فيما اول به لاجله وتأويل المصدر عند العمل لاجله  
 لان حقه ان لا يعمل لتقصان مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظيا  
 ومعنى كما تقرر في النحو (قوله مع ان الظرف) بما يكتفي رابحة من الفعل ولذا  
 يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر  
 في الناقور ٢ فذلك يومئذ يوم صير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الظرف

٧ الى اجمع فيه بعم  
 الوجوب كما ان الاولى  
 وقديم الوجوب لان  
 عدم تقدم الممول غير  
 الظرف واجب وبذلك  
 عليه قوله ويجوز  
 مرجوحا في الظرف  
 -

٢ اى في الصور فاعول  
 من التقرع معنى التصويت  
 واصله القرع الذى  
 هو سبب الصوت -

الحقيقى اثنى الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم  
اتصافه عنه وهو اتم ما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك من  
مطلقهما وان اتفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الطرف اعني  
الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رايحة الفعل في العمل في الطرف  
الحقيقى في شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جاع الطرف مع الاظهار  
في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه الطرف ايضا  
وقد مر اطلاق الطرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الطرف  
عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت  
بنعمة ربك بمجنون ( اى اثنى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير  
كقول الشاعر \* وما الحرب الا ما علمتم وذقم \* وما هو عنها بالحديث المرجم  
اى ما حدثني عنها ثم المراد من قوله مع ان الطرف بما يكتفيه رايحة من الفعل  
عدم لزوم تأويل المصدر العامل في الظروف بان مع الفعل لما سبق الاشارة  
اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز  
ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل  
الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول  
لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تلميح لمعكس قلت لان التأويل  
هو المشهور ٦ فلذلك قدم تسليم هذا وقد يجعل قوله مع ان الطرف الى آخره  
اشارة الى جواز تقديم معمول الطرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا  
بما وليس بشئ اذ لا تقرب حيث لا قوله بما يكتفيه رايحة من الفعل لان عدم  
تجوز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار  
الى الجواز في الطرف لكفاية رايحة الفعل بل مبني لزوم تقدم جز من الشيء  
المرتب الاجزاء عليه كما سبق الى ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل  
لا رايحة مع تزل الطرف من الشيء منزلة نفسه ( قوله ولذا اتسع في الظروف ما  
لم يتسع في غيرها ) اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بضمه بمعنى الفعل  
المتخذى اى اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اى اتسع  
فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها ( قوله وهو اذا لم يستثنى عنه ) في العبارة مساهمة  
اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الجشوه الزيادة لا فائدة بحيث يكون  
الزائد مبنيا كما في قوله فاورثني تكله صداع الرأس والقلبا \* فان الرأس زائد  
اذ الصداع مفعول عنه والتطويل ان يكون من اللفظ زائدا على اصل المراد  
لا فائدة ولا يكون اللفظ الزائد مبنيا كما في قوله والى قولنا كذا ومينا فان الكذب  
والين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد ففسرهما بالزائد ليس

وفي شرح الملقات  
التبريزى ان هو كناية  
عن العلم لانه لما قال  
الاما علمتم دل على العلم  
من كرب كان شر له  
ان كان الكرب شر له  
٦ تأكيده لقوله لان  
التأويل هو المشهور  
وذلك كقولهم

بمناسب ظاهرا اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشعر به  
تمثيل المصنف للحشو المفسد بالندى في قوله \* ولا فضل فيها للجماعة  
والندى \* كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه (قوله  
وسمى الفرق بينهما في باب الاطناب) اللام في الفرق العهد والمراد الفرق  
الاصطلاحى التعارف بين ارباب المعاني وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره  
هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا لصدق أن المؤدى واحد وقد يمنع  
بان التطويل على ما ذكره هنا خص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة  
على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا يذوقه  
ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لا يفيد وانت خبير بان المراد بالزائد في  
الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد وهو المعنى في القرن فامل (قوله يوصى)  
اى يصعب و في تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعنى  
التعقيد من المبنى للفعول (قوله قابلا للاختصار) ما فيه من التطويل مفقرا الى  
الايضاح والبريد قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره  
وكذا مقفرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفقرا حالا من ضمير قابلا  
فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظا قابلا وفي الاخيرين لفظ  
الافتقار اى الى ان الاحتراز من الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد  
بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم  
في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغير القسم الثالث  
وعكس ناظرهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره  
وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للمجمع (قوله الفت  
مختصرا) انما اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصاره اشعار بان  
ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تأليف مختصره يتضمن  
ما فيه (قوله يتضمن ما فيه) جعل القسم الثالث طرفا للقواعد بناء على  
ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتبارها ايضا فالمراد يتضمن ما في القسم  
الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه الباحث  
المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن  
عن القرآن لان هذه المساحات لواحق لعلى المعاني والبيان كما نبه عليه  
كلام السكاكى عند شروعه في هذه الباحث (قوله وهو خكم كلى ينطبق  
على جزئياته) المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى  
يدور عليه الكل وجودا وهدما عليه وبالاتفاق الاشتغال وفي قوله على

قيل انما اختار الفت على  
صفتير من الى ان كلاته  
ماؤسة فيه ثم رضى  
لسكاكى واختاره على  
اختصرته الخ

جزياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله  
ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام  
المآل فمعي اتمريف قضية كلية تشتمل على احكام جزيات موضوعاتها  
ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزيات  
موضوعاتها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القرينة يجعل القضية  
المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزيات  
وتلك الاحكام المستخرجة بمعنى نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا  
والاستخراج تقريرا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق  
بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميرى ينطبق على جزياته حيث  
استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لالمعنى القضية وان كان المراد  
بالظاهر تلك الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم بلازم التوجيه  
الاول ولا بعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه  
الفروع التي هي النتائج يميز بين الكلى في اندراجها تحت الاصول كاندراج  
الجزيات تحت كليتها ثم يطلق عليها الجزيات مضافة الى ضمير الحكم المراد  
به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالاتطابق  
الاشتمال (قوله كقولنا كل حكم القسمة الى المنكر يجب توكيده) قال الشارح  
في شرح الفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد فربية مولدة واعترض  
عليه بان عبارة ديوان اللفظة هكذا وكدموا كده بمعنى ويقال هذه فربية مولدة  
الى آخره والظاهر ان قوله هذه فربية مولدة ابتداء كلام في بيان لفة ولد  
لائمة بان لفة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لفة التوكيد  
في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيد ليس ثبت  
وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح (قوله فانه  
ينطبق على ان زيدا قائم) اى ذلك القول يشمل على حكم ان زيدا قائم  
او يصدق مفهوم موضوعه عليه (قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر) فان  
قلت الكلام مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا عن التأكيد فالصغرى  
ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق صدق الكبرى تأكيد والمؤكد  
وهو تحصيل الحاصل قلت يختار الثاني وينبغي لزوم تحصيل الحاصل  
الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام الملقى الى المنكر يجب ان يجعل  
مؤكدا اى مشتملا على ان التأكيد حين الالتقاء فلا يفيد وجوب حقوق

المعترض مولانا طوسي  
والجصاصي في حواشي  
شرح المفتاح

التأكيد الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتأمل ( قوله فهي اخص من الامثلة ) تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التزويل او كلام البقاء نقل عن الشارح انه قال الاختصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاختصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلى لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به القرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه بتحقيق التباين الكلى في الصدق ايضا لكن لكون الجزئ الذي يقصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر بتحقيق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر لكذا الصلوح لان يذكره فيستدركون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج حيث لو اراد به خارجا عن مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاختصية فهو ثم وان اراد الخروج مما صدق عليه فلا يقيد في عدم دخلهما في الاختصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتكما الا يرى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد هل توجه ان يقال ذلك القيد خارج مما صدق عليه فلا مدخل له في المخصوص فتدبر ( قوله ولم آن ) عطف على الفت ويجوز ان يكون جالما من فاعله ( قوله من الاول هو التقصير ) يجوز ان يكون لم آل في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى التمتع كما في التعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حال من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدر اى لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ فهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازهما في تحقيقه والفاعل هو الاول او يكون متعلقا بالاول ويحذف الجار اى لم اقصر في جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تميزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اى لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند

الى المير في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق  
مخالفاته في التمدى كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طار عمرو فرحا الفرح  
عمرو او مثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيوننا فان عيوننا فاعل للتفجير  
لا للتفجير اذا الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلاقى في الاشتقاق للتقصير الذي  
بمعنى الاول لنفس الاول وهو مقتضى تلك القاعدة المبهمة هذا ويجوز ان يتضمن  
الاول معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء  
ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية  
بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان  
تعديته الى المفعولين يتضمنه معنى النع في غاية الشبوح فكأنه رجع المجاز  
المشهور ( قوله وحذف ههنا المفعول الاول هو اما كاف الخطاب ) اى  
لا انك او الامر العام اى لانه احد امثلا ( قوله في تحقيقه ) اى المختصر  
يحتمل ان يكون الضمير لقسم الثالث بل هو اقرب فأمل ( قوله اضافة  
المصدر الى الفاعل او المفعول ) رفع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على  
المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اى هذه اضافة المصدر الى آخره  
او اضاف الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الى آخره او اراد المصنف  
ترتيب السكاكي الى آخره مضافا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته  
الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما قرر في كتاب النحو من ان الاول  
اكثر واولى ( قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم البالغ ) ذكر فعلين اعني  
رتبه ولم البالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له  
لفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذا المراد بقوله تقريبا  
لما عليه تسهيل احد المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجمعهما  
مفعولا لجموع الفعلين على ترتيب الف كما لا يخفى ( قوله ولو لم يأل الفعل  
النفى الى قوله بل لا مر آخر ) قيل في العبارة ادنى مساهلة اذا قلل النفي  
البالغ وهو ليس بمؤل بما ذكر بل المؤل المجموع كما صرح به في شرحه  
للفتح فلا يظهر ان يقال ولو لم يأل لم البالغ واجيب بان الاصطلاح على  
تسمية لم يضرب ولا يضرب فلا منقيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي  
بالنسبة الى المعنى القوي ثم ان وجه الملازمة الاستفادة من قوله ولو لم يأل  
الى آخره خفي حتى ان الاستناد لم يطلع عليه واعترض على الشارح بان  
الازوم الاستفادة من الشرطية ممنوع اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح



المضاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد توجه الى النفي  
فيحوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالثبوت كما في لم اشته  
اعزازا واجيب عنه بأنه قد تقرر في كتب النحويان المفعول لاجله انما يقتضيه  
اذا كان فعلا لفعل الفعل المثل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المثل  
وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل النفي ههنا بالثبوت  
كتركت او تقيت او ما يؤدى مؤدبهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة  
لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريرا لانه فعل القرب والانتفاء ليس  
ضلاله فيتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويزم  
المحذور المذكور ٦ وهذا الجواب بمنزلة عن التحقيق لا يقتضيه على كون القيد  
مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المضاح في بحث تعريف  
المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى  
النفي فالتحقيق الذي لا يعيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون  
صالحا لان يقيد بشئ تضمنه ملاحظة القيد من حيث كونه موصوفا  
بتثبيته هذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبية بان  
الحروف لاتصلح للصوفية بل جميع ائمة النور والبيان صرحوا بذلك على  
ان مجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جميع  
جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من  
المغنى القريب فيمكن ان يكون هذا الكلام نبيا عليه وهذا التوجيه اندفع  
اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بترك لا يحدى نفعا لاقتضائه ان توجه  
الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند  
اليه ووجه الانتفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران  
مفوضان الى المقام غير ان لما بالغ اذا لم يؤول بالفعل التثبت تعين توجيه النفي  
الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقيد واذا اول يحمل على  
رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ثم ان الزوم الذي ذكره الشارح  
بالنظر الى التبادر الشائع والا فان النفي قد يكون راجعا الى القيد والقيد  
جميعا كما في قوله تعالى فاعظا لمين من حيم ولا شفيع يطاع اى لاشفاعة  
ولا شفاعة وغير ذلك وقد توجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد  
او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اى لم يصروا ما لين  
يعنى ان عدم الاصرار محقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالملم

٦ وثين بما ذكر ان لزوم  
توجيه النفي الى القيد  
ههنا ناشأ من خصوصية  
المقام وهى كون القيد  
مفعولا له منصوبا وهذا  
الوجه جار بينه في لم  
اشته اعزازا هذا كلام  
الحبيب المذكور وقد  
تبيح بهذا الجواب  
ومتصلفه والحق انه  
يعزل الى آخره نحوه

وعنده فظهر لك بما قررته ان القيد اذا لم يكن قيداً لثني يستعمل على معان  
ثلاثة وهذا بما ذكره الشارح في شرح الكشف ( قوله اذا دخل على  
كلام فيه تقييد الى آخره ) هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه الثني  
الى القيد فيما اعتبر القيد اولاً ثم الثني ولاخفاً في كلية هذه القاعدة ثم  
لو اعتبر الثني اولاً ثم القيد لكان الامر بالعكس ( قوله وان يقع له خصوصاً )  
يحمل ان يكون الطرف اعني له خبراً يقع على ان يكون من الافعال الناقصة  
بتضمينه معنى الصبرورة كما ذكره الرضي في امثاله وخصوصاً بمعنى خاصاً حالاً  
من ضمير يقع الراجع الى حكم الثني اي يصير حكم الثني ثابتاً لقيد خاصه ويحمل  
العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصاً نصاً على المصدرة باقياً على معناه  
اي يخص حكم الثني بالقيد خصوصاً ( قوله مثلاً اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون  
كان للاجتماع ) الظاهر ان النسخ اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين  
اذ لو كان مرفوعاً كما في اكثر النسخ التي رأينا لكان تأكيده له فلا يدل  
على الاجتماع في زمان كما يصرح به الشارح في بحث تأكيده للسند اليه ولو اراد  
بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضاً قاعدة  
رجوع الثني الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس القيد حيثئذ  
والالكان اجمعون تأميساً لاناً كيداً فلا تفاوت حيثئذ في المؤدى سواء رجع الثني  
الى القيد او الى القيد فتدبر ( قوله لقد افراط ) الافراط الجملوز عن الحد يقال له  
التفريط وفي التل الجاهل اما مفراط او مفرط ( قوله وتلو بها ثانياً وتعريضاً  
ثانياً ) ذكر الشارح في البيان ناقلاً عن صاحب الكشف ان التعريض ان  
يذكر شيئاً يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للتاج اليه جئتكم لاسلم  
عليك فكأنه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود يسمى التلويح لانه يلوح به  
ما يريد فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تبين منه ثم التلويح حيث قال  
قابلاً للاختصار مفترقاً الى الايضاح والتعريض كما اشار اليه الشارح هناك  
( قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها ) اول القواعد والشواهد والامثلة  
بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكره ( قوله ولقد اعجب ) اى اتى  
بامر عجيب حسن ووجه الاحتسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة  
الى خصائصه وشان الزوائد ان يحذف ( قوله وسميته تلميحاً ) لانه تلميح  
اعظم اجزائه ( قوله اذ لا مقتضى للتخصيص ) قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم  
لتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسأل الله تعالى لا غيرى لان ما التقت لا يصلح

ان يلتفت اليه غيرى فضلا من ان يسأل النفع به فيكون المراد استحقاق مؤلفه ويحوز ان يكون القصر اضافيا الى ان اسأل الله لامعاضى ولا حصادى من علمه الزمان وكلاهما ليس بشئ اما الاول فان استحقاق مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما سلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الابتكاف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يتقدم شركة معارضيه وحصاده في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر (قوله ولا لا تقوى) قيل عليه يحوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجا الاجابة من الله تعالى اذن يرجوان ثمره ولا يحب سعيه فهو يحتج بقصى وسعه مع ما فيه من الائمة الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسأل الله به الانتفاع به (قوله فكأنه قصد جعل الواو للحال) الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيد جميع الافعال من التأليف وما عطف عليه (قوله فاق بالاسمية ولو اتي بالفعل لكان العطف اظهر) وان اختلف الجملتان في المضى والمضارع لقصد الاستمرار الجدى في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه واعتراض بان ما ك جعل الواو للحال جعل الجملة حالبة فيستد الحاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسأل الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف حيث اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف في الاسمية كالا يفتى ٣ لا يقال لا يجوز كون الواو للاعتراض لا تقول وقوده في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفة المسند اليه لمضعون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسأل انشاء لسؤال لا اخبار عن اتصافه به ولم سلم فادع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف بل في بيان افعاله مثل التأليف والترتيب والتمنية والسؤال (قوله حال من ان ينفع قيل) اى من المجموع والتقدير اسأل الله الانتفاع به كأننا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسأل وليس فيه تقديم ما في حيزان المصدرية عليه وفيه نظر (قوله اى بحسبى وكافى) يريد ان الحسب بمعنى المصحب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الدباجة ثم المراد من قوله بحسبى اما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال

٩ تعليل لما فهم من الكلام وهو العدول الى المضارع

٣ لعدم مناسبة قصد الثبوت حتى يحصل وجها للعدول الى الاسمية في المطفوفة فلو كان القصد العطف لكان الظاهر ابتداء على الفعلية

وفيه المباعدة والكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل كإدراك العلامة في الياء  
تستعين أن الأحسن أن يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على أداء العبادة  
لئلا يلام الكلام (قوله فعلى هذا) كان الأنسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه  
الاستيفان المؤكد بأن المعلل الذي هو سؤال النفع منه تعالى (قوله كما صرح به  
صاحب المفتاح وغيره) أي في قسم النجوم الموجب إلى النقل مخالفة ما ذكره  
للمشهور من أن المتخصص إما مبتدأ والإنشائية خبره مقدم عليه أو خبر  
مبتدأ محذوف (قوله ثم عطف الجملة على المفرد وأن صح باعتبار إلى قوله  
لكنه في الحقيقة من عطف الإنشاء على الأخبار) تقدير الكلام على ما أشار  
إليه الشريف في لوائيل بحث الاستعارة من شرح المفتاح أن يقال ثم  
عطف الجملة على المفرد وأن صح باعتبار كذا لكن لا يصح هنا وإنما يصح إذا لم  
يكن في الحقيقة عطف الإنشاء على الأخبار لكنه في الحقيقة نحو مثل هذا التركيب  
كثير الوقوع وقد يقع الأموقع لكن كما يقال زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل فلا  
ولكن ليسا يجزئان بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر  
مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وإن لم يكن المقدر عين المذكور كما تقول في  
المثال المذكور زيد وإن كان غنياً إلا أنه لا غناء عنده وإنما يكون عنده غناء  
لأنه لم يكن بخيلاً إلا أنه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض زوم  
عطف الإنشاء على الأخبار بأنه يجوز أن يعتبر عطف القصة على القصة  
بدون ملاحظة الأخبارية والإنشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في  
مباحث الفصل والوصل بأن المصنف والسكاكي لا يسلطان ما ذكر بل هو  
وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشف في قوله تعالى فإن لم تفعلوا  
ولن تفعلوا إلى قوله وبشر الذين آمنوا وبنوا بيوتهم لله وحده  
أنشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المصنف بما ذكر وليس  
مراد الشارح الحق في مثل هذا التركيب مطلقاً كيف وقد أشار في  
شرح الكشف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا زد ولا نكذب بآيات ربنا  
إلى جواز عطف الأخبار على الإنشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل  
والوصل باعتبار عطف القصة على القصة وأحسنه ونص في أول أحوال  
الاستدلال على جواز لئلا زيد قائم وعزوه منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع  
الجملة الأولى فكيف تصور منه أن يرده مطلقاً وإنما مقصوده الاعتراض  
على المصنف وبهذا التوجيه أتدفع ما أورد على الشارح من أن در هذا

التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى وما يؤمهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب القاضل المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جائز في الجملة التي لها محل من الارباب قال وكفالك حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من الحكمى اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجل الحكمة بعد القول اذ لا شك من به مسكة في حسن قولك زيد ابو صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فليجوز ان يقدر في المعطوف فصل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اى قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الجملة قطعية بهذا القدر محل تأمل او يقال هذه الجملة الزامية والمقصود بها تبيكيت الشارح والخطاب في قوله وكفالك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال حيثئذ لما جوزت التقديرين في الآية فليميز في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يمكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الارباب على المقد بل من عطف المفرد الذى متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا لكفايته في توجيه التركيب الذى استصعبه الشارح فتأمل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من الحكمى وما نقل عنه رحمه الله تعالى من انه لا مجال للعطف حيثئذ الا تاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل تنوع لجواز العطف على الخبر المقدم يعنى حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذى لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقد لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بالضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على

الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسي انشاء كقولنا الحمد لله على رأى  
وان المخطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانما اسأل الله تعالى وهى جملة  
حالية لها محل من الاعراب فيحوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد كفتنا  
الخطائى وغيره مؤتمتها اذ ليس فى ذكره فائدة زائدة فبالحرى ان لا نشغل  
بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبين  
الطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع  
قدح فى التركيب والله اعلم (قوله على رأى) اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل  
الليل سكنا حال تقدير قد او عطف على جملة فائق الاصبح لان تقديره هو  
فاائق الاصبح (قوله وان الشروع فى المقصود) فى الصحاح الاوان الحين والجمع  
ادونة كزمان واذمنة والاعظم ان المراد المقصود مقصود الكتاب ولهذا  
ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من  
المختص فى قوله رتب المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة  
ومن الفن فى قوله هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق  
التقليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر (قوله و الثانى  
المقدمة آه) فى التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه فى البيان لبطاينه  
بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام (قوله عن الخطأ فى تأدية  
المراد) لم يذكر قيدا يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوى اعتمادا على القابلة  
او على الشهرة اولان ذلك الخطأ فى كيفية التأدية لا فيها (قوله فهو ما  
يعرف به وجوه الحسين) غير الاسلوب تبنيها على فائدة البديع (قوله وعليه  
منع ظاهر يدفع بالاستقراء) تقرير المنع ان قوله والإفوه ما يعرف به وجوه  
الحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع ان تبنيها مقصود  
الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة واعلم ان الشارح جوز فى بعض  
مصنفاته كون الاستقراء فى مثل هذا الموضع محمولا على معنى الاصطلاحى  
وهو اثبات حكم الكلى بثبوت فى جزئياته ورده الشريف بان الاستقراء  
العرفى استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلى والمقصود من التقسيم  
تخصيل الاقسام لا تعديدها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول  
الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لا نال جعل الاستقراء دليل نفس القيمة فانها  
من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به تجعله دليل انحصار

المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المقسم الى البديهي  
 والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعيينها الى المقسم لا تأدى الا بعد  
 حصول الاقسام كذلك فيها ( قوله والحق ان الخاتمة انما هي من  
 الفن الثالث ) وذلك لان المصنف قال في اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات  
 هذا ما يسرلى باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء  
 يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين امله اما لعدم  
 دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم  
 جدواه لكونه داخلا فيما ذكره مثل الايضاح فانه داخل  
 في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على قاعدة  
 مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيان فقدنا فيهما فصلين ختما بهما  
 الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث  
 لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فبين  
 بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين  
 الكلام البليغ والاتين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى  
 المرضية وهو البديع ( قوله صار كل منها مبهودا فرفه ) لا يخفى ان اللام  
 في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والبيان والا لفي الجمل  
 في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المراد مثلا ولما كان  
 الجمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعده العهد اجرى الفن الاول مجراها  
 سوا للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعين في الاول لقرب  
 العهد كما ضله صاحب المفاتيح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد  
 الذاتي في العهد والا فلذلك فيما سبق احد الامرين المذكورين للفن الاول  
 مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكرى التقديرية في العهد الخارجي لما في كلامه  
 في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلاثة فهم السامع اجالا  
 بقرينة المعارف بين ارباب الصائيف ان هناك قنونا ثلاثة او ما يجري مجراها  
 ليضع كل منها يازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون  
 يقع اولا بالضرورة الاتية لم يعلم يقينا ان ذلك يازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم  
 الذكرى في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا يرى ان الشارح قدم  
 في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب  
 فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كلا

من طرف الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت  
 بالقنوية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت  
 بمنوعة والسند بعد العهد (قوله في بيان معنى الفصاحة) اشارة الى ان المراد  
 بمقدمة الكتاب هي الفاظ كما صرح به في شرح المفتاح (قوله وانحصار علم  
 البلاغة) اي المسمى بعلم البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة  
 وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ  
 ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع  
 البلاغة ماذا وغيرهما (قوله مأخوذة من مقدمة الجيش) اي منقولة  
 عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولاً من قدم والتاء على ما  
 عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فهنا ثلث احتمالات وظاهر كلام  
 الزمخشري في الفايق مشعر بالتالي حيث قال المقدمة الجماعة التي تقدم  
 الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعمل لاول كل شيء قبل مقدمة الكتاب  
 او قبح الدال خلف وكلام المغرب مشعر بالتالي حيث قال قدم وتقدم بمعنى  
 ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد  
 الاحتمالين الاولين قطعاً ثم المقدمة قد يجعل من قدم التعدى لان هذه الطائفة  
 لا شتمها على سبب التقديم كما انها تقدم نفسها اولاً فادتها البصيرة تقدم  
 من عرفها على من لم يعرفها (قوله يتوقف عليه مسألة) اي شروها كما صرح  
 به في المختصر والابطل طرده بالمبادئ (قوله كمعرفة خدمه وفائده وموضوعه)  
 المراد من المعرفة مطلق الادراك اهم من التصور والتصديق فيكون في الحد  
 اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال  
 بعض الافاضل الجميل على رأى القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير  
 المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة  
 العلم ونفى التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه  
 ما والتصديق بغائده ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ماهرب عنه وهو  
 الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم  
 التناقض بين كلامية كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا  
 مقدمة الكتاب قائماً هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والافلاوجه  
 لمنع كون التصور بوجه مانع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه  
 الشروع مطلقاً (قوله لطائفة من كلامه الخ) قال صاحب الكشف



في أوائل سورة النور الطائفة القرقة التي يمكن ان يكون جاعة واقلمها  
ثلاثة اواربعة وهي صفة غالبية كائنها الجماعة الحافظة لطائفة حول الشيء  
وذكر في اواخر سورة البراءة ان الطائفة اسم الجماعة بطوف بالشيء ويحيط  
به واقلمها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وهذا فسر ابن عباس  
قوله تعالى قلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشيء واحدا  
كان او اكثر وقبل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروعى  
المعنيين فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب  
بالارادة ههنا والمراد من الكلام القطى لا المعلى على ما عرفت واما قوله  
في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير المضاف  
اي دوال امور ثلثة او باطلاق ماهو اسم اللفظ على المعنى فيجوزا لكمال  
العلاقة بينهما مع ان مصب القرص هناك دفع اشكال التوقف فقط  
لا النظر فيه ايضا وما ذكره كافي في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ  
اعني اطلاق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في الكل ماسبق من  
اشارته ههنا وتصرحه في شرح المفتاح بلها الالفاظ فان قلت اذا جعل  
مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اي  
بمعانيها اذ المقاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطائفة لا بما اتسمها وفي قوله  
سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانفتح بها اي  
بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني  
طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب  
عبارة عن الالفاظ مع ان طريق الاقادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ  
لم يتجنى الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة  
على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده  
من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه  
من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب اليهما مع  
وجوده على نهيت عليه من نقل الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية  
الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون  
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما منع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين  
الموقف الاول في التقديمات واكثر ما ذكر فيه بما لا يتوقف عليه الشروع  
في المسائل بل نفس المسائل فانما جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة

العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها هذا واعتراض بعض  
 الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسألة من مسائل  
 الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة لثاني ذلك ان تقول بعد تسليم بطلان  
 اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة  
 من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة (قوله ولعدم فرق البعض الى آخره)  
 ان قلت فما يحصل الفرق بينهما قلت البايئة الكلية لان مقدمة الكتاب  
 على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصود فما لم يقدمه  
 وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان  
 مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتغال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم  
 كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجد  
 اندفاع الاشكاليين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني  
 والمطروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة  
 مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز  
 تأخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية  
 مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية  
 العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة  
 مخصوصة ترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع فلا كما  
 صرح به الحشى في حاشية الصغرى ان قلت فما التكلف الذي احتاجوا  
 اليه في التفصي من الاشكاليين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف  
 فاقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا  
 والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوائل الكتب وابقص  
 منه كما اعترف به الفاضل الحشى لم يصدق على الامور المذكورة انه  
 يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة  
 على نوعها بحيث تحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف  
 حده من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل  
 بالثلاثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنتين  
 قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرورة لحصول الموقوف عليه  
 والا فلا نسلم الحصول فتأمل واما في دفع اشكال الظرفية فقلعه اراد به  
 ما ذكره المؤذن في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى ان هذه  
 مقدمة مجرد منها هذه الثلاثة وتستبطن منها او اراد به بعض ما اراد الشريف

ولدفن اشكال الظرفية في قولهم المقدمة في كذا وجه آخر وهو  
تقدير المضاف اى وضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه  
( قوله لا فائدة في ذكرها الا لانتاج ) المراد من الانتاج معناه القوى اعني  
التطويل والكلام من قبيل التعليق بالحال كاقيل في قوله تعالى لا ينزفون  
فيها الموت الا الموتة الاولى ( قوله تنبي عن الابانة والظهور ) العطف  
تفسيرى وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور  
واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من  
الصاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصع العجى بالضم فصاحة  
جادت لنفسه حتى لا يلحن وافصح العجى اذا تكلم بالعريية وافصحت  
الشاة اذا اقطع لبأؤها وخلص لبنا وقد افصح الابن اذا ذهب الالباء  
عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مقصع وافصح الرجل  
من كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح وافصح به اى صرح بدل  
على ان المعنى القوى امر وجودى وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة  
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودى وهو انطلاق اللسان واخر  
العدى اللازم له فايراد الفاضل المحشى هذا المعنى في موضع اثبات ان  
المعنى القوى الامر العدى محل نظر الا ان يحصل وخلصت غطفا  
تفسير بالانطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح بان  
معناها الامر العدى حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصع  
الاعمى اذا خلصت لفته من الكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصع  
الابن اذا اخذت رغوته فذهبت لبائها ( قوله يوصف بها المفرد ) ذكر  
في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تأمل لان المصنف صرح  
بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقيدى  
بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشى رد التأويل في جانب المفرد يلزم  
الاحتياج حيث في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخرى يخل بدونها  
فاختار التأويل في جانب الكلام واورد جليبه ان المفرد يتناول الاعلام  
المركبة مع جواز اشتغالها على تنافر الكلمات كما مدحه امده اذا سمى  
به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لانسلم ان امده امده اذا  
سمى به كان ككل من جزئه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل  
منهما بمنزلة حروف المعاني حيث عند المحققين اذا قصد به في هذا

الوضع معنى اصلا ( قوله وقصيدة فصيحة ) في النظم القصيدة مأخوذة  
 من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتناء على ما عرفت  
 في نظائره من الوجهين او من القصيدة وهو المخ السمين الذي يقصد اى  
 ينكر اذا اخرج من قصبته لحنه فسموها بها كما يستعار السمين للكلام  
 الجزلى الفصيح والفت الردى منه والتناء له وحدة وقبل القصيدة  
 من اقصدت الكلام اى اقتطعت ( قوله كاتب فصيح الكتابة ) يقال فى العرف  
 لانشاء النثر والشعر للنظم ( قوله ولم تنمع كلمة بلغة ) قيل عليه الدليل لا يطابقه  
 الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقيدى  
 واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بقرينة السابق مجازا قنول  
 المركبات التقيدية ( قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ ) توطئة لدفع  
 الاعتراض الذى ذكره بقوله وحيث لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب حيث  
 ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ  
 فى حين الشرط قربنا بالشرط الاول ويقول فى الجواب جزم بان الفصحى كذا  
 والبلغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التى بنى عليها الشارح الحكم بالتساع  
 فى تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى القوي الذى ذكر الشارح  
 فان تم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين القوية والعرفية والتفوية لا البيانية  
 والمراد بالجران على القوانين الجريان عليها افراد او تركيبا فلا يكون فيها مخالفة  
 القياس ولا ضعف التأليف ( قوله وقد علموا ان اللفاظ الخ ) قيل ولا بد ان يضم  
 الى قوله وقد علموا وعلم المصنف ايضا لان علمهم لا يكون منيا لجرم  
 المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المصنف فى الجماعة ( قوله وقد تسامح  
 فى تفسير الفصاحة بالخلوص ) نقل عنه ان وجهه كون الخلوص لازما غير  
 محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدمية فلا يصح ان الفصاحة  
 هي الخلوص وان صح ان الفصحى هو الخالص وانما استقام فى الجملة لقصد  
 المباعدة وادعاء كونها الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضى  
 عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى  
 المذكورة لا يلتفت اليها فى التعريفات ويحوز صدق العدميات على الوجوديات  
 كما فى قولك البياض لاسوداد منع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن  
 الخلوص انسب بالمعنى القوي واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة  
 بالتعريف بالمباين لا غرض منها تعريف علم المعاني بالتعريف كما فى الفتح والمعرض

ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح في الجمل التفسيرى  
ولاشك في عدم جواز حل العدمي على الوجودي بطريق التفسيرى  
وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الوجود و بالعدمي العدم  
لاما جعل السلب جزءاً من مفهومه ولاشك ان العدم لا يصح حمله على  
الوجود لاقتضاء الجمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال  
مناقشة لانه ان اريد بالاصواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض  
لان البياض لا يكون فرداً للعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدم قطعاً  
ومن الثالث بانه لا ينبغي على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف  
بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما  
يؤدى معناه لا مجرد انه ليست فيه تقبضة كيت وكيت وان كان الثاني لازماً  
للاول ويرد على الاول ان المجاز اتماير تكب في التعريفات اعتماداً على  
ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحدث في الموضع المذكور من  
شرحهما للفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر  
بان الفصاحة ما ذا حتى يبنى على ذلك تسامحاً في التفسير بالخلوص كيف  
والدمي انها عين الخلوص وبالحكمة لا ينبغي على المصنف عدم جواز مثل  
هذا المجاز لاختلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان  
الفصحى هو الخالص يأبى عن حل الجمل على ما ذكر كما لا ينبغي وعلى قوله وبان  
للشارح انه لا خلاف في جواز حل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات  
ولذا اختاروا في تعريف الجمل كون المتعابر من مفهومهما متحدتين ذاتاً بمعنى  
ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على  
الموجودات الخارجية بما لاشبهة فيه (قوله لكونه لازماً له) تعليل للتفسير  
(قوله تسهيلات للامر لتعليل للتسامح) وقيل العلة الاولى لتعليل للتسامح والثاني  
تعليل له ايضاً بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير  
باللازم سببه تسهيل للامر ذلك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح  
والثانية النفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة  
الخلوص عن الغرابة يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة  
الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف  
واما معرفة كثرة الدورين الغريب العربية فمحتاج الى تتبع تراكيب احاد  
الامراب للخلص المنتشرة جداً ولا ينبغي ان التامق اشق (قوله ثم لما كانت

المخالفة في المفرد راجعة الى اللفظة ( المراد من اللفظ الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما ستظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللفظة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردان اللفظة المذكورة في علم الصرف كما سندكره فيما بعد وانما لم يتعرض لرجع التنافر لانه لا يدخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحسن ( قوله كما تنبها حقيقتان مختلفتان ) يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه هنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددهم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة لاتباق ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقايق المختلفة متعذرة فكذا ما هو في حكمها اولان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وهنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسامها ( قوله لعمان محمولها ) قبل الظاهر ان يقول لعمى محموله اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد ان جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لعمان وتفسر بتفسير ان يكون محمول الكل ومرجه شيئا واحدا ( قوله ولا يوجد قدر مشترك ) هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يراد ان لا مشترك لفظيا الا بوجود بين معنييه قدر مشترك كالجمعية والجوهرية في العين مثلا ( قوله لان اطلاق الفصاحة الى آخره ) لتلبيح قوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع ثلوم كون الفصاحة قدر اشتراك وقوله ولا ينفق توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال الاستدلال على الدعوى الكلية به اذ لا احتياج الى الاستقلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتأمل ( قوله نظرا الى الظاهر ) يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبنى على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعذر على تقدير ان يعرف الشيء على وجه يعرف تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق المتدرجة تحته لانه بتعذر تعريفه بوجه يتدرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتأمل ( قوله وحيتذ لا توجه الاعتراض الخ ) قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فتقول كل واحد منهما يقع صفة آدم بلا حطه قوله

٩ قوله مطلق المصين  
في اطلاق المطلق على  
المشترك اللفظي بالنسبة  
الى معانيه لا يخلو من  
تسامح نهيئة

لم أجده على هذا القول وهذا الاعتراض أورده خطيب البني على المصنف في حال حيوة والجواب للمصنف نفسه أن قلت عبارة الإيضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد فيها بلغنى منها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما التكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى أن تعريف أقسامها بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الإشارة أيضا وإذا كان التفسير المذكور مأخوذا من إطلاقهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الإشارة فلم يصح في الإشارة فوجب التصير إلى جواب المصنف من أن المراد من الناس المهودون قلت الاستفادة من عبارة الإيضاح أن الأقوال التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المصنف لا يصلح لتعريفها ولا تشير إلى الفرق بين كون الموصوف إلى آخره ولا بنا فيه فهم ما يصلح لتعريف من إطلاقهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وأن لم يقده عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال (قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد) إشارة إلى أن الطرف أعني في المفرد مستقر صفة لفصاحة وإنما لم يقدر التعلق بكرة مع قصره في شرح الفتح بأن العرف بلام الحقيقة كالمهود الذهني في حكم التكرار لأن القياس وإن اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المهود الذهني فمما لا يقدر المعرفة فاش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لأم من دلالة الطرف وقد ثبت في مباحث الحمد على أن اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لاسم موضوع فلا يلزم حذف الموضوع مع بعض صلته فإن قلت الفصاحة وإن لم يكن بمعنى المصدر إلا أن معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد طرفا متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار إضافتها إلى المفرد فلا وجه للاحتجاج بكونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الطرف به كما لا يخفى وأما ذكر المحشي من تجوز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما يجوز عمل التابع قوله تعالى وهل أتاك نباء الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين اذ خلوا عليه فقيه أن المراد من تضمن معنى الحصول والكون أن كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الأمر لم يكف في العمل والاجاز أعمال زيد ورجل في الظروف وإن كان اتفهامه منه باعتبار نسبتها إلى محله وموصوفه

فذلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية  
 الثاني بمنوعة كتابته عليه والاول مسلم كافي الامثلة المذكورة حيث ينسب  
 البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية  
 من النسبة الى موصوفها لانفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس  
 القصاحة الى الامثلة المذكورة فليست امل (قوله ومخالفة القياس القوي) انما لم يقل  
 ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك انما الى ان منشأ القياس الصرفي  
 استقراء اللفظة (قوله حتى لو وجد في الكلمة شئ الى آخره) اشارة الى ان المعنى على  
 السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل من الشارح انه لو اُمد من في  
 قوله والقرابة ومخالفة القياس لكان احسن (قوله يوجب نقلها على اللسان)  
 التقل بكسر التاء وتحريك العين ضد النخعة وهو مصدر وبسكينه الحاصل  
 بالصدور الاول هو المراد ههنا (قوله الهضع) هو بكسر الهاء وقبح  
 انهاء المعجمة وكسرها ثبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها رعى  
 الهضع بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبهاء المعجمة وقيل انما هي  
 الهضع بضم الحاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين (قوله ججع غديرة)  
 في التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه  
 المرأة من مقدم رأسها غديرة لانها قد وردت اى زكت فطالت (قوله والضبر  
 حائد الى الفرع في البيت السابق) وهو قوله وفرع زين المتن اسود فاحم  
 اثبت كقنو النخلة المتشكل وقد روى غدا رها فالضمبر راجع الى الحبيبة  
 ثم الفرع الشعر الشام والمتن الظهر واسود صبغة لفرع وكذا فاحم وهو  
 الشديد السواد كالقشم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص  
 من اثار النبات بآثار الائمة اى كثرة الثف والقنو كباسة النخلة وهى فيها عترة  
 المتقود في الكرم والمتشكل بمعنى كثير التشكال بكسر العين صفة للقنو  
 والتشكل وكذا التشكل بضم العين التبراخ وهو ما عليه البصر  
 من عيدان القنو يقال تشكل القنوا اذا كثرت شماريخه (قوله الى العلى) جمع العليا  
 بضم العين والقصر تأييد الا على (قوله ججع عقيصة) ويحتمل ان يكون  
 جمع عقيصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به في الصحاح  
 وقد يروى بدل المقاص المذارى وهو جمع مذارى وهى خشبة ذات  
 اطراف ينرى بها الطعام وينقى الكس والمراد بها في البيت المشط  
 وفي التعبير بالمذارى مبالغة لا ينحى (قوله وهى الخصلة المجموعة



من الشعر) الخصلة بالضم لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل الفظة  
ان العقيقة خصلة يأخذها المرأة من شعرها فتلقونها ثم يقددها حتى يبقى  
التواءها ثم يرسلها ثم سكون العين وقصها لفة في الشعر لكن القبح اجود كذا  
في التلخيص (قوله يعني ان ذوابه مشدودة على الرأس بخيوط) فان قلت  
من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في الجملة من مستنزعات  
خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من المقاص لان العقيقة  
شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقسه اطراف الذائب كذا في الجمل  
وقول الشارح المجموعة دون المتجمعة يشعر بما ذكر وبالجملة المقاص على  
تفسير الشارح هي الغداير بعد ان شئت لا غير وظهر ان مراد الشاعر هو  
ان شعر مدوحه ينقسم الى ثلثة اقسام لآلى اربعة كما توهم (قوله والترض  
بان كثرة الشعر) ولهذا جمع المقاص مع افراد الثني والمرسل تبينها  
على ان المقاص مع كثرتها كانتا تعيب في مثني واحد ومرسل واحد من  
جمعة كثرتها (قوله وزعم بعضهم) الى قوله لزال ذلك الثقل الزايم هو  
الخطأ في ثم المشهور ان الحروف المبهوسة هي حروف مستحسنة خصه  
والجهورة ٧ ماعداها ويجهها ظل قور بض اذا خزي جند مطيع والشدائد  
حروف اجدا قلبت والرخوة ماعداها ماعدا حروف لم يروعا وهذه  
الحروف تسمى الحروف المتدلة بين الرخوة والشددة واختار صاحب  
الفتاح ان الجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قدك ارجم ولفظنا  
ووجه الضبط مذكور في اول بحث الجواز من شرح الفتح للشريف  
(قوله وهو سهولان الزاء المملة الخ) لو كان منشأ الثقل ما ذكرت لكان  
مستشرف ايضا تخيلا مع انك متعرف بعدم ثقله ولو منع عدم التناثر من  
مستشرفات لكان ما ذكره الشارح ابطالا لامر زائد هنا وفي شرح الايضاح  
لشمس الدين التكتسازي عما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الزاء  
المملة وان كانت من الجهورة الا ان محالوية القاء التي هي من حروف الدلالة  
ازالت الثقل الحاصل من توصيف الشئ بين ما ذكره هذا وقد اوجب من  
النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشئ مع التاء  
والزاء يعني ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم  
بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله والوقال مستشرف لزال ذلك الثقل

٧ ماعداها هي  
الجهورة وهي جهها قواك  
اضطمن قد ضج زور اذل  
طبع نسخة  
٦ المختار عند ابن  
الحاجب ان حروف  
رب مثل سميت حروف  
الدلالة لمهولة جريا  
والتلفظ بها لان الدلالة  
هي السهولة من قولهم  
لسان ذلق بكسر اللام  
من الذلق بسكون اللام  
وهو مجرى الحبل في  
وسط البكرة وقال  
صاحب الكشف  
سميت بذلك لان الاعتماد  
يها على ذلق اللسان اى  
طرفة ورد يانه لا يعتمد  
على طرف اللسان الا  
بعضها فان الميم والباء  
والقاء منها ولا يدخل  
لها في طرف اللسان بعد

لاتقاء هذه الحروف الخصوصية وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها لقوصرف حيثن كالا يخفى على الذوق السليم وانما المستاد منه ما ذكره الشارح المحقق (قوله ومن البعيد ما هو بخلافه) اضافة البعيد الى الضمير اراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي حامل واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المسجد وفي السوق عمرو الآن قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله شائع وشائع الضمير في بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر بدليل ان قوله كلع مثال للمتنافر لكن لا يكون هذا حيثن دليلا على الجزء الاول من المدعى وهوان ليس المتنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليلا اخر على الجزء الثاني وهوان ليس ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث وجد فيه البعد بلا تنافر هذا لكن القول بان نحو الم اعهد وقسمه غير متنافر وقوله ملح متنافر عما لا يخلو عن اشكال قوله كلع اى اسرع في السير قوله لا يوجب اتقاء النكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها اتقاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى من قلم الناسخ للشرح او من قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد حيثن ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلزم ما قل كون فصاحة الكلمة وصفا بجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حل كلام المؤيد على ما قد ادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبالكلمة فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من اتقاء فصاحة الكلمة اتقاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت حتى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التأييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لان المؤيد ادماه وبني عليه للتأييد قائل (قوله لانه ممنوع) اى وقوع مفرد غير مرئي في الكلام العربي وامامنا توهم من ان الاستبرق فارسي والقسطناس رومي والمشكاة هندي مع وقوع هذه الكلمات في القرآن ممنوع

لجواز توافق التثنية كالصاوبن والتور ولما لم يحل هذه المنع عن ضعف لما  
صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة  
على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واثار الى ان عدم الخروج  
الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع والى ان معنى قوله انا انزلناه  
قرأنا عربيا عربى الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى  
السورة باعتبار كونهما قرأنا واطلاق القرآن على بعضه شائع ثم تنزل  
وسلم ان معنى الآية عربى المتى ٧ لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه  
محمول على التغليب او باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف  
الكل من حيث هو بكل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان  
هذا مظنة ان يقال فليزى توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب  
ايضا حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان  
فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيته في صريته  
ولما استشران يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام  
بمعنى المركب الثام والمركب مطلقا وانما اشترطوا فصاحتها في فصاحة عدة  
من افراد الكلام معناه باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير  
تسليم الى آخره وهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة  
عن الفصاحة باشتغالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض  
الادهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته  
فصيحة والكلام يشتمل السورة تمامها بل القرآن بقوله في توجيه المنع  
الاخير وانما اشترطوا في قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح على سبيل التزول  
(قوله بما يعود الى نسبة الجمل او الجز) لانه تعالى ان كان ظاهرا يقدم فصاحة  
ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصحى ثم الثانى وان لم يعلم او اعلم وقد روى على  
ايراد الفصحى لكنه لم يورده ثم الجمل في الاول واليسعة في الثانى وهو  
نتيجة الجمل فيلزم الجمل على التقريرى واعتراض عليه التوفى بالاختيار  
الثالث ونعم لزوم السعة لجواز ان يختار غير الفصحى لحكمة تكون دلالة  
على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصحى او غير ذلك مما لا يطلع عليه  
ومعنىه على الشارح فاستحسن وقد يحاج بان القرآن انما اتى به معجزة  
وتصديقا لرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة  
بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل

٧ اشارة الى ان ليس  
مراد الشارح بقوله  
في اعتبار الامم الاغلب  
انه مبنى على التغليب  
المعارف كما رده بعض  
مخشي هذا الكتاب اذ  
حيث يكون وصف  
الكل تلك الصفة بخازا  
ولافرق في ذلك بين  
العربية والفصاحة اذ  
لا فادح في وصف الكلام  
بخازا بالفصاحة باعتبار  
اكثر اجزائه وهو ظاهر  
ومضيق كلامه يصير الى  
الفرق والجمله مدار  
الفرق جواز انصاف  
الكلام بالعربية اذا  
انصف به اكثر اجزائه  
دون الفصاحة وان كان  
يحل تأمل على

عليه من المقدار العجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا  
الجواب ليس بشام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة  
الكلام مطلقا كما اثبتنا اليه بقولنا وربما يقال آه مع ان الكلام على تقدير  
تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة بكلمتها (قوله غير ظاهرة  
المعنى) تفسيرها وحشية كما يصرح به الشارح وغير معنى لاولها انت ظاهرة  
(قوله ولا مأثونة الاستعمال) اعاد النفي المستفاد من غير كافي قوله تعالى  
غير المضموع عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعلقين  
لا بالجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأثونة الاستعمال  
الجنائين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب للخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى  
المولدين (قوله على ذى جنة الجنة) الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة  
الجن ايضا كافي قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جاز ان ارادة  
ههنا وفي بعض الروايات ذى حية قبل وهو المصنوع في نسخ الصحاح  
تصحها والمعنى اجتمع على اجتماعكم على من لدغته الحية (قوله هاجت به  
مرة) في الصحاح هاج الشيء بهج هيا الى ثار وهاجته غير متعد ولا يتعدى  
فالظرف على الاول اما لقول والبناء لتعدية او بمعنى في او مستقر خال  
من فاعل هاجت وهى على الثاني زائدة في المفعول ثم ان الزيادة بهجان  
المرء كونه بمعنى عليه تعبرا عن السبب بالسبب (قوله فوثب عليه) الوثوب  
الطفرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع (قوله فقلت) من الافلات  
وهو الخروج (قوله ومقلة وحاجبا من جميعا) عطف على واضحا في البيت  
السابق وهو ازمان اذت واضحا مفعليا اخر رافعا وطرفا ارجا وقيل ازمان  
اسم امرأة والقلم يبعد ما بين التاييد والرابعيات والاخر النقص والبريق  
اللعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين  
وحسنا من العين والمقلة يخاص العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدة  
(قوله مدتها مطولا) اشارة الى تفسير من جميعا وهذا التفسير موافق لما في  
الصحاح واعتبر في الاماين في تفسير الرجح الاستقواس ايضا وربما يؤيد  
ذلك بما قاله حسان بن ثابت في مدح رسول الله عليه افضل الصلوات واكمل  
السلطات يبين دعيان من تحت حاجب ازج ككشف النون من خط كاتب  
فان التشبيه بالنون المشوقة الى المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس  
وانت خير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كشف النون صفة كاشفة لا مقيد

لازج ولاصفة للحاجب وبالجمله قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كالانفي وقال ابن الانباري الازج طول امتداد الحاجبين مع فور شعرهما ( قوله اي كالسيف المبرجي او كالسراج ) بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قد يجرى لنسبة الشيء الى اصله نحو غنمته اي نسبته الى غنم فمصرج بمعنى منسوب الى المبرج او السراج اي بالمشابهة فوجه التصريح بهذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذها منها بعيد وقد يخرج على ان فصل قد يجرى بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو هيمزت المرأة اي صارت مجوزا وبمعنى صيرورة فاعله اذا صله كورق الشجر اي صار ذا ورق فمصرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريحي او السراج والثاني الصائر احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا سراج فهو مختص بالتصريح الثاني ويرد على الوجوه الثلاثة انه يلغى ان يكون العبارة في مصرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلاثة لازمة لا يشق منه اسم المفعول ( قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه آه ) الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر ( قوله وانما لم يحصل اسم مفعول منه الى آخره ) حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مصرجا اسم مفعول من مبرج الله تعالى وجهه لثلا يكون مما احتاج الى تصريح وجه بعيدا حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعترضوا على استعمال سرج بمعنى يجرى في الاصل لكونه مولدا متحدا فمن المبرج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون القاعات الاصلية لا المولدات فقولهم لا احتمال انهم لم يعتبروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه ٦ واحدا الثاني في موقع التعليل للاول ويؤيد ما نه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اي قوله على انه لا يعده ان سرج الله وجهه لا بعد ان يكون من الفرائج المخصوصة اي احتياج الى تصريح الوجه البعيدان يكون معناه حمله كالسراج فلا يفيد حمل مبرج منه عدم كونه مما احتاج الى تصريح الوجه البعيد وقوله واما صاحب الجمل فقد ابرأ على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام ( قوله لا يقال الفرائج الى آخره ) حاصل الاعتراض ان الوحشة اخص من الفرائج ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب

٦ وانما لم يحصل قوله  
لا احتمال الى آخر موجها  
مستقلا لتلازم عليه ان  
الحكم بالفراية بعد  
الاطلاع على حقيقة  
الحال فلا يحسن

تغير الطبع عنه تعريف الغريبة بها تعريف بالاختصاص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم واتمانت عذبة في قوله فالغريب يحوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغريبة في ضمن الغريب بالتأويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم دون قوم فهو على حذف المضاف اي بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره لتحقيق ان الغريبة غير الوحشية لانه قد يكون لفظا بالنظر الى قوم غربا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر وكذلك الحال الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق سليم (قوله بل الوحشية) قد زيد لفصاحة القدر تأكيدهما سبق من عدم حسن ٩ التفسير المذكور وقوله فصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة الفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغريبة اي ليس منها ولا داخلها فلا يحسن ٧ تفسيره بانه انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة الفرد قيدا آخر وهو الخلو من الوحشية حتى يرد عليه ان الخلو من العام يستلزم الخلو من الخاص فلا يكون ذكره واجبا وشكك في الجواب بانه مبني على الاعراض من الخصوص وادما بالاية ثانيا وباني من ادما المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلاثة ولا منها والخلو من الوحشية مفهوم فصاحة الفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان جواب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم غاذا كذا بخصوص المطلق لجواز ان يكون بخصوص من وجه يقي هنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية آميل على ان الغريبة اذا لم يكن معنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت محالة لفصاحة وقوله وان اردناه يدل على خلاف ذلك فليتأمل (قوله لانا نقول) حاصل الجواب اختار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وبإبطال لادما عدم كونه محالا لفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي من الماء والكلاء (قوله قد استعيرت للانفاذ التي ايرئس استعمالها) التعليق بالوصف وما في حكمه مشعر بالنية كما قرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشية في تلك الانفاذ بملاحظة تلك الوحشية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رأيناها استعيرت والاظهر استعمالها بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب يقي هنا بحث وهو ان استفاد مماثلة المشارح ليس للاعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزا لتفسير الوحشية ولا فيدلزم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار اللزوم

٩ الا ان سبب عدم الحسن المذكور فيما سبق كون المفسر اخص من المفسر في هذا الوجه كون الوحشية زائدا على الغريبة بالمعنى الذي ذكرته  
٧ لان الانسب لتعريف المفهومات الاصطلاحية الحد الاعمى تاما او ناقصا

في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشى تعريف  
رسمي فيجوز ذكر اللازم فيه او قال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس  
مستفادا من هذا الكلام المتقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره  
لان ماذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشى يطلق على غير ماذكره  
المعترض قوله والوحشى قيمان الى آخره هذا ايضا يدل على ان الوحشة يطلق  
على غير ماذكره المعترض لانهم جعلوا القريب الحسن قسما من الوحشى فلو كان  
المراد به ما يشتمل على تركيب يتغير الطبع عنده لم اشتمل القريب الحسن على  
ذلك لوجوب اعتبار القسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان  
يعاب استعماله ايضا على القريب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب  
الاستعمال الى آخره اما على حذف المضاف اى ذوان يكون او قوله ان يكون  
مؤلا بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اى الكائن كذا كما صرحوا به في قوله  
تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة  
في اواخر المعنى فليكن على ذكر منك (واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشى  
قيمان ليس الوحشى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مأنوس  
الاستعمال ولا الوحشى بالمعنى الذى ذكره المعترض لان كلامي هذين  
القسمين محل الفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو القريب  
الحسن بل اهم منهما ولذا قال والوحشى قيمان ولم يقل وهو قيمان لثلاثهم  
ان مورد القسمة المعنى الذى ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر  
المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الارباب الخالص  
او بالنظر الى غير الخالص وهو اهم ماذكره الشارح لان المعنى الذى ذكره محكم بانه  
محل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال  
بالنظر الى الارباب الخالص لان المعيار حال الكلمة فيما بينهم والدليل على  
عموم مورد القسمة بما ذكر جعل القريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه  
ليس بوحشى عندهم ثم هذا المعنى العام غير محل بالفصاحة على اطلاقه  
بل المحل منه قيمان احدهما ماذكر في التفصيل الذى نقله الشارح من  
القوم وهو القبيح في السمع والتأني هو المعنى الذى ذكره الشارح في سابق وليس  
المقصود من قوله والوحشى قيمان الخصر فتدبر (قوله مثل شربث) الشربث  
الغليظ البدين والرجلين ورعا وصف به الاسد وكذلك الشرباث بضم  
الشين قال سيبويه النون والالف يعاوران الاسم في معنى نحو شربث

وشرايت واشمجر ارتقع واظفر يومنا اشتد قال ابو عبيد القحطري المجتمه  
واقطرت القرب اذا عطفت ذنبها وجعت نفسها ( قوله وهى فى النظم  
احسن منها فى النثر ) قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لالى مطلق  
التقريب الحسن ولذا انت الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن  
والحديث احسن فى الشعر الطلم الليل اى اعلم جفحت اى فخرت وتكبرت  
( قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأثورة الاستعمال ) تفسير الوحشية شروع  
فى المقصود وهو رد قوله وان اردى بالوحشية الى آخره وما ذكره سابقا كان توطئة  
لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فافانمة توسطها فى البين  
قلت فأنتم التنبه على ترادف الغريبة والوحشية ( قوله ظاهر الفساد )  
لان الفصاحة انما هى باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران  
لا يجمع عدم الانس فى الاستعمال ( قوله او ما هو فى حكمها ) اى فى حكم  
المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلى فك الادغام فى تفسير المخالفة اذ لو  
لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلوى فصيحا اذ ليس على خلاف القانون  
المتنطبق من تتبع مفردات القصاص ولا جهة اخرى لعدم فصاحته ( قوله  
كوجوب الاعلال فى نحو قام ) تمثيل لقانون على حذف المضاف اى كقانون  
وجوب الاعلال فى نحو قام وهوان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت  
الفا فى غير نحو عور من العور ففحين وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ  
الظفر والاعتدال وفى الصباح استحوذ عليه الشيطان اى غلب قال ابو زيد  
هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستعصاف واستصوب وامثالهما  
وهو قياس مطرد عندهم وقطط شره من باب علم وجمد قطط اى شديد  
الجمود تور جل قطط الشر وقط الشر بمعنى ومثل قطط سير فى قوله تعالى  
سير سريره فوجه وشرر فى قوله تعالى ترمى يشرر كالقصر فك الادغام  
فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لملة  
كرفع اللس كالى فك الادغام فى ملل وشرر وامثالهما وغير محل بالفصاحة  
وان كانت لمجرد التثنية عن الواضع كما يأتى فكذلك والافهى محلة كما  
فى اجل ومثله ( قوله وآل وما ) يبنى ان اصلهما اهل وماه دليل اهل ومياه  
قلت الهاء القاملى خلاف القياس ( قوله وما اشد ذلك من الشواذ ) قيل  
كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس  
السابق فى الاعشار فلا ينافى جعلها بتدرج تحت القانون المتأخر قدر



( قوله بل المخالفة ما لا يكون ) مامصدر يوقول هذا لوصف تفسيرا للمخالفة واما  
اضرب عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة  
( قوله الحمد لله على الاجل ) البيت لارجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول  
وقد بروى غير ذلك ( قوله والقياس الاجل ) اورد عليمان عدم الادغام لم  
لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان أقصى ما ثبت به الجواز هو  
لاينا في انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة  
الدور على السنة العرب العربية لان عدم جواز ما تركبه الشاعر الا يرى  
ان استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه محل بالفصاحة فكذا استعمال الاجل  
جائز في الشعر كاذ كسر سيويه في الكتاب الآن الاحراب الخالص يتعاشون  
من استعمال امثاله كما يتعاشون من استعمال تكا كاتم وافترضوا ( قوله قيل  
فصاحة المفرد خلوصه بما ذكره من الكراهة في السمع ) فيه اشكال وهو  
انه كلام ذكره المصنف بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف  
فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه بما ذكره من  
كثرة التكرار كما سيحي فحينه نصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام  
بما ذكره وجده في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض  
خطيب الدين وتعين جواب المصنف فان المراد بالناس المهودون فان اجيب  
بان التعريف على الوجه المذكور لم يحجده في كلام الناس بل وجده مع قيد  
مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الإشارة كما لا يخفى  
وقد نقاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد  
تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلا قاهم  
واعتبار انهم ثم مرضه على عملا زمانه او على تلازمته وبين لهم ما اخذه  
وهو قول الفصاحة ٩ عندهم لكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر في ما سبق  
فاوردوا عليه انه ينبغي ان يزداد قيد آخر في التعريف وهو ان الخلو من  
الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانها يتخلل بكثرة الدور فيما بينهم  
فقل ايرادهم في كتابه وردة تيمنا فائدة على انهم بما يقال من ان الشارح  
عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب الدين كما  
يشهد به السوق لاجد الاحتياج الى ذلك مطلقا ( قوله لواقعة اسم  
اسم امر المؤمنين ) الاظهر في العبارة ان قال لواقعة لان للموضع موضع  
الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة بتد بهتم كون الاسم

٩ واما القول ما به  
حق هذا ايضا من  
اخلا قالهم متعدد  
لايساعد العبارة عليه  
بعد

مبارك يجوز ان يكون لاشتقاقه من الملو والقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية  
 ما صدر باب وام مثلا والاسم اعم ( قوله لانه اذا دخل تحت الغرابية المفسرة  
 بالوحشية ) لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابية اذ لم يذكر في تفسير الوحشية  
 ما يدل عليها بل اراد صدق القريب على الكريه في الجمع لان البلغاء  
 يتعاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مأثوس الا استعماله فيخرج  
 عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابية لا يقال فكذا المتأخر  
 داخل تحت القريب فلم يذكر الخلوص عنه لانه لا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه  
 داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة  
 في الجمع وقد يقال ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره  
 في التعريف اذا كان جدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض  
 الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين  
 حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور في ادارة الدخول في مفهوم  
 فصاحة المفرد ولزم الذكر على تقدير الدخول فيه فانغض عنه وانت  
 خير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل  
 جدا ( قوله لظهور ان الجرشي اما من قبل تكا كما تم الخ ) يريد ان النوق  
 السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو الذي يدعى استعماله على الكراهة في  
 الجمع من احد القيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس  
 الا استعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لان  
 الجرشي خصوصه كذلك ثم المقصود من التردد هنا توكيد الدخول  
 واذا امتنع الخلو وان جزم فيما سيأتي يكون الجرشي مثلا من قبل الثاني  
 وكيف لا وهو يصدد بان دخول الكريه في الجمع تحت القريب وتسلم  
 دخول الجرشي في القسم الاول لا يلازم ويمكن ان يقال المجزوم فيما سيأتي  
 بكونه من قبل الثاني غير المتردد ههنا بل المجزوم بخصوصية الجرشي والمردد  
 فيه مطلقا الكراهة في الجمع بشرط السوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان  
 الكراهة في الجمع محالة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القيلين والحال  
 ان مقابلة تكا كما تم الجيبش يدل على ان تكا كما تم ليس من قبيل الوحشية  
 القليط وقد قال الوحشي فسمان والقسم العباب استعماله هو الوحشي الغليظ  
 قلت قد هنالك على ان الوحشي ثلاثة اقسام فسمان فسمان فسمان استعماله

وان ليس المراد حصر الوحشى في الضمين (قوله الاول انها ان ادت الى  
 القتل) قد ناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى القتل بل الامر  
 بالعكس حتى العبارة ان يقول لها ان نشأت عن الثقل الخ (قوله و ضعف  
 هذين الوجهين ظاهر) اما الاول فلان عدم التأدى الى القتل لا يوجب عدم  
 الاخلال بالصراحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون القصصاء كما احتزروا  
 عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احتزروا عن الالفاظ الكريهة على  
 السمع وهذا معنى مناسب للاخلال و اما الثاني فانه قد اورد النظم في  
 المتن فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات  
 ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور  
 بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي (قوله راجعة الى النظم) انتم تفتحين  
 جمع قنمة وهى الصوت يقال فلان حسن النعمة اذا كان حسن الصوت  
 في القراءة كذا في الصحاح (قوله فكم من لفظ فصيح آه) فيلزم من اعتبار القيد  
 المذكور ان لا يكون التعريف جامعاً لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحاً  
 (قوله كلفظ ضيرى) من ضارزه بضمه ضيراً اى ظله واصلى ضميرى  
 كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كافعل في بعض فان فعل بالكسر لم يأت  
 وصفاً (قوله و دسر) هى خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هى المسامير  
 واجدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسراً لانه يدفع بها متافذ  
 السفينة (قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يراد آه) وايضا هذا القائل يصدد  
 القرار عن اشتغال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تفرقه القرآن عن  
 غير الفصيح يجب تفرقه عن الكثرة في السمع كما لا يخفى على النصف هذا  
 وقد يقال يستفاد من البحث الذى اوردنا الشارح اعتراض على النصف ايضا ان  
 يلزم ان لا يكون تعريفه للصراحة جامعاً لان ما لا يكون خالصاً عن الغرابية مثلاً  
 لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بصراحة فصيح مع عدم صدق تعريف  
 الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابية التى  
 تكون سبباً لقصده وعلى هذا مسار القبول فيقتد بدفع الاعتراض بهذا  
 وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سبباً لتناظر  
 لوقوعه في القرآن وفيما يخفى ان مجرد الجمع بين الحلا والهاء في المندحة وكذا  
 كثرة التكرار وتنازع الاضافات لا يخلل بالصراحة لوقوعها في القرآن مثل  
 فسيحه ومثل ونفس ومساويها فاهما بخورها وتقويها ونحو مثل دأب

قوم نوح فيجبه عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب  
 الاختلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى ( قوله كما سيجي في الخاتمة ) من  
 ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ومصادقه ما ذكره ابن الحاجب في امالي  
 الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحاً كقوله  
 تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصح بدأ يبدأ بل  
 لا يكاد يسمع ابتداء كما قال تعالى كما ابتداءكم تعودون لكن فصيح يبدئ ههنا  
 لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده ( قوله حال من الضمير في خلوصه ) فيكون  
 مينا لهمة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فهنا قيد للفني لان في التقيد فان  
 قلت اذا كان الطرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص  
 لان العامل في الحال وذبيها واحد فيكون طرفاً لغوا مع تصريحهم بان  
 الحق لا يقع حالا ولا خبراً ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الطرف  
 مسايعة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة  
 به ( قوله واحترزه عن زبد اجل الى آخره ) اعترض عليه بأنه يصدق على  
 مثل القصة ضيرى وهذه دسر فكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور  
 الثلاثة حال كون كلامه فصيحاً لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان  
 حال فصاحة كلامه كما اذا عرضها ما يمنع السببية مثلاً اذا ضم الى الاخير ثم  
 يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ثبات الكلام واحدة  
 في الحالتين فيثبت له تعريف فصاحة الكلام على نبط قولهم الكريم من يعضو  
 في حال ممكنته فانه صادق على الفقير الذي لا يمكن له لكنه بحيث اذا حصل له  
 ممكنة يعضو وجوابه ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد الى النبي كما  
 اشير اليه فيما سبق ونظيره كما صرح به في شرحه للفتح ان يعتبر النبي او لا  
 ثم قيد فهنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة او لا ثم قيد بالطرف  
 فيكون المعنى فصاحة الكلام ان يبقى الامور الثلاثة المذكورة عنه والحال  
 ان فصاحة كلامه يمارن ذلك الاتفاء ويحصل ذلك الاتفاء البتة بها وهذا  
 لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعاً ادليس فيه مقارنة  
 فصاحة كلامه لامتثال الامور الثلاثة عنه ليعتق القيد الثاني فيه دون الاول  
 وبالجملة مثلاً الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يعضو  
 مع الممكنة وبتأ الاستماع حكيم وقد صرح الشارح في شرحه المتنازع ان التعويل  
 في ذلك على القرآن ( قوله ولا يجوز ان يكون حالاً من شائر الكلمات الخ ) الاظهر

٦ واورد على الشارح ان التباير من تعاطف القيود المذكورة في التعريف بالواو نفي المجموع من حيث مجموع منع ان المقصود نفي كل واحد منه كاسبق اليه الاشارة في تعريف فصاحة المفرد فاذا جاز حل الكلام بقرينة المقام على السلب الكلي فليحز جعل الظرف حالا من الكلمات بان يراد بمعونة المقام انتفاء التناظر المقيد بالفصاحة انتفاء ذات المقيد اعني التناظر مع وجود قيده وهو الفصاحة فالحق ان ما اختاره الشارح من التوجيه مثل توجيه ذلك القائل جواز او فسادا وانت خير بان قضية التعاطف بالواو باقية في كل من التوجيهين وان حل الكلام على السلب الكلي ليس في التكلف مثل تعيين رادة احد المحتملات الثلاث في نفي المقيد مع ان الغالب ٧

في الرد ان يقال المقيد حيثئذ اعني مع فصاحتها قيد للنفي وهو التناظر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في لم بالغ تقريبا ويكون الجبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التناظر لا انتفاء التناظر مع وجود فصاحتها وهو عكس على المقصود لئن تنزل عن لزوم ذلك فلاقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التناظر مع انتفاء فصاحة الكلمات فاذا ذكره ههنا انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متافرة كانت ام لا فصيحة مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثرى كانهت عليه في بحث لم بالغ وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هكذا ثم يقال من انه لما علم من التعريف ان التناظر مع فصاحة الكلمات يحل بالفصاحة علم اخلال التناظر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التناظر مع عدم الفصاحة فردود مبنا ذكره الشارح الحق في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها متنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرطه فقط شرط ولوسلم فالاولوية غير مشيرة في التعريفات قطعاً ٦ هذا وقد جعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر بدل عليه انطووس اي فصاحة الكلام خلوصه من الامور الثلاثة خلوصاً كانا مع فصاحته كما هو هو قريب من الاول فاقبل (قوله المشتهر بين معظم اصحابه) الاشهر بجي لازماً ومتعبداً في الصحاح والديوان لقائل فضله اشهر بالناس فالمشتهر على وزن القائل والمفعول (قوله لفظاً ومعنى) اراد بالمعنى ما قابل اللفظ حكماً كان او غيره فيتناول الاختصار قيل الذ كر معنى وحكما وكثيرا ما مراد بالمعنى ما قابل اللفظ والحكم ومن بعد قال في المختصر لفظاً ومعنى وحكماً (قوله اعني ما اتصل بالفاعل) المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به شرعية السوق فاللام لفتح وان بجي يسكون الياء وتختفيها كنية الامام ابن ابي عمير عثمان بن جني وقيل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء ههنا للنسبة فكذلك ذكره النعماني في شرح الفني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصّر مذهب الانقيض المسائل المشككة وواقعه ابن ماله في شرح التسهيل وههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاختصار قبل الذ كر بالفصاحة مستنداً بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والسلافة وكلامه حجة مطلقاً (قوله

٧ في رجوع النفي الى  
القيديوث اصل الفعل  
وان تقليل التكلف ما  
امكن هو الصواب هذا  
وقد جعل الخ نسخة

جزى ربه عنى الى آخره) عن ههنا ليدل كذا كره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا  
يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا كذا في معنى اليبس والعاويات جمع عاوم  
عوى الكلب يعوى عواء اى صاع وقد روى العاديات وهى جمع العادى  
وهو المدو (قوله وقد فضل) اى فعل الله ذلك واجاب مستلتي قيل المقصود  
منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا انتهى رغبته في حصول امر يكثر تصور اياه  
وربما يحيل اليه حاصله (قوله ادى اليه الكليل صاعا بصاع) قيل الضمير في ادى  
راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في  
ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم  
كما حقه في شرح البونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لبرة لتتقوا  
في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام او نقول لسانته لفظا افضل  
للفرد ولهذا يحمى في كثير من المواضع وصف الفرد به نحو رمة اعشار وثوب  
اسمال ونقطة امشاج ولعل التكرير نحو انا عيم والتصغير نحو اتياعم هذا وقوله  
صاع بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاع بصاع ثم طرح مقابلا  
واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هى صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع  
لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كنه  
فاه الى في وفي جميع الامثال جزاء كل الصاع بالصاع اى كان احسانه مثله  
واسائه مثله (قوله اى رب الجزاء) ليس الرد مينا على تقدير المصدر في نظم  
الكلام كما ظنه الشيخ في شرح البونظيره بل على ان المصدر موجود في ضمن  
الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير فيه راجع الى المتكلم على طريق الالتفات  
عند السكاكى كافي قول امرئ القيس كطاول ليك بالامد (قوله عن كبر) عن  
ههنا يفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كافي قولك فعلت هذا عن امرئ  
ويحوز ان يكون معنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتر كن طبعا عن طبق اى  
جزى ثوب القليلان بعد كبره وللغرض ذم اياه اى القليلان لعدم رفايتهن  
حقوق ايهن ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنوا الجزاء  
كما يقال ابن الوقت ابو الفضل او ابناهما بمعنى ملازمة وملازمة وما في قوله  
كما يحزى مصدر يهزى وضمير رجل زوى بنى الجورنى التى يظهر الكوفة لتعلمان  
ابن امرئ القيس فلا اعمه القاء من اخلاها فخر ميتا لتلا معنى مثله لفره  
وفي جميع الامثال هو الذى بنى اعلم اجمحة بن الجلاخ فلا اعمه قال له اجمحة  
لقد احكمته فقال اى لا يعرف جيرا لوترع لا تنقص الكل فساله عن الجرا فراه

فدفعه اجمحة من الاطم فخرمتنا والعدول الى صيغة المضارع في كما يحزى  
انه من قبيل الجواز (قوله الاليت شعري) النيت خبر ليت محذوف وجوبا  
لوجود الشرط المحذوف وهو قيام (قوله الجملة الاستفهامية التي سدت مسد  
مفعولي شعري مقامه) كما قال ابن الخالجب والتقدير ليت على حاصل الجواب  
هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم قيل انه منصوب بزرع  
الخافض اى شككت فيه اى في جواب هذا السؤال (قوله على ماجر بالجيم  
والراء المهمة) قيل هو من الجريرة وهى الجناية ويحتمل ان يكون من الجر  
وقد يروى بالهاء المهمة وازاء العجمة من الخزو هو القطع (قوله فشا ذلا يقاس  
عليه) وانما لم يحز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو الالوم والى  
الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود الشاعر لوم قوم زهير فان الذوق  
السليم يفهم من هذا البيت تحريض اقرباه على لومه ولومهم على ترك لومه  
(قوله وليس قرب قبر حبيب) ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوما يقال له  
الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن امية فأت قصال ذلك الجن  
هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم  
ان القرب بمعنى القصارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية  
فما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او تقول قرب غرف خبر ليس اى ليس  
قبر كائنا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكى  
في قوله يكون مزاجها غسل وما وعلى التقدير لا يلزم ما اتفق على عدم  
وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعنى خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف  
الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعنى هم نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه  
تأسف وتحمسر على كون قبره كذلك ووضع الظاهر موضع الضمير في قوله قرب قبر  
مع ان الاظهر ان يقول قبره زيادة التأكيد (قوله اى قول ابى تمام) من قصيدة  
يعتذر فيها الى عمرو بن وهب وهو ابو الغيث موسى بن ابراهيم الراغبى اذ قد  
اتهمه جناحة بانه قد هجا ابا الغيث فعائنه بذلك فقال ابو تمام القصيدة  
معتذر او متبرأ مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيدك بالخبر ان تطرد  
الكرى بشيك من طرف امرئ صادق الوداء ليس هجر القول من لو هجموه  
اذن لمعان عند معروفه عندى (قوله والواو للحال) الظاهر ان الاول ان  
يحمل للعطف على المستكن في امدحه الثانى لوجود الفصل على نطق قوله  
تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان خالية قوله وحدى وان اقتضى

في الجملة ان يكون مقابلة كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الوري في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالة لا ينهم ذلك قطعاً كما لا يخفى ويؤيده لرواية نهاية الإيجاز جميعاً يدل معنى فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر بمدح سيبا مدح الوري اياه وفيه على تقدير تسليم صحة السببية من القصور في شأن المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرطية عند النجاة الاضماً في الجملة ومدح الشاعر قد يكون سبباً مفضياً الى مدح الوري بان شرع في عد الاوصاف الجميلة وبواقفه في ذلك المد خضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفاء انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سيأتي في بحث لوفلا يلزم محذور فان قلت لما قلناه معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في القسم فان قلت الا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من العطفين جزءاً على حيله قلت يعتبر العطف اولاً ثم التعليق بالشرط (قوله وفي استعمال اذا الى آخره) رد على النوراني حيث رجع ان الدلالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار اذا المقيدة للاتصال الجزئي في جانب الوام لطافة لا يخفى (قوله بما جابهه صاحب) هو اسمعيل بن عباد صاحب ابن العميد في وزارته وتولاه بعده فخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشنونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر وبراد وبين الحاليين بون بعيد هذا وقد اجب عن تعيينه بانه اذا جاز استعمال اذا في موقع ان يفرض المذكور فلم لا يجوز استعمال الوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعاً حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور في شأنه الوم واذا لمته لا يشاركني احد في لومه فقيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى على ان في ايراد الوم اخترازا عن رهمة التكرار لذكر الهجاء فيما قبله كما سبق (قوله لما بين الحلاء والهائم من التنافر) اي بين خصوصية هذين الحرفين والتي فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج



حتى يتنا في كلامه كيف وقد صرح به هناك بأن ماعده الذوق الصحيح ثقيل  
 متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج أو بعده أو غير ذلك  
 وصرح بأن المصنوع من المتنافر مع أن فيه قرب المخرج على أن المذكور  
 فيما سبق ليس أن قرب المخرج لا يدخل له في حصول التنافر مطلقا بل أن قرب  
 المخرج ليس علة مستزمنة لتنافر المخيل بالفصاحة يرشدك إليه استدلاله على  
 هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وفي المأهول ونحوهما  
 فإنه إنما يفيد عدم كونه علة مستزمنة له لعدم دخله فيه فافهم (قوله ولم يرد  
 أن مجرد امدحه غير فصيح) فإن مثله واقع في التنزيل فإن قلت يجوز أن يطرأ  
 هنا ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بأن العلة المستزمنة لعدم  
 الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا بمجرد الجمع  
 بينهما وهو الذي استدلل الشارح على أنه غير محل بالفصاحة فإن قلت لا يلزم  
 من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح أن يحصل عدم الفصاحة من تكريره  
 لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح  
 الهجوم المذكور بل الأمر كذلك في نفس الأمر والحال كذلك هو الذوق  
 (قوله نا فركل التنافر) أورد عليه أنه مثال لما هو دون التناهي في التنافر  
 على ما سبق فكيف يقال أنه نا فركل التنافر واجيب بأنه كلام وقع في المحاورة  
 فيحصل على المباعدة وإن المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل كل  
 الرجل ولا يلزم منه أن لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو التفرقة  
 لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به عنها دلالة على الكمال لأن الفعل إذا شارك  
 فيه الفاعلان يسمى كاملا (قوله وفي الثاني) حرف منها إلا أنه لم يحصل  
 التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعمد في تنافر الحروف ثم المراد من  
 الحروف مجموع الحائتين الهائتين وفي عدالهاء من الحروف مع كونه اسمها  
 تغليب (قوله أي كون الكلام مقصدا) دفع لما يورد على المصنف من أن  
 التعريف المذكور تعريف لتعقد لا لتعقيد وهذا الدفع أقرب من القول  
 بأن الإطلاق اصطلاحى لا لغوي وإن هذا من باب البيل إلى المعنى  
 والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وإنما تسامح بناء على ظهور  
 المراد كما قيل في تعريف الدلالة ليفهم الشيء من اللفظ عند إطلاقه بالنسبة  
 إلى العلم بالوضع (قوله على أن المصدر من المبني للفعول) ههنا بحث  
 شريف ذكره الجدل الحق في تفسير الفاتحة ينبغي أن يتبدله وهي أن يصيغ  
 المصادر تستعمل أما في أصل النسبة ويسمى مصدرا وأما في الهيئة

الحاصلة منها للمعلق معنوية كانت او حسية كهيئة التحركية الحاصلة  
من الحركة ويسمى الحاصلة بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم  
كالتحركية والقائمة في الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في التمدى  
كالمالية والمعلومية من العلم وباعتباره فمساخ اهل العربية في قولهم المصدر  
التمدى قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول ينون بهما  
اليتين الاثنان هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعددا مشتركا  
ولا غائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في  
لازم معناه (قوله تقديم او تأخير) المراد تقديم اللفظ عن محله الاصل الذي  
يقضيه ترتيب المعاني وتأخيرها عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس  
احدهما مقنيا من الآخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم (قوله  
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الى آخره) ولكون اجتماع هذه الامور سببا  
للتعقيد اطلقوا الظلال عليه مع شيوخ كل منها واطلاق الظلال على مثله  
هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله ظلال خارجا عن التعريف  
بانا لسبب الغالب توجيهها للكلام المصنف ثم فيه توطئة لما سيجي من  
قوله فهذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه  
رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه الى آخر  
اذ جوزوه النحويون بـلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر (قوله ويجوز ان يكون  
التعقيد آه) معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز  
ان يكون حاصل من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصل بعض منها  
(قوله فذكر ضعف التأليف الخ) دفع لاعتراض الخليلي بان ذكر اخذ الامرين  
من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي يعني من الآخر وما سبق كان توطئة  
لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اخفاء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف  
التأليف لوضوحه وضوحا اضفى التمرض له فان قولنا جاني اجد بالتونين  
مثيل على الثاني دون الاول وقد سبق من الشارح في اواخر الديباجة  
انه انخفض عما وقع لبعض متاعلي هذا الكتاب من غير بضاعة وانه ما فرض  
على نفسه سببهم في تطويل الواضحات فطابق المحشى على الطعن في  
الشارح لا يلتفت اليه (قوله والا فاختار البديل) لما ذكر ان الحاجب في  
الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في ماله بخلاف  
مالو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في ماله لتلا للمرب ونحن نقرأ

كلهم بل قصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه  
 اذ انما يكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه  
 بخلاف الاستثناء فانه فضله (قوله يوجب قلنا في المعنى) اى اضطرابا نقل  
 عن الشارح انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي  
 ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه  
 وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على  
 عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلنا كلامه وهذا مبنى على ان المقاربة بمعنى  
 المماثلة كالايتني وربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه  
 لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه  
 ويحاج بان الاستثناء لا يصح حيث لا يقتضاه ان يكون المماثل ماثلا ومقارنا  
 غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للدوح ونفي المماثل  
 عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا  
 بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحى  
 المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل فقيه نفي للزوم بنفي لازمه وهو باطل  
 كما اشير في قوله تعالى ليس كله شيء فكيف بعد قلنا وانه من باب البلاغة قد بر  
 (قوله فقيه فصل بين البدل والمبدل منه) يعنى ان فيه سببا آخر لتعقيد خبر  
 ما ذكر (قوله لخلل في انتقال الذهن) الاظهر ان يراد ذهن المتكلم ليناسب قوله  
 لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك لخلل يكون لا يراد الا وازم الى آخره مع ان الامر  
 بالعكس باعتبار معنى الظهور اى يظهر ذلك لخلل بالاراد المذكور ويحوز  
 ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا  
 بالعكس باعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما واثبت ان يحمل قوله في  
 انتقال الذهن على حذف المضاف اى في طريق انتقال الذهن السامع واعتراض  
 على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون لخلل في كلامه مبنيا على خلل في  
 ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تأليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة  
 على التأليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاهراض تتعلق بذلك كاستحسان الانهزام  
 والالغاز في الكلام والتمعية في الزام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية  
 والالغاز بالكلام الموضوع للاعادة بعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء  
 ولهذا صرحوا بان شيئا من المعينات ليس بمفصح واقتصر وافي تعريف البيان على  
 ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح

وقيل قوله يكون لا يراد  
 الا وازم تفسير للخلل  
 لا تعليل له والمعنى ان  
 ذلك لخلل يكون  
 بالاراد المذكور محذ

فتأمل (قوله لا يراد الوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط ٩ الكثيرة) يجوز ان يكون  
الجمع المعروف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة  
الاصول حيث لا يصح الاسترقاق ولا عهد فلا يلزم تعدد القوازم والوسائط  
في كل مادة ووصف الوسائط بالكثيرة بالنظر الى المواد وان يكون بقايا على  
معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع اتقسام الاحاد على الاحاد فان جواز ان لا يكون  
ذلك الاتقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل  
باع القوم دواهم يكون المراد منهم ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة  
سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر بالكلام سالم عن المذخور بلا شبهة  
اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز فكذلك لانه حيث  
يكون اخذا بالاقول كافي قوله الكلام مانضم كلتين بالاسناد على انه اذا علم  
من البيان المذكور وجود التعقيد في اراد لازم واحد مفتقر الى واسطة  
واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في اراد اكثر من ذلك مع خفاها  
اولى وكذا فيما قصد باللفظ مالميس من لوازم معناه في الكلام تبييه بالادنى  
على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى الوسائط مع خفاء العلاقة  
بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له  
لندرة مثله بقى في قوله وذلك لا يراد ٦ القوازم البعيدة بحث هو ان هذا الايلام  
مذهب المصنف فان الانتقال في الجواز والكنائية عنده انما هو من الملزوم  
الى اللازم والفرق باسقاط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي  
في الاول دون الثانية فالاناسب لمذهبه ان يقول لا يراد الملزومات البعيدة  
فليتأمل (قوله ساطب بعد الدار عنكم لتقربوا) اختصار العبارة الدالة  
على الاستقبال وضعا اعنى السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة  
الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد  
في نفسه حليق بان يسوق طلبه ولعل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار  
والقرب الى ذات المخاطب (قوله وهو الرواية الصحيح) لتبونه بالنقل الصحيح  
عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع  
(قوله من الكاتبة والحزن) الكاتبة سوما لحال الانكسار من الحزن وقد كتب  
الرجل بكتابتكم كما يعلم كاتبة يعلم كاتبة كاتبة مثل رافة ورأفة (قوله ابكاني الدهر  
وباربا الى آخره) معنى البيت ابكاني الدهر بما به ضطني ويقوم قلا سرتي  
بما يرضى والباء في قوله يرضى من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان يكون قبلها

٩  
وما يقال من انه يصدد  
بيان الخلل وكثرة  
الوسائط بحسب الحال  
لا توجب الخلل في  
الانتقال بل الموجب له  
هو كثرة في محل واحد  
فجوابه ان خفاء القرينة  
يوجب  
٦  
والحق ان قوله لا يراد  
القوازم تعليل للخلل  
لا يراد سبب من الاسباب  
الموجبة له لاحصر  
سبب الخلل في الاراد  
المذكور

نون الواقعة بدليل مطلع القصيدة وهو ازلني الدهر على حكمه من شاخ حال  
الى خفض ( قوله لكنه اخطأ في الكناية الى آخره ) تحقيقه ان كل حقيقة  
جرت مادة البلفاء في الجوز منها الى معنى دائما كما عن الجود الى بطلها  
بالدموع او ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة  
كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور مختل ليس بمقبول لالانه  
غير مقبول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في أحاد الجاز عند المحققين  
بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الازهان عن الالتفات لفت هذا الانتقال  
فما بينهم فاعبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم  
فيه فيفوز الانتقال عنه الى مجاز فيه الجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول  
البدائع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطيط الشارح وان جعله من استعمال  
المقيد في المطلق لا في ٣ ( قوله قال الحماسي ) البيت الحماسي منسوب  
الى الحماسة وهي في اللغة التجمعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور  
النسب الى الامام ابي تمام حبيب ابن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلفاء  
الذين يشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب  
فاذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت  
المذكور لابي عطاء السندي يرثون هيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة  
رجه الله على ان يكون خاتمه في يده ولا يغذله كتاب ولا يخرج شي من بيت المال  
الابانة فانتع الامام فامر بحبس وضربه فقال دعوني حتى اشاور اخواني  
فامر بتخليته في كب مطبته وهرب الى مكة ( قوله يجارى دمعها ) اي بدمعها  
الجاري وازافة اليوم الى واسط وهو بلد قسطنطينية وبقي المعنى ظاهر ( قوله من  
باب استعمال المقيد في المطلق ) قيل عليه فلي هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم  
البعيد وازادة للزوم لان مرتبة الاولى ايراد المزوم وهو القيد وازادة اللازم  
وهو المطلق وقد يجاب بحمل الوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال  
لمطلق الخلل في الانتقال لاختلال في الانتقال من اللازم الى المزوم ( قوله  
ثم كنى به عن المسرة ) او رد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة  
مصدر متعد البتة مره مسرة واما السرور فتدعيحي لازما ايضا كما يشهد بهما  
تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من نحو سر مبغيا للمعول  
كما ذكره الشارح في التعميد وبان المعنى ان الحمد كناية عن مسرة شيء لمن قام به  
هذا الحمد وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور ( قوله )

٣ قوله حال ارادة البكاء  
هذا القيد مفهوم من  
مبارة البخل والمذكور  
في الصحاح ان العين  
الجود ما لا دمع لها  
مطلقا ثمضة

لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الابهام الذي  
 عدم الحسنات للكلام البالغ لانه انما يصححنا عند وضوح القرينة على المراد  
 وهو مفقود في البيت لان الصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود  
 المرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كاسبق تحقيقه والاعتراض  
 بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والازم خروج اكثر  
 الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار  
 لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التحيد فلام اعتبارها  
 عندهم كيف وقد صرحوا بان المعنى وكذا اللفظ غير معتبر عندهم لاشتغالهما  
 على التعميد ولهذا لم يذكرهما السكاكي والمصنف (قوله حتى يحيل الى السامع)  
 انه فهمه من حاق اللفظ اى يوقع في خيال السامع انه فهم المعنى الثاني  
 من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه  
 واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر  
 ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهم غير الخاصة يسمى مبتلة ويشترطون  
 في قبولها ان يكون بجامع فامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجب  
 بان غرض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان  
 لا يكون مانع لسوى او عرف (قوله واما الكلام الذى ليس له الى آخره)  
 جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا  
 لم يكن فلا (قوله فيعد هذا اطلب البعد الى آخره) اورد عليه ان البعد  
 والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا  
 حاصلين فالواصل حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب  
 الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب  
 استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يحوز ان يكون في الاستقبال  
 كابدل عليه قوله فيعد هذا اطلب الى آخره وزمان الاستقبال مبهم  
 لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى التباح  
 عنده (قوله وان رضى) كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطأ وقد  
 بينا وجهه بان سكب الدموع حيث يدخل تحت الطلب في الاستقبال  
 ويكون المعنى انى لست اطلب البكاء الآن واما اطلبه في الاستقبال ولا ينبغي  
 ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعائر العاشق المحجور غير منفك عنه  
 في حال من الاحوال فلا يليق بحال عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في النظر

البقاء وانت خبير بأنه لا معنى لطلب الحزن في الحال لازوم تحصيل الحاصل  
بناء على وجوده فيه ( قوله لكنه اكب عليه ) اي اقبل عليه غاية الاقبال  
من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب واللازمة على السكب  
مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام ( قوله ولا يصح  
ما فيه من التكلف والتعسف ) قيل لان عادة الزمان الاتيان بتقبض المطلوب  
في الواقع لا الاتيان بتقبض ما يظهر المرء انه مطلوبه ورد بان من نظرات  
الشراء انهم يظهر ون طلب امر يكون مراد هم خلافه بناء على ذلك  
الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباهر خري  
ولكم تمنيت القرائن مغالطا \* واحتلت في استمثار غرس ودادي \* وطعت  
منها في الوصال لانها \* تبني الامور على خلاف مرادي \* وقيل لان السين  
الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه  
وارادة الاستقبال من لجمدا مع عدمها فيه خارج عن القاتون وفيه نظر لان  
ارادة الحال من تسكب على التقدير الرفع كما صرح به الشارح وحيث يجوز  
ان يعطف على مجموع ما طلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من  
لجمدا فيلاحظ انفساء سكب الدموع اليه والانصاف ان ما ذكره القوم في معنى  
اليت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشف حلية الحال توقف على انكشف  
حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وقديقال مراد الشاعر ترك مراد  
نفسه لمراد محبوبه لان مراد الحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب  
المجازي الفصل وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجرى \* شعرا ترك  
ما اريد لما اريد والمقصود من ذلك الترك ان يترجعه الحبيب فيسبب بذلك  
الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا ( قوله ذكر الشيء مرة بعد  
اخرى ) وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار  
مجموع المذكورين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلاث مرات فضلا عن ان يكثر  
فلوجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر  
لا مجموع المذكورين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته  
بتثنية الذكر وقديجاب بأنه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد  
بالكثرة معناها العر في بناء على ان ذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول وتكرر آخر  
بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار  
من قيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة ذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار

وكثره على كلا الوجهين من ثلث الذ كر قطعاً (قوله تسعدني آه) الاسعاد الامانة  
وتأنيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث مما عاى كادى اليه الشارح  
بقوله يستوى فيه اى فى السبوح المذكور والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدني  
اسعدتني لانه اراد الاخبار بمصدر عنها فى بعض الحروب لكنه عدل  
الى المضارع استحضاراً للصورة الاسعاد والاقراب ان يراد الاستمرار الجدى  
بقرينة المقام (قوله والمراد الشدة) من قيل ذكر المزموم وارادة اللزم  
(قوله وهو شدة عدو الفرس) قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى  
المراد لانسلم بالنظر الى اصل اللفظ فان السبوح فى اصل اللفظ من السباحة  
فى الماء والاطاها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به فى الأساس بقوله  
ومن المجاز فرس ساجح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله  
كانها تجري فى الماء وفيه تأمل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح فى  
هذا المقام حسن الجرى لاشدة العدو والحق ان كلامه ههنا لا يخلو  
عن تكلف ولو اكنى بقوله واراد بها الى آخره ولم يتعرض للشدة كما فى  
المختصر لكان اولى (قوله واراد بها فرس احسنه الجرى) وفى بعض النسخ  
حسن الجرى جلا على المعنى (قوله وعليها متعلق بها) اى بشواهد لكن  
بتضيئها معنى الدلالة فلا يردان الشهادة المعدة بلى لم يرد الا فى الضرر (قوله  
فأهل الظرف) ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبر مقدم عليه (قوله حامة  
جرمى) ينصب حامة لانهما نادى مضاف (قوله وهى ارض ذات رمل) كنا  
فى الأساس واما فى الصحاح فقد قل الجرماء نفس الرمل المستوية التى لا تبت  
شيئاً (قوله قصرها للضرورة) اى لضرورة الوزن والا فالاصل جرماء  
بالمذكوراء وبيضاء (قوله وهى ارض ذات نجارة الجندل) بسكون النون  
وقمح الدال نفس النجارة كما صرح به فى الصحاح واما الارض ذات النجارة  
الجندل فقمح النون وكبر الدال لكن للمحل الجرماء على نفس الارض ناسب  
ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر  
الى المراد (قوله هدبر الحمام) هدبر الحمام هدير اى صوت (قوله كذا فى الصحاح)  
اشارة الى الرد على الزوزنى قال غصاء فانت بحيث ترين سعادو تحمين  
كلامها وقد صرح فى المختصر بانه تخالف للتعقل ايضا ووجهه كما قيل  
انه لا معنى لطلب التكلم من التكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه  
واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالجميع اظهار النشاط كالبلابل تترنم



عند مشاهدة الأوراد فالمعنى حيثن ما ذكره الزوزنى وما ذكره الشارح انما  
يُجده اذا كان الغرض من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة  
لحديث الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه الغوى  
وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكثنائى لان جعل  
فلان كائنا بمجل رؤية فلان كناية عن كونه رايها له ( قوله لان كلامن  
كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة ) اعترض عليه بأنه قد استضعف  
قول من وجه نظر المصنف على من يشترط في فصاحة المفرد المخلوص  
عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا بما لاوجه له  
واجب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحى كما  
يحتنبون من استعمال ما يتقل على اللسان يحتنبون عن استعمال ما يكره  
في السمع فلا يلزم من عدم اقضاء الكراهة في السمع الى التقل على اللسان  
عدم اخلاها بالفصاحة بخلاف تابع الاضافات والتكرار فانها من حيث  
هما لاوجه لاخلالهما بها واما اخلالهما لافضائهما الى التقل بشهادة  
الذوق لايقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني  
يجب الاحتراز عن الاول صوتا لكلام الفصحاء عن الغوى والبعث بالتكرار  
من حيث انه تكرار يخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذى  
يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثانى لغوا محضايستفاد من الاول مايستفاد  
منه كما يشهد به امثله بل المراد منه صورة التكرارور بما يلزمه الفصحى لكثرة  
ولا يخل فصحته بخلاف الكراهة في السمع بقى فيه بحث وهو انه يجوز  
ان يكون كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع لالى التقل على اللسان  
فبخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح  
فليأمل ( قوله ان الكريم بن الكريم الحديث ) قال صاحب النهاية الكريم  
هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به  
لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والفقه وكرم الاخلاق والعدل ورياسة  
الدنيا والدين ( قوله قال الشيخ ) الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية  
لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المصنف في الايضاح ( قوله  
ياعلى بن حزمة ) البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص وانخياره القناء  
وليس يبرى اصل ثم الاظهر المعنى على القلب اى انت خيارة في ثلجة  
والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيارة بالطبع بارد فاذا وضع في وسط الثلج

يضاعف البر ودقو اما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيارة حتى لا يحمل  
على القلب فقير ظاهر الان يجعل في معنى مع وفي بعض النسخ خيارة بلقاء  
المجبة المفتوحة والبناء الموحدة وهى ارض رخوة فالمقصود حيث  
وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع فى الارض المينة اسرع فى الاضمحلال  
( قوله ثم قال لاشك ) اى قال الشيخ لا صاحب صرح به فى الايضاح  
( قوله كقوله فظلت الى آخره ) البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها « ذهابنا الى  
الحمار والجم غائر غلالة ليل طرزت بصياح غائر اى غارب والغلالة ثوب  
رفيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل  
واتصاه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الحمار والحال ان النجوم  
بصدد القروب وكان ذهابنا فى وقت يقى من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت  
فيها تابشير الصبح كالطراز ظلت تامة اى دامة وهو مع تدير تنازعا فى ابدى  
جأذر والجأذر جمع جؤذر يفتح الذال وضما وهو ولد البقرة والعناق جمع  
عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل وازافة دنانير الوجوه من قبل اضافة  
المشبه به الى المشبه اى وجوه كالدينار فى الصفاء والمعان وملاح جمع ملج  
صفة بعد صفة للجأذر لا العناق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما  
صرحوا به فى قولهم شجاع باسل وجواد فياض ( قوله ومنه الاطراد ) وهو  
ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى آياته واجداده على ترتيب وجودهم ٩ وولادتهم  
والبيت له بعة بن ابى ذؤاب قاتل حنيفة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثلث  
عروشهم اى هدم فى الصحاح ثل الله عز وجل عروشهم اى هدم ملكهم  
وثلث على صيغة الحكاية او الخطاب ( قوله وما اورد المصنف فى الايضاح  
الى آخره ) ما ذكره الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذى  
اورد المصنف فى الايضاح والضمير فى بانه جعل ونظاره للصفى وجه  
الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهاده له لدماه وقد جعل قوله  
يا على بن حنيفة بن عمار من تابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن  
الاول صفة لعل والثانى صفة لحمزة ووجه الاشعار الثانى ان تناول تابع  
الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهاده فلا علم بايراده ذلك  
التناول علم ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتابع الاضافات  
مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا على بن حنيفة البيت  
وقوله فظلت تدبر الكاس من قبل تابع الاضافات مع انها فيها مشاة

٩ من غير تكلف فى  
السبك حتى يكون  
الاسماء فى تحددها  
كلامه الجارى فى المطراده  
وسهولة امجانه اى  
سيلاته نحو الجانب  
المختص كذا فى الايضاح  
نسخه

هذا وقد يقال لضرورة تلجئ الى حل كلام المصنف على انه اراد بتابع  
 الاضافات ما ذكر بل اراد به تابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة  
 الاضافة كما في البيت اولاً كما في الحديث فانه في صورة اضافات مرتبة اذ لا فرق  
 بين كون الين صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافاً اليه له في الهيئة  
 والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الآن نعم الأشعار الثالث  
 مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمار من تابع الاضافات  
 اذ الاضافة الصورية فيه مثلاً كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق دنانير الوجوه  
 ملاح منه فان صورة الاضافة ايضاً فيه مشاة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح  
 لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف  
 الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فأمل (قوله لا يقال ان من اشترط  
 ذلك الخ) القائل هو الخليلي وذلك اشارة الى الخلو من كثرة التكرار وتتابع  
 الاضافات وقد يجاب بان اخلال بتابع الاضافات ما يلزمه من تالي الاسماء المبرورة  
 مثلاً وهو حاصل في الوصفية كما ثبت عليه فالفرق بين المرتبة وغيره في الاخلال  
 بالفصاحة تحكم (قوله وبشاعة شيء بشيع) أي كرهه الطعم (قوله والافلاحة  
 لاخلالهما بالفصاحة) كيف وقد وقفا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد  
 صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلل بالفصاحة لاجل  
 ما يؤدان اليه من الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يجد الثقل فلا وجه  
 لاعتبار كونها علة تامة للاخلال والاموقع في التنزيل وفيه نظر ٧ (قوله  
 ورسم القدماء كيف بانها هيئة) انما قال رسم لان النهاية في اجناس  
 العالية بالرسم الناقص فانها لبساطتها على قول بامتناع تركها من امور  
 متساوية لاتحد اصلاً ولا ترسم سماتاً ما تم تأنيث الضمير في بانها مع رجوعها  
 الى كيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة الشارة  
 والصورة وكذا في الصحاح ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصلة الذي  
 الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على المرض (قوله قارة  
 فيه نظر لانه يخرج الكيفيات الغير القارة كالأصوات من التعريف  
 (قوله الا ان المرض الى آخره) الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله  
 الا ان لان لانه علة لتقارب او يقول بدل قوله متقارباً المفهوم متعدي المفهوم  
 حتى يظهر وجه الاستثناء (قوله والفعل والافتعال) لان الفعل عبارة عن  
 تأثير الشيء مادام مؤثراً والافتعال من تأثير الشيء مادام متؤثراً وهما ليسا

٨ اذ لا دليل في كلام  
 القائل على جعله اياهما  
 علة تامة للاخلال ولو  
 لم يحصل على العلة التامة  
 لم يكن وقوعهما من  
 التنزيل قادحا عليهما  
 في الجملة لجواز ان يمرض  
 هناك ما يمنع الاخلال كما  
 سبق نظيره

بقاربن كما ذكر في الكتب الكلامية (قوله باقى الاعراض) اما ان كانت النسبة خارجة من ماهياتها لازمة لها فظاهرة واما ان كانت داخلة فيها فلان كلامها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقضيه ٣ (قوله والاحسن ما ذكره المتأخرون) نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة وارتدان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضى نسبة وكذا الفعل والافتعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضى قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والاحسن والظاهر منه ان مجرد افضل التفضيل اعنى احسن عن معنى التفضيل لكن قد قرر ان تجريده انما يصلح اذا لم يكن مستملا باحد الامور الثلاثة (قوله عرض لا توقف تصوره) برده على الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض توجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا ٦ يخرج تلك الكيفيات بالحد والرسم الا ان يفهم الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف باق من مثله ٩ قيل عليه فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا فاية ما في الباب ان تلك الكيفيات النقصية بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حل الاقتضاء على الاستلزام فتأمل (قوله واللاقمة) احتراز عن الوحدة والنقطة على رأى من يحلها من الاعراض ويخرجها من الكيف بل من المقولات التسع قائلا انهم ينحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بمجنسين لما تحتها (قوله اقتضاء اولياء) هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقمة ليندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقمة بالواسطة وقد توهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل قائده في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات النقصية بسبب حلولها في الكميات لاو لا وبالذات وهو مرفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد (قوله ان اختص بذوات الانفس) قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافى اى بالنظر الى الجهاد والنيات فلا يتجهد ان بعض تلك الكيفيات كالعلم

٣ قوله ليدخل فيه الكيفيات اللقصية للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا فاية ما في الباب ان تلك الكيفيات النقصية بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتأمل نحوه

٦ وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم نحوه

٩ ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظرى على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز افشاكه مع انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر نحوه

والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل يثبتها للواجب  
والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل  
المراد ما يتناول النفوس النابتة ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية  
الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتمية  
( قوله ان كانت راسخة ) اى مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا او يعسر  
زوالها ( قوله اشعار بان الفصاحة الخ ) يعنى لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ  
اشعار ٢ بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في المقصود  
على تقدير تسليمه ٣ ( قوله حالتي النطق وعدمه ) هذه عبارة الايضاح ولما كان  
مطلبة ان يتوهم في ظاهرها انه لو قال يعتبر ثم عدم تسميته التكميل فصحا حالة  
السكوت مع ظهور فساد فمرها بقوله اى سواء الى آخره دفعا لذلك الوهم  
ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فلكل ملكة انما تحصل بكثرة  
اللازمة واعلم ان في قوله اولا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط  
انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اى قطعة ومعنى ما قططته  
قط ما قططته فيما انقطع من عمرى واستعماله في المضارع لحن صريح به ابن  
هشام في معنى القريب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمة لى ليس امرا  
مستترا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دون لفظا ومعنى  
يريد دون التنى ومنه قول بعض الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمة لماضى فلم اطلع على  
خلاف فيه ( قوله وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق ) قيل واما  
الاستغراق الحقيقي بان يعتبر او لا يتقيد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اى  
بما يقصده في زمان من الأزمنة او في ازمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير  
واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك وفي عدم جواز ارادة الاستغراق  
الحقيقي اذا لم يعتبر التقيد المذكور تأمل فان قلت اى حاجة الى حل اللام  
على الاستغراق مع ان لفظة الملكة يعنى عنه لاستزمام تلك الملكة الاقدار  
على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستزمام ممنوع لجواز  
ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كاللدح والذم او غيرهما  
ولو سلم في الجمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقدار على التعبير  
عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في حصول التكميل فصحا  
( قوله بكلام الفصح الى آخره ) الانسب لسباق ان يقول بمركب فصيح

٢ اشعار باعبار الرسوخ  
في تعرضها مع انه مقصود  
فلا يتضح فيه ان يستفاد  
الى آخره نسخة  
٣ اشارة الى منع  
الاستفادة لاحتمال  
ان يعتبر شخص من كل  
مقصوده بتأمل دقيق  
بلا رسوخ على ان الدلالة  
الالتزامية مجسورة في  
التعريفات

وكذا الانسب له ان يقول قياسيآتي دون مركب فصيح ( قوله ان تلقى على الحساب اجناسا مختلفة الى آخره ) فانه لا يمكن التعبير بالفرد ولوقيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المصنف ثم الحساب في قوله ليدفع حسبانها مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبا وحسابا وحسابة اى عدده ولترفع اما على صيغة الخطاب اى ان ترفع ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من قولك رفع فلان على الصامل رفيعه هو ما يرفع من قضية ويلغها او على صيغة الغائب اى ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا ( قوله سهو ظاهر ) وجهه رجاء الله فيما قل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة التمول للفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم التمول لمصح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجب عن طرف ذلك بانه يجوز ان يكون لحكم واحد سبل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لازادة التمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقيد فمع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد في التعريف الى آخر لافادة التمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فائدة التمول ( قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الى آخره ) الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار بمنوع نخروجه بقيد الملكية اذ لا شئ من المذكورات ملكة وان اراد به تعريف الملكية على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو صفة مفيدة للملكة البتة وهو ظاهر جدا ( قوله قلنا لانسم ان هذه اسباب بل شروط ) السبب هو المؤثر والشروط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر ( قوله مطابقته لمقتضى الحال ) المراد المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة ( قوله الحال هو الامر الداعي الى آخره ) معرفة المركب الاضافي محتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا تعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف

مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها وقدمون تعريف  
 المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة  
 المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على  
 معرفة المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف  
 لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل الانسان باعتبار  
 الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص  
 انما يريد مقتضى الحال اذ اقرن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام  
 التأكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا يبعد مطابقا لمقتضى الحال  
 واعلم ان الاصحح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حيث يكون المخصوص صفة  
 ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية والتاء للبالغة كما في  
 علامة واما اذا ضم انهاء المجزئة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة  
 او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في اخرى والتاء للبالغة فانهم ( قوله  
 وهو مقتضى الحال ) ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين  
 للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار  
 الخبر ويؤيده قوله التأكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة ( قوله الحال  
 والمقام متقاربا المفهوم الى آخره ) الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني  
 قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمعنى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم  
 تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما  
 باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التأكيد  
 اي محل رواجه او على تشبيه حسن التأكيد في مقام التردد مثلا باستقامته  
 واتصابه من قيام العود بمعنى استقامته واتصابه اولانه كان من مادتهم  
 القيام في تاشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم  
 يلاحظونه في محل قيامهم ( قوله وايضا المقام يعتبر ) اضافته الى مقتضى  
 حكم اكثرى والاقصد يضاف الى مقتضى بالكسر نحو قوله فياسياتي فصار  
 المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى مقتضى لامية واضافة الحال  
 الى مقتضى بالكسر ياتية ( قوله فمقتضاوت المقامات يختلف مقتضيات  
 المقام الى آخره ) قيل هذا ايضا حكم اكثرى اذ قد تفاوتت المقامات ويعد  
 مقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التفضير مقتضيان التذكير وقد يقال التذكير ان  
 مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبالغا لا يمكن

٤ قوله مع فصاحته  
 قيل لو قال الا اذا اقتضى  
 الحال خلاف ذلك  
 لكان احسن لان الحال  
 قد يقتضى ما ينافي  
 الفصاحة كالتمقيد  
 في المعينات فينشذ  
 رماية الطباقي اولي  
 من رماية الفصاحة  
 اذ ارتفع شان الكلام  
 بالطباقي المطابقة لكن  
 بني الكلام على الكثير  
 الشائع ولم يعتد بالنادر  
 القليل والجواب منع  
 بلافة الكلام المذكور

ان يعرف ومعنى الثاني عند المراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار الخ  
 المعنى المصدرى فيكون تعليلا لاختلاف المعبر باختلاف الاعتبار فلا دور  
 فتأمل على ان قوله ضرورة الى اخره في الحقيقة تفصيل لما قبله لاعتليل ٢ (قوله  
 ثم شرع) معطوف على متوهم اى قال كذا ثم شرع ومثله سابق شائع (قوله  
 اما الى نفس الاسناد) الى اخره قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا  
 صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه الجملة  
 الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ  
 فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه  
 ومن اللفظ لفظيا اللهم الا ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار  
 اكثر اجزائها اذ التقلب باب واسع (قوله تأكيذا واحدا) تفصيل لقوله  
 وجوبا (قوله كونه محذوفا) او تابسا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست  
 مختصة باجزاء الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظ في الحكم بالاختصاص  
 المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم يستقم قوله او الى المسند كما  
 ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اى كمثل ما ذكر بل هذا المعنى  
 يستفاد من نفس الكاف فليتأمل (قوله وغير مخصوص) كالابتداء في قولك  
 في الدار رجل وكالفاعل في نحو جاني رجل وما ذكره ابن الحاجب من ان  
 الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فردود بان المحكوم عليه اذا اختص  
 بعين الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فا الفرق بين الفاعل والمبتدأ  
 حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو  
 المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدأ اخلا لا بالفرض من الكلام وهو  
 الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا هو متقدم على الخبر يتفر السامع عن استماع  
 حديث التكلم بخلاف الفاعل لانه لا يسمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن  
 ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم (قوله على المسند اليه)  
 اى الذى اسند اليه وهو السند كالصفة مسند الى ضمير المستقر الراجع الى  
 الوصول لالى الطرف الذى يمد حتى يلزم قصر الشيء وهو المسند اليه  
 على نفسه (قوله مع زيادة كونه مفردا فضلا او غيره قيل) اى كونه مفردا  
 موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل  
 زائدا على اعتباراته فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد  
 اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلامعنى لجعله زيادة على اعتباراته على ان الكون

٢ قوله باجزاء الجملة  
 فيه بحث لان الاجزاء  
 ان اريد بها الاجزاء  
 المصطلح عليها وهى  
 التى تعتبر فى انقضاء  
 اصل الجملة خرج منها  
 المفعول ونحوه وان اريد  
 اهم منها لم تنحصر  
 فى الاسناد والمسند اليه  
 والمسند كما ذكره  
 نفسه



مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للقسم  
ولذا لم يتعرض له في الفن فلا اشكال اصلا فتأمل ( قوله مقيدا بمتعلق )  
المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات  
على الاظهر والاقيس كما سذكروه في موضعه ان شاء الله تعالى ولا يرد ان  
يقال قد يكون للسند اليه متعلقات نحو الضارب زيد في الدار بالسوط ضربا  
شديدا عمر ولان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو  
مسند لامسند اليه قال ذلك الى احوال المسند ولو سلم فاذكروه بناء على الاعم  
الاغلب ( قوله على الوجوه المذكورة في باب ) الظاهر انه قيد للايجاز والاطناب  
لالمساواة ايضا اذ لا اقسام لها ( قوله تقسم كل الى آخرة ) هذا اشارة  
الى القسم الاول وهو المختص باجزاء الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم  
الثاني وهو المختص بمجملتين فصاعدا وقوله ومقام الاجاز اشارة الى القسم  
الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشئ بما ذكر ثم المفهوم من قول الشارح  
ثم شرع الى آخرة ان الفساد في قوله تقسم للتفصيل ويجوز ان يحصل  
للتعليل ( قوله اي خلاف كل منها ) ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه  
راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التذكير مبيانا لمقام  
خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه  
تسامح في العبارة فبر من خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير  
راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البذل وملاحظة الخصوصية  
واعتمد فيه على ظهور المراد ( قوله وقد اشار في المفتاح الى آخرة ) الفرض من  
نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده لانه قد خفي على بعض شراحه والضمير  
في قوله لكونهما راجع الى الاجاز والاطناب او الى لفظ كل ميلا الى المعنى كما  
في قوله تعالى كل في ذلك يسبحون ( قوله وكذا خطاب الزكي ) فصله عما قبله  
لان هذا باعتبار الثبر وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من  
الخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال ويناسب  
الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فلاضافة لادنى التلبس اي الخطاب  
الذي له تعلق بالفي يشبه المذكورة في ان مقام الاول بيان مقام الثاني ( قوله )  
وكان الانسب الى آخرة ) انما لم يقل وكان الصواب لان الذكاء على ما ذكره الشارح  
اخص من الفطنة مجازا ان يريد به ذلك اخلاقا لاسم الخاص على العام  
بقربة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذي البليد لان الفطنة انسيب

بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يحجب عما ذكره  
 الشارح بانه انما هو بحسب اللفظ واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء  
 في الفطنة يقال رجل زكي وفلان من الأذكاء يريدون المبالغة في فطنته  
 مع ان فيها اختاره المصنف رعاية حسن الجمع ثم هذا ليس من مبدئاته  
 بل تبع فيه صاحب المفتاح ( قوله ولكل كلمة مع صاحبها ) مع متعلق بمضاف  
 محذوف اي اوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة  
 لها ( قوله اي مع كلمة اخرى ) الاظهر ان يقول او ماقى حكما وانما ترك  
 اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الأكثر ( قوله صوحبت معها ) اورد  
 عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت  
 ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون  
 الفعل مسندا الى الطرف كما في قولك هند مرور بها وان جعل من صاحب  
 زيد عمرا فالثانية واجيب بالصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصير  
 اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره  
 بالتأويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان  
 المراد بالمصاحبة المصاحبة الجلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة  
 الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره ( قوله ليس لها مع ما  
 يشارك الى آخره ) تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لاشتراك  
 فيه بالطريق الاولى ولهذا لم تعرض له ( قوله اقترانه بالشرط ) اي بادائه  
 وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق  
 يؤيد الاول ( قوله اذا المراد بالمصاحبة ) الى آخره دفع لما يشوهم من ان التمثيل  
 بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة مع صاحبها والظاهر ان  
 المصاحبة ايضا هي الكلمة ( قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام )  
 اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبها  
 الى آخره اعادة للمسبق اذ ليس حاصل ماسبق الا ان المقام يقتضي لهذا السند  
 مع السند اليه المعروف ببيان المقام يقتضي له مع السند اليه المنكر وعلى هذا  
 ولما كان افادة خبرا من الاعادة كان الوجه ان يحمل القول المذكور اشارة  
 الى مباحث اليباع نظرا الى ان الحسنات البديعية كالتطابق والمقابلة والجنس  
 وغيرها انما تأتي بحمل كلمة مصاحبة لاخرى وان يحمل قوله وكذا  
 خطاب الذكي الى آخره اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق

السند وتعرفه وتنكره  
وكونه جملة اسمية  
او فعلية وغير ذلك  
ومنه ما يقتضى  
مصاحبه كلمة مع كلمة  
لمصاحبه ان مع  
الماضي والمضارع  
والماضي مع اذا وان  
او غير ذلك ولا يخفى ان  
ما يقتضى الا حوال  
الاول لا يدخل له في  
كونه مع كلمة اخرى  
وان ربه ذلك فان كلا  
من افراد السند  
او تعرفه او تنكره  
او غير ذلك لا يكون  
الاعم السند اليه ثم  
المنصف اشار الى  
بعض تفصيل الاول  
فيما سبق وقوله واكل  
كلمة مع صاحبه  
اشارة الى الثاني فلا  
تكرار لكن الشارح  
لما نظر الى لزوم  
الا حوال الثانية  
للاحوال الاول عم  
قوله ولكل كلمة والتعظيم  
بعد التخصيص لا  
يتكرران اشتمل على  
التكرار بالنظر الى  
اصل القضية

باحوال الدلالات من حيث الوضوح واللفظ وذلك باعتبار فهم المخاطب  
ولا يخفى ان قوله مقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الزكي الى آخره ايماء  
الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى القنون الثلاثة على الترتيب لا يقال هذا  
التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البدئية داخل في  
البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعاني لا نقول  
ليست البلاغة الامطابقة الكلام اخص لمقتضى الحال سواء كان مقتضى  
المحسنات البدئية او غيرها فيها حيث تلك المحسنات من حيث ايجابها بالحسن  
العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها بالحسن  
الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان  
اقتضاء الا حوال اياها لا يخلو عن ثبوت لم يشتهر منهم القول بايجابها بالحسن  
الذاتي اسقاطا لثبوت من درجة الاعتبار مع انهم نهوا بذكرهم في المعاني  
من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالتلفات والاعتراض والتجاهل  
على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اوجب بان ذكره ليقابل  
ما لا يتنظمه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس له مع  
الماضي وللفعل الواقع شرط مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما  
لا يخصص فيه تعميم ولا يعمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى  
مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور طرادته في كثير من المحسنات  
مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليأمل  
(قوله وارتفع شأن الكلام آه) اعتراض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة  
للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لارتفاع  
شأن الكلام فيهما وانما هو زيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء  
المطابقة سبب لانتهاء الحسن رأسا لا لانحطاطه في الحسن المستلزم لثبوت  
اصله ولهذا قال السكاكي واذا اقرران مدار حسن الكلام وقبده على انطباق  
تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لانطباقه اوجب بان اصل الحسن  
الذاتي عند المنصف يحصل بالفصاحة فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة  
وينفص بعمدهما وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياص  
اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا يثبت اصل الحسن في الانحطاط  
وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقر منه في الجواب عن الاول ان بصر  
الى حذف المضاف في قوله بمطابقته اى بحسب مطابقته فكلمها ازداد

المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في الاول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الجنس اذ يأتي الاضافة للمعاني التي يأتي لها اللام كما سيأتي فيكون علة الاحتياط جنس عدم المطابقة لاعداد جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق بتحقيق فرد منه بان يرتك مطابقة واحدة فليأمل (قوله اولاً وبالذات) او لا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو حيثئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افضل التفضيل في الاصل بدليل الاول والاولى كالفصل والافضل وهذا بمعنى ما قل في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته باما اول واذا لم يجعله صفة صرفية تقول لقيته باما ولا معناه في الاول اول من هذا العام ٦ وفي الثاني قبل هذا العام والباء في الذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة (قوله لكونه اشارة الى ما سبق) المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالقصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان اشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ماذكرهناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير القصص فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطاطه بعد ما يمنع اذلا معنى لان يقال انحطاط شأن الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر (قوله الحسن الذاتي الداخل في البلاغة) اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشأه ذات البلاغة لا ان الحسن داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعنى ان منشأه لا يخرج من حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعنى المطابقة داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة مع القصص (قوله وبه يصرح لفظ المفتاح) اي يكون مقتضى الحال التأكيد والاعلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيمى تمام البحث في تعريف علم المعاني (قوله لان اضافة المصدر تقييد الحصر) لما ذكره الرضى من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يتم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذ من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصل. تلك المطابقة فلم يصح تلك التولية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يجعل على الحصر لتلافيضي الى التناقض

٦ بان يكون هذا العام مثلا عام ثلث وخمسين وثمان مائة والعام الاول عام اثنين واما في المثال الثاني فيصدق الاول على عام خمسين اواربعين اوغيرهما من الاعداد المتقدمة على عام وثلاث وخمسين

والبطالان قلت لانه لم يكن ما يلزم جلهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى  
الحل هو الاعتبار المناسب محذورا ( قوله فيجب ان يكون المراد باعتبار  
المناسب ) ومقتضى الحال واحدا للتبادر من الكلام والنقول عنه في الحواشي  
ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة  
فحيث يكون قول المصنف يقتضي الحال ما هو الاعتبار المناسب من قبل  
هو البطل المحامي وسيجيء تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار  
المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة وتوكيد الحكم دون الحصر  
ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة ( قوله والا  
لبطل احد الحصرين او كلاهما ) لانه لا احتمال اجتماع الحصرين صدقا  
فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل الحشي بطلانها على  
تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه  
وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص  
وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المصور  
في جميع افرادة وانتفاءه عن غيرها ولذا اورد عليه النظر فلاشك ان بين  
الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين  
ليس اولى من الاخر في الصدق والام يلزم بطلانها على التقديرين الاولين  
ايضا فلم انه لا فرق بين التقادير الثلاثة في كون اللازم بطلان احد الحصرين  
او كليهما ٩ ولاندفع الا بآيات اولوية احد الحصرين بالصدق في صورة  
العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليأمل ( قوله وفيه نظر )  
وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان  
الحصر في الاعم مطلقا ومن وجه لا يوجب تناول جميع افرادة حتى يلزم  
على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما  
ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض  
في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر  
على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا  
هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما  
او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان مضاهما سببية مطابقة  
الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة مقتضى من حيث هي  
مطابقة مقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم ان يساعد الخصم

٩ ويمكن ان يجاب بانه  
لاشك ان بطلان الحصر  
في العام باعتبار جزئه  
الايجابي و بطلانه في  
الخاص باعتبار جزئه  
السلي فيقتضى قول اذا  
بطل الجزء الايجابي من  
الحصر في العام لم يمكن  
ان يبطل الحصر في  
الخاص بواسطة لان  
بطلان الحصر ههنا  
بواسطة ثبوت الحكم في  
غيره وحيث لم يتحقق  
ذلك واذا بطل الجزء  
السلي في الخاص لم يمكن  
ان يبطل الجزء الايجابي  
من الحصر في العام  
بواسطة بخلاف العموم  
من وجه فان بطلان كل  
من الحصرين فيه باعتبار  
الجزء السلي و بطلانه  
بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل  
الجزء السلي للحصر  
الآخر بواسطة خفية  
جزءه الايجابي والله اعلم  
نمضه

على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين ( قوله هو الذي يسميه الشيخ  
عبد القاهر حيث يقول الى آخره ) حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى  
النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل  
بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم  
المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضا ان قلت  
التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام  
السبب كما في تعريف علم المعاني بالتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع  
الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها  
الكلام كما به عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات الى آخره ويدل عليه ايضا  
تصريحه بذلك في التفسير الآخر وايضا لما كان تمام علم النحو يعلم المعاني  
والبيان كما ذكره الشريف في مفتاح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ  
علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف على معرفة علم  
النحو واسطلاحاته حتى يلزم بما ذكره من تراكيب البغاة السليبين عن حلية  
النظم وهذا ظاهر ( قوله فيما يترجم بين ان يكون وبين ان لا يكون ) الظاهر  
ان بين ظرف لقوم متعلق بترجم بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل عن  
الشارح وجعله ظرفا مستقرا اي دأرا بين كما قيل يحتاج الى تقدير  
لا في يترجم والا فلا يستقيم اذا استعمال ان في المشكوك لا في الراجح وفي  
بعض النسخ يتردد بدل يترجم ثم لا يخفى ان بين الثانية مقبحة اذا الدور  
بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما ( قوله و باذا فيما علم )  
عد اذا من الحروف على سبيل التغليب ثم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره  
وهما منهم ان اذا اذا استعمال في امر على خطر الوجود كقوله واذا نصبت  
خصاصة فقبيل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمال فيما علم فهو اسم  
باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين  
( قوله في الجمل التي تسرد ) اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال  
فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد  
الدرع نمجها ( قوله بل وهذه اللفظية الى آخره ) مسطوف على قوله وهو في  
لفظ آخر في غاية القبح انما اثبت الواو بعد بل لثلاثتهم ان المراد ابطال  
الكلام السابق كما هو الشائع اذا تلاها جلة ( قوله والى هذا ) اشار المصنف الى  
ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل

تعرض لها بسبب المعاني والاعراض التي يصالحها الكلام (قوله بالتركيب ذهب السكاكي الى ان الافادة في المفردات فعل هذا يكون قوله بالتركيب تأكيداً للمعنى الافادة (قوله وذلك الامر اه) بيان لوجه تفرع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني على تعريفها السابق (قوله او غير مطابق) اراد به عدم المطابقة عما من شأنه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقاً لزم ارتضاع التقيضين اعني المطابقة وصلبها (قوله على ما ذكر في الكشف) مرتبط بكون ما لتأكيد معنى الكثرة وكون العامل مايلدلاً بالاتصاف على الظرفية فان صاحب الكشف جعل قليلاً في الآية صفة مصدر محذوف اي شكراً قليلاً ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال وهنا مع ان وصف النسبة بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انساناً شائع لاحتياج تذكير الوصف اعني كثيراً حيث لم يقل تسميته كثيرة الى تأويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيامسثاني من قول المصنف وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان اتصاف على الوصفية في مثله معروف لاحتياج الى التعرض فلهذا اشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله وفي هذا اشارة الى آخره) اي في قوله بالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضاً (قوله الاعجمي والعربي) الاعجمي منسوب الى العجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة ليكون تقصيصاً للعرب والقروى لكان احسن كما لا يخفى (قوله وحيث لا تناقض) لتفاير محلي التقى والاثبات حاصل توفيق المصنف على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام لفظه لالغاء ان البلاغة ثابتة لفظ صفة له باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لاصفة لغناء واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته وبين نفي كونها من الصفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ هو

التناقض من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور ٧ واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضلة الكلام للفظ لا لعناء حتى ان المعاني مطروحة ان يأتي عن حل الفصاحة على المعنى المشهور تأمل ( قوله ولا تراعى ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ ) فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما يصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن غلامه لا يقال فليجعل كلام المصنف على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المتوقعة لا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة ( قوله والشيخ ينكر على كلا الفريقين ) اى ينكر على اطلاق كل منهما وي فصل ( قوله على معناه القفوى ) قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني التواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بل يفتا واجب بان مبنى التقييد بالقفوى على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنائيات والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول ( قوله دلالة ثالثة ) اى واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لا ان للمعنى الاول دالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالتأني بالثانية حيث ذاهرة ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعيا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واماد دلالة اللفظ على المعنى الاول قد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما انتهت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكأنه اراد بالوضعية ما لو وضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذى يريد التكلم اتيانه او تقيده ويستوى في قصده البليغ وغيره كالبسات الشجاعة مثلا ( قوله بل على ترتيبها ) ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التى هى المناسبة للحال

٧ وهو خلوص الكلام  
من ضعف التأليف  
وتأخر الكلمات والتعقيد  
مع فصاحتها كما مر  
علا



والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب الثاني ارشاد الى ان العدة في باب البلاغة اتمهى لقصد والاعتبار دون التلفظ والاعتذار كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعبرة فلانها في ما سبق من ككون النظم توحي معاني النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ ( قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهور ) ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا بمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبل المجاز واصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الى اخر فافهم ( قوله من الاوصاف الراجعة اليها ) قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولافضلية لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تنقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناسط البراعة بلا شك ( قوله لافي الالفاظ المنطوقة ) التي هي الاصوات والحروف مبنى على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية ماضية للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من عوجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض المنوع عند التكلمين لانهم ممنعون كون الحروف امورا موجودة ( قوله فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني الى آخره ) ولا وجه لمثل تلقى المصنف على هذا بان يريد باللفظ في قوله بالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى قابلا لصفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى قابلا لصفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تعريض قوله بالبلاغة راجعة الى آخره على تعريف البلاغة بآبائه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانتكار ( قوله المعاني

التواني) التي جعلت مطروحة في الطرق توضيحه ان المتخاطب اذا كان منكرا فالبلغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلاريب (قوله والسبب انهم لوجعلوها) يعني ان السبب في ارتكاب الجور انهم لوجعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتتمال ان مراد المعاني التواني فيجعلوها نفوتا للالقاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل التواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنسوبة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لايضال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خيز من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دارا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الجمل على كونه مجازا فيه اولى لا ان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة العينة للراد في كلا الاستعمالين ٢ ويمكن ان يقال مراده انهم لوجعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لان للمعاني التواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والتواني بخلاف ماذا جعلوها صفات اللفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر فيبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي لترجيح (قوله فيجعلوها كالواضحة الى قوله والخاصية) التي تعددت فيه قيل عليه المفهوم بما سبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء في قوله فيجعلوها اجيب بان الشيخ يطلق على المعاني الصورة الاول للخصوصيات والصور ونظارهما مبالغة تنبيه على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها

٢ على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين ثم اذا كان مشتركا معنويا كان اطلاقه على احدهما يخصوصه مجازا ايضا  
عبد

على ما في تلك المعاني في الصور والخواص فكان المعاني الاول تقس  
 الخصوصية ولهذا صح التفرع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد  
 ههنا بالصورة والخاصية نفس المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى وتجددت  
 فيه مانع من الحمل على ذلك والظاهر في الجواب الصبر الى حذف المضاف  
 اى محل الصورة والخاصية (قوله وقولنا صورة الى آخره) دفع لما يتوهم  
 من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة التي  
 حدثت في المعنى (قوله وهذا نبذ مما ذكره الشيخ) اى قليل واعلم ان الكلام  
 الذى نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه  
 مذكور في اوائله وبعضه في اواخره ولهذا حكم البعض بان نقل الشارح  
 اختلافا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله (قوله مذاقة الحروف وسلاستها)  
 مذاقتها ملائمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها (قوله والقصاحة  
 عبارة عن كون اللفظ الى آخره) هذا هو الاعتبار الذى حدث من المعنى  
 الثانى لفصاحة فهو من عداده والافان جعل معنى ثالثا لفصاحة بطل  
 الحصر الذى يقادر من كلام الشيخ فأمل (قوله كما يمنع ان يوصف بانها  
 دال) قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كادل عليه السباق  
 او اراد بالدلالة مالدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذى اثبت لفظ الفصح  
 اعنى الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافى ما سبق من قوله  
 ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود (قوله اليه ينتهى البلاغة  
 كذا في الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع ما يوهمه قول المصنف  
 من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتى (قوله وهو  
 ان يرتقى الكلام في بلاغته الى آخره) يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى  
 بارتقائه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الرأى الصحيح  
 لا باخباره عن الغيبات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة  
 وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والتصدى للمعارضة  
 والا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس  
 والملك (قوله فان قيل ليست البلاغة الى آخره) فان قلت ان حل السؤال  
 على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز الى آخره يكون  
 الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لاسما اذا كان اخص لا يفيد اصلا  
 وان حل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى

يعارض قلت اشتهار دليل تحققه فيه اعني عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني على المعاني والبيان غير كافل باتمام القصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغطي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحسن السام كاسمي ان شاء الله تعالى (قوله وكثير من مهرة الى اخره) الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاول تقديده على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة اعم من الاحاطة فلا بأس في تعلقه بالجواب الثاني (قوله فتش لا يفهم من اللفظ) فيه بحث وهوائه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا فسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمل فممنوع (قوله واما الثاني) فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسطى كما لا يخفى على القطن وجسسه من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك اتمامه في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمر وبكر الى آخره افراد الانسان نوع والسكون ظرفا اعلى نوعيا اتمامه لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة مأخوذ في مفهومه كاسبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته يجاوز عنه فرد آخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فخصمها لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الى آخره وجه آخر لا يبطال الجواب الثاني كما هو التبادر لا بيان للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق الى آخره (قوله ويؤيده قول صاحب الكشف الخ) وجه التأييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف اليه لانه المقصود بالذكر كاسبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصرا عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف قد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا يجعل الحد بمعنى المرتبة ثم للايجاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحل الصفة على المخصصة لم يحمل قول صاحب الكشف دليلا على المدعى بل مؤيد له هذا واعترض الشارح في شرح الكشف

على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف  
وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا  
لبعض صفة لكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه (قوله وكان بعضه بالثنا واقما  
حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه) فيه بحث اما اول فلان الاختلاف بكون البعض  
واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية  
او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفاءه على انه ليس  
من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان  
بعضه بالثنا حد الاعجاز فيثبت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر  
النساذ واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واصله ثلث  
آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون  
بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض  
بازاءه عليه وعن الثاني بانه مبنى على النزول وارضاء العنان على نطق قوله  
تعالى وان يك صادقا يصبك بعض الذي يعد كما قيل وبان المقصود  
ففي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند  
غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اى يكون  
بعضه الذى من الله بالثنا حد الاعجاز وبعضه الذى من غير الله قاصرا عنه  
(قوله وبما ألهمت الى آخره) لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح  
الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبة ثم الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ  
محدوف الخبر اى وما يقرب منه كذلك اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة  
من الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لاسلامته  
من العطف على المبتدأ بعد ماضى الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما  
حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح  
بوجهين احدهما ان سوق كلام المصنف على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز  
بيان الطرف الاعلى كان قوله في الطرف الاسفل وهو ما ذاع الى آخره لبيان  
الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يعين حد  
الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وتانيهما ان لا تفاوت في البلاغة  
القرآنية وسره ان الله تعالى ما لم يكلمات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان  
يكون كلامه المتأمل عليها في اعلى المراتب الان بعضها منه لقلته ~~ممكن~~  
للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات

القرآنية في البلاغة كما اشار اليه من قال \* دريان و در فصاحت كي بود يكسان  
 سخن \* كرهه كو بنده بود چون \* جاحظ و چون اصمعي \* در كلام  
 ايزد بچون كه وحى فرست \* كي بود تب يدا مانند ارض اباي \* قلت  
 التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى ان الاحوال مقتضية للاعتبارات  
 في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية  
 في الاخرى وذلك لا يقدح في ان كون كل منها في الطرف الاعلى اى في مرتبة  
 من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية  
 على جميع مقتضيات الاحوال التى في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى  
 بجميعها فتأمل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف  
 على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه  
 البلاغة في مقدار آية او آيتين فكأنه قال ولما طرفان اعلى وهو البلاغة  
 القرآنية فلى هذا تعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو  
 المقصود ( قوله ولا يخفى ان بعض الآيات ) تأيد لما ذكر من ان حدا الاعجاز  
 هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز  
 مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التى حكم عليها بامتناع المعارضة  
 ما يكون مقدرا اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نهت عليه  
 فيما سبق ( قوله اى طرف البلاغة ) نقل عن الشارح انه قال صرح بذلك اى  
 بالطرف تبينها على ان الطرف ايضا من البلاغة احتراز عما وقع في نهاية  
 الایجاز من الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شئ هذه عبارته لا يقال  
 طرف الشئ بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخل فيه لانا نقول  
 الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعاً فالانصب دخول الطرف الاسفل  
 ايضا على ان قول المصنف اذا غير الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات  
 الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل  
 غير ملحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء  
 بليغ ثم المراد بقوله الى مادونه كل مرتبة كانت من المراتب التى دونه او مرتبة تحته  
 بلا واسطة فانه التبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر  
 في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة ( قوله  
 باصوات الحيوانات ) عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع  
 في عبارة المتفاح منكرها والانصب جلها على ما ذكرنا يجعل التذكير للتخفيف

او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين  
وقوله تصدر عن محالها حال عن الاصوات لاجال يلزم اختلاف العامل  
في الحال وذبها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانقول العامل  
فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور  
وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذحال وما يقال في  
امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة اتكالا على ما  
تقرر في القواعد كذا في شرح الكشف للشريف وما بحسب ما يتفق اما  
مصدرية اى بحسب اتساق الاصوات وحصولها بلاغية مقتضية لها  
قاصدة ايها او موصولة اى بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها  
( قوله سوى المطابقة والفصاحة ) هو غير متعرف بالاضافة ولذا اوقع  
صفة للوجوه اشارة الى ان اخري تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة  
والرأى تتبعها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعة لبلاغة سواء  
اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالتابعة ثم اعتبر تنقيد تلك الوجوه بالمغايرة  
للامرين او بالعكس ( قوله وفيه اشارة الى آخره ) صرح في المختصر بان  
الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه ههنا يشعران بالاشارة  
الى امر آخر واستانداها الى توصيف الوجوه بآخر لما لا يلتفت اليه فليأمل  
( قوله مرض خارج لانها ليست مما يجعل التكلم موصوفا بصفة ) نقل عنه رحمه  
الله ان المراد انه لا يعهد وصف التكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى  
بسيما باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح  
ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه التزصيع بالمرصع  
صحيح وقد يقال فيهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت التكلم  
موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة لبلاغة التكلم مع انه ليس كذلك لان هذه  
الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغة الكلام لا لبلاغة التكلم  
سواء جعلت التكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خير بما عرفت تعدد المانع من  
جعلها تابعة لبلاغة التكلم فتأمل ( قوله ملكة يقتدر بها على تأليف  
كلام بليغ ) اى في اى نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى  
ما تقدم في تعريف فصاحة التكلم فان ملاحظته يكشف عن المقصود  
ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف لكن لا بد من  
المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في نوع من

المعاني كالملاح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان التبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على التبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان التكرار قد تم في الاثبات بقرينة المقام او في التأليف على ان اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لاستزاده انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاعتدال على تأليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين ( قوله انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان ) اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد به اسم هذين العلمين لم يكن للاختصاص المذكور معنى فليتأمل ( قوله وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة ) لان البلاغة لما علم انها لا تتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة ( قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح الى آخره ) وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ التكلم حداه اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف مأخوذ من كلام ابن الاثير في المثال السائر لكن رجع قول صاحب المفتاح بان البلاغة كالمزج البليغ به عتاز عن غيره ويحصل الآثار المخصصة به ورعاية الفصاحة ليست كالامتناع بالبليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة لبليغ كالحيوان للانسان ( قوله ان كل بليغ كلاما كان او متكلما ) هذان تعميم مشترك بتأويل اي كل معنى بليغ ( قوله اي ليس كل فصيح بليغا ) يشير الى ان المراد بالعكس القوي لا الاصطلاحي اذا لوجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الى الالوية الجزئية ( قوله وهو ما يجب ان يحصل آه ) هذا من قبيل الاحتجاج لان الرجوع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديه بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للرجوع بالمعنى الثاني وبه يكشف تفسير الرجوع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالتفسير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء ( قوله الى طباق الحكم ) هو واقع ولا طباقه قبل هما عين



الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعاً له بالمعنى المذكور اجيب بان  
الصدق والكذب يفسران بمطابقة الخبر لواقع وعدمها ومطابقة الحكم له  
او عدمها يصلح مرجعاً لهما ( قوله عن الخطأ في تأدية المعنى ) المراد اللام  
في الخطأ للهدوء والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله  
وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد  
المعنوي على انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس في التأدية بل في  
كفيتها ولو قال عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر  
( قوله والا ربما ادى المعنى الى آخره ) اعترض عليه بان الظاهر ان المراد  
بالاعراض عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطأ  
يتعين تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايثار  
كلمة ربما ههنا سواء حلت على التقليل او التكثر الا ان يحتمل على التزل  
والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز من  
الخطأ المذكور فلا قل من تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى  
الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التأدية على تقدير  
ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول  
فلنحصل ربما على الصديق قائماً قد تستعار له كما نقله الشارح في مباحث الشرط  
عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز  
ان الاحتراز لازم قلنى المستفاد من قوله والا هو نفي الازوم اى ان لم يكن  
الاحتراز لازماً لما ربما كان معدوماً وكان الخطأ متحققاً وقد يجاب بان المراد بالاحتراز  
عن الخطأ المذكور محافظة ٩ النفس عند المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد  
عدم الخطأ اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتأدية بكلام غير مطابق ليس  
لازماً لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ رب اذن في محزه  
ويكون لتكثير ( قوله والى تمييز الى آخره ) الانسب لقوله الى الاحتراز عن  
الخطأ ان يحتمل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة  
( قوله ويدخل في تمييز الكلام الفصحى الخ ) قيل لم قدر موصوف الفصحى  
الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ لم يحتاج اليه اصلاً اجيب  
بان بلاغة الكلام انما تنوقف بالذات على تمييز الكلام الفصحى وتوقفها على  
تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصحى عليه فلهاذا  
قدر الكلام وايضاً قد سبق ان فصاحة الفرد والكلام كأنهما حقيقتان

٩ فان قيل هذا يوجب  
ان يوجد قيد المحافظة  
في تعريف البلاغة وهو  
مطلق قلت قيد المحافظة  
يفهم من لفظ الحال قائم  
على ما فسر هذا الامر  
الداعى الى ان يعتبر مع  
الكلام خصوصية ما  
والاعتبار هو المحافظة  
والرماية

مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ القصص كالجمع  
 بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف  
 مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره (قوله على ما صرح  
 به) اي في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذلك الامرين  
 فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اوجب  
 بان وجهه هو الاعماء الى مرجعيهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيهما  
 لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطأ في تأدية المعنى المراد مثلا  
 فديقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احبان البليغ ولا يدل على انتفاء  
 بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي  
 الاجتهاد فلا احتراز من هذا الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي  
 وجود الخطأ المذكور ايها بل انما ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا  
 بعد في ذلك الا يرى ان امره القيس بليغ بلاشبهة مع ان كلامه قد لا يكون  
 بليغا كقوله غداره مستنزرات البيت (قوله وفساده واضح) اذا فرض  
 من الشيء ما تأخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا تمييز  
 الفصح من غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام مقدم عليها كما اشار اليه  
 في تفسير المرجع ولوسلم تأخره وترتب عليه لم يستقم الفرضية ايضا اذ ليس  
 الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطأ وتميز الفصح عن غيره وهو ظاهر  
 جدا بل الفرض من جعل الكلام بليغا واتصافه بالحسن الذائق وارتفاع  
 شأنه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن  
 سماجة كما لا يخفى على الفطن (قوله لان غاية ما علم مما تقدم الى آخره) يعني  
 ان العلوم من تعريف بلاغة المتكلم اعادة بلاغة المتكلم هذين الامرين  
 ان اريد بالاحتراز والتميز نفس الفيلين او توقفا عليهما ان اريد بهما  
 التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضا منهما فتفسير المرجع بالعللة الغائية  
 لا يناسب التفرع بقوله فلم (قوله على الاتصاف بهذين الوصفين) لم يرد به  
 الاتصاف بالفعل بل حثية الاتصاف اذا لاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة  
 المتكلم وهي لا توقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحتز  
 فلفهم (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني  
 الى التمييز والجملة اعني اجزاؤه تمييز السالم صفة المركب هذا وما يقال من  
 ان تمييز الفصح عن غيره كافي لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل

٩ فان بلاغة الكلام  
 لما توقف على الاحتراز  
 والتمييز المذكورين كان  
 التمكن من الموصوف  
 موقوفا على التمكن  
 من الموقوف عليه  
 ولا يقدح فيما ذكر ان  
 تفسيرهما بالتتمكن  
 لم يعلم مما تقدم فليتأمل

صحة جله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاما مستندا به لان المراد تمييز الفصح من حيث انه فصيح لتمييز ذاته من حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على الشبه ( قوله وكالسراج معطوف على اجتمعتم ) اى وبخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر الى سرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى تكا كاتم ( قوله منه ما بين الى آخره ) ظاهر العبارة ان بعضا واحدا يقيين في احد هذه الاشياء مع ان التبيين في كل واحد منها بعض آخر فقييل هو من قبيل الفسوف النثر بكلمة او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة كناية عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل لكل منها بعض من تلك التميزات واعترض عليه بان التبيين الاعلام فلا معنى لاعلام التمييز الذى فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنا اظهار وجوده العيني وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فينبغي ان يراد يحصل بالحسن على سبيل التجوز ( قوله لان من يتبع الكتب المتداولة الى آخره ) ردلا وورد عليه التوزنى من انه لم يذكر في متن اللفظة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال ان تمييز السلام من غيره يتيقن في علم متن اللفظة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب بهذا التقدير ان يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللفظة كالا ينفى وايضا لفظ الثانى عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز بين في علم كذا كثير معنى على انه اوقال ما يستفاد ولم يحتاج الى زيادة يدرك بل كان قد يكتفى ان يقال او من الحسن ( قوله قد يطلق على جميع اقسام العربية ) اى فلو قال في علم اللفظة ٦ لتناول جميع اقسام العربية ولم يعين المراد ( قوله او في علم التصريف الى آخره ) اعترض عليه بان المحل بالصفاحة هو مخالفة ما ثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الانفاظ الشواذ الثابتة في اللفظة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت من الواضع ( قوله والتعقيد اللفظى ) رد عليه بان التعقيد اللفظى قد يكون بسبب اجتماع امور بكل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون بمخالفة القانون التصوى فكيف يبين في علم النحو غاية ما يقال لان النحو باحث عن الوضع الاصلى لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شئ في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف

٦ اللفظة في اللفظة التللفظ  
علا يعنى يقال لفايلفو  
لفظة اذا تكلم بما لم يفد  
وفي الحديث من قال  
يوم الجمعة لصاحبه  
انصت والامام يخطب  
قد تلقا وفي الاصطلاح  
عبارة عن لفظ وضع  
لمعنى مفردا كان او  
مركبا كذا في شرح  
البديع للاصبهاني ٤٤

التأنيب كما لا يخفى ( قوله والفرض من هذا الكلام تعيين ما بين الى آخره ) اى  
من قوله والثاني منه ما بين الى آخره وقوله ويحترز عطف على ما بين والضمير  
في بهار اجمع الى ما المقدرا انت لكونه عبارة عن العلوم والحسن ولا بد من اعتبار امر  
وهو معلومة كنية الامور التي يجب ان يحترز عنها ليعترب على ما ذكره قوله  
ليعلم الى آخره اذ بمجرد تعيين ما ذكره من غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان  
الباقى اى شئ ( قوله لمكان مزيد اختصاص ) اما مصدر ميمى بمعنى الشبوت  
او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم بقيت عنهم مقام  
الذنب ( قوله يعنى الخطأ فى التأدية ) الاقرب فى توجيهه عبارة التى  
المصير الى حذف المضاف اى ما يحترز به عن متعلق الاول ( قوله ولا يخفى  
وجوه المناسبة ) اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب  
خواصها التى هى معان مخصوصة فى التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما  
تسمية الثانى بالبيان فلانه متعلق بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق  
مختلفة فى الوضوح واما تسمية الثالث بالبدیع فلانه يتعلق بامور بدیعة واشياء  
غريبة كالترصيع والجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه  
بالبيان اعنى المنطق الفصيح العربى عما فى الضمير وبه يبين وجه تسمية  
الاخيرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة  
ولاحاجة الى اعتبار التغليب والله تعالى اعلم ( قوله الفن الاول  
علم المعاني ) ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول  
الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتجج الى تقدير  
المضاف اما فى الاول اوفى الثانى اى معانى الفن الاول علم المعاني او الفن الاول  
الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للدلول  
باسم الدال او عكسه فالامر ظاهر وباقي البحث سبق فى مباحث المقدمة  
فلا حاجة الى الامة ( قوله لكونه منه بمنزلة الفرد من المركب ) كلمة من فى  
الموضعين ابتدائية الا ان ابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني  
حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة الفرد حال كونه ناشيا من المركب  
ومتصلا به ومختصه ان اتصال معاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال الفرد  
بالمركب ونسبته اليه ( قوله بعد رعاية المطابقة لقتضى الحال ) زيادة هذا  
القيد بناء على ان البيان لا يستدبه اذا لم يراع المطابقة لقتضى الحال لان علم  
البيان متوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة يكون مالا بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال  
 غاية ان لا يكون بليغا (قوله طبعاً) الاقرب انه صفة مصدر مخنوف بقدر  
 ما النسبة اى قدما طبعيا ومثله شايخ وجعله تمييزا لا يتخلو عن تصكلف  
 (قوله وقبل الشروع الى آخره) لم يقل وقبل الشروع فيهما اى فى مقاصد  
 العلم والتنبيه الآتى مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه  
 الآتى من تنم ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح  
 كثيرا ما يستعمل فى المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا بد ان التعريف  
 وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار (قوله فهى مسائل كثيرة) ان حل  
 على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء فى الجرف ظاهر وان اريد تطبيقه  
 على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بترينة المقام اى كل علم يفرد بالتدوين  
 فيكون المبدأ نكرة موصوفة بفعل فيصور دخول الفاء فى خبره (قوله ضليه  
 ان يعرفها تلك الجهة الى آخره) اراد بمعرفتها تلك الجهة معرفتها  
 بخصوصها بها وبالجواب العرفى الذى ماله اعتبار الاولى والاخلى  
 اذا لمانع عقلا من ان يتصورها بما يعلمها وغيرها ويندفع الى طلبها من  
 حيث انها جزئى لذلك المفهوم العام او يتوجه الى تصور كل واحد  
 من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة  
 المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو  
 ظاهر البطلان اذ تمتنع طلبها حيثئذ ولذا لم تعرض له واما بانتفاء معرفتها  
 بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل  
 وعلى التقديرين لا يأتى من فوات ما يبينه وتضييع وقته فيما لا يبينه اما على  
 التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع فظاهر واما على التقدير الثانى  
 فلان الكثرة اذا لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب  
 اعنى تصور المطلوب ولا يتفرع منه الى تحصيل المطلوب فيفوت وبضيع  
 الوقت فى غير المطلوب وان كانت محصورة فلا نه يصرف كثيرا من الاوقات  
 الى تحصيل شرط الطلب فرما لا يوسع باقى الوقت لتحصيل المطلوب او يعل  
 عن تحصيل الشرط فيقتاعد عن الطلب ويلزم الامر ان لا يقال الطالب  
 اذا تصور الكثرة بما يعلمها وغيرها وان دفع الى طلبها من حيث انها جزئى  
 لذلك العام فادى الطلب الى غيرها كيف يقال فادى مطلوبه يعنى تلك

الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذ تصورها الطالب بخصوصها  
والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب الا جعل هذا المفهوم  
العام مرآة للملاحظة لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يصمم ذهنه  
من الخطأ فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر وحينئذ هو المنطق وان اعتقد  
ان هذه العصمة تحصل باى علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار  
انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المال وهو العصمة المذكورة  
قد فات وهو ظاهر (قوله اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية) حل العلم  
ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويخصر في ثمانية  
ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات  
المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك  
ولو تسامحا جزئى باعتبار ان متعلقه جزئى من مطلق الاصول وهذا  
هو المناسب لقوله الآتى بها يتمكن من استحضارها والالتفاتات البها وتفصيلها  
واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول  
فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة  
منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لاقال اطلاق  
العلم على الملكة يقتضى ان من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به  
مع بطلانه لانا نقول اثبات طليته بالمعاني بمعنى حصول مسائله له لا بتأني  
تفهيها بالمعنى الاخر اعني الملكة واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادق  
على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال  
فحينئذ تخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث  
يقتدر بها على تأليف كلام يبلغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني  
بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات ومختلفين بالحيثية (قوله بيان  
ذلك ان واضع ال آخره) المفهوم من كلام الشارح حيث حل الملكة  
على ملكة الاستحضار لاهل ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم المعاني  
بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر  
انه يمكن ان يحصل كيفية لنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من  
المسائل واستحصال ما كان مجهولا منها كما اعتبر انتهى التام في الفقاهاة هذا  
فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما يلزم ان  
واضع بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضع الاصول واستبانتها يتجشم

٩ وقد يجاب بان المراد  
بالادراكات في تعريف  
الملكة هي للادراكات  
التعلقة بالمسائل المستنبط  
هي منها والبلاغة ليست  
كذلك فاذا كانت منشأ  
لتلك الادراكات يصدق  
التعريف عليها قيل  
ولا يحصى سوى التزام  
الاتحاد الذاتي  
والاختلاف بالحيثية  
للمر

كسب جديد وقيل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر وای محذور في ذلك (قوله كونهما جهة إدراك) اذا جعل العلم على الأصول والقواعد صحيح تشبيه بالحياة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالخسر المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذا لمعنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالدلول فليتأمل (قوله فلان يعلم النعم) يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنعم ههنا هو الملكة وان كان النعم عبارة عن المسائل (قوله ان له حالة بسيطة اجالية) يمكن ان يقال مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل سببها من العلم الاجبالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل الحاشي (قوله والعم لكلى او المركب) سواء كان باعتبار تصور ماهياتها او التصديق باحواهما وكذا الكلام في المعرفة (قوله دون علمه متوض) بقوله عليه السلام ان من العلم كهية المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول عليه السلام او من على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام مجازا لاصلة العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلى الله تعالى اربعين صباحا ظهرت يتابع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم (قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا) قيل المراد ذهول يفضى الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فالخاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الاجازا والحق ان الذهول زوال الصورة من المدركة فيكون الوجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوائل الباب الاول ان الالتفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر مرفق والتحقق ما ذكرناه ولهذا يادر الشارح هناك الى تسليم علميته (قوله والمصنف) قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رماية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء في فقال يعرف الى آخره للتفريع لا لتلليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئى لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح وقد يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعى نكتة والجريان على

ذلك الاستعمال يصح نكتة له (قوله ادراكات جزئية) هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكل لان الادراك الكلي كلى لادراك ولهذا تعرض لجزئيته الادراك وأشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والاقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لانفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التأكيد القنأى وقد يجعل من قبيل ٦ وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافتراء دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان التذكرة في الاثبات قد تم كما سيحى ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحتمل على حذف المضاف وهو كل تلك القرينة المقام (قوله بمعنى اى فرد الى آخره) اشارة الى ان الاستغراق عرفى وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل (قوله او البعض الغير المعين) اراد البعض الغير المعين مثل الثلث والرابع والاكثر لالبعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما لا يخفى (قوله لكل من عرف) مسئلة منه قبل المراد منه مسئلة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا (قوله وكذا الحسنات البديعة) هذا مبنى على المشهور واما على ما تحققه فيما سبق من ان الحسنات البديعة قد يقتضها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف حينئذ بالحقيقة المراد كالم البيان بينه (قوله وهو قرينة خفية) يعنى وصفه الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما فى حكمه يفيد العلية كالتعليق بالشتى فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم يفيد ان معرفة تلك الاحوال لتكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فيساق الذهن الى اعتبار الحثية واما التلغاف فواضح (قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال) هذا على حذف المضاف اى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال لازم ان يكون معرفة هذه الاحوال غير علم المعاني لم يتجح الى ذلك (قوله وهذا واضح لزوما وفسادا) قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خير بان علم المعاني ليس

٦ لامن قبيل حذف  
العاطف دون الموطوف  
على ما قال ابو على في  
قوله تعالى ولاعلى  
الذين اذا ما اتوك  
لحملهم قلت لا اجد ما  
احملكم عليه اى وقلت  
وحكى ابو زيد اكلت  
سمكا لبنا اى ولبنا اذ  
لا يحسن ههنا ان يقال  
كل فرد وفرد



عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة  
 فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتأمل (قوله وليس مقتضى الحال  
 الا تلك الاحوال بينها) حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق  
 به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالثابت  
 المخصوص في ان زيد قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كقائد  
 الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة  
 للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد اعرفت من تقديم الفعول به  
 فما لم يذهب اليه احد (قوله قلت قد تسامحوا الى اخره) حاصل الجواب ان  
 لاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة  
 لا تنقسم الاحوال وبالطابقة صدق المطابق بزنة الفعول على المطابق  
 بزنة الفاعل على عكس اصطلاح العقول فانهم يقولون الكلي مطابق  
 للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم  
 تطابق الاصطلاحين قال المعنى الاحوال التي بسبب اشتغال الكلام الجزئي  
 عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال (قوله والافتقار  
 الحال عند التحقيق كلام مؤكد) استدلل عليه في شرح المفتاح بقوله في  
 تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان  
 المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التأخير عورض بان  
 قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضي تأكيد الكلام وجوبا  
 واستحسانا ونجربة عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة مقتضية  
 لذكر الحذف للتعريف لتذكير الى غير ذلك محكم في ان مقتضى نفس  
 تلك الاحوال والمحمّل يحمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء  
 الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال الكلام المكيف واما  
 ما ذكره من دلالة التعريف قد اجاب عنه الشريف بان بعض مقتضيات  
 كالتوكيدات واداة التعريف بما يذكر فوجب حل الذكر على التغليب  
 رعاية لما صرح به في الاجال والتفصيل والقول بان مقتضى نفس  
 التأكيد والتعريف لا ادانتهما مدفوع بان مرجع اقتضاء ثمة اقتضاء  
 ادانتهما وبانه كما جعل الالتفات معمولا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا  
 ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا  
 الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التأويل على التقديرين

٢ قبل لوجعل مقتضى  
 الحال معنى الكلام  
 المكيف بالكيفيات  
 المعنوية التي هي معنى  
 الكيفيات اللفظية لكان  
 معنى الطابقة في غاية  
 الظهور لان كل لفظ  
 موافق للمعنى المقصود  
 منه بمعنى انه لا يزيد عليه  
 ولا ينقص منه

كان اختيار التأويل الموافق للتصريح في معظم المواضع أولى وإن وجد  
التفاوت بين التأويلين فإن في أحدهما إعطاء الكل حكم الجزئى الذى هو  
عينه في التحقيق وفي الآخر إعطاء السبب حكم السبب الذى هو غيره  
ويرد على الأول بعد تسليم أن المقضى إذاً إنما يفنى أن يكون المقلب  
مخصوصاً بزيادة كسفة أو كثرة أو نحوهما وليس بظاهر ههنا والأظهر حله على  
تقدير المضاف أو التجوز في النسبة الإيقاعية أو جعل الذكر مجازاً عن  
الإيراد من قبيل ذكر القيد وإرادة المطلق بقرينة ما ذكره في الأجمال  
والتفصيل وعلى الثاني أنه منقوض بالحذف والطلب ونحو ذلك إذاً يصح أنه  
متعلق بالذكور فجعله مذكوراً اللهم إلا أن يحتمل على أن الحذف مثلاً  
متعلق باللفظ وهو من شأنه أن يكون مذكوراً في هذه الحالة ولا يخفى بعده (قوله  
أنه كلام مؤكد) قبل اعالم بقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام زيد إشارة  
إلى أن الحال إنما يقتضى خصوصية الكلام المشتمل على الحكم الذى  
يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم إلا أنه جعل  
المقتضى المؤكد لنفس التأكيّد لأمراء به على ما سبق (قوله وأحوال  
الأسناد أيضاً إلى آخره) جواب عما توهّم من أن أحوال الأستاذ غير مندرجة  
فيما سبق لعدم كونه لفظاً معاً به باب من أبواب هذا الفن وضمير اليه راجع إلى  
أحوال المفسر (قوله فبقع خواص تراكب إلى آخره) تحقيق معنى التعريف وفوائد  
قيوده يستدعى نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشرىف (قوله لوجهين)  
لم يذكر الوجه الثالث الذى أشار إليه في الإيضاح وهو أن قوله وغيره مبهم ويجب  
صيانة الحدود عن الألفاظ المبهمة لأن المصنف لم يذكر استقلالاً بل نوبه الوجهين  
السابقين حيث قال على أن قوله وغيره مبهم لم يقين مراده به فكانه لم يعتد به وقد  
حقق الشرىف في شرح المفتاح أن المراد به عدم الاستحسان (قوله والثاني أنه  
فسر التراكب إلى آخره) حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لأنه لاخذ فيه  
تراكب البلاء ومعرفة ما يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها  
الترائب وإن أراد بها تراكب البلاء قد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت  
مجهولة لأن التعريف الدورى لا يفيد معرفة المعرفة وإذا جهلت البلاغة  
جهلت تراكب البلاء المأخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على  
معرفة البلاغة وإن أراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا  
التقدير لا يرد أن يقال لزوم الدور أو ذكر المجهول في تعريف البلاغة

لا يكون سبباً لمدول عن تعريف المعاني بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه الى اخره يشير الى ان لزوم المدول الزائمي مبنى على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سبباً لمدول المصنف عن تعريف المعاني بما ذكره لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يوجد بانه لما كان لزوم المدول في تعريف المعاني على تقدير يعتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المقناح جد في الهرب من الدور فعدل عنه ( قوله كما صرح به في كتابه ) حيث قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة المعاني الخ ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل الماهيات التي لا تخل بالقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة والاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئاً منها والفرض ان المعاني ملكة مقيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مقيدة اياها ولوارب بالتتابع الملكة المينة عليه لكان اظهر ( قوله تبينها على انه معرفة حاصلة الى اخره ) مبنى على احد المذهبين وهوانه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد السبب المخصوص او السبب المخصوص مثلاً اذا قيل رعيننا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات ( قوله حتى ان معرفة العرب الى اخره ) وكذا علم الله تعالى وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان كانت تخرج من اتعريف بقوله ليصير اذا جعل جزءاً منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التتابع فوائداً آخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم ( قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي ) اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزءاً من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء لا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب ( قوله واقول لايهم من قوله توفية خواص الى اخره ) حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من التردد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم ولولم يكن في الكلام ما يشرى ان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك التكلم وهو متوع فان المفهوم من التأدية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى التكلم ان يكون التراكيب ايضاً بهذه الشابة اذ لو قيل مثلاً البلاغة هي بلوغ التكلم في تأدية المعاني حداله اختصاص

بجعل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب  
 الغير لكان تركيبا لهم الا ان يحصل التأدية على تقريرها وكشفها على الغير  
 سواء كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المصنف  
 فيكون له تبادر تراكيب التكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة له  
 الى ان يبنى انتظام غيرها مطلقا قوله لا يفهم الى آخره محمول على المسابقة  
 في مقام المحاوراة كما سبق مثله والنساقشة في العبارة بعد وضوح المقصود  
 ليس من دأب المخلصين ( قوله ان يكون لتفي شك ) الاظهر في العبارة ان يقول  
 نفي شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملايمها في المفتاح حيث قال ان يكون  
 مقصودا به نفي الشك ( قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال ) ارادانه  
 معنى تطبيق كلامه له والاقتد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام  
 على ما يقتضى الحال ذكره ان الكلام اهم من الذي يؤلفه وتطبيقه  
 ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي  
 فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد  
 توفية خواص تراكيب نفسه فتأمل ( قوله تراكيب ذلك التكلم )  
 قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشئ اذ لم يعرف لها خواص  
 حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان  
 هو المهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شيئا كما سيجي في احوال السند  
 من هذا الكتاب ( قوله وليس المعنى على انه يورد وتشبيهات البلغا ) قيل  
 لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها  
 فظاهر واما اذا اريد اختصاصها فلان المعنى يكون و اراد امثال التشبيهات  
 والمجازات وامثال هذا كثيرة مستعملة يقال فعلت ماضلت وقالت ما قلت  
 ولا يشبه المراد منها على احدها مسكنة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف  
 وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها  
 ثم تراكيب التكلم مفهومة من قوله تأدية المعنى اذا المعنى بلوغ التكلم  
 في تأدية المعاني بتركيبه حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب  
 المذكورة في علم المعاني حقها وباراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومه في  
 علم البيان على وجهها ( قوله كيفية تطبيق ) اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير  
 مطابقا لمقتضى الحال ( قوله ويقتصر المقصود الى آخره ) لا ينبغي ان ضمير  
 يقتصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المصنف في الايضاح

٩ قيل في قوله ثمانية ابواب  
مضاف مخنوف أى في  
مدلول ثمانية ابواب ولو  
أريد بالابواب للانواع  
لأما هو جزء الكتاب لم  
يخرج الى هذا التقدير

الذى هو كالشرح لهذا الكتاب ونحصر المقصود ٩ الخ وأورد الشارح لفظ  
المقصود تأسيابه وتبنيها على أن النحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا  
اصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء الثلاثة وإن عدت مندرجة في علم المعاني  
تقليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ من يانية في التحقيق  
وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الأجزاء وارتباط  
قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني  
بما قبله واندفع ما يقال أن النحصر هو المقصود في علم المعاني وصدقه  
على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكل في الجزئيات لا غير وإن الأشياء  
الثلاثة خارجة عن علم المعاني لقطع بأن تعريف العلم مثلا خارج عنه  
فلا احتياج إلى إتمام المقصود لإخراجها وإن أجزاء العلوم ثلاثة كما تقرر  
الموضوعات والمبادئ والمسائل فلا يكون الكل اعنى علم المعاني منحصر  
في الأجزاء الثمانية ولو حلت من على التبصيص والمقصود على جمعه  
بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذى هو بعض من علم المعاني المتناول  
ولو بحسب التغليب والتساحل وغيره من الأشياء الثلاثة والمبادئ والموضوعات  
لاستقام الكلام أيضا (قوله وظاهر هذا الكلام) وجه الظهور أن المذكورات  
في الأبواب الثمانية أصول وقواعد وأورد لفظ الظاهر إشارة إلى إمكان حل  
العلم على الملكية والحصر على حصر السبب في السبب كإقبل مع بعده فتأمل  
(قوله لا محالة) مصدر ميمى بمعنى التحول من حال إلى كذا أى تحول إليه  
وخبر لا مخذوف أى لا محالة موجود والجملة مستترضة بين اسم أن وخبرها  
مفيدة تأكيد لحكم (قوله فائمة بنفس التكلم) لاشك أن تلك النسبة في الخبرى  
إيقاع النسبة أو انتزاعها أو فى اضرب مثلا هو طلب الضرب فمضى قيامها  
بنفس التكلم كونها صفة له موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات  
النفس إلا أنها معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه لقطع بأنه لا احتياج  
فى التصديق إلى تصور الإيقاع أو الانتزاع وبأن الموجود فى نفس من قال  
اضرب طلب الضرب وإيقاعه لا مجرد تصويره كذا نقل من الشارح فى قوله  
هو تملق أجد جزء الكلام بالآخر مسابقة إذ النسبة بهذا المعنى قائمة  
بأحد الطرفين لا غير والحق أن اعتبار قيام النسبة بنفس التكلم باعتبار  
القالب أو بحسب الظاهر أو المراد قيامها لو لا المانع أو اتهام شائها  
القيام بها القريبة ما سيصرح من أن قول الشاك والمجنون والناموس السامى

كلام اذمن اليين اذلاقيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شئ ههناهما (قوله) لانه لايشمل النسبة الانشائية) ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة به المشتمل هو عليه للمعنى ذكر الاتزان لغوا ففسدا للمعنى مع انه يخالف للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان له نسبة فخير والا فانشاء فتأمل (قوله سواء كان ايجابا او سلبا) المضاف محذوف اى تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى (قوله في احد الازمنة الثلاثة) فيدفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستيعابية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لانسبة خارجة لها في الحال تطابقها (قوله تطابقه او لا تطابقه) تكثير للقاعدة وتمهيد للباحث المذكورة في التنبيه الاى لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى (قوله قال الكلام خبر) اى من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونهية من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه (قوله وان لم يكن للنسبة خارج كذلك) المقصود ارجاع النفي الى القيد ٢ الاول بقربته ما شئت من ان لا خارج للانشاء (قوله اذا كان فلان في معناه) اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يميز التعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كمعروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائر ها وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته (قوله ولا وجه لتخصيصه بالخبر) اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاشتغال على الطائفت كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد (قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها للقاعدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر (قوله فالتالى يهيمه الى آخره) قيل بيان السبب والتعليل وظيفة الشارح ولا على المصنف الا الاشارة الى المسائل ايجالا ولذا قال فالاقرب دون فالصواب (قوله ومن رام) الى قوله فساد كلامه اكثر واظهر رد على الخلفاء واشارة الى ان كلام المصنف ايضا قاسد في نظار باب الفن لقصوره عن اعادة ما يهيمه (قوله فجعل بابا سادسا) هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن

٢ اعنى خارج لا اثنائى  
اعنى كذلك الذى اشير به  
الى ما يطابقه اولا  
يطابقه

ولا يخلو الكلام عن الإشارة إلى أن الترتيب الأقرب هذا الذي ذكره لأماد كره المصنف (قوله) ولذا لم يقل أحوال القصر (أي لكون القصر والقصر والوصل أحوالاً في أنفسها وأما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام إياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له (قوله) وسم هذا البحث بالنتية (أي اعلم من وسمه وسموه سمته) أثر فيه بسمه وكي والهاده عوض من الواو في قوله لأنه قد سبق منه ذكر ما أشار إلى أن التنية إنما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقاً وكان في حكمه كالبديهيات أو أنه يستعمل فيما لا يحتاج إلى الدليل كالبديهي وماتعلق به علم سابق في حكمه (قوله) فلا دور كما توهم صاحب المفتاح (حيث أبطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بأن الصدق معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض عليه الشارح في شرح المفتاح ٧ بأن اللازم فساد تعريف الخبر أو الصدق لزوم الدور لافساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى واثبت خير بان ما ذكره حق بحسب نفس الأمر وأما بحسب الأثر فيمكن إبطال كل منهما على التعيين مثلاً يقال فيما نحن فيه أخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لأنه مفسر بالخبر فأخذه في تفسيره يكون دوراً وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لأن الصدق مأخوذ في تفسيره فأخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الأخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى بمن لا لايتيان بالجملة الخبر به حتى يعود الدور وبالشئ على ما خارته في شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه أن كل نسبة إما على وجه الإثبات أو على وجه النفي فالأخبار والكشف هما على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لأن المتعارف في الاستعمال أخبرت عن زيد دون أخبرت عن نسبة القيام إليه (قوله) وبإضا الصدق والكذب) ظاهر هذا الكلام وهم أن اعتبار الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين وإذا غير مقصور والأثر في تعريف الشئ بمبانيه فالمراد أن اختلافهما كاف للاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وإن استلزم اختلاف أحدهما اختلاف الآخر ظاهراً (قوله) تعريف لما هو صفة التكلم (أورد عليه أن معنى صدق التكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والفرق في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بماله واجب منع اتحاد الصدقين وقد أجاب الفاضل المحقق بأن الصدق والكذب

٧ ويمكن أن يقال إن ظاهر كلام المفتاح أن هذا المذكور في تعريف الخبر لا يصلح تعريفه في نفس الأمر لأن سوق الكلام إنما هو لبيان فساد التعريفات المذكورة للخبر في الواقع وعدم صلاحها للتحويل ويؤيد ذلك أنه أبطل بعضها بأنه ليس بطرد وبعضها بكونه غير معكس وحيث لا ينبغي الكلام إلا في ما فليست أم

٩ اللهم الا ان يجعل  
للاخبار صفة الكلام  
ولو مجازا اوردى ان  
الاخبار وان كان صفة  
لكلام لكنه لا يتوقف  
تصوره عليه فليتأمل  
ع

وان اتحد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره  
فلا دور وفيه بحث اما اول فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم  
وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه مرفعا لما هو  
صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح  
التعريف بحسبه لاننا نقول تسليم اتحاد ٩ الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا  
فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني  
وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا  
للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان  
العرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتمالا  
بما لا يتم وترك ما بهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزا  
من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم ( قلت  
هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد من عرف صدق المتكلم اذا ثبت  
ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء تعريف الخبر فليتأمل ( قوله اي  
مطابقة حكمه ) قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص من الدور في  
تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور  
قلت ذكر الضمير تسامحه ليان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والافتراض  
في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايمان الى ان  
المطابقة وعدمها صفة الحكم اولا وبالذات وبواسطة يتصف الخبر بهما  
( قوله وهو الخارج الذي الى اخره ) اراد به خارج ذات المدرك لا ما يارادف  
الاعيان كاسيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد ( قوله بيان ذلك الى اخره )  
المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر  
ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وار تباط الخبر بالاسم باعتبار ان لفظ شيئين  
الذين ارجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء في قوله قطع قطع  
النظر اخلة عليه حكما لكن لما قدم عليه معموله هو الطرف المذكور  
ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب  
الاخفش وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة لقدر والمعنى دل على وقوع النسبة  
وقولا اما بهذا الطريق اوردنا ما الواو في لا بد وان يكون فهي اما داخلة  
بين اسم لا وخبر هاتئنا أكد الاصول على مقدار مناسب للقيام  
( قوله فمطابقة هذه النسبة الى آخره ) الظاهر انها هي النسبة التي يدل



عليها الخبر وكلامه في كتيبه يدل على انها وقوع النسبة اولا وقوعها  
والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس  
ألا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال وجهه ان الخبر لا يدل الاعلى الوقوع  
الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما  
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما  
من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع  
النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز  
ان يتحقق المطابقة بين المتباينين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول بصرحون  
بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم  
بمعنى الوقوع او الالاقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولاشك  
ان القضية محتملة للصدق والكذب فليشأمل ( قوله لفرق الظاهر  
الى اخره ) قيل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني  
ما يرادف الايمان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة  
خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السياق لا  
ما يرادف الايمان فقوله لفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا  
لوقطعنا الى اخره بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان  
الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو  
الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عندد لالة القرينة غير غريزيما  
بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق  
الصدق مثلا فيما حكم بالا بدور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من  
طرف الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في  
الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق  
قولنا الانسان يمكن ليس بمطابقة للخارج المذكور البتة لانه متصف  
بالامكان سواء وجد في الخارج او لم يوجد ولا ضرورة الى جعل الخارج في  
عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا  
ويحتاج الى الجواب بان المتبصر في الفقه والتمعارف الواقع في محاورات  
البلغاء هو القدح بالخارجية فلا ضير في خروج غيرهما عن الضابطة تأمل  
( قوله وقيل مطابقتها لاعتقاد المتبصر ) قيل على النظام قولنا صدق الخبر  
مطابقتها لواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب

وان كان الثاني بطل فقلت صدق الخبر مطابقتها لاعتقاد المخبر لانه مطابق  
 لاعتقاده وقد كذبه جوابه انا نختار الاول ونقول صدق هذه القضية  
 المتخصصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا  
 بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه  
 بمطابقة الواقع فتأمل ( قوله اللهم الا ان يقال قد جرت العادة ) يستعمل  
 هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف  
 ههنا انه خلاف التبادر وانه يورهم بجران الكذب في الانشائيات وهو مخالف  
 للاجتماع فلينأمل ( قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه ) وهو كلام نسبته  
 خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاشفة في اعتقاد القائل به ( قوله وتمسك  
 النظام الى آخره ) التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولذا لا يجري  
 فيها المنع كما تقرر في العقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك  
 الشيء او رسم مثلاً فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى  
 الضمنية فلا إشكال ( قوله فلو كان الصدق عبارة الى آخره ) فيه إيحاء الى ان  
 الآية وان اثبتت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم  
 مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم  
 لا يثبت في جانب الصدق اثباتاً ظاهراً لا في مذهب الخصم ولا يثبت  
 مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد للواقع  
 جميعاً نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين ككون الكذب انتفاء  
 مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقتها لاستقام في الجملة ( قوله وهو ان  
 شهادة تها هذا من صميم القلب ) يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب  
 كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب  
 الله تعالى اياهم راجعاً الى كونها خلاف الواقع لالي كونها خلاف معتقدهم  
 فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة  
 الاسمية اشارة الى ما سيأتي من انه قديراً كد الخبر بالنظر الى لازم فائدة اذا  
 كان المخالط منكراً له مسلماً لاصل الحكم هذا وقد يقال التواكيد انما تؤكد  
 الحكم الذي دخلت هي عليه كذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشيد  
 بل في انك لرسول الله فالوجه ان يحصل الحكم المتضمن الذي اشعرت به  
 التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر من صميم القلب كما ذكره  
 في شرح الفتح ويحاج بان التواكيد وان دخلت في الشهادة لكنها تشعر

بان الشهادة به من صميم القلب ولا منافاة بينهما (قوله ليس بشئ) لظهور  
انه ليس بخبر بل انشأ لما صرح فيما ساقى بان حاصل الجواب منع كون  
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين جل قوله ليس بشئ على  
ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز  
ان يكون تشهد اخبار بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه  
للفتح لا انشاء لها ولو سلم كونه انشائيا لرجوع التكذيب اليه باعتبار  
تضمنه اخبارا بصورها عنهم كما يجوز في شرح الكشف مثله في قوله تعالى  
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون (قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون  
غلطا الى آخره) اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة  
يتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان  
والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة  
نظرا الى مدلولها العرفي وهو صدورها عن علم ومواطأة ولذا قال  
في القوائد القباية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل  
بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست من دأب  
المحققين فاندفع النظر وقد يقال لامعنى لرجوع التكذيب من الله تعالى  
الى كون الاخبار مسمى بالشهادة مرافير جمع الى مدلوله فلا يكون هازرا  
آخر بل يرجع الى الوجه الاول (قوله فظاهر بما ذكرنا فساد ما قيل الى آخره)  
اذلا معنى لان يقال لانسلم رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز  
ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق  
لواقع فهو ككاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف  
على رجوع التكذيب الى المشهود به اعنى قولهم انك لرسول الله بالنظر  
الى الواقع فافضل الجواب ان لانسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب  
نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن  
بحسب زعمهم وهذا كلام لاغبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور  
لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على النصف  
وبهذا القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه جل المؤمن على  
الصلاح (قوله واعلم ان ههنا وجهين آخر) لم يذكره القوم هذا الوجه  
مأخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهده النظر فيه والخلف  
يكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزمهم بالحركات الثلاث في الفاء

يحيى بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني أكثر  
وقديحي بمعنى الظن فتعدي الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم انهم  
لم يقولوا ذلك والاتقاضي التفرق وسلول اسم ام عبدالله فهو غير منصرف  
للعلمية والتأنيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اى اى شئ اردت حتى انتهى  
الى تكذيب رسول الله اياك والمقت البفض هذا وقديقال معنى الآية الكريمة  
ان المناقب قوم مادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر  
عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالته فان الكذب قد يصدق (قوله  
الجاحظ انكريسان لحاصل المعنى) واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل  
حذف فعله اى قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة  
(قوله فهذه اقسام ستة الى آخره) لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان  
الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم امام مطابق لواقع  
مع اعتقاد المخبر او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو  
الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا  
كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة  
اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد  
اللامطابقة فالاقسام المذكورة ٢ في الايضاح ستة ايضا (قوله مطابقتها  
لواقع مع اعتقاداته مطابق) اشار الى ان ضمير مطابقتها لواقع ثلاثين  
نظم الكلام لان ضمير مطابقتها في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار  
حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى  
موافقا لما في الايضاح الصديق مطابقة الخبر اى حكمه لواقع مقرونا ذلك  
الخبر مع اعتقاد مطابقتها له ثم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد  
المذكور وكون متعلقه في جانب الصديق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب  
عدم مطابقتها معلوم بمعونة المقام فلا يلزم اختلاف اراجع والرجوع اليه (قوله  
ويلزم في الاول) الى قوله ضرورة توافي الواقع والاعتقاد حيث لا جواب سؤال  
مقدر تقديره ان الصديق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا  
والكذب عدم مطابقة شئ منه حاول ثبت هذا بما ذكرته حيث لم تذكر  
مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقتها في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم  
في الاول اى مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في  
مذهب الجاحظ وهو الشريك في المطابقة لواقع ومحصله لزوم مطابقة

٢ قيل الصحيح ان  
الاقسام ثمانية لان  
اقسام الواسطة ستة  
اذا اعتبر في كل من  
الصدق والكذب امران  
فانتفاء كل منهما  
يتصور بوجوه ثلاثة  
انتفاء الجصوع وانتفاء  
كل من الامرين وانت  
خبر يانه لم يعتبر  
التداخل فلهذا جعلها  
ستة فليأمل

المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقتها للاعتقاد المعهود بقريئة القسام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل الزوم بالتوافق بارد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع وما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتأمل ( قوله فكثيرا ما يقع الخطب في هذا المقام ) اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان يطابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصديق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخطب تركه قعمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه ( قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الختالي ) حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخطب باعتبار توهم ان الشكوك ليس بخبر تحرزا عن زوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خطبا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل ( قوله وقد وقع في شرح المفتاح الى آخره ) عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر السلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو اليهود يعني المطابق للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا يعلل اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا يكون متمسكاه مع انه يلزم اختلاف الراجع والارجوع اليه وقوله يقتضي منه العجب اى يبلغ الى نهايته او يؤدى منه العجب او يحكم به ( قوله واستبدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الآية ) هذا حاصل المعنى والا فلا قرب ان قول المصنف بدليل متعلق بالخال المحذوف اى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى

افترى بفتح الهمة اصله افترى حذفت الهمة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة وقد يعكس ( قوله بالحشر والنشر ) عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام لرسالة الى آخره لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل يفتنكم اذا من قم كل غمزق انكم لفي خلق جديد افترى الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فتريد احدهما بين الامرين يستدعي تريد الآخر فانهم ( قوله على سبيل منع الخلو ) اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا فرض لهم في نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان التزديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتأمل ( قوله لكان اظهر ) اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجوزهم اياه حتى ينافي التزديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحداشق التزديد لانه يستلزم التجوز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفا ( قوله وايضا لدلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق ) فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ماصدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للاستدلال هو هذا فليتأمل ( قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر ) قيل الاولى الواو مكان الواو لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى التزديد واما اذا كان المراد معنى حصر اخباره عليه السلام بالبعث على الانصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ واذا القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يصح اخباره عليه السلام عندهم الا باحدهما على ان او يحمي بمعنى الواو ( قوله وفيه بحث ) قال الفاضل المحمدي وذلك لان الانحصار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او ان الانحصار فيهما باطل عنده

بل يجعل كلام الجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول  
فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه  
كما يدل عليه قولهم المشكوك والوهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك  
ان خبر الجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان المحصر  
فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذا التقسيم هكذا الكلام ان كان  
لنسبته المدلوله خارج فخير والافتشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح  
فلا يسمع (قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا) لا يذهب عليك ان مقصود  
هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق  
والكذب لان فيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة  
ما يوهوم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية  
من الين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها  
بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا  
(قوله وفيه نظر لوجوب علم المخاطب الى آخره) توجيه النظر ان الظاهر  
من عبارة ذلك البعض حيث اورد لالتى لنفى المجلس والاستثناء يقتضى  
لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم  
من قرينة المقابلة بالمشهور نفي فرق مختلفان به في الاحتمال وعدمه و اشار  
الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الى آخره والى رد الثاني بقوله  
ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما يوجد في بعض النسخ من قوله  
فظاهر ان المعلومة من حيث هي معلومة لا يمكن الصدق والكذب  
وجعل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال  
من حيث هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث  
هو قيل ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب  
التقديمية لها من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوماتها للمخاطب وكذا كون  
تلك المعلوماتية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار  
البدئية المحتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت بتلك المعلوماتية مستفادة  
من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية  
النسب التقديمية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالهما  
ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البدئية  
فالنسبة التقيدية من حيث هي هي اى من حيث مفهوماتها وماهياتها

الوضعية لا تحتلها والخيرية من حيث هي هي تحتلها لخروج المانع  
المذكور اعني المعلوماتية عن ماهياتها بحسب الوضع فتأمل (قوله حتى قالوا  
ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار) فيه بحث من وجهين الاول ان  
صاحب الفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع القفل ان المثل  
المشهور اعني اقلني بضرب اناحرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم  
ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله اناحرشته صفة  
مميزة لضرب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد  
بالضرب او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان  
ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود محائل الجهل الثاني ان صاحب  
الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للتقين الذين يؤمنون بالغيبيات الى ان المتقين  
ان جعل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت  
الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له  
في فهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا ككاشفة الهم الان  
يخص الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا  
ينافي معرفة الاجال فليتأمل (قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف) فيه بحث  
لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر  
نحو انت حافظ التورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون  
اوصافا لانها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب  
العلم بالنسبة الخيرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه  
والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة

التقيدية فالمعنى فيها انها اخبار البينة لا اوصاف (قوله الباب الاول  
احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الى اخره) ٢ الضم مصد من المبنى للفعل  
يعني الانضمام فيكون صفة اللفظ بلا مزيد المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات  
التقيدية والاضافية والجلل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى القوي  
المصدرى لا المعنى الاصطلاحي. القصر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد  
يخرج النسبة التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما بالمفهوم في قوله المفهوم  
الاخرى ما يفهم في اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع  
هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة لقطع بان الثابت

٢ فان قلت هذا التعريف  
لا تناول الاسناد الذي في  
ضرب في يوم الجمعة وفي  
الدار والتأديب لان  
شيئا منها ليس بمضروب  
قلت بل يتناولها لان يوم  
الجمعة مضروب فيه  
وكذا الدار والتأديب  
مضروب له فتأمل



في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكر الشارح من ان الجملة الشرطية عند النجاة جملة خبرية هي الجزء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فان الخبر عندهم منحصر في الجمل ( قوله لقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ ) هذا القطع بحسب متعارف النجاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصل والمقصود الاولى وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والزيات تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبقيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد تجري في كلاميه واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة في الشرح كما لا يخفى ( قوله هو الذي يتصور على البناء الفاعل من تصور الشيء ) اي صار ذا صور ( قوله اظهرا المصغر ) استعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن والتعسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعه للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كان العلاقة المشابهة للاستعارة والافجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الثاني لان التخصيص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما ترجوه يلزمه اظهار التحزن والتعسر فهو من قبيل ذكر المزموم واردة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التثنية ثم قوله اظهرا لتلخيص لقدر اي قالت ذلك اظهرا ( قوله وقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين ) عدم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والتأني الاستنكاف والبناء في نفسه لتعديده اي يرجع نفسه ( قوله ومثله هل يستوى الذين يعملون ) اشار بالتخصيص على التثنية الى ان الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور ( قوله وامثال هذا اكثر من ان يحصى ) رد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء وردة الفاضل المعنى بان من اذا لم يكن تفضيلية قد استعمل افضل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض

بان المعنى أكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سوح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية منحوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى أكثر من خلفها تأمل (قوله قومي هم قتلوا الخ) المصراع لحارث بن دعلج الدهيل الى آخره فاذا رميت بصيبي سهمي \* وبعد هذا البيت فلتن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاهن عظمى \* قوله اسمية اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء مخوف اي يا اسمية واخى منقول قتلوا وربيت مع بصيبي تنازعا في سهمي واللام الاولى في كل من مصراحي البيت الثاني موثقة لتسم والاخرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد في البيت والسطو

الاخذ بنصف كافر وحاصل المعنى ظاهر (قوله اما الحكم او كونه مالا به) اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر مالا به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لاحقيقا ولا منع جع وهو ظاهر ولا منع خلولانهم صرحوا بان تقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر وتقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل تقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثالث في التجرب اما قصد افادة الحكم \* او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز اتفاؤهما عن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لاتساعده اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة الزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا على اشار في النج ٧ الثالث من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية اقساما غير مائة الجمع ومائة الخلو كقوله رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يبدالله او يقع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل (قوله لا متناع ان يقال انه لم يقع النسبة) فيه بحث لانه ان اريد باقاع النسبة ضم احدي التكلمين الى الاخرى فهو لا يقيد لان البحث ليس في افادة ماهو من اوصاف القبط وان اراد ماهو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلان سلم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لاعقلية بخازان يتخلف مدلولها عندنا والجواب حل الادراك على المعنى الاعم فسامل (قوله فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر الى آخره) لا ينبغي ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما

٦ في التقرير المذكور  
اشارة الى رد جواب  
الاستناد بان اصل  
التركيب هكذا قصد  
المخبر بخبره اما افادة  
الحكم او افادة لازمه  
ووجه الرد ظاهر

٧ وبان القضية جلية  
شبيهة بالمنفصلة  
لأن منفصلة يعتبر التنافي  
بين جزئيهما بحسب  
الصدق لا بحسب  
الوجود فينبغي  
ان يكون احد الامرين  
صادقا على مقصود  
المخبر على سبيل منع  
الخلو فتأمل

يدل عليه لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المقاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولاً وضعياً للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل يكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم (قوله والا لا وقع) ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يشخص للشرط وما يتضمن معناه على جواب ان الشرطية التمهضية له بناء على تشبيهها بلوشائع في عبارات المصنفين (قوله عن معناه الذي وضع له) الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذلا محذور في الاول مطلقاً في الجواز (قوله) وحيث لا يتحقق الكذب الظاهر) انه بيان لبطان التالي اعنى قوله ولا يصح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا مقبوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضاً مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلاً مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وحيث لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلاً بانفسائه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور (قوله) ولزوم التناقض في الواقع) الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدلل بها على ان مدلول الخبر حكم الخبر بالشئ او الانتفاء لانفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفاً على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح الى آخره لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهوان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لا لم يحز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سبباً للعدول لا يقال لانتقاض بين النفي والاثبات الا يرى انها يرتفعان عند الجهل البسيط والتناقض لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لاختفاء في وجود التناقض بينهما واجتماع المتناقضين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع التناقض ايضاً بناء على حل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليأمل ثم في قوله لزم

التناقض مساححة لان التناقض لازم البتة والظاهر ان يقال لازم اجتماع  
 النقيضين ولا يدفع المساححة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان  
 يكون المراد زومه بين الامور المتحققة المجتمعة في الواقع لكن العبارة لاتساعد  
 كما لا يخفى نعم يمكن حمله على حذف المضاف اى وجود التناقض في الواقع  
 على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اى التناقض لكان تعسفا  
 (قوله قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء آخره) تقرير الجواب بهذا الوجه  
 لا يخفى عن نوع قصور لان من جملة ما يهيم المحيى تصحيح جواز الشك  
 عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفاءه وليس مبنى  
 انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم  
 التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء  
 الجزم بانتفاء تقيضه وان لم يتف في نفس الامر لكان عدم جواز الشك  
 بحاله فالظاهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه  
 لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى يتأفي الشك بجواز تخلف  
 وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار  
 الجزم بثبوت الشيء او انتفاء تقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون  
 مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم  
 بثبوت الشيء يستلزم ثبوته فيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على ان ذلك  
 ان نصير الى حذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء  
 اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم  
 ثبوته في الواقع حتى يتأفي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم متأمل (قولوا كما فهم  
 ارادوا الى آخره) هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا  
 لا توجيه حكمهم بان مدلول الحكم بكنا مع انه مذكور في السؤال مدعى  
 اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم  
 على ذلك النقي لعدم القائل بالواسطة لامن تصريحهم به فلما وجه  
 مرادهم من النقي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر فتدبر (قوله  
 فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم الى آخره) هذا مبنى على ما ذكره  
 سابقا من انه يتعق ان يقال انه لم يقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى  
 التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق  
 والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الاتصاف او الانزعاج يحقق النسبة التي

يشعر بها احدهما لا يتحقق نفسه فلا يلزم قيام ذكر صدق المتناقضين ( قوله بل المراد انه يحتمله من حيث هو الى آخره ) والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان لا تساوى ولما بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب ( قوله ويسمى الاول فائدة الخبر الى آخره ) اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اى يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولوسلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه ( قوله وهى بدون الاولى لا تمتنع الى آخره ) ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادى اذ لم يذكر في العلل اعينته اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد الزوم بينما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع نعم ليس باستطرادى في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعليل ( قوله اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد ) اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساواة لازمة للزوم الاعم اذ لا مساواة الى آخره فيه فلا علم بها وانما حله على ذلك لان اللازم الذى نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عموميه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لتلايهم اختصاص الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادى ولان الكناية ابلغ من التصريح كما قرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر متناولا قسميه اعنى المساوى والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان الزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعنى الحكم في نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه طالبا ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لالى وجودهما ولو قيل الفائدة هى الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولازمها كون التكلم طالبا به من حيث وجوده فيه لصح معنى الزوم بلا كلفة ( قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع الى آخره ) اعترض عليه الاستاد بان حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لاعدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب والجواب ان وجوب

الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يترفع عليه (قوله وزعم العلامة الى آخره) لما كان الزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العليين كان المزوم واللازم في الحقيقة نفس العليين فلهذا فسر العلامة اللازم والمزوم بالاستفادتين بمعنى العليين ثم ما نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهرة في ان استفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا لعلم به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون قاعدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان قاعدة الشيء انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المصنف هكذا ينبغي ان يفهم المقام اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطائية فان الظاهر من المصنف انه حل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حل الاولى والثانية على العليين الا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعليين تنبيها على ان الزوم باعتبارهما وان كان اللازم والمزوم نفس العليين فانهم (قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه الى آخره) قيده لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون الخبر حاله (قوله لان العلم بكون الخبر) اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبر بالشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون الخبر حاله معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما وان عمرا اذا خاطبنا بكلام لا يفهم علما بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فهمه لنا بفهمها حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا عالم به حاصل قبل ذلك ووجه عدم الورد انما يمنع في صورتين علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الثانية لا يخلو عن سماحة لانا اذا لم نعلم كلام عمرو فنحن انما نعلم به جلة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها (قوله ولا يخطر ببالنا فلا يصح) قولكم ان سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول (قوله وفيه نظر) ووجه منع كون سماع الخبر ملة تامة لما ذكرنا لا بد من التفات النفس وتوجه العقل

الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المستبر فهم المعاني المقصودة من التكلم فاذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم اى اعتقاده قطعى او ظنى فانه يسمى علما في العرف كان ذلك لسبب علمه بان التكلم مالم به قاصد بالخبر تفهمه اياه (قوله وان يقال الى آخره) الظاهر مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح واعتبار الزوم بحسب تحقق الفائدة علما وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار اللازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذى ذكره الفاضل المحشى في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل للكلام الشارح اقرب بما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة لكلام القنصاح ولائى منهما في هذا واما مخالفة تفسير المصنف فمترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يندح لان احدى المختلطين تونس بالآخرى كما لا يخفى فليست امل (قوله مستحضرا للمخبر (الى آخره) اى تضمنونه على حذف المضاف (قوله منزلة الجاهل) ذكر الفاضل المحشى رحمه الله ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساماً ثلاثة الا ان الظاهر ان المراد به منزلة منزلة خالى الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالى في عبارة المفتاح بمعنى الخالى عن العلم بالفائدة فيتناول الخلو من الحكم والازدود والانتكار فليس فيه تصريح لما ذكره ولا نصريح لغيره ايضا ولو سلم فعذوله عن عبارة القنصاح مما يرجع قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومته ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما يشتمل العالم لابل العكس كيلا يكون كثر الخلف قبلى الوصول الى السداد كما هو دايمهم في مثله والله اعلم (قوله وان كان طالما بالفائدة) نقل عنه ان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا توجد ان مجرد العلم بهما لا يقتضى عدم الفائدة للخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هى العمدة وفي بعض النسخ بالفائدةين فالامر اظهر (قوله ومثله هى عصاى) غير الاسلوب ابناء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوق المعلوم مساق غيره ومثل هذا لا يتخلو عن سوء الادب والاطهار ان يقال المراد من السؤال استحضار ماهية العصا بصفاتها ليظهر البانسة البعيدة

بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل  
 بصدد جوابه (قوله ولقد علموا الى آخره) اللام في لقد علموا جواب قسم  
 محذوف وفي لمن اشتراء لام ابتداء كافي علمت لزيد قائم ومن اشتراء مبتدأ خبره  
 ماله في الاخرة من خلاق والخلق النصيب واللام في ليس جواب قسم  
 محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لا منعوا  
 ويحتمل ان يكون لوفي الآية التخييل مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون  
 الآية ففيه ايضا نفى للعلم بطريق آخر وكيف تجدد اما حال من ضمير عليك  
 او من كلام رب العزة اي مقولا في حقك او مقولا في حقه واما حال من ضمير  
 تجدد وهو استئناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الآية والله لقد علم  
 اليهود ان من اشترى كتاب المحر والشعوذة اي استبدله واختاره على  
 كتاب الله تعالى ماله في الاخرة نصيب من الثواب اصلا ووالله لبأس ما  
 باعوا به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشراء اي بقرنه وما يرتب  
 عليه من انه لا خلاق له في الاخرة لا تمنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام  
 لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على ما  
 اشير اليه ان من اشترى كتاب المحر ماله في الاخرة نصيب اصلا لا انه  
 ليس له نصيب واجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومة فيجوز  
 متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت  
 عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضررة المستفادة من كلمة بئس الموضوع  
 لذل العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات (قوله  
 يعني ان شئت ان تعرف الى آخره) لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر  
 منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجهل به مع قطع النظر  
 عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع  
 النظر عن خصوصية العلم اورد آيتين لاثبات هذا الامر العزيز والمراد  
 بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالقائمة وعلى هذا قياس زيادة التعميم  
 في الآية الثانية فتأمل (قوله لاعتبارات خطاية) اي اقناعية تفيد ظنا بكونه  
 غير عالم (قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال الى آخره) لتلبيح لفتي  
 كان قوله بناء لتلبيح للفتي ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملكي اليهم بل الى  
 الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم برداء الشراء يناق  
 اثباته في صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداء الشراء



منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب بهذا العلم من مقابله اعني جهلهم  
 بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخير الضمني اليهم تعسف ( قوله  
 لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام الى آخره ) قد عرفت جريان هذا  
 التعليل في الاول ايضا ( قوله لا يوافق ما في المفتاح الى آخره ) لانه صريح  
 في ان العلم التقي هو العلم المتعلق لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاف  
 الوجهين وان الاشتهاد معنوى ( قوله ومارميت اذرميت ) روى انه عليه  
 السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصى في وجوه المشركين  
 وقال شامت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهمزوا قتل ومارميت  
 اذرميت ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه عليه السلام منزلة عدمه ان اشد ذلك  
 الرمي للملم يكن بما يرتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه عليه  
 السلام صورة مكانه غير صادر عنه حقيقة فالتقي باعتبار الحقيقة  
 والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اى ومارميت حقيقة اذرميت  
 صورة يعنى ان القيد للتقي والاثبات لا للتقي والثبت حتى يرد لزوم عدم توارد  
 التقي والاثبات على شئ واحد واما من قال في معناه ومارميت تأثير اذرميت  
 كسبا فقبل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد لا اختيارية  
 وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية مجزئة مخلوقة  
 لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لا ما توارد  
 عليه التقي والاثبات لظهوره ثم المراد في الآية والله اعلم بنيه المؤمنين على انه  
 لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى والاتباع بمثل هذا الفعل البديع الذى  
 يبطش بفعله ولو كسبا اولوا الاحلام بمقتضى الجلية فيظهر نكتة التخصيص  
 ولا يرد جريانه في جميع الافعال فامل ( قوله واذا كان قصد الخبر ما ذكر ينبغي  
 الى آخره ) اشارة الى ان القاء في ينبغي للتفريع وقوله حذرا عن القو اشارة  
 الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد الخبر اذا كان افادة الخطاب احد  
 الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يوصل به افادته لا انقص  
 منه حذرا عن الاخلال ولا يزيد منه حذرا عن القو وانما لم يذكر علة المنع عن  
 النقصان وان كان المراد بالاقصا على قدر الحاجة ان يكون على قدر  
 اقتضاء المقام لا يزيد ولا انقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالاقصا على  
 قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا  
 والقهوم من شرح الشريف للمفتاح ان الحذر عن القو علة للصوركها

حيث قال فانه اذا لم يكن مفيد اصلا كان لغوا محضاً وان كان ناقصاً عن  
 افادة قصده كان في حكم اللغو واذا كان زائداً عليها كان مشتتاً على اللغو  
 وبالجملة فقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله ولم يتجوز الى ان يقال  
 في توجيهه انما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب  
 الى آخره ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر الى آخره ٧ فان قلت  
 اذا كان هذا الكلام متفرعاً على ما ذكرته كان الاولى تقديمه على قوله وقد  
 ينزل العالم بهما الى آخره فواجه توسط هذا القول قلت وجهه ان هذا  
 كالجواب عن اعتراض يرد على قوله ولا شك ان قصد المخبر الى آخره  
 بان يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغي ان لا يجوز القاء الخبر الى العالم  
 بالفائدة المذكورة ولازمها فقرر الاصل او لا بدفع ما يرد عليه ثم اشغل بذكر  
 الفرع واعلم ان الفاضل المحشى ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو  
 والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى  
 لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد  
 والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لا باعتبار  
 الخلو وانما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محللاً كيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها  
 حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذراً عن اللغو والفاضل  
 المحشى اخرج تلك الجملة عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن  
 اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه قد بر (قوله هل هي واقعة ام لا الى آخره)  
 قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمبادل وصرح المصنف في  
 اوائل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح  
 هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه  
 ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمبادل مستدلاً عليه بقوله  
 عليه السلام هل تزوجت بكراً ام ثيباً وان اجيب عنه يجوز ان يكون ام في  
 الحديث منقطعة بان استفهم اولاً ثم اضرب وقال بل ثيباً واما من قيل الاطلاقات  
 المصنفين ومساحتهم في تراكيبهم كاستعماله قط في المضارع المنفي  
 في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله ههنا لا يجتمعان قط مع انها  
 انما تستعمل في الماضي المنفي (قوله ليس بشئ الى آخره) لا ينبغي ان توجه  
 الشارح مبنى على ان مراد المصنف من الحكم ابدالك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة ومن ضمير فيه الزاجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على

٧ واما توسط قوله وقد  
 ينزل العالم الى آخره  
 بين الاصل والفرع فلانه  
 لدفع ما يرد على الاصل  
 من ان قصد المخبر لو كان  
 ما ذكر للمخاطب القاء الخبر  
 الى العالم بها فقرر الاصل  
 او لا بدفع ما يرد عليه ثم  
 اشغل بذكر الفرع  
 نمتحه

٦ قيل الدليل على كون  
 ام في حديث متصلة  
 وقوع المفرد بعدها  
 وسيصرح الشارح في  
 باب الانشاء بان المفرد  
 بعدام دليل كونها متصلة

سبل الاستغناء اذ لا معنى للتردد في التصديق و مراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني وليستن عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقة عدم التصديق وعدم تصور ما به ولا ينبغي انما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم توجه الى حالها ولم يلتفت الى شيء ورائها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح (قوله على لفظ المبني للفعول والفعل مسند الى مصدره بالتأويل المشهور) اى حصل الاستغناء وقدم منا في اوائل الكتاب اشارة الى مثله مع تفصيل ما فلا تقفل ثم الحكم المذكور من الشارح مبنى على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعده حسن تقوته حيث لم يتعرض فيه للحكم والمخاطب والاقالبة للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جازر ايضا سواء ارجع الضمير في فينبغي الى المتكلم او المخاطب (قوله واسمية الجملة الى الآخرة) اى صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا تافى عد المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظائر الجملة الابتدائية وقد يقال فيها اعتباران اعتبار افاقتها اصل الحكم النوامي الثبوت واعتبار تأكيدها بالحكم بواسطة تلك الاقادة والقاؤها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لضرورة ابناء الحكم النوامي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة (قوله وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة) اى الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من وصلت الشيء وصلا وصلة كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلم النحاة على تسمية حروف معدودة مقرر فيما بينهم مثل ان وان والياء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرهما بحروف الصلة لا فادتها تأكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزداد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت قائمة معنوية اعني التأكيذ قلت انما سميت زائدة لانها لا تغير بها اصل المعنى بل لاتزيد شيئا الا ان تأكيذ المعنى الثابت وتقوته فكأنها لم تعد شيئا ولما يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجبه بظاهر اعتراض الفاضل بانه يلزم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيذ اسما كانت او لازوا (قوله مترددا فيه طالبا الى الآخرة) فيه استخدام لان المراد بضمير فيه

٩ واما ما ذكره الفاضل  
الحشى من ان المراد  
بالخال من يخلو ذهنه  
عن التصديق بالنسبة  
الجملة فبما بين طرفي  
الجملة الخبرية وعن  
تصور تلك النسبة  
فالراد تصور حال  
التردد في وقوعها وهذا  
بما امرية فيه

الحكم بمعنى الوقوع اولاً والوقوع وبضميره الراجع اليه الايقاع او الاتراع  
وهنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيداً وانكرت  
قلت تصورت قيام زيداً وقيام زيد متصورى لم تصور من السامع بعده  
تردداً وانكاراً في ذلك فالى حاجة الى التأكيد استحساناً او وجوباً اللهم الا  
ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يعتبر الدلالة على حال السامع فتأمل  
(قوله ظن على خلاف ما انت الى آخره) قيل اراد بالظن انه ملاماً الى الجانب  
الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في النكر  
ثم هذا الاشتراط مخصوص بان لكونها علماً في التأكيد ودليل المسئلة الاستقراء  
فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعده حسن التأكيد في الجملة الملقاة الى السائل  
المتردد مطلقاً لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق  
في معاملة بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار المتفاوت  
بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد (قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلاً  
فيها الى آخره) اراد به جعل مجرد الجواب اصلاً مقتضياً لا يراد ان بطريق  
الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدي الى آخره فاندفع ما اورده بعض اصحاب  
الحواشي من ان يكون مطلق الجواب اصلاً في ان لا يقتضى عدم استقامة  
الجواب بغيرها بل الامر بالعكس الا يرى ان قولهم الاصل في المبتدأ  
التعريف معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد  
بدون المبتدأ ووجه الاندفاع ظاهر ٧ (قوله مؤكداً بان واسمية الجملة) ان قلت  
قدر التأكيد يكون تعدد الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكاراً واحداً  
فلوجه التأكيد قلتم يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم  
مع الرسولين الاولين وبتأديهم في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى  
مرتبة الانكار قوى في نفسه فاكذبوا بتأكيدين واما ما ذكره بعض اصحاب  
الحواشي من انهم وان انكروا انكاراً واحداً لانهم حيث قالوا ما انتم الا بشر  
مثلاً عدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية وهي ابلغ واقوى  
فيناسب ان يؤكد بتأكيدين فقيه نظر لان قولهم ما انتم الا بشر بعد القاء  
الرسالة اليهم انا اليكم مرسلون على ما يشهد به صرح نظم القرآن حيث قال عز  
من قائل واضرب لهم مثلاً اصحاب القرية اخطاها المرسلون اذ ارسلنا  
اليهم اثنين فكذبوهما فعزنا ثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم  
الا بشر مثلاً واما نزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم

٧ واعلم ان قول الشيخ  
ان لا يستقيم يشير الى ان  
المستحسن في حكم  
الواجب عند البلغاء  
وتركه يوجب عدم  
الاستقامة فحاصل  
نصه

لرسولون (قوله مؤكدا بالقسم وأن واللام واسمية الجملة الى آخره) لم يعد المصنف في الايضاح القسم في الآية من المؤكدات فظله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة (قوله بالبشرية في اعتقادهم انما بنا في الرسالة الى آخره) لانهم يزعمون ان لامناسبة بين الانسان والرب لثابتة تنزهه وتعلق الانسان ولا يتقون المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوز ٧ ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان كامل وبهذا اسقط ما يقال بالبشرية كما تنا في الرسالة من الله تعالى تنا في الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسل من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس بمجانس (قوله مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الطرف الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدروهم في موقع المفعول لحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا في المقالة الاولى واما اذا تعلق بقال كادل عليه كلام الايضاح او لحكاية فلاذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لرسولون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا بنا في ارادة هذا (قوله لاتحاد المرسل والمرسل به) قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة لاتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد الخبر او المرسل اولا اذ لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتعدا الخبر واجب منع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالافكار لسوء اعتقاد في ذلك الرجل فاذا بلغ الخبر احد عن يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون لم يكن بدم من ملاحظة وحده المرسل فامل (قوله فكل مقتضى الظاهر الى آخره) فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لولم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقته فان هذا الكلام ليس ببلغ مع صدق التعريف عليه ٧ ويمكن ان يقال بعد تسليم الاتقاض على ذلك التقدير لاشك

٧ فيجوز ون ان يكون  
نصفه

٧ اللهم الا ان يقال  
لا شك ان التبادر  
نصفه

ان التباد من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حله على التباد وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه التباد المراد من التعريف (قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الى آخره) قيل عليه اذا اريد بحمل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تأمله ارفع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التأكيد كما ان ملاحظة الانكار يقتضى التأكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتأكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره (قوله فيجعل غير السائل الى آخره) اى يجعل الخالي كلسائل لان تقديم الملوحة انما يعتبر بالقياس اليه فذكر التأكيد جوابا للدلالة على التزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء واما عكسه اعنى جعل السائل كخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المشى في الضابطة التي ذكرها وان ترك التأكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيهه منزلة الخالي فتأمل (قوله لى الخبر) فعلى هذا يكون الامزاة كما في ردوف لكم او على تضمين الاستشراق معنى التيهو اذ لا يجوز ادخال لام التعدية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوحة لم يحتاج الى هذا التوجيه (قوله لانه بشر الى حقيقة الخبر وخصوصيته) الظاهر ان هذا التثني بالنسبة الى الملوحة مطلقا بالنسبة الى جميع صورته فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الآية الكريمة من هذا القبيل اذا امر بصنع الفلك بعدد نوح عليه السلام بقوله رب لا تدرك الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل مخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل ولقاتل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قدامن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعدد نوح عليه السلام بقوله رب لا تدرك الارض من الكافرين ديارا على انهم محكوم عليهم بالفرق فلا يكون مخاطب كالسائل فان قلت المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت ذلك مضموم فلا اعتبار به مع ان الامر باتخاذ الفلك بعدد نوح بقوله رب لا تدرك الارض من الكافرين ديارا قرينة قوية لتزول العقاب عنهم البتة فالاولى ان يرجع فائدة ان فيه الى التكلم بان يدل على عظم مخطئ عليهم فتأمل (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغنى غناء الفاء) فعلم ان ما ذكره الشريف في او اخر الفن الاول من شرح الفتح من ان لادلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين

يقال اشته عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بان المقنوعة  
 المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليأمل (قوله من عرض العود  
 على الاناء) وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا  
 برحمه ووجه التاكيد انه وان عرض الرخ متهما للرب الا ان معده ربحوا احدا  
 فكأنه اعتقد ان مع بني عمه ايضا ربحوا واحد او انكر تعدد ربحهم حتى صار  
 مغرورا وجاه بهذه الصفة والفضل للتقدم كما لا يخفى (قوله اماره انه يعتقد  
 ان لا ربح فيهم) اعترض عليه بان دلالة على الانتكار غير متعينة لجواز ان يكون  
 اماره خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله ووفق بظاهر حاله ومثل هذا  
 يورد على قوله لان تماديم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد من امارات  
 الانتكار والجواب ان عرض الرخ كما يكون اثر الغفلة متفرعا عليها يكون  
 اثر الانتكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل  
 عارض الرخ مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيه منزلة المنكر لكن الثاني انسب  
 لزيادة تغييره فلماذا جعل البيت عليهما وكذا الكلام في الآية الكريمة  
 اعني ثم انكم بعد ذلك تلبسون ولحل الآية على تنزيل غير المنكر منزله  
 وجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكدين فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الآية  
 من المدركات قلت لما تحققت من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا  
 ضرورة في حل الآية عليه (قوله ويجعل المنكر كغير المنكر الى آخره) لاشك  
 في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا  
 الاحتمال تنزيهه من السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل  
 بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم  
 الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا  
 التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام جاريا على مقتضى الظاهر  
 الذي هو التاكيد مع الخطاب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانتكار منزلة اضعفه  
 فليأمل (قوله ان يكون معلوما له او محسوسا عنده) اراد بالدليل مصطلح  
 الاصول وهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى المطلوب خبري لا مصطلح  
 العقول وهو ما يزم من العلم به بشئ آخر فظهر وجه توقف الارشاد  
 على التأمل ويجوز كون الدليل محسوبا ولم يكتف في الحقيقة بوجوده معه  
 في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان  
 تأملها ارتفع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التأمل انما يتحقق بعد

٩ والحق ان المراد في  
 بعض المواضع  
 لا يستفاد من نفس  
 اللفظ بل من القرائن  
 الخارجية الا يرى انه  
 اذا لقي الكلام المؤكد  
 بتاكيد واحد لم يعلم  
 ان الخطاب متزدد  
 او منكر ادنى انكار  
 واتصان التاكيد في  
 الاول ووجوبه في الثاني  
 لا يفيد اتصان الفرق  
 من نفس اللفظ

كون زات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصية او تعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعنى ان تأمله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضى تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار العلومية هو الوجه كما لا يخفى (قوله بما لا يصح ان يحكم به) لا يخفى ان مانى هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور بما يشكّل ظاهر الكثرة المرأتين (قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه) اللام في التنزيل ليس صلة للتظهير حتى يرد ان الآية حيث ذمّثال لذلك التنزيل لا نظيره ويحتاج الى الجواب بان المراد بالتظهير المثال مساحمة مع ان المقام ينبوعه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير المانحن بصدده لانه نزل وجود الشئ منزلة عدمه فتأمل (قوله احد هما ما ذكر في السؤال الى آخره) ذكر هذا الوجه هنا استطرادى قصده به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصده دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلا وهو مراد المعارض سيما اذا اجل على المنع والسند (قولا وحينئذ لا يكون مثالا لمانحن فيه قيل) اى لجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الرب منزلة لعدم الوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بل تأكيده مع ان هذا الحكم بما ينكره المرأتان لا نكارهم وجود المزيل يكون مثالا لمانحن فيه وردبانه اذا نزل وجودهم منزلة لعدم صار معدوما راسا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار وقدير بان المخاطب بقوله لا ريب فيه هو النبي عليه السلام واضحا به رضى الله عنه ولا ريب انهم لا ينكرون هذا الحكم لان انكاره مبنى على انكار كون الرب بمنزلة عدم المبنى على انكار وجود المزيل وهذا مبنى على وجوب كون المنكر هو المخاطب واما اذا لم يجب كما قيل عليه الوجه المعقول من الكشف اذا المنكروهم الا شقيا والمخاطب هو النبي عليه السلام كما يشهد به سياق الآية فلا وجه قدبر (قوله وهوانه مانى الرب بمعنى ان احدا الى آخره) عبارة الكشف هكذا قلت مانى ان احدا لا يرتاب فيه واما المنى كونه متعلقا للرب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتباب والمقصود نفي الارتباب اشارة الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر عائذ الى الرب والباء محذوفة من ان كاهو الشايع والتقدير مانى الرب بان احدا لا يرتاب فيه

٧ واما اذا ضم اليه اعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجوب الرب منزلة عدمه نسفه



فيقول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هي اللام الجارة والمعنى  
 ما في الرب لان احدا لا يرتاب فيه ورده الفاضل المحشى رحمه الله تعالى في  
 حاشية الكشف على الوجهين بان عبارة الكشف آية عنه وذلك لان النفي  
 حيثئذ متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابله قوله واما المنفي كونه الى آخره  
 بل الواجب ان يقال وانما في لكننا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي  
 اشار اليه هنا بقوله وقيل النفي الى آخره وحكم بان المقابلة تصح حيثئذ  
 الا ان الكلام في الاستعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان النفي في قوله  
 وانما المنفي الى آخره ليس بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف  
 في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا فتأمل (قوله لكن ينكره كثير من  
 الاشقياء) قيل الظاهر ان الآية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقابلة رباب  
 الفن صريحة في ان الاعتبار المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع  
 مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عليه  
 السلام بقرينة سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما  
 انزل اليك وما نزل من قبلك على انه لوجعل الخطاب الاول لكل من يتلقى  
 الكلام لاحتمال تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين (قوله لكن  
 ترك تأكيدهم لانهم جعلوا كغير النكر) لا يقال ان الالتي نفي الجنس واسمية  
 الجملة تعيدان التأكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لاننا نقول ان  
 المذكورة تعيد تأكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى  
 ان لا يخرج شيء من افراده ولا يدخله في تأكيد الحكم واما اسمية الجملة  
 فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقام العدول ولا تجزم بذلك في الآية  
 فحكم بالتيقن وقد يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على  
 سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات  
 والا فلا وبان انكارهم يقتضى زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلا انكارا لكان  
 ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غاية انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافي في جعل  
 الانكار كلا انكارا فتأمل (قوله وهوانه كلام مجز) قيل الضمير ليس راجع الى ما  
 معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام السابق حمل الدليل على  
 مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حله على مصطلح اهل النظر بل راجع  
 الى مصدر تأملوها لى تأملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق (قوله انه  
 بمنزلة التأكيد المعنوى) يعني فالتبديل صحيح لان التأكيد المعنوى لا يؤكد

الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والجور وقدره بما نقله من الشيخ  
واشار الى انه يدفع الانكار كالتأكيد اللفظي بعينه بما ذكره بعض اصحاب  
الحواشي من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التأكيد المعنوي كاللفظي  
في الامرين فلا شك باق بحاله ليس امرا او راء ما ذكره الشارح فتأمل (قوله  
دفع التوهم السهو او الجور) قال القاضى المحشى فيه سهولا لان التأكيد المعنوي  
لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلة من حيث  
هو كذلك والجواب انما لا نسلم تصریح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما  
صرح في بحث تأكيد السند اليه بان التأكيد في مثل جاني زيد نفسه لا يدفع  
التوهم بخصوص وهو الجاني زيد. وانما ذكر عرا على سبيل السهو وقد  
اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا  
التوهم بالتأكيد المعنوي ولا شك ان التأكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع  
التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك  
بان كلاهما في قولك جاني الرجلان كلاهما يدفع توهم ان يكون الجاني واحدا  
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل  
بان لا ريب فيه لتفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع  
تصريحه هناك ايضا بان وزن لاريب فيه وزان نفسه في جاني زيد نفسه  
ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا الجور ثم لا يخفى ان المخاطب  
اذا كان من يستبعد صدور فعل من زيد ينشأ منه تعجب المتكلم وتوهم ان  
مثل هذا الفعل ان صدر فن ملابس زيد لان نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد  
بطريق السهو لم يستبعد دفع المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم  
بعمونة المقام فتأمل (قوله لكن المذكور في دلائل الإعجاز الى آخره) قال  
الاستاذ الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من يجعل  
لاريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل  
مبنى على تخاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف آي عن هذا الجواب  
حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لاريب فيه فان المناسب لهذا الجواب  
ان يقول ٧ نحو ذلك الكتاب لاريب فيه وقد يحاج عن اصل السؤال بانه  
لا شك في تنابر صريح مفهوم ذلك الكتاب ولاريب فيه لكن ثبوت احدهما  
يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة  
للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكيدات الاعادة الصريحة فلا إشكال  
فتأمل (قوله قلت لعل وجهه ان اراد الكلام الى آخره) يمكن ان يقول

٨ لان الكلام في اخراج  
الكلام لاعلى مقتضى  
الظاهر ونفس لاريب  
فيه ليس بكلام على  
ذلك التقدير لكونه  
واقعا موقع المقرد  
وان كان جملة

هذاتوجيه الكلام السكاكى على مقتضى تعريفه الكناية وهوان تذكراللازم  
وتريد الملزوم ولذا جعل الكناية على الايراد المذكور اعنى ذكر الكلام الدال على  
اللازم مراد به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة  
عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التأكيذ في مقام  
انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف  
البلغاء هو انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصده هذا المعنى بل  
ما يستلزمه وهو تنزيل النكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا  
ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلوه من المخاطب  
ففس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير  
كونها ذكره كما عرفها السكاكى ثم قوله يلزم ما يراد الكلام بمعناه يلزمه معنى  
الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع النكر على معنى لان معنى الكلام  
المسوق مع النكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر  
اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال  
من نفس اللازم اعنى الايراد المذكور الى الملزوم الذى هو التنزيل ولما كان  
الاناسب ان يدل الكناية على ما هو القصد الاصلى للتكلم وكان مصب الفرض  
من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلاً تنبيه على ان تأمله يزيل  
انكاره لان التكلم تزه منزلة غير النكر فان الفرض من هذا التنزيل ايضا  
ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما تحققه لم يلفت اليه الفاضل  
الحشى وقال مشيراً الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه الاوجه  
ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلاً يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم  
انكار المخاطب فاذا القى الى التكرار يد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادمله  
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعنى عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تأمل  
وعلى هذا القياس نظائره هذا غاية توجيه كلام الفاضل الحشى وفيه  
ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد  
لا لنفسه والا لكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول  
العرفي له خلوه من المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا  
المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تأمله ارتدع عن انكاره بشرط التأمل  
بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق  
ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في لقاء المجرد  
الى التردد على انه ربما يدعى ان ما ذكره من قبيل مستبعات التراكيب

لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولاً مطابقاً  
 الثاني انه يجب في الكناية عند السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع  
 وغاية العوازم المكنتى بها على تقديره متبوعات للزوماتها الا يرى ان الملزوم  
 المكنتى عنه في صورة القساء المجرد الى العالم هو عدم جبره على موجب علمه  
 والمكنتى به اللازم خلوه عنه فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع  
 عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ملابسة لامارات الانكار  
 الظاهر واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن  
 ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية يعتبر كونه مساوياً  
 للزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعاً بهذا  
 الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتأتى في القاء المجرد الى العالم مرداه بعدم  
 العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعنى خلوه الذهن اخص من عدم العلم  
 فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعاً للخلو فتأمل الثالث ان جواز ارادة المعنى  
 الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك الا ابتغاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة  
 المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم التكلم بانكار المخاطب مثلاً قرينة لنا  
 على انهم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلوه عنه فكيف يكون الكناية اصطلاحية  
 والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا يساقى للخلو بحسب التزويل  
 والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط  
 في الكناية وايضاً العالم الذي يلحق اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن  
 في الجملة فيحوز ارادة معناه الظاهر وان كانت متمنعة بشرط اتصافه بالعلم  
 على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل  
 آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعملت فيه  
 كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع  
 معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة  
 لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة  
 وجوابه النعم لان المحل الاخر الصلوة واجبة بدون ايها العالم (قوله في المهد)  
 ينطق البيت وبسده ان الهلال اذا رأيت نموه ايقنت بدمراً منه في اللعان  
 الجدد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة  
 الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوحها  
 اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتدأ خبره ساطع البرهان (قوله المشرتب)

في الصحاح اشرب الى الشيء اشرباً بامد عنقه لينظر اليه ( قوله دفا  
 لتوهم التخصيص ) فان قلت قد صرح بان لاريب فيه من قبيل الامثلة  
 دون النظائر ولذلك صح استثناؤه هو من قبيل النفي فقد حصل دفع  
 التوهم جزماً بلا شبهة قلت دفع التوهم جزماً بلا شبهة انما يحصل اذا  
 حصل الجزم بلا شبهة بكون لاريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر  
 في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لانص فيه فتوهم التخصيص باق بلا  
 شبهة هذا وقوله وهكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب  
 المعنى كأنه قيل ما ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي ( قوله  
 وكذا المجرد عن التأكيد ) اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب  
 غير منكرو ولا متردد ( قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون ) الظاهر ان  
 كان الاولى ناقصة خبرهاته لا يكون بتقدير الباء او تقدير ذوان جعل الظن  
 بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى الظنون وهي مع اسمها وخبرها  
 خبر ان والاخران تامتان وقد يجعل الاولى ايضاً تامة وقد يجعل زائدة فقوله  
 انه لا يكون خبران ( قوله بل لا يصح بدونها ) معطوف على ما قبله من حيث  
 المعنى كأنه قيل لا يحسن ضمير الشأن بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص  
 بالجملة الشرطية والمضارع النفي كما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى ٢ في دلائل  
 الانحياز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على رأى  
 من جعله ضمير الشأن كما توهم ( قوله لان يصلح مبتدأ ) كقوله ان شواء البيت  
 اراد بالمبتداء المحدث عنه بطريق ذكر الخاص واردة العام بقرينة ان  
 التكرار هنا اسم ان وليس بمبتدأ اصطلاحى والبيت لسائب بن ربيعة  
 والشواء اسم من شويت اللحم شياً والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو  
 والبازل هنا البعير الذي انشق نابه ذكرنا ~~كان~~ او انشى وذلك في السنة  
 التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمرو بزل ككحل والبوازل والامون  
 الموقعة الخلق التي امتت من ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعدار بعة آيات  
 من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فتون يريد ان كل ما ذكر وان كان  
 يلتذ به العايش لكن الفتى مهدف للدهر والدهر ذو ضروب ثارات كما يجب  
 يرجع وكاييسم يقبل وكايصفي يكدر ( قوله ان دهراً يلف الى آخره ) التعليل  
 التفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع  
 قالبا على الاول سببية متعلقة بلف اي بسبب وصلها او يشتمل بسبب

٢ قال الشيخ في دلائل  
 الانحياز ان قلت وليس  
 قد جاء ضمير الامر مبتدأ  
 معرى عن العوامل في  
 قوله تعالى قل هو الله احد  
 قلت وان جاء هنا الا انه  
 لا يكاد يوجد مع الجملة من  
 الشرط والجزاء بل تراه  
 لا يحى الابان محذ

فراقها وعلى الثاني معنى في والتعلق بحاله اى يجمع في هذا الموضع التفرقة  
الكاثئة او يجمع التفرقة الكاثئة فيه ( قوله ومنها حذف الخبر الى آخره )  
سيجي في اوائل الباب الثالث ان شاء الله تعالى ( قوله وقد يترك تأكيد الحكم  
الى آخره ) لا يخفى انه لاحاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطه  
السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبل جعل المنكر كغير المنكر لمامعه من  
مزيل الانتكار زعم التكلم كأنهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان  
يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التأكيد وقولهم مع شياطينهم  
انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتغال الحال على ما يوجب الانتكار  
وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم  
تصديق شياطينهم اياهم ( قوله ليس جديرا باقوى الكلامين و اوكداهم )  
عبارة الكشف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية  
وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما مخاطبوا به المؤمنين وفيه نظر  
لان السوق يدل على ان ما مخاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين  
واوكداهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذى خاطبوا به المؤمنين  
مع انه لا تأكيد فيه قطعا وتجريد افضل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما  
يحوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعمل ههنا بالاضافة  
الهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التأكيد الاصطلاحي بل معناها القوى  
ولاشك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغى قوة ووكادة في الجملة  
( قوله او حديون جمع اوحدى ) بالحق ياء النسبة لتأكيد كاجرى كانه  
منسوب الى الواحد تبيينها على عرافته في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعتبر  
عنه بالواحد وينسب اليه ( قوله اما لان انفسهم الى آخره ) اما تقليل  
لمقدر اى فتركوا التأكيد اما لكذا واما لتنى المستفاد من قوله لافاداهم  
الى آخره والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشف  
حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم  
او حديون ( قوله مثنة لتأكيد ) اى موضعه الذى يتحقق ثبوته فيه مقعلة من  
معنى ان التأكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يحوز الاشتقاق منه قال ابو زيد  
انه لثمة من ذلك اى مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مثنة للغير ومنعسة  
اى موضع لان يقال فيه انه تخير وعسى ان فعل خيرا ( قوله لانه لدفع الابهام )  
اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث

وهو ان هذا الايماء انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر  
 بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق  
 الحكاية ولا مشعريه فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المناققين  
 بان يجعل جارا يجرى القسم كاقيل في ربنا يعلم انا اليكم لرسولون ويكون  
 قائمه بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما في المؤكدات المذكورة في الآية والجواب  
 انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله كان لغوا من الحديث  
 غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمر  
 يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تأكيد الحكم عرفا وقوله  
 والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المناققين كان من قبيل الاول بخلاف  
 قوله ربنا يعلم انا اليكم لرسولون فانه من قبيل الثاني لان المعنى لرسولون من رسوله  
 والفرق ظاهر فلا تغفل (قوله ولذا ذكره بالاسم الى آخره) يريد ان وضع  
 الظاهر موضع الضمير يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسم  
 غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه حيث  
 قال التشبيه للدلالة على المشاركة الى آخره وصرح الشارح هناك  
 بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي والثاني القوي فلذا اعاد اسمه  
 المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاول ليس على  
 اطلاقه وبهذا التقرر سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان يكون  
 عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل  
 الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من  
 المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على الضمير لا يقال قول المصنف  
 فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسم ههنا  
 هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتجاج الى بيان عدم  
 الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسم مطلق الاسناد  
 احتجج اليها ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول  
 فقولنا عما استمر عليه ذاب المصنف في مثله فليفهم (قوله فكأنه قال بعضه  
 حقيقة وبعضه مجاز) اشارة الى ما اختاره في شرح الكشف عند الكلام على  
 قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية من ان مضمون الجار والمجرور  
 في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا ردا يقال  
 محطاً القائمة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة

العقلية منه والجاز العقلي منه لكان كلاما يمجّد الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كالأينحي ( قوله كما جعله عبد القاهر ) حيث قال في دلائل العجز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على أن الحكم القادح على ما هو عليه في العقل واقع موقفه وفي حد الجاز العقلي كل جملة أخرجنا الحكم القادح عن موضع في العقل بضرب من التأويل ( قوله وفيه نظر لأن علم المعاني إلى آخره ) حاصله أن مجرد كون الحقيقة والجاز العقليين بما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والالكان القويان أيضا داخلين فيه إذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه أن يكون البحث عنهما من حيث أنه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وبهذا بطل ما ذكره الأقصاري في شرح الإيضاح دخولهما في تعريف المعاني من أن البحث فيهما بحث عن الأحوال التي يقتضيها الحال قال الأستاذ في وجه النظر ولأننا لأنسلم أنه من الأحوال المذكورة فإنه من أحوال الأسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كسائر أحوال الأسناد مثل التأكيد والتجريد حتى يرجع إلى اللفظ كالأينحي وفيه نظر لأن الحقيقة مثلا ٨ قسم من الأسناد فإذا كان الأسناد من أحوال اللفظ كان ماهو قسم له من أحوالها أيضا وإليه نظر المصنف وأما القويان فهما نفس اللفظ لأن أحواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتأمل ( قوله أو معناه ) قد سبق أن معنى الفعل قد يطلق على ما يعم شبه الفعل أيضا وهو المراد هنا ولذا عد منه ما يفهم منه العقل بصيغة قوله متعلق بالظرف لثباته عن عامله وقد يعتبرون لعامل في مثله عامل الظرف والمأل واحد ( قوله لكن يفي خارج عنه ما لا يطابق الاعتقاد ) سواء طابق الواقع أم لا ذكر الفاضل المحشي أن نسبة بقاء الخروج إلى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والأفوه ما كان خارجا عن الحد بقوله ماهو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكر الفاضل المحشي وقيل لأحاجة إلى اعتبار التغليب لأن فاعل يفي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا أي يفي التعريف على هذه الحالة وهي أن مالا اعتقاد خارج عنه وانت خبير بأن المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين أعني قبل التقيد بقوله عند المتكلم وبعده ٣ وأما اعتبار التقيد بالحال بالنظر إلى الزمان الثاني

٨ وأما قوله فيما سبق وجعل الحقيقة والجاز صفة للأسناد فعلى سبيل المسامحة والمراد كونه حقيقة وبجازا

ع

٣ وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار التغليب لازم كالأينحي نسخة



بأن يكون المعنى وجد التعريف في زمانين خارجا عنه في الزمان الثاني  
 ما لا يطابق الى آخره فعلى تقرير تسليم صحة بعيد لا يبصر اليه مع ظهور  
 اعتبار التعليل قأمل (قوله وذلك بأن لا ينصب قرينة الى آخره) كأنه  
 اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد يتناول مثل قرين الاحوال  
 فافهم (قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره الى آخره) الظاهر انه مبني  
 على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عند  
 الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثال كون المسند  
 مصدرا اعجبني ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد (قوله كقول المؤمن  
 انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل) ينبغي ان يعتبر في هذين  
 المثالين عدم اخفاء التكلم حاله من مخاطب كيلا يحمل على الجواز قأمل  
 (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه) لا ينبغي ان القيد الثاني يكفي في كون  
 الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من مخاطب وقال خلق  
 الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة  
 سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال التكلم ام لا وكان مراده لمن  
 لا يعرف حاله في اعتقاده لان لا يعرف حاله في نفس الامر بقى هنأ قأمل وهو  
 ان المعتزلي اذا التى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها  
 يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة وبجازا في حاله واحدة اللهم الا ان يمنع  
 استحالة بالنظر الى شخصين (قوله والاول لا يكون اسنادا الى آخره) فيه  
 نظر لان المفهوم من كلام ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك  
 لان التعبير السابق بقوله عند التكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة  
 اذا لا نصب للقرينة من قبل التكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون  
 حقيقة (قوله بل ينسب قائله الى ما يكره) اي الحاققة والجنون (قوله بناء على  
 سهو ونسيان) الفرق بينهما ان السهو مما فيه صاحبه يادى بتيهه لانه زوال  
 الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة  
 معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيأتى من كلام العلامة في  
 توجيه قول السكاكي غير مشوب بتجاوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق  
 على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة  
 الفاضل المحشي بالنسبة لا السهو وكأن قول المحشي في المشهور اشارة اليه  
 قأمل وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي

وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشى فتأمل ( قوله والمصنف  
 للاسناد ) فيه تقرير اى صفة للاسناد فلا يلزم العطف على معمول عاملين  
 مختلفين مع عدم تقدير الجور على انه انما يلزم لو كانت العبارة  
 والمصنف الاسناد تأمل ( قوله اعتمادا على انه يفهم ) مما ذكر في تعريف  
 الجاز فانه يفهم من ذكر قيد التأول فيه انه لا تأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما  
 واذا لم يكن فيه تأول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه  
 ان ما ذكره على وفق اعتقاده ( قوله على نحو قولها ) فاعلم اقبال  
 وادبار \* المصراع الخناء من قصيدة تراثي بها اخاها صبرا حيث تقول \*  
 فاعمل على تطيف به لها خيان اصفار واكبار \* لاتسام الدهر منه كما  
 ذكرت \* فاعلم اقبال وادبار \* يوما باحزن منى حين فارقتي \*  
 صخر ولدهر احلاء وامرار وان صخر التاتم الهداية \* كانه علم في رأسه نار  
 العجول الناقة الوالهة التي فقدت ولدها والبو جلد فصل يحشى تبنا لندر  
 الناقة عليها تسلياً منها به \* وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به  
 اى المبه وضخيم تطيف راجع الى العجول والجور في به الى البو  
 والاصفار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول  
 بيان للجنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والائتمام الانتداء  
 قال بعض اصحاب قوله تطيف صفة بو وضخيمه للجول والتذكير  
 باعتبار اللفظ من قولهم خلاف الحبال يطيف طيفا ومطافا وهو  
 من قبيل الجاز العقلي لانه اسند الطيف اليه وهو لحياله والمضاف  
 محذوف لامن قولهم طاف حول الشيء لان مضارعه يطوف ولم يزد  
 بطيف هذا كلام ولا ينبغي ان فيه سهوتين في نظر ارباب الصناعة  
 اذ لا يصار الى الجاز ما لم يتعدر الحقيقة وههنا ليست بتعذرة اذ قوله تطيف  
 من الاطافة في الصحاح اطاف به اى المبه وفي تاج المصادر الاطافة كرد خيرى  
 داره وضخيم تطيف راجع الى العجول والجور في به الى البو فلا ضرورة الى  
 الحمل على الجاز وتأويل تذكير الضخيم الجور على ان طيف الخيال مجبته  
 في اليوم صرح في الصحاح ودل عليه موارد الاستعمال قال قهت لطيف  
 مراتبا وارقتى قهت اهى سرت ام عادنى الخكم ( قوله وقال ثم مرى  
 طيف من اهوى فارقتى والحب يعترض الذات بالالم ) وليس المراد في البيت  
 مجي حبال البواح العجول في اليوم كما دلت عليه الايات هذا و يروى بدل

( قوله لايسأم الدهر الى آخره ) ترفع مارتعت حتى اذا او كسرت مارتعت اى  
 مادام رتعت والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبارا وهما ههنا  
 بمعنى المفعول بيان للجنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراراه جعله مرا  
 والايام الاقتداء ( قوله الى شيء مفسول ) اى خال عن المزايا والخصوصيات  
 كالشيء المنقوش الذى غسل فذهب نقوشه المستحسنة والنسابة العالم  
 بالانساب والتاء للمبالغة ( قول وجوابه ان لفظة ما فى التعريف ) عبارة عن  
 الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلبس الفاعل  
 والمفعول به الى آخره فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده  
 فاستناد الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة الى آخره ( قوله والاستناد  
 الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز ) فيه بحث من وجهين احدهما ان  
 المراد باللباس الذى هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا  
 فى عيشة راضية مثلا ان الاستناد الى الملابس الذى هو المفعول مع ان ضمير  
 العيشة فاعل لفظى وفى جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه  
 استند فيها الى الملابس الذى هو المكان والزمان والنسب وهو معلوم انها زمان  
 ومكان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه ولا شك ان  
 الناقصة فاعل حقيقى للاقبال فدخل قولها هى اقبال فى تعريف الحقيقة  
 ولا يقع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصر فى اخراجه  
 الى ما ذكره الفاضل الخشى وثانها ان المفهوم من قوله سابقا فى صدق دفع  
 اعتراض المصنف عن السكاسى وكفاك قول الشيخ عبد القاهر الى آخره  
 ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه لمخالفته فكون الاستناد الى  
 المبتدأ خارجا عن اهتمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض بتصريح الشيخ  
 بكون المثال من قبيل المجاز العقلى وقد يحاجب عن الاول بان المراد بالفاعل  
 هو الفاعل الحقيقى الاصطلاحي لا الحقيقى الذى يقابل الاصطلاحي  
 والمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام فى البواقي والاستناد الى  
 المبتدأ ليس من هذا القبيل. فلا يشكل التعريف وعن الثانى بان قول  
 الشيخ لا يكون حجة على المصنف وانما ذكره فمما سبق سند المنع ان قولنا الانسان  
 جسم لا يسمى حقيقة فى الاصطلاح ( قوله فتمت وما ليل المطى بنائم ) صدره  
 لقد تلتنى بام غيلان فى السرى السرى هو السير فى الليل ومعنى البيت ظاهر ( قوله  
 وجوابه ان معناه الى آخره ) يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار

بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان  
الاسناد الى غير ماهوله قطعاً مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل  
عنه ان يقال نختار الشق الثاني من السؤال ( قوله فقد دخل في التعريف  
من المجاز العقلي الى آخره ) ممنوع اذ لو اريد بما صام فهاري افطر نهاري لم  
يكن اسناد الى ماهوله فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعاً وان اريد نفي  
الصوم عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفها ولا ضرر واما النهار كصائم  
فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فجاز وان اريد  
الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار حقيقة كما في قولك انهارك صائم امانت  
وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في صورتين ليس بقادح  
في المقصود ( قوله ويسمى مجازاً حكماً الى آخره ) اما تسميته مجازاً حكماً  
وان كان المجاز يقع في الاضافة والايضاع فتعلقه بالحكم اما ظاهراً او مقداراً  
اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازاً في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي  
ايضاً فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان  
النفي مالم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازاً على ما نقل عنه واما تسميته اسناداً  
مجازياً فلما باعتبار الاشرف اولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز  
خاص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء بشأنه لكثرة فوائده  
( قوله اي غير الملابس الذي آه ) تقييده ماهوله بالملابس بيان لواقع اذ المذكور  
ملابس غير ماهوله وهو مساو للملابس غير ملابس هوله وانما لم يقل الى ملابس  
لا يكون له ايماء الى انه لابد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه  
يكون الاسناد حقيقة كما سيحكي ولو قال اسنده الى ملابس لا يكون له لم يفهم  
هذا المعنى ( قوله بتأول لا يخفى ان قيد التأول ) يفنى عن قيد غير ماهوله  
اذ لا تأول فيما هوله وكأني اعملم يكتف به لان دلالة على المعنى المذكور  
الترامية معجورة في التعريف ( قوله تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة  
او الموضع الذي يؤل اليه من العقل ) يريد ان التأول طلب المأل والمأل اما  
مصدر ميمي بمعنى المفعول اي الرجوع بمعنى المرجع اليه على الخذف والايصال  
او اسم موضع ومن في من الحقيقة بانية وفي من العقل ابتنائية ومن العقل حال  
اي تطلب الموضع كاشاً من جهة العقل محضاً وان لم يكن له تحقق في نفس  
وحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع  
العقلي اي ان موضعه ماهو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ماهو عليه

في العقل ان لم تكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان طلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها فالحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تقيده على ان المأل قد يكون عقليا صرفا لا يتحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لم بما غفل السامع عنه ( قوله وحاصله ان يصبر قرية الى آخره ) اشار الى ان تطلب القرية ليس معنى التأول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كالحق وهو ليس عين نصبتها لكن تطلبها بعد الاستناد الى ملابس غير ماهوله ليس الانصب قرية مأمنة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ماهوله تأول على ما حققه لان قرية المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا وامانيا فلاه اذا جمل التأول على نصب القرية لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرية فائدة يعتديها فلا بد ان يحمل حاصل التأول ملاحظة ملابس ما اسند اليه بماهوله في الحقيقة ومناسبتة اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول معتزلي خلق الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل وعلى هذا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثانيا فلان نصب القرية انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لتلايتبس المقصود بالكلام عليه والتأول انما يحتاج اليه لتصحیح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرية ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرية الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علله هذا الفن صرحوا بان وجود القرية جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التأول على نصب القرية على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرية لاجل فهم المخاطب ( قوله اي للفعل ) ان اراد بالفعل معناه لاصطلاحه ولم يلحق به معنى الفعل ورد ان التمثيل يعيش راضية واخوانه لانما سبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ولكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل

يتناول المصدر ولا معنى لجملة ملابسة لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم  
التفضيل والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان  
يختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة  
كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد  
وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كان  
مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليتهم (قوله لان الفعل لا يسند اليهما)  
وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد  
الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعاً واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل  
الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلاً وانما يتغير نصبه وهو  
ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه مأخوذ فيه فالتغير بعد الاسناد ههنا ليس  
الانصب واما في المفعول معه فع تنسب نصبه باسناد الفعل اليه يتغير  
شيء آخر معتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقى وهذا القدر يكفي جهة  
لتجوز الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله اسناد الى الفاعل) اذا كان  
مبنياله حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند التكلم في الظاهر فلا يردان  
قوله الجاهل اثبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه (قوله  
وغير المفعول في المبني للمفعول الى آخره) فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة  
في الدار لتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به  
فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى  
المفعول به بواسطة (قوله واسنادهما الى غيرهما للملابسة) مجاز يرد عليه  
ان قولنا ضرب في يوم الجمعة في الدار لتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه  
ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان  
والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بينهما وبين طرف الزمان والمكان  
والجار والمجرور التي السند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد للملابسة بالمعنى  
الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة  
وانت خير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن  
الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده الى الفاعل الى آخره على التمثيل  
وبناءه على الظاهر الاعم الاغلب (قوله يعني لاجل ان ذلك الغير شابه) انما فسر  
الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل لغير ما  
هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المصنف اقتنى اثر صاحب الكشف

في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واصله الى  
 الى غيرهما لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة  
 ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة  
 المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ماهوله الى غيره  
 وان كفي فيه بمجرد الملابسة المذكورة ( قوله وانما القرض تشبيه الى آخره )  
 لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة  
 المشابهة والاسناد ليس بلفظ ( قوله كقولهم عيشة راضية ) مذهب الخليل  
 انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو بطريق  
 لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوى فيه الذكر  
 والمؤنث ويمكن ان يحجب يجوز كونها للمبالغة لا لتأنيث كلامة ( قوله فهو  
 بمعنى المفعول ) اي بحسب المعنى التعارف المتبادر الى الفهم وان جاز  
 ان يكون بمعنى التأليف ولهذا لم يقل والصواب ان تمثل الى آخره ( قوله  
 وداهية دهياء ) الداهية الامر العظيم وداهى الدهر ما يصيب الانسان  
 من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهيية داهية دهياء ودهواء وهو توكلدها  
 ( قوله أحدهما وصف الفاعل الى آخره ) السؤال الاول مع جوابه قد  
 اشير اليهما فيما سبق وانما اعاد ههنا لان الفرض الاصلى فيما سبق كان بيان  
 عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف  
 المجاز وكما بينهما ( قوله والاليم هو المذهب ) فوصفه فعله الالم الوجع فان جعل  
 الالم بمعنى الآلم على صيغة الفاعل اي التوجع فالمعذب على صيغة المفعول  
 واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل  
 بملابسة وقوعه عليه ويمثل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي  
 الموجه مثل السمع بمعنى السمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة  
 الفاعل لكن صاحب الكشف اشار في تفسير قوله تعالى يديع السموات  
 الآية الى ان الفعل بمعنى المفعول ليس بثبت ( قوله واستند الى المفعول بواسطة )  
 فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف في الملابسات شاملا  
 للمفعول ٧ بواسطة لا تخرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول  
 بواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فاي حاجة الى افراد هذه الاشياء  
 بالذكر اللهم الا ان يقال التكنة في التصريح ازالة التغلة الاولى ان يجعل ذلك  
 من قبيل المكان بناء على اخذه اهم من الحقيقي وغيره ( قوله والمعتبر عند

٧ ويمكن ان يقال  
 المفعول وان عم لما  
 بواسطة لكن المراد به  
 المفعول به ولا نسلم  
 اندراج الامور الثلاثة  
 فيه فان المفعول به ما وقع  
 عليه الفعل وشئ من  
 الثلاثة ليس كذلك  
 فتأمل

صاحب الكشف الى آخره) يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازى  
 بالفاعل الحقيقي مطلقا ماذكره في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما  
 نقله الشارح عنه بهذاظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل  
 الحشبي هو الثاني كما لا يخفى (قوله يأسارق اليلة اهل الدار) الظاهر ان انتصاب  
 اهل الدار بمقدراى خذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق يقال  
 سرقه مالا (قوله او لطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الى آخره)  
 حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلى وان كان يوجد في النسب الاضافية  
 والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناول ايضا باعتبار تعميم الاسناد  
 المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او الاستزمام له  
 ومخلصه منع اطلاق المجاز العقلى على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا  
 التوجيه يضمحل ما اورده عليه من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم يناق  
 كون التعريف المطلق لانه حيثئذ يكون للمجاز العقلى في الاسناد خاصة  
 فم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الى آخره راجعا الى المجاز  
 العقلى المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد  
 مجاز عقلى لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه  
 المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مساو للقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد  
 الاسناد الضمنى المجازى في مثل قوله كوكب الحرقاء فانه مجاز عقلى عند الشارح  
 قلت باعتبار ما قرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية  
 فالاسناد الضمنى في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب  
 للحرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة  
 الامية موضوعة للاختصاص الكامل الصحيح لان ينجر عن المضاف بانه  
 للمضاف اليه وبهذا اضمحل ما توهمه الاسناد من ان الجواب الثانى فاسد  
 لعدم جريانه في بعض صور الاضافة لادنى ملايسة كما في كوكب الحرقاء  
 (قوله وقد يكون كناية الى آخره) لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبل  
 لاتطيعوا امر المسرفين ونحوه غنى الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله  
 باعتبار ان جعل الامر مطالبا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعى والثانى  
 مكنى استنادى وربما يدعى ان ليس فيه الامجاز واحد وهو المكنى الاستنادى  
 لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة (قوله



على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف ( أى من اختصاص الجاز  
العقلى بالاستناد واما اتفهامه من ظاهر كلام المصنف فظاهر واما اتفهامه  
من ظاهر كلام السكاكى فلاته فسر الجاز بالكلام المقاد به الى آخره  
والظاهر جل الكلام على المصطلح دون القوى ( قوله افادة للخلاف  
لابواسطة وضع ) انما افاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق به بواسطة به ولا يبعد  
عن متعلقه وذكر المصدر اعنى الافادة لتعلق به اللام فى الخلاف والمعنى افادة  
لما هو مخالف بما عند المتكلم بواسطة العقل لابواسطة الوضع ( قوله ولتقابل  
ان يقول الى آخره ) اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكى لان نحو قول  
الدهرى انبت الربيع البقل يندرج حيثئذ فيما عند العقل لانه حاصل عنده  
وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه  
نخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهرى فيما عند العقل  
بالمعنى المذكور ويندرج فى خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب  
هو الموحد وفى عقله انبت الله تعالى البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة الكعبة  
يندرج فى خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر  
بالنظر الى التعارف كون الحاصل فى ذهن المخاطب كساء رسله مع ان  
السكاكى جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم بطلان العكس وتصور الكلام  
فى صورة تصور السامع بمجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساء رسله  
تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويحاجب عن اصل الاعتراض بان المراد  
بقوله ثلاثا يمنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند العقل  
الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدةان معا يعنى عدم امتناع  
العكس ولا كذلك العدول عنه اعنى قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل  
منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الآخر ( قوله وعلى هذا  
كان الانسب الى آخره ) فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة  
وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما  
كان خلاف الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقال ليخرج قول الجاهل  
ويقول بدل قوله وعكسه وثلاثا يمنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو  
قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق  
الاعتراض به كما لا يخفى ( قوله ما ذكرت من تقرير الى آخره ) قال الاستاد وجه  
الاشعار ان المصنف لما استخرج نحو قوله تأول اعترض بدخوله فى قوله

٧ قوله ما ذكرت من  
تقرير قول المصنف  
مشعر الى آخره عبارة  
الشارح صريحة فى ان  
المشعر بما ذكر ما ذكره  
الشارح من تقرير كلام  
المصنف لا كلام المصنف  
نفسه فالمشعر قول  
الشارح فى اثناء تقرير  
كلامه بل يخرج قول  
الجاهل ايضا فلا يبطل  
طرد تعريفنا بنحو قول  
الجاهل فتأمل نمحنه

غير ماهوله فلا بد وان يكون معناه غير ماهوله في نفس الامر اذ لو كان معناه غير ماهوله عند التكلم يخرج به ذلك فلا يصح اسناد خروجه الى قوله بتأويل فتدبر فان بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار عار انتهى وفيه بحث لان هذا يفيد اشعار كلام المصنف نفسه بما ذكر لا اشعار ما ذكره الشارح من تقرير كلامه على ماهو مقتضى العبارة فالاولى ان يقال وجه الاشعار قول الشارح في اثناء تقرير كلام المصنف بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يطل طرد تعريفنا نحو قول الجاهل فتأمل (قوله وان اراد عنه التكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة) يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ماهوله في تعريف الحقيقة فتقيد ماهوله في تعريف الحقيقة بقوله عند التكلم في الظاهر قرينة على تقيد غير ماهوله في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم (قوله) فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد (فيه بحث لان قول الفيلسوف لمن يعرف حاله العالم حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه اسناد الى ملابس غير ماهوله عند التكلم في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التأويل ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بإفادة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولي وبهذا القدر لا يتأتى الحكم بضياع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به (قوله قلت اراد بالاسناد الى آخره) قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ماهوله اذا اطلق يتبادر منه ماهوله في نفس الامر كما اشترنا اليه لاما هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيم اليها فلا يصح ان يراد في التعريف وقال الاسناد الحق انه غير وارد لان غير ماهوله غير ماهوله لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند التكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حله على شيء مغاير لشيء هو له فنصرة الشارح بان غير ماهوله سلب ماهوله ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ماهوله يتبادر منه غير ماهوله في نفس الامر لان غير

ماهوله هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المتعار في الواقع  
 او عند التكليم في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد ان التبادر بماهوله ماهوله  
 في نفس الامر كذلك التبادر من غير ماهوله الغير في نفس الامر ( قوله وحيث  
 يدخل نحو قول الجاهل ) اراد به ماهو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع  
 البقل ( قوله ما لم يعلم او لم يظن ) لم بعد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى  
 ان التركيب من قيل عطف المنى على النفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن  
 وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ( ولا تطع انما او كفورا ) ولو اعاد  
 لر بما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد  
 النفيين وعادها الشارح اشارة ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم  
 لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما  
 في قولك لا تزمنك او تعطيني حق او الا كما في قولهم لا تقتلك او تسلم فالمعنى ان  
 الجمل منتف ما دام اتني العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الجمل  
 يوجد حيث يذ ( قوله يعنى لم يعلم ولم يستدل ) فيه بحث لان قوله بعد  
 عدة آيات المتر لقمان اوصى بنيه \* واوصيت عراونم الوصى \* يدل على  
 ان الصلتان العبدى موحده لم يقصد بالاستناد الاشابة والافناء الى كراهة الغداة  
 ومر العشي ظاهرة بل دلالة اظهر من دلالة قول ابي النجم \* افاء قيل الله  
 على ان ابالنجم \* لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن  
 اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب لجذب البالي وان كان  
 مندضا بما سذكروه الان ( قوله وانه المبدئ والمعيد الى آخره ) وجه الدلالة  
 ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامر تعالى  
 وتقدس يكون مسلما والمسلم قائل بان الابتداء والاعادة والانشاء والافناء  
 من الله تعالى فان قلت لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حلا  
 للكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح واجب ما امكن ( قوله  
 وضعتان ) قيده لان امثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل والافيجوز  
 ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع وبجازين عقليتين نحو  
 اجري النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجري النهر اطاعة فلان  
 واجري الماء اطاعة امره قال الاستاد وانت خير بان الشارح اذا اعترف  
 فان قولنا احبي الارض شباب الزمان من قبيل المجاز القوي فقد اعترف بفساد  
 الجواب الذي ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز

العقلي وبصحّة الجواب الذى اخترناه يعنى كون امثاله من قبيل المجاز اللغوى وفيه بحث لا تدافع بين القول يكون احيى الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوى بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معناهما اللغويين وبين القول بان جرى النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسرفين من المجاز العقلى بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما اللغويان وهذا ظاهر جدا ( قوله ) وكذا المراد بشباب الزمان الزيادة قواها التامية ( قيل شباب الزمان ما يقوم به وازدياد القوا انما يقوم بهالا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف اى وقت ازدياد قوة الارض وليس بشئ اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدى فانه قديمى متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى يبقّى فى كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهيج القوى التامية فى الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها التامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها التامية بتهيج القوى التامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا التهيج والاولى ان يقتصر فى تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالعمى المذكور ( قوله ) وانحصار الاقسام فى اربعة ( ظاهر على مذهب المصنف فيه بحث لجواز كون طرفى المجاز العقلى او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت فى عدد الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف او مجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فحيث لا اشكال على مذهب السكاكى ايضا ولا يدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل فى غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بمثله عن السكاكى ايضا فأمل ( قوله ) واما على مذهب السكاكى فقيه اشكال ( وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند فى المجاز العقلى جملة كما فى زيد صام نهارة او نهارة صائم والجملة من حيث هى جملة لا تكون مجازا لقويا ولحقيقة لقوية عنده لانه صرح فى تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده فى الاربعة وحل الكلمة على مطلق اللفظ ينبوعه مقام التعريف اذ يحمل على التبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعنى الحقيقة

والجواز المفرد بن بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او تقول المراد بالكلمة اللفظ الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز القوي الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل التمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول يجوز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذ اثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقبة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقبة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل الى ضميره لاسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فافهم (قوله نصب على انه مفعول به) لتقون اول كفرتم على تأويله بحجتم او على الظرفية اى كيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا ولم يذكرهما الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر وانما قال ان يقيم على الكفر لان المخاطب بالآية هو الكفرة فالعنى على بقا الكفر وقوله يوما يحمل الولدان شيابنل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعنى وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهو له (قوله فهو فعل الله حقيقة) قال بعض اصحاب الحواشى اى فعل الملك المأمور بامر الله والافعل الله غير مقتدر الى الكان وليس بشئ اذ الكان في نفس الامر للمخرج فسواه رجع الضمير الى المخرج للدلول عليه بالاخراج او الى الاخراج على ميل المجاز العقلي في الاضافة لم يلزم افتقار فعل الله الى الكان قطعا (قوله ومنه اجرى النهر) فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الوجود في الاولين ايقاع امر ونهى على غير محاقه ان يوقعا عليه لاسنادهما كما في السوابق وفي الآخرين انشاء مغاير للامر والنهى (قوله اى من جهة العقل او من جهة العادة) اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام فتسبق منا في تحقيق قوله ولم آك جهدا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون ما يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق لانتقسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل الحشى ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشئ هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعنى الاستحالة مضاف الى الفعل

والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر  
الكلام محالا لقوله عقلا او عادة تميز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل  
المحذوف اى عد عقله او عادته تأمل (قوله لان العقل اذا خلى ونفسه)  
وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلى وطبعه وهو سهو من فلم الناسخ لان  
الشيء الذى اذا خلى العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث تدعيه جاعة  
فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطقا على الدعوى الاتمحل  
(قوله وصدر عن الواحد) المراد صور الكلام عن علم انه لا يعتقد ظاهره  
واما ذكر الواحد لان من لا يعتقد ظاهر الكلام المذكور بطريق التمثيل هو  
الواحد هذا ظاهر (قوله ليست بما يستحيله العقل) اى بالبدية على ما هو  
معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهري بما يستحيله  
العقل بالنظر الصحيح (قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا) قيل عليه يلزم خلو  
الوضع عن الفاعلة ويكون عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفاعلة  
في الاستعمال فربما كانت صحة الجوز او منع بطلان اللازم اذا لعبت مرداه  
ما لا يقصده فائدة غير لازم وما لا يترتب عليه غير محال (قوله فمعرفة فاعله  
او مفعوله) اما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي ٨ لان معرفة  
الحقيقة اعني الاسناد الى ماهوله امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور  
والخفاء وقيل لانه يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة عقلية كما ان الامر  
كذلك في الوضعين ورد بان الكلام في المعرفة لاقى الوجود ومعرفة الشيء  
لا يتوقف على وجوده (قوله اى قول ابن المعز) اشارة الى ان ما في الايضاح  
من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل اه نواس كنية لابن المعز فلا  
مخالفة (قوله اى يزيدك الله حسنا في وجهه) قيل الزيادة مجاز عن الاظهار  
اذ لا معنى لايضاع زيادة الله على الحسن الكائن في وجه المحبوب وقيل المضاف  
مقدر اى يزيدك الله علم حسنه (قوله سوى الحق) قيل الشارح المحقق يرجع  
الله بخطه بناء على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح  
استثناء الحق منه وانت خير بان الحمل على الانقطاع عماله نساخ (قوله  
فلا اعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام  
على حقيقة) قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل مستند في الكلام  
كالاقدم وبالمعنى لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المستند بالنظر الى  
المقصود كالتدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعماله اللفظ فيه حتى

٨ اشارة الى ان ليس  
المراد معرفة نفس  
الحقيقة اعني الاسناد  
الى ماهوله لان معناه  
امر ظاهر فلا يناسب  
وصفها بالخفاء

يلزم المجاز في اللفظ لمخصصه ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن  
لانه مناط النفي والاثبات بل ليقل منه الى القيدوم الذي هو المقصود الاصل  
لحيث لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبل الحقيقة دون  
المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في  
كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يقال  
ان ازاد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمي جعله قادما فلا نسلم انه موجود على  
الحقيقة وان اراد به القيدوم كما يدل عليه قوله فلا اعتبار اذن الى آخره سلنا  
وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الوجود المعنى  
الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشاويح واذا كان معنى اللفظ موجودا  
على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه  
الفعل هو الاقدام وان قوله فان القيدوم موجود حقيقة لا يطابق الملل  
الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجازا  
حاصل معناه القيدوم لاجل الحق فالقيدوم هنا معنى حقيق لا قدام  
المسند الى الحق مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف والا وضع ان يقال المراد  
بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اعني اقدمي وهو القيدوم بقرينة  
ما سبق فليأمل ( قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدق الماء ) قيل  
لانسل ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس  
واحدة جيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان هنا ما يمنع  
عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى  
لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا  
الى آخره اى لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنع وانما  
لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور ( قوله ولو مثل بقوله فنام وتجلي لى لى همى )  
كان ارفع للشعب اوله يارب قد فرجت عني همى والشعب يسكن الغين  
المعجمة تهيج الشر وهو شعب الجند ولا يقال بفتح الغين الجمجمة ( قوله  
كا لاستخدام ) اى كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظه  
معنيان احدهما ضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احد هما ثم بالآخر  
الاخر قيل المالم يكن للنهار معنيان لان النهار الذي ادعى كونه صائما ليس شيئا  
غير النهار جعله شيئا باستخدام لامتد وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه

سواء كان المعنيان حقيقتين  
او مجازيين او احدهما  
حقيقيا والآخر مجازيا

بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق  
الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه وهذا عين  
الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة  
تعريف بالمشابهة الى بين ذلك العرف وبين المثال كما ذكر في المواقف  
فالا قرب في الجواب الجمل على حذف المضاف اى كسائر الاستخدام على  
ان صحة تشبيه الماهية الكلية يجوز ثبوتها يستلزم صحة العكس فلا محذور ثم  
المشهور في العبارة الاستخدام بالخلاء المجمة والدال المهملة من الخدمة كانه  
جعل المعنى المذكور اولاً تابعا وخاتما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال  
المجمة وإخلاء المجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عا  
هو حقه من الرجوع الى المذكور ( قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء  
الهامان ) كان يمكن ان يحجب السكاكى عنه وعن نظائره بحمل المسند على  
المجاز اى يا هامان مرى بالبناء وكذا الكلام في قوله ياها مان اوقدلى على  
الطين فاجعللى صرحا اى يا هامان مرى بالابقاء دفعه النداء له والخطاب  
معه ( قوله وجوابه ان مبنى الى آخره ) كون مذهب السكاكى ما ذكره الشارح  
الحققي ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يدفع اعتراض المصنف نعم ورد  
على السكاكى ان الايات الحققي يمنع قيامه بالقادر الادعائى حقيقة فيضطر  
الى القول بالمجاز العقلي بالآخرة ويضرب سعيه في نقي المجاز العقلي بظلمه  
في سلك الاستعارة بالكناية ضابعا ( قوله اعتراض قوى ) هو انه قسم المجاز  
الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصروفة والمكنية فيكون المكنية  
مجازا مع ان التنية في قول الهذلى واذا التنية انشبت اظفارها مستعملة في  
الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له  
بالتأويل والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يحجب  
عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج  
صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ التنية مستعملا في غير ما وضع له  
وفيه نظر الا التنية جعلت فردا من السبع لانيها اخذت مع السبعية حتى  
يكون مركبة وهنا بحث وهو انه يمكن تقرر نظر المصنف على وجه  
ينفي عن الاعتراض القوى المذكور في علم البياض بان يقال كون هذه الامثلة  
المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكى ان يراد بالذكور  
التشبيه لانه لو اريد التشبيه لم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور



في علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يرد التشبيه بل التشبيه به واذا ارد  
 التشبيه به صرح ما ذكره المصنف ههنا فلم ان مبنى النظر المذكور في هذا  
 المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان (قوله اولاً نحو ليلين  
 الماء) وجه انبائه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعاً  
 فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهارة صائم فاندفع ما يقال من  
 ان نهارة صائم وليلين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتغال  
 على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة التشبيه الى التشبيه  
 والثاني عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم (قوله  
 قد زار ازراه على القمر) اوله لا تعجبوا من بلى غلاته البلى بكسر الباء  
 والقصر مصدر بلى الثوب بلى بلى اى صار خلقاً فاذا فحمت يله المصدر  
 مددت قال الصباح والمراء يله بلاء السربال كسر الهاء والاختلاف الاحوال  
 والغلالة شعار بلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بمعنى شدة من زررت  
 القميص ازره بالضم زرا اذا شدت ازراه عليه والازرار جمع زربالفتح كاثواب  
 جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قره وزر القميص معروف (قوله مع  
 أشغاله على ذكر الطرفين) اما اذا رجع ضمير ازراه الى المدحوظ فظاهر واما  
 اذا رجع الى الغلالة فتاويل القميص كما قيل ذكره الاقصراني في شرح الايضاح  
 فلان ضمير غلاته راجع الى المدحوظ فذكر الطرفين حاصل باعتباره  
 (قوله انما هي في ضمير راضية فيه) بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها  
 لم يصح جعلها صفة لميشة الا بعد جعل العيشة بمعنى صاحب اذ  
 التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور (قوله فمن  
 اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس) ورد على الاول بان المضاف اليه  
 ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يتمتع ان يسند  
 الى اللفظ (قوله لو صح ذلك لوجب عند القائلين الى آخره) منع اللازمة  
 لجواز ان يقولوا يحتمل لاحتحاله وجهها آخر غيره كالمجاز العقلي والجواب  
 انه قد اشترط في انواع المجازات السماع وبمجرد الاحتمال لا يقوم جهة السماع  
 على نوع الاسناد المجازي واجيب ايضا بان مبنى الكلام على انكار السكاكى  
 المجاز العقلي حيث اعتقد ان ماصدر عن البلغاء بما يرى من المجاز العقلي  
 ليس فيه الجوز في الاستادبيل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره  
 المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكب البلغاء من مثله من قبيل

البحار العقلية بل ان البقاء لم يقصده بل قصدوا الاستعارة وان حل  
 البعض كلامهم على البحار العقلية فمراد السامع انه يجوز ان يكون عدم  
 توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوفيق على السمع لادعاء كونه  
 من البحار العقلية وان كان هذا الادعاء مر دودا عند السامع تأمل ( قوله  
 اعني الامور العارضة له من حيث انه مستدالية ) اراذبالامور العارضة الاحوال  
 التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى يكون سببا قريبا لتلك المطابقة  
 والقرينة على ذلك ماسبق في تعريف المعاني فلا يراد ان الرفع من الامور  
 العارضة للمستدالية من حيث انه مستد اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب  
 اصلا ( قوله لذاته ) اى لذات المسند اليه من حيث انه مستدالية بقرينة السياق  
 وقوله لا بواسطة الى آخره توضيح وتبيين لان قيد الحثية احتراز عن  
 الامور العارضة بالواسطة المذكورة وما ذكره بعض اصحاب الحواشي من  
 ان مرادهم بالعارض ما ينفك عن المعرض والرفع ليس بهذه المثابة فليس  
 بشئ اذ المسند اليه في باب ان وعلمت ليس بمرفوع ولا حاجة الى اعتبار  
 الرفع المحلى ( قوله لا بواسطة الحكم ) والمسند في موضع التفسير لقوله لذاته  
 ومنه على ان المراد به لذات المسند اليه من حيث انه كذلك ( قوله معرف او منكر )  
 قيل هذا متقضى بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند  
 اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمستدالية لذاته بل باعتبار كونه  
 مستداليا لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب  
 ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بالمعاني وليس غرض الشارح الا ان مراد  
 المصنف بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها  
 واوردها فيه الامور العارضة للمستدالية من حيث انه كذلك ( قوله وهو مقدم  
 على الاتيان لتأخر وجود الحارث عن عدمه ) اراد به عدم السابق وانما  
 لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فناسبته  
 لعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو عدم السابق  
 اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا الا انه اتى به ثم اسقط من لفظ الحذف  
 اشعار بذلك كاسياني لكن اختيار هذا القطع الى ان المسند اليه لكونه الركن  
 الاعظم كانه اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى  
 تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفردا على الذكر  
 في اعتبارهم ( قوله وهو ان يكون السامع عارفا لوجود القرائن ) الظاهر هو راجع الى

قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا  
 وضيم به راجع الى الحذف فلي هذا لاجابة الى ان يقال اختصار الحذف  
 الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثرى اذ قد ترك القرينة الدالة على المحذوف  
 لتذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان يقال ارادته حذف ماسوى الفاعل  
 في المبني للمفعول لما سبذ كراته لاحتياج الى القرينة بل القرض الداعي فقط  
 وذلك لان قرينة الحذف متممة في الصور بين غاية ما في الباب ان القرينة  
 الدالة على تعيين المحذوف مقفودة ويرد عليه بعدما في اطلاق القرينة  
 بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركائز كدهي ان تلك القرينة لا تنفي  
 بالنسبة الى عامة المواضع بل لابد من قرينة تدل على حصول المحذوف  
 فلا وجه لسكوت عنها (قوله مع اشارة ضمنية الى الاول) اذ قوله للاحتراز  
 عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر  
 بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث ولهذا زاد في الايضاح  
 عبارة المجرى حيث قال امحذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث  
 وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان  
 عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه  
 تحقيقها في اول النكتة فقط فتأمل ولو ثبت هذا يحمل كلامه ههنا على  
 حذف المضاف المذكور فتأمل (قوله والافه في الحقيقة الركن الاعظم  
 فكيف يكون ذكره عبثا) فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من كلام  
 وكون ذكره عبثا لتحقيق القرينة المعينة اياه وانما المناقاة بينه وبين عدم  
 الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للتأمل (قوله وقبل معناه انه عبث نظرا  
 الى ظاهر القرينة) اي الظاهر الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين  
 ان في العبث في التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفي الثاني على  
 جواز تعلق القرض به وان في التوجيه الاول جزم بانفس العبث نظرا  
 الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفاء نظرا الى جواز تعلق القرض به  
 (قوله واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض الى اخره) فيه بحث لان  
 الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض التكلم به يكون المقام  
 مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالقرض معنى الفائدة فقط والعبث ما لا يرتب  
 عليه فائدة (قوله من حيث الظاهر) انما قال من حيث الظاهر لان التحويل  
 بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذا لالفاظ ليست  
 الا امارات نصها الواضع تخلف باختلاف الاوضاع لاشهادها

في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرحه للفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكأنه مستقل (قوله لاستقلاله بالدلالة) اي في الجملة كما في العليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلانا فيه قوله فيما سيأتي ولا عند الحذف على العقل (قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال عند الحذف بمجرد العقل. فلانا في هذا الحصر ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا يمكننا في نفسه الان ما ذكرنا بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المفكر يساجي نفسه بالفاظ تخيلة فالقراين انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم (قوله بالآخرة على وزن النمرة) بمعنى الاخير يقال ما عرفت الا بآخرة اي اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الآخر بضمتين (قوله قال لي كيف انت قلت عليل) آخره سهر دائم وخزن طويل اي حال سهر دائم (قوله للاحتراز والتخييل المذكورين) اول ضرورة الشعر اول تنبيه على ان شدايد الزمان ومصائب الهوى جعله بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض (قوله هل يتنبه ام لا) ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالطلان عند تحقق النجاة على ان ام حرف الجواب بحذف الجمل بعد ها كثيرا ويقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل ههنا مذكورة لوجود ما ينفي عنها كذا في معنى اليبس واما حديث تيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام فلا نعيده (قوله او ايهام صوته عن لسانك) قال الشارح في شرح الفتاح الابهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال اراد بقوله لابهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شأبة ثبوت في الجملة وبما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صوته

اي سبق الكلام عليه  
في اوائل احوال  
الاسناد الخبرى  
ع

عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايها صونه عن سماع الخاطب او عكسه  
(قوله او عينه) فان قلت اذ اتين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث  
فكان ذكره عبثا قلت لاشك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز  
عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصد معا وقس  
على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها ٧ (قوله رمية من غير رام) في مستقصى  
الامثال لجار الله ان اول من قاله الحكم بن عديفوت وكان من ارمى الناس وذلك انه  
نذر ليبحن مهاة على الفصيص اسم جبل فرام صيدها ايا ما قل يمكنه وكان يرجع  
مخفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فتمعا به مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم  
مهاتين داخلهما فلأعرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها فصدتها قال الحكم  
ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله (قوله شئنة اعرفها من  
احزم) المصراع لابي احزم الطائي الشئنة الخلق والطبيعة وابو احزم جد ستم  
الطائي اوجد جدده وكان له ابن يقال احزم مات وترك بنين فوثبوا يوما  
على جددهم ابي احزم وارموه فقال ابن بنى زملوني بالدم شئنة اعرفها  
من احزم يشير الى ان احزم كان عاقا ايضا والتزيل التلغيف بالثياب (قوله  
او على ترك نظائره) الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه  
واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك  
الكلام ولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فالتكلم اذا سمعت ٦  
من العرب كلامين حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في مرامك  
على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واذا سمعت منهم كلاما  
حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك  
فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه ايضا واما الثاني فيخص بالقياس  
(قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ) وجهه ما اشار اليه الشريف  
في شرح الكشاف من ان المرفوع بالذم او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى  
خولف فيه الاعراب للاقتان والترض من هذا الاقتان اظهار الاهتمام  
بالذكور من جهة ان فيه زيادة يفاظل السامع وتحريك رغبته في الاستماع  
وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما بما يقتضيه المقام ولما بينه  
وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة  
متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للاقتان في الدلالة

٧ وهذا الجواب اولي  
من الجوابين الذين ذكر  
هما الشارح في المختص  
كما لا يخفى

٧ قوله من غير السامع  
من الحاضرين لاختفاء  
ان الظاهر ان يقول من  
غير الخاطب نفسه

٦ فالتكلم اذا سمعت من  
العرب كلامين حذف  
المسند اليه في احدهما  
قياسا وفي الآخر غير  
قياس وتمثلت بهما  
في مرامك على هيئتهما  
فقد راعيت الاستعمال  
الوارد على تركه واما  
الثاني فيخص بالقياس  
نفسه

على ما ذكر في الاهتمام ( قوله اى الله التى الى آخره ) اعترض عليه بان الوصول  
لكونه اسما لا صفة لا يقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار  
المذكور انما هو من ايهام الوصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين  
احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف  
الفاعل فيما بنى للفعول مثلا قوله يهدى لى هى اقوم من قبل الثانى ونظيره  
مع بيان التكت كثير في الموارد ( قوله ولا مقتضى للعدول عنه )  
قد سبق منافي اوائل الكتاب ان الظرف فى امثاله ليس متعلقا باسم لا والا كان  
مشابها للمضاف فيجب النصب فيه ولا يجوز بناؤه على الفتح بل متعلق  
بمقدر والخبر محذوف فارجع الى ما ذكر فيها وقس عليه فان قلت سيأتى  
ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى  
للعُدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا بمجرد صحة ذلك القصد  
ولا يخفى انه غير لازم ( قوله ومنه واولئك هم المفلحون ) اى من ذكر المسند اليه  
لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف  
فيه المسند اليه يعنى اسم الاشارة الثانية جاعلاهم المفلحون خبرا عن اسم  
اشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا  
سواء كان مسنده عند حذفه مسندا اليه آخر ام لا ( قوله كما ثبت لهم الاثره )  
قال الشارح فى شرح الكشاف كما ثبت فى موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء  
فى ففى زائدة والاثرة يفتح الهمزة واثاء التقديم والاستبداد اسم من استأثر  
بالشيء استبد به وقوله فى تميزهم متعلق بجعلنا وبالظرف الواقع موقع المفعول  
اعنى بالثابتة وهى فى الاصل الموضع الذى يثاب اليه اى يرجع اليه مرة  
بعد اخرى ويقال للثزل مثابة لان اهله ينصرفون فى امرهم ثم يتوبون اليه  
ومعنى على حبالها على انفرادها واستقلالها واصله حوالى به بمعنى حول الشيء  
وقصدت حباله وبجباله اى بازائه انتهى ولم يتعرض لتعلق بالفلاح فقيل  
هو المبدأ اعنى ففى لرجوعه الى الاثره التى تصلح ان يكون عاملا ولك  
ان تقول الاقرب حيث ان يتعلق بالضمير المستكن فى الخبر اعنى ثابتة باعتبار  
رجوعه الى الاثره ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبى  
الذى هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مقسرا بقدر قبل الخبر كما قيل  
وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة

فيكون كل منهما مميّزا لهم عن عدالهم ولولم يكرر لربما فهم اختصاصهم  
 بالمجموع فيكون هو المميز لكل واحد ( قوله حيث الاصفاء مطلوب )  
 لو بدل الاصفاء بالسماع لكان احسن اذ الاصفاء لا يستعمل في حق الباري  
 تعالى فلا يلائم التمثيل بقوله هي عصا على التبادر ( قوله هذا كله مع قيام  
 القرينة ) اذ لو قدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا  
 لانفاء شرط الحذف لاثلاث التكنة كما سذكر مثله الآن ( قوله ان يكون  
 الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه الى آخره ) المراد بعموم نسبة الخبر الى كل  
 مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد  
 اما لعدم قرينة معينة واما المعارض القرائن ٧ واما ما ذكره رحمه الله في شرح  
 المفتاح من ان المراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه في تلك الحالة اشارة  
 واحدة بما يصح اتصافه به في نفسه فقيه ان عموم النسبة لبعض ما يصح له  
 مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة  
 الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المتضمنة للذكر  
 فلا يتأني ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد و ارادة التخصيص  
 لبعض من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها ( قوله نحو خالق كل شيء )  
 قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عبارته  
 في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تشبيهه هنا لما لا يكون عام النسبة  
 بقوله خالق لما يشاء من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان  
 الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص  
 في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة  
 في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه  
 في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصيح ما ذكره الماشرح من ذكر الجواب  
 واندفع اثر ادعاء الفاضل المحشي ( قوله والجواب ان مقتضى الى آخره ) اورده عليه  
 ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون تصحيح الكلام للاعتبار امر ذات عليه  
 وقد يقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اصل  
 المراد وسمي لهذا مزيد بحث ( قوله و حقيقة التعريف ) جعل الذات  
 مشارا به الى خارج قد يفيد الخارج بقوله مختص ويجعل قائده الاحتراز  
 عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو ارجل قائم ابوه واظني كان  
 امامك ارجل و نحو زه رجلا ونم رجلا وبالهاقصة ورب رجلا واخيه فان هذه

٧ واما حله على ظاهرة  
 فقيه ان عموم النسبة  
 للعدد مع ارادة التخصيص  
 الى آخره نفسه

الضماير تكررات اذ لم يسبق اختصاص الرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سواد ومختلفها لم يحزلان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضى على ما نقله الفاضل المحشى وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة التاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظي التالشان المعروف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما ينتفى في التواني ما لا ينتفى في الاوائل ٧ فمن ذلك كل شاة ومختلفها بدرهم واى فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل مختلفها ولاى جارها اذ لا يضاف كل واى الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة في الباب السادس من كتاب المعنى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور واستناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والقراء والزجاج وبناتاهرو حروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة الهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال (قوله اشارة وضعية) قيل هذا احتراز عن التكررات المتعينة عند مخاطب نحو جاني رجل نعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى شخص وفيه نظران للاشارة فيما ذكر بالوصف اعنى نعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ الهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة (قوله تعريفه لافادة المخاطب) جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف السند اليه الى آخره وكما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعد انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققة تعينا في العبارة قبل لا يصح دعوى هذا القضية الكلية الاستفادة من لفظة

٧ سره انه اذا كان تانيا يكون ماقبله قد وفي الموضوع حقه فيما يقتضيه فبجاء التوسيع في ثاني الامر بخلاف ما اسما بالتوسيع في اول الامر فاناح لا تعطى الموضوع شيئا مما يستحقه

٦ واعلم ان القضية الكلية الاستفادة من لفظ كذا انما هي باعتبار الغالب والا فيعوز ان يكون المسند من الهوازم النسيية الى آخره نحوه



كلما جواز ان يكون المسند في الواز اليه المسند اليه فلا يكون مفيداً بعد الحكم  
 كقولنا الاتان هو الزوج الاول وان المراد بالحكم في قوله ازيد الحكم بعدما  
 يشمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك  
 المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند  
 والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد  
 احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد  
 حافظ للتور بقاء بعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود  
 والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني ( قوله لانه وضعي بخلاف  
 تخصيص التكرة ) يريدان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها  
 موضوعة للعين من حيث هو معين بخلاف التكرة فان مدلولها وان كان معينا  
 في نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر في وضعها ( قوله وقد يترك اى الخطاب مع معين  
 الى غيره ) اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل  
 اى يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح الفتح  
 ان يقال لعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان  
 يجعل الظرف مستقرا اى كأننا مع معين او الكائن معه فينبغي ان يجعل الكائن  
 بمعنى ما من شأنه ان يكون كالايحتمل على الذوق السليم وقوله الى غير ماى بمالا  
 وجه الى غيره ( قوله على سبيل البدل ) اما اذا كان ضمير الخطاب واحدا  
 او متنى فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فلظاهر اذا قصد  
 غير المعين ان يجمع الخطابين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن  
 ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير  
 الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على  
 ما هو المختار او موضوع لمعنى كلى لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة  
 فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ( قوله تناهت  
 حالهم القطعة في الظهور الى آخره ) القطعة الشنيعة الشديدة من قطع  
 الامر بالضم فطاعة فهو قطع اى شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المصنف  
 من الحال في قوله تناهت حالهم فطاعة امرهم وقباجة شأنهم ووصف  
 الشارح اياها بالقضاة بناء على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز  
 العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشقون من لفظه  
 ما يتبعون به تأكيذا او تنبيها على تناهيه كشمير شامر وامثاله ويجوز ان يعتبر

حذف المضاف او حثية اى فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة  
من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية  
لا يقتضى صدق المقدم فصدق قوله ولوترى مع جوابه المحذوف اعنى رأيت  
امرا فظعا ونحوه لا يقتضى وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية  
ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال  
ظهور الشناعة حالهم لدلائلها على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد  
دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة ( قوله لفساد المعنى ) اذا العموم فى المعدول  
عنه اعنى ان اكرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج فى صورة الخطاب ينافى  
العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل المعدول عن الظاهر بفائدة  
يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذى هو خلاف  
الظاهر فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الطرفين بالاخراج فى صورة  
الخطاب بان التبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقى  
فكانه قبل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليقيد العموم  
يعنى ان اعربنا هذه الصورة عن المعنى الحقيقى لئلا نقصد العموم اذ لو كان  
الخطاب على معناه الحقيقى لما أتى لنا هذا ( قوله بشعر بذلك لفظ المفتاح )  
حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه قضاء الى  
ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قضيدا بمنزلة قول  
المصنف ليقيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا يريد ( قوله ما وضع لشيء مع  
جميع مشخصاته ) وذلك بانهم لا يخطوا الشخصات بما يمنع به تصور الشخص  
عن وقوع الشبهة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك الشخصات التى  
جعل هذا المفهوم الكلى مرآة للاحتكام فلا يضر تفاوت الشخصات  
زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع  
ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشى ( قوله لاحضاره اى  
المسند اليه ) وقد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك  
ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره يحول على الاستفهام او على حذف  
المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للاتفات اليه فى  
الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ ملتفت الى المعنى وان كان حاضرا  
فيها كما صرح به فى حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور  
المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه فى قولك جاء  
زيد وهو راكب ان كان حاضرا فى ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا

لا قائمة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضار للاخبار عنه بعينه باسم مختص به  
 لكان اظهر ( قوله بعينه حال من مفعول المصدر ) اى ملتبسا بعينه ولشخصه  
 ( قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها الى اخره ) قيل  
 المرف بلام العهد الخارجى وكذا الموصول والمرف بالاضافة اذا اراد بهما  
 المهود الخارجى يحتاج الى العلم بالمهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر  
 فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار  
 ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور  
 في الجملة ( قوله هذا القيد مفعن عن الاولين ) فيه بحث لانه اذا ترك القيدان  
 الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع  
 باسم مختص به اى بالمسند اليه فلان سلم ان قوله باسم مختص به يغنى عن قوله  
 بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاء في له درهم باسم مختص  
 لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كان لفظ زيد مختص بفرد بعينه  
 وانما لا يكون مختصا ان لو اراد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين  
 وحيث لا يكون مجازا ومبحثا في الحقيقة وكذا المرف بلام الجنس في قولك  
 الرجل خير من المرأة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع  
 واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به  
 الشريف في حواشى شرح المنهاج عن الثانى من ان المرف بلام الجنس  
 قيد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص  
 ايضا كاستر المعارف والتكرات فقيه نظر لان المرف بلام الجنس حين ما  
 يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد  
 انما يفهم من القرائن الخارجية على ماسأئى تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند  
 ترك القيد ان الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم  
 مختص بالمعين اى الشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة في دفع البحث  
 لانا نقول سؤال الافشاء انما توجه اذا كان فيه قيد من قيود التعريف على  
 الوجه الذى ذكر فيه مضيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان قيد بقيد  
 على وجه سقط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح  
 ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث  
 هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق  
 فلا اعتناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم

المختص بشئ معين ليس العلم فيه سماجة وإنما مقتضى السوق ان يقول  
 لان الاسم المختص بالسند اليه (قوله قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الى آخره)  
 توجيه الجواب انا لان اسم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص  
 الاختصاص في الجملة والرجح مختص به تعالى بطريق القلب والاستعمال  
 وان كان في الاصل موضوعا لذاته الرجعة الكاملة مطلقا مع انه ليس يعلم  
 لوقوعه صفة فثل الرجح لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظرا الى  
 ان مفهومه كلى في الاصل او بقوله ابتداء ان نظرا الى الخصوص العارض بحسب  
 الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشئ ليس العلم بناء على  
 ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصل من  
 ذكر القيد السابغين تحقيق مقام العلية غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكرنا  
 لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابغين في الذكر اخراج بعض  
 ما يخرج بالقيد الاخير وقد نهت فيما سبق على انه ليس بمحذور وبما اشارنا  
 اليه من توجيه الجواب التي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين  
 اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يدفع استدراك  
 قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى الا انه يلازم اذا اريد بالابتداء اول زمان الذكر  
 فتأمل (قوله لانا نقول هذا موقوف الى آخره) اى خروج الامور المذكورة  
 بقيد الابتداء موقوف الى آخره وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور ووجه  
 البعد اما اول فلانه لابد من اعتبار الاولى في معنى الابتداء وقد فقدوا اما  
 ثانيا فلانه لما كان معنى احضاره ابتداء احضاره بنفس لفظه لم يحسن  
 تفيد ذلك باسم مختص به لظهور ركائنه واما ثالثا فلما اشار اليه بقوله ولو  
 اريد بذلك الى آخره لكن هذا الاخير موقوف على ان المراد بالاختصاص  
 الاختصاص بحسب الوضع والا فلا حضار بالرجح احضار باسم مختص  
 وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة القلب وخصوص الاستعمال  
 ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكرناه لو فسر  
 بول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققته في الاعتذار السابق (قوله وبعد  
 التبا والتى) التبا تصغير التى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم  
 اول المصغر وهذا ابقى على قمته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله  
 بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من الذا وذاوذاك والمعنى  
 بعد الحط الصغيرة والكبيرة التى في فطاعة شأنهما كيت وكيت حذفة

الصلة ايها لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كنى بهما عنه  
وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى (قوله وما سواه انما وضع يستعمل في شئ  
بمعينه) فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع يستعمل  
في شئ بمعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما  
وضع الى آخره يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد  
من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له  
كلها او جزئيا وما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلى يستعمل  
الى آخره بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبنى على مذهب مرجوح  
والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو العنيت التي جعل  
المفهوم الكلى مرآة بعلا حظتها عند الوضع فليقهم (قوله ولا يخفى  
على المتصفح) ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره  
هذا القائل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم شخص فائدة سوى تحقيق  
المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المخصص وان كان مخرجا لها لكن  
يكون لكل من القيدتين السابقين بمد تحقيق المقام مقابل يستند اليه اخراجه  
لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد  
تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به ولئن اغض عن ذلك فالاحضار  
اول زمان الذكر متحقق في ضميري التكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا  
المتعين فليتأمل (قوله نحو قل هو الله احد) يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله  
خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير  
الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره  
الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشأن والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب  
الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما  
او بحسب الذات اي لتركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حل  
الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد اخذ (قوله فآله اصله الآله حذفت  
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف) قيل عليه لما كان الاصل هو الآله  
معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها  
معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوذ  
عنه ان حرف التعريف في الآله من قوله اصله الآله من الحكاية لامن الحكي  
ومراد ان الله اصله آله منكر كما ذكره في تفسير القاضى وانما دخل حرف

التعريف في خبر المبتدأ أداة المحصر كما في زيد الأمير إشارة الى عدم ارتضاءه قول سيويه بأنه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تسر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشف من ان كثرة دوران الاله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله رجع جانب اشتقاق من الاله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فقول المضاف محذوف اى عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا يقال لاه كما صرح به القطب في شرحه اللهم الاعلى سليل الشذوذ الاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمة على غير قياس اذ قياس حذف الهمة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمة لان العوض لا يؤتى به الا بعد العوض عنه فلو كان حذف الهمة بعد نقل حركتها الى اللام لزم النور (قوله ثم جعل علما) اى بعد حذف الهمة واما قبله فقيل الآله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى هذا العلية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تأكيد الاختصاص بالتعين فحذفت الهمة وصار الله محذوف الهمة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل الهمة وبعدها علم تلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا ٣ فيكون الغلبة حقيقية وبعده لم يطلق على غيره اضلا فيكون الغلبة ٩ تقديرية (قوله لما فاذا التوحيد) اى بحسب دلالة اللفظ (قوله فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بالحق) اى بقرينة المقام فان المرء والجسد اما هو في المعبود بحق وهو المقصود بمحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشف من ان الله بالتكثير بمعنى المعبود مطلقا والآله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع (قوله في الوجود او موجود) إشارة الى ان خبر لا محذوف والاله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الاله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مفارقة الله عن كل آله وهو الذي يفيد استثناء الفراغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر ٢ الخبر في الامكان او ممكن مع ان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود واما الوجه الذي اوردته الشارح في التلويح توجيه النفي تقدير في الامكان وهو ان هذا رذيل المشركون في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود فبه

تأنيث ثروان صفة مشبهة بمعنى كثير العدد من الثروة بمعنى كثرة العدد والاصل ثرويا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين في الاخرى سميت الكواكب المخصوصة بذلك لانها ذات الثروة على الغلبة فسمان بتحقيقية وتقديرية فالتحقيقية عبارة عن ان يستعمل اللفظ أولا في معنى ثم نقلت الى آخره والتقديرية عبارة عن ان لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل فن الاول الصعق وهو صفة مشبهة لمن اصابته الصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل ومن الثاني الثريا ولفظة الله على القول بانها صفة في الاصل لانه الاله محذوف الهمة والتعويض فتقتضى القياس صحة اطلاقه على كل معبود وبحق ٦

الواجب تعالى وتقدس  
فهو من الاعلام الخاصة  
بالنظر الى الاستعمال ومن  
الاعلام الغالبة بالنظر  
الى الاستدلال كذا في  
شرح الكشاف للشارح  
الحق ٤

٢ وانما لم يقدر الخبر في  
الامكان او ممكن مع ان  
فيه ردا لخطأ المشركين  
في اعتقاد تعدد الآلهة  
على وجه الباطن و هو  
سلوك الطريقة البرهانية  
لان في الامكان يستلزم  
في الوجود بدون العكس  
لان المقصود بكلمة  
التوحيد هو اثبات  
الوجود له تعالى وتعبه  
عن آله غيره واثبات  
الامكان لا يستلزم اثبات  
الوجود فان قلت فالكلام  
لا يثبت الامكان عن غيره  
تعالى قلت ذلك النقي  
مستدل عليه بدلائل اخر  
وليس بمقصود بالبيان  
ههنا على ان المتردين لا  
يدعون امكان غيره تعالى  
بدون الوجود نسجه

بحث لان رد خطائهم في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود بنفي الامكان الباطن لما  
فيه من اثبات الشيء بسببية ماهو الطريقة البرهانية قائل ( قوله كافي بالاقاب  
الصالحة لمذح اودم ) توصيف القاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف  
والتوضيح لان القاب علم يشعر بمدح اودم مقصود منه قطعاً واما الكنية  
فهو علم صدر باب اوام ومباسواهما من الاعلام يسمى اسماء والفرق بين  
القاب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي  
الجهل لا يضر ( قوله وفي التنزيل ثبت بدا ابي لهب ) غير الاسلوب لان  
العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر والتثليل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل  
لفظ بدا مقسم فاعلم مسند اليه في الحقيقة وتكثير جهمي للتحويل كما قيل  
اي جهمي ( قوله انتقال من المزموم الى اللازم الى آخره ) لكن الانتقال عنه  
معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسه بل والده  
وسمى في فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز  
وبالعكس ( قوله انما هو بحسب الوضع الاول ) اعني الاضافي دون الثاني اعني  
العلمي قال الشارح في شرح الفتح في قوله تعالى ثبت يدي ابي لهب  
لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابي لهب لكن لينقل منه الى ملازم  
الذهب لينقل منه الى الجهمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب  
قوله ههنا وهذا الزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان الزوم على  
ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي  
ان يحتمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافي  
ليتلايم كلامه اي ليس الزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل بحسب ان  
يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبنى على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهار  
ابي لهب بكونه جهميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة الذهب الحقيقي  
وما اذا جاوز اشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر  
خاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافي ( قوله  
ويجب ان يعلم ان ابا لهب ) انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لينقل به الى  
الجهمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما حققته بما ذكره في شرح  
الفتح فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا الزوم الى آخره واعتراض عليه بانهم  
شرطوا في الكناية ان يكون المقصود وهو المعنى الكنائى والمعنى الاصلى وسيلة  
اليه و التزام كون الشخص ههنا وسيلة و وصف كونه جهميا هو المقصود

الاصلي و مناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما انشاء  
من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم  
الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستبعات التراكيب و اطلاق  
الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال معنى الكناية في مجرد  
معنى الخلق فتأمل ببق ههنا بحث و هو ان قوله و يجب ان يعلم الى  
آخره مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة  
في تعريف الحقيقة من ان القول يكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية  
لم يستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في  
مفتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما  
انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له و ثانيهما  
انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينقل منه الى غير  
الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب  
الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية  
من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجب الى آخره مبني على المذهب الثاني  
( قوله او ايهاهم استلذاذه ) ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك  
الايهاهم الى الاعلام ونحوه و عليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ في لفظ  
الايهاهم نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام وهي الایاء الى ان التبرك  
والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المتقتضية  
له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايهاهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه  
بطريق الاولى و لو بدل لفظ الايهاهم بالاعلام لقات هذا الايهاهم ( قوله وغير  
ذلك ) مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة مخاطب بانه لا يتعين عنده  
المسند اليه الا باسمه الذي يخصه ( قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب  
والعين ) اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادياب  
المعرفة ما يعرفه مخاطبك ( قوله ثم الموصول و ذو اللام سواءه ) خلافا لابن  
كيسان و ابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما والكوفيون  
فمندهم الموصول اعرف من ذي اللام ( قوله ولذا صح جعل الذي بوسوس  
الى آخره ) هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء  
على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا  
لهما ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكاشته



بني الكلام على ان انتفاء اعرافية ذى اللام من الوصول ظاهر ولذا لم يقل  
 بها غيرهما بخلاف العكس فلا استدلال بالآية ناظر اليه ( قوله وتعريف  
 المضاف كتعريف المضاف اليه ) خلافا للبرد فان تعريف المضاف انقص من  
 تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمير  
 ولا يوصف المضمير ( قوله فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك ) اشارة الى انه  
 لا يلزم في التخصص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بقض الشيوخ  
 ( قوله لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه ) اي لما يعتبر في اصل وضعه  
 التخصص وان جاز ان تخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة  
 ( قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة ) الكلام على تقدير  
 اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف  
 كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة  
 صفة للكرة فلا يتعين الوصول ثم الرجحان في الجملة كاف في مقتضى فلا توجده  
 ان ما ذكره لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري  
 عليه الوصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذكر الوصول لما كان  
 لازما فلا تقصار عليه مع افادته المقصود ارجح على ان اجزا ما الوصول لا محالة انما  
 يكون على قسم من اقسام العرفة غير الوصول فهذا انما يتبين اذا اقتضى المقام  
 خصوصية ذلك القسم والفروض عدمه كما لا يخفى فقدر ( قوله الذي  
 كان معنا امس رجل عالم ) ينقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم  
 فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذا لظاهر ان مقتضى اما  
 موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملازمة المناسبة ( قوله نحو الذين في ديار الشرق  
 لا اعرافهم ولا تعرفهم ) هذا المثال ظاهر في عدم علمهما كما ينبغي عنه الخبر  
 ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبغي عنه الخبر  
 والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرافهم  
 ( قوله لقلة جدوى الكلام الى آخره ) وانما لم يعط عدم التعرض لما لا يكون  
 للتكلم اول كليهما علم بغير الصلة بانه اذا لم يكن للتكلم علم بغيره لا يتأتى  
 منه الحكم على الوصول بشئ والاصل ان الشئ معلوم الثبوت عنده  
 للوصول فيكون له علم بحال الوصول غير الصلة لان المراد بالاحوال  
 التي تسلب علم المتكلم هو الاحوال التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه  
 عند افادة الحكم للمخاطب لتعيين المسند اليه فعمل ثبوت المسند اليه لا يصير

بانه اذا لم يكن للتكلم علم  
 بغير الصلة لا يتأتى منه  
 الحكم على الوصول بشئ  
 والا كان الشئ معلوم  
 الثبوت له لان المراد  
 بالاحوال التي فرض  
 انتفاء علم المتكلم بها  
 هي التي يصح اعتبارها  
 في جانب المسند اليه  
 لتعيينه عند افادة الحكم  
 للمخاطب ومفهوم  
 الخبر لا يصح ان يجعل  
 عنوانا للموضوع والا  
 لفي الجد فامل نمضه

في الخبر اذ لا يصح جعل مفهوم الخبر وصفا اعتوانيا للموضوع والالهي  
الحكم فتأمل (قوله او استهجان التصريح بالاسم) فيه اشارة الى ان المراد  
بالفرض ما يكون باعنا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها  
واقئة يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كهذا وههنا بحث وهوان مجرد  
استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولة لجواز ان يعبر عنه بطريق  
آخر لا استهجان فيه فلا بد من الضمائم التي الى الاستهجان ليرجع اختيار  
الموصولة على ما سواها من طرق نعم قد ذكر رحمه الله تعالى في شرح  
الفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملازمة والمناسبة فلا تراجم في المقضي  
والمقتضى لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان المقضي  
رجحان في الجملة كما ينبغي عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقضي اعم من  
الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلمة كان المضاف  
اليه اكثر كان الاقتضاء اتم وافر (قوله اي تقرير الفرض الى آخره)  
وجه تقديمه على القولين الآخرين ان المقصود من الكلام هو الفرض  
المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فجعل التقرير  
على تقريره اولى (قوله واورد حكاية شريح) وهي ان رجلا اقر عند شريح  
بشيء ثم انكسر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت حالك اتر شريح  
التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المتكر ليكون الانتكار بعد الاقرار  
ادخلا للعنق في ربة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح  
فان جعلت الآية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام  
رصيا وان خصت بزيادة التقرير كاتوهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل  
اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الآية  
مثالا قلت المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمرادة والاختيار  
في طلب الموافقة (قوله ولقد نهزت مع الفتوة نهزت بالدلو) اي ضربت  
بهالماء في البئر وحركتها ليتلى والفتوة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى  
المرعى والسرحة المال السائم والمخط بمعنى النظر والاضافة من اضافة الصفة الى  
الموصوف وقيل شرح الخط بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد  
عليه من قولهم امر شريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرحة  
ومسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهيمة ما يسيل من

عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام يفتح الهزمة الاثم كذا  
 في الديوان في الصحاح انه جزء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع التواء وسعت  
 في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبهة فقاجأت  
 ووقفت ان حاصل ما سعت كان اثمًا وضلالًا وذنبا وبال (قوله ان الذين ترونهم)  
 البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الامة التي تعدى الى ثلثة مقاعيل هو الر  
 واية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون الرؤية بمعنى الاعتقاد  
 والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة  
 الالتقاء على الوجه للاهلاك قاله لاء فيما نحن فيه اما حقيق او عبارة عن  
 هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى  
 الاول بقوله اى تهلكوا والى الثانى بقوله او تصابوا (قوله وجوابه ان العرف  
 والنوق الى اخره) وقد اوجب ايضا بان التنبيه على الخطأ الذى ذكره هو  
 اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطأ او يفهم فى العرف خطأ الخطاب  
 فى هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لاختفا فى لزوم تحقق  
 الايماء فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع  
 الكلام فريد عليه ان الكلام فى معانى الموصولية ومقتضياتها لاقى معانى  
 الكلام الذى فيه الموصول (قوله ٧ الى وجه بناء الخبر ان جرى) على ظاهره مبناه  
 على ان البناء طرفا واجناسا باعتبار اضافة الى ماله طرف واجناسا اعنى الخبر  
 او على ان المراد الوجه الذى يبنى اساس الخبر عليه فالمضاف فى قوله فان  
 فيه ايماء الى ان الخبر المنبى عليه او من جنس العقاب مخدوف اى الى  
 ان بناء الخبر ايماء الموصول اذا كان مسند اليه الى الخبر من حيث ايراد  
 المتكلم وبنائه اياه على السند اليه كما قيل مثله فى تعريف العلم بحصول  
 صورة الشيء وتعريف النقطة بتقل عدم الانقسام فلا حاجة الى  
 اعتبار حذف المضاف فى الثانى (قوله كالارصاد فى علم البديع) وهو  
 ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله  
 تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظنون (قوله الى التعريض بالتعظيم  
 الى آخره) اعترض عليه القاضى المحشى بان حصول هذه المعانى

٧ قوله الى وجه بناء  
 الخبر ظاهر قوله فيما  
 سأتى فان فيه ايماء  
 الى ان الخبر المبني عليه  
 امر من جنس العقاب  
 ونظائر يد على  
 ان الرأى ههنا الى  
 وجه الخبر المبني واما  
 قدم البناء اشارة الى  
 ان ايماء الموصول  
 الى الخبر من حيث ايراد  
 المتكلم وبنائه اياه  
 عليه كما قيل مثله فى  
 تعريف العلم بحصول  
 صورة الشيء فنهضه

التي جعل الائمة ذرية اليها يحصل بلا ائمة بالمعنى المذكور كما اذا اخر  
 الموصول وبذل الجملة الاسمية بالعلية فلا يستقيم جعله ذرية اليها اوجب  
 بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع  
 صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الائمة واما الثاني فهو موقوف على  
 اعتبار الائمة قطعا مثلا تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل  
 من مجموع الكلام اعني من نسبة الخمران الى مكذبه ولا حاجة في ذلك الى  
 اعتبار الائمة ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ائمة الى ان الخبر من  
 جنس الخية والخمران فيقول بذلك الى التعريض بتعظيمه ولولم يعتبر  
 هذا الائمة لم يكن لك ان يصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك  
 ان الكلام في معاني الموصولة لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جلته  
 فاندفع الاعتراض (قوله فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء الى آخره)  
 فاجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ  
 وبناؤه عليه لاعلة ثبوته فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اول اقلانه ان اريد  
 بالائمة الى علة بناء الخبر الائمة الى ذات العلة فقيه انها مصرحة بها فلا  
 يحسن الائمة وان اريد الائمة الى عليتها من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق  
 وما في حكمه فييد عليه المأخذ فقيه ان ذلك الترتيب انما يدل على علية  
 المأخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الائمة ذرية  
 الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوصل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه  
 سواء اوصى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر  
 على القاء الخبر في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون) الآية بيان سوء عاقبة  
 المستكبرين وفي قول الشاعر (ان الذي سمك السماء) البيت بيان رفعة شان  
 الشاعر وهكذا في الباقي لانه للاعلاظ المتكلم استكبار الكفار بعث بمجود  
 ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا حظ سمك السماء حل بمجرد ذلك  
 على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المتصف  
 فتأمل (قوله ومن الناس من اتقى اثره الى آخره) ارادة العلامة التزمذي  
 وقد بينا في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق  
 يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده خبره اى بعض  
 الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرداه لا تصور لمثل هذا الاخبار فائدة  
 ويمكن ان يحجب في هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالعضية لتجب

واستظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه  
 يناقئ الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد من انصف به من جنس الناس  
 لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كالا يخفى بخلاف  
 التوجيه الذي ذكره الشارح ( قوله وسوق الكلام ينادى على فساد هذا  
 الرأي ) اذ اثار لفظة ثم واسم الاشارة القرينة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد  
 الاشارة البعيدة في قوله وان يوصي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا  
 يكاد يصرح بالاشارة الى الائمة ( قوله الى محسوس غير مشاهد ) فبه اشارة  
 الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس  
 حيث قال الى مشاهد محسوس وقديقال به بتقديم المشاهد على انه يكفي  
 وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد  
 العلوم بقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجاز ( قوله واما الفرض الموجبه له  
 او المرجح فقد اشار الى تفصيله الى آخره ) فيه نظر لان كل ما اشار اليه المصنف  
 غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في آخر البحث حيث  
 قال او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الفرض الموجب  
 اليهم الا ان يقال قصدا كل التميز غرض موجب فتأمل ( قوله من نسل  
 شيان ) شيان بن ثعلبة وبن ذهل قبلتان كذا في القاموس والذي  
 في الصحاح وشيخان بن من دينار بكر وهما شيانان شيان بن ثعلبة وشيخان  
 ابن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جنى في التنبيه على مشكل الخامسة ان يكون  
 وزن شيان فعلان من شاب يشيب وان يكون فعلان من شاب يشوب  
 فتحذف الواو بعد قلبها ياء كافي ميت وهيت ثم قوله من نسل شيان اما خبر  
 ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لقواما متعلقا بفراد  
 اي يمتاز منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للوجوه القرنية  
 في الحاسن بالقياض الى كافة الناس لا بالقياض الى نسل شيان فقط كالا يخفى  
 الا ان يبنى الكلام على ادله اشتهار ان نسل شيان يمتاز عن سواهم بالحاسن  
 فتبصر ( قوله وهما شجرتان بالبادية ) يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان  
 الضال يتخفيف اللام والسلم نومان من الشجر فالاول شجر السدر البري  
 والثاني شجر القضا وهو شجر له شوك عظيم والمفرد الضالة والسلة ايماء  
 الى ان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيان بانهم مقيمون بينهما  
 فردان من ذلك النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول

رأيت رجلا اذا رأيت زيدا ( قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم الى آخره ) هذا يشعر بان زائد على اصل المراد المبحوث عنه في المعاني لا يلزم ان يكون زائدا على ما يضره الوضع واللغة فهو منع لما اشعر به فما تعليله في تقرير السؤال عدم انتفاء تعين نظر علم معاني بما تقرره الوضع واللغة بانه بحث عن الزائد على المراد من لزومه والحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا وذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كما ذكره في الجواب السلي وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف

والكثرة والتوسط كان من علم المعاني ( قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون ) قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عدم الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما لم يعتبر عن تلك النوات بنفس الموصول لتعقب ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين فبانه على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعان عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باؤلك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشف فلي التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدوا في الواقع ذاتا فلي تأمل ( قوله اولئك ذلك ) عطف على قوله لانه وذلك مثل ان يقصده تحجيل مخاطب والاستهزاء به كقولك مخاطبا لاعى هذا اشير الى ان المخاطب يدركه بالحس حق تحجيل هو مستهزئ به بسبب عدم قدرته على ذلك ومثل ان يقصده شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تخير فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي تخير فيها العقول كالحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال السارح في شرح المفتاح وما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والايات امثلة لا شواهد حتى يتم باحتمال التبرؤانه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض

وقوله عطف الى قوله  
على ذلك لم يوجد في  
بعض ( النسخ )

حتى يتوهم احتمال  
( نسخة )

فان مبنى تلك الاقتضآت وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض  
على مجرد المناسبات والافق ان البشر ان مقصود التكلم مناسب اليهم  
الاعتبارات فليحافظ على هذه التكت فلها مواضع يقع ( قوله واحدا كان  
او اثنين ) الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله  
في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر فقيه  
مساحة اذا الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم لها  
من الشخص لانفس الحصة المروضة له الا ان يحمل الحصة فيما سبق على  
الجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد  
تقرر ان المجهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فيثبت لاساخ  
في قوله واحدا كان الى آخره ( قوله او كناية ) قال بعض اصحاب الخواشي  
اراد بالكناية معناها الغوى اى مقابل الصريح لامعناها الاصطلاحى اعنى  
ذكر اللازم واردة الملزوم او عكسه وفيه نظر بل هو من احد قسمي الكناية  
البطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من  
الصفات اختصاص لموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف  
فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما  
كان للذكر يعنى لما كان التحرير مختصا بالذكر علم ان مطلوبها كان هو  
الذكر وهو ليس بمذكور صريح بل ذكر ملزوم وهو التحرير ( قوله او للاشارة  
الى نفس الحقيقة ومفهوم التسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى  
الموصوف ٧ او بانية اى مفهوم هو معنى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء  
الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس  
والافقيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الالة ( قوله يعنى  
يطلق العرف باللام الى آخره ) دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف وقد  
بأنى لو اخذ الى آخره من ان العرف بلام الحقيقة في العهد الذهني مستعمل  
في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق الاسم واردة الخاص  
ووجه الدفع ظاهر من كلامه ( المتحدة ) اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد  
بالهاء والبدال المهملتين كما نبى عنه قوله فيجاء التعدد باعتبار الوجود او على  
صيغة المفعول من الاتحاد بالمجهتين ومعناه واضح بقى هنا بحث وهو ان  
مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولا شك  
ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدلولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد  
المنتشر واطلاق العرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاعى حاجة الى

قوله قال بعض اصحاب  
الخواشي الى قوله بل هو  
من احد قسمي الكناية لم  
يوجد في بعض ( نسخة )

٧ ولا يقدح في الاضافة  
البيان كون التسمى اعم  
من المفعول لان المفعول  
نفس ما وضع اللفظ بأزائه  
دون الافراد والتسمى  
بمهما كما لا يقدح فيها  
القضية اعم من الخاتم  
في حاتم فضة منه

فاى حاجة الى ما ذكره من  
القرينة فاعمل ( نسخة )

اعتبار القرينة الى الحقيقة باعتبار الوجود فتأمل ( قوله فبجاه التعدد باعتبار الوجود ) اتجاهه التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعين الشخص ( قوله واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة ) اى الى كون المجرد وذى اللام بالنظر الى القرينة سواء ( قوله حتى تكلفوا ما تكافوا ) حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرفة دون النكر وقيل حيث اولوا بالعارف ما وقع صفته من الجمل ( قوله كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ) حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهدته في الالف بعد ان قال وان كان باللام فاللإشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما الارادة نفس الحقيقة ( قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا ) واعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجسى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصديها الى الماهية من حيث هي لافرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرفة اشارة الى حضورها دون النكر على قياس ماسبق في اسم الجنس النكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرفة اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة النكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور ( قوله ولقد امر على التميم بسبني آخره ) فضيت بمقتل لا يعنيني ثم حرف عطف اذا خلفها علامة التأنيث يخص بمطف الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناء اى قصده واراده ولا يعنيني الاشتغال به والانتقام منه من عناء في الامر اى اهنى وقائمة بمد في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والامضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل بقاعد ما بين الحادثين في الوقت ( قوله لا توقيت فيه ) اى لاتعين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انتمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوخله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار التميم عليه بمفايرته للمضروب عليهم فيعرف حينئذ كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فلي هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للوصول سواء كان فيه توقيت ام لا ( قوله قلت بل حقيقة ) حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجمله عطف على مقدر اى ليس هو المجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والستمل فيه هو الماهية



المخلوطة ولا يشك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهي تحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شيء والفرق المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقتها لماهية اليهودية فله عهديه بهذا الاعتبار فسمى معهودا ذهنيها هذا (قوله ٦) ويتضح هذا في بحث الاستعارة (ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا قتلته رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وقع في الخارج على زيد وكذا لفظ الانسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا الكلام يدل على ان العلم اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازا (قوله بدليل صحة الاستثناء) قال بعض اصحاب الحواشي صرح الشارح في حواشي الهداية بان الاستثناء لا يمنع كون اللام للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا المعنى حاصل في الجنس ايضا والله اعلم (قوله ومثله كل مضاف الى نكرة) مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اى عائلته كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر البشدا فالامر ظاهر وقاعدة التقيد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله وجوابه ان الانسليم الى آخره) كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التمييز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فاللزامة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتهى التالى ممنوعة وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا لتمييز والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن التردد اعتمادا على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما لا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكأنه جعل عدم بطلان التالى على الشق التالى ظاهرا مفروضا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظاهر ان اعتراض الفاضل المحشى ليس بقوى فأمل (قوله وهذا المعنى غير معتبر الى آخره) اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المرفقين اشارة الى جواب سؤال

٦ هذه الحاشية والحاشية  
الاية لم توجد في أكثر  
النسخ

مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في  
المعرف بلام الحقيقة لم يحز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين التنافين  
فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبارا لعدم وانما النافاة  
بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير (قوله واستغرق المفرد اشتمل) قد  
سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان  
مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهمة كما  
توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الآتي ثم عبارة المفتاح مشعر بجزئية  
الحكم حيث قال واستغرق المفرد يكون اشتمل كما حققه الشارح هناك ومن  
لم يفرق بين العبارتين فقد اطل ما قل (قوله بدليل صحة لارجل في الدار الى  
آخره) اقتصر في البيان على ذكر الجمع لان فهم حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع

قد يطلق على الاثنين مثل وقد صفت قلوبكما بخلاف العكس (قوله يا اهل  
ذا النعني وقيمتم سرا الى آخره) ولا قيمتم ما بقيتم ضر النعني التزلو وقيمتم على صفة  
المجهول اى حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وقد  
يقال عموم الشر بناء على تأويل وقيمتم بالنفي اى لا اصابكم والقرينة المشعة  
بذلك اعادة النفي في قوله ولا قيمتم (قوله او مقدرة نحو لارجل في الدار) اشارة الى  
ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لاهذه اذا كان مفردا من انه متضمن  
للمعرف اعنى من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس بنص في الاستغراق  
كانقله في الكشف وان قيد لا بالنفي لجنس في قوله وانما اوردا البيان الى  
آخره للاحتراز عنها (قوله ولقاتل ان يقول لوسلم الى آخره) قد تحققت  
ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبنى عليه وفي قوله  
لوسلم اشارة الى منع كفانا الفاضل المحشى مؤنة تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه  
بوجه آخر وهو ان يقال انريد رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد  
والالكان لارجل ولارجل للنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان  
فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشتمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد  
اشتمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان  
في حكم النفي والمفرد اعم واشتمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه  
بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي والمراد بقوله فلان سلم ذلك في المعرفة باللام نص  
في صورة الاثبات وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على ظهور ان التعريف للاستغراق

وبعد البيت المذكور  
قد وقع اليل الذي كتهرا  
الى ذراكم شعنا مغيرا  
منه  
الاكفهرار العبوسى  
وشدة الظلام

في صورة التي مستدرك ضايع لاستفادة الاستفراق من التكثير في سياق  
 التي ( قوله ولهذا صح بلا خلاف جانبي القوم ) الى قوله مع امتناع  
 قولك جانبي كل جماعة الى آخره فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا  
 قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الاراسه من الاستثناء  
 المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى  
 من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد  
 عن الجمع المعروف باللام الاستفراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر  
 ان امتناع المثال المذكور ممنوع والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين  
 الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى  
 منه في شيء منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء  
 المستثنى منه او الى جزئياته فلا يستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون  
 المستثنى جزء وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر  
 الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جانبي  
 كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على ان الاستثناء المتصل  
 لان جزئي الجماعة جماعة فليتأمل ( قوله قلنا لوسلم الى آخره ) اشارة الى منع  
 ماسبق من ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب الجموع حتى ان معنى جانبي الرجال  
 جانبي كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى  
 يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج  
 فيه نفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه ايضا  
 في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق  
 فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الاثمة يفسرون  
 الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد ولما بالجموع من حيث هو مجموع  
 هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو  
 كل حزب بما لديهم فرحون وكما التي فيها فوج وكما دخلت امة لعنت اخوها  
 الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار  
 في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى  
 انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم لثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع  
 ولو سلم فقد يكون الملاحظات المذكورة مقصودة بالنسبة الى الحكم  
 في بعض الصور كما اذا قصدت اعادة ان هذه الجنسية يحملها كل جماعة

٩ أشار الى المنع فانه الظاهر في الصورة المذكورة ان يكون اللام للمهادن خارجا داخل التقدير كما في قال السوق اذا انحصر السوق في واحد منه

على انه قد يكون الملا حظات المذكورة مقصودة بالنسبة الى الحكم في بعض الصور كما اذا قصدت افادة ان هذه الحشبة يحملها كل جماعة من ثلاثة الى غير النهاية منه

٨ قوله واعلم ان الفاضل الحشبي الى آخره من التهورات لحرره

٤ اللهم الا ان يقال الحكم المذكور متحقق حيث يصح الاستفراق الأفراد ايضا بناء على انه مجاز متعارف وغالب كما صرح حوايه

في الاسناد او المسند او في الهيئة التركيبية كما سمعته الفاضل الحشبي في بحث التأكيد ( منه )

من ثلثة الى غير النهاية وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى القاطع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اريد ان لنا ان تعتبر دخول الثلاثة في الحكم باعتبار ان لا يكون باعنا للدول عاموه ظاهر حاله في الاستفراق على قياس حال الفرد على انه يجوز ان يشترط حيث لا يمتدح اذ الجاعات واجزائها ككلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة لا يصح ان يقال جاعني الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلاثة قلت ٩ لو سلم تأني حل الجمع على الاستفراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة العبارة يدفع بان يتأكد جماعة المراد جمع لاجتماع خارجة عنها كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر ٨ واعلم ان الفاضل الحشبي ذكر في حواش الكشاف بعد ان بين استعمال المجموع المرف باللام مرادا بها كل واحد واحد ولما استفيد منها انتساب الاحكام الى كل فرد فرد في المراتب المشرفة نفسها حكم بعض الاصوليين بان الجمع المرف بلام الجنس بطل عنه الجمعية وصار للجنس وفيه بحث هو لان ائمة الاصول انما قالوا بطلان الجمعية وكون الجمع المرف مجازا عن الجنس حيث لا يصح الاستفراق بل نفس السامية لاما استفيد منه انتساب الاحكام الى كل واحد ٤ ( قوله حتى يصح جاعني جمع من الرجال الى آخره ) بنصب يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فهو مرتبط بقوله لكل فرد في قوله دون كل فرد ( قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب الفتحاح الى آخره ) قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهن النظام كليا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز في الاسناد او في المسند او في الهيئة التركيبية كما سمعته الفاضل الحشبي في بحث التأكيد على نمط فلان يركب الخليل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاعظم في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يعمل في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولاشك ان يمكن زوال قوة البعض فلو قيل وهن النظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول القطعي ( قوله غير مناسب للمقام ) لان النامع هو الله

بان عالما يطلق على كل  
موجود سوى الله تعالى  
والمالون لا يطلق الاعلى  
المفلا والمفهوم من  
الصالح انه جمده وانه لا  
يختص بالمفلا

٨ وللأصوليين في جانب  
العلم ايضا مناقشة حيث  
يقولون انه يطل الجمعية  
ويبقى الجنس ويتعلق  
الحكم به حتى اذا خلف  
لا يتزوج النساء حيث  
يتزوج واحدة الا ان  
ينوي العموم فح لا يثبت  
قطر يصدق ديانته وقضاء  
لانه نوى حقيقة كلامه  
والين نقدلان التزوج  
جميع النساء متصور  
وعن بعضهم انه لا يصدق  
قضاء لانه لا يثبت حقيقة  
الابالسة فصار كما نوى  
المجازو على ارادة البعض  
المطلق الى الواحد وقوله  
تعالى لا تجعل لك النساء  
من بينائ واحدة منهن  
فهذا يورد نقضا على ما  
ذكره الماشرح والجواب  
ان الكلام فيما لم يفسخ  
عن معنى الجمعية

تعالى (قوله انه جمع ليتناول كل محسن) اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح  
لانه هذا تناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول  
تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم (قوله لاحد من خلقه)  
اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او تقول هذا المعنى انما  
استفيد من خصوص الموضع لان العالم يطلق على كل فرد بل لان عدم  
الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشي من آحاده (قوله وبالجملة فالقول  
بان الجمع الى آخره) قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فمنوع  
كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم  
لها ثبوته لكل من آحاد مفرداتها وان اراد الجزئية فسلم لكنها عين مدعى  
صاحب المفتاح فانه لا يدعى الجزئية والجواب اننا نختار الثاني ونقول ليس  
الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا  
لا يقتضي الاستيعاب المجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين (قوله نعم  
فرق بين المفرد الى آخره) لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع  
المعروفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب القلة ليس بينهما  
فان اللام في الذنب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من  
المفرد المستغرق فكان التعريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق  
والهمد فأنزل (قوله ولم يقصد انه مذهبه) ابتداء قول ابن عباس رضي الله  
عنهما على مذهب غير مذهب الجمهور ومخالفة صاحب الكشاف اياه ليس  
باعد من عدم كون بعض القراءة السبع المتواترة على مذهب جمهور النحاة بل  
على مذهب الاقلين كما لا يخفى (قوله مجردا عن الدلالة الى آخره) اعترض عليه  
بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه لفرد المنتشر  
فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع  
فامعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم  
اعتبار دلالاته على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين  
المتأقنين في الارادة بل في الدلالة ولاستحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين  
المراد بقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة  
ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها (قوله لمحافظة على التشاكل  
اللفظي) المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة بالمذكورة  
دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء المجموع كالقوم

والرطب بالجمع الصقي (قوله ولهذامتع وصفه بنعت الجمع) اى ليكون المفرد  
المستغرق بمعنى كل فرد لا يجمع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى  
ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد  
فالتقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما فى الاخبار مثل قوله تعالى  
(وكل فى فلك يسبحون اللهم الان يفرق بين الصفة والخبر فامل (قوله وان  
حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر) الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه  
على دانير وكذا الديباج اصله الديباج ولذا يجمع على دبابيج وقد اشار اليه فى  
الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها  
ووقع فى بناء متمد وبهذا ظهر ان السينات فى قول عمر بن عبد العزيز لكتابيه  
وقد حكاه صاحب الكشف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنه السين  
بناء على القاعدة الممهدة والملم يتبعه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى الجواز  
وانت خير بان الجواز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والارتفع  
الوثوق (قوله فلان الثوب مؤلف الى آخره) الاشتغال جمع شغل بالعمرك  
وهو الخلق ثم لا ينبغي عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن فى الدينار الصفر  
والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء جوانب كل منها صفر  
(قوله لانها اخصر طريق) اما بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون  
طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هو اى اخصر من عبد الله  
ونحوه مثلا (قوله نحو قول جعفر بن عتبة الحارثى الى آخره) هو من شعراء  
الحماسة قيل قال الايات حين اخرج من السجن ليقول والله اعلم وبعد  
اليات المذكور \* عجبت لسراها واتى تخلصت الى و باب السجن دونى  
مطلق \* وقوله مهوى ثلث يأت لان اصله مهوى فبعد القلب  
والادغام على القاعدة المعروفة اضيفت الى ياء التكلم والركب امم جمع  
لراكب واليائين جمع يمان بمعنى معنى حذفت احدى اليائين ووضعت  
عنها الالف والتوسطة وقد بقي الهوى على معناه الحقيقى ولا يؤل بالمهوى  
ويراد به ان العرض سائر بالعرض حيث يسير محله القائم هو به وهو القلب يسير  
منقطع وهو الحيلة فكأنه قال روحى مع الركب اليائين ذاهب وجنى بمكة  
موثق (قوله لسان المضاف اليه أو المضاف) تقديم المضاف اليه على  
المضاف لكونه مقدما فى الاعتبار وان كان متأخرا فى الذكر ثم لا ينبغي ان هذا

وقد اشار الفاضل  
البيضاوى فى آخر سورة  
الحديد الى مثل هذا  
التوجيه

٧ وذلك موضع لا يكون  
موضع الضمير ولا  
التعريف باللام ولا  
الاشارة ولا يكون نمضه  
٩ اى لانها لا يجتمعان  
وقال سيويه وبعضهم  
يقول يمانى بالتشديد  
ذكره العيني فى شرح  
الشواهد

وبعد اليات المذكور فى  
الشرح وهو هو اى مع  
الراكب اليائين مصد  
\* جنيب وجنمى بمكة  
موثق \* عجبت لسراها  
واتى تخلصت الى و باب  
السجن دونى مطلق \*  
اليات بحيث ثم قامت  
فودعت فلما تولت كادت  
النفس تهوى فلا تحسبى  
الى خشعت بعدكم لشي \*  
ولا انى من الموت افرق \*  
ولا ان تقبى يزدحمها  
وعيدهم ولا انى بالشي  
فى القيد احرق \* ولكن

عزيتى من هواك صباه  
\* كما كنت الى منك اذا نامطلق

الضمين قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان  
عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة بالانضمام الاختصار اليه  
واما اقتصر المص في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر  
بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيد بشئ منها تأمل  
(قوله) ومنه قوله تعالى لا تضار والده بولدها الخ (فصله عما قبله لان المضاف  
ليس بمسند اليه ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضار على البناء للفاعل بمعنى  
تضر والباء من صلته اي لا يضر الوالدان بالولد بان يقرطا في تعددهما  
ويقصرا فيما ينبغي له فوجه قوله فانه لما انتهت المرأة الى آخره ظاهرا وان كان  
البناء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجة زوجها  
بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك  
ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعا شيئا مما وجب عليه من رزقها  
وكسوتها ونحو ذلك وبه انضج المعنى على كون البناء للمفعول فوجه ان  
اضرار الزوج بالزوجات والعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد (قوله  
نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون) الاستهزاء يحصل من الاضافة  
لعدم قول القائل بالكلام المذكور رسالتهم ووجه الموصول مع صلته مؤكدة له  
كما لا يخفى (قوله نحو كوكب الحرقة) تلجج الى قول الشاعر اذ كوكب الحرقة  
لاح ببجرة سهيل اذا عث غزلها في القرائب الحرقة المرأة التي في عقلها  
خفة وبها حاقة وكانت هذه الحرقة امرأة تضع وقتها طول الصيف  
فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد  
تتهبت بمجيئ الشتاء وقرت قطنها الذي يصير عزلا فيما يؤل اليه في قرابتها  
استعدادا له المعجزة بالضم السهر سهيل رفع بدل من كوكب او غطف  
بيان واذا عت بمعنى فرقت (قوله اولاته لا طريق الى احضاره سوى الاضافة)  
قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء ولا  
نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن  
فاندفع اعتراض المؤدتي في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي ههنا  
وانت خبير بان البحث في تراكيب اللفاء والقول بان طريق الاضافة يجوز  
ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية بما لا يكاد يصح (قوله)  
وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاء عن على معناها الظاهر  
فالمصاف محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للتع عن ذات

يصح المعنى ننضج

قوله الذي يصير عزلا  
اشارة الى ان في قول  
الشاعر غزلها مجازا  
باعتبار ما يؤول اليه محذوف

٧ كما في قوله وامسى سراة  
القوم حيث لقيتهم\* و  
لأنك عن حل الرابعة  
وأيا\* بدليل قوله تعالى  
ولا تاتى ذكرى على  
ما قيل صح

قوله على ما قيل اشارة  
الى أنه يمكن منعه فان  
الظاهر ان معنى وفى عن  
كذا جاوزه ولم يدخل  
فيه ومعنى فى كذا دخل  
فيه والرابعة نجوم الجملة  
وهى ما تكفل به من مال  
الدية والنجوم تقاريق  
ما يؤدى مجيها واسى امر  
من المواسات. وهى  
الانصاف وسراة القوم  
ساداتهم وروى سراة  
الحى ايضا منه

الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى فى اى فى شان طالب العرف ٧ ثم وجه حل  
التنكير فى الثانى على التحقير ملوك طريقة البرهان فى اداء بعض المقصود مع  
حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة  
الشارح من ان الوجه حله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح  
انقضاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع التنكرة فى سياق التنى  
(قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر) قيل الاولى ان التنكير فى رضوان  
للتعظيم وهو مبتداء واكبر نعت له واخير مخوف اى لهم رضوان الى آخره  
والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الى آخره وذلك لان  
فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان  
المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعم الجنة وجودة اماكنها فترجح شئ  
من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل  
من الله تعالى اكبر من ذلك كله فى نفس الامر واما الترجيح المستفاد من  
الوصف فهو بطريق التبعية (قوله ويحيى للتحقير والتقليل) اى التنكير  
مقطعا فصح التثنية بقوله اعطاني شيئا مع ان النكر ليس مستندا اليه (قوله  
لعدم علم التكلم بحجة من جهات التعريف) عدم علم مخاطب بحجة  
من جهات التعريف كعدم علم التكلم بها فى كونه جهة للتنكير تخصيص  
التكلم ليس له كثير فائدة (قوله احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى عين  
المهدوح) فليتأمل هذا التصريح كما يوجد فى صورة الاضافة يوجد فى غير هاتين  
طرق التعريف اذ منشأه تعيين اليقين التى نسب اليها السأمة من المهنداى  
السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد اقسام العرف  
بطريق التثنية فلا يرد ان الكلام فى وجود المانع عن مطلق التعريف  
وما ذكره انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة (قوله من بناء  
المرءة ونفس الكلمة) اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام  
الاخر فلا يزدان الوحدة الاستفادة من بناء المرءة لا ينافى التعظيم بخلاف انضمام  
الواحد بالعلية فكيف يدل على التحقير وتخصيصه ان نفس الكلمة لما دلت  
على التحقير جلبت الوحدة الاستفادة من بناء المرءة عليه ايضا على ان مجرد  
الاحتمال وانقضاء المقام كاف فى الجمل (قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرءة  
الى آخره) اعترض عليه بان التنكير ليس علة تأمة التحقير والام يمكن حله  
على التعظيم فى موضع ما بل شرط افاذته للتحقير انقضاء المقام له و اذا



او في المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او سببها معا اتنى الشرط فيتق  
الشروط وجوابه ان المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فابقاه حقه انما  
يحصل بحمل التكثير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح  
وحاصل جواب الشارح عن طرفه فأملى ( قوله اى كل فرد من افراد الدواب  
الى آخره ) قيل آدم وحوا وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب والقارء  
والعقرب والعفص على ما صرح حوايه في حكم المسنى سكنت عن الاستثناء  
لشهرتهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفى والضمير في فمهم من عشى  
الآية الى آخر راجع الى الدابة بالمعنى القوي على طريقة الاستخدام وقيل  
مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل ( قوله اذا التقدير كل اداة خلقها  
الله من ماء ) فيه ان المتبادر من كلام السكاكى اعتبار التكثير بالتنوين وقصد  
الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه  
المسند اليه لافيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتى بين المضاف  
والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف ( قوله بل قصد صاحب المفتاح الى  
آخره ) مبنى على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام السكاكى واتباع له  
والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصى لا يلايم التقسيم  
بقوله فمهم من عشى على بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية  
وبما ينبغي ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هو  
اللامية بينهما والافيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب  
الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اى يختص  
بنوع ذلك الفرد ( قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الى آخره ) فيه  
ان الاستثناء يقتضى الشمول للحق ولا يكتفى فيه باحتمال الحق فضلا عن التوهم  
ولذا استدل فيما سبق على ارادة الاستغراق من اللام في قوله تعالى \* ان  
الانسان لى خسر \* بحجة الاستثناء فافهم ( قوله ولتقليل قوله فيوما يجبل  
الى آخره ) لا يخفى ان في حل تنوين الخليل على التقليل مدحاه بالجماعة  
وهو امدح للملوك من المدح بيسط الملك وكثرة الجنود المستغابة من حله على  
التكثير الذى ربما لا يكون مناسباً للمقام كما لا يخفى واما حل تنوين الجود على  
التقليل فهو امدح من حله على التظيم بلاشائبة خفاء على ارباب الذوق السليم  
( قوله ومثله قوله او يرتبط بعض القوس جامها ) هذا مجزيت لبيد  
صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اى اتنى تراك امكنة وقوله تراك خبر ثالث

قوله ولذا استدل اه  
يظن من التهوات لانه  
لم يوجد فى اكثر النسخ

قيل البيت المذكور \* اولم تكن تدري نوادر بانتي \* وصال عقد صبايل  
 جذا فيها وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعلم  
 (قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات الى آخره) كون ضمير  
 الفصل مع تعريف السند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور  
 واجاز القراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية للسند اليه المنكر والمثالة  
 مبسطة في معنى اليب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون  
 الوصف للدح والذم والترحم على ما اعتبره المصنف والتأكيد بكل واجمع فان  
 السند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا  
 (قوله لكثرة وقوعه واعتباراته الى آخره) قيل عليه العطف بالحرف اكثر  
 واعتباراته او فرد فلا يفتنض ماذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكره  
 (قوله لا يناسب قوله واما يائه) فان التبادر من هذه العبارة المعنى الصمدى  
 واما التابع المخصوص فالشايغ فيه عطف البيان لا غير (قوله كقولك  
 الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) قال الشارح في شرح  
 الفتاح المراد بالطول ازيدا لامتدادين او الامتداد الفروض اولوا بالعرض  
 انقصهما او الفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريف  
 الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلث جسما  
 فثا مل قال الفاضل الخنسي هذا المثال على رأى المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف  
 حد للجسم اى تعريفه على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج  
 الى فراغ مكان خال يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان  
 وهذا انما يتم اذا جاوز التعريف بالاعم او براد بالطول وما بعده الجوهر  
 لان الوصف المذكور يميز الاجسام التعليمية وخصوصا الخبر يدل على ان  
 الوصف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمى عند من يقبته وبهذا  
 ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يمتشى على مذهب  
 الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهرا ايضا لانهم  
 فائلون بالجواهر الفرد وتميز وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه  
 لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة  
 الاختيار الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم (قوله الا المعنى الذى  
 يظن بك الظن كان قدر اى وقد سمعا) قيل مقعولا الظن مجزوم فان اى  
 بظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع

٧ ليو افق نفسه

الظن وكان قدر رأى وقد سمع حال من فاعل يظن أى يظن مشيها بالراى  
والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن أى من الظن مشيها بالرى  
والسموع كالأينقى ( قوله اودى فلا ينع الاشاحة الى آخره ) اودى أى  
هلك والاشاحة الحذر من امر كائن لا محالة والبذع جع بدعة وهى الامر  
الغريب والمعنى لا ينع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة  
( قوله فأنشد البيت ولم يزد عليه ) واراد جعل الموصول مع صلة خبر اللامعى  
ليفيد المحاطب وان كان فى البيت وضاحله كذا ذكره الفاضل الكاشى ( قوله  
وعند النماء ) جع ناح من نحافعو اذا نظرو فى علم النحو وتكلم فيه ( قوله  
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف ) قال الفاضل المحشى  
منشأ احتمال التكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلى  
هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق  
فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فاما  
نشأ من اللفظ وفى هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك فى الاعلام الجنسية  
والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعارفات عند قصد الجنس انما نشأ عن  
المعنى كاصور فى التكرات واعلم ان الفاضل المحشى حقق فى أثناء البحث  
معنى كون الوضع اما والموضوع له خاصا واخوانه التث والاختلاف شئ  
من الاقسام التى ذكرها الا فى قسم واحد وهو الذى ذكره بقوله واذا تصور  
الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له اما  
فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فقيما  
اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا لم يتعدد الموضوع له  
بهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا فى لفظ  
وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا انما ذكره الفاضل  
المحشى امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان الاعتبار فى الوضع اذا كان  
عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك الاعتبار آله للاحظة شئ  
آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليقهم ( قوله ثلا بصير  
الوصف مخصصا ) قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على  
المدح والذم ونحوهما اذا الظاهر ان لامانع فى امثال هذه الاعتبارات بل اراد  
انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعانى المذكورة ( قوله لبيان  
ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد ) ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه

قوله قوله فأنشد البيت  
لم يوجد فى اكثر النسخ

ما توهمه الاستاد من ان الفرد ليس بمحتمل ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي والدليل عليه ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد يناق الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتأني الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى ( وما الله يريد ظلالا للعالمين ) والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها في الآية وان اراد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشئخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فخلص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهى ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشئ من الجنسية سارية في عموم الارض والجو وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانتخير بان حل عبارة الكشف على الجنس تصف تأمل ( قوله يجب صحة وقوع الفرد مقامها ) نفى بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع الفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب حداد المعنى فتأمل ( قوله قلنا مراده ان الصلة الى آخره ) ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اى وان منكم من يقول في حقهم والله ليطئن ( قوله كما ان الشرطية خبرية ) اراد بها جملة الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء ( قوله لان الآية في سورة التحريم زلت او لا يمكن ) اعترض عليه القطب في شرح الكشف بانه يناق ما سبق ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شئ نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الآية في سورة

٩ لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب ﴿ ٢٤٥ ﴾ الكشف بان توجيه تعريف النار في سورة البقرة

مع انها تكرت في الآية  
الآخرى كانه قال انما لم يكرر  
هنا مثل ما تكرت في  
التعريف لقصد الإشارة الى  
المعهود واما وجه التكرير  
في التعريف فلك ان تقول  
لقصد التهود والحاصل  
ان مراد صاحب  
الكشف انما هو بيان  
وجه التعريف في  
احدى الآيتين واما  
بيان وجه التكرير  
الآخرى فلا يدخل  
تحت القصد وحينئذ  
لا توجه اعتراض  
الفاضل المحشى على  
الشارح وانت خير  
بان ظاهر عبارة  
الكشف لا يساعد كما  
يشهد به الذوق السليم  
فتدبر نفسه  
٧ لان الآية الواضحة  
مصدره يا ايها الذين  
آمنوا مع ان حكمها ليس  
مختصا بالمؤمنين الكاثنين  
بالمدينة وان كانت الآية  
مدينة بالاتفاق ولولم يكن  
الاحتصاص لم يبق فرق  
بالوجه المذكور محم  
سواء الحاصل ان ادراكهم

التعريف مكينة غاية ان يكون الحكم بان السورة مدينة بناء على التعليل وعن  
الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لانه مختاره فان الجمهور  
على ان سورة البقرة مدينة وقد يجاب عن الاول بتجوير نزولها مرتين كما قيل  
في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال  
محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس  
فهو متى اى متعلق بمشركى مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين  
آمنوا فهو مدنى اى متعلق بالمؤمنين الكاثنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة  
او بالمدينة وفيه ما فيه ٧ ( قوله قلنا يمكن ان يقال الى آخره ) اعترض  
عليه الفاضل المحشى بانه حينئذ يغتور غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا  
مزيد عليه لكن قد يجاب عنه ٩ بان مراد صاحب الكشف بان توجيه تعريف النار  
تعريف العهد الخارجى في احدى الآيتين وعدمه فى الأخرى ولا شك ان هذا  
التعريف يقتضى تعيين المقصود وسبق الذكر تحقيقا او تقديرا فقصود  
صاحب الكشف بيان سبق الذكر فى آية البقرة وعدمه فى آية التعريم حتى  
يظهر وجه التعريف فى الاولى والتكرير فى الثانية اذ لا قرينة فيها معينة  
للمقصود بحسب سياق الآية وسباقه ولا يحسب الحال وهو ظاهر فمن ادعى  
فعليه البيان واما سماعهم من النبي عليه السلام فلا يكتفى فى تعريف العهد  
الخارجى لان مجرد علم الخطاب بذات المشار اليه لا يكتفى فى الإشارة بتعريف  
العهد بل لابد ان يعلم ان المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن ولذا لا يقال  
لك اذا عرفت زيدا بشخصه وضربه بالتكلم ضربت الرجل الا اذا عهد  
بينك وبين مخاطبك فقد استبان ان لا يفوت على توجيه الشارح غرض  
صاحب الكشف اصلا ( قوله والمشركون لما سمعوا الآية الى آخره ) ان قلت  
الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من عند الله تعالى ولذا بقوا على  
الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد  
بانهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا  
انتساب تلك الصفة الموصوف المذكور وموصوفته بها سواء طابق  
الواقع ام لا ٣ ( قوله ولم يبين ان اى موضع الى آخره ) قد يجاب بان مراد العلامة  
من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شائع  
لا يحتاج الى نقل وسماع فى احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال  
السكاكى نفسه فى اول الفن الثانى البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والتضال بمعنى

الحاصل بالسماع كان فى ذلك ولا حاجة الى ان الخبر صوابه محم

ما تناضل عليه فليفهم (قوله وهو خلاف ما صرحوا به) قبل كلام صاحب  
الكشاف في الفصل به على ان التأكيد بعد تقرير الحكم حيث قال وجدوى  
التأكيد انك اذا كررت فقد قررت المذكور وما علق به في نفس السامع وممكنة  
في قلبه فان ضمير به راجع الى المؤكد في صورة تأكيد المستداليه مثلا تقرير  
الحكم المعلق به وانت خير بانه خلاف قول الجمهور فك ان يرجع ضميره الى  
ما هو عبارة عن نفس المؤكد وان يجعل المعلق مستندا الى الجار والمجرور  
فلا يدل على ما ذكر تأمل (قوله بل في آخر بحث تأخير المسند المتبادر منه) ان  
تحقيق تقوى الحكم مذكور في آخر بحث الحالة المتضمنة لتأخير المسند  
وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المضاح بل هو مذكور في اواخر  
الحالة المتضمنة لتقديم المسند فالمراد ببحث تأخير المسند المعنى اللغوي اى البحث  
المتعلق بتأخير الفعل في نحو قولهم اناس عيت في حاجتك (قوله والاظهر ان قول  
السكاكى الى آخره) وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان  
القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان  
اعراضا كانه قبل ارادة دفع توهم الجوز والسهوا والنسيان يقتضى تأكيد  
المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قواك سعت  
انا في حاجتك بقصده دفع احتمال الجوز والسهوا والنسيان (قوله وبهذا  
يظهر ٧ انما يقال من ان معنى كلامه) اى كلام المصنف كما يدل عليه  
كلامه في المختصر لا كلام السكاكى (قوله او دفع توهم الجوز الى آخره)  
فان قلت جعل دفع توهم الجوز ونظيره مقابلا لتقرير يدل على ان لا تقرير  
في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر التبوع في النسبة او التمول  
قلت التقرير وان كان لازما في التأكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق  
للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فالتقرير فلقصد الى مجرد التقرير كما  
سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال (قوله لثلاثيهم ان اسناد القطع الى  
آخره) فالحكم هنا اعنى نفس القطع ثابت مقرر وانما المقصود تقرير المسند  
اليه فليس فيه اعتراف بان التأكيد قد يكون لتقرير الحكم كما ظنه بعض  
اصحاب الخواشي (قوله ولا يدفع هذا التوهم الى آخره) اشارة الى التوهم  
المخصوص السابق وهو توهم السهوا في الاصل فان توهم السهوا في الوصف  
مثل الاتينية في الرجلان والعينية في زيد يدفع به كما اشير اليه في الشرح (قوله  
وهنا بحث الى آخره) اوجب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم

٧ وجه ظهور كونه غلطا  
هو ان تقرير الحكم في انا  
عرفته ليس من التأكيد  
بل من التقديم ولو سلم  
فسيبق كلام المص في  
التأكيد الاجلاحي ولو  
سلم فلا فرق بينا نعرفت  
وانما سعت حتى يجعل  
الاول لتقرير الحكم  
لثاني لتقرير الحكم  
عليه والمراد من الوجه  
الصحيح هو حل التأكيد  
على المصطلح والتقرير  
على تقرير الحكم عليه

يجمعه حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وليس بشئ لأن الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل الجواز المطلق كإذكره في التلويح وأما ما أشار إليه الشريف من حل الجوز المذكور على الجوز العقلي فبعد أيضا لأن التعرض لدفع الجواز العقلي مع بعض الجواز القوي وعدم التعرض لبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ٧ ثم إن الحصر المستفاد من قوله لأن كلهم إنما يكون تأكيدا إذا كان المتنوع إلى آخره ممنوع لجواز أن يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق الجوز كإذكره في جانب الرجلان كلاهما فم بين الموضعين فرق بأن المتن نص في مدلوله لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا بجواز إختلاف القول وغيره لكن هذا الفرق إنما يفيد تعين دفع السهو في كلاهما لا تعين دفع الجواز في كلهم وقد أشار الفاضل المحشي إلى التبع المذكور بقوله ويمكن أن يقال فعلى هذا إلى آخره فلا تنقل (قوله لأن المتن نص في مدلوله) لا يطلق على الواحد أصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر

٩ جعلن مدفع عاقلين أماننا \* وجعلن امعز راثنين شمالا \* حيث أطلق عاقلين وراثنين على جبل عاقل وراحت وجعل القراء قوله تعالى (ولن خاف مقام ربه جنتان) من هذا القبيل وبقوله عليه السلام إذا سافرتموا في سفاركم فاعلموا أنكم في بلادكم فإن ضمير يؤمكمم لواحد لأن أحد الشخصين إذا كان أما ما قالاً موم واحد وقد يستأنس له بقوله تعالى (يخرج منهما الأولور الرجبان) إذ لا يخرج إلا من البحر المالح وقوله تعالى (القي في جهنم كل كفار عنيد) إذ ليس الخطل للثنين كإذكر في التفاسير وسمى مناتحقيقهما أن شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وإن كان فوق الاثنين كإصر حوايه في قوله تعالى فارجع البصر كرتين (قوله فأنما يدفع ذلك بتأكيد السند) فيه بحث إذا الجوز في مثله فديكون في الهيئة التركيبية لا السند كما أشار إليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فأنما يدفع ممنوع (قوله وقادته وإن كان البيان حاصلًا بدونه إلى آخره) قال الفاضل المحشي وذلك لأن ماد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك إيهام بمحقق حتى يحتاج في دفعه إلى عطف البيان فإن قلت عبارة الكشف في تفسير سورة الفجر هكذا قبل لعقب عاد بن عوص بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبنى هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولبن بعدهم عاد الأخيرة فأم في قوله تعالى بعد إرم عطف بيان لعاد وإذ أن

٧ والحاصل أنه إذا كان المراد من الجوز الجوز العقلي فأندفع بالتأكد الجوز العقلي والمراد من الثاني الجوز القوي فأندفع بعض منه كما إذا ردت من جانب القوم مثلثات الحكم لبعض ولم يتدفع لبعض آخر كالجواز في الهيئة التركيبية والمفرد كإحققه قدس سره

٩ أي فجعلن تلك النسوة المذكورات سابقا والمدفع واحد المدافع وهي الأماكن التي تجري فيها المادفة دفعة والأعز المكان الصلب الكثير الحصى والأرض معزاة أي لا يمتزج منه

بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير  
الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تصف وان قيل قول صاحب  
الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصل بدونه ان البيان يحصل  
من سياق الآية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية فلو وجد  
ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما  
الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدون قلت الفائدة فيه ان توهموا بهذه الدعوة  
وسما ويحل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا  
عاد الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حل  
قوله وان البيان حاصل بدونه على ان البيان يحصل في السياق لم يكن الجواب  
الثاني جوابا لان يدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك  
لفظ عاد في نفسه ولهذا بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب  
الاول على التزل فليتأمل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في  
سورة القمير يخالف لما ذكره في سورة هود كما سبق نقله وفي سورة النجم حيث  
قال فيه ما ذا الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان استفاد مما ذكره في  
سورة القمير ان ارم هو عاد الاولى وما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى والجواب  
٧ انه محمول على اختلاف الرواية (قوله وبما يدل على ان عطف البيان الى  
آخره) ان اراد به الاعتراض على المصنف حيث يوهى كلامه لزوم  
اختصاص عطف البيان بالتبوع ٩ وهو ظاهر الانتفاع اذ لو سلم ان مراده  
الاختصاص على الاطلاق يكون بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره  
الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبنى على الاعم  
الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة لما عسى ان يتوهم من ظاهر كلام  
المصنف فله وجه (قوله والمؤمن العائدات الطير يسميها بحزمه ركبان  
مكة بين القليل والسند) والواو في المؤمن من القسم والمؤمن من اسماء الله تعالى  
ما أخذ من الامن والعائدات جمع العائدة من العود وهو الالتجاء والطير  
منسوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائدات منصوبة بانها  
مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها  
مضافا اليها له والقيل والسند موصومان (قوله قلت ليس في كلام  
السكاكي) كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النور بما يذكر بعد  
الشيء من الدال عليه لاعلى بعض احواله بانه لكونه اعرف ولا شك في ان

٧ اللهم الا ان يحصل  
على اختلاف الرواية  
نسخه

٩ عطف البيان بالتبوع  
جوابه بعد تسليم كون  
مراده الاختصاص  
على الاطلاق انه بناء على  
الاعم الاغلب نسخه



لم يوجد في أكثر النسخ

هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين ( قوله وكذا لفظ الله حامل  
لمعنى الجنسية والوحدة ) اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التنوين لا افراد  
الشخص بقرينة المقام فالوحدة المذكورة ههنا غير الفردية المطلقة المعبرة  
في اسماء الاجناس وضعا واستملا فتأمل ( قوله على الجنسية والعدد  
المخصوص ) ان فسر العدد بما يقع في العدد او بما يساويه فلا مر ظاهر وان  
فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبنى على التقلب اذا لاسم الحاصل بمعنى  
الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور ( قوله مثال لوصف المؤكد ) جعله  
مثالا لوصف المؤكد باعتبار صلاحية له في المقام الصالح لانه متعين  
لذلك لجواز ان يجعل وصفاموضعا كما قرره الشارح في الله واحد ( قوله  
لانه لا يقوم مقام البديل منه ) لان الفرض المسوق له الكلام في الاول النهى  
عن اتخاذ الاثنين عن الله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان  
والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد  
لاخلت بذلك الفرض كما لا يخفى ( قوله وفيه نظر لانا لانسلم الى آخره )  
اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان البديل منه في حكم السقوط ليست  
بكلية على ما يبادر منها قال الفاضل الرضى ولا كلام في ان البديل منه ليس في  
حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاستعمال  
وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما  
ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله  
من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به غلنا  
منه ان البديل منه في حكم السقوط فيبقى الصلاة بلا عائد على انه لو سلم كلية  
المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال  
في المفصل قولهم البديل في حكم تحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه  
ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتبين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول  
واطرحة واجب الاتراك نقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت  
تهدر الاول لم يفسد كلامك ( قوله بل لا يعد ان يقال انه بدل الى آخره ) هذا بناء  
على انه لا يجب صحة قيام البديل مقام البديل منه ولهذا لاحظ البديل منه  
حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره  
بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البديل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض  
مولانا يوسف الا وهى رحمه الله تعالى بانه ان لم يعتبر تشييد الاثنين بكونه من

الآله لم يحصل المقصود الذي هو التبي عن اتخاذ الاثنين من الآله وان  
 قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا الله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له  
 معنى فليتامل (قوله نحو جاء في أخوك زيد في بدل الكل) الاحسن ان يسمى  
 هذا النوع من البديل ببديل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بديل  
 الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر  
 فان التبادر من الكل البعض والجزى وذلك مجتمع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق  
 بحسن التأديب وان حل الكل على معنى اخر حسن (قوله وسكت عن بدل  
 الفلظ) لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الفلظ لادنى التلبس فان  
 الفلظ هو المبدل منه وقد يقال انما يسمى بدل الفلظ لان سببه الفلظ اولانه لتدراك  
 الفلظ وقد يناقش في عدم وقوع بدل الفلظ في فصيح الكلام بانه تدرك الفلظ  
 وانه لانافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاء في زيد بل عمرو بمعنى انه  
 وقع الفلظ في ذكر زيد وانما جاء في عمر ونم لا يقع في كلام الله تعالى لالانه  
 يستلزم ٧ عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الفلظ عليه سبحانه (قوله  
 قلت قد اخذ ههنا الى آخره) يمكن ان يحاج عنه ايضا بان في البديل تقرير  
 المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم التكرار العامل  
 واما في التأكيد فيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البديل زيادة تقرير  
 ليس في التأكيد (قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع  
 في المفتاح) قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يفرع  
 على اختلاف العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء  
 في التمثيل ببدل الاشتمال و اردفه ببديل البعض واخر عنهما بدل الكل  
 بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل  
 البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في محضات المسند اليه  
 والتخصيص في الاولين اظهر والمصنف رحمه الله لما اقتصر على التقرير  
 ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببديل البعض لانه اقرب  
 اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاخسنية انما تم  
 لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذلا ترجيح  
 للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في محضات  
 المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض  
 الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم (قوله للجمع المطلق)

٧ اللهم الا ان يراد  
 بالفصاحة البلاغة فان  
 الفلظ، ينافي البلاغة  
 ظاهر باعتبار انتهاء  
 المطابقة المقنضي الحال  
 الا في بدل البدأ لما نقل  
 الفاضل المحشي عنه

الفرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده  
 بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي والفعول المطلق  
 فلا يريد ما ذكره ابن هشام في معنى القريب من ان قول بعضهم معنى الواو  
 الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد  
 (قوله اي ثبوت الحكم للتابع والتبوع الى آخره) هذا التفسير انما يظهر  
 في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة مثل قام زيد وقد عمرو  
 فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال رحمه الله  
 في شرحه لفتاح قد تقرر في علم النحويان الواو والقاء وجم وحتى تشترك  
 في افادة الجمع في ذات مثل قام وقد زيد او في حكم مثل جاءني زيد وعمرو  
 او في الوجود مثل جاءني زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني  
 قام وقد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف  
 الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمير فان قيل  
 العلة جعله من قبيل اشتراك في الذات من جهة المعنى قلنا فينشد بلزم  
 ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لافي الوجود وهو  
 خلاف ما صرح به المحققون (قوله من غير تعرض لتقدم او تأخر اومعية) فيه  
 اشعار بان له لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفضيل المسند وما ذكره الفاضل  
 المحشي واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان الاعتبار في باب العطف هو التعدد  
 والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي يدل  
 على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر  
 المعية ليس على سبيل الاستطراد اذ الحكم بان الاعتبار من التفصيل في باب العطف  
 هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى  
 الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على  
 المعية في الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم  
 منها من التفصيل الاعتبار في شيء ويؤيده قول الشريف في تحقيق  
 ان الواو لا تقييد تفصيل المسند واما ان المعية القائم باحدهما غير المعية  
 القائم بالآخر فاما يستفاد من دلالة العقل دون التركيب ان المفهوم منه انه لو  
 ستفيدت هذه الغيرية في التركيب لكان فيه تفصيل المسند نعم قول الشريف الاعتبار  
 في باب العطف الى آخره منقوض بحيث فان المعنى المذكور غير معبر  
 فيها اصلا على ما حقه الشارح فاما ان يقال قصد المحشي بيان

قوله ويؤيده الى قوله  
 نعم من التنبؤات المحصنة

الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعبر  
في حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ  
ايضاً لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال التعلق قوتاً وضعفاً فامر خارج  
عن الوضع راعي في بعض موادها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى قليلاً (قوله  
واجتزأ بقوله مع اختصاره الى آخره) قال النشارح في شرح المفتاح وقد نهت  
فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه  
لكان مستقيماً الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به  
الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشارح من ان المناسبة  
هي المعبر في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الفرض الا بهذه  
الخصوصية ولان فخصر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال  
فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى اعتراض بان المقتضى قد يكون امراً آخر  
سوى ما ذكرنا وان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى (قوله واحترزه  
عن نحو جاني زيد وعمر وبعده يوم اوسنة) يريد ان فيه تفصل المسند مع  
ان منشأ ليس العطف على المسند اليه اصلاً فلو لم يقيد بقوله مع اختصار  
لتوهم ورود ان يقال قولكم والعطف على المسند اليه ليكون منشأ  
لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقيق ذلك التفصيل  
من غير ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية  
لذلك العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء  
على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما ل المعنى  
ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم  
ورود ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف  
بغير الواو كما في قاعدة الاختصار الاول ولوقال واحترزه عن نحو جاني زيد  
وجاني عمرو بعده يوم وسنة كما في المختصر لكان اظهر (قوله ترتب اجزاء  
ما قبلها ذهناً) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لاختصار اذا المعبر في حتى  
كما صرح به ٧٤ في معنى اليب وغيره ان يكون مطوقها بعضاً من جميع  
ما قبلها كقدم الجاه حتى المشاة واجزاء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها  
او كما اجزاء نحو اعجبني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها  
اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية فخصوصها  
لاحتياج الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل ابلى حتى آدم بان المراد

٧ قال الدماميني في شرحه  
اراد اما جزئياً من كل  
بقية مقابلة في الجزء  
من الكل فلواريد بالبعض  
ما هو اعم اعم لزم التداخل  
بين الاقسام المتعاقبة  
وليس المراد بالخارج  
المجموع من حيث هو  
مجموع والا كان المشاة  
جزأ لاجزئاً

وما ينبغي ان يعلم انه  
يتدفق بهذه القاعدة  
استدلال الشافعية على  
وجوب العمرة بقوله  
تعالى واتموا الحج والعمرة  
لله حجلا للامر على  
الوجوب كما ذكره في  
تفسير القاضي اذ نقول  
بعد التسليم ان الامر  
لوجوب يجوز ان  
يصرف الالبات اعني  
الايجاب الى التقيد اعني  
لله فان الامام لوجه  
الله تعالى واجب في  
كل عبادة اذا خلاص  
لا بد منه في جميع العبادات  
فرضا او قولا ولا يلزم  
من ذلك وجوب الاداء  
تقدير منه

أبأنى حتى آدم (قوله وكذا الالبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه  
ما يتوجه الى ذلك القيد) المراد من الدخول المذكور التأخر في الاعتبار  
والملاحظة لانه وجه القيد اولا ودخل الالبات ثانيا بحسب الحقيقة  
حتى يرد عدم تأنيه في مثل قولك جاني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة  
حتى يقال انه كان كذلك ثم جئ بجاني (قوله من غير تفصيل للسند) لا يقال  
اسماء القاعل مسندة الى الضمائر المستترة العائدة الى اسم الموصول فقيه  
تفصيل السند لا نقول معنى تفصيل السندان يشير الى تعدد السند الواحد  
وترتب افراده لا الى تعدد ماصدقات افراد السند (قوله لانه في معنى الذي  
ياكل فيشرب فينام) فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف  
السند اليه (قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره الى آخره) قيل فيه تصسف  
لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية لشهادة القيد والاحترازات  
فالزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه في فائدة قيد الاختصاص  
الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر من عطف  
ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على السند اليه اذا لم يكن  
لتفصيل السند يجب ان يكون لتفصيل السند اليه فعل تقدير تسليم ان المثال  
من قيل العطف على السند اليه وانه ليس لتفصيل السند وجب التزام  
انه لتفصيل السند اليه مع ان السند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل  
واجب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا  
لتفصيل السند اليه بناء على تنزيل التغير بالوصف منزلة التغير بالذات  
على ما قرر في مثله فتأمل (قوله او انهما جازجا) فيكون قصر افراد  
كا ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعين لان مخاطب فيه شك  
فلاحكم له حتى يرد عن الخطأ فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى  
ثم انه جواز استعمال لافي قصر القلب والافراد وفي دلائل الاجاز انها  
تشمع للقلب فقط (قوله لمن اعتقد ان الجي متف عنهما جيجا) لم يرد  
بالاعتقاد ما يكون جاز مابل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم القاسد  
(قوله لمن اعتقد ان زيدا جازجا دون عمرو على ما وقع في الفتاح) فان قلت  
لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النجاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء  
الجي عنهما بدقيقه عن زيد مثلا ومراد الفتاح اعتقاد ججي زيد دون عمرو  
في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت

٧ ولعل هذا أقرب بما ذكره الفاضل المحشي لان الحكم معنى ٢٥٤ المحكوم به وان كان شابعا لالان

التبادر منه صرف الحكم  
يعنى المحكوم به صرفه  
متكفيا بكيفية من الاثبات  
والنفي لاصرفه مجرد  
عنهما ولهذا اعترف  
بكونه تكلفا وقد اندفع  
بالتكلف الذى ذكره  
ما اوردته فى نحو جاءنى  
احد الازيد بان الازيد  
لا يصلح ان يكون بدلا  
من البدل هو المقصود  
بالنسبة والنسبة ههنا  
فى الكلام السابق نفي  
والقرضى من ذكر لاثبات  
الجبى ثم بدقا مل ويمكن  
ايضا بان زيدا وان كان  
بدلا منه احد المذكور  
الا انه فى الحقيقة بدل  
من واحد موجب وذلك  
لان العامل فى البدل هو  
العامل فى البدل منه  
فيكون العامل فى زيد  
هو جاني الا انه انتقض  
معنى ما بالاقدير الكلام  
ما جاءنى احد زيد فزيد  
كان مقصودا بدلا عنه  
احد موجب فى الحقيقة  
فيكون مقصودا بما  
نسب الى التبوع قدبر

منه

لما كان القروض اعتقاد الخاطب الملازمة بين التعاطفين بحيث يترجم  
من انتفاء الجبى عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يستند بجيهما  
او عدم جيهتهما فلا يتشبه التصور المذكور كالانفي ( قوله فلم يقل به  
احد الى آخره ) اى لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به فى الاستعمال  
ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذى بعد لكن  
لكونه معلوما للخاطب وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض بقولنا جاني  
زيد لاعرو فى قصر الافراد مرفوع بان الفرق بين السادتين بين فانه يصح  
الاكتفاء بقولك ما جاني زيد فيكون لكن عرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا  
عرو حتى يكون جاني زيد لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاني  
عرو فلا يضر لانه تعيين الطريق فى تأدية المعنى المراد لاستلزام استدراك  
جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزءه الآخر ولعل التكلم اعلم بمحترز تلك  
الطريق ثلاثى للخاطب بصورة النفي او بغيره من الاعتبارات المناسبة  
فان قلت الخاطب لما اعتقد الملازمة بين التعاطفين ونفى التكلم الجبى  
عن احدهما توهم الخاطب عموم النفي فلا يجاب الذى بعد لكن دفع ذلك  
التوهم وظهر له فائدة معتديها قلت غرض الشارح نفي القول بقصر الافراد  
نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك فى كل صورة اعتقد الخاطب  
الملازمة بين التعاطفين ام لا ( قوله ومعنى الاضراب ان يكون التبوع فى  
حكم المسكوت عنه ) فعلى هذا يخرج العطف بل عن تعريف العطف  
بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف  
بلا ولكن فلا يرد كالتوهم الرضى لان التابع والتبوع معا مقصود ان بالنسبة  
وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي ( قوله وفى كلام ابن الحاجب الى  
آخره ) قال بعض اصحاب الحواشى صرح بذلك فى الامالى والله اعلم ( قوله  
واما على مذهب الجمهور فقيه اشكال ) وذلك لان الحكم المذكور فى الكلام  
هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم  
ما هو اعلم من الايقاع والافتراء لا الوقوع مثلا فى النفي على مذهب الجمهور  
صرفت حكمك من الاول الى الثانى وجعلت الاول مسكوتا عنه ( قوله  
اولا بهام نحو واتاواياكم لعلى هدى اوفى ضلال مين ) المراد من الايهام ترك  
التعين لداع يدعو اليه وهو فى الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى الخاطبين  
لثلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع فى الشك فى اصل الحكم

( وهو )

٨ وقد تكلفه بأنه لابد  
في جعل اول الابهام من  
قصد المتكلم اليه وقد اعتبر  
ذلك في او الاولى فلا  
حاجة الى اعتباره في  
او الثانية لان اعتباره في  
واحد هما يقتضي عن  
عن اعتباره في الأخرى  
فان قبل هل لا اعتبر في  
الثانية دون الاولى اجيب  
بأنه اعتبر في الاولى  
لتقدمها ولان الغرض  
الابهامى غل الهداية  
والضلال والاولى هي  
الواقعة بين محليها  
فليفهم منه  
٧ منها نمضه

٩ وهو جعل الهمة  
في اثبت لصيرورة  
ووجه البعد انه سماه  
منه

وهو ظاهر ثم المذكور في معنى اليبين الشاهد في او الاولى ووجه التخصيص  
غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاسي جعل هذه الآية من قبيل اسماع  
المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى  
وطائفة اخرى بالضلال ٨ ليتفكروا في انفسهم فيؤدبهم النظر الصحيح الى ان  
يعرفوا انهم هم الكاثون في ضلال مبين فالتناسب لهذا المقام هو التشكيك  
لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم  
اليقيني صرح به في المواضع وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط  
النظر فلما اراد النبي عليه السلام انجائهم عن ورطة الجهل المركب هداهم  
الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق ( قوله والفرق  
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط ) فان قلت قد مثل العلماء  
التخيير بأيتي الكفار والقديمة مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة  
والحرير الآتي كل ٧ منهن كفارة بل يقع واحد منهن كفارة والقديمة فدية  
مستقلة خازجة عن ذلك وكذا الكلام في آية القديمة ( قوله عطف بيان )  
لما قبلها وقيل بدل ( قوله لانه يقرن به اولا ) فديقال دخول لام الابتداء عليه  
كافي فوالك ان زيدا لهو قائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه  
ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد الخبر لانه قائم مقامه ( قوله مختصا بالذكر )  
لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود  
وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبديله عن فردا ( قوله بان يثبت له المسند )  
لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لاعلى صيغة المجهول من الاثبات  
لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر  
وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كانه قيل واما الفضل  
فهو التميز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه باثبات  
المسندله وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظري يحتاج تصحيحه  
الى تكلف ٩ بعبارة الصواب ثبوت المسندله قائم ( قوله بل صرح في هذه الآية  
بان قائدة الفصل الى آخره ) ههنا بحث وهو ان للفصل في هذا المقام وان  
لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيد بحسب  
ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحدث يحنس البطل الحاشي  
هو عمرو لا زيد قللت زيد هو البطل الحاشي يكون قصر قلب باعتبار العينية  
وعلى هذا قياس هم الملقون والمتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره

ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا ثم اعادته لقصر الافراد ليس  
بظاهر فتأمل ( قوله وقد يكون مجرد التأكيد ) اذا كان التخصيص حاصل  
بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد بالتأكيد ٢ تأكيد ثبوت السند للسند  
اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه مجرد التأكيد مشروط بكون الكلام مشتملا  
على تخصيص حاصل بدونه وانت خير بانه لا مانع من كونه للتأكيد وان  
لم يجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون  
لمجرد التأكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصل  
بدونه او يحتمل التأكيد على تأكيد التخصيص وفيه بعد ( قوله او قصر  
السند اليه على السند ) سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير  
الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعي ذلك فاجيب  
بان مبنى الانتكار فيما سبق تعليقه لكلام الكشف لا اعادة اصله الا ان في حله  
قول المصنف فلتخصيصه بالسند على قصر السند على السند اليه ثم رده  
على من زعم ان الفصل يحتمل للعكس بعض نبوة عنه وبالجملة حل الفصل  
في مثل قوله الكرم هو التقوى على التأكيد ليس بتعين لجواز حله على اعادة  
قصر السند على السند اليه اذا لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم  
فيه ذلك ( قوله اي تقديم السند اليه ) يريد به ابراده مقلما على السند على  
ما هو اصله كما يقال ضيق ثم الركبة اي جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا  
لاناه يكون واسعا ثم ضيق ( قوله و مراد صاحب الكشف عمدا ) اي حيث  
قال انما يقال مقدم ومؤخر للزال لا لقار ٦ ( قوله ويعرف فيه معنى  
اي يعرف في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل  
انه لا بد من اسناد العناية الى شيء ان يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلته  
بحسب المناسبات ( قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم ) ان حل قوله ولا بد على  
معناه الظاهر اعني الوجوب فالحكم بمعنى وقوع النسبة اولا ووقوعها  
والمضافان مخذوفان في قوله قبل ذكر الحكم عليه اي قبل ذكر مأخذ  
معروض الحكم وهو المحكوم به لان الحكم يعرض للنسبة الحكمية المستفادة  
من السند كما لا يخفى او يقال اسناد الذكر الى الحكم مجاز باعتبار ما أخذ معروضه  
وحاصل المعنى ان الراجع تقديم السند اليه على السند لانه لما وجب تقديمه  
على الحكم يترجح تقديمه على السند الذي بينه وبين الحكم علاقة قوية

٢ المراد بالتأكيد  
الذي جعله صاحب  
الكشاف فائدة الفصل  
توكيد الحكم لدلالته  
على ربط السند بالسند  
اليه وقيل توأكيد  
المحكوم عليه لانه راجع  
اليه فيكون تكريرا له  
منه

٤ فحل هذا تخصيص قول  
المصنف فلتخصيصه  
بالسند بحمله على قصر  
السند على السند اليه بناء  
على غالب الاستعمال  
منه

٦ قال هذا في تفسير سورة  
المائدة عند الكلام على  
قوله تعالى ان الذين  
امنوا والذين هادوا الآية  
كما انه اطلق التقديم  
على الضرب الثاني في  
اول سورة الانعام حيث  
صرح بوجه تقديم اجل  
مسمى على عنده منه



لكون معروضه مستفادا منه ولا يخفى عليك ما فيه من التكلف واقرّب منه  
ان يقال المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة  
ان الفرض اثبات الاصلّة التي بمعنى الرّجاء ووجه الاولوية يشعره العبارة  
لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى  
ان يلاحظه قبله فالحكم في الموضوعين بمعنى المحكوم به والفرض دفع ما اورده  
الفاضل المحشى رحمه الله تعالى فتأمل (قوله ولا مقتضى للعدول) قد سبق  
منافي اوائل احوال المسند اليه الاشارة الى وجه التركيب فلا تغفل عنه  
(قوله برئى بها قبحها حنفيا توطئة لما سيذكره) من ان المراد من قوله حيوان  
مستحدث هو المعاد الجماعى (قوله بمعنى تحيرت البرية الى آخره) اعترض  
عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكروه وكل من الفريقين جازم في  
مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كفيته لا في اصله كما يدل عليه  
قوله وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرقات على ان الاختلاف الصادر  
من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما  
في مذهبه فليتأمل (قوله من الرقات) الرقات على وزن القرات الخطام وهو  
ما تكسر من اليس (قوله كذا في ضرام السقط) السقط في الاصل ما يسقط  
من الزند عند الاقتحاح سمي ديوان المعرى به والضرام بالكسر في الاصل  
اشتعال النار ودقائق الخطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به  
شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد  
وبعضهم لا يقول به) لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع  
ان الظاهر هو الالف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي  
الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان  
ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومى اليه بينه المشهور عند من له ذوق سليم  
وهو قوله \* يد بحمس مائتين عجمي دويت \* ما بالها قطعت في ربيع دينار  
ولله در من رد عليه بقوله \* عن الامانة اغلاها وارخصها \* ذل الخيانة  
فافهم حكمة البارئ \* ٧ (قوله ولا القفس هو على ما قيل) طائر في بلاد الهند  
يضرّب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الالوان يعيش الف  
سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الخطب حوالبه فيضرب بمخناجه  
على الخطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الخطب فيتفرق هو ويخلق الله من  
رماده بعد مدة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله (قوله لانه لا يناسب السياق) بالياء التثنية

كما دل نصه

٧ ورد عليه ايضا من  
قال في جوابه وقيمة اليد  
نصف الالف من ذهب  
وتعدت فيما تسوى  
بدينار هناك مظلوم غالت  
بقيتها وههنا ظلت  
هانّت على البارئ منه

(قوله واما تعجيل  
المسرة) او المساءة  
للتفاؤل والتطير بحسب  
نفس الامر واما تعجيلها  
فلا تعلق له باصل  
التفاؤل او تعجيل المساءة  
كالصلة من التطير ولما كان  
تعجيلها متضمنا لتعجيل  
سببها لم يتعرض له  
المصنف ويحتمل ان يكون  
علة لتعجيل نفسه واما  
كان في اقسام لفظ التعجيل  
ايماء الى قصور عبارة  
الفتاح حيث قال واما  
لان اسم السند اليه يصح  
للتفاؤل حاصل سواء قدم  
السند اليه او اخر  
ويؤيده قول المعري  
سألن فقلت مقصدا سعيد  
فكان اسم الامير لمن  
فلا حيث جعل اسم  
السعيد تقيلا للشوق مع  
تأخر فكذا المسرة  
المسيبة عنه فالمتضى  
التقديم السند اليه تعجيل  
المسرة تعجيل التفاؤل  
والجواب ان التفاؤل قد  
يكون باللفظ المسموع  
في مستهن الكلام كلفظ  
سعيد مثلا وهذا  
هو الذي

من تحت وقد يقال السابق بالباء الموحدة مقابل الشيء والسياق بالثبات اعلم هو  
العبارة هنا (قوله واما تعجيل المسرة والمساءة للتفاؤل والتطير) يحتمل ان يكون  
قوله للتفاؤل والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انها انفسهما مسبيان عن  
التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلها فلا تعلق له باصل التفاؤل  
والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من  
التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلها متضمنا لتعجيل  
سببها لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة لتعجيل نفسه واما ما كان  
في اقسام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة الفتح حيث قال واما لان اسم  
السند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره او تسوؤه وتوجيه القصور  
على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم السند اليه او اخر ويؤيده  
قول المعري \* سألن فقلت مقصدا سعيد \* فكان اسم الامير لمن فالا \*  
حيث جعل اسم السعيد تقيلا للشوق مع تأخره فكذا المسرة المسيبة عنه  
فالمتضى لتقديم السند اليه تعجيل المسرة تعجيل التفاؤل مثلا والجواب  
ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا  
وهذا هو الذي يقتضى تقديم السند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال  
وسعد في دارك فانه قد يتفاؤل بكون سعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل  
سواء قدم السند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على السند والمصنف اشبهه  
عليه الفرق بين التفاولين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينك من  
التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمتضى لتقديم تعجيل  
المسرة الحاصلة من التفاؤل لانفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها  
بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق  
فتأمل (قوله والسفاح في دار صديقك) السفاح في الاصل بمعنى السفالك ثم  
هو لقب اول خليفة من آل عباس رضي الله عنه (قوله مثل اظهار تعظيمه)  
بناء على ان التقديم في ذكر الاساقى يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية  
ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لينبي  
تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه  
ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم  
من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة (قوله او تحقيره بخور رجل جاهل  
في الدار) فيه بحث لانا لان اسم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم

٤ يقتضى تقديم المسند  
اليه وقد يكون مضمون  
الكلام كما يقال سعد  
في دارك فانه قد يقال  
بكون سعد في داره  
ونفس هذا التأويل  
حاصل سواء قدم المسند  
اليه او اخر فلا يقتضى  
تقديمه على المسند  
والمنصف اشبه عليه  
الفرق بين التأويلين على  
الاحتمال الثاني ان المسرة  
مثلا يفتك عن التأويل  
اذ قد يحصل بذكر الاسم  
في ابتداء الكلام فالاقتضى  
للتقديم فيجمل المسرة  
الحاصلة من التأويل  
لانفسه والجواب بعد  
تسليم حصول اصلها  
يذكر الاسم في ابتداء  
الكلام ان مراده المسرة  
الكاملة المفهومة من  
الاطلاق فتأمل فيه  
٧ قوله لم يرد جواب لقوله  
واما اذا كان مراده الخ  
(منه)  
قوله لا يقال قول الى  
آخره لم يوجد في اكثر  
النسخ

بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف  
الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من  
الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يغير زيادة تحقير  
قدبر (قوله هذا معنى قول صاحب المفتاح اول ان كونه متصفا الى آخره)  
يعنى كونه متصفا مستترا عليه بحيث يعد من المتصفين التثمين به (قوله ثم  
لو قيل على المفتاح الى آخره) هذا انما يرد ان كان مراد السكاكى ما ذكر واما  
اذا كان مراده اول ان موصوفية المسند اليه مضمون الخبر هو المطلوب دون  
وصفية الخبر له وهما اعتبار ان متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان  
الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد  
الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب  
الزاهد لم يرد لا يقال قول السكاكى لانفس الخبر يأتى عن هذا التوجيه اذا المناسب  
ان يقول لا وصفية الخبر لا نأقول معنى قوله لانفس الخبر لانفس الاخبار  
فلا ابله فتأمل (قوله من تهز زبني قطن الى آخره) الهز التحريك والبعث  
وبنو قطن قبلة والعوانق جمع عائق وهو موضع الرداء من المنكب ورزان  
جمع رزين ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين ناي وقوور  
والامام التزول وصفهم بالمشى في الامور كأنهم سيوف وبالشجاعة حيث  
لم يشارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجلس وبالاسراع بانفسهم في خدمة  
الاضياف وقراهم (قوله اى محل الاستشهاد هو قوله فهم خفوف) لا قوله جلوس  
لا احتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل  
فعل يفسره ما بعده ولا قوله يجدهم سيوا فاذا ليس تقديم المسند اليه فيه  
كذلك (قوله لان خفوا فاجع خاف) في بعض شروح الايضاح اوجع خفيف  
كظروف جع ظريف (قوله واجيب بمنع الاشتراط) قيل عليه هذا المنع  
خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع مسند المنع وذلك  
لان حاصل الاعتراض انا لانسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما  
يكون كذلك لو كان فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول ائمة التفسير  
دون التعرض للتع (قوله وما انت علينا بعزير) صرح في المفتاح بوجود  
الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا  
لانت يا شبيب والدليل على ارادة هذا المعنى ان قول شعيب عليه السلام  
ارهطى امر عليكم من الله اى من نبى الله ليس جوابا لقولهم ولولا رهطك

لرجائنا ذلك المستفاد منه بمعونة المقام ان امتناعهم عن رجه كان لعزة  
رهطه عليهم لالخوفهم منهم ولا يستفاد منه اشتراك العزة بينه وبين رهطه  
فلا يلايه ارهطى اعز عليهم لاقتضائه ثبوت العزة له عليه السلام بل هو  
جواب لقولهم وماتت علينا بعز على ان التثنية للتعظيم فلولم يقصد به  
تخصيص العزة الكاملة برهطه. ويلزمه تخصيص عدمها به لما طابق  
الجواب فافهم خلاصة ما في شرح الفتح وفيه بحث لان شرط التخصيص  
عند السكاكي ان يعتبر ان القدم كان في الاصل مؤخرًا على انه فاعل  
معنوي وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصص  
في زيد عرف كإسباني والظاهر ان انت على تقدير تأخيرها بان يقال ما عير  
انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان  
انت تأكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعز لان الجار اعني  
الباء زائدة فيحوز تقديم ما في حيزه عليه وان ابيت فبقدر يفسر بعز (قوله  
وماتت عليهم يوكل) اي بكفيل بحفظ اعمالهم (قوله غير مناسب للمقام)  
بل المناسب للثبوت والتقوى والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف  
اعترض عليه باننا لنسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى  
انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى خدمتهم كما هو الدأب  
في اكرام الضيف وتعظيمه ٣ اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام  
الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لان يسرع خدمهم  
ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تأتي عنه لا كما ينبغي على النصف على انه  
يفوت حيثن حسن التقابل مع قوله جلوس لانفاه الحصر فيه ولو التزم بتقدير  
المسند اليه مقدما قصدا الى الحصر وتبنيها على كمال رفقهم فمع انه ركب  
لا يستقيم في رزان كما لا ينبغي (قوله بل التخصيص بالذكر) فيه انه حيثن لا تعرض  
في كلام الفتح لتخصيص الحصرى كما في مثل اناسيت كما ذكره في مقتضيات  
تقديم المسند وانت خير بان حل التخصيص ههنا على القصر مع عدم  
الظهور في المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فليلا لاشاهد  
لها بل هي مردودة بتصریح ائمة التفسير (قوله تخصيصه بالخبر القلي)  
اي بتي الخبر القلي على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم  
في المثال الذي ذكره في القول كما في انما قلت لكن هذا الكلام من المصنف  
فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في أثناء البحث ثم المراد بالخبر القلي ٩

رزان بقاية الوفا كان  
مقتضى ذلك ان يوهم  
السامع انهم لغاية  
وقارهم لا يخفون حين  
المسام الضعيف بل  
يامرون الخدم بخدمته  
فيمر على ذلك التوهم  
وقصر الخدمة للضيف  
عليهم قصر قلب اي هم  
انفسهم يخدمون  
لاخدمهم منه  
٩ وقد يقال المراد بالخبر  
القلي في ما ناقلت عندها  
المعاني في الفعل وان كان  
عند النحاة مجرد قلت  
وسر تقيير الاصطلاح  
حتى ان من القضايا  
المسئلة ان التي انما توجه  
الى التسبب والصفات  
دون الاعيان والذوات  
فلا لم يظهر معكم النفي  
السابق الا في الفعل  
اللاحق وكان المعنى  
مطمع نظر اهل المعاني  
اعتبروا الخبر ذلك الفعل  
النفي وكان قصارى نظر  
النحاة تصحيح الالفاظ  
اعتبروا الخبر مجرد قلت  
وانت خير بان اثبات  
امر جديد لاهل المعاني  
بمجرد قوله تخصيصه  
بالخبر القلي عنه مندوحة كما ذكره من حذف المضاف فتأمل (منه) ٩ (الخبر)

الخبر الذي اوله فعل وفاعله ضمير مبتدأ لا المتضمن لعنى الفعل لتصريحه  
 بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خيرا فلياً ( قوله  
 وصاحب المفتاح الى آخره ) قال القاضى المحشى وهذا هو الحق وذلك  
 لان التقديم الى آخره وانت خير بان ماذكره يقتضى جواز التخصيص  
 فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكى لا يقول به  
 على ما سمي ( قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى آخره ) القصر المستفاد  
 من قوله انما هو اضافى كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا  
 يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في قائل كما في قصر  
 التبيين ثم لم يتعرض له ههنا وفيها سأتى في مواضع لقلتته بالنسبة الى مقابليه  
 وعدم ظهور خطئه المخاطب فيه كانهت عليه في بحث العطف على  
 المسند اليه ( قوله ولما انا رأيت احدا ) اى لا يصح هذا المثال ايضا بناء  
 على ما يتبادر منه وهو الاستفراق الحقيقى وان امكن تصحيحه بحمل النكرة  
 الواقعة في سياق النفي على الاستفراق العرفى ولذا ذكره في المفتاح بلفظ  
 الاستحسان ( قوله لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم ) لفظه  
 على متعلقة بنفى الالرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد  
 نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفي منه من العموم  
 والخصوص ( قوله وفيه نظر لانا لانسلم الى آخره ) اجيب بان كلام المصنف  
 بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان النفي هو الرؤية الواقعة على كل احد  
 بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لاننى العموم وان كان  
 المتبادر منه ذلك فكأنه قال المنفى هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة  
 على عمرو وهكذا فتأمل ( قوله اذا لم يكن همزة بدلا عن الواو ) بان يكون  
 ميموز الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله  
 واحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقديقال ماهزته اصلية  
 لا يستعمل في الايجاب اصلا لكلفظة اريم وارم بل المستعمل فيه ماهزته  
 منقلبة ( قوله ردا على من زعم انك رأيت كل احد ) واذا كان ردا عليه ينبغي ان  
 يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الراد الردود فيصح قول المصنف لان النفي  
 هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ماذكره ذلك المعتذر وفيه نظرا ما  
 اولا فلا نك تحققت ان مراد المصنف تخصيص نفي الخبر الفعلى والا لم يستقم  
 كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعه ردا على من اعتقد

ان غيرك وحده ما رأى احدا او شاركك في عدم رؤية احد اذ لا ينبغي ان  
خطأ ان الخطاب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نقيا او اثباتا  
ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما ناقلت هذا وانا ما قلت هذا  
نعم لوقيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات  
لغير تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الامعة فيكون معنى المثال المذكور غيرك  
رأى كل احد لم يعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضى ان يكون الزاعم  
قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير  
صحيح لانسلم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصا ما  
فقال لك ما انا رأيت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى  
التطابق الصورى فتأمل ( قوله لان هذا الامتناع جار الى آخره ) هذا  
رد لوجهين معا قوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون  
بالوجه الثاني ولبعض اصحاب الحواشى ههنا 'ذل بين حيث توهم  
ان قوله لان هذا الامتناع تزييف للوجه الثاني من وجهى المعتذر وقوله  
وايضا تزييف للوجه الاول ثم اشتغل ببيان وجه تقديم تزييف الوجه الثاني  
على تزييف الاول مع ان مقتضى التركيب عكسه والشجرة مني 'بق ههنا  
مناقضة وهى ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجهها  
لقساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما  
يظهر الفساد اذا اجرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد  
كما لا ينبغي وقد يحاج بان المصنف ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر  
الشيخ ما ناقلت شيئا مع قوله ما انا رأيت احدا في قرن واحد وفرع عدم  
الصحة في الجمع على كون النفي علما كما سيمى 'فيكون التخصيص في الدليل  
غلطا صرفا عند المصنف فليتأمل ( قوله لا على جميع الناس ) وان بنى الامر  
على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون توسط كون احد بمعنى الجمع لغوا  
كما لا ينبغي ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن  
الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح  
اذ يكفي ان يقال ابتداء ان احدا نكرة في سياق النفي فيعم ويكون النفي الرؤية  
الواقعة على جميع الناس ( قوله بل يكفيه ان يكون رأى احدا ) هذا الكلام  
مردود عند الشارح بالاستحقة وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال  
فيما بعد هذه هى الكلمات الدائرة في هذا المقام على الستم ( قوله وهى

٧ بمعنى الاختصاص  
يكون توجيها لما ذكره  
المصنف كما لا ينبغي نسخه

قوله ولبعض اصحاب  
الحواشى الى قوله بقى  
ههنا لم يوجد في اكثر  
النسخ

١٩ اعترض عليه الفاضل  
الحشي في شرح المفتاح  
بعد ما قدح في رجوع الا  
ستثناء الى الاثبات وقد  
تبين ما فيه مما يجب بان  
هناك وجهها وجيبا وهو  
ان يجعل الاستثناء راجعا  
الى النفي بان يعتبر ان  
اصل الكلام ما ضربت  
انا الا زيدا فيكون معناه  
مشتكلا على ضرب المتكلم  
لزيد ونفي ضربه عن  
سواه ثم تقدم الضمير  
قضا الى التخصيص في  
جرى النفي اعني في كل  
واحد من الاثبات والنفي  
فكانه قال انا ضربت  
زيدا لا غير وما انا ضربت  
من سوى زيداى ضربه  
غيري فيكون هناك من  
ضرب كل احد سوى  
زيد فيبطل انتهى منه

مقاربة مانقله عن بعض المحققين معترض على الفاضل العلامة وما ذكره  
فما سبق بعد قوله فالخاصل حيث قال قولنا ما انا رأيت احدا اور جلا  
يفيد عموم النفي الى آخره متحدا في المأل وهو انه لا وجه لفساد المثال  
المذكور مختلفان في التقرير متقاربان فيه كما لا يخفى ( قوله فزعم انه غيرك  
لو انت بمشاركة الغير) التبادر من المشاركة شركة العبة فليس في الكلام  
اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سيأتي في كلام المصنف ايضا  
ووجهه ما نهت عليه في بحث العطف ورجا يقال المراد من المشا  
ركة اعم من شركة العبة والبديهة فيكون اشارة الى انواع القصر  
لكنه تكلف كما لا يخفى ( قوله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة  
الغير ) يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان اتفهام التخصيص  
من التقديم تنبيه من القحوى ذوى طبع مستقيم ويؤنس ان تقديم السند اليه  
يؤى الى ان الخطاب اصاب في اصل الحكم واخطاه في هذا القيد فكان  
اهم عند المتكلم قدومه واتفهام تخصيص النفي لاني التخصيص من  
قولك ما ناسعت كانفهام استمرار الامتناع لامتناع الاستمرار من المضارع  
الداخل عليه لو واتفهام دوام الاتقاء لانتهاء الدوام من الجملة الاسمية  
الداخلية عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو ( قوله فلا بد ان يقول) الواو  
داخل في خبر المبتدأ بعد دخول النواسخ للاشعار بزيادة الاشتباك والاقبال  
عند الجمهور وللعطف على الخبر القدر عند البعض فالعنى فلا بد ان يدفع  
خطأه وان يقول ( قوله في هذا اشارة الى الرد الى آخره) اى في قول المصنف  
ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيد اغان تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعنى  
ان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشرح ولما كان دلالة التقديم على هذا  
المعنى بالقوى لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على  
انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم ( قوله له وجوابه  
ان قد سبق ان مثل الى آخره) رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه  
باعتبار فاعله هنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فسبوت  
عنه لانه الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المرفوع في الاثبات ٩  
كما عرف في الصور فيكون غيره واذ كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان  
زيد ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما او لا فلان  
قول الشارح في هذه الصورة يجب ان يكون الخطاب مضيقا في اعتقاد

لالمليس عنده تدبر (منه)  
٧ ذكر ان الحاجب ان  
الاستثناء المرفوع يقع في الا  
يجاب بشرطين احدهما  
ان يكون فضلا لا عمدة  
والثاني ان لا يحصل به  
فائدة فلا يجوز ضربت  
الازيدا اذا قرأت القرآن  
الا يوم كذا لانه يجوز ان  
يقرأ في جميع الايام الا في  
ذلك اليوم (منه)

٨ فيه اعلم الى دفع اعتراض  
الفاضل المحشي في شرح  
المفتاح حيث قال بعده  
ما قبل ذكره الشارح ههنا  
من ان الاستثناء من الاثبات  
لا من النفي واما ثانيا فلا  
ان الاثبات فيما ان ضربت  
الازيدا ليس بقار لان  
المقدر احد فلا يتناول  
زيدا فلا يصح ان ينشئ  
منه الا ان يقدر مع احد لفظ  
كل بناء على انه لا يستعمل  
في الاثبات الامعد وهو  
مردود عند هذا الزام  
يعني الشارح ووجه  
الدفع ان تقدير كل احد  
لكون الاستثناء مفرغا  
على نمط ضربه الازيد  
لما توهمه من ان لفظ

وقوع الضرب على من عدا زيدا ليس مثبتا على اعتبار الاستثناء من الاثبات  
وذلك اذا قلت ما اناريت احدا فاقعل المذكور هو الرؤية لكن اعتباره  
مثبتا انما هو على وجه وكيفيته هي عليها في صورة النفي وانما استفيدت  
تلك الكيفية من النفي ولذا قيل المثبت فيه هو الرؤية العامة فعلى قياس ذلك  
الفعل المذكور ههنا هو الضرب وهو متكيف بمومه لمن عدا زيدا باعتبار  
ايقاع الاستثناء من النفي فيجب ان يثبت ذلك الفعل على تلك الكيفية واما  
ثانيا فلان الاثبات يحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاني  
الازيد بمعنى غير زيد صرح به كتب في النصوص الموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم  
ايضا من كلامه فلا يجوز حله عليه واما ثالثا فلان الالم يكن للاستثناء  
لم يعين عموم المقدمة فلا يتم ما ذكره المصنف ايضا في وجه فساد المثال  
فيم كلام الشيخ الزاما عليه (قوله هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة  
في قاعله) هذا هو مبنى التناقض فان تم الدست ولذا فرض الشريفي في  
شرح المفتاح وحدة الضرب فبني التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر  
كلنا فهم يدل على ان الامتناع كلي ومطلق والفرض المذكور بنا فيه  
(قوله وعندى ان قولهم ان نقض النفي بالاه) ليس المراد ان هذا ٩ اعتراض  
حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القصارورة كما ذكره الفاضل  
المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي  
اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة  
الصحة ظاهر انقطاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فتمتها موجه ظاهرا  
بحيث يحتاج في دفعه الى افعال رديق ولو سلم فبني تصلفه فيما سبق اطلاعه  
على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تفصيحهم كنبه لاحتقيقه كلام  
الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فامل (قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات)  
٧ الاستثناء المرفوع من الاثبات وان لم يجبر فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد  
الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي رجوعا الى الفاعلية لا للفعل  
لقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الاعلى غير لعدم ذكر الموصوف  
فنعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء  
مفرغ على نمط ضربه الازيد فان قلت الاثبات ٨ في ما انا ضربت الازيد ليس  
بعام لان المقدر احد فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر  
مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الامعد وقد عرفت انه مردود



عند الشارح قلت بل المقدر كل احد لا لما ذكرته بل لان الاستثناء مفرغ  
 على مخط قولنا ضربه الازيد فافهم ( قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا ) معطوف  
 على مقدر والمعنى قد يأتى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا ( قوله  
 وليس اذا قلت سمعت الى آخره ) اسم ليس ضمير الشأن وخبره الجملة الشرطية  
 او قوله يجب واذا ظرف لقوم متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون  
 وهى تامة ان مع اسمه وهو وجود سعى وخبره وهو عند السامع وقد وقع  
 فى موقع الخبر صفة سعى والواو فى وقد وقع على ماقى بعض النسخ من  
 تصرف التامع لعدمها فى عبارة المفتاح فقصص بالنصب معطوف على  
 ان يكون ثم ان السكاكى ايمان فى الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم  
 لا لتحقيق الجواز ( قوله غير مشوب حال من السعى ) قيل فيه سماجة لان انتفاء  
 الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذى هو المؤكد لا للسعى كذا فى شرح  
 المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اى مقيدا وجود سعى  
 منك حال كونك غير مشوب فى افادته واداءه يتجاوز الى آخره فيدخل عدم الشوب  
 تحت الافادة ( قوله والشارح العلامة قد اورد الى آخره ) نقل عن الشارح انه قال  
 لاشك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه رده بين الجوز والسهو  
 والنسيان باعتبار مشاكته سوق الكلام ( قوله انما يستعمل لرد الخطأ فى  
 الفاعل ) هذا المحصر اضافى كما يشهر بقوله لا الافادة وجود السعى فلا توجه  
 عليه ان هذا التركيب كما يأتى للتخصيص يأتى لتقوى فلا وجه للتخصيص  
 كما زعم بعض اصحاب الحواشى وجعله من وجه التعجب والتحقير فى كلام  
 العلامة ( قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه ) قد يقال الضمير فى انه راجع  
 الى وجود السعى لالى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى اناسيت قصر  
 السعى على التكلم وباستعماله يحصل رد الخطأ فى الفاعل لان معناه رد  
 الخطأ ابتداء وهذا ظاهر فالزوم انما هو بين وجود السعى وبين قصر  
 السعى على التكلم لا بين رد الخطأ فى الفاعل وافادة وجود السعى لانهما  
 لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق الزوم بينهما وبهذا ٧ ظهر ان قول الفاضل  
 المحشى الا ان لزوم رد الخطأ فى الفاعل لافادة وجود السعى غير ظاهر  
 وعكسه كان ظاهرا محل بحث ومحتاج الى توجيه على ان الزوم بين الرد  
 والافادة ان سلم فى الجملة فاما يسلم لزوم افادة السعى لرد الخطأ واما عكسه  
 فلا وجه له فى اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشرطيين

٧ هو ان يقال افادة  
 وجود السعى من  
 الفاعل مخصوص لازم  
 لرد الخطأ فى الفاعل  
 وان كان افادة وجود  
 اصل الشئ لا يجامعه  
 منه

٩ واما فى قصر الحكم  
 يستلزمه رد الخطأ  
 ان كان الخطأ موجودا  
 فلم ان عدم الظهور  
 انما هو فى الثانى واما  
 فى الاول فباطل

في اعتقاد المخاطب لا يقيه عن الآخر فليتبذر وانت خير بان قول الشارح  
 العلامة انما يستعمل ٣ لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي الى آخره  
 يدل على ان لزوم احد الامور الثلاثة من التكلم اعني التجوز والسهو والنسيان  
 على تقدير استعمال اناسعت لرد الخطأ في الفاعل واذا لم يجعل رد الخطأ معناه  
 بحسب عرف البلغاء واستعمل التركيب له كان لزومه بحاله اذ لا فرق من بين رد  
 الخطأ في الفاعل وافادة وجود السعي في عدم كونها معنى اناسعت فالفرق  
 تحكم اللهم الا ان يقال رد الخطأ في الفاعل من مستبعات التركيب لا يستعمل  
 فيه اللفظ وانما هو غرض محض فلا لزوم لاحد الامور الثلاثة ولا كذلك وجود  
 السعي قائل واعلم ان الشارح العلامة قال في شرحه ويوجب ان يعلم مع ما قد  
 علمت ان استعمال الاولين يعني سعي وسعيثا لئلا لم يجب ان يكون في صورة  
 علم السامع كاستعمال الثالث يعني اناسعت بل جاز ان يكون في صورة جملة  
 فيصود ان يكون اي استعمالهما في صورة علمه ويصكون حكمهما حكم  
 الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مثوبا بتجوز او سهوا ونسيان هذا  
 كلامه فعلى هذا قول القاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيثا الى  
 آخره محل بحث لانا لانسلم انه لم يتعرض الحال المتالين لافي الابتداء بل قد  
 تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الى آخره وجوابه ان المبسوط عنه  
 لزوم احد الامور الثلاثة المذكورة من التكلم اذا استعمل المتالين المذكورين  
 لافي الابتداء والذي تعرض له العلامة ولزم من جعل حكمهما لافي الابتداء  
 حكم الثالث ثبوت احدا للاثمور الثلاثة للمخاطب فلا غبار على كلام القاضل المحشي  
 (قوله فيكون مجازا) قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو  
 المعنى الموضوع له لاعما هو المعنى عند ارباب المعاني اذا لم يوضع اللفظ بأزائه  
 بل انما يفيد بحسب المقام كما صرحوا به والجواب ما ذكره الشريف في توجيهه  
 كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية من  
 ان الحقيقة والمجاز والكناية تكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الأغراض  
 الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا إشكال  
 (قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الى آخره) الظاهر ان السهو هو  
 ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه بقله والنسيان العدم الطارى  
 على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناه (قوله فان كان قد نسبته الى الغير  
 لمساهلة كان مجوزا) يعني ان كان اعتقاد المخاطب انساب الفعل الى الغير

قوله وانت خير بان الى  
 قوله قائل من المنهيات

٣ ويمكن ان يقال قول  
 الشارح العلامة انما  
 يستعمل لرد الخطأ الى  
 قوله ولا كذلك وجود  
 السعي قائل

قوله وجوابه الى آخره  
 من المنهيات

باعتبار مجازي نفسه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان  
 مخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن خطأ اذ لا خطأ في  
 المجاز وقد ذكر الاول ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في الفاعل  
 وهل هذا الاتهام وبالجمله هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان  
 المخاطب اخطأ في الفاعل ولما اذا اعتقد انه نسب الى الغير مساهلة فلا ( قوله  
 والا كان سهوا او نسيانا ) اذ لو لم يعرف عدم انتساب الفعل اليه بل كان  
 اعتقاد المذكور اصليا كان سهوا وان عرف او اعدم الانتساب المذكور  
 فظرا اعتقاد الانتساب كان نسيانا على ما سبق ( قوله اذا بيني الفعل على  
 معرف ) اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بيني على منكر ولما سبق  
 امثلة البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظة اذا الدالة  
 على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة الى تقديم المسند اليه  
 لان البناء يقتضي تقدم المبنى عليه الذي هو كالاساس ( قوله تخصيص الجنس )  
 المراد بالجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكل الطبيعي سواء كان جنسا  
 باصطلاح النطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلى آخر  
 تخصصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم ان المراد بقوله او الواحد منع اخلو  
 لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة  
 دون تخصيص الجنس فقط والواحد فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قوله  
 فبما سيأتي وقدياتي للتقوى لكن يشترط ان يقصده الجنس او الواحد كما في  
 التخصيص بقدر في هذه الارادة فليتامل ( قوله رجل جاني ) الجوز لو وقوع  
 النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاني الأرجل كما بين في كتب  
 النحو ( قوله بهذا الكلام ) الجار ٧ على معناه والظاهر انه متعلق بالمخاطب اي  
 الذي خوطب بهذا الكلام وجهه بمعنى في متعلقا بمحذوف حالا عن  
 الاعتقاد المدلول عليه بلفظ اعتقدوهم كما توهمه بعض اصحاب الحواشي ( قوله  
 او اعتقد انه امرأة ) ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في  
 الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء كان فقط  
 او مع اعتقاد انه رجل ايضا في الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلاث  
 وهو الوجه وان كان الاول اظهر ثم تأتي قصر الافراد لا يظهر في صورة  
 وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجاني رجلان لا يجمع اعتقاد انه  
 رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن

٧ فيه رد على الشيخ  
 رجه الله حيث توهم  
 ان البناء بمعنى في هو  
 متعلقة بمحذوف حالا  
 عن الاعتقاد المدلول  
 عليه بلفظ اعتقاد فتأمل

اعتقاد المخاطب به قائل ( قوله ولعلنا نورد كلامه ) لما كان الانسان غير متكل على عمره شبه حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل فلو رد صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد ( قوله فلا يكون التخصيص البتة ) ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعاً وقد أشار في شرحه للفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحاً وان في عبارة الفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكروها جار في المظهر المتقدم ايضا فذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالقبول عند اولي القول ( قوله بين الصور الثلاث ) يعني هو عرف بوزيد عرف ورجل عرف والمراد بافراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوى على السواء وحق الثاني الحمل على التقوى والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون منبئاً عن اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد حيثئذ الا التقوى وان يكون في الاصل مؤخر اً بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تأكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلاً جاز تقديمه عنده ففقد حيثئذ التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جداً في كلام العرب فعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لقوات شرط المبتدأ اعني التعريف والتخصيص فعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخر اً بل لا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم ففقد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدأ في كل تقدير تأمل ( قوله واستثنى المنكر ) اي من عدم جواز تقدير كونه مؤخر اً كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جداً في كلام العرب كما سبق فلو وجه الحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه فلذا يحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه ( قوله اي على القول بالابدال ) وقيل ٧ الذين ظلموا مبتدأ قدم عليه خبره مو قبل نصب على

٧ اسروا النجوى الذين في ستة اوجه احدها ان موضعه رفع على البدل من واواسروا والثاني ان موضعه رفع باضمار الفعل تقديره يقول الذين آه والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هم الذين آه والرابع ان يكون محله رفعاً باسروا على لغة من قال اكفوني البر اغضبوا هذا اربعة اوجه في الرفع والخامس ان يكون في موضع النصب باضمار اعني والسادس ان يكون في موضع الجر بدلاً للناس في قوله تعالى اقرب لناس حسابهم وذهب بعضهم الى انه نعت للناس منه

الزم اورفع عليه وقبل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في  
 اكلوني البراغيث ( قوله على ان رجل ) بدل من الضمير فان قيل القول بان  
 رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان  
 يقال رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا عن الوجوب  
 قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف  
 مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدر  
 بعرفا رجلان فهو دائم في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للفتح وقد  
 نهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد  
 ان هذا النوع ورد في التزويل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه ( قوله اذ لا سبب له  
 اى للتخصيص سواء ) اعترض عليه بعض اصحاب الخواشي بان صاحب  
 المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد  
 عرف لارجلان ولا رجال والجواب ان قوله بذلك مبنى على اعتبار التقديم  
 والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح  
 فيما بعد ( قوله ياهر ذاناب ) هرير الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما  
 يؤذيه وقال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد  
 ( قوله لان المهر لا يكون الاشرار ) ظاهره ان الامتناع مبنى على ان الاهرار  
 مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكى اشار  
 في مباحث القصر الى انه يجوز بجامعة لامع التقديم الدال على القصر مع كون  
 الصفة في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص  
 لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شر لاخير بناء على الاختصاص  
 المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص  
 في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كادل عليه كلام  
 الفاضل الحمصى بل على ان ذلك الاختصاص ملحوظ مأخوذ في مفهوم  
 الايراد كادل عليه كلام الصحاح اذ لا يخفى انه اذا كان ملحوظا في مفهومه  
 لا يستقيم اعتبار اعتقاد المخاطب ان المهر خير حتى يرفع خطأ بالحصر ( قوله  
 ولا يفرعه ) من الافراع او من التفريع وهو من الاضداد بمعنى الاضافة بمعنى  
 الاضافة يقال فرعت اليه فافزعنى اى لجأت اليه فافعنتني وفرعه الاضافة  
 وفرعه اى كشف عنه الحذف وفي التزويل حتى اذا فرع عن قلوبهم اى كشف  
 عنها الفرع ( قوله واذا قد صرح متعلق بمحذوف ) اى لزم طلب وجهه

والفاء في الوجه تفرع عليه وربما يجوز كون الفاء جواباً لاذتبيها له بان  
في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة ( قوله  
بل امتناع تقديم التابع اولى ) ٣ لان الامتناع هنا من وجهين احدهما لزوم  
تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو  
الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة ( قوله تحكم ) اى  
قول بالحكومة والتسلط من غير برهان يقوم به ( قوله واقم مقامه ضمير ) اى  
مقارن لا اعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ لتابع  
والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه  
الى الاتيان بالضمير الذى هو اجنبى لا يحدى في هذا المقام ٩ ( قوله يثبتها قيل  
الحاق بلبلة ) قيل اليت للتعالي من قصيدة بمجربها عجزوا تزوجها للارها  
علا ثم انكشفت مؤنثها بعد التزوج واول القصيدة \* عجزوا تمتان تكون  
فتية \* وقديس الجنيان واحدوب الظهر \* تروح الى العطار تبغى شباها  
\* وهل يصلح العطار ما فسد الدهر \* وما غرق الا خضاب بكفها \* وكحل  
بعينها واثوابها الصفر \* بنيت بها البيت العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال  
عجوزة والعامية يقولها وجمعها عجز بضمتين والاحديداب اعوجاج الظهر  
والضمير فيها راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناو العامية  
تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب  
عليه قبة لبلة ٨ دخوله بها قليل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه  
هذا فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والقول بانه ضمن بنى معنى  
الالتباس والمعنى بنيت عليها ملتبساً بها فقيه تقيده على ان الدخول مقرون  
بالدخول مستغن عنه والمحاق ثلثة ايام من اخر الشهر ومحاق القمر خلو  
وجهه الواجحة لنا عن النور الواقع عليه من الشمس سبب وقوعه في كل  
الارض والشهر واحد الشهور وهو مأخوذ من الشهرة سمي به لشهرة  
امرء يلحاح الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله  
فكان محاقاً كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة ( قوله عليك ورجة الله  
السلام ) اوله \* الا يا نخلة من ذات عرق \* ذات عرق اسم موضع وقوله على  
وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورجة الله معطوفاً على المستكن في عليك  
قيل وفيه بعد لزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد  
ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من معنى اليب ان عدم

٩ تمامه فكان محاق كله  
ذلك الشهر ( منه )

٨ ويمكن ان يقال انه  
ضمن قوله بنيت معنى  
دخلت فلذلك عداه  
بالياء ( منه )

٣ قيل التساوى ثم  
فضلاً عن الاولوية  
والسند هو ان الفاعل  
الغنى لا يتغير عن كونه  
فاعلاً في اللفظ معنوياً بالتقديم  
بخلاف الفاعل اللفظي  
فانه يتغير عن كونه فاعلاً  
في اللفظ الى كونه مبتدأ  
فان قلت المؤكد اللفظي  
يتغير عن كونه مؤكداً  
في اللفظ الى كونه مبتدأً  
اجيب بان المؤكد للمالم  
يكن مقوماً لاصل الكلام  
لكونه فضلة جواز تغييره  
لاعادة التخصيص بخلاف  
الفاعل اللفظي فانه  
مقوم له فاقترعنا فليأمل منه

باخوته رب الزمان  
فامسى يضيء البلدو البتين  
للمذكورين في الشرح  
هو قوله لو كان يشكى الى  
الاموات مالم الى آل احياء  
بعدهم من شدة الكمد  
شكيت لاشكاني وساكنه  
قبر بسنجر او قبر على  
فهد منه

اصله مالم الى الاحياء لان  
آل من نصف البيت  
الاول و احياء من النصف  
الثاني فلذلك فصلت منها  
في الكتابة إشارة الى  
نصف البيت منه

ويضئ البلد قيل هي  
الكهانة البيضاء تشق  
عنها الارض فطاؤا  
الدواب يضرب بها  
المثل في الذل منه

اي انت ايها العدو  
غضت ماهد الحوض  
بعد موت اخي جارولو  
كان حياما قدرت على  
الشرب منه امدوا جار  
اسم اخي الشاعر وكان  
قد مات وكان الشاعر  
يعترضه في حياته والمراد  
باخر الابد الابد الذي هو  
آخر الاوقات فيكون

الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في البشر  
كررت برجل سواء والقوم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الايقاني  
من اننا لانسلم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة  
من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تسف ويحتمل ان يكون  
قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام  
الثاني مفسراله وان يكون اشارة الى كون ورجة الله جملة معترضة على  
حذف الخبر اي عليك ورجة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه  
هو الذي ذكره في شرحه للفتاح (قوله لو كان يشكى الى الاموات ٩) اسم  
كان ضمير الشأن وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق يشكى يقال شكوت  
الى فلان وفي التنزيل (انما اشكوبى وحزنى الى الله) وما في مالم الى موصولة  
قائمة مقام فاعل يشكى ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم كذا في الصحاح  
ثم اشكيت عطف على كان ولاشكاني جواب لو والهزة للسلب اي ازال  
شكائي وسنجر وفهد اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف  
على قبر مبني على ما هو الظاهر المتبادر وقد يقال انه فاعل فعل محذوف  
يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير واشكاني ساكنه او يكون  
وساكنه باجر على القسم والضمير للقبر وانت خبير بان في الاول التزام تسف  
العطف قبل تمام المعطوف عليه على نمط جاني وجاني عمروزيد وفي الثاني  
مخالفة رواية الثقات بل هو تأكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية (قوله  
وكذا رجل جاني بدل اصطلاحى) فالسكاني خالف اجاع النعاة في تجوز  
تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي ويزد  
على هذا القائل ان السكاني صرح بان الارتكاب الوجه البعيد في رجل  
جاني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عنده وكذا  
الكلام في غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدأ ومسند اليه على ان  
كلام السكاني في اوائل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورجة الله  
السلام يلزم ان يكون عديم الظير وان لا يسوغه الاية التقديم والتأخير  
يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوائل الحالة  
المقتضية لتقديم المسند على ان التعت لا يجوز تقدمه ولذلك تعين الظرف  
في مثل قولك في الدار رجل للخبيرة وتعين نصب رآكبا في قولك جاني رآكبا  
رجل (قوله ثم لانسلم انتفاء التخصيص) معطوف على ما قبله بحسب المعنى

كناية عن المبالغة في التأييد منه قوله انت خير الى آخره لم يوجد في اكثر النسخ

قوله يعني الى آخره لم  
يوجد في اكثر النسخ

كانه قيل وفيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم انتفاء  
الى آخره (قوله لا يضافه التنكير الى آخره) جواب عن منع المصنف اعني قوله  
ثم لانسلم قيل انه كلام على المسند قلنا هو مساو للتع في زعمه يعني ان التنكير  
لا يدل على التخصيص بمعنى المحصر بل انما يدل على النوعية والخصر انما  
يستفاد تقدير التقديم فصح قول السكاكي لاسبب لتخصيص اى المحصر  
سوى اعتبار التأخير والتقديم (قوله لا نأقول قد ذكرنا الى آخره) يعني ان  
من تقدير التأخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحقيق المحصر انما يجوز  
عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه  
مبتدأ كما ظهر العرف والمحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فلا اعتراض  
بانه يقتضى ان يمنع تقدير التأخير فيناقلت ايضا لمحمة وقوعه مبتدأ للعرف  
وهم محض (قوله والافلاك توجيه لكلامه) اى وان لم يجب ان يكون  
المحصر مستقادا من الوصف بل يكون من تقدير التأخير فلا توجيه لقول  
السكاكي ذلك الوجه البعيد لا يتركب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة  
حيث في صورة النكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف  
(قوله اذا لم يقصده التخصيص النوعي الى آخره) قد سبق ان قصد  
التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التأخير فلا تغفل (قوله ثم لانسلم  
امتناع ان يراد المهر شر لاخير) قد اجاب الفاضل المحشى بقوله اذا قيل  
الى آخره لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة المحصر  
بناء على مآقره انما هو اذا جرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق  
التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفا في امكان اعتبار المحصر وحسنه  
ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هدير الكلب يحزم عند سماعه بان سببه الشر  
فالتقاء ما يفيد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة  
وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي على انه فسر الهيرير في  
الاساس بصوت الكلب مطلقا (قوله ثم قال ويقرب الى آخره) قد بينا  
في اوائل الكتاب ان ثم اذا دخلت على الجملة يحى للترتيب في الاخبار وهو المراد  
ههنا والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص  
بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام الى آخره فلا يرد ان حديث  
القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه للكلمة ثم  
(قوله لالم تفاوت في الخطاب الى آخره) لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى



قوله وجه التعسف  
الى قوله وهو ان المفعول  
معه لم يوجد في اكثر  
النسخ

على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم (قوله)  
ولا يخفى ما فيه من التعسف) وجه التعسف على ما نقل من الشارح ان لا يطابق  
كلام المفتاح في الاداء وان طابقه بحسب المعنى اذا لسكاكى جعل مجزوء  
تضمنه الضمير علة القرب ثم اورد شبهه بالخالى بحملة مستأنفة وهى قوله  
وانما قلت يقرب دون ان اقول ونظيره وهنا وجه آخر للتعسف وهو ان  
المفعول معه مقصور على السماع عند سيويه وهو الجائز فصبات السبق في  
مضمار العربية خلافا للاخفش وابى على والراجح فيما جاز فيه العطف  
والنصب هو العطف بالاتفاق جلا على الاصل في جعله مفعولا معه  
مسير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام  
لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة  
في جلته قال الشيخ في شرح البواعظ ان تحقيق معنى المفعول معه  
على حرفين مفيد أحدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جلته  
مقصود بالنسبة والممول الاول الذى يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة  
بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت انا وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا فى الجئ  
اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواءهما فى الجئ قلت انا وزيدا بالرفع هذا  
كلامه اذا قرر هذا فنقول الاصل فى المعلول فيما نحن فيه وهو القرب  
فى التقوى ثبوت التقوى وعدم الكمال تتم له والاصل فى العلة هو تضمن  
الضمير وشبهه بالخالى تتم له كما صرح بذلك الفاضل المحشى فاذا جعل  
وشبهه مفعولا معه استفاد منه ان الاصل فى العلية هو الشبه وهو خلاف  
الواقع فظهر وجه التعسف وان دفع توجيه الفاضل المحشى (قوله لكونه  
فيها فعلا) عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل حيث صلة  
ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجارى عليه  
قلت لما كان الصلة فى صورة الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف  
اجرى الاعراب على الاسم المركب (قوله ولا عومل معا ملتها فى البناء  
حيث اعراب فى محور رجل قائم) اورد عليه انه ان اراد بالذى لم يحكم عليه  
بانه جملة ولم يعامل معا ملتها فى البناء قائم مع الضمير كما صرح به الشارح  
فالاعراب فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر  
ان الاعراب انما هو لقائم الذى هو اسم للركب الذى هو مع الضمير ويتضح  
ذلك غاية الوضوح فى نحو مررت برجل قائم ابوه فان الجرور بالوصفية

هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بنون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة  
 فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب باننا لم قطعنا  
 ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجارية على قائم  
 هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خيرا لكن لما منع اجراؤه على الجزء  
 الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعرابه الذي استحقه  
 لا يكون مبنيا وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه  
 حتى يقال لا يلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف  
 في رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري  
 الاعراب على الجزء الاول لما ذكر ( قوله واما الثانية فيان لم يجعل جملة ) رد  
 عليه الشارح في شرح المفتاح بان ابتداء عدم كونه جملة على مجرد شبهه  
 بالخالي عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرج به عن الكلام خارج عن  
 القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات  
 والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة  
 الا اذا وقع صلة للام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع  
 في مثل قائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما ما عداهما فليست نسبة  
 اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يحجب عن الرد  
 بانه لا جرم في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بطلل مختلفة واسباب  
 متنوعة وفيه ما فيه ( قوله واتبعه في حكم الافراد ) نحو زيد عارف ابوه مفعول  
 اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف  
 ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدأ ثم ان القطع يكون المفعول  
 الاول للاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في  
 قوله تعالى ( واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ) فان العنة وهي المفعول الثاني تابعة  
 هذا وفي قوله اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى  
 الظاهر مسامحة اذا المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره  
 عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى ( قوله ولعله سهو )  
 اذا الكلام فان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد  
 لشبهه بالخالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع  
 فكذا عارف اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان

صحيحاً في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنية وجمعه  
 كالقول فلا معنى لجعل افراده بطريق التسمية ( قوله لفظ مثل وغير ) واما  
 لفظ نظير وشبه ونظائرهما قليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا  
 لم يذكرهما ثم الجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان لم  
 تعرفا بها لتوغلها في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل  
 المحشي فصل استعمال مثل وغير بما لا مز يدعيه الا ان قوله في آخر البحث  
 وايضا لامعنى التعريض بنفي الغيرية ولا يثبتها محل بحث اذ قد يكون  
 التعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا  
 ادعى معتزلى معين انه غير قدرى هر با من الاندراج تحت قوله عليه السلام  
 \* القدرى محسوس هذه الامة \* كما يزعمونه فقلت له غير القدرى لا يقول  
 بتعدد الخالق مريد بالغير مطلقة حصل التعريض بذلك المدعى بنفي الغيرية  
 وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذ ادعى  
 انه ليس غير سنى مع بفضه ابا بكر رضى الله تعالى عنه فقلت له غير السننى  
 يفيض ابا بكر رضى الله تعالى عنه حصل التعريض له باثبات الغيرية  
 والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدرى يكتفى <sup>لتصحح</sup>  
 اصل ٧ كلام الزاعم فتدبر ( قوله لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق  
 الاولى ) فان قلت ان كان المراد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان  
 كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غاية التساوى قلت  
 المراد بالكون على الصفة التى هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان  
 كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فحيث لزم الاولى ظاهر لانه لما ثبت  
 الفعل مثلاًن شاركه في اصل الصفة قسوته له مع كون تلك الصفة في اقوى  
 بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل  
 لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبهه اقوى ولان قول  
 وجه الاولى ان الثبوت له او الانتفاء عنه فيهم بطريق البرهان كما هو حكم  
 الكنايات ( قوله من غير قصد الى ان انسانا الى آخره ) هذا التقيد معتبر في جميع  
 صور الكنايات بغير فائك اذا قصدت بقولك غيرك لا يحد سلب الاتصاف بالوجود  
 عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به اغيارا آخر  
 ( قوله بان يراد بملك وغيرك انسان غير المخاطب بمائل له او غير بمائل ) يعنى  
 يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوى اعنى ان يكون في الكلام

٧ ولا يخلو قول الشارح  
 بل عن اضيف اليه لفظ  
 مثل عن نوع اشارة الى  
 ذلك

نوع خفاً واما اذا اريد به انسان معين فظاهر لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرًا واما اذا اريد به المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاً واما في الغير ٧ فغير ظاهر ( قوله اي لم ينشأ من ارادة التعريض ) حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر متغير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشياً من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشياً من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربتي من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس منشأه قطعاً فلما جعل غير ارادة التعريض منشأه تعين ان ارادته ليس منشأه وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك ضربتي من غير ذنب ( قوله لانهما من الكناية ) المطلوب بها نفس الحكم سيجي ان الكناية على ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بهانسة اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غير لا يحدود ومثلك لا يخل وما يطلب بها غير صفة ولان نسبة كافى قولك حتى مستوى القامة عريض الظفار في الكناية عن الانسان ( قوله معناه ان مقتضى القياس الى آخره ) فليس معنى قوله كاللازم انه قد يقوم وقد لا يقوم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما نص الشيخ في دلائل الاعجاز ( قوله قيل وقد يقدم السند اليه الى آخره ) ان قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر القلبي وما توسطهما من الابحاث فهو من تمة المعطوف عليه فالقول بانه معطوف على ما قبله من حيث المعنى على ما ذكره بعض اصحاب الحواشي غير واقع موقعه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكر منك فتقول وزيدا اي قل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى ( قال اني جاهلك لانس امّا قال ومن ذريتي ) ثم ان الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعاً الى السند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشيخ ويحتمل ان يكون راجعاً الى السند اليه مطلقاً الا ان لفظة قد

٧. لان غير مخاطب اذا لم يريد به معنى معلوم لاجفاء فيه

قوله قوله ولا فرق بينهما لم يوجد في أكثر النسخ ٩ وبهذا يظهر ان ما ذكره القطب في المحاكات معترض على الامام حيث قال احتراز الشيخ بلفظ ﴿ ٢٧٧ ﴾ قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجزء الطبيعي قد

يعرض له الاتصال و  
الانفكاك من الافلاك من  
ان قد يتمايل على بعض  
الاوراق لا على بعض  
الاحكام فليس مدلول  
الكلام الا ان الجسم  
يعرض له الانفصال  
فح بعض الاوقات لان  
الاتصال لبعض  
الاجسام مردود في نفسه  
و مناف لما ذكره في شرح  
الطالع حيث قال احتراز  
بلفظ قد القيدة لجزئية  
الحكم في قوله لان نقض  
الخاص قد يكون اعم  
غير العام من وجهه  
عن الامور الشاملة  
فان نقض الاخص منها  
لا يكون اعم منها والتحقيق  
ان لفظ قد لا يدل ظاهرا  
على تبعض الافراد  
لكنها ليست مخصوصة  
ببعض الاوقات بل قد  
يكون لبعض التقادير  
ايضا وربما يلزم منه  
جزئية الحكم كما في قولك  
الحيوان قد يكون انسانا  
فافهم

٨ بمعنى رفع الایجاب  
الكلی كما يشير اليه تقرير

٩ لما اذنت حيثند جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور  
بكل صرح به الشارح بيان لما في الواقع (قوله) فالتقديم يفيد عموم السلب) لم يذكر  
هنا افادة الحصر كما ذكر في مفاد التأخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم  
بخلاف العكس (قوله) ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع (واما عند عدمه  
فيصدق السالبة المحضة دون الموجبة المعدولة لان الحكم الايجابي حكم بثبوت  
شيء وهذا الثبوت فرع ثبوت التثبت له قال علاء بن القوشجي في شرح البحر يردا  
على هاتين المقدمتين انها لو تمثالا لنا على وجود المتمتعات في الخارج ولا يبقى  
الحكماء اثبات الوجود الذهني اصلا لاننا نعلم قطعا ان شريك الباري تمتع  
واجتماع التقيضين محال ولولم يوجد ذهن ولا قوة مدركة فيه حكم ثبوت  
شيء لشيء على تقدير فيلزم ثبوت المتمتع في الخارج حال اعتبار الحكم اقول  
فيه بحث اذ لو اندرج في فرض عدم وجود قوة مدركة عدم الواجب تعالى  
عن ذلك علوا كبيرا فلانسلم اتصاف شريكه بالامتناع على ذلك التقدير  
وهو ظاهر بل اتصاف اجتماع التقيضين بالاستحالة ايضا بناء على ان المحال  
جازا ان يستلزم المحال كما هو المشهور وان لم يندرج فلانسلم لزوم ثبوت الشريك  
الباري في الخارج لجواز ان يكون ثبوته في ذات الباري تعالى بوجود كل  
وقد صرحوا بان المراد بالوجود الذهني وجود لا يترتب عليه الآثار سواء  
كان في قولنا المدركة او في موضع آخر ولا شك في ثبوت على الله تعالى بجميع  
المهمولات وان علم حصوله عند البعض على ان المعلوم قطعا هو ان  
اتصاف شريك الباري بالامتناع ليس باعتبار المعبر وفرض الفارض واما  
التصاف به على تقدير عدم قوة مدركة فلعل الخصم المدعى فان ثبوت لشيء  
فرع ثبوت التثبت له لا يسلب ودعوى الضرورة في محل النزاع سيما في حكم  
اطبق جم غفير من العقلاء على خلافه مما لا يلتفت اليه يكون معناه ثبوت انتفاء  
القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة في الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى  
اللازم (قوله) يكون معناه في القيام عن جملة الافراد (ظاهر العبارة) ان يقول يكون  
معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة في الحكم  
عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم (قوله) قد حكم في المهمة بنى القيام) اي بانتفاعه  
على ان يكون مصدرا من البنى للفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق  
فان الحكم من حيث هو عام لثبوت الایجاب فليس مدخول الباء محكما به (قوله)  
المستلزمة في الحكم عن الجملة) ٨ لا يقال قولنا ليس بعض الانسان بقادر على

الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينقض لعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب  
الكل مع صدق ليس يحمل البعض

تحريك هذا الجبل مثلا سائلة جزئية يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد  
 لظهور ان الجملة يقدر على ذلك لانا نقول اذا صدق ليس بعض الانسان  
 بقادر على تحريك هذا الجبل صدق ليس كل انسان بقادر على ما هو معنى  
 رفع الاحجاب الكلى فهذا هو المعنى بنى الحكم عن الجملة (قوله انما يفيد نفي  
 العموم لا عموم النفي) هذا كما سيصرح به بناء على الاعمال الغلب والافتقار توجه  
 القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر (والله لا يجب كل محتمل  
 فيخور) ونظائره (قوله فالخاص ان التقديم قبل كل الى آخره) فيه بحث وهو  
 ان قولك انسان لم يبق نفي للعموم القسام بطريق ٧ الاحتمال فلو حل  
 على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح  
 التأكيد على ٥ التأسيس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق لاتباعه به الجمل  
 على عموم النفي ولا عدم الجمل على نفي العموم وان قولك لم يبق انسان نفي عام  
 فلو حل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس  
 فيجبه عدم الجمل على عموم النفي ولا يتبعه الجمل على نفي العموم بطريق  
 الاحتمال ويمكن ان يحجب ان المحتمل بحسب اللغة اعتبار ان احدهما  
 جعل كل داخلة على القضية النفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والدلول  
 الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا  
 دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما اتى احدهما عين الآخر  
 فليأت مل (قوله قد واهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع) قيد لما قبله وأشار  
 الى ان الحكم في الممثلة على الافراد اذا التبادر منه ان يكون هناك افراد لم  
 يبين كيتها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة  
 كقولك الانسان نوع (قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية الى آخره)  
 قبل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لولم يصلح للجزئية  
 وهو ممنوع لما من الفرق بين لارجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم  
 العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول  
 على الغلب اجيب بان المدعى ان كل ما شيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
 تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل  
 المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر  
 عدم افادة ذلك في صورة اخرى (قوله كما انه في الموجبة سور الجزئية)  
 ههنا بالنظر الى الغلب والافتقار سبق ان النكرة المنونة قد تم في الاثبات كقو  
 لهم ثمرة خير من جرادة قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت (قوله على

٧ اى احتمال ان يكون  
 منقيا عن الكل وان يكون  
 منقيا عن البعض ثابتا  
 للبعض ٤  
 ٥ اى بان منقيا عن البعض  
 ثابتا للبعض ٤

من نقل كلام عبد  
القاهر هو الإشارة الى  
ان الاعراض السابق  
لضعف الدليل لابلطان  
المدعى منه  
٩ قال في معنى اليب في  
بحث اذا جع البصريون  
على ان لمصدر الكلام  
واختلفوا في اقليل لها  
صدر مطلقا وقيل ليس  
لها الصدر مطلقا وقيل  
ان وقت في صدر جواب  
القسم فلها الصدر  
لحلولها محل ادوات  
الصدر والافلا وهذا هو  
الصحيح عليه اعتمد  
سيويه اذ جعل انتصاب  
حب العراق في قوله  
البت حب العراق الدهر  
اطعمه على التوسع  
واسقاط الحافض وهو  
على ولم يجعله من باب  
زيدا ضربه لان التقدير  
لاطعمه ولا هده لها صدر  
الكلام فلا يعمل ما بعدى  
فما قبلها وما لا يعمل  
لا يفسر عاملا في هذا  
الباب اى باب التفسير  
اى باب الاشتغال

ما قال في الاشارات الى آخره) اى عدم انحصار السور فيما ذكره القوم كون  
التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم  
يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه  
وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس  
الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم  
مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على  
تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص ان لا  
مدخل لايحاج التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية  
بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى (قوله ٢ ان كانت كلمة كل) اشار باحتمال لفظة  
كلمة الى ان التأكيد في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تأويل كل بالكلمة  
والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الرجوع اليه  
وتدكيه وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو (قوله تعالى وكل شئ ضلوه في الزبر  
وكل نفس ذائقة الموت) وامثالهما (قوله ما كل ما يتنى المرأ يدركه) صدر بيت  
عجزه تجرى الرياح بالانتهى السفن \* والروى رفع كل وجوز ابن جني نصبها  
باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة  
معروفة والسفان صاحبها (قوله كما اذا قدمتها على الفعل المتنى) هذا مبنى على  
ما وقع عليه الاصطلاح من تسميته مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا  
فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقديمها على مجموع حرف التني والفعل  
المتنى لأعلى الثاني فقط (قوله فالاقرب ان يجعل الى آخره) فيه  
نظر لانه ينقض بمثل ما اتا أخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المتنى معاته  
داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المتنى هو الذى يدخل  
عليه حرف التني بصريحه وهذا ليس كذلك (قوله وقدم التأكد لان  
كلا اصل فيه) الظاهر ان الاصل في التأكيدي تستلزم كثرة الاستعمال  
فيها وقد منعه في اوائل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل  
في التأكد اكثر فالجمل عليه ارجح قلنا ممنوع الى آخره (قوله وجعل  
الفعل منفيا لم) اى لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعنى فيما تقدم  
المعمول على مجموع حرف التني والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله  
لان المتنى بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقديم المذكور اخضاعه  
ما لا تافية ٩ صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها

على الاسم والفعل كهي بعينه بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل  
صارا كالجزم منه فيحوز تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز تقدم معمول الفعل  
المتبني عليه واما لالاتها وان كانت في الدخول على القيلتين كما انها حرف  
كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا  
ذنب وقولك عذبت عليكم ان لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم  
ان الوجه الذي ذكره الشارح انما يتنصص وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم  
ما اخذت في الامثلة لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كانهنالك عليه  
وذلك لان المقرر في النصوص امتناع الاول لا الثاني ثم الظاهر ان المثال المذكور  
من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخله حكما على الفعل العامل  
في كل فتأمل (قوله وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح الى اخره) النظر  
مبنى على ان قوله لا يصلح الا حيث يراد يفيد التكية كما يشهد به الطبع السليم  
والحق ما ذكره في معنى اليبس من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم  
وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما يعتبر عند عدم المعارض  
والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق  
الاختيال اى التكبر والتفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله لا يحب  
مطلق الكفار الاثيم اى الجاحد بتحريم الزنا وينهى عن اطاعة مطلق  
الخلاف المعين اى الذى هو كثير الخلف في الحق والباطل قليل في الرأى  
والتمييز اوحقر عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهى القلة او الحفارة فراد  
الشيخ اذ اتأملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر  
على ما ذكره وهذا المعنى يفيد لفظة اذا الدلالة على بعض التقادير المقيدة الجزئية  
الحكم في بعض الصور على قياس لفظه قد فتأمل (قوله بان قدمت على  
النبي لفظا) اشارة الى ان النبي المستفاد من لفظة والام توجه الى القيد اعنى  
الدخول في حيز النبي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد  
ان اتفاه الدخول في حيز النبي قد يكون الى آخره فديكون باتفاه في الكلام  
اصلا فلا يصح قوله على النبي على اطلاقه (قوله لما قاله ذو اليمين هو عمرو بن  
عبدود) وسمى بذلك لانه كان يعمل بكنتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة  
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى احدى  
العشائين في الحضر وسلم في الركعتين قدام ذو اليمين وقال انصرفت الصلوة  
ام نيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذو اليمين

اذكره النوى في شرح  
للهندب ان اسمه خرياق  
بن عمرو بن ماء مجبة  
مكسورة بموحدة وقات  
وكان الخلاف مبنى على ان  
ذا اليمين هل هو  
ذو الثمالين الذى  
استشهد يوم بدر كازعم  
الوهري وتابعه الحنفية  
او غيره كما هو المختار  
عند الاكثرين ويدل  
عليه كون الراوى  
ابا هريرة لانه انما اسلم  
حام خير بعد بدر بخمس  
سنين بالاجماع والله  
اعلم



كذا ذكره الشيخ اكل الدين في شرح المثاروق وفيه بحث ذكره بعض اساتيدنا وهو ان جواب ذو الدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل ٢٨١ واضع على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه

اهل اللسان عارف بمراد الرسول عليه السلام فلو كان مراده عليه السلام المعنى المجازى لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد لكلامه المعنى المجازى ايضا لان تقول يدفعه سؤاله عليه السلام عن صحابة رضي الله تعالى عنهم بقوله اكل قال ذو الدين اذلا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره

الشريف في شرح ٧ المتأخر وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان يدفع البص في ان حاصل كلام ذو الدين انكم وان كنتم ما شعثتم بشي منكم لكن بعض ذلك قد كان ومثله متعارف كما لا يخفى على النصف (صح)

٧ اي في اواخر الباب الرابع في التهيؤ فليراجع

سوان كان هذا التأويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة

بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عليه السلام على القوم رضى الله عنهم اجمعين وفيهم ابو بكر وعمر رضى الله عنهما فقال احق ما يقول ذو الدين فقالنا هم قهام النبي عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين له وهو واشتكل الحديث بوجهين الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ليس بمطابق لواقع فكيف صدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشي منهما لان عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور فيكون من قبيل ذكر المألوم وارادة اللازم ٤ وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل فم اخرج بالحديث مالك والشافعي واجد على ان الكلام العميد في الصلوة بمن يظن انه ليس فيها لا يطلها لكن تأويله عند الحنفية ما ذكرنا ٣٦ (قوله على من للذنوب) اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدعى على ذنبا هو الذنوب بقية المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي (قوله قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم) فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالتال الجزئي لا يثبت فأمم (قوله والشابع فيما اذا لم يكن الفعل الى اخره) لفظ الشابع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور في معنى اليب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهية العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيويه في قوله ثلث كلهن قتل عدا يدل على جواز التركيب المذكور (قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد) اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كلا جزئي المدعى اعني افادة كل نفى الشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم تكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فلي الثاني خاصة وفيه بحث اذ لقاتل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فبدول الشاعر لافادة القطع بالمقصود اولافيد النصب اصلا وفيداه الرفع على الاحتمال فلا يثبت شي من جزئي المدعى لانه المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى (قوله ولقاتل ان يقول انه مضطر الى الرفع) اوجب ان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلى لا بدليل قول على كرم الله

كان بمكة وحدث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمر بن حصين بطريق آخر وهجرته متأخرة بل ذكر النووى في التهذيب انه اسلم في عام اسلم ابو هريرة (صح)

وجهه فلما بينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى لاجتماع  
 ان يكون كان شايبة والجملة هي الخير بل بدليل قوله فيصدر عنه كلها هو  
 بأهل كما صرح به في معنى اليبب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه  
 معمولا لعامل لفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مقيدا لما قصده الشاعر من شعول  
 التي كادل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء  
 الثاني من المدعى لاعلى الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مقيدا لشعول  
التقى والعدول الى الرفع لقابلية وقوعه معمولا لعامل لفظي ( قوله واعترض  
 عليه ابن الحاجب الى آخره ) اجيب عنه بان سيويه انما منع الضرورة  
 الشرعية لا مطلقا فلا توجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس  
 بشئ لان قوله وحذف الضمير من الخبر جار على السعة يدل على نفي الضرورة  
 المطلقة ههنا ( قوله الا تأكيد اي لمعرفة عند البصريين ) ولهذا جعل  
 سيويه كاهن في البيت المذكور مبتدأ تأكيدا وجوز الاخفش والكوفون  
 كونها تأكيدا لكمة محدودة ( قوله في اجزاء ما اضاف اليه عدم ابراز الضمير )  
 حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هوله لما قرر  
 في النحو من عدم لزوم ابراز عند الامن من اليبس في الافعال وان لم  
 في الصفات مطلقا ( قوله كان الجملة ) اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا  
 يؤكده بكل الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به  
 في كتب النحو ( قوله او في حكم التقديم ) كما اذا حذف الماؤ كدوني التأكيد على  
 ما جوزه سيويه والخليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوزه في ضرورة  
 الشعر كما سبق فان في كلتا صورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر لو  
 ذكرت متأخرة لكن في حكم التقديم ( قوله عما هي عليه ) وهو كونها غير معمولة  
 لعامل لفظي ظاهر ( قوله هذا الذي ذكر ) تنبيه على ان لفظ هذا اشارة  
 الى الحالات المتضمنة على تأويل ما ذكر ( قوله كله مقتضى الظاهر ) مبني على  
 التعليل والافتراء الخطاب المعين الى غيره الذي ذكره في مباحث الاضمار  
 من خلاف مقتضى الظاهر ( قوله كقولهم ) اي قول العرب ابتداء من غير  
 جرى ذكر لفظا او تقديرا فقيه ايضا وضع الضمير موضع المظهر بناء على  
 وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعه مثل الوضع  
 في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف  
 بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها ( قوله ليحصل به الايهام ثم التفسير ) المناسب

لوضع هذا الباب الى آخره جاء ثم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام  
هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العاملين في هذا  
الباب هو المبالغة فلما اردوا زيادة المبالغة والتفخيم اجهوا الفاعل ولا يلتشوق  
النفس اليه وترغب في طلبه (قوله والترم تصيره بكرة الى آخره) فان قلت  
في صحيح مسلم من حديث جابر رضى الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء  
ثم يبعث سراياه. وساق الحديث الى ان قال ثم يبعث احدهم فيقول ما تركت  
حتى فرقت بيني وبين امرأتك قال فيدينه منه ويقول نعم انت تدين ذلك التميز  
المستلزم وابن المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون  
فاعل نعم ضميرا مستترا فيها بميزا بكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم  
فأتناوونم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التميز قوله  
من تواء يوم الجمعة فيها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة  
لكن ذكر في معنى اليب ان حذف التميز شاذ في باب نعم (قوله نعم رجلا  
السلطان) فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لالتبس السلطان بالفاعل  
لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المقيد للمدح والذم  
العامين معه مصوفا في الظاهر على وجه لا تنكر من اول الامر لان مدح  
شخص غير منكوب من الاشخاص او ذمه فيه فائدة فان قلت هلا التباس  
في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح  
قلت لا لان سوق الآية يدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه  
السلام وفي مثله يجوز حذفه كما صرحوا جوابه (قوله خبر مبتدأ محذوف) لانه  
لما تقدم ذكر الفاعل فبما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه  
وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف  
اي زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انصب لكن المناسب  
للتفسير هو الاول لانه اذا الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السؤال  
عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر  
لا يحذف وجوبا الا اذا سدشى مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس  
من معنى اليب (قوله لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص) اما ذكر  
الاحتمال لان الضمير حيثئذ ايضا عائدا الى متعلق معهود عند اكثر النحاة  
كما صرح به في شرحه للفتاح فيكون مما نحن فيه (قوله ذرعا سبعون ذراعا)  
اي ذراعها اذا المصدر لا يجبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سبويه كون التميز

للتأكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى  
 المفعول اي مذروعتها يعني طولها سبعون ذراعا ( قوله وقولهم هواو  
 هي زيد عالم ) فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائذ في الجملة  
 الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشأن هذا الحكم اولا ان  
 فائدة العائد ان يرتبط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة  
 فالجمله لا يوجد فيها رابط لم يرتبط بالمبتدأ وضمير الشأن المبتدأ عين مضمون  
 الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون  
 عبارة عن المبتدأ نحو قول زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت  
 اتوا النبيون من قبلي لا اله الا الله ( قوله مكان الشأن او القصة ) يشير الى انه  
 التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة ( قوله ويختار تأنيث هذا الضمير  
 الى آخره ) يقول صاحب الكشف ان الضمير المقدر في قوله تعالى ان تلكم  
 الجنة ضمير الشأن والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغي ( قوله ولم يسمع  
 هي زيد عالم ) تعريض للمصنف حيث قال او هي زيد عالم وقد يجاب عن هذا  
 بان التذكير والتأنيث امر قياسي سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة  
 على رده فقامل ( قوله فقضيهن سبع سموات في يومين ) اي فخلقهن خلقا ابداعيا  
 واتقن امرهن او حصن والضمير في قضيهن مبهم يفهم سبع سموات وقيل  
 الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع  
 سمات والوجه الاول هو العربي الفصح ( قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع  
 ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشأن في قولك الشأن زيد  
 عالم من غير التزام بخلاف الظاهر قلت لان السامع يفهم من الظاهر  
 مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا انه من جملة في ذهن  
 المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير  
 بحسب الوضع فيكون ام تناولا من الشأن وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل  
 فيه فضلة تمكن لا يحصل من الشأن ( قوله ابو موسى فجدك البيت ) ابو موسى هو  
 الخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والقاء زائدة والاقرب  
 ان ابا موسى مبتدأ فجدك خبره والقاء زائدة في الخبر على ما جوزة الاخفش  
 مطلقا وجي اخوك فوجدا ما جاوز زيادتها في البدل فام اظفره على شاهد  
 والخصوص بالمدح مخذوف على محط قوله تعالى ثم العبد اي ثم جداهو  
 وهذا اولي لشيوحه بخلاف تقديم الخصوص مع التردد في موقع القاء ( قوله انما )

يصح في ضمير الشأن) قبل لا يصح انضاف في ضمير الشأن سيما اذا لم يكن في  
مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشأن يفهم الرجوع الى ما تقدم  
تحقيقا او تقدير او لا ينتظر ما يعقب الضمير واهل ان قولهم لا ينبغي انما يرد اذا جعل  
التعليل اعني ليتكن تعليلا لوضع الضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو  
الظاهر لان حرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا  
لقوله وقولهم هو وهي زيد عالم فلا ورده وهذا ظاهر (قوله اذا السامع عالم  
يسمع المفسر الى آخره) قبل لا نسلم ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض  
فيما علم ان فيه ضمير اولم يعلم انه لا شيء هو (قوله لا شتهاره) ووضوح امره  
حقيقة او ادعاء و٧ انت خبير بان القرينة الدالة على وجود الضمير قبل سماع  
المفسر في غاية الخفاء بل لا يظهر الا ان يقول السامع ابتداء لا وارد  
الفاعل في كلامي ثم يتكلم بالجملة فتأمل (قوله كقوله في المطلع زارت ه) صدرت  
عجزه ومن النجوم قلائد ونطاق \* وبعده \* والطوق من لبس الحمام عهده  
\* وظباء وجرة مالها اطواق \* ومن \* العجايب ان حليك منقل \* و عليك من سرق  
الحرير لفاق \* ولقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبل وضع الضمير  
موضع المظهر والرواق ستر يمددون السقف وهو مبتدأ عليها خبره كقوله  
في الدار رجل و الجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلائد  
جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة ليس لها ٩ حزة ولا نفق ولا ساقان  
تأخذ المرأة بها فتشدها وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل  
ينحركه على الارض وقدر ادا لنطاق المنطقة التي تشد على الخاضرة وهي انسب  
بالترضيع لكن الشقة التي بالمرأة شبه ما في قلاذتها ونطاقها من اللامع بالنجوم  
والمنى زارت الحبيسة وسمعت بوصولها والحال ان عليها ٧ رواقها كاشان  
الظلام اي كانت مستترة بالظلام من الايام وقلائد ونطاق من النجوم والسرق  
شقة من الحرير والفساق ثوب يلفق من ثوبين (قوله كم قائل ٢) كم الخيرية  
المضافة الى يميزها المقد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبره  
(قوله زنديقا) قبل معنى الزنديق الزنديق الذي تدعى اسم كتاب مزدك الذي ظهر في  
زمن قباده اباح الفروج قتلته او شروان (قوله كافرا نافيا لاصاف)  
او قائل لا يلهن خالق الشر وخالق الخير والقدر فينسب مثل هذه الامور الى خالق  
الشر و لعل مراد الفاسق بالعلم النجس نفسه الخبيثة والافن يكون عالما  
عارفا بان الدنيا لو كانت تزن عند الله تعالى جناح بعوضة لما سقى الكافر قطرة

٧ قوله وانت خير اه لم  
يوجد في اكثر النسخ

٢ كم قائل عاقل اعيت  
مذاهبه وجاهل بجاهل  
تلقاه مرزوقا هذا الذي  
ترك الاوهام خيرة وصير  
العالم الحرير زنديقا سجد  
٩ حجة الا زار معقده  
وحجزة السراويل هي  
التي فيها التكة والنفق  
الموضع التسع من  
السراويل والعامة تقول  
نفق بكسر الهمزة  
ه زارت عليها الظلام  
رواق سجد  
٧ رواقه سجد  
بالرضيع نسجه

قوله لعل مراد الى قوله  
ولقد رد على ابن راوند  
يوجد في اكثر النسخ

ماه وان زاد في الدنيا يقص في الآخرة كيف يتردد بل كيف يتضجر قال  
 الله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في خرته ومن كان يريد حرث الدنيا  
 نؤمه منها وما له في الآخرة من نصيب) ولقد رد على ابن راوندى من قال وخير  
 المقال عندك الارب وطيب عيش الجاهل قد ارشداك الى حكميم كامل (قوله  
 ولا يخفى ما فيه من التعسف) لان المفهوم من اختصاص شئ بشئ هو المفارقة  
 بين الشئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع  
 هو المتزع على مثال قال الجوهرى ابدعت الشئ اختر عنه لاعلى مثال والله  
 بديع السموات والارض اى اخترعها كذلك وكون الساقل مجروما والجاهل  
 مرزوما كثير الجزئيات والنظائر في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر  
 الغريب سواء كان ضما ينفى ام لا (قوله عطف على كمال العناية) كان  
 الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاصه ويكون ككل من التهمك  
 والا اختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك  
 اذ اكملت العناية بتميزه اما لانه اجتنص بحكم بديع عيب الشان واما لانه قصد  
 التهمك بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهمك بالسامع لا يقتضى  
 كمال العناية بالتميز بل يقتضى اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا  
 جعله عطفًا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور  
 ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكل تميز ولا شك ان التهمك  
 يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهمك اعنى بالتميز قصص اكل التميز واورد  
 اسم الاشارة فبسط بهذا ما ذكره بعض اصحاب الحواشى من ان هذا ليس  
 بل هو معطوف على اختصاصه (قوله تعاليتكى اشجى ٣) البيت وما قيل هذا  
 البيت قوله \* قفى قبل وشك الين يابنة مالك \* ولا تحرمينى نظره من جالك \*  
 \* وما بعده فان ساءنى ذكراك لى بمساءة فقد سرفنى انى خطرت ببالك \* قوله  
 قفى امر المحاطبة من الوقوف وشك الين قرب البعد والواو فى وما بك علة حالية  
 وتريدن قتلى فى موقع الحال او الاستيناف او البذل وقد ظفرت استيناف جواب  
 هل ظفرت بهذا المراد (قوله قل هو الله احد الله الصمد) لم يورد العاطفة بين  
 الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتمتة للاولى وتعرية الصمد مع تنكير  
 احد لعلهم بصمدية بخلاف احديته (قوله اى ما تزلنا القرآن الابالحكمة  
 المقضية لانز الوما تزل الابالحكمة) فيه اشارة الى ان تقديم المجرور فى الموضعين  
 اعنى بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضم

٣ تمامه اشجى وما بك علة  
 تريدن قتلى قد ظفرت  
 بذلك وقبل هذا البيت قفى  
 قبل وشك الين يابنة  
 مالك ولا تحرمينى نظره  
 من جالك فان ساءنى  
 ذكراك لى بمساءة قد  
 سرفنى انى قد خطرت  
 ببالك

٤ يقال نكد عشيهم بالكسر  
 نكد نكد اى ضاق عليهم  
 ونكد رؤساء حالهم و  
 نكدت الركية اى قل  
 ماؤها  
 اى البر وجهها ركية  
 ع

اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة العرف معرفة  
واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا  
من الحقين له حيثنذ معنى على حدة كذا في شرحه للفتاح قيل الحق انه  
لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الايتان  
بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خير بانه مردود لان الاستخدام  
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه ( قوله فمن  
يرحم هو بالجزم ) مع ان من استفسامية اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في  
شرح الفتاح ( قوله انا العاصي اتيتك ) اورده عليه ان حق العبارة ان يقول  
انا العاصي انا لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا  
لضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن  
التكلم نفسه اورد ضمير التكلم ميلا الى المعنى ( قوله على ان يكون العاصي بدلا )  
هذا مذهب الاخفش والجمهور يأتون ابدال الظاهر من ضمير التكلم  
والمخاطب مستدلين بلزوم انتصية البديل من البديل منه كاحقة الفاضل  
الحشي لكن دليلهم منقوض بانجاسهم على جواز ابدال المرفع باللام من  
ضمير الغائب وكون المرفع باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر ( قوله وفيه ايضا  
تمكين من وصفه ) قد يناقش في هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي  
لانعت النعوى في قولك انا العاصي ايضا تمكين من الوصف المقصود ثم الاظهر  
ان يقول وفيه تمكين من وصفه ايضا ( قوله كائنا من كان انا او غيره ) كائنا  
حال من الرسول ومن موصوفة في محل النصب خبر الكائنا العائد مخنوف  
اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب  
الكتاب وغيرهما واجيب بانه ههنا معامى ثبت على خلاف القياس ولوقيل  
كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتاج الى ذكره وانا خير مبتدا مخنوف اي  
هو انا او غيره او بديل من كان على ان يكون من قبل استعارة الضمير المرفوع  
للمصوب كما استعمل العجور في ما انا كانت والنصفة اسم من الانصاف ( قوله  
هذا اعنى نقل الكلام الخ ) هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لا يمكن  
جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا لتسامح ( قوله في العبارة ادنى تسامح لان )  
معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الفية لا يختص بهذا القدر اعنى النقل عن  
الحكاية الى الفية وفساده ين ( قوله من يمينه الى شماله ) وقيل مأخوذ من التفات ٩  
الانسان يمة ويسرة وهو الانسب والفرق ظاهر ( قوله وبهذا يشعر كلام

٦ وكذا الفاضل الحشي  
في تقرير جواب الاخفش  
انه لو اتحد مدلول هما  
لكان الثاني تأكيد الاول  
واحق ان يقول لكان  
الثاني عطف بيان لان  
التأكيد اللفظي بشكرير  
اللفظ الاول والمعنوي  
بالفاظ مخصوصه وان  
حل التأكيد على مجرد  
التقرير لم يكن منافيا  
للبديلية كما مر من وجود  
التقرير في البديل اللهم  
الا ان يقال مراده انه  
ح تقرير حرف الإبدال  
حرف النسبة عن الاول  
اليه فتأمل ١٠  
٩ ويسمى هذا الالتفات  
بالشجاعة العربية ١٠

الإيضاح) إى بالشرط المذكور ووجه الأشعار أنه قال فى جواب سؤال  
أورده لانا يمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف ٧ مقتضى الظاهر فالتقيد  
بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد ( قوله نظرية  
لنشاطه) النظرية بالهمزة الإراد والأحداث من طرء عليه اذا أورد وبالياء  
التجديد من طرئت الثوب اذا علمت به ما يجعله طريا كأنه جديد والنشاط  
بالفتح حركة المرور ( قوله منها أنازيد وأنت عمرو ونحن رجال ) قيل فيه  
نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط فى التعبير لانه أخبار لشيء عن شيء  
لا تعبير عن معنى واحد بلقطين مختلفين فأمل ( قوله نحن الذنون صبحوا  
الصباح آخره) يوم النخيل غارة لمحاربه البيت للعقيل قال ابن مالك فى شرح  
التسهيل أعراب الذين فى لغة طى مشهور يقولون نصر الذين آمنوا  
على الذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا فان قلت مالسر فى أن الذنون  
على هذه اللفه يكتب بلامين بخلافه فى لغة من الزمالةاء فى جميع الحالات  
قلت قبل السر فيه هو أنه حالة بنائية شبيهة بالحروف واللام للتعريف على قول  
ومشابهة لها على القول بأن تعريفه بالمعهد الذى فى الصلة فأثروا عدم  
ظهورها خطأ فى حالة البناء كـ يلا يرى حرف التعريف أو شبهها فيما هو  
شبيه بالحروف وأظهروها فى حالة الأعراب لأن شبه الحرف الفنى فأمل  
ثم الظاهر أن الصباحا تصرح بحجز معنى صبحوا تأكيداً من صبحه إذا أتاه  
صبحا ويجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين  
على الظرفية ويحتمل أن يكون صبحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل  
أثبت نباتا وتبئل تبيلا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم والغارة نصب  
على الحال أى مغيرين أو على التعليل أى لاجل الإغارة وحاصل المعنى نحن  
الذنون أغاروا صباحا فى ذلك اليوم على العدو والمخاض صيغة المبالغة  
من الإلحاح كالكثرار حال على الترادف أو التداخل ( قوله بعد التعبير عنه  
بطريق آخر) أى بالنسبة إلى الطريق الأصل المتقدم على الإطلاق ( قوله  
وما سبق إلى بعض الأوهام إلى آخره ) قد سبق أن الاسم المظهر طريق  
النسبة فلا تعبير فى التعبير حتى يتحقق الالتفات فى الآية ولعل التوهم بنى كلامه  
على أن المظهر وأن كان لفظية الآن النداء للمخاطب تأمل ( قوله أنا الذى  
سمعتنى أبى حيدر) البيت لعل كرم الله وجهه والحيدر الأسود وكانت فاطمة  
بنت أسدك ولده وأبو طالب غائب سمته اسدا باسم إبيها فلما قدم أبو طالب

٧ فان مقتضى الظاهر  
يكون بمنزلة ما يوجه  
الإنسان وخلافه أى  
خلاف مقتضى الظاهر  
يكون بمنزلة الالتفات  
يمينا ويسارا



لمبحث الفرق بين التجريد والالتفات ٦٤ في دفع لما يقال الالتفات انما يستحسن اذا وافي الكلام حقه وههنا لم توف بمخلو  
الصلة عن الضمير الرابطة بالموصول ٢٨٩ و خلاصة الدفع انه يكفي في الرابطة ان يكون ضمير التكلم عبارة

في المعنى عن الموصول  
وقريب منه قوله تعالى  
ان الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات اننا لانضع اجر  
من احسن علفانهم قالوا  
استغنى عن الضمير الضمير  
الرابطة للجملة الثانية  
بالمبتدأ العموم من اى فى  
في قوله تعالى اننا لانضع  
اجر من احسن عملا  
فأمل منه

٩ المشهور ان الايات  
لامرى القيس بن جحر  
الشاعر المشهور وقال  
ابن دريد هي لامرى  
القيس بن عانس وقد  
ادرك الاسلام والاعمد  
يقع الهزة وضم الميم  
ويكسرهما ايضا اسم  
موضع على ما نقله  
صاحب الكشف ولا  
ينافيه كونه على الثاني  
اى على كسر الهزة والهم  
اسم الجحر يتكلم به بوضع  
آخر منه

٧ اى المغيرة الذاتية  
لكنه ادعاء لا تحقيقا  
فلا يرد ما ينوهم من اى  
مبنى التجريد على  
المغيرة والاعتبارية

كره هذا الاسم فمعاه عليا وبعد هذا المضراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة  
والسندرة صاع كبير ( قوله وهو مع ذلك فيج عند النحويين حتى قال المازني  
الى آخره ) وفي بحث ٦ لان الالتفات من اتموجوه تحسين للكلام فلا وجه لتعقيب  
لانه التفات من النية الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ  
كاسيحي في قوله تعالى \* واتم بجهلون \* على انه يورد عليهم بل اتم قوم  
بجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العائد والاسماء الظاهرة كلها  
غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للفتاح فلو كان  
في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلامه على اعلى طبقات البلاغة ( قوله  
٣ تطاول ليلك ) الايات ٩ لامر القيس في مرثية يابيه والخلى الخالى من الهم  
واخزن والرقاد النوم وله حال من ليلة اذلا معنى لتعلقه بيات والنباء الذى  
جاءه هو قتل ابيه وابوالاسود كنيته كذا في شرح الشريف للفتاح وقيل  
سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لامناطات  
بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشف ورد بان مبنى التجريد على مغيرة  
٧ المترجع للمترج منه ليرتب عليه ما قصده في المبالغة في الوصف ومدار  
الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما يريد به من اراءة المعنى في صورة اخرى  
غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل البني من ان ابا علي  
وابن جنى وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب  
ان ليلك ان حل على التفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا  
كذا ذكره الفاضل المحشى في حواشى الكشف وفي التأييد المذكور بحث  
لاحتمال ان يكون منهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق  
آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التأييد منسوخ  
كما لا يخفى على النصف ( قوله او يكون الثاني في ذلك ) اى في لفظ ذلك  
ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشف توزيع الالتفات على الايات  
( قوله بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام ) اى يأخذ الكلام من المتكلم كذا  
في الاقتناع فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى \* فذلكن الذى  
لستنى فيه \* ان يقال فذل الذى قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال  
او يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكرته ( قوله حيث لم يقل من بعد ذلك ) لا يخفى انه  
في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا المخاطب  
الاول والالتفات ذلكم بقرينة بحث اذ يلزم منه خطاب الاثنين في كلام واحد

على الالتفات ومبنى الاتحاد الثاني ( ١٩ ) فلا منافاة في فلا يرد ما ذكرتم

من غير تنية اوجع او عطف وسيضرح في بحث التغليب بطلانه على انه يناقضه ظاهرا ما ذكره ٣ في التلويح من ان افراد الكفاف في اولئك من اولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان مخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب اتصل بأسم الاشارة جاز في خطاب الجماعة كقوله تعالى \* ثم عفونا عنكم من بعد ذلك \* ثم كلامه ( قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لاعيد ٢ المخاطبون ) لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعنى ومالي لاعيد هو حبيب بن اسرائيل التجار وكان من اولياء تعالى فليس المراد بقوله ومالي لاعيد الاية مفهومة الظاهر بل المراد ومالك لا يتبدون لكن ابراز الكلام في معرض المناجحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلف لهم ويدار بهم والفتاة المنصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون ( قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من بناء جاني ) يعني ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون خالهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغيير الاسلوب الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق ( قوله وقد قطع المصنف بانه وارد الضمير ارجع الى قوله من بناء جاني ( قوله فصل لربك مكان لنا ) فائدة الالتفات في الآية ان في لفظة الرب حسا على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله تعالى \* انا اعطيناك الكوثر \* ليس صريحا في اعادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان ( قوله ولم يحمي ذلك لغائب والمخاطب في الكلام القديم ) قيل اى في الضمير والافتتاح من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى \* فنادته الملائكة \* مع ان المنادى كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع الخلق باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البديين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده ( قوله وانما هو استعمال المولدين ) فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد

٣٥ الايات المذكورة هي هذه ونام الخلق ولم تردوا وباتت له ليلة كلية ذى الصاير الارمدى وذلك من بناء جاني وخبرته عن ابي الاسود منه ٣ فان قلت مراده بما ذكر في التلويح انه يجوز افراد كان الخطاب في كلام خوطب به جماعة ويكون المراد بهذه الكاف خطاب من تلقى الكلام لاهذه الجماعة المخاطبة في الكلام قلت يلزم ان يخاطب بكلام واحد اثنان كما قررناه وذا في مثله لا يجوز

٢ في قوله ومالي لاعيد التفتت من الخطاب في قوله يا قوم اتبعوا المرسلين الى الحكاية اى المتكلم محمد \* بعض بيان الضمائر بلفظ الجمع لواء احد التعظيم

حيث قال عز من قائل ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء ﴾ فكيف يستقيم هذا الحصر وحله على الاضافي لا يدفع لزوم ككون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلزمه من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فتداؤه كندائهم اولان الكلام معه والحكم بهم يبق ههنا بحث وهو ان صاحب الكشف والقاضي جوازاً في قوله تعالى ﴿ فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ﴾ ان يكون الجمع لتظيم رسول الله عليه السلام واستشهاده الزمخشري بقول الشاعر ﴿ فان شئت حرمت النساء سواكم ﴾ وذكر القاضي في قوله تعالى ﴿ ان والقلم وما يسطرون ﴾ ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع لتظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط الوح وقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحله على اسلوب المولدين لا يلزمه العاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يحى الى آخره تأمل (قوله طحاياك) البيت ٧ يقال طحاياه قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء التعمدية والطرب خفة تعزى الى الانسان لشدهم وراوخرن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحسا وعصر حان او حين حان على الروايتين يدل من بعيد الشباب واثار تفسير بعد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين ككون بعيد الشباب وككون عصر حان مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحاياك للحبيبة اعني ليلي اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكلفني ليل التفات من الخطاب الى الغيبة لانه يخالف للاستعمال الشائع وهو طحاياه قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحاياك مقتوحة لانه وان كان خطاباً لنفسه الا ان الخطاب ليس لفظ النفس بل لدلوله والتأنيث انما هو في اللفظ يؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر ﴿ تذكرت والذكرى تهيجك نهيها ﴾ بان التام مقتوحة خطاباً لنفسه قول القاضي في تفسير قوله تعالى ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى ﴾ ان تذكر المبتدأ يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربى محل نظر اذا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي والجواب ان يقال اذا اشهر السمي في ضمن

٧ تمامه قلب في الحشا  
طروب وبعده بعد  
الشباب عصر حان  
مشيب يكلفني ليلي  
وقد شط ولها وعادت  
عواد بينسا وخطوب  
عد

﴿ بحث التأنيث اللفظي ﴾

٤ قزل ذاته بمنزلة انسان  
آخر فخالج بدو يسمى عندهم  
الجزيد عد  
هذا الاعتراض لولانا  
خير واورده فيما  
جده على تفسير سورة  
الانعام بقاضي  
والزمخشري وغيرهما  
منه

اطلاق لفظ المؤنث عليه لا حظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فهذا  
 الاعتبار يعتبر التأنيث في الإشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال الله تعالى  
 في الآية المذكورة فلما اقلت واحتاج صاحب الكشف الى توجيه تذكير  
 اسم الإشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه إشارة الى ذات السورة بانه  
 باعتبار الكتاب (قوله او على انه خطاب للقلب) قيل اعتبار الالتفات في تكلفي  
 بالنظر الى طحاياك لانجام اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات  
 صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لا اعتبر خطاب القلب في تكلفي  
 لم يمكن بناء الكلام على اسلوب طحاياك اذ يكون التقدير حيثئذ تكلفك  
 على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو متبوع واجب  
 بان الشرط هو اجرائه على الاصل في الجملة. وههنا يمكن ذلك على تقدير  
 رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم (قوله وقد شط ولها)  
 جملة حالية والمعنى يكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها  
 على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر (قوله حتى اذا  
 كنتم في الفلك الآية) فائدة الالتفات في قوله وبجرن بهم المبالغة كأن الله  
 تعالى يرى حالهم غيرهم ويجههم منها ولطلب الإنكار عليهم (قوله الله  
 الذي ارسل الرياح الآية) فائدة الالتفات في فسقائه التعظيم لانه فعل  
 عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلاء صيغة  
 الجمع في الغائب التعظيم حتى يتأني هذا المطلب من غير التفات بان يقول  
 فسقوه (قوله ان يكون الخطاب بالكلام) اى من يلقي اليه الكلام ومن يتلقاه  
 من التكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم ان تخصيص ما ذكره  
 الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما  
 ان يفترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري  
 والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبير ان في كلام  
 واحد او لان الاول مذهب بغض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون  
 المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب  
 الجمهور (قوله ومن عند الخليفة ههنا) الجار متعلق بالفتح المقدر المفسر  
 بما بعده او به تنقسم لكون الباء زائدة كما نهت عليه في قوله تعالى وماتت

٤ والى ما ذكرنا اشار  
 الشريف في شرح  
 الكشف فاندفع اليراد  
 المذكور على القاضي  
 وظهر انه يحوز التأنيث  
 في طحاياك

ملخص

مبحثان في الالتفات  
 اربعة مذاهب

١ اول البيت ثنى بالله ليس  
 له شرك ومن عند  
 الخليفة بالجماع اختفى  
 فاذا كان ابي وامي بسبب  
 منك اذك ذوارتيك

٢

عليه باغيز \* اى ثقي بالفوز بالغية من عند الخليفة والمناذى في قولك يافداك  
محذوف اى يا خليفة والسيب الاعطاه والارياح السرور كانه اراد انك  
ذو نشاط في العطاه ( قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور ) لانه اعتبر قديمه مع  
ما اعتبره الجمهور قيد آخر اعنى وحدة المخاطب والقائده العامة التي ذكرها  
الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا  
للمخاطب الثاني التوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك  
القائده لوحدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه  
المخاطب طريقة لنشاطه فيالنظر الى الاعم الاغلب ( هل يزجر نكم  
البيت ) اوله ابني كنانة ان حشو كنانتي نيل بها نيل الرجال هلو كهل يزجر نكم  
الى اخره ٨ الكنانة هي التي توضع فيها النبال ويشدها الانسان على  
وسطه والنبل الاول السهام والثاني جع من النبل او التباله بمعنى  
النصل وقد يقال نبل بالضم فهو نبل والجمع نبل والهلو ك مصدر هلك  
كالدخول بمعنى الفاعل والاولو ك بقع الهمة الرسالة ( قوله وزهق  
الباطل ) اى ذهب يقال ذهقت نفسه اى ذهب وخرجت ( قوله صرف  
الله قلوبهم الآية ) وارده في حق النافقين وقد كانوا صرف الله  
قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم تنبيه  
على الصرف ومثله شائع فلا يحصل الحاصل ( قوله قصم الفقر ) القصم  
بالقاف كسر الشئ حتى يبين والقصم بالقاف كسره من غير ان يبين ( قوله متى  
كان الخيام البيت ٧ ) المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصقل  
اى تجلى والمراد بالعارض الانسان بعد التنايا والتنايا ليست من العارض  
قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرر الذي يليه وقال  
بعضهم العارض ما بين التنية الى الضرر ( قوله والثاني ان تدكر الى اخره )  
الفرق بين العنين ان كون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط في الثاني  
بخلاف الاول وان ازالة توهم نشأ من كلام سابق بشرط في الثاني دون الاول  
( قوله فلا صرمه يبدو البيت ٩ ) صرمت الشئ صرما اذا قطعته وصرمت  
الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم ( قوله اى تجدنيدا  
واحداثا ) قد سبق ان الطريقة اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث  
واذا كانت ناقصة يكون بمعنى الجديد وفيما ذكره الشارح تخطيط بين ( قوله  
للاصفاء اليه ) متعلق بالابقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض

٨ هل يزجر نكم رسالة  
مرسل ام ليس يقع في  
اولا كالكوك

٧ متى كان الخيام يذى  
طلوح سقنت النبت ايها  
الخيام انتمى يوم تصقل  
مارضيه بافرع بشامه  
منق البشام البشام شجر  
طيب الدائمة يشاك به

٩ فلا صرمه يبدو وفي  
الباس راحة ولا وصلة  
يصقولنا فكل كرمه

ويحوز أن يكون على حذف المضاف أي لصاحب الاصغاء ثم  
هذه الفائدة العامة التي ذكرت لطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاني  
أو الجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا  
لتعاله عن النشاط والاقباط والاصغاء فلقد كرشنا بما يصح في حقه تعالى  
أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى إنما وقع صالح لأن  
يقصده هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية  
فليقهم ( قوله وقد يختص موافقه على زنة المجهول ) لانه متعدد وقد للتحقيق  
والباء في بطلانها داخله على القصور ( قوله على طريق الاتساع ) وهو  
أن يجرى الظرف بجرى المفعول به كقوله \* ويوما شهدناه سليما وعامرا \*  
هو في شرح الكشف لقطب ليست شرعى لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية  
بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك  
الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان  
وهذا ظاهر ( قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم ) قيل عليه لوقيل  
مالك الامر كله يحصل الدلالة على العموم اجيب بالنوع مستندا باحتمال  
حل الامر على المهودو التأكيد بكل بالنسبة الى ذلك المهودو على ان فيه فوت  
الاختصار المطلوب ( قوله ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء الى  
آخره ) ملخص الفرق بين فائدة الالتفات على التوجيهات الثالث ان الفائدة  
المفتاحية هي التنبيه على ان من اخذ في قراءة الفائدة يجب ان يكون قراءته  
على وجه يحذف من نفسه ذلك المحرك والفائدة الكشفية هي الاشعار بان  
المحفوظ في تخصيصه تعالى بالعبادة هو الاتصاف والتميز بالصفات المذكورة  
يجب ان يكون حاضرا في القلب وان العبادة التي هي مظنة القبول هي التي  
في مقام الاحسان وحاصله ان تعبد الله كأنك تراه وتشاهد ( قوله باتواع  
النعم الدينية والاخرية ) الظاهر انه حل الرجن على النعم بالنعم الدينية  
والرحيم على النعم بالاخرية ووجه ان الرجن ابلغ من الرحيم لما  
فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلية باعتبار الكمية كما قيل يارجن  
الدنيا لانه يم المؤمن والكافر يارحم الآخرة لانه يختص المؤمن وقد  
يلاحظ الابلية باعتبار الكيفية فيحصل الرجن على النعم بالنعم الاخرية

ه فائدة قرئ في القراءة  
الشادة اياك يصيد على  
صيغة الغيبة مبنيا للمفعول  
ووجهه ما ذكره صاحب  
القاموس ان ضمير  
النصب وضع موضع  
ضمير الرفع أي انت واتي  
بالياء الثاني التحية  
التفاتا فوقه الالتفات  
في جملة وهو غريب  
ذكر في تفسير الكواشي  
ان اليوم هو المرة من  
طلوع الشمس الى غروبها  
حرما ومن طلوع القمر  
الثاني الى غروبها شرما  
وهو الوقت لغة لئلا كان  
او نهارا طويلا كان او  
قصيرا والمراد بالآية  
الوقت لعدم الشمس في  
ذلك اليوم  
قوله وقوله ويمكن ان يقال  
امله يوجد في اكثر النسخ

لأنها كلها جسام واما التيم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها ( قوله ان يتلقى المتكلم المخاطب ) اشارة الى ان المصدر اى التلقى مضاف الى المفعول والفاعل محذوف ولم يعكس رجعا لتضيق يترب الى المذكور ( قوله اى ذلك الغير ) الظاهر ان يقال اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده ( قوله كقول القبعثرى ) اصل القصة ان القبعثر الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الاذكياء وكان الاوان وان الحصرم فذكر الجحاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الجحاج بذلك فاحضر القبعثرى وهدده فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم ثم قال له الجحاج لاجلنك على الادهم فاجاب القبعثرى بمثل الامر حل على الادهم والاشبه حل كلامه على خلاف مراده ثم قال الجحاج له ثانيا انه حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده فانظر الى ذكوة القبعثرى قد مضى الجحاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جرمه واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لفرض الجحاج ان يقول لاجلن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدي امر وضعي يقال حل على الادهم اى قيد ولوسلم فليكن من قبيل القلب كما استعرفه او تشبيه القيد بالركب على طريق الاستعارة ( قوله من الاصفاذ ) وهو من الصفد بالهريك وهو الاعطاء ( قوله من صفده ) اى قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به ( قوله الاولى بحاله ) اما لعدم اهليته لجواب ما يسأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه ( قوله سألو عن السبب في اختلاف القمر ) فان قلت قدروى ان معاذ بن جبل وثعلب بن عويم الانصارى هما اللذان قالوا يا رسول الله ما بال الهلال الى آخره هكذا في الكشف وغيره فكان الاظهر ان يقول شيئا فواجه الجمع قلت ان كان الانسان اقل ما يطلق عليه الجمع كما قال به جماعة منهم الزمخشري فالامر ظاهر والافحصل من قبيل بنو فلان قتلوا زمنا ( قوله حيث قالوا ما بال الهلال الى آخره ) دلالة هذا القول على انه دسؤال عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشف ( قوله فاجيبوا ببيان الفرض ) اطلاق الفرض على حكمة ضله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا ( قوله والصواب فزع ) واما الآية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر

﴿ مطلب القبعثرى ﴾  
ذكر الامام في التفسير  
الكبير عند الكلام على  
قوله تعالى انبئني باسمه  
هؤلاء ان كنتم صادقين  
ان هذه القصة وقعت  
بين ابى مسلم صاحب  
الدولة ونبي سليمان بن  
كثير ويحتمل التكرار  
والله اعلم

٩ لان الفرض ما لا جله  
يقدم الفاعل على الفعل  
فهو علة لعلية العلة  
الفاعلية فاذا علل اضافاه  
تعالى بالاغراض يلزم  
كون علية سبحانه وتعالى  
معلولة لفرض فيلزم  
تقصاته في الفاعلية  
واستكمالها بالغير تعالى  
عن ذلك علوا كبيرا

فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ في الصور فصنق وقديقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى ( قوله كقوله تعالى وان الدين لواقع ) اى الجزاء الحاصل ( قوله ) وحيتئذ يكون معنى لواقع يقع ) قيل هذا غير مستقيم لان اللام تحمض المضارع للحال والفروض هناك كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التحيض المذكور هو مذهب البصرية ما ذكر في كتب الصومن ان اللام ربما يكون لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى \* وان ربك ليحكم بينهم ( قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف الى آخره ) كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال بالاسم بحسبها بمعنى الاستقبال بقوله نعم فجرد التفتات بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى يدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الى آخره واعتراض اوله على النسخة الغير اليها بلتها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفى الفعل واسم طردا وعكسا واجب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع يجانع التبادر فغير من التبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا او اخرى بان زمان الحال معتبر على القيدية لموضوع له لا الجزئية فلا يخفى ما فيه من التكلف وقديقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارى على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجاز لغوى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا تخلف حينئذ الا بارتكاب اعتباره بالقيدية على ما فيه من التكلف ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسم للكناية اجيب بعد تسليم حصره فيها بان القصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له فصوره فيما اريد هو بهما مجازا وظهر منه الحال في الذى اريد بهما كناية لتشارك



المعنى المجازى والكنائى في كونها غير موضوع له لهما بقى ههنا تأمل وهوان  
غاية ما لزمت من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل  
ولوثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على  
المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر (قوله وكذا الماضي  
عند الاكثرين) اى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجازا في الماضي ايضا عند  
الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابوهاشم  
وقيل مجاز واليه ذهب ابو الحنفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه  
كالتحرك والتكلم ونحو ذلك حقيقة والامجاز (قوله القلب) من قلبت الجواب  
جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا (قوله ماهو في موقع المبتدأ نكرة) سواء  
كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء  
كان قبل دخول التواضع او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة  
الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيويه حيث  
زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ ما بعدهما خبرهما وان كان  
الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه المفتاح من انهم اتفقوا  
على ان من في من ابوك مبتدأ وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك  
في الخبر ايضا نحو \* قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس الذى بكه \* ونحو  
قوله مررت برجل افضل منه ابوه فان سيويه ذهب على ان افضل  
مبتدأ ابوه خبره قلت لنا ان يجعلهما ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار  
على الاصل بقى ههنا بحث وهوانه اذا جوز كون المبتدأ نكرة في الجملة  
الاستفهامية على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير السند  
من هذا الكتاب على ما سأتى لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب  
في قوله اعطى كان اهلك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا  
ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية وهو في جملة يكون  
المبتدأ نفس الاسم التضمن للاستفهام لافى كل جملة استفهامية قد تدبر  
(قوله ففى قبل ٧ التفرق) البيت لقطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح  
بها زفير بن حارث الكلاني وقد كان اسيراه فاطلقه واعطاه ماله وزاده  
مائة من الابل والالف في ضياع للإطلاق وهو مرخم ضياعه اسم بنت صغيرة  
للدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اى موقع الوداع في الصحاح التوديع  
عند الرجل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق

٧ ففى قبل التفرق يا ضباعا

ولا يك موقف منك

الوداع . ٤٤

٨ قال الشريف في

حواشى شرح المفتاح قيد

٢ بهما التلايتوهما ان الشاعر

يتشبه بهما وفيه نظر لان

ما بعدهما البيت يدل على

التشبيب وهو قوله ففى

دارى اسيرك ان قومي

وقومك لا راي لهما

اجتماعا اللهم الا ان يصار

الى حذف المضاف اى

السيرايتك وفيه بعد

لا يخفى على الذوق السليم

فتأمل . ٤٥

٢ اى لكونها بنت الممدوح

وكونها صغيرة منه

( قوله لأن المروض عليه ههنا ) انما قال ههنا اشارة الى ان المروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالغرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاتيان بالمروض الى المروض عليه لامتثاله للحق واعم ان كون عرضت الناقة على الخوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والكسائى والزنجشمرى وفى كتاب التوسعة لعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الخوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب فى واحد منهما واختاره ابو حيان ( قوله فانك لا تبالي بعد حول ٢ البيت ) الحول السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا يضرك بعد عام . وقيل الحول اسم رجل كانه يقول لمن هجمه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنسبك بن شريف او وضع لان هذا هو الذى كان مع الادعاء ما دعونه وقد ذهب قانع ماشتت وفى حواشى الفصل للزنجشمرى الظبى مثل فى الضعف والجمار مثل فى القوة ويدل على ضعف ما فى الحواشى ما بعد هذا البيت وهو \* لقد لحق الاسافل بالامالى \* وماج الاؤم واختلط التجار \* وعاد العبد مثل ابي قيس \* وسبق مع العلفجة العشار \* ماج الاؤم استعارة من قولهم ماج البحر موج موجا اذا اضطربت امواجه والتجار بكسر التون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار . وابقيس قيل اراد به ابا قابوسى وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير الترخيم وقيل اراد الجبل الذى عمكة شرفها الله تعالى يؤيده رواية الفند بكسر الفاء وسكون التون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولاً كذا فى القاموس والمعلبة تأنيث الملقح وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اى ابوه خير من امه وبرزون هجين اى غير عتيق والعشار بكسر العين الهمزة جمع عشار بضم العين والد وهى الناقة التى انت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر ( قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة ) قيل عليه الضمير العائد الى النكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغى ان يكون فوقه فى الابهام فكيف يكون معرفة اجيب بان فيه من التعيين والاشارة ولوالى مهم الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شئ ما فى قولك اعطيت شيئاً ما قلت ذلك الشئ لا شيئاً ولهذا تجرى عليه احكام المجازف ( قوله والخبر معرفة ) فان قلت الخبر هى الجملة لا امك والجملة لا تكون

٢ فانك لا تبالي بعد حول  
اظهى كان امك ام جار  
منه

التعنيق الكريم والخيار  
من كل شئ وفرسى عتيق  
اى رابع اى فيه زيادة  
كرم ونجاسة على غيره  
منه

على هذا التفسير نسجه

معرفة قلت كان امك ليس بجمله اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه  
مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكنا في مفسره لان مفسر المحذوف  
يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الامك هو معرفة ٦ (قوله  
والمعنى اظنيا كان امك) حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند  
الى مؤنث حقيقى من الآدميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر الذى كور جعله  
كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تأنيته وتذكيره ثم اختار  
ما وافق نظم البيت (قوله وفي التنزيل) كقوله تعالى \* وكم من قرية اهلكناها  
فجاءها بأسنا \* اذا المعنى جاءها بأسنا فاهلكناها لان البأس يكون سببا للاهلاك  
فيقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم  
هلكوا قبل مجئ البأس اى العذاب اليهم (قوله غير نفس القلب) عد  
نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول  
الا بكتة باعتبار ما يلزم من الملاحقة وقوع (قوله يصف ناقته) وقيل  
يصف جفنة مملوءة بالزبد المد من كذا في شرح الايضاح لا قسراى وهو  
غلط فاحش نشأ من تصحيف الحمن بكسر السين وقبح الميم بالهمز بقبح  
السين وسكون الميم فان بعض آيات القصيدة صريح في انه يصف ناقته كما قال  
فلان مضت ثنيتان عنها \* وصارت حققة تملوء الجذاعا \* عرفنا ميراى البضراء  
فيها \* فآلينا عليها ان بابا \* وقتنا مهلوا ٧ التنهاى لكن ترداد لسفره الطلاعا فلان  
جرى ممن عليها \* كاطينت بالقدن السياح \* البيت (قوله كما طينت) وفي الصحاح  
طينت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان  
القصر بطائه السياح لا بلعكس (قوله اى الطين المحلوط بالطين) كذا  
في الصحاح وفي الاساس السياح بالكسر ما طين به ويقال له بالفارسية كل  
ماله وبالفتح الطين وفي الديوان السياح بالكسر ما طين به والطين ايضا  
(قوله ولقال ان يقول انه متضمن الى آخره) هذا الابهام مسلم لكنه لا لطف  
لهذه المبالغة في التشبه به اذ ليس المقصود من الطين التكثير فانه بالكثير  
يكون مستقيما بل التلميس ورفع الحشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة  
وان البيت محمول على تضمين الطين معنى الالتصاق والمعنى كما الصقت  
السياح بالقدن على طريق الطين فلا قلب اصلا (قوله على انه حال من  
الضمير في انصرفت) لكون الاضافة فيها لفظية فلا تعرف المضاف بها  
(قوله اقدام غرورأى) اى مجرب رجل غر بالكسر اى غير مجرب

٤ الجذاعا جمع جذع  
وهو من الابل ما دخل  
في السنة الخامسة منه

٧ الثنى من البوق التى  
وضعت بطنين وثنيها

ولدها وقوله ثنيها اى

لوقت ثنيها وذلك يكون

في الابل في السنة

السادسة منه

٥ طلوع التى مملوء منه

٥ اضطلاما ٣ نسجه

٣ من اضطلم اذا قوى

والذى لكى تزداد قوة

للسفر منه

والجرب مثل الحرس والمضرس الذي قد جرت له لامورو واحكمته فان كسرت  
 الرء جعلته فاعلا الان العرب تكلمت به بالفتح ( قوله لان ما قبله من  
 الايات يدل ) البيت ٢ قطري بن العجبة وما قبله لايركن احد الى الاجام  
 \* متخوفا يوم الوغى لجام \* ولقد اراى الرماح درية \* من عن يميني مرة  
 وامامي \* حتى خفيت بما تحدد من دمي \* اكتفاف سرجي او عنان لجامي \*  
 ثم انصرف البيت الركون الميل والاجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس  
 التأخر عن الحرب والوغى الحرب والجام بالكسر الموت واراى صيغة للتكلم  
 من الرؤية والدرية على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي  
 هي ميموزة كذا في الصحاح عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها  
 ومن هذه اعنى الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولايتداء الغاية عند  
 غيره قالوا فاذا قيل تعدت من عن يمينه فالعنى من جانب يمينه وذلك محتمل  
 لللاصقة وخلافها فاذا جئت من تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية وهي  
 في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى اتانى الرمح من جانب اليمين ولم تعرض  
 لتيساروا الظهر تعويلا على العلم بالمقايسة واو في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو  
 ( قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح ) فيه نظر اذ لا تعين كون  
 قد اصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى  
 القيت على ما صرح به في الجواب الرضى المنقول عن الامام الرزوقي والمعنى  
 وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا فحذف المفعول قصدا  
 الى التعميم نعم كان الانسب حينئذ ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبل  
 الاسناد المجازى فليقهم ( قوله والجواب الرضى ما اشار اليه الامام الرزوقي  
 الخ ) فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء  
 البحث غير مرضى مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذبيها فما السر في ذلك  
 قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البضيرة حالا من الضمير في لم اصب  
 او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البضيرة قارح الاقدام حال كونه  
 مجزوحا او حين القاءهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد القام  
 بسبب كونه مجزوحا فيكون الكلام قاصرا عن اعادة المقصود فاذا جعل

٢ قطري بفتح القاف  
 والطاء المهملة وكسر الراء  
 بعدها ياء مشاة تحية  
 مشددة خرج زمن  
 معصب بن الزبير لماولى  
 العراق ثابة عن اخيه  
 عبدالله بن الزبير وكانت  
 ولاية مضعب سنة ستة  
 وستين فيق قطري  
 عشر من سنة يقابل وسلم  
 عليه بالخلافة وكان  
 الجراح يسيرا اليه جيشا  
 يعد جيش وهو يظهر  
 عليهم ولم يزل الحال  
 بينهم كذلك حتى توجه  
 اليه سفيان بن ازو الكلبي  
 فظهر عليه وقتله

٢ لان صدر الكلام في موضع ٣٠١ الجزء فيبيان يكون ما بعد اذاعلى لفظ الخطاب كذا

في شرح الكشاف  
لشارح

٩ اول البيت دعاك

الهبوب والشوق لما

ترمت هتوف الضحى

بني الفصون طروب

تطاوبها ورق الحمام

لصوتها فكل لكل مسعد

وحجب الهتوف جمع

الهاتف من الهاتف وهو

الصوت وخص الضحى

بالذكر لانه وقت شغل

كل احد بنفسه والعمل

بمقتضى ما في قلبه

وطروب صفة الهتوف

لان اضافته لفظية وانما

لم يقل طروبة لاستواء

الذكر والمؤنث في قول

او بدل منه وان كان نكرة

لا فادبه مالم يفده المبدل

منه والورق جمع

الاورق وهو الذهب في

لونه يباض يضرب الى

السواد واللام في

لصوتها الوقت اي وقت

صوتها كما في قوله ليس

لوقتها كاذبة والمعنى

ذلك الشوق الى غم

الارتحال الى الوطن

لمسرتعت الهتوف في

حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا  
اختار جواب المروفي لكن لا ينبغي ما فيه من التعسف لان كون بصيرته  
التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالجدانة وهذا ظاهر والاحسن  
في الجواب على ما هو الملايم لقولهم اقدام غرور أي مجرب بالاضافة  
في كليهما ان يقال وصف اقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له  
حال كونه غرا ووصف بصيرته بالجدانة اشارة الى ان رأيتو بصيرته امر  
حدث له وحصل بعد التجربة لاما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها  
(قوله اي قول ضابي بن حارث البرجي) قال الفاضل المحشي يقال  
ضبأت في الارض ضبأ وضبوا اذا اختبأت فيها وقد ردد امثال  
هذا التركيب بان المناسب اما تقول بدل يقال او اي اختبأت بدل اذا اختبأت  
ووجه ما ذكره ٢ ظاهر لكن انما ينبغي لو لم يقرأ ضبأت مثلا على صيغة الخطاب بل  
على صيغة التكلم فأمل (قوله ومن يك امسى بالمدية فحل ٤) البيت من شرطية  
تحذف جزأه واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدية فليس فاني لا امسى لاني  
غريب والغريب طازم على الارتحال ويك ااصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين  
الحاصل من سقوط حركة النون عن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة  
استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالنون وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من  
والجملية الاسمية اعني رحله بالمدية حال منه اول فطر حاله بالمدية متعلق بامسى ٩  
(قوله لا متناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر) هذا عند البصرية  
لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل  
مضى الخبر على محل اسم ان والعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع  
المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر وما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو  
الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور  
المدكور (قوله اخذهما العطف على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند  
بعضهم ومنهم صاحب الكشاف العطف عليه في مثل هذا محل ان واسمها  
استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها  
كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقي محلي كونه مرفوعا لكن محلا واستدل  
الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوعا لمحل لكان مبتدأ  
وليس مبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع  
يجرد لان ان باعتباره كالعديم كذا في شرح اليبس (قوله ولا يلزم

للضحى منه ٤ تمامه فاني وقيارها الغريب قيار اسم جل الشاعر وقيل اسم فرسه وقيل اسم غلامه منه

ارتقاء الخبر بعاملين مختلفين ) فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر الان ضرورة اعادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتقعا بهما والمفروض انه خبر للبتداء اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا لان الرضين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلك مفرد او مجموعا فيكون المعطوف خبرا للبتداء لا خبرا لان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على مغمولى عاملين مختلفين (قوله والمحدوف خبره) لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا للبتداء الا اذا دخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كاقبل في قوله تعالى ان هذان لسياحران الا ان الحق ان زيادة اللام في الخبر يختص بالشعر صرح به في منغى اليبب او يجعل من قيل ام الجليلس لجوز شهرته اعني تقدير المبتدأ ويقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون في المعنى داخلة على المبتدأ لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله وهذه الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشف) اي الوجه الثاني من وجهي ارتقاء قياس هو الذي قطع به وفي الآية ه وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتقاء قياس وهو ان يكون الخبر المذكور للصائبون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصائبون وانما حذف لدلالة خبر الصائبون عليه وربما رجع هذا على ما قطع به صاحب الكشف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتفسير الموضع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر لثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول للترجيح بان في تغيير الموضع نكتة شريفة في جمع اختيار مجانب البلاءة (قوله مع كونهم اين المذكورين ضلالا) الصائبون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صبه اذا خرج وهم قوم خرجوا من دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فيهم مشركون ولذلك كانوا اين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الآية من صح منهم الإيمان فلا يرداف المذكور في صدر الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في الصدر المناقون (وقيل) المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق وبمن آمن آمن وثبت على الإيمان ومات عليه والخبر المحذوف للصائبون كذلك

مختص نفسه

دوفي الآية وجه آخر قال به البرد والكسائي وهو ان يكون الصائبون معطوفا على الضمير المتصل في آمن فان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد غير قبيح عندهم ونظم الآية هكذا ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقوله من آمن مبتدأ خبره فلا خوف عليهم وبالجملة خبر ان فأخبر الصائبون عن النصارى مع رده سهو من قلم الناسخ

والمراد بالتنبيه في قوله وفائدة تقديم الصابون التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة  
(قوله وخبر الاول محذوف) مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر  
والافيجوز كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير نصير الى حذف الخبر  
بتقدير الموصوف اى قوم راض كاصريح بمثله في شرح المقصاح في قوله  
وقليل ما هم وقد تكاف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للعظم نفسه وان راض  
خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا  
نحن نحى ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمجدان وبيت  
نحن هماره \* لناوزمزم والاركان والسترة فمحمول على الحذف والاصل  
امر وه خذف الواو واجزاء عنها بالضمه كقوله اذا ماشاء ضربوا من سواهم  
ولابا لولهم احد ضررا (قوله ٧ وكذا قوله رماني بامر البيت) اوله \*  
دعاني لصان لصوص ومادعا \* بها والذي فيما مضى رجلا \* رماني بامرأة  
الى آخرة والبيت لابن ابي رزق بن طرفة الباهلي تنازع هو مع قشيري  
٦ في طوى عند الحاكم فقال القشيري هولص بن لص ليعزى عليه  
الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جوال الطوى رماني ويروى  
ومن جال الطوى رماني والجال والجول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها  
وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجوع عليه مكروهه فكانه  
رماني من ضر البئر فرجسته رميته عليه وهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى  
ما طوى في القلب من الخقد (قوله وخبر كنت محذوف) اعترض عليه ابن  
الحاجب في انضاح الفصل بان فضلا وضولا صالحان للعدد فلا حاجة  
الى اعتبار الحذف وجواب ابى سعيد بان ذلك ليس بطرد اذ يقال رجل  
كريم لا يفيد هنا ٦ لان التزام المشاكلة القفلية بين الصفة والموصوف لا يستلزم  
الترامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح ٤ قول ابن الحاجب بما صرح به  
ابن هشام في الباب الخامس من معنى اليب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب  
عن الاعتراض بمنع وصف التنبيه بفعل وحله عليها وان جاز ذلك في الجمع  
فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤلف بالمرقد  
فيوصف المرقد بالمرقد ويحمل عليه اى جمع غريب لا يؤلف الثني بالمرقد حتى  
يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع مع التأويل بالثني فتأمل (قوله فهو عنده)  
اى الكلام عند من جعل ريانا خبر الوالى وجعل خبر كان محذوفا (قوله فيا قبر معنى)  
البيت وازيت اى سرت والمترع المحتمل من قولهم ترع الانا يا لكسرتع ترع اى

٩ نعم تمثله لوجوب  
المطابقة بالآية ليس تجيد  
لان نحن هناك للجماعة لا  
للعظم نفسه اذا المراد في  
الموضعين الملائكة فليس  
هذا بما الكلام فيه  
فالصواب التمثيل بقوله  
وانا نحن نحى ونميت  
ونحن الوارثون ٤  
٧ رماني بامر كنت  
ووالدى بربا ومن اجل  
الطوى رماني الطوى  
البئر المطوية اى المبنية  
بالحجارة ٤  
٧ اى وكذا قوله رماني  
البيت مثل ما تقدم  
في ان المذكور خبر عن  
السائي وخبر الاول  
محذوف لاني صراحة  
هذا فتأمل ٤  
٦ اى وجواب ابى سعيد  
المذكور لا يفيد ههنا  
لان التزام المشاكلة الخ  
٤  
٦ اى يرجح قول ابن  
الحاجب على القول بان  
خبر كان محذوف منه

حكى الخطيب عن ابي عبد قال وقد وقف الشاعر باب من سنة لا يصل اليه وكان شديد الحجاب فكتب اليه وهو يقول اذا كان الجواد له حجاب فافضل الجواد على الخيل ﴿ ٣٠٤ ﴾ وفي رواية اذا كان الكريم له حجاب

فافضل الكريم على  
القيم فكتب اليه  
مع  
اذا كان الكريم  
قليل  
ما لم يقدر تغلب بالحجاب  
فقال الشاعر آيسني  
من معروفه ثم ارتحل  
منصرفا. واخبر  
مع  
بأنصرفه فارسل اليه  
ب عشرة آلاف درهم  
واليت المذكور الحسين  
بن مطر من قصيدة  
بطلعها الأعلى من وقولا  
لقبره ستك الفوادي  
مر بعام مر بعام  
ان تناول حفرة من الارض  
نخلت للمحاجة مضجعا  
واقبر مع كيف واديه  
بجوده وان كان منه البر  
والبر مرقا على قد  
وسعت الجود والجود  
ميت ولو كان حيا ضقت  
حتى تصدما في عيش  
في معروفه بعد موته  
كما كان بعد السيل مجرا  
مر تعاوما مضى مع مضى  
الجود وانقضى فاصبح  
عزيب المكارم اجدا  
قوله انما يجوز ان يكون  
خطابا لاثني وهذا  
ويجوز ان يكون خطابا

امتلا وآتت اناو معن بن زائدة الشيباني ٩ كان من اجواد العرب بمدو حال شعراء  
زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في تابع الحكم ان شاعرا احضر باب معن ولم  
يقف له اليه وبيلة وكان شديد الحجاب فاخذ حشبة فكتب عليها يا جود معن  
تاج معنا بحاجتي فليس الي معن سواك شقيق واقفا في الماء الذي يجري الى  
داره فلما ابصرها معن واخذها وقراء البيت الذي عليها استحضر الشاعر  
واعطاه الف درهم ووضع الحشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الحشبة  
من تحت البساط ويقراء البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر  
اربمائة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده  
فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء  
( قوله كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا ) قال الشريف في بحث الحالة المقصودة  
لترك المسند من شر الفتح في عطف مفردى جلة على مفردى جلة اخرى كافي  
فولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتأمل يريدان في هذا العطف اشتباها  
يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسند اليه لقائما  
وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وثبت الدقة ان يمتد في عطف  
عمرو بمجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا بمجرد كونه  
مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل  
بما خوذ مع عطف صاحب ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذي بين العطف  
عليهما ولو جمل عطف ههنا على تقدير العامل دون الاستحباب لكان الامر اظهر  
كذا حقه في حواشي شرح الفتح بقي في مثله بصورة المسئلة التي ذكرها  
بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع  
وفي قاعده النصب لم يكن الامن باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون  
من عطف المفرد على المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جلتان  
عطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جلة واحدة عطف  
بعض مفرداتها على بعض الا ان يحمل على التنظير والتخيل لطلق عطف  
المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جلتين ( قوله وقولك زيد منطلق  
وعمر ) وجوز الشارح في شرحه للفتح بعد تقرير المسند ان يكون من عطف  
الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا ينبغي ان الثاني لا يتاني على  
منهب عيبه لان العامل في البتة هو الالتصاق في الخبر هو البتة عنده فح يلزم  
العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز ( قوله القاء في

لواحدو ذلك على وجهين احدهما قول البردوهو ان يرا تكرير الفعل كما هم المالم لقا كيدوقد ( فاذا )  
وجدها ياد بردي في شرح الكشف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل الاول على صورة ضمير ٣



٣ الاثنين متصلا بالفعل الاول و ثانيهما ان العرب اقل ما يرافق الرجل منهم اثنين فكثروا على الستهم ان يقولوا خليلي وصاحبي وقفا واسعدا ﴿ ٣٠٥ ﴾ حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين فليكن هذه القاعدة

ذكر منك والنفادى  
جمع غادية وهى محابة  
تنشأ صباحا فهى فاعل  
سقتك والقول بانه جمع  
النفوة ظرف لسقى  
كأذكره بعض الحشيش  
وهو الربيع بمعنى الربيع  
سمى به الوسمى وهو المظ  
الاول على ما حكاه  
الخليل فهو مقول به  
لنسقتك وخطت بمعنى  
عيت من الخط بالكسير  
وهى ارض يخطها  
الرجل لنفسه بان يعلم عليها  
علامة ليعلم انه قد اختارها  
وليبنى عليها بانو تصدما  
اصله تصدما بتناين  
خذفت احديهما تخفيفا  
ومعناه تشقق من  
الصدع وهو الشق في  
الشيء الصلب والرتع  
اسم مكان من رعت  
الناشئة اى اكلت ماشاءت  
والعرين بكسر العين  
ما رقع من الانف والا  
جدع بالدال الهملية من  
الجدع وهو قطع الانف  
منه

ذهب الاحفش الى ان اذا  
هنا هذه حرف و رجم

فأذا قيل للنسبة وعن الزيدى انها جواب شرط محذوف وعن المازنى  
انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم  
الزوائد صرح به ابن هشام فى معنى اليب ( قوله فم يكون مقعولا به لاظرا )  
هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذاعلى انه هو  
الظ من حيث المعنى بالنسبة الى الظرفية واما على ما عليه الجمهور من ان اذا  
الظرفية غير متصرفه على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لامفعول به ( قوله  
فم لا يكون مضافا الى الجملة ) كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه فى المضاف  
( قوله لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب ) هذا الكلام مشعر  
بان الوجهين الاولين من الأعراب مطردان وهذا يستقيم فى المثال المذكور  
واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون فى قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب  
بكسر ان كون الخبر عاما لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره  
متقدما كما لا يخفى ثم انه قد يترض على عدم الاطراد الذى ذكره يجوز كون  
الباب بدلا عن المكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل  
والبدل منه بالابتداء غير جائز والمصير الى الاختصار والتفسير خلافا لظ هذا  
وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد  
من ذهب السرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى  
هذا يجوز ان يكون اذا فى قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا  
حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة ( قوله وان فى السقر  
ادخول امهلا ) روى مثلامكان مهلا اى ان فيهم مثلا واعتبارا المن بقى ويرى  
ان فى كتاب سيبويه فى السقر ماضوا مهلا على ان ماضوية اى مضيههم وقوله  
اذا ماضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير فى الظرف اى حال مضيههم وقيل منسوب  
بفعل محذوف تقديره اعنى وقت مضيههم ويجوز ان يكون تعليلية اى ان فيهم  
مثلا لانهم مضوا مضيا لازجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم مهلا  
ان جواز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف  
للقدر بفسره المذكور يعنى ان فى السافرين بعدا فى زمان مضيههم وطولا ولك  
ان يجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخر ان ذكرهما الشريف ( قوله اى بعدا  
وقيل المهل الكثرة ( قوله لارجوع لهم ) عدم الرجوع مستفاد من المهل  
بشرية المقام ( قوله لم يحسن اولم يحز ) قيل عدم الحزن على تقدير وجود  
القرينة وعدا لجواز على تقدير انتفاها وفيه نظر ٧ والظ ان كلمة او التحير فى التعبير

مذهبه بحسب المثال المذكور لان ان ( ٢٠ ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها و اجاب الشكوى من ذلك بانه يمكن ان يكون  
العامل فى الظرف مع كسر ان الكلام الذى قيما ن وقيل العامل محذوف تقديره فى خرجت فاذا ان عبر انطلق وهذا  
المحذوف متبادر وان وما بعدها مفسره لعدالة جملته

لأنه يشعر بأنه يجوز حذف  
الخبر مع وجود أن عند  
عدم القرينة مع أن تحققها  
من شرائط الحذف وجعل  
نفس أن قرينة لخصوصية  
المجنوف لا يحلو عن بعد  
عد

أو من جهة ترجيح  
حذف المسند هو أن جعل  
الصبر في هذا المقام  
مسنداً إليه كثير حيث  
يقال الصبر خير في جهه  
على حذف المسند اتباع  
للاستعمال الشائع عد  
على أن قوة الاختصاص  
تقتضي قوة القرينة  
للمجنوف فتأمل عد

لأن ما لم يحسن في حرف البقاء لم يحز عندهم ( قوله لأنها الخاصة ) أي الحافظة  
من حزن الطائر يرضه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحيه ( قوله تقديره لو تملكون  
تملكون ) قيل فيه جمع بين المقسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول  
تقدير لو تملكون أجب بأنه مبنى على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث  
جعل الفعل الثاني في مثله تأكيداً فقال على تقدير لو تملكون تملكون لقاعدة التأكيد  
ثم حذف الأول اختصاراً ورد بأن قوله أذا المقصود من الاتيان بهذا الظ تفسير  
المقدر بأبي هذا الجواب اللهم الآن يكون أول كلامه مبنياً على تقدير السكاكي  
ولما كان غير مرضي عنده عدل في آخر الكلام إلى ما هو المختار عنده الثاني  
مفسراً فتأمل ( قوله وفيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المخصوصون  
بالشع متبالغ ) فيه بحث وهو أن بروز قوله وأنتم تملكون في صورة المبدأ  
والخبر على قياس ما عرفت إنما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين وأما اختصاصهم  
بالشع المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لا مسكن خشية الاتفاق فلا يفيد البروز  
الذكر قطعاً كما لا ينبغي على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون فقط لأمع  
أنتم بأن يكون التقدير أنتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشع وغاية ما يقال  
أن الباء في الشع داخلة على المقصور عليه لا المقصور وقوله أن الناس إلى آخره  
ليس تفسيراً لقوله على الاختصاص فحاصل معنى الآية والله أعلم أنه لو كان  
ملك الجزاء من مخصوصائكم لا مسكن خشية الاتفاق ولا شك أنه يدل على كونهم  
متبالفين في الشع مقصورين عليه لا يعدونه إلى خلافه وإن لم يدل على أن  
الشع المتبالغ مقصور عليهم أذ لا دلالة في الآية الكريمة على أن غيرهم ليس بهذه  
الحية حتى يفهم ذلك فليتأمل ( قوله ورجح حذف المسند إليه إلى آخره ) فيه بحث  
وهو أن الوجود المذكور تلزج جمع حذف المسند إليه على حذف المسند أكثرها ثمانية  
بالنظر إلى المسند المخصوص أعني أجل أذل وجعل المسند المجنوف حاصل لم لم  
تأت إلا الوجه الأول والسادس وتقدر جمع وحذف المسندان المسند إليه أقوى  
ركن في الكلام وأعظمه والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى سائر الأجزاء لا كذلك  
المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة إليه فحذفها هو كإزالة أولى وأرجح ويعارض بأن  
المسند محط القاء فلا يناسبه الحذف ( قوله ووجهه على حذف الباء موافق له ) أما  
بحسب المعنى فلا ذكره الفاضل المحشي وأما بحسب اللفظ فلأن الصبر في كل  
منها محكوم به ( قوله والقرينة هي ما هو أنه إذا أصاب الإنسان مكروهه ) قيل هذا  
معارض بأنه كثيراً ما يقول الإنسان إذا سئل عنه عند إصابة مكروه وما

امرك في هذا اي امرى صبر جيل واذا احتمل الامر ان فلا يصح احدهما قرينة  
 ( قوله على وجه يكون المبني معرفة اولى ) قيل هذا معارض بان الاصل في  
 الخبر التذكير المحض فجعل الكلام على وجه يكون بالخبر نكرة محضة بان يكون  
 المقدر صبر جيل اجل اولى اللهم الان يمنع كون اصل الخبر التذكير المحض ( قوله  
 وليس المعنى على هذا بل على انه اجل من الجزع وبث الشكوى ) فيه بحث  
 اما لو فلا نه اذا فهم من الكلام كون صبر الجليل اجل من الصبر الغير الجليل  
 فهم كونه اجل من عدم الضبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى  
 فسلك طريق البرهان فن من البلاغة واما تانيا فلان مثل هذا المحذور لازم  
 في تقديم المبني لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان في الانيات  
 او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله ففهم من قوله امرى صبر جيل ان امره  
 ليس بصبر غير جيل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث  
 الشكوى على انه فسر الصبر الجليل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق  
 فيكون معنى قول صبر جيل اجل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق  
 اجل ولا شك ان المفهوم منه انه اجل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين  
 الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجليل اجل من الجزع  
 وبث الشكوى محل نظر بل الطاح ان يحصل جيل في صبر جيل صفة مادية  
 لا تخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجل من الجزع وجود الجلال في  
 الجزع ولا يجوز التعرید عن معنى التفضيل لكان الاقتران بين اللهم الان يحمل  
 الجمالة على ما فيه من ثلج الصدر ( قوله لنا او في الوجود آلهة ثلثة ) فان قلت  
 التبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون  
 التمسى هو القول بثلث الآلهة لا القول بالآلهية مطلقا فبنا في التوحيد قلت  
 ما يعتد بالآية اعني قوله تعالى انتهوا خير لكم انما الله الواحد حق قرينة واضحة على  
 ان المراد نفي القيد والقيد معا ( قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو ) وقال  
 الشارح في شرح للفتاح لقاتل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا  
 المثال معطوفا على زيد عطفا مفردا على مفرد للشاركة في المسند المذكور كافي تام  
 زيد و عمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب  
 الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو  
 كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو يخلاف تام فيما ذكره المعترض من المثال  
 فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط ومن جوز

٣ ذلك قد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان في الدار وعمرو  
 فليزم ان يجوز زيدا قما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير متعين  
 يجعله خبرا عن الواحد والتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره  
 في شرح الفتاح وحواشيه وفيه بحث ظ لان عمرو اذا جعل معطوفا على زيد  
 في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور  
 ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث  
 هو احد المذكورين كما في قولك ازيدا وعمرو قائم وقياسه على زيد قائم وعمرو  
 ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام اتما هو في العطف بام التي هي لاحد  
 الشئيين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل  
 زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتأويل احدهما وكذا  
 اذا قدم في الدار وامامه توسطه فلا امتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني  
 الهيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو ولهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته  
 لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم متعبه فلقبح اللفظ  
 وهو متنف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وليست مقرا للرجال  
 غلاما الى ذلك عبي الاكرمان وخاليا انتهى (قوله جلتان مشتركان) قيل ليس  
 قوله مشتركان قيدا احترازا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد  
 ام قد عمرو ٦ وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع متأخري النحاة الا ابن  
 الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك  
 لان المثال السابق كذلك ثم ظ كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك وعمرو  
 انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدره التكلم  
 على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين  
 الجملتين بتقديم الخبر في احدهما وتأخير في الاخرى مع امكان الاتصاف  
 كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح  
 ان الدليل الذي ذكره برجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف  
 صار الانقطاع محزوما فأمثل (قوله قائم منقطعة) المتصلة لامتصالة للسؤال عن  
 تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احدا المستويين في علم  
 المستفهم يليها والاخر على الهمزة والمنقطعة قديكون بمعنى بل والهمزة هي  
 للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق  
 وقد يكون ام للاضراب الخفض سواء دخلت على خوف الاستفهام نحو  
 ام هل يستوى الظلمات والنور ام لا طال القراء يقولون هل لك علينا حق

٣ ومن جوز ذلك ليس  
 في مثل زيد في الدار  
 وعمرو ان يكون في الدار  
 خبرا عنهما فهداه لنعمة  
 وليس لك ان تقول القيد  
 المذكور احترازا بناء  
 على مذهب جمهور  
 المتأخرين لان قوله قائم  
 منقطعة معناه ان الاولى  
 ذلك على ما اشار اليه  
 الفاضل المحشي واستفيد  
 من دليله ان قوله لا لك  
 تقدر الخ فالولية  
 الانقطاع عندهم اذ  
 الحق الاشتراك في احد  
 الجزئين اذ لو لم يحقق  
 تعين الانقطاع وجوبا  
 لان هذا مبنى على ان  
 الاولوية التي حل عينا  
 قوله قائم منقطعة مقابلة  
 لوجوب معانها لا يستقيم  
 ح عدم في صورة  
 اختلاف الاسمين بتقديم  
 الخبر في احدهما بما فيه  
 اولوية الانقطاع اذ  
 لا خلاف في كونها منقطعة  
 كما صرح به الفاضل  
 المحشي فأمثل

مطلب — ام

ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليست هي والهزة داخليتين على التساويتين وهذا ظنون صاحب الكشف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لا يفتح فيما ذكر لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام السبب لانهم اذا قالوا الله انت خير كانوا عنده بصراً فقوله ام انا خير مأول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اقول بقوله انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيويه في الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك تقدر الى آخره فتدبر (قوله لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرضاه) لاحاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة مذكورة في الآية وان كان وصف السؤالية مفروضا والتبادر من قول المص سؤال محقق وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السؤال وتحقق منه الا بان ترك المصير الى التبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سؤالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسؤال محققا اعتبر انصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار انصاف السؤال بالسؤالية فالرأى بتحقيق السؤال تحقق السؤالية ايضا فالوجه هو ما ذكره المص في ان الظان ان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبي عليه السلام فتدبر الكلام لو سألتم فالتا كنوا يقولون كذا فالحذف في الآية التي وردت بطريق الحكاية للحذف في المحكي لا لكونه جوابا للسؤال فكونه جوابا لسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزء فليأمل (قوله وان القرينة فعلية) لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه مشتمل على المستند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقوله السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مستندا لابتداء اكثر من حذف مستند الفاعل فالجمل عليه اولي (قوله كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى) قيل بل يؤدى ايضا قولنا الله خلقها ولا يتأتى الجواب عنه بانه الجمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على

٨ وهو اقرب لما يقابله  
اعني كون السؤال مقديرا  
غير مذكور في الكلام  
ع

هو نظير ما ذكرته ههنا  
ما ذكره السيد في مباحث  
الفصل والوصل في  
قوله وقال برأيهم ارسوا  
تراو لها في طلب التفصيل  
منه الا انه انسب بما ذكره  
المحشي هناك لا بما ذكره  
المص والذا اوردته  
تمة للبحث ولم يجعله  
وجها مستقلا ع

ان القرينة يفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدأ ( قوله لظهور ان السؤال ) تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحضر في انما يدل اي لا يد على ان تقدير الفعل مقدما اولي لظهور ان السؤال اه ( قوله ومن ثم قيل الى قوله يطابق السؤال ) قال الفاضل المحشي المطابق حاصله معنى على تقدير الجمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذا الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولي وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاقتصار ٢ وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء ان السؤال عنه بالهمزة ٣ ما يليها فلو كان التقدير اقام زيداه لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يحاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتأني في ماذا صنعت اذا جعل اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا منسند الى المخاطب فليس فيماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وماذا عفاه المحاب عنه بقوله عفاه كذا محل بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولي لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عفاه حتى يحاب بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتأمل ( قوله والجواب ان حل الكلام ) الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لاجل النظر اذهوا ثبات لدي جمهور النجاة بدليل آخر لا تفحص للدليل السابق المنظور فيه وهو ( قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية ) عورض بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم انجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتأني على مذهب صاحب الكشف ومن تبعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم ( قوله في مرتبة زياده )

٢ هذا البحث ليس من نتائج  
مناظر الفاضل المحشي  
بل نقله الاقصر اى  
في شرح الايضاح عن  
شرح الهاري ع  
٣ اللهم الان يقال وجوب  
ايلاء السؤال عنه الهمزة  
مختلف فيه كما نقله التدميني  
في شرح المفتاح اليبب في  
بحث خروج الهمزة عن  
الاستفهام الحقيقي والمسئلة  
مذكورة ايضا في شرح  
الرضي فيني كلام  
الشرىف عليه وقد يقال  
الوجوب بالنظر الى  
البلاغة والجواز بالنظر  
الى الصور ع  
٩ لان القصص ههنا متصور  
لاحتمال ان يعتقدوا  
الانجاء بركة الاصنام  
وليس متصورا في قوله  
تعالى قل ينهيها الذي  
انساها لانهم منكرون  
لاصل الاحياء فلا  
يسندونه الى الاصنام  
وكذا خلق السموات  
والارض بما لاخلاف  
للتزكين فيه ولا تردد  
فليفهم ع

٧ قالوا اسم الفاعل مثلا انما يعمل ٣١٦ على فعله اذا اعتمد على احد الاشياء الستة التي هي البشائر

والوصوف والموصول  
و ذو الحال والاستفهام  
والنفي لان طلبه للمعول  
على خلاف وضعه لان  
الواضع انما وضعه لاذات  
المتصفة بالمصدر وهي  
من حيث هي لا تقتضي  
فاعلا ولا مفعولا وانما  
اقتضاهما لتضمنه معنى  
المصدر فاشتراط في عمله  
ان يكون واقعا عند العمل  
موقعا هو بالفعل اولي  
وذلك اما يكونه مستندا  
كما اذا اعتمد على احد  
الاربعة الاول فانه ح  
لا يجوز ان يكون مخبرا  
عنه فصار كالفعل او  
لوقوعه بعد ما هو بالفعل  
اولي كما اذا اعتمد على  
الاستفهام والنفي ٤  
٧ ولا يعمل ايضا الا اذا كان  
بمعنى الحال او الاستقبال  
لتم مشابهته للفعل معنى  
ولفظا لانه اذا كان بمعنى  
الماضي فقد شابه معنى  
لا لفظا وشابه المضارع  
لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته  
لشيء منها ٤  
٦ وان تصور فلعدم

الرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطاه ثم المذكور  
في شرح المفتاح لعلامة ان النيت لحارث بن ضرار النهشل وفي شرح  
الرضي انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض التناخريين يحتمل  
ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليك  
يازيد لفقده ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء  
ليك او التائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج  
مع فتح الياء من ليك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذا الحالة فيكون منادى  
والا فالعروف مع بناء ليك لفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون مرجعا  
لكونه في رواية الرفع تابعا عن الفاعل لامنادى (قوله اى يبكيه ضارع)  
وقيل اى ليكيه وهذا اليق بالمت وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر  
(قوله وان لم يعتمد ٧ على شيء لان الجار والمجرور) فان قلت بل قد اعتمد على  
الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق  
الجارية لا محذور ايضا قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر  
لا يتصور ٦ الا فلعدم الاعتماد لتصرع الشارح في شرح الكشف بان ذكر  
الموصوف مع اسم الفاعل ملزم لفظا او تقديرا تعينا لاذات التي قامت بها  
المعنى وهو مخالف لتصرعهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر  
انما يكتفى لعمله اذ قوى القضى لتقديره كما في اطالما جبلا ويارا كبا فرسا  
لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار  
مثل هذا القضى في كل موضع محل نظر (قوله ليس بقوى من جهة المعنى)  
لان مطلق الخصومة ليس سببا ليكاء بل هي لوصف المغلوبة فافهم (قوله اى  
يبكى لاجل اهلاك المتنايزيد) فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من  
الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المتنايزيد ولا يهلك  
الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ٣ ان المراد بالتنايزيد اسباب الموت  
اطلاق اسم السبب على السبب لا يفتي كثيرا (قوله وفصله الى آخره) ايماء الى  
القضى للحذف بعد بيان الجوز وهو القرينة (قوله فلم ان هناك باكيا) كذا  
في اكثر النسخ وانت خير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما لا عند ابن مالك

اقتراه بالحال او الاستقبال ٤ اى يعتمد تسليم سبق ما ذكره ٤

اذ كان جملة اسمية والجمهور منعو او قوعها في جواب لما ظالوجه ان الجواب  
محذوف والتقدير لزم الاجال فلم ان هناك با كيا وعلى هذا قوله فقد اسند  
الى مقصلا فان قلت قوله ليلى مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين  
سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في صورة البناء للفاعل  
ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الجملة المستقلة والتكلم المستندة على ما لا يخفى  
(قوله واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين) فان قلت ذلك ايهام موجود  
في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر  
الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى اتاهو  
بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالفهم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر  
الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود حصول الاهتمام به في الجملة الثانية  
لا يهدم الغرض المذكور يقرب منه ما يقال في بناء المفعول ايهام تعميم الامر  
لكل من يصح البكاء منه حذرا عن الترجيح وهذا معنى مناسب للقام بل فيه ايهام  
الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني ضارح  
على خصوصه فافهم (قوله نحو قوله تعالى ولئن سألهم من خلق السموات  
الاية) قلت وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب  
بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سألهم من خلق السموات  
الاية واحد فالذكر في احدهما للضعف التحويل على القرينة وعدمه في الآخر  
مع اتحادهما واتحاد المخاطب بما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا  
لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف يقط المخاطب باختلاف العوارض  
والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب  
والقرينة جريا على سبق البلغاء في تفهمهم (قوله لو منه قوله تعالى بل ضله كبيرهم)  
وهنا بحث هو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال  
هنا اسمية لفظا ومعنى والجواب ضلية محضة فالسر في عدم رعاية التطابق  
التي اوجبوها فيماذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقال السر هنا ايهام ان الفعل  
الذكر مستلذ عند التكلم كما مر في وجوب تقديم المسند (قوله وحصول التعجب  
بدون الذكر مم) اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له  
على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص  
في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى ذكره وحاصل  
الدفع ان مفهوم المسند كقوامه الاسد مثلا اذا كان مقتضيا التعجب من المسند اليه

٤ وفي شرح المواقف  
لشرى في الفصل الذي  
عقد لتعريب النظر الى  
الصحيح والفاقد ان  
جواب لما بالفاء قليل وهو  
يشعر بالجواز

٥ وايهام الجمع بين المتناقضين  
من الصناعات البديعية  
ع

٢ الغرض من هذا التقرير  
دفع المناقضة بين هذا  
الكلام وبين ما وقع من  
الفاضل المحشى في تقريره  
ان كلام ذلك الفاضل  
يدل على عدم جوازه  
ووجه الدفع ظاهر  
فليتأمل ع



وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسنادها الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذ اذكر مع كونه مستغنى عنه في اللف فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حل عليه وقيد دفع الاراد بان عبارة المفتاح هكذا اذا قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القران اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القران فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بفاوة السائل والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل شيء منها من القران وكذا الكلام في غيره (قوله فلكونه غير سببي مع عدم اعادة تقوى الحكم) اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن البتداء ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة بصورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صورة تحقق هذا المعنى وفيه تأمل ٣ (قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما سبق من انه ليس بمعنود من المسند السببي وان القياس يقتضى ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند بكونه جملة (قوله بالطريق الخصوص) وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل (قوله ليشتمل صورة التخصيص) اى ليشتمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور ضريحا بقرينة القيام ليس بعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم اعادة التقوى اعني من عدم قصد التقوى فمضاه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشتمل لانه فيه نفي القصد الى التقوى ونفي اعادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى بانه لا يدل على نفي التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاطالة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم ان خصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو تقيض الاعم فانه اشتمل من تقيض الخاص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق

هذا الجواب ذكره  
جال الدين الاقصر  
في شرح الايضاح وفيه  
تأمل لان الضابطة  
ضابطة جملة المسند  
وافرادها على الاصطلاح  
فلا يفيد كون الجملة  
المذكورة مفردا معني  
لان الضابطة تقتضى  
الكلية

بالتبوت للسند اليه في  
تعريف السند الفعلي  
التبوت اما صريحا كما  
في قام زيد او كتابة اي  
بطريق الضمير كما في زيد  
قام لم يرد اعتراض المص  
الهمم الا ان يقال لا قرينة  
على خصوصية هذا  
المراد

فيه بحث لان الفاضل  
الحشي ضرح في اوائل  
البيان بان قيام الاب ليس  
صفة لزيد مثلا بل يدل  
على ماهو صفة له وهو  
كونه بحيث يكون ابوه  
قائما فلان المال التسامح  
لم يمتنع الى الضول عن  
الظاهر وتأويل انطلق  
ابوه منطلق الاب لا مكان  
التسامح ايضا اللهم الا ان  
يقال كون منطلق الاب  
صفة لزيد اظهر من كون  
انطلق ابوه كذلك لان في  
منطلق ضميرا راجعا  
الى زيد ولهذا يتبع ما قبله  
في التذكير والتأنيث  
فيقال هذ حاملة  
الوشاح وهذا القبر  
يكنى في تأويل المذكور  
ضاملا

ومع ظهور هذه التوجيه لوجه لحكم الفاضل الحشي بكونه سهوا من طغيان  
القلم ( قوله واجيب لصاحب المفتاح ) هذا الجواب ضعيف كما اعترف به بنفسه  
ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوى مقصودا مطلقا اي لافي هذا المقام  
ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والا قرب ان كلام المفتاح يحول  
على حذف المضاف اي لم يكن المقصود من نوع نفس المركب فلا يحذور اصلا  
( قوله محكوما به بالتبوت ) قال الفاضل الحشي هذا اعني قوله بالتبوت  
بدل اشمال تكرير العامل والظ ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح  
بمعنى المحمول وقوله بالتبوت بيان طريق المحمولة اعني كونه محكوما به  
كما يقال التائم يحول بطريق التبوت ( قوله وظ انه لم يحكمه ) تبوت منطلق  
وانطلق لزيد ) فان قلت اذا لم يحكم له بالتبوت كيف يكون مستداسييا وقديسر  
الاسناد بالحكم بتبوت الشيء لشيء او نفيه عنه قلت المراد بالتبوت المذكور  
في تعريف الاسناد اعم من التبوت الحقيقي والتعليق والمعتبر في تعريف الفعلي  
المحكوم بانفائه ههنا هو التبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا  
يحذور ( قوله فلما اراد ههنا التبوت بالفعل حقيقة لا ينقض الى آخره ) قيد بالفعل  
لا طائل تحته فليفهم ( قوله واذ كان المجموع مستداسيا فديسر الى آخره )  
اجيب بان معنى التعريف مستداسي يكون كذا المجموع المركب من الاب والانطلاق  
والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مستداسيا حقيقة بل السند الحقيقي  
هو الانطلاق في نفسه نظر الى الاب ومع قيده به نظر الى زيد ولهذا يؤل  
زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب ولنا جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات  
التي لا يلتبس معانيها وزد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد السند  
وجليته فهو قائل بانه اذا كان في الكلام مستداسي فستد ذلك الكلام جملة  
فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مستداسيا الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف  
الفعلي مع جلته فيبطل قاعدة افراد السند والحاصل ان ما ذكره المحجب اعتبار  
بجانب المعنى مع قطع النظر عن اللفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل  
المرية حيث اجمعوا على ان السند في زيد قائم وامثاله هو الجملة رباعية بجانب  
اللفظ مع ان فيه رباعية بجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفقن حيث  
يبحث فيه عن خواص اللفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع  
في ان الجملة مستداسية على الظواهر الاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة  
ولما كان غرض المحجب اصطلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده

مسند حقيقى يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحاً بناء على  
ظ التوسع (قوله نعم استدل على ان المسند الى آخره) هذا امر عجيب اذ بعد القول  
بان المسند هو متعلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعالية المسند  
مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بالمعنى المعتبر في الفعل بل لايه (قوله وهذا حبط  
ظ لان اللازم مما ذكره الى آخره) اجيب بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو  
انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا  
الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليته  
على المدعى وان يجوز زيد متعلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعل  
بل مندرج في الثاني وليس بشئ لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله  
انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتغاله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضى  
ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما يكون ذلك لولم يعتبر اشتغاله على النسبة  
اصلاً وليس كذلك كما لا يخفى على النصف (قوله والظ ان مراد السكاكى ان  
المسند في زيد متعلق ابوه ليس بفعل) لا يقال لعل السكاكى ادرجه في تعريف  
الفعل بان اراد منه ما يكون مفهومه من غير انتساب الى غيره انتساباً حلياً  
محكوماً بالثبوت للمسند اليه او انتفاءه عنه لانا نقول تكلف لا يفهم من  
العبارة يشعر بعدم ارادته عدم ايراد مثال من هذا القبيل واما ما ذكره  
الاستاد من ان هذا التفسير يقتضى ان يكون انطلق في زيد انطلق ابوه عند  
السكاكى من قبيل المسند الفعلي وقد جعله من قبيل المسند  
السببي فليس بشئ لان  
المراد بالانتساب الجملى الانتساب الذى فى الجملة لا الانتساب الذى للجملة  
حتى يرد ما توهمه وهو ظ (قوله فى الجملة عبارة المص اوضح) لدخول  
زيد متعلق ابوه فى ضابطة الافراد فى عبارة المص دون عبارة المتاح (قوله  
وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل) رد عليه بان المسند فعلى سواء قدر  
الطرف بالفعل او باسم الفاعل فامعنى التحليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكرنا  
ان الخبر اذا كان فعلاً للبند مثل زيد تام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول  
ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسنداً فعلياً بل لما كان المعتبر في  
المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقى او انتفاؤه لم يكن ذلك ظاهراً في الدار زيد  
اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتاً حقيقياً الا انه قدره بما هو المختار  
عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز للانتساب بالفاعل ولا التباس هنا  
لان الطرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار (قوله كان المسند فى التالين ٤)

٧ اذ يحتاج فيها الى ما اشار  
اليه الفاضل المحشى من  
انه يراد بالفعل ما يكون  
مفهوماً من غير انتساب  
الى غيره انتساباً حلياً  
محكوماً بالثبوت للمسند  
اليه وانتفاءه عنه وهذا  
بعد فهمه من عبارته فى  
تفسير الفعلي واما ما يقال  
من ان هذا التوجيه يقتضى  
ان يكون انطلق في زيد  
انطلق ابوه عند السكاكى  
من قبيل المسند الفعلي  
وقد جعله من قبيل المسند  
السببي فليس بشئ لان  
المراد بالانتساب الجملى  
الانتساب الذى فى الجملة  
اعنى الانتساب الذى  
يجعل المنتسبين جملة لا  
الانتساب الذى للجملة  
فليتامثل

٤ اى واذا كان المسند  
جملة وحصل التقوى  
فلا يصلح مثلاً لافراد  
المسند مع ان الكلام فيه

جلة ويحصل التقوى ) ان قلت مامر في عدم افادة زيد قائم للتقوى حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الفية والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حاصل وخصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة ( قوله لم يصح التركيب ) لان مستقرا ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ نكرة مع انفسه الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلامبتدأ اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذي بنى الكلام عليه ( قوله وجع ذلك حيط ) لان بناءه على ان هذه الامثلة لا فراد المسند ( قوله لم يفسره لاشكاله وتعمير ضبطه ) اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقيدي دال على ماهية العرف والافقد تقرر في المعقول ان قوله نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمثالة في التحقيق ( قوله ويمكن ان يفسر بانه جلة علقته الى آخره ) رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف او لا كون المسند جلة حتى يعرف كونه ميبا مع ان جعل السببية احدي ضابطتي معرفة كون المسند جلة يقتضي ان يعرف او لا كون المسند ميبا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جلة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الفرض بيان مقتضيات افراد المسند وجليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند ميبا او قصد تقوى الحكم يؤدي بالمسند جلة والا فيؤتى به مفرنا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة مقتضية لابتناء المسند جلة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضى بحملية المسند كون المسند جلة عقلت على ما هو مال المعنى لا يخفى عن سماجة ( قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ) ان رجع الضمير الى كون المسند ميبا فظ وان رجع الى نفس المسند احتجج الى تقدير اي ذوان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبنى على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والقول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اثيرت في تفسير البشارح السببي خارج عن تعريف المبكاليه مثل زيد مرت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله لسبب ما يفخرج هذه الامثلة عن ضابطية الجملة مع كون المسند فيها جلة وقد يجاب عنه بالتزام التقوى بناء على ان الضمير منطلق بصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسب الحكم قوة على ما سمعني وانت تعلم ان كون المسند

هو الحاصل ان كون  
المسند ميبا ليس احدي  
ضابطتي معرفة كون  
المسند جلة حتى يلزم  
المحذور

الى زيد بجلة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان  
ايضا مستندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما في ما عرفت كذا ذكره الفاضل  
الحشي في شرح المفتاح ( قوله يكون المسند فعلا يستدعي الى آخره ) قيل اما  
بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ٦ ليتناول زيد طاب ابا اذا مال زيد طاب  
ابوه وانما يصير الى ذلك لان الفرق بين المسندين يجعل احدهما سيبيا دون الآخر  
تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا  
من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند  
السببي مع انه في زيد طاب فعلى والفرق تحكم لان الذي استند اليه الفعل في كل  
من المثالين نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشيء السابق فلاستناد  
الى ذلك الحاضر وانما النفس فليست في تلك المثابة فتأمل قال الفاضل الحشي  
وانما عرفت كل قسم على حدة واعترض عليه بانه لو يدل البناء بالاستناد وقيد  
بكونه جلتان على نحو ما عرفت في تعريف الفعل لم يحتاج الى ذلك التفصيل والجواب  
انه كان يرده عليه ما اوردته الحشي على تعريف الشارح نعم يرده عليه انه لو يدل البناء  
بالاستناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاستناد الاصل للغير والفعل  
واما المشتقات فاستنادها بالشبه والتبع وايضا يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه  
فعلا الى انه لا يجوز في خروج نحو ابوه منطلق ٤ لان المراد بيان مقتضى لاحصره  
في المذكور ولذا تراهم في الكتب يردون في مقتضيات يقصون ( قوله متعلقا  
بما قبله بسبب ما ) اعلم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضمير كقولك زيد منطلق ابوه  
وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد اخوه ضرب  
غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مستنداسيبيا بالنسبة الى زيد اخوه معا ( قوله  
فالاول نحو زيد ابوه منطلق ) او يرد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو  
ويشكل جعله سيبيا لا معنى لتعلق ذلك الجاندا بالبناء لتعلق اثبات اجيب بانه  
يأول بمعنى عمرو ويطهر صحة تعليقه بزيد اذا كان يصحح زيد منطلق الاب او منطلق  
ابوه يصحح زيد منسمى الاخ بعمره او منسمى اخوه بعمره ( قوله ولا يخفى انه سهو  
والا لكان المناسب ) قال الفاضل الحشي وايضا لا يحتاج في ضابطة افراد المسند  
الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققت  
وليس المقصد من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر  
ويرد على ظاهرة ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد  
المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب

٦ وهذا القول يستدعي  
ان يكون معنى تعريف  
الشارح بشرط ان  
لا يكون ذلك الفاعل  
مستندا اليه اما بحسب  
الظاهر او بحسب للمآل  
عبد

٤ نعم لو ثبت ان نحو ابوه  
منطلق من المسند السببي  
عند السكاكي كان  
لما ذكره وجه لكن اول  
المسألة فانه لم يصرح  
بذلك وانما يصار الى ذلك  
بجعله السببية ضابطة  
الجملية فتأمل عبد

مبحث تعريف زمان الماضي  
والاستقبال والحال  
٧ أى توهيم مولا خسر

٧ حيث قال كلمة اذاهنا  
ظرف مجردة أى هذه

الحالة ثابتة في وقت كون  
السامع مستحضرا الخ  
ويعلم منه ان خصوصية  
الحالة هى مضمون ما

اضيف الظرف فليفهم به  
هو اما الاعتراض بان تلك

القبليّة لا تتجمع مع  
البعديّة وهو التقديم

الزمانى فهو اعتراض  
آخر لا يتوقف على كون

قبل ظرف زمان يحاب  
عنه فى كتب الكلام منه

٨ الظروف اللازمة الظرفية  
والظروف الغير المتصرفة

بمعنى واحد وهو ما لم  
يستعمل الان منصوبا

بتقدير فى او مجرور فى  
قال الفاضل الرضى

ومن الداخلة على  
الظروف الغير المتصرفة

اكثرها بمعنى فى نحو  
جئت من قبلك ومن

بعدك ومن بيننا وبينك  
جاء الخ منه

ان السبب فى قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعنى كالتحقته فبيد ثبوت الاصل  
اعنى فعليته يعنى ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحقته  
واما على زعم التوهيم فهو ضلّى لانه يشترط فى المسند السببى ان يمتد الى الشي  
على وجه البناء اعنى تقديم المبني عليه بالفعل الذى يقابله مما ليس كذلك وهذا  
السلب يصدق بالانتساب لاعلى وجه البناء فيدخل المثال المذكور فى ضابطه

الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرج به ( قوله ويمكن ان يقال ان فى قوله هو  
ان يكون مضافا محذورا هو الزمان) هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة فى

مثل اتيك حقوق النعم من تقدير الوقت واما على ما ذهب من يجعل المصدر  
بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكوران فى كتب النحو وهذا قد يقدر

لفظة ما فى قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان ( قوله والنحن  
ان المسند السببى يكون اذا كانا) لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده

قدر له عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذ يكون بناء على  
ان الشايع بعد اذ هو الماضى والمضارع قليل ثم ان هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير

الى المسند وقوله او وقت كون المسنداء على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند  
سيبا واعلم ان منشاء استبعاد التثنية هذا التوجيه هو ان اذ ليس بذكر

فى الكلام ان المضارع معه قليل جدا ولهذا المقدّر المحذوف عدل من يكون الى كان  
فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من جنس هذا التأويل فى حل قول السكاكى

واما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند اليه فى اذ كان السامع الى آخره كما توهيم ٧  
( قوله هو الزمان الذى قبل زمان تكلمك) كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ قبل

بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما بكون الشي ظرفا لنفسه او بكون  
زمان آخر لزمان وهذا انما يتم لو لم يكنه قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل

الرضى فى بحث المفعول فيه ان قبل وبعد ٨ من الظروف الغير المتصرفة ثم انه يعود  
المهروب عنه فى قوله وجوده بعد ٨ هذا الزمان سواء حل يترقب على الاستقبال

او على الحال اذ لا وجه ههنا لتوجيه الذى ذكر فى قبل والا لكان المناسب  
ان يطرح مرقب وجوده ويقال الذى بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حل

يرقب على الاستقبال يلزم مجذور آخر لان كون الترتيب فى الاستقبال يقتضى عدم  
حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضى

حصوله بعده فيلزم اجتماع التقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان  
الذى يحصل عقب الحال على تقدير تغيرهما كما لا يخفى على التأمل ثم ان

الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشى حيث قال وكذلك يتقرب دال  
على زمان مستقبل فيلزم ان يتقرب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم اجد  
المحذورين اذ رد عليه ان كون التقرب في المستقبل لا يستلزم كون التقرب فيه  
حتى يلزم ١٩ احد المحذورين قال الشارح في شرح الفتاح وهذا تدقيق فلسفي  
لا ينظر اليه العرف واللفظ على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتغال  
الكلمة على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماضى  
وقد يقال التغاير الاعتبارى موضح للظرفية في الجملة ( قوله والحال هو اجزاء  
من اواخر الماضى واوائل المستقبل ) تعيين مقدار الحال مقفوض الى العرف بحسب  
الافعال ولا تعيين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويشرب ويمشى ويحج ويكتب  
القرآن ويمد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور  
على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما  
عند الحكماء والقائلين بان الزمان موجود متصل والحال عندهم وهو الآن  
عرض حال في الزمان لاجزاء منه فالان بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود  
وخال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء  
الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الا انه لا يقال الوقوع في الاجزاء  
المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال ( قوله بخلاف الاسم نحو زيد قائم )  
فيه انه مخالف للماسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظ من ان اسم الفاعل  
والمفعول حقيقة في الحال وبجاز في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في ماسلفه  
هناك تطلع على التوفيق ( قوله مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان  
الى آخره ) المراد بالتجديد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول  
الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه  
فيه فذكر افادة التجدد لتحقيق المقام لا تنقيد للاحتراز كذا في شرح الفتاح  
لشرىف ( قوله يقتضى تجدد الكل وحدوثه ) رد عليه الفاضل المحشى بان  
هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما الملقى بتجدد  
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود  
لان الكلام في الحالة مقتضية لكون السند فعلا لاحداثا مقارنا لزمان وفيه نظر  
انه ان لم يرد بالسند في قوله فليست السند ماهو السند حقيقة اعني الحدث على  
ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظا لتقيد في محزه لان احدا لا يمتنع جزاء الفعل  
لا يقيد على ان جعل النرض افادة انصرام الزمان على ماهو المآل يميز

١٩ اى لا يلزم من كون  
الزمان المستقبل ظرفا  
للتقرب ان يكون ظرفا  
للتقرب فيجوز ان يتقرب  
في الزمان المستقبل نفس  
وجود الزمان لافى زمان  
فلا يلزم شئ من  
المحذورين فتأمل منه

٣ اى الاندراج في التقيد

٤

٤ اعمال ظاهر الاستثناء

٥ لجواز ان يحمل الاستثناء

على عدم الدخول كما في

الاستثناء النقط ٤

٦ فالضمير في انه مستثنى

راجع الى التقيد في باب

كان ٤

٧ وهو قوله مستثنى من

هذا الحكم ٤

٧ قال الفاضل الرضى

تسمية مرفوع الافعال

الناقصة اسمائها الى من

تسميته فاعلا لانهذا الفاعل

في الحقيقة مصدر الخبر

مضاف الى الاسم ولهذا

لا تحذف اخبارها غالبا

خذف خبر المبتدأ ليكون

الفاعل مضمونها

مضافا الى الاسم فكما

لا يسمى منصوبا المشبه

بالمفعول مفعولا لقائنا

ان لا يسمي مرفوعها

المشبه بالفاعل فاعلا

لكنهم سموه فاعلا على

القلة ولم يسموا المنصوب

عن التحقيق كيف وقول الشارح اى يقرس الوجوه ويتأملها يحدث منه

ذلك التوهم شياء فشياء ويصدر منه لحظة ف لحظة يدل على ان المراد اعادة

تجدد الحدث ف تأمل ( قوله وكلاوردت عكاظ ) الهزلة للترقيق ان قدر المعطوف

عليه استحضروا نى وللا تكرر ان قدر لم يعرفوا والعامل في كل ما على الوجهين

بعضوا ( قوله شيئا فشيئا ) يشعر بان المراد بالتجدد قياسا على التقضى والحق انه

خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام

نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ

ويمكن ان يقال فرض الشارح بان المراد من البيت بحسب اعادة المقام

والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم

في ضمن التقضى فلا غبار ( قوله انلى على كل قبيلة جناية ) وقيل انما بعضوا

اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضوره لانه الرئيس على كل شريف

والقاضي على كل ذى مجد منيف ( قوله فلا قادمة محمدا ) الاظهر ان يقول فلا قادمة

مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن اعادة المدلول الوضعى للاسم

صريحا فان الاممية لا تقيد عدم التقيد وعدم اعادة التجدد بل هما العدم ما يدل

عليهما ف تأمل ( قوله لا يالف درهم الى آخره ) من ايات الحامسة قاله جوبين

نضاروله انا اذا اجعت يوما درا همتا ظلت الى طرق الخيرات تستبق وفي قوله

لكن يرمه تكميل حسن اذ قوله لا يالف الى آخره ربما يوهى به انه لا يحصل له جنس

الدراهم قازاله ( قوله يزجيه ) الترجيح دفع الشيء بالرفق كاتزجى البقرة

ولدها ( قوله اشار الى انه ٦ مستثنى من هذا الحكم فان قلت ٤ ظ الاستثناء

يقضى ٣ الاندراج وذلك بان يؤخذ التقيد اهم من الظاهرى والتحقيق فاذا ذكره

الشارح ٢ جواب تسليى واللام لكلام المص ان يقال لانسم الاندراج

والانتقاض فان التبادر من التقيد كون القيد فضلا غير محتاج اليه في تحصيل

اصل الجملة وهو مفقود في باب افعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت الظ

ان مراده بهذا الحكم قيد الفعل بنحو المفعول وبلاستثناء عدم الدخول فالا لامة

على هذا ظاهرة فلي تأمل ( قوله تقرير الفاعل ٧ على صفة ) اطلاق الفاعل

على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم

او شبهه ( قوله غير مصدر ذلك الفعل ) قال الفاضل المحشى زاد الشارح هذا

التقيد تبع لغيره ولا حاجة الى هذا الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع

لتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فبدل على خروج الصفة المذكورة

مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستثنى من المفعول فليفهم ٤ ( وهذا )



٧ ويدل عليه قول السيد عبد الله في شرح البعد تمام التعريف المراد بالصفة غير صفة مصدره **ع** ٣ دلالة كان على الاستمرار مذهب البعض. ورده **﴿ ٣٢١ ﴾** الفاضل الرضى. بانك اذا قلت كان زيد صار بالم فقد

الاستمرار الا ترى انه يجوز كان زيد ناعما نصف ساعة فاستيقظ واما الاستمرار في قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا فاعلم استفيد من وجوب كون الله سميعا بصيرا لامن لفظ كان فعلى هذا حال كان على خلاف حال الافعال التامة فانها اذا استعملت في الامور المستمرة كقولك علم الله كانت مجازا من هذه الحلية كما صرح به الفاضل الحشى فيما سبق ودل عليه قولهم بدلائلها على التجدد والحدوث وبالجملة لا شك في عدم دلالة كان على الحدوث سواء قيل بدلائلها على الاستمرار او على الكون المطابق فهو مستثنى من قولهم ان الافعال تدل على الحدوث ولا ضرر في ذلك فان الدليل على تلك الدلالة فهم اهل اللغة منها ذلك وتفسيرهم ايها به وهذا الدليل لا يحرى في كان وبهذا التقرير ظهر بطلان ما ذكره بعض النجاة من ان الافعال الناقصة سلمت عنها الدلالة على الحدث ولذا سميت ناقصة ولذلك لان الانتقال بالدالة عليه صار حدث بلا خلاف

وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما لو فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور يانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقرر الفاعل على صفة للغاية لاصلة للوضوع كما زعمه الحشى يدل عليه قول الشارح على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعان تلك الافعال فان الصفة مشار اليها انما يتصف بالكون ٢ وهو غير التقرر وايضا قد اعترف الحشى صريحا ان لكان دلالة ٣ على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرد معنى افعال الناقصة كيف ولو حل التكلام على ذلك المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرر تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ماقى وجه الاول والكون المطلق على ماقى الثاني فلا وجه وجبها للحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى (قوله وهذا معنى قولهم الى آخره) انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الى آخره فلا يراه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها لا يحكم بمعناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم (قوله او عدم ارادة ان يطلع السامع) المراد بالسامع ههنا مخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتأمل (قوله اكرمك ان تكرمنى اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والالوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودل على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه لما سبقين الآن من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم التحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النجاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه (قوله فاجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية) قيل عليه ان الجزاء في قولك ان ضربتك بضربتي خبر مع ان الجملة انشائية وزيد ان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر

وكذا الاستمرار الدال عليه بهذا والاخوانه **﴿ ٣٢١ ﴾** والاعتناء الدال عليه ليس والكون المطلق الدال عليه كان عند البعض والله تعالى اعلم **ع** ٢ بالكون لزيد لا في نفسه **ع** كذلك الحصول والوجود المذكوران في عبارة الشرح **ع**

وقد ظن ان التعسف في تغيير الجملة الشرطية بالجزاء وليس بشئ فان ذلك التغيير ضروري وملتزم عند الشارح  
لان المقيد بقيد مخصوص وهو الشرط نفس الجملة ﴿ ٣٢٢ ﴾ الجزائية لا مجموعه المركب عند

قال مولانا حيدر تاملنا  
فظهر لنا ان العذر مقبول  
لانه لو قال اصل اذا الجزم  
بوقوع الشرط واصل  
ان عدم الجزم بوقوع  
الشرط ولا وقوعه اى  
التزيد لبيان وجه  
الافتراق فان الجزم  
والتزيد متباينان فلا  
معنى للاقتصار على احد  
شرطى معنى ان وانت  
خير بان المقام خطاين  
يكتفى فيه بما يقع وما  
ذكره الشارح يكون  
وجها للاقتصار على  
ان فيه اعاء الى اشتراك  
عدم الجزم باللا وقوع  
ولو قال ذلك لفات هذا  
الاعاء عند

فوقال ايضا وانت خير  
بان ما ذكره لا يصلح عذرا  
بل كل ما ورد دعى الى  
فهو وارد على صاحب  
المفتاح فكان عليه ان  
يترضى بجانب الا وقوع  
كأنه عليه في المثال  
وانت خير بما دأق على  
ما حررناه في الحاشية  
السابقة عند

وقد يقال الاضافة

( قوله في نفسها للصدق والكذب ) اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال  
يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية التكلم والخبر ايضا ( قوله بناء على  
انه في بحث تقييد المسند الخبرى ) ولا يجوز ان يكون بملاحظة التأويل على  
ان يكون معنى قولك ان جازم زيد فأكرمه ان جازم زيد فانت تأمور باكرامه  
لان ذلك التأويل اعما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه فكالمذهب  
السكاني فلا اذا ضرورة داعية اليه ( قوله لان الحرف قد اخرجته الى  
الانشاء ) محمول على حذف المضاف بقراءة السوق اى الى حكم الانشاء  
وهو تغيير الكلام واحداث معنى فيه بتطرق اليه عدم احتمال الصدق  
والكذب فلا يراد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء  
( قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه ) لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام  
واحداث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا  
فرتبه الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع من انواعه ( قوله ) تعسف  
منه ( بحمله كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين بقول  
الشارح وتخليطه آه في موقع البيان لوجه التعسف ) قوله في انها قول جازم  
موضوع للصدق والكذب اى يحتمل الصدق والكذب ( قوله ان عدم الجزم  
بوقوع الشرط ) واما قولهم ان مات زيد افضل كذا مع ان الموت مجزوم بالوقوع  
قد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول  
ان عليها ( قوله او على ضرب من التأويل ) مثلا سوق المعلوم مساق الشكوك  
لكنة تقتضيه او كون مخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب  
كاستعمال اما لتفصيل الجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك بما سيجى تفصيله  
( قوله واصل اذا الجزم الى آخره ) قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنون ان  
فاما يستعمل اذا فيها باعتبار خطاين ( قوله فليأمل ) ليطالع على الفرق بينهما من  
ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك و في اذا لوجود الجزم بوقوعه  
( قوله فبه في المثال ) حيث قال ام لا ( قوله لتكنة ) وهى ههنا تنزيل المخاطب منزلة  
الجاهل لعدم جزمه على موجب علمه من مراعات حقه ( قوله انما هو بوقوع  
الشرط ) لاستقيم الابان يحمل على حذف المضاف اى بوقوعه يقتضى الشرط  
بقراءة المقام ( قوله نحو هذا جازمهم الحسنه الآية ) اورداية من كلام الله تعالى  
تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا القطوع وان في الحمل والمراد القطع والاحتمال  
بالنظر الى حال الشئ في نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز

في وقوع الشرط لادنى ملايسة اى هو عالم بوقوع ملتبس بالشرط في الجملة ويكنى في التلبس كونه عالما ( عليه )  
بوقوع تقيض الشرط ولا يخفى بعده على ان ما ذكر انما يفيد تلبس العالم بالشرط لا تلبس الوقوعه فأمل عند

عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع  
او اللا وقوع ( قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله ) المراد  
بالحسنة في الآية الاولى الخصب والرحاء بان الآية تزلت في اليهود حين تشأموا  
برسول الله عم فقالوا هذا دخل المدينة نقصت ثمارها وعلت اشجارها فرد  
الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الآية الثانية القبح والغنية يدل على  
ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابكم مصيبة اى قتل وهزيمة بشهادة ما قبله  
اعنى يابنها الذين امنوا احذوا حذرکم فانفروا ثبات وانفروا جيعا وان منكم  
بن ليطئن الآية وانما استعمل الماضى في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع  
اللام الموطئة يلزمه المضى لفظا لان الجواب لما كان لقمم لتقدمه الدال  
على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط ماملا لفظا وايضا والله تعالى  
ذو الفضل العظيم فهناك شأية تحقق النوع الذى يراد بقوله فضل من الله  
واما التنكير فلتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا يظهر انه دفع بحث  
الشارح وانه ليس بما يحتاج ح في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الى آخره  
( قوله اذ لم تقدم ذكر الحسنة لتحقيقا ولا تقديرا ) ليس بشئ لان ما قبل الآية  
وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرية لما ذكر فيكون عهدا خارجا  
تقدير يا كما اشار اليه الفاضل المحشى فيما سبأنى وقد يقال يكفي في العهد كون اليهود  
مشهورا بينهم متداول لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل  
السوق اذ لم يكن في البلد الاسواق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة  
اذ التعاقد ثابت بالنسبة الى الخصب والرحاء وفيه ان هذا التعاقد هو بالنسبة  
الى قوم موسى عم لا لمخاطبين بالآية وهو المعتبر في العهد الخارجى ( قوله  
كثرة وقوع واتساع ) الظ المناسب لقوله فيما سبق لكثرة واتساعه ان يكون  
كثرة وقوع مفعولاه اى قطع حصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل  
ليس كثرة الوقوع فضلا لقطاع فكيف يتصب بحذف اللام فلنا جاز ذلك  
بتأويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على الفاضل  
الرضى لم يشترط ذلك ( قوله وبهذا ظهر فساد ما قبل ) اى بما ذكر من بطلان  
ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره المرتضى فان قوله حقا  
ان يشك فيها دليل ظاهر على انه حل العهد على مذهب الجمهور ( قوله مع  
جعل السببة القليلة غير قطعية الحصول ) لا يخفى ٧ ان قلة السببة مستفاد من تنكيرها  
وان القلة المستفاد من التنكير اعماهى قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها

٤ وقد يجعل منصوبا على  
التنيز او على المصدر اى  
يكثر ~~ص~~ كثرة وقوع  
ويشعرون اتساعا  
٧ وفيه اشارة الى دفع  
ما ذكره البعض من ان قلة  
السببة تؤكد كونها  
قطعية الحصول وتقتضى  
كونها بهذه المثابة فلا  
يظهرح دلالة على فضل  
الله وعنايته فضلا عن  
كونه اولى الا ان يجعل  
القليلة منصوبة على انها  
مفعول الجعل المذكور  
وقوله غير قطعية  
الحصول مفعولا بعد  
مفعول لكن الظاهر انها  
محرورة لانها متصفة بعد

فان العلة بالمعنى الاول قد يجمع مع دوام الوقوع ثم لا ينجح ان العلة بالمعنى المذكور يؤكّد الوقوع اذ لا يخلو احد عن شيّة ما في ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله تعالى بلا شبهة ( قوله وان ايراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة الى آخره ) الظ من كلام الشارح اعتبار اليهودية بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكّاني بالنسبة الى المخاطب والمخاطب هنا غير قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا بمخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتأمل ( قوله وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة ) اى بما ذكر من ان المقدّر ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذى مع ان وجه الفساد فيها واحد لان كلام العلامة طويل الزيل فلو قدمه على الشق الثاني من الترمذى لتباعد احد الشقين عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ثبوت مشار اليه وانه انما يقتضى التوجه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه ممجّداً بالابطال على توجه هذا الفاضل ايضا على انك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشكّين الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذى حل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس الحسنة مطلقاً وان الشارح حل كلامه على هذا لمن تأمل في كلامهما لدنى تأمل ( قوله هذه العظيم من الحسنات ) الجمع باعتبار جزئيات الخصب ( قوله فيكون اسوء ) مدار الاسوءة على ان في الجملة على الجنس لزوم ترك الشكر على اليهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من تركه على اليهود فقط ( قوله وامام من حيث تمتنع برد ) عليه ان مراد العلامة هو ان اليهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقفاً موجوداً بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة اليهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر على الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد ( قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها يهودية ) اورد عليه الفاضل الحشّي ان الحسنة اذا ارد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة

قوله فلو قدمه اشارة الى توجيه الكلام ودفع لما قيل انه لو كان القصد الى هذا المعنى لكان مقتضى الترتيب تقديم ذلك على الشق الثاني من شق الترمذى عله قوله والدليل الخ فيه اشارة الى رد ما قيل ليس في شئ من كلامي الشارحين ما يقتضى اختصاص العهد بالعهد الجمهورى فليتأمل عله لان قول العلامة في تفسير الحسنة وهو الخصب والرخاء صريح في الحمل على العهد على مذهب الجمهور وقول الترمذى حقها ان يشك فيها جار مجرى الصريح في ذلك فتدبر عله فيه رد لما قيل مدار الاسوءة وترك الشك لما كان على العهد وعلى اعتبار ما جعل الام للعهد انتهاء واعتبار الشك عليه بلا واسطة اقتضى ملحق البلاغة عله

كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حل كلامه  
على ذلك واجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء  
بجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب  
ابتداء بجازا ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقة بمنزلة الموهود الخاص  
كما هو مذهب السكاكي في العهد فاذا اراد بها مطلق الخصب يكون تعريفها  
تعريف جنس ورد بيان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصنة  
معينة صريح في حل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكبة  
مطلقا حتى يصح حل العهد على الجمهور وقديتكلف في الجواب  
عن اليراد بان الاطلاق المذكور في عبارة الفتح اعم من اطلاق الجنس  
واطلاق النوع فاذا حل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة  
على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة حاعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق  
على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام ولا محذور فليتأمل ( قوله  
ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ) ان اراد تحليل السيئة باعتبار نقيها  
بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه ح قوله ولهذا نكرت في محزه  
لان ندرة الوقوع لا يكون باعثا لتنكيرها المفيدة لتقليلها في حد ذاتها  
وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل  
على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق ( قوله في قوله فاذا مس  
الناس ضرر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان  
ضرر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس  
فيندفع الثاني ( قوله فلنظر الى لفظ المس ) قبل هذا مناف ١٢٣ اسلفه في بحث  
تنكير المسند اليه لانه لادالة لفظ المس على التقليل دليل قوله لمسكم فيما اخذتم  
فيه عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا مقول عن الايضاح وسكت عن اعادة  
التمسك اكتفاء بما سبق وبان النفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء  
من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يعذبك عذاب من الرحمن لانفس الانبياء  
عن القلة الاظهر هو الجواب الاول از الانبياء عن القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة نفس  
هذا اللفظ على الترجيح فليتأمل ( قوله فلان الضمير في مسه للانسان المعرض للتنكير )  
اي للانسان المقيم من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه للفتح والدليل على  
ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر ينسب مقطوع به لان منهم  
العاصي الى الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لا باسم الانسان من دعاء الخيرو ان مسه

٤ يؤيده ما سيذكره في  
جواب السؤال الذي  
ذكره بقوله والى تنكير  
ضرر المفيد لتقليل  
٣ واما التقليل في قوله  
والى تنكير ضرر المفيد  
لتقليل فالمراد منه التقليل  
بحسب الذات لا بحسب  
الوقوع ٤

الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ ان مع الضمير هنالك راجع الى مطلق  
الانسان فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان  
ايضا لم يظهر في الصدول نكتة الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية  
لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر آخر كالانحرف  
(قوله ونأى بجانبه) يقال نأى بجانبه اى لنفسه كان الجانب مقصدا والمعنى ابعد  
نفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظيما (قوله كقولك لمن يكذبك)  
ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قبلت له صدقت  
وكذبت اذا قلته كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان  
كاذبا حتى رد على المص ايضا ان التكذيب تصرح بان المخاطب جازم بالوقوع  
الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب  
كنية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان التكلم جازما  
بالوقوع والمخاطب بالالاء وقوع تعارض الرجحان قساقطا فيقي التساوي  
ولا يخفى انه وجد آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فأمل (قوله كقولك  
لمن يودى اياه) لك ان تعتبر في هذه الصورة تنزيل التكلم نفسا بمنزلة الشاك لان فعله  
من ايداء اياه كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال التكلم  
كاهو الاصل في ان (قوله اى انهم لم يفسدوا عنكم القرآن) واعلم ان هذه  
الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحووا لم يفسدوا وانفسدوا  
عنكم الذكر انما اذا ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهزة من الجملة  
المعطوفة قدمت على العاطف تبسها على اصالتها في التصدير واخواتها تأخر  
عن العاطف كاهو القياس نحو فان تذهبون فاني نؤفكون فهل يهلك الا  
القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهزة  
في الصورة المذكورة في موضعها الاصل والجملة معطوفة على جملة مقدرة  
بينها وبين العاطف فقول الشارح ان انهم لم يفسدوا عنكم القرآن اشارة  
الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري  
ومتابعوه لحاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يقدمها ما يكون معطوفا عليه  
ولم يحج ذلك في الاستعمال بل لا بد وان يكون مبتدئا على كلام مقدم ثم ان  
الزمخشري جزم بما يقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى اقمنا اهل  
القرى انه عطف على فاجذبناهم بقية وفي قوله تعالى انا لميعوثون او ابانوا  
الاولون فيمن قراء يقع الواو ان ابانوا ٣١ عطف على الضمير في ميعوثون انتهى

٤ اعترض عليه ابو حيان  
وتبعه السبغاني بان  
الهزة انما تدخل على الجملة  
لا على المفرد ولو دخلت  
على المفرد المعطوف لكان  
العامل في المعطوف  
عليه عاملا فيما بعدها  
بواسطة هزة الاستفهام  
لا يمل ما قبلها فيما بعدها  
فحين ان يكون ابانوا  
مبتدئا خبره مجنوف اى  
مبعوثون لدلالة ما قبله  
عليه ويمكن ان يدفع بانه  
يشتر في التابع ما لا يشتر  
في المتبوع كما شرع عندهم  
علينا مل ٤

٣ فبداهة اذا اعتبر الهزة  
في الجملة المعطوفة لزم  
عطف الانشاء على  
الاخبار (منه)

بالفصل بينهما بجملة الاستفهام ( قوله فحين قراء بالكسر ) واما فحين قراء بالفتح  
على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا شرط فان جزاؤه قلت الجملة  
الشرطية وقتت حالا فاستغنى عن ذكر الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل  
ما قبلها دليل الجزاء ( قوله او للاعراض ) اشارة الى تجوز كون صفحا  
مفعولا فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض  
فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى  
والله اعلم اعتبر امراضكم فيطبق على المشهور ( قوله ان الحال في هذا  
المقام الى آخره ) يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه وخ يجب النظر  
الى الآيات القاطعة فروعى حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات القاطعة  
فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف ( قوله ومنه قوله تعالى قل ان كان  
لرحمن ولد الآية ) اى ان صح وثبت به برهان يقين وحجة واضحة ان يكون له  
ولدا فاول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والافتاد له كما يعظم الرجل  
ولدا للملك لتعظيم ابيه ( قوله اى محتمل ان يكون للتوبيخ ) الظاهر ان مخاطب  
بالآية جميع من لم يؤمن وفهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا  
تقليب المرتاب على غيره ( قوله لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله الى آخره )  
كان هذا الدليل لا يجرى في غير كان لدلالة صار على الانتقال الذى لا يستفاد  
من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضى لكن ربما يدعى بانه  
لا يجرى في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان  
وهو غير مستفاد من خبره قطعاً فأمل ( قوله ولا يحصى عن هذا الاشكال )  
اى لا يخلص من هذا الاشكال الوارد على اعتبار التقليب الاما ذكر فلا يرد منع  
الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الآية بوجه الآخر ( قوله ويكون  
معنى الكلام ) يعنى يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا على التوجه المذكور  
بتكلف ومخلص ما ذكره تقليب مشكوك الازتياب على مقطوعه لكن فيه بحث  
لانه كان فهم من يكره عنادا والظن بالخطاب اياهم ايضا فلامعنى للاقتصار على  
تقليب مشكوك الازتياب على مقطوعه بل الاول تقليب المشكوكين على السيقين  
المعاندن ثم تقليب الكل على المتكرين ( قوله وكانت من القاتنين ) الظن ان المراد  
من القاتنين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر فقيه تقليب احد  
الجنسين على الآخر ونكتة التقليب الذى ذكرها الفاضل المحشى لا يختص  
بحريم عليه السلام بل يعم جميع القاتنات وان اراد الذكور فقط فالمرط وفي الآية

٢ فيه اشارة الى ان قول  
الفاضل المحشى هذا  
التعليل لا يجرى بالحليس  
باعتراض على الشارح  
فأمل  
٣ كما قال بل الاولى لان  
سياق الكلام في استعمال  
ان في المقام الجزم بوقوع  
الشرط لنكتة وهذا  
يمكن ان يجعل وجهها  
للاقتصار على بيان  
تقليب المشكوكين على  
التكرين وايضا لوجه  
آخر وهو تقليب  
المشكوكين على المعاندن  
والتكرين ابتداء الا ان  
ما ذكر في الحاشية اولى  
لظهور الكثرة في جانب  
القلب المعترية في مثل  
هذا التقليب ( منه )

وجداً آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر  
 اللفظ كالجمع والقوج ( قوله بل ابتداء الغاية ) فلا يتعين التغليب اذ لا دليل  
 على ارادة امهاتها ( قوله لان الغرض مدحها بانها صدف ) يعني ان الغرض  
 مدحها بالحسب لا بالنسب ( قوله كالقمرين ) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن  
 عبد العزيز فلا تغليب ويرد ما نه قيل لثبوتان عليه الرضوان نسباً لسيرة القمرين ثم  
 قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد  
 به عمرو بن وهب ( قوله والقمرين للشمس والقمر ) وعليه قول المتنبي واستقبلت  
 قمر السماء بوجهها فارتنى القمرين في وقت معا اراد الشمس و هو وجهها  
 وقمر السماء يعني ان وجهها لصفاؤه وشدة صفائه انطبعت صورة القمر فيه  
 لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق برؤية وجهها الشمس  
 والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قراؤه قرالانه لا يجتمع قران  
 في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران  
 في العرف للشمس والقمر ( وقوله فانه تغليب على المؤنث ) اي وان كان اثقل  
 ووجه كون القمر اثقل من الشمس تحريك وسطه ( قوله ولا يخفى عليك ان ابوين  
 وقرين من قوله ومنه ابوان ) وفي بعض النسخ ابوان وقران فالاول محمول  
 على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج ( قوله ولو سلم قلبيكن  
 مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر اذ جاءته يؤل الاسم بمعنى  
 المسمى به ليحصل مفهوم قنا ولهما فيثنى باعتبارهما فيكون معنى ابوين  
 المسمين بالاب كافي العلم وقدرد بعضهم هذا التأويل في العلم بانه قليل بخلاف  
 تثنية موجهه فالاول ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة  
 فيها يكفي في تثنيها وجعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس  
 ( قوله وجع باب التغليب من باب المجاز ) قال في شرح المفتاح واما بيان  
 مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اى انواعه فمما اراد حدام حوله وهما  
 اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا  
 بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازى اذا لفظ لم يوضع له لاننا نقول  
 فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجزان هذه الالة في كل جمع والجواب ما اشار  
 اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشف وهو ان الجمع اتمام يلزم اذا كان  
 كل واحد منهما مراداً باللفظ وهما ارد معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي  
 والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان

عمر بن الخطاب وعمر بن  
 عبد العزيز رضي الله  
 تعالى عنهما  
 ٤ وما ذكره المتنبي في  
 شرح المتنبي من ان المعنى  
 المذكور جعل وجهها  
 قرا اذ ليس ذلك الا  
 لاضائه واشراقه و  
 الاجرام المضئية المشرفة  
 لا تنطبع فيها الصور فهو  
 مردود بان ما ذكره  
 ادعائى ومبالغة فلا  
 يقدح فيه ما ذكره  
 وهذا ظاهر  
 بحيث عموم المجاز



ذلك في جيع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط  
 يجعلها معنى واحدا عارفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ  
 ( قوله اولتعودن في ملتنا ) يمكن ان يقال عاد يحيى بمعنى صار فلا يكون  
 في الآية تلميح ولا بآية قوله بعداذنجانا الله منها لان الجاء عن الشيء لا يستدعي  
 سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه للفتاح ٧ وقد يقال يجوز  
 ان يكون معتقدا للكفار ان شعبيا عليا السلام كان منهم لسكونه عنهم عن ابا طيهم  
 قبل البعثة فلا تلميح في تعودن من هذا الوجه وهذا مبنى على ان اعتبار  
 الخواص والزبا في مثله في المحكي والظ اعتباره في الحكاية فأملى ( قوله  
 انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ) اعترض عليه بان جيع باب التلميح مجاز  
 كاسبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ثم لان هذا يتكلم مع الغير  
 كاهو وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد في قوله انا وزيد ضربنا بلفظ  
 الغائب صار التعبير عن التكلم وعنه بطريق التكلم في قوله ضربنا بطريق  
 المجاز نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا مراد به  
 التكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعلنا  
 ( قوله من قرأ بناء الخطاب ) واما قراءة الغيبة فلا يحمل على تلميح غير اذ لم يعد  
 في كلام البقاء تلميح الغائب وان كانا اكثر على المخاطب ولا تلميح احدهما على  
 التكلم ( قوله من المكافين وغيرهم ) الفظ بالنظر الى المقام حيث سبقت الآية لبيان  
 احاطة علمه تعالى بكل شيء ان يع لفظ غيرهم الغير المميز من الجعم اما بان يحمل من قوله  
 من سواك على الاستعمال النادر كما في قوله تعالى ومنهم من عصى على اربع واما بحمله  
 على التلميح ( قوله اذ لا معنى لقوله لعبد والعلمك تقون ) اى لا وجه لتعلق  
 قوله تعالى لعلمك تقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح  
 الكشف ردا على تجوز الفاضى كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا  
 ربكم راجين ان يتحرطوا في سلك المتقين الفايزين بالهدى من ان قوله الذى  
 جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او منطبا منصوبا او مرفوعا  
 فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فهو وسيط  
 الحال من فاعل اعبدوا وينوصى المفعول كالتوضيح بين العصى ولجائها  
 مع ان فيه تلميحاً عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية يقتضى  
 والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لئلا لهم اعنى الثواب لا ما يشق عليهم  
 وهو التقوى وان كان مقصدا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع

٧ واما ما ذكره صاحب  
 القرائن من ان عاد لو كان  
 بمعنى صار لقليل لتعودن  
 الى ملتنا لان عاد يتعدى  
 الى لا يلقى فجوابه ان عاد  
 ان كان بمعنى صار لم يكن  
 من صلة العود بل يكون  
 خبر العاد نسخته

المأمورات والابتها عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق بعلمكم تقنون  
 باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلمكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره  
 الاقصرى فالوجه ان تعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارة للارادة اعنى  
 مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالقوى البتة لامتناع تخلف  
 المراد عن الارادة ( قوله فى لفظكم تغليبان ) قيل عليه يلزم اجتماع مجازين  
 فى كلمة واحدة وهو تمتنع اتصافا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز  
 فى لفظ واحد لارادة معينين مجازين منه والمحدور هو الثانى دون الاول ( قوله  
 فى الخطاب مختص بهم ) استدلل عليه بانه لو كان الخطاب بالبت والتكثير عاما  
 للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان فى نعمة البت والتكثير فلا يناسب  
 الامتناع على الانسان كما لا يخفى فيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان  
 فى نعمة البت والتكثير ثابت فى نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل  
 الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا مهما كان ذكر الانعام لمنفعة الانسان  
 كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم  
 القيد بقيد مقدم عليه اعنى لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المظوف  
 عليه معتبر فى المظوف كان الامتنان فى موقعه ولا تغاوت ذلك بمحموم الخطاب  
 وخصوصه اذ ليس سوق الآية للامتنان على الانسان يجعله محلا للخطاب  
 حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه فى محبة حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فأمل  
 ( قوله لكم فيها هدفه ) فى الصحاح الدفأ تاج الابل والباتها وما ينفعه منها والمراد  
 ههنا مطلق التاج وما ينفعه اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق ( قوله  
 انسب بنظم الكلام بما قدره ) لانه يحى بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم  
 فالناسب لهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام معطوفا على من انفسكم  
 ويكون الخطاب فى يد رؤىكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم  
 من الانعام ازواجا فلا يكون الآية ح من قيل التغليب ( قوله متعلق بغيره )  
 على ان يكون ظرفا لقوله لكونه عبارة عن حصول الثبوت كما يحمل الضمير  
 الراجع الى ما يصلح العمل مأملا فى الطرف ويحمل الجالية عنه والوصفية له  
 لتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكأنه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل  
 بين الموصوف وصفتهم بلا ضرورة وايضا اذا احتب الحصول الاستقبال فى المعلق  
 دون المعلق عليه يلزم تعلق الاق بالخال وهو محققا ( قوله ولا يجوز ان يتعلق به )  
 قبل التعليق انما يتم باخرين مبدأ أو متعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره

قوله ثم لما كان الخ  
 شروع فى الكل بعد  
 البعض ٤٤

قوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزء الاول اعني الجعل لانه في الحال  
 لكن لا مانع لتعلقه بجزء الثاني اعني التعلق (قوله لانه مفروض الحصول  
 في الاستقبال الى آخره) فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على التجدد لاعلى الثبوت  
 وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب  
 فالتعليل قاصر عن المراد (قوله لانه مفروض الصدق الى آخره) لان فرض الصدق  
 اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء وهائل ان يقول فح يلزم وقوع  
 الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط اخرجه عن كونه كلاما  
 وهو خلاف المذهب الهمم الا ان يقال المراد كونه كذلك باعتبار الاصل  
 وما كان عليه كذا قال الحصادي (قوله ان جعلت كلناهما الى آخره) ظاهره  
 يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به  
 في شرحه للفتاح فيمكن ان يكون مينا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك  
 في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم يحزلان ويمكن  
 ان يكون المراد باحديهما اسمية هو الجزء بخصوصه (قوله فاعتمد باكرامى  
 اياك اسن) هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزء  
 طلبيا بلا تأويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع التكلم  
 واما ما ذكره في شرح الفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد  
 باكرام التكلم متعلقا بحصول اعتداد مخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية  
 الواقعة جزءا الى ان تأويل بالخبرية فبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون  
 الجزء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له (وقوله فيكون طلب الى آخره) بيان  
 ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظ والافلا لتعلق حقيقة على اصل  
 السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن (قوله وتأويل الجزء الى آخره)  
 وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله  
 ويجب ان يشبه الى آخره انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة الظل لكتة اشار الى رد من جعل  
 وقوع الطلبي جزءا من هذا القيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف  
 لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات  
 من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزءا للشرط محل بحث الهمم الا ان يفرق بين  
 الامر والاستفهام (قوله كما في قول ابى العلاء فباوطى الى آخر البيت) من فصيحة  
 ٧. مطلقا معاني الهوى في شخصك اليوم اطلال في النوم معني من خيال محال  
 وبعد التيت المذكور في الشرح فان استطع في الحشر آتيت زارا و هيهات

٧. وتمام المطلاع وفي النوم  
 معني من خيال محال  
 وتمام البيت المذكور  
 في الشرح ان فاتي منك  
 سابق بين الدهر فليقم  
 لسائك البال وبعد هذا  
 فان استطع في الحشر آتيت  
 زارا و هيهات الى يوم  
 القيامة اشغال عذ  
 مغاني جمع معني وهو  
 المنزل والقوى منقطع  
 الرمل واطلال جمع طلل  
 وهو ما شخص من آثار  
 الدار ومحلال صيغة  
 متباعدة من الجلول يقال  
 مكان محلال اي يحل به  
 الناس كثيرا عذ

في يوم القيامة اشغال قوله فليتم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا  
واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او نعم كعلم اي صار لنا والبال القلب ( قوله  
اي على اظهار الرغبة ) ورد قوله تعالى اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز عن  
لازمة اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس  
الامر لاظهار الرغبة القائمة بالتكلم ( قوله الاول لانما ) عدم الاقتضاه  
بطريق القطع مسلم لكن لاشك ان التبادر في اللغة مثل قولك ان ضربت  
ضربت هو الرابط في جاني الوجود والعدم ( قوله او لان الآية ) واصله  
ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون  
الآية من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع  
الاشكال من الآية الكريمة فان قلت قد يقرر في الاصول ان العبرة بعموم  
اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم  
بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخص بخصيص  
السبب وهو المراد مما يقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور قاعدة  
اخرى للشرط على ان الشارح شافعي يعتبر بخصوص السبب فلا يرد عليه  
السؤال فامل ( قوله او لتعريض ) قبل ٦ في سلوك طريقة التعريض فاذن  
الاولى ان من هو اعلى مرتبة عند الله اعني النبي عم اذا كان الاشتراك محظا  
لعمله فاحال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يحفلون في مرتبة الخطاب  
٢ واعترض على القائمة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد عم فلا يتضح  
تلك القائمة والجواب ان القائمة لنا لا للكفار على ان المشركين قائلون بنبوة غيره  
محمد عم من الذين من قبله ( قوله بان ينسب الفعل الى احدهم ) لا بد وان يكون  
تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاني زيد مرتبة ابته ليس  
من التعريض في شيء ( قوله فالخطاب لمحمد عم ) قيل عليه سوق الآية  
يدل على عموم الخطاب لان الموجى اليه عم والى الذين من قبله هو هذا بعينه  
اعني لئن اشركت فالظن ان يكون الخطاب له والذين من قبله والجواب ان افراد  
الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان الخطاب له عم ولك ان تقول ان  
الموجه الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير  
لئن اشركت ليعطن عملك ولئن اشركتم ليعطن عملكم والله اعلم ( قوله  
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الى اخره ) رد لما زعمه الخلق  
من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشارة في الماضي وغيره وذات يحصل بصيغة

٦ قائل هذا القيل جال  
الدين الاقصر اى

٢ المعترض حضرة شاه

المضارع اعني لئن يشارك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحقوا  
 التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعيم ولا طائل تحته ( قوله وان ذكر  
 المضارع لا يفيد التعريض ) لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب  
 ان الفعل الواقع في الشرط بما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله  
 بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع بمن اسند اليه طلب له وجه وناسب  
 ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل  
 في الشرط كذا في شرحه للفتاح فان قلت ان ان يدخل على الشكوك كما سبق  
 واشراك الاتياء مجزوم اللا وقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم  
 بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة في استعمال ان لكن  
 التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المرض له  
 مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحقق من ان التعريض من صدر منهم الاشراك  
 فأمل ( قوله من الخفاء والضعف ) اي عند المص اما الخفاء فظ واما الضعف  
 فاما لاهوهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقدر فنانقاه  
 عند الشارح واما الماذكر المؤذي من ان اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا  
 لما قرر في النصوص ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد  
 ان لا يكون حرف الشرط دليلا لفظا فلا مدخل في التعريض ليكون الشرط  
 ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكره واما رارا من انه لاتنافي بين المقضييات فجاز  
 تنددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى في الشرط  
 هو التعريض ( قوله على وجهين ) قيل هذا اشارة الى انه يقدر في تعيين على  
 وجه لان الوجه الاول بين يترك التصريح والوجه المين هو نسبة الحكم  
 الى نفسه لترك التصريح بنسبة اليهم فقط فأمل ( قوله ويسمى ايضا  
 الاستدراج ) يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على تدريج ( قوله اي نموا  
 ان ترموا عن دينكم ) اشارة الى ان لو همتا مصبرية اي يجعل ما بعدها في تأويل  
 المصدر بمنزلة ان الا انها لا ينصب واكثر وقوعها بعدود ويود واكثر النجاة  
 لا يشترطها فان قلت كيف يصح القول بمصبريتها وقد دخلت على ان في قوله  
 تعالى يود لو ان بينهما وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره  
 يود لو ثبت ان بينهما وبينه ( قوله وثانيهما وهو المذكور في الافتاح ) يرد عليه  
 انه مخالف لما ذهب اليه في شر الافتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك  
 بعد تقرير كلام الافتاح وهذا حاصل ما في الكشف ويمكن ان يقال الحكم

بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدى  
ما في الكشف ان التكنة هي الدلالة على ان وادادتهم كفر المؤمنين سابق على  
ما سواء من اظهار العداوة وبسط الايدى وغيرها سبقا زمانيا ومؤدى  
ما في الفتاح ان لزوم واداة كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى  
فغير عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والتبوت كان الكلامان متغايرين  
ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشف القبلية الرتبة يعني ان لزوم الودادة  
المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلها كانا متحدتين  
هذالكن الاظهر هو التفسير ( قوله لانها واضحة الزوم بالنسبة اليهما )  
فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لاعلى تحقق لزومه لغيره فكيف يدل  
احتمال الماضي على تحقق الزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل  
على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له  
( قوله فانه يجوز انتفاءهما لدفع المصادفة الى آخره ) اعترض عليه بانه لا يجوز  
انتفاسي منهما قطعاً والزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر  
مطلقاً بل في الخبر الله تعالى فاللازم ثمان واضعنا الزوم والجواب ان الكلام  
في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العباد فلا محذور ( قوله  
اذا ملكت فاصحح ) الاصحاح بالجيم والخاء المهملة حسن العفو واما انتفاء  
ودادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا الزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء  
الربادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي  
( قوله ليكون مجموع الجمل الثالث لازماً واحداً لم يصح ما في الفتاح )  
لأبناؤه على كون الجزاء الثالث لازماً للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له  
بواسطة الاولين او كان في لزومه شبهة لم يكن الثالث واضح الزوم بالنسبة  
اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل ٩ الثالث فيالنظر الى ان الجزائين  
الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل  
الى لازم واحد ولا يكون واحد منهما مستقلاً والحاصل ان صحة كلام  
الفتاح مبني على اثبات الزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني  
الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به  
كلام الفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العادة بلا واسطة لزوماً ضعيفاً  
ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوماً ضعيفاً ايضا بمعنى انه غير قطعي  
عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن فيه لزوماً

٩ وبهذا يدفع كلام  
الفاضل المحشي عنه

قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر العداوة والبسط قليلا مل ( قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر الى آخره ) اشار الفاضل المحشي رح الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدّر خال عن الفائدة لانهم حاصله بسطوا اليهم ايديهم ولم ينسطوا ويمكن ان يحجب بان ترتيب الودادة للصارفة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيؤدون حايروناهم الى دينهم ليرقع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطايات ( قوله لا يقال الآية نزلت الى آخره ) حاصله انه لا احتياج الى حل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة ( قوله فرضا في الماضي ) مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اي حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمضي المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا لتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدره والمراد من الشرط الثاني المعلق به كالجمل في المثال المذكور لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالظ ( قوله فيلزم انتفاء الجزاء ) فيه بحث وهوانه اشار في الاول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرر هواياتكم على البقاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تأييد له فامعنى تفرغ الانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلامه على انه نقل الكلام القوم والاقرب ان يقال الرابطة وجودا وعدم ما معتبر في معنى لو بحسب اللفظة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد ههنا بالمعلق بالتعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف ( قوله مع وضوح فساد كل منهما ) اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزاء في مثل لو جشني لا كرمك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام على تقدير الجش وبالحكمة الصواب تعليق المنع بالمنع او تعليق الامتناع بالامتناع ولا يجوز جعل ما مصدرية في الوضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور

ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرق ونسبها  
بالاسم وقد ارجع اليها فيما نحن فيه وبينت بقولك من مجيء مخاطبك (قوله  
لان تعليق الحكم اه) المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هو التعليق المذكور  
في عبارة القنبح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع (قوله وهذا  
معنى تعليق امتناعه) لانا اذا قلنا اكرم العالم حقيقة رجوع الاكرام الى اعم  
العالم وان جعل المكرم بحسب الظ ذاته لسبب علمه فكذا التعليق بالحقيقة  
فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الذات الممتنع بسبب امتناعه  
(قوله وفندهى لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي ٣) قيل لم يرد به كون الامتناعين  
طرفي الشرطية ولا ان المعبر في طرفها الامتناع بل اراد ان لو لاقاة التعليق  
اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع  
الجزء الامتناع الشرطي لتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لوضوح ما قد دفع اعتراض  
الفاضل الحشوي وهذا وان كان تعسفا اذ التبادر بيان مفهوم لوضوح ما لا  
ان بعض الشرهون من بعض وانت خبير بان قول الحشوي رجح الاول اشارة  
الى احتمال التوجيه (قوله والمآل واحد) فان قلت كلام السكاكي على توجيه  
الشارح يقتضى صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود  
البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت بالثبوت  
مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المآل قلت التعليق في عبارة السكاكي  
بمعنى الربط وجودا وعلما على ما تحققه فلا صحة عنده للمآل المذكور قطعا فأم  
(قوله والسبب قد يكون اعم من السبب) هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ هذا  
ان امكن ان يصحح بان يكون المراد بالمفهوم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ  
الرضي نقل عن ابن الحاجب رجح السبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب  
فأمل (قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا) والجواب عنه  
انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط  
في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب اعم  
لا يترتب على انتفاء انتفاء السبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور  
بين الجمهور صادقة فراه ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظ  
العبارة ليس من باب المحققين (قوله وانتفاء اللازم) يوجب انتفاء اللازم  
من غير عكس الى آخره) اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النجاة في الشرط انما هو  
بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء

٣ ويؤيده حكمه فيما بعد  
بوحدة المآل بعد



المزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بجواز عمومه فأنك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو  
فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما  
علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر  
في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من  
الصلاة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لوجسني اكرمك فقد دلت على ان الجميئ  
مستلزم للاكرام وعلى انه متنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا متنع وتقص  
الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل  
هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور  
ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة ( قوله هي انتفاء  
مضمون الشرط ) النقيض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحال اذ ليس  
فيه انتفاء الحيوانية في الواقع لان انتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم  
في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة تحولوا ضاء العالم طلعت الشمس  
وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لواضاء  
الدار طلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم  
الا ان يصار الى ما شئنا اليه من ان امثال هذا امثلة واردة على قاعدة ارباب  
المقول ( قوله ولودامت كانت الدولات كانوا كغيرهم البيت ) من قصيدة  
مطلعها ولقد آن ان يثني الجوح لجام وان يملك الصعب الا ان زمام وبعده  
اي وعدنا بالروم ناس وانما هم التبت والبيض الزقاق سوام قوله كغيرهم  
خير كان وقوله رعا يعطف بيان لكاف كذا ذكر صدر الافاضل ومعنى البيت  
يحتمل ان يكون لودامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول  
والاقرب ان معناه لودامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح  
لكانوا مفرطين في سلك رعيته لكن لما يقدر دوامها عصوه فاستأصلهم  
( قوله لا ينج شيئا على ما تقرر في المنطق ) وههنا قد اتبع حيث جعل انتفاء  
دوام الدولات علة لان انتفاء كونهم رعية فلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء  
الاول على انتفاء الثاني ( قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم  
بانتفاء الاول ) سوق الكلام يقضني ان يقول او على ان العلم بوجود الاول  
علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض الثاني كما يتبع نقيض المتقدم كذلك  
استثناء عين التقدم يتبع عين التالي وانما لم تعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة  
والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق ( قوله لكن قد يستعمل

وكذا الكلام في كل  
موضع يكون الجزاء  
فيه عاما عدا

تمامه رعايا ولكن ليس  
لها دوام عدا

على قاعدتهم ( لا وجه لحل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازى بالنسبة الى اهل اللغة فبح لا يحذور في حل الآية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن و قد يقال تخصيص الثاني بآرباب العقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لالتي كونه معنى لوعند من عداهم وح لا ينافي وزود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا ( قوله وكم من عايب قولنا جميعا ) صدرت بحجته وانه من الفهم السقيم الظان كم خبرية ويحمل الاستفهامية وقولا مفعول عايب لاعتماد ما على حرف الجر عند الامام الرزوقي وعلى الموصوف القدر عند جمهور النجاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل احوال المسند فليذكر ( قوله في نحو قوله عم ) وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح الفصل ان ذلك في الحديث وظاهر انه عن النبي عم قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لامرفوعا ولا موقوفا ولا عن النبي عم ولا عن عمر رض مع شدة التخصيص وقال الدباميني سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبر في انه يبحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم ذكر في الحلبة لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رض قال سمعت رسول الله عم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ماعصاه ( قوله لان الغرض مدح صهيب رض ) لان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه ( قوله ما فقدت كلمات الله تعالى ) اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري ( قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ) وقد يستعمل لولتقريب الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية ونحو ولورد العادو المانها واعنه فهذا او امثاله يعرف بثبوته بطلا اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصل لكن ليس بمقصود ( قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرمك الى اخره ) فان قلت ظان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسبواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا على لهلك عمرا عني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا لانعكس معناها اذ الامتناع المشقة والوجود بالامر فاما معناها قلت التقدير لولا بخفاقة ان اشق على امتي لامرهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني

مطلب نعم العبد صهيب

مبحث لولا

لوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك  
ورحمته لعمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها  
متنافيا يقتضى ان يتفق الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى  
ولولا فضل الله عليك ٢ ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة  
الحال (قوله وليس كل ماله دخل في لزوم شئ الى آخره) يعنى ان الارتباط بالشرط  
وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيد  
للجزاء حال الحكم بلزوم الشرط (قوله هو نفس الاكرام) وفيه بحث لان  
المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لودخلت  
الدار لادعوك ممن دعاه في عمره ومن الين انه ليس كذلك وان كان المراد  
الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام لا ينحصر في شخص مخصوص  
مرتبط بالجيء ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص الذى  
يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالربط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطه لان التعبير  
يحوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فليأمل (قوله وزعم ابن  
الحاجب الى آخره) التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم  
اعتبار النفي الضمني والا فالتبث منفي ضمنا والنفي مثبت ضمنا فتأمل (قوله  
بخلاف النفي فانه يفيد العموم) فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكل لا نفي كل  
فلا يفيد العموم فتدبر (قوله فيناقض) اى يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم  
العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه  
غير ثابت فيتناقض المعنى الذى يفهم من القرينة المعنى الذى يفهم من ظ جواب لو  
(قوله وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه) قد اشترنا الى انه لا يلزم من عدم  
اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يضر  
لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبار المخصوص في المثبت فليعتبر في النفي وقد يقال  
مراد ابن الحاجب ان الارتباط بالخاضل قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق  
في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتهاء فرد لا يتأق في ثبوت فرد واقع واما النفي  
فالجزاء فيه عدم شئ وعدم الشئ من حيث انه عدم مضاف لشئ مخصوص  
في محل مخصوص في زمان مخصوص لا تمدد افراجه وهذا كلام حق لا يرد عليه  
اعراض الشارح رح وانت خير بان القول بعدم تعدد افراد النفي بما لا يسلم فتأمل  
(قوله فاستحالة النتيجة متنوعة) اى استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما  
قوله والحال جاز ان يستلزم الحج فيناظر الى استحالاته في نفسه فلا تدافع بينهما

٢ حاصله ان الجواب  
مدلول عليه بالذكور  
لأنه كوريعينه ٤

قوله اى يقع التناقض  
اشارة الى ان الفعل  
مستند الى مصدره  
بالتأويل المشهور ٤

( قوله وهذا غلط الى آخره ) يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليب السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشى وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهلون من التزام فساده ( قوله وارادة على قاعدة الفتنة ) ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ارشاد الى انه خير فيهم بل هم اشرار ( قوله كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه ) اعترض بان المراد من الاستماع ان كان مطلقه ففيه يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع ايجابا لا تصور التولى على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولى في الجماعة المذكورة اعني بنى عبدالدار بن قصى عنادا ومكابرة ( قوله واقول يجوز ان يكون التولى ) رد بان انشاء التولى لا تنفاه سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد كون استماعهم سببا لتولهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتله المسلمين لا تنفاه لا تنفاهما وحل كلام الحكم على معنى لا يكون لبعض مشتهل الذى هو التبادر بكونه مطمع النظر في لودخل اسم كان فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لابلغ الانكار على ماسبق الكلام لانكار عليهم لا يلزم من له دربة في صناعة البلاغة وهذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشى ويمكن ان يحاج بان بيان كون سبب انتفاء التولى عدم الاستماع له مدخل في الذم باعتبار دلالة على ان عدم تواليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا التولى وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فتأمل ( قوله يعنى لوجعلنا الرسول وكان في صورة رجل ) والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطبق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجود الحكمة ان النبوة فضل من الله فيخص بها من يشاء سواء بشرا او ملكا وفيه بحث ظا اذ يظهر كونه حكمة لما ذكر وقديوجه بان هذا المصور الذى قدر كونه نيا لا يشتمل على جهتي البشرية صورة والمملكة حقيقة لانه تبدل منه لم يعد ان يكون ذليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا بشر الآن ولا يخفى انه تسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعات

البشر وربما لا يعزرونها في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظ لانه  
انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب  
الحقايق خلاف ما يفهم من كتب التفسير فان المفهوم هنا تبدل صورته  
بصورة البشر لا حقيقة بحقيقته فتأمل ( قوله ويحتمل ان يكون ) لا يخفى على  
النصف ان سياق الآية لا يلائم هذا المعنى فتأمل ( قوله نحو اطلبوا العلم  
ولو بالصين الى آخره ) لا يخفى ان اللفظ من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضى  
في جعلتها لزومهما في استعمالهما على قاعدة اللغة وهي انتفاء جعلتها لانه  
الذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقبال  
على سبيل التدرج واردة على استعمال اخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان  
الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستقبالات السابقة في الماضي ( قوله  
فيما مضى وقتا فوقتا ) اشار بقوله فيما مضى الى ان لوعلى معناها وان المضارع  
الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء  
ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة يوجد في العرف وقتا فوقتا  
فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمتبث في ان الاستمرار المستفاد منه  
تجدد لا يثبت ( قوله بدليل قوله في كثير من الامر ) هذا كلام الكشف  
وفيه بحثنا المفهوم من هذا القول ان مرادهم اطاعة الرسول الاله في كثير  
من الامر لانه فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأى في امر كان  
معمولا عليه الهم الا ان يحتمل استمرار اطاعة مقابلا للاطاعة في قليل من الامر  
ويحتمل قوله عن لهم الى آخره على البالغة ( قوله ويجدده وقتا بدموقت ) قد يقال  
هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشيء  
القديم ولا تحت مفارقة ( قوله هذا يخالف لما في الفتاواه ) قيل ما ذكره صاحب الفتاح  
غير موجه بحسب المعنى فلا خير في مخالفته وذلك لان امتناع عنهم ليس باستمرار  
امتناع عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لو قفوا في العنت  
وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبي صم على ما يستصوبون كما هو في اراءهم  
فيتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لا امتناع الاستمرار  
لا يقدح في انتفاء استمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتأمل ( قوله على  
ابلغ وجه واوكده الى آخره ) لانهم ادعوا اخذات الايمان فتفاء تقيما وكذا  
قضية تأكيد النبي ولو حل قوله ومهم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت  
لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه ( قوله وجواب

سأى الوقوع في العنت

عند

أي الاستمرار على

الطاعة عند

لويحذف) اى لرأيت امرا فظيما لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزء مستقلا  
 مستقبلا مناسباً للشرط اى ل ترى والنكتة التزليل والاحتضار المذكور ان  
 ( قوله لانه كلام من لاخلاف فى اخباره الى آخره ) يعنى ان فى العدول الى  
 المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عن لاخلاف فى اخباره بمنزلة  
 الماضى المعلوم تحقق معناه وايضا بما كانت تلك الامور ماضية تأويلا  
 مستقبلة تحقيقا روى الجانبان معا فى بيلو وصيغة المضارع ( قوله وان جعل  
 الخطاب لىنى عم ولو لىنى فلا استشهد ) غرض الشارح نفي الاستشهاد  
 اذا جعل لىنى ولا مدخل فى ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له يسانا  
 لما فى الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لىنى لان لىنى ههنا  
 للمخاطب قطعا لاستحالة من التكلم كانه قال لىنىك ترى والىنى لرسول عم  
 كما كان الترجيحه فى لعلمهم يمتدون لانه تجرع منهم القصص فجعل الله تعالى له عم  
 يعنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليثبت بهم ثم الحق ان الآية تشمل  
 لا استشهاد فان احتمال كون لىنى يرفع الاستشهاد ( قوله بعد زب المكفوفة )  
 بما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاحفش الى انها اسم فعل  
 مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذا جعل لها  
 لانها ضارعت النفى والنفى لا يعمل فيه عامل ( قوله فى احد قولى البصريين )  
 والقول الآخر لعلمهم ما ذكره ابو على فى غير الابضاح او ما ذكره بقوله واما  
 جعل مانكرة ( قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف وبترا النظم ) اما الاول  
 فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثانى فلقوات حسن ارتباط قوله  
 لو كانوا مسلمين بما قبله كالا يخفى ( قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير ) فله  
 الودادة المستفادة من رب فى التوجيه المذكور او بالانسية الى عدم الودادة  
 نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة فى هذا التوجيه كثيرة  
 الودادة فى نفسها فلكل وجه ولاتانى بينهما هذا وفى ابقاء رب على التعليل  
 بالتوجيه الذى ذكره الشارح نكتة وهى الائمة الى ان مقضى الفعل  
 ان يتجزأ الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة وويل وان كان نادرا فكا انه ادعى  
 انه يكتفى فى مقام الروع عن الكفر والعريض على الاسلام ان الكفار يتنون  
 فى القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامر تعالى منهم عن نواهيهم عز وجل  
 حين ما ينووا فوايد الاسلام من التمس المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول  
 فى دركات الجحيم ( قوله كما قال الله تعالى فتشير مما يا ) يحتمل والله اعلم ان يكون

التعبير بالمضارع لكون اثاره المحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشى رح ٢ في بحث الفصل والوصل ( قوله الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولوانهم آمنوا الآية ) مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلا يطابق محقق النحاة على انه لا يكون الاضمية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خيرية الثوبة لا يتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينبغي بانفسهما فالحق اذا لم يجعل لولم تخفى ان الجواب محذوف وهو لا يثبتوا ثم ابتدئ بالجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر ( قوله دلالة على ثبات الثوبة واستقرارها ) فيه بحث لان الاسمية انما يدل على ثبات مدلولها وهو كون الثوبة خيرا لا على ثبات الثوبة وما ذكرنا من ثبات ثبوتها لثبوتها لثبوتها وقد تكلف ويقال الاصل في الآية الكريمة لانهم الله ماثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل الى ماثوبة لهم للدلالة على ثبات الثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى ماثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى فان دفع الاعتراضات التلت لانه ظ ( قوله لانه ظ ) علة لعدم التعرض لما ذكره واما عدم التعرض لعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلهذا لعدم وجد ان مثال له في كلام البلغاء او لا اكتفاء بانه نكتة بما ذكره في جانب الشرط ( قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الاضمية ) واما قول البتني ولو لم يثبت القيت في شق رأسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو لاقى قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اى ولو حصل قلم او لولاس قلم وقديروى قلم بالنصب فالمرط اذا التقدير ح ولو لا يستقاهذا وقال الرضى ان شرط لوجه اسمية في الضرورة قال لويبر الماه خلقى لاشرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولوانهم امنوا اى ولو تحقق انهم امنوا بوجهين احدهما ما ذكره الشارح رح من ان الجملة الاولى لا يقع الاضمية والثاني ان الشرط جلة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ( قوله فلا رادة عدم الحضر والعهد ) فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب السند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحضر والعهد في قوله هو ابطال المحامى مع وجود تعريف السند ومثله مثل رأيت بكاء الحسن الجميلا على ماسياتى فالاولى ان يزداد قيد يخرج امثاله ( قوله نحو ما زيد شيئا

٢ اى اشار الى مثله في توجيه وجوب قد في الماضى الواقع حالا عند وهذا التحقيق للشارح في حواشى الكشف وقد اخذ من القاضى البيضاوى عده وقد يجاب بان اثبات الصفة اعنى الخبرة تقتضى ثبات الموصوف وفيه ما فيه فتأمل عده

اي هو ملحق بالعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم ( قوله يكون مزاجها عسل وماء ) المصراع لحسان بن ثابت رض من قصيدة يمدح بها النبي عم ويهجو اباسفيان صدره كان سبية من بيت رأس و يروى كان سلاقة وبيت رأس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمر يقال انها مولد الشافعي والسبب في الهمة الخمر المشترا للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهرى وتبعه الشارح في شرح المفتاح وفي القاموس ان الجوهرى وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهز والسلاقة والسلاف ماسال من عصر الغنم قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلاقة وملافا و يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفع ماء بتقدير وخالطها ماء و يروى برفعهن على اضممار الشان واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطا اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على اياهما او طم غص من التفاح حصره اجتناه شبه ربتها بخمر مزجت بعسل وماء او بطم تفاح طرى كسره احتناؤه من الشجر لكمال ففجه ولطافته ( قوله لانهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام ) قد سبق منافي او آخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليذكر ( قوله لاستلزام الحكم على الشيء العلم به ) ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظ ان ذلك البعض لا يدعى في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصلته وجهان بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التوكيد في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكسهما ثبت مدهاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتقال القايمة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر ( قوله الثاني ان العلم يحكم من احكام الشيء الى آخره ) قيل الظ انه يريد العلم بالخبر على وجوده حكمه لان العلم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اى تضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود بقي ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون القاعل معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم

مبحث مولد الشافعي



يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور ههنا كالا ينفى  
الثالث انه يستلزم وجوب تعريف السند اليه وان كان السند نكرة الرابع انه  
لو صح لكفى ان يقال الخبر عالم بالخبر عنه لا يحتاج الى تعريف المجهول المطلق فلا حاجة  
الى توسط الاحتياج معلومية الخبر به الخامس انه اذا جمل الجواز على عدم  
الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يدفع قوله على ان قوله جواز الحكم  
الى آخره ( قوله في الفعل ايضا شيوع لان قولك جاني زيد الى آخره )  
في اجيب قوله بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو الجنى المستفاد  
من جاني وهو اسم لاجاني وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة  
النفس او غيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون  
الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقيد  
لفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار  
جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق  
بينهما من هذا الوجه قال فيهم ( قوله قوله باخر اشارة الى آخره ) لا ينفى  
ان مجرد التباين لا يكفي في الاقادة لوجوده مع عدمها في الحيوان والناطق  
حيوان بل لا بد من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به وان اراد الاخرية  
بجزءه لا يلزم عدم اقادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التباين في المفهوم  
شرطا لاقادة ويشترط للجهة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات  
فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد النقص بقولك الجرح شجر لان الاقادة  
بعد الصحة ( قوله انا ابو النجم وشعر شعري ) تمامه قد درى ما احسن صدرى  
تسام عيني وفوايد يسرى مع العفاريث بارض قعر نقل عن الشارح ان  
انا باشباع قحمة النون ليكون مصراعا واحسن من الاحساس والعفاريث  
جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والبراد ههنا الخيالات الفاسدة قوله  
قول ابي فراس فان يكونوا براء الى آخره ابو فراس كنية الفرزدق والبراء  
بكسر الباء على انه جمع برى مثل كرام وكرم او قحمة على انه مصدر في  
الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او يضمها على ابدال الضم من الكسر كرحاله  
ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة المعجزة ثم لا ينفى انه  
يجوز ان يحمل البيت من قبل هو البطل المحامي وما ينبغي ان يعلم ان الخفاء  
في البيت مخدوف وعلمه قاعمة مقامه والمعنى فان تكونوا براء من خباية في  
زعمكم فقد كذبت لان من نصر الجاني هو الجاني ( قوله والمذكور في بعض

الاول انه لو صح الدليل  
الثاني لا يستلزم وجوب  
كون الفاعل معرفة ايضا  
الثاني انه يستلزم وجوب  
تعريف السند نفسه لان  
الحكم يستدعي العلم  
بالطرفين على السواء  
ولا يتأتى الاعتذار المذكور  
ههنا كالا ينفى الثالث  
انه يستلزم وجوب  
تعريف السند اليه وان  
كان السند نكرة الرابع  
انه لو صح لكفى ان يقال  
الخبر عالم بالخبر عنه  
لا يحتاج الى تعريف  
المجهول المطلق فلا حاجة  
الى توسط الاحتياج لمعلومية  
الخبر به الخامس انه اذا  
جمل الجواز على عدم  
الامتناع مطلقا لا من  
الذات ولا من الغير يدفع  
قوله على ان قوله جواز  
الحكم الخ فليأمل  
في الجواب لو ان جدير  
وتبع بعض معنى هذا  
الكتاب  
ه دخل بالراء الهمزة  
والخاء الهمزة جمع رخل  
وهو الاثنى من ولد  
الضأن

الكتب الى آخره) اقول فيه بحث لانه ان اراد بالعلومية المعلومية بطريق  
من طرق التعريف تعريف المسند بالاضافة يقتضى معلومية المسند بطريق  
من طرقه وان اراد اليهودية في الحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعنها  
والتعريف باللام وبالوصولية (قوله لكن قوله بامر معلوم الى آخره)  
هذا نقل للمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكلام الكتاب والايضاح على  
هذا الاسلوب (قوله فلفظ الكتاب ناظر الى آخره) اصل الوضع وما في  
الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح  
والتخصيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا  
واما تعريفه فلا فائدة السامع اما حكمها على امر معلوم له بطريق من طرق  
التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال  
تفسير هذا انه قد يكون لشيء صفتان من صفات التعريف وسيرد الكلام  
الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا هو يعرفه بعينه واسمه لكن  
لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا او لم يعرف  
ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين  
مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخر ان المسند  
اذا كان معروفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه  
في انفسهما وان امكن بالماثل اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه  
الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرأ عليهما في الاستعمال لكن  
يرد عليه ان ذكر الكلام الثاني تفسير الاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت  
من ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير  
يؤذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع  
الى آخره مبني على ان المراد بالمعلوم اليهود والمهودية حاصلة في اصل وضع  
الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذو اللام والموصول  
سواسيه في الاقسام فكلامه يشير بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات  
الاصولية بل من الطارئة بحسب الاستعمال وظاهر كليات القوم لا يساعد  
على صوابه ان يشار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلخيص وحاصله  
ان المراد بالمعلوم ما بين اليهود وغيره ولا مباينة بين ان يكون المسند في قولك  
زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له  
اخا اصلا لما ذكره (قوله صفتان من صفات التعريف) بالاضافة لادنى ملازمة

وقد يقال قوله كما  
اذا كان للسامع تمثيل  
لقوله حكما على امر  
معلوم لا غير ولا يتحقق  
انه تكلف فامل

سواسيه جمع سواء على  
غير القياس

٢ هذا اشارة الى طريق اسم الا ٣٤٧ اشارة عدد ٣ هذا اشارة الى طريق العلية عدد ٤ هذا اشارة

الى طريق الاضافة عدد  
٥ واذا كان كذلك فقيه  
قائدان بيان موجب  
التأخير وبيان موجب  
التقديم لان تأخير احدهما  
موجب تقديم الآخر  
بالعكس عدد

٦ وما ينبغي ان يعلم ان  
مقتضى ظاهر السوق  
ان يقول بدل قوله واذا  
عرف اخلاله ولا يعرفه على  
التعين واذا عرف اخلاله  
ولا يعرفه باسم لان الكلام  
فيما اذا كان لشيء معين  
وصفان يعرف السامع  
احدهما ويجهل الآخر  
عدد

٧ ومثله قول ابي تمام بين  
ابي اسحق طالت يد العلي  
وقامت فتاة الدين واشتد  
كاهله هو البحر من اى  
النواحي اتيت فلتجته  
المعروف والبر ساحله  
فكان الظاهر ان يقول  
وساحله البر لان السامع  
يعرف ان البحر ساحلا  
واما يطلب تعيينه والبر  
بكثر اليه الموحدة  
هو الاحسان عدد

٨ بهذا التقرير اندفع ما  
قيل من ان جواب السيد

اى صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد  
٤ وكونه اخا للمرو ٢ كونه مشارا اليه وامثاله ( قوله وايهما كان بحيث  
يجهل ايه ) اراد بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما والافيان سبب  
٥ تقديم احدهما الاستفادة من قوله وايهما كان بحيث يعرف السامع ايه ان يتضمن  
بيان سبب تأخير الآخر ( قوله واذا عرف اخلاله ولا يعرفه على التعيين ٦  
الى قوله ولا يصح زيد اخوك ) عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد  
ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال  
عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له  
اخا الى آخره كما نقله القاضى المحشى بل ان مراد المتكلم في هذا التصوير  
تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضى موضوعية ذلك وبحولية ما به التعيين  
كريد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضى  
حل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم  
اخوك وتأخيرهم بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال فيهم من  
قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة  
معرفة السامع انه له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة وارتد  
ان تعيينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الانتقاض ( قوله ولهذا قيل في بيت  
السقط بخوض بحرا الى آخره ٧ ) قيل امثاله من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ  
قدم عليه الخبر المعروف اعتمادا على قرينة المقام ( قوله محل نظر ) لان قوله اولا  
اذا بلفك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلا بد  
من ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التاب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة  
٨ المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييده الانسان  
بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم  
باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقامتوى السند والسند اليه في المثال المذكور  
اعنى زيد التائب في الملومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستخبر  
الا عالم بالانتساب فلك ان يسأل ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت وله  
هذه التوبة المعهودة وان تسأل ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو  
ثم انه اعتبر من في السؤال المذكور اعنى من هو مبتدأ والخبر الى التائب  
اعنى هو خبره على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد  
التائب ليلام المقصود الذى هو اراد التظيم لقوله تعالى واوئك هم الفالحون

بالنظر الى قوله من هو وكأني غفل عن قوله اولا اذا بلفك ان انسانا من اهل بلدك تاب فانه يدل على انه عرف  
ان شخصا تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه فيقال التائب زيد على قياس ما ذكره في قولنا اخوك زيد عدد

( قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل ) قيل حق العبارة ان يقول كل الرجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المرفع باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان مأكول والمراد ههنا الافراد اى كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يقيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب اننا نجمع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علبت كلمة كل الطعام كان حالا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عم كل الطلاق واقع الاطلاق المتدة ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يقيد العموم وكل تأكيدها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون ٣ تأسيسا كلا الامرين محتمل بقى ههنا اباحت الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتباً الثاني انما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل مرفع بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للاهيات من حيث هي ولذا لا يفتى ولا يجمع خصوصاً مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغي ان يفيد جملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ذلك ان يحمل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكراً نحو زيد انسان لو كان باصديق عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن حل حقيقة ليس بظ لان تغير وصفي الموضوع والمحمول كان في الحقيقة الحمل عند اصحاب الفن قسماً ٤ ( قوله واما محاضا واما عشار ) المحاض الحوامل من النوق ولاواخذلها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشار وهى الناقة التى اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها ح اسم المحاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضع وبعد ما يضع ايضا ( قوله ليس معناه انك الكامل في المحبوبة الى آخره ) الفرق بين العنيين المنقذين ان في الاول ادعاء قصر جنس صفة المحبوبة على المحاطب قصراً حقيقياً او ادعاء في الثاني قصر صفة المحبوبة على فرد كل كامل منها وهو محبة التكلم قصر حقيقياً او ادعاءً ايضا لا يقال ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة على المحاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوبة وليس قصر المحبوبة المطلقة لا نقول هذا الذى صرح به مال المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه فيما سبق بقوله او مبالغة كما قاله فيه ههنا

٦ نقل اليمامى الحديث  
هكذا اى باللام وفي  
كتب الفقه كل طلاق  
واقع اى بغير اللام  
فليظر ع

٣ اى حتى يكون كل  
تأسيساً ع

٤ ولذا كان زيد منطلق  
باعشار العهد قضية  
وخبراً عندهم ع

ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبل ووالدك العبد يعني ان اتصافك  
 بالمحبوبة امر ظ لا يشك فيه ( قوله كما في قولنا انت المظلوم ) لا يخفى جواز  
 كون هذا المثال من قبل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والعبر  
 عندهم هو ما ذكره الشيخ ( قوله اذا قبح البكاء على قتل البيت ) اوله الا يا صخر  
 ان ابكيت عيني فقد اضمحكتني دهر اطويل بكيتك في نساء معولات وكنت  
 احق من ابدي العويل دفعك بك الجليل وانت حي فمن ذا دفع الخطب الجليل  
 اذا قبح البكاء البيت ( قوله لان القصر وعدمه التقابل المفوظ تقابل العدم  
 والملكة ) اي وعدم القصر عما من شأنه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع  
 التقيض واعتراض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان  
 قطعا ويمكن ان يجاب بانه فيه تحقق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شأنه  
 ان قصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحشو هو ان المهود يجوز  
 ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للمهد والمهود بعض من  
 مطلق الحيوان وهو المدرك للكميات نعم فيه شايبة الجنسية لكن لامه لام  
 المهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المهود ( قوله ورد بان  
 المعنى الشخص الذي الى آخره ) قيل الطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالاته  
 على الذات والتخص و زيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالاته على معنى  
 قائم بغيره فابتدأ هو الاسم او ما في تأويله وهذا امر اذا قائل ٢ المذكور لا امتناع  
 كون المنطلق ونحوه مبتدأ و امتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق  
 ان النزاع لفظي ( قوله وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد )  
 فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التأويل  
 ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت فقد لا يعلم عنده المنطلق المهود بان سمع ان شخصا  
 مامن ٧ اهل بلده مطلق فاشبه عليه انه اي من الاعيان فليأمل ( قوله لان الجزئ  
 الحقيقي لا يكون محمولا للشيء ) فيه بحث لان الجمل في غير ما يكون المحمول فيه امرا  
 عدما مفسر باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي فيثبت بصدق  
 هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان المتغاير والاتحاد من الجانبين  
 فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تأويل اللهم الا ان يقال ما ذكره  
 خاصة اضافة للحمل فهو تفسير بالاسم لا بالسبب اوى فان قلت لا شك ان المراد  
 بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون جمل زيد عليه بلا تأويل حل الشيء  
 على نفسه هو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي المتغاير باختيار الوصف العنوانى على

١ تمامه رأيت بكاء  
 الحسن الجيلا عد  
 ٢ القائل هو الامام الرازي  
 قال في نهاية الایجاز عد  
 ٧ قال بعض النحاة لا بد من  
 تأويل زيد في قولك هذا  
 زيد بمعنى به تحقق  
 الافادة ( منه )

ان عدم الصحة غير عدم الافادة ( قوله والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ) فيه بحث اما اول فلان مدلول الكلام الظلي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على السمعيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يخبر بثبوته للبنداء لانه يقتضى الثبوت قبل الاخبار فليتامل ( قوله لا ما يحتمل الصدق والكذب ) للاتفاق على ان اصله الافراد احتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجمله ( قوله انما هو في الخبر والقضية ) اى في الكلام الخبرى والقضية الموجبة ( قوله الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد واني لك هذا متى القتال ) هذه الامثلة ونظايرها ليست مما التزاع فيه اى مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين البنداء المذكور والخبر المقدر لاهل الخبر وحده ( قوله وكذا في قوله تعالى بل انتم لامر حياكم ) حكم الفاضل المحشى بوجوب تقدير القول في الانشاء الواقعة خبر المبتدأ لكن فيه بحث لان الظ ان قوله تعالى بل انتم لامر حياكم انشاء للمدعى على مخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم للدخ وقدم سبق منافي بحث وهو حسي ونم الوكيل بحث آخر فليذكر ( قوله زيد كانه الاسد ) ليس المراد التشبيه والاحتمال الصدق والكذب بل الشك بمبالغة في شجاعته بل تقول المراد من انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملها على هذا التقدير ايضا فليفهم ( قوله بحال ما هو هذه الباء ) اما زائدة او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاء ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى ( قوله فان اجاب بعده ) انما قل بعده لان الاصل البعدي ويمكن ان التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى ( قوله ضمير القيد ) يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير وما يؤدى معناه مؤداه ( قوله فلي هذا يفتنص التقوى الى آخره ) سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير في التعليل بما يستند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السبكي في زيدا عرفت ان الرفيع يقيد بتحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى يحول على اطلاقه فقول في المثال المذكور زيد صرف

اى المثال الذى حكم  
الشارح بخروجه عن  
افادة التقوى وهو زيد  
ضربته ( منه )

سند ما بعده وهو الوقوع الضرب عليه ثم المضمين الخبر ايقاع الضرب  
 في خبره تحقيقا تكرر اتساع الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك  
 نظائره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما بسند اليه  
 اشمل لولا كان قسيذا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوى في مثل زيد  
 ( قوله ) لا يلقى ويرد عليه انه جعل للسند السبي قسيما لما يراد به التقوى فافهم  
 ( قوله ) كاسقت اليه الاشارة ) يعني في شرح قوله والمراد بالسبي نحو زيد  
 ( قوله ) لا يلقى ( قوله ) وهو ان الاسم لا يؤول في معنى الى آخره ) لا ينجى ان الحكم  
 في زيد في مقدمة بيم مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان زيد قائما  
 ولعل غرض الشيخ ليس بمحصر في المجرى عن العوامل اللفظية  
 لكن لزم ان لا يوجد التقوى عنده في مثل في الدار رجل ( قوله ) قلت هو داخل  
 في التقوى اهـ ) فيه بحث اما اول فلان اللام في قوله للعرض يرشدك كما يرشدك  
 اليه تفصيل الباحث لكون الخبر رجلة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة  
 العرض اللهم ان يقال بل يقصد التبعية وهو خلاف من قال به فيما سبق وامانا  
 في احتمال التقوى في رجل جاني عند المص كما صرح به الشارح في مباحث  
 في السند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سمي في نقل كلام الشيخ  
 لانه ذهب المص نفسه ( قوله ) وبعد تسليم العرفان لاجابة الى آخره )  
 انما بد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف  
 الى التكلم او غيره ( قوله ) لما مر اي لقصد الدوام والثبوت في الاسمية والتجديد  
 والتمسك في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط  
 في النظرية ( قوله ) لان الاصل في التعليق هو الفعل ) وذلك لان العامل  
 في الفعل لا يقتضيه الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه محدث يقتضى صاحبا  
 وزمنا وزمانا وعلية فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق  
 وليس في الاسم الا الثاني وهذا ورد جامعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل  
 نحو قوله تعالى اذالهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يلها  
 الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من  
 من الثمرين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يعتبر مؤخرا ( قوله ) لانه  
 قد سبق تعليقهما ( الضمير في تعليقهما راجع الى الطرفين المعلومين بقرينة ذكر الطرفين  
 في سياق ذهن اليه من انما يطبق انسياقا ظاهرا ويرد على الدليل المذكور  
 ان الطرفين الواقع صلة واتع موصلا لا يفتى عنه الفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول

بالجمله والظرف المنبر به واقع موقعا هو المفرد بالاصالة والاول  
 فيه جمله يأول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر ( قوله وما  
 ينبغي ان يقول اذا لظرف مقدر بالفعل ) لما اعترف بصحة المعنى على ما  
 قلنا فيلزم ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظرف الدال عليها لئلا يلزم  
 لمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف يرتكب تصحيح الكلام وهو  
 في عبارة الابيضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة  
 الاستخدام ( قوله لافيهما قول ) في الصحاح غايه الشيء واغتاله  
 من حيث لم يدبر وقوله تعالى لافيهما قول ولا هم عنها ينزفون اى ليس لهم عاقبة  
 الصداق لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبد الله  
 ان يفتال عقولهم ( قوله اى بخلاف خور الدنيا ) فيه بحث لان هذا اختصاص  
 لما صرح به في بحث المساواة ردا على ما زعم ان تقديم الخبر على الشرط في  
 ولكم في القصص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على الشرط في  
 في تل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى  
 معدولة بل سالبة لا يمكن ان يفرق بين التالين بان المفيد للاختصاص  
 ماحقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق ان في نحو  
 في الدار رجل التقديم ليخصص المبتدأ التكره فلا يفيد الاختصاص والله  
 فيما نحن فيه قد صرح وقوع التكره فيه مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر  
 التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول مبني على وقوعه  
 وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كافي سلام عليك وثبت في  
 تقديم ماحقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعوه  
 او المراد به التعجب ايضا على ما في معنى اليباب فان قلت التوابع  
 للتوابع اذ ليس المراد القول المطلق كما نهت عليه فهذا القدر  
 مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه ان  
 لتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ تصح جمع  
 مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التوابع للتوابع  
 في عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادته في  
 لتخصيص عدم افادته قوله تعالى ولكم في القصص حيوة اذ  
 التوابع في حيوة للتوابع في دفع النظر الذي اوردته في بحث التوابع  
 فهو من غير الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على التوابع

٢ والمراد بالظرفية  
 المذكورة المعنى المصدري  
 ويرجع الضمير على ما  
 تحققتة الجملة الظرفية بعد  
 ٢ اشار الى ان الضمير ان  
 راجع الى الظرفية  
 المذكورة يلزم الحمل على  
 الاستخدام لانها على  
 المعنى المصدري وليس  
 المقدر بالفعل ذلك قد بر

٤



جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على  
 المسند كأدله عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا فجواب مولانا  
 يوسف المعين بناء على ان التقديم قديفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به  
 الا اذا ثبت نقل من الثقة ( قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول )  
 قديدين فيما سبق ان القصر في لافها غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لانه ذكر  
 الباعث الى الجمل القصر على غير الحقيقي في نظايره فاشار الى وجود مثل هذا  
 الباعث فيه ايضا يذكر ماسبق ( قوله من الاختصاص ) ههنا ليس على معنى  
 ان دينكم ام مبنى على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز  
 دين رسول الله ص الى غيره من المؤمنين ودين الخاطئين الى غيرهم من الكفرة  
 وقد اشار الش الى دفعه بان القصر اضافى ( قوله بل على معنى ان المختص اه )  
 الظان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل  
 معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود فان قايم زيد معناه قصر زيد  
 على القيام وما ذكره اذا جمل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص  
 بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحلول هو  
 الاختصاص الناعت فراده ان معنى قايم زيد ان التابت له القيام دون القعود  
 فعلى هذا يدفع عن العلامة الخطب الثاني الذى ذكره الفاضل المحشي قائل  
 ( قوله لتوهم انه نعت له لا خبر ) اى توهما قويا لتعاضد الامرين في ذلك  
 استدعاء النكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحيه الطرف له فلا يرد جواز  
 زيد القيام ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل  
 رفع الالتباس فلا يرد وجود جواز ما ذكره لتعقق التباس الابتداء بالخبر  
 على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لامتتهى لكبارها صفة لهم لا يقدح  
 فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفى لما ذكره ولتقديم الطرف  
 في البيت احتمال اخر وهو الاهمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم ( قوله لجواز  
 ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه ) اى ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار  
 ونحوه ولا يحوز ان يكون رجل فاعل له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع  
 والنصب عند تحقيق النجاة ولذا ذكر في الباب في تعريف المبتدا او مستند نعت  
 رافع ظاهره بعد مزمة الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شروحه لا يقال قايم  
 لا يصلح الابتداء لكونه تكرة محضة والبطل ليس من الخصائص فافهم  
 بعد المنزول بما ذكره ابن برهان تقدير الخبر مقبلا نحو عندي او في الدار قايم

رجل او يحمل ثوبين قائم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شراير  
ذائب على انه قد جوز جهور النجاة ابتداء التكرار اذا كانت موصوفة  
او خلقا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاقل بقرملة اي رجل ضعيف  
فيكون ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قائم رجل قائم ( قوله ولانهم  
اتسعا ) معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يعين ( قوله فلا يجب التقديم )  
كقوله تعالى واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على  
التكرار الموصوفة يقال عندى ثوب جيد ولى عبد كيس وذلك لانه لو اخرج  
لاحتمل ان يكون وصفا اخر قائما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل  
مسمى عنده تفخيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام معنى الشرط  
المقتضى للصدارة ( قوله ضرورة ان التخصيص لا تحصل الا بعد حصول

الحكم ) قد يتكلف في الجواب عن الابرار بان التخصيص لسبب تقديم الحكم  
اي المحكوم به عليه امر اعتبارى اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر  
دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على شخص وليس المراد به ان المتكلم  
حكم او لا على غير شخص ثم تقديم الحكم عليه يخصص المحكوم عليه فقدر  
( قوله على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في  
الكشاف ) وهما نكتة ينبغي ان يتبدلها وهى ان اللفظ في صورة التضمين  
مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه  
بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فتارة يجعل المذكور  
اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدولا عليه  
بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان  
مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه  
( قوله وهو سهوا ) اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الفرض اضافة  
الدنيا بسبب هذه الثلاثة ان فيه المبالغة للحد وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى  
كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان تشرق يحى متعديا بنفسه كما ذكر صاحب  
الكشاف في قوله تعالى واشرق الارض بنور ربها فعلى هذا تقدير صحة المعنى  
لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم ذوا اشراق والدنيا  
مشرقة بهمجتهم وانعكاس اشنتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه  
انهم منقلبون على اشراقها فانارتها الاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح  
وقد يقال الاولى ان يجعل ثلاثة مبتدا وخبر محذوف اي لثلاثة موصوفة بكذا

٢ من التأخير من قال  
يجوز ان يكون ثلاثة  
مبتدا وشمس الضمى  
بدل منه وخبره تشرق  
والخصوص هو الاضافة  
او التضمن على مذهب  
الرجائي فلا يكون  
مما نحن فيه ورد بان البدل  
اذا كان حين البدل منه  
لا يجوز توسط الخبر بينهما  
لانه كالحكم على الشيء  
قبل تمامه وهما احتمال  
آخر بحسب بادي الرأى  
وهو ان يكون ثلاثة  
موصوفا بقوله تشرق  
وشمس الضمى خبره  
وهو فاسد اذ لا يجوز  
كون الخبر معرفة والخبر  
وان كان مخصصا كما سبق

٢ هذا التوجيه منقول  
من مولانا خضر بك  
جلبي ع  
٣ لان البتة انما يستعمل  
في تقرير الاشياء المقررة  
ولا يستعمل في القيدات

فيكون شمس الضحى وماعطف عليه دلا اوبانا ويكون المثال خارجا مما نحن  
فيه ولا يبعد ان يثق ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصل  
مدح الشاعر فقيه كما لا يخفى (قوله لانه كلام يفتر عن خبط واشكال وذلك لانه قاله)  
افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان تعديته بمن تضمنه معنى الكشف هذا  
وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكى  
وانما الاشكال في ما تضمنه تفصيله فهذا الذى ذكره الشانما يتحقق وجها لعدم  
اراد المص قول السكاكى بتمامه لالعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات  
تقديم المسند والاطهر ان ترك المص ذلك لظهوره فافهم (قوله خارجة بقوله  
في الدرجة) قال الفاضل المحشى اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد  
الفعل الى البتة كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه  
الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه وارادة نقضا على ما ذكره  
من القاعدة القايلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى  
وفيه بحث ظاهر هو ان القاعدة ليست كما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد  
يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم  
ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك  
الجملة التجدد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقد بقي في توجيه ٢ كلام الشريف  
كلام السكاكى ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان جعل المسند  
فعلا يعنى اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على ما اسند اليه ٣ في الدرجة الاولى  
والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل  
المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة  
الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهده الذوق  
السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام الشريف وانت خبير بان عبارة السكاكى  
ليست نصافيا حتى يراد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب  
تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقتارادة التجدد لا مطلقا والحق  
ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكى الاحتراز المذكور الى قوله  
في الدرجة الاولى من قيل اسناد الشئ الى الجزء الاخير من سيبه وان كان  
المحترز به مجموع قوله ويقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فأمل  
(قوله ولا طيف خيال) بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في علم ربه وظيف  
اخيلا يحيته في التوهم المقصد ان المعترض لم ير مقصود السكاكى بعينه ولا بصورته

الحاكمية ( قوله فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم ) القول بما ذكر  
وان لم يكن مصرحا في شرح الش الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني  
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية  
لزم منه ان كل اسمية يفيد ( قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية )  
يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره  
اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي يفيد التجدد الا ان ينضم  
قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فانهم ( قوله عملا لا يخفى بطلانه ) لان  
المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون  
بالثبوت والتجديد معا وهذا ظاهر وما قبل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان  
فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه  
عملا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احدا لاسنادين وافراده في الاخر  
تحكم مع انه مخالفة لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر في المثالين ( قوله  
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد مقام ) فان زيد ليس بمسند اليه اصطلاحا  
لانعدام الرفع فيه لفظا ومجلا مع لزوم احدهما فيه ( قوله ليس الا بين المسند  
والخبر ) وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد  
عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المتصل  
المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين ( قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما )  
يعني ان الش لم تعرض لذلك الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظ  
كلامه غير واف بالمقص ( قوله لا يخفى عن اعتراف بذلك ) حيث قال انما يدل على  
اولية اسناد الفعل الى الضمير اه ( قوله واحتز بقوله في الدرجة الاولى  
عن زيد عرف ) حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال  
ويقدم التثنية على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه  
نحو زيد عرف فانه مفيد التجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم على  
ما يسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة  
التجديد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه  
في الدرجة الاولى لاعلى ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف  
( قوله لان كل فعل مسند دائما اه ) واما الافعال المكفوفة بما مثل فلما يكون  
فلمعه لم يلتفت اليها لانهما فلما تكون ( قوله واما ما يليق اه ) يعني ان المص لو قال  
جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالباين لزم ان يكون

مبحث احوال متعلقات  
الفعل

جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد بما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال فالتميز فعمل ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه رد الش (قوله الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل) المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح القبح ايضا والمراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان الممول يتعلق بالكسر والعامل متعلق بالقبح وسره ان المتعلق هو التثبوت والتشبيث بالكسر هو الممول الضعيف والقبح هو العامل القوي (قوله قد سبقت اشارة اجالية) يعني في التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما اه (قوله واراد بالاحوال بعضها) بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظ ان الطرف معمول لمضاف مقدم اى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل فادخل ههنا كلمة مع على التابيعين اعني المفعول والفاعل الذين كل منهما قيد للفعل مراد بها مجرد المصاحبة فاتها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان التابع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق مضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مقتض لو صرح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضماير الاربعة الى شيء واحد وكذا التابيعين ووجه الوجهة التي احالها على التأمل ما فصله الفاضل المحشي غير ان القائل ان يقول لانم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد اى اذ لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده ولجيب ان يرجع تعلقه بالمفعول بقول المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بقوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع المفاعل واذا تقرر هذا فقول الفعل المتعدي اذا استند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والمتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره هذا القائل مخالفة الاستعمال

التابع اعني دخول مع على التبع في مواضع وفيما ذكره الش والمحيى  
 مخالفة في موضع واحد لكتبة خطابية مقتضية كانهما عليه ( قوله  
 اى تلبس الفعل بكل منهما ) في العبارة مساعمة اذ ليس الفرض من ذكر  
 كل منهما مع الفعل اعادة تلبس الفعل بكل منهما فالظاهر ان يقول اى تلبس  
 الفعل بما ذكر معه والقص واضح ( قوله ومن هذا يعلم آه ) اى بما ذكره نقلا  
 عن الايضاح من ان تلبسه بالفعل من جهة وقوعه عليه وان لم يصرخ بكونه  
 نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس  
 بالفعل هو الجملة في صحة حل المفعول في كلام المص نفسه على المفعول به  
 ( قوله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل اه ) هذا الكلام ما ذكره المص  
 في الايضاح وفيه حرازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا يدخله في ترتيب  
 الجزء المذكور اعني التزويل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور  
 ويتزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تأمل ( قوله ويكون كلاما  
 مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير ) كانه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا  
 واستملا لا يدل على نفى الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر  
 في الروايات يدل على تغير عما عداه بلا خلاف لكنه تصف مستغنى باعتباره  
 في تمين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقبل الدنانير يعطى بتقديم المفعول  
 ويمكن ان يجعل قوله الدنانير مضافة للاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء  
 الدنانير والفريفة باعتبار ان الاعطاء اثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون  
 مغاير الاعطاء معين متعلقة بانه الدنانير فيؤلف المعنى الى ما اشار اليه الفاضل  
 المحشى تأمل ( قوله لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء ) يدل على ان قوله هو  
 يعطى كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت فيكون ملقى الى النكر فان التأكيد  
 قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت لا يجوز القاء الاسمية الى خالى الذهن قلت  
 قد سبق جوابه في الباب الاول ( قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه  
 متعلقا بمفعول مخصوص ) جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال  
 من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق الزوم ولو بحسب ادعاء كاف فيها  
 كما سيجي تبصيره ان شاء الله تعالى ( قوله المؤمن غر كريم ) التبر بالكرس الذى  
 يتخذ بسهولة لقلة تجاربه والحب بفتح القاء وكسرهما هو الرجل الخلداع  
 الجربز تقول منه خبيت يارجل تحب خبا لكن الرواية بالفتح لثلا يشته  
 بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير ( قوله لعل ايهام ان القصد اه ) ايهام الايهام

إيماء الى جواز وجود مرجح الجمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الجمل عليه ( قوله افاد اى المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اى كون الفرض ثبوته لفاعله اه ) فيه بحث من وجهين الاول ان الظكون المقاد نفس الثبوت لا كون العرض ذلك الثانى ان اثر المقام الخطابي افادة مجرة التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذا المقصد افادة التركيب بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الفرض كذا من مستتبعات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تين سقوط الثانى ايضا فانهم ( قوله فصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة ) لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرفة بلام الحقيقة وتديق ان الظان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف ( قوله لابق ان افادة التعميم اه ) قديحاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطايا يراد في صورة التزليل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوصل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده الذى اعتبرنا تفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان يقصد من حيث هى للتوصل به الى افادة التعميم كناية فان الثانى ابلغ ( قوله معبرا في الفرض اه ) والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا في مقتضى من الكلام والمقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان طى ما يدور عليه وقع الالام من الكلام بما لا يرتضيه ولو بالاحلام ( قوله لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الش ) انه قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطى على ما زعم الش العلامة اما الحصر الاول قد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى فلا وجه له اصلا بناء على التقديم فلا يصلح شرحا لكلامه على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر الثانى بناء على التقديم اه ان افادة التقديم للحصر عند السكاكي انما هى اذا كان المقدم مضمرا او مظهر منكرا كما سبق وقلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح الب السيد وغيره فالحصر الاول ليس عند

السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند  
المحول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي اراده الش بقوله واما  
الحصر الاول فقد حققناه في وجه يصح عند صاحب المفتاح ( قوله فيلزم  
ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء ) والآن نخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه  
موجدا لفلان مع ان الفرد من انه يوجد كل اعطاء ( قوله اما انه لا يوجد  
الا الاعطاء فاما لا تسعه هذه العبارة ) اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل  
الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة تدل قرين المقام او الوقوع  
في جواب السؤال عليه فاذا ظهر خطئه من منتصف في مسألة دقيقة وقلت  
هو رجل نحوي ويفهم ان لا يعلم غير النحو عماله دخل في تحقيق الدقائق  
او سألت عن شان فلان وعاشتغل به من حقائق الافصال وقلت يعطى  
او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصود على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد  
بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة هنا على التقييد فلا يصح تأمل ( قوله  
فان هذا المقام عاوقع فيه لبعضهم خطأ عظيم اراد البعض الخلط فانه سلك  
مسلك الش العلامة ( قوله ان يرى مبصر ويسمع واع ) هذا بحسب الحقيقة  
سبب للحرز والغضب الكامل لكن جعل خبرا عنهما تشبيها على كاله في السببية  
فكأنه خرج عن السببية وصار غير المسبب ( قوله بل لا يبصر الراى  
الا آثاره ) وجه الترقى ان الراى لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار آثاره  
لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحقيقه بدونه في تلك الصورة وعلى هذا  
القياس سماع الواعى وفيه تأمل ( قوله فالفرق بين تميم اه ) جواب عما توهمه  
الخلطالى من ان تميم افراد الفعل يستلزم تميم المفعول فلامعنى يجوز ارادة  
تميم الفعل من غير اعتبار تميم المفعول ( قوله وهما وان فرض اه ) يجوز  
ان يكون الجملة الشرطية خبرا للبتداء والواو زائدة بينهما تأكيد للصوق  
ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والقضاء زائدة في الخبر على ما رآه  
الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما يرد في قوله وان فرض  
لازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تميم افراد الفعل بدون  
تميم المفعول بان شغل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين تميمين  
لا في الوجود ولا في الاعتبار ( قوله فلا بد من ذكر المفعول اه ) مبنى على  
الاستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالخذف نكتة  
وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الخذف كما اشار اليه الشيخ



في دلائل الاجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا غير مستحسن  
 ( قوله على ما سبق الى الوهم اه ) على هذا الوهم ينبغي ان يعمل في تذكر  
 اول الفعلين المتنازعين اعني ابني لاثانتهما اعني بكيت لان القرابة في تعلق  
 المشية بكاء الفكر ومنشأها تعلق الكاء بالتفكر فلما جعل القرابة سببا لذكر  
 مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة ما هو المنشأ القرابة بما ذكر صريحا  
 ( قوله بكاء مطلق ) يحتمل ان يبق المراد ان ابني دمعاً فحذف المفعول للاختصاص  
 فلا يكون الكاء الذي اراد ايقاع المشية بكاء مطلقا ( قوله وهو مجاز  
 عن تمكينهم واقدارهم ) بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر  
 قبل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثناه اليهم فلم يمشوا ويحتمل  
 ان لا يكون له مفعول منوى كقولهم امرته ففصاني وفي وجوده امر مذكورة  
 في تفسير القاضي وغيره ( قوله متعلق بقوله توهم ) انما يجعله متعلقا بالدفع  
 لدلالة قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قيل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم  
 ولان التعلق بالدفع توهم ان يكون الدفع لافي الانتهاء غير حاصل كما ان التعلق  
 بالتوهم يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق  
 مع ان نكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر  
 بالابتداء لان الظاهر ان ما لا يكون في ثاني الحال هو الدفع وان جاز استعمال  
 احدهما في مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدفع  
 في الجملة بقوله ويصور في نفسه من الاول الامر ( قوله وكم زدت ) قد يروى  
 بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة التكلم فح يصف نفسه بالتثبت على  
 الحق والوزايل يقتضيه بحسن صبره على الواقع والبلايا ( قوله خززن ) انما قال بلفظ  
 الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة ( قوله فحذف  
 المفعول اعني اللحم اذ لو اه ) فان قلت هذا التوهم يتدفع بذكر المفعول بعد  
 قوله الى العظم فلا يلزم الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة التقديم  
 على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لقول لا طائل تحته  
 على انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في مقتضيات هذا وقد بقي البيت من قبيل  
 التزليل لا الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السككين العظم  
 ( قوله على وجهه تجزئين ايقاع الفعل على صريح لفظه ) سواء كان الفعل المقي  
 ايقاعه عين الفعل المحذوف بمفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمرا  
 او غيره كما في قول البصري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف

مقتضى الظ واذاسبق عليه فيذكر المظهر مقام المضمّر ثانياً يحصل تلك التكتة  
ولاجتاج الى حذف المفعول اولاً قلت الحذف اهون لكثرة في المفعول الذي  
هو فضلة ( قوله وعكس ذوالرمة ) الرمة بضم الواو قطعة من الحبل بالية  
والجمع رمم ورمم وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال  
بن رده بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الخوض  
والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثناء فلا اخزى اذا ما قيل قالا  
( قوله ان يكون اصاب مالا ) اي وقت ان يكون ولا ان يكون وانما قال يكون  
بلفظ المضارع تصوير حال اصابته المال واستحضارها ( قوله لكن التأمل  
الذوق يشهداه ) يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينته اعني ويهدي من يشاء  
الى صراط مستقيم فان التبادر الى الذوق ان مقتضى التعميم الدعوة للكل  
وتخصيص الهداية وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام  
لا بالتزويل كما لا يخفى ( قوله وههنا بحثاه ) يندفع هذا البحث بما سبق  
في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب  
وقد وقع صريحا في شرحه للفتاح بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تميز  
احد الوجهين عن الآخر الذي ذكره ذلك الفاضل المحشي عدمه في هذا  
الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسبه  
تمثله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة  
عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع  
حصص الانقياد في كونه من تلك القرينة فتأمل ( قوله ولا حاجة اليه ) فيه بحث  
لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل  
التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف فيكون الحذف  
لجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما التعميم  
مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا لا يتدح  
( قوله وقدمت هذا البحث ) اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا  
بحث اخر عن قوله واما لجرد الاختصار مع امثله لشدة اتصال هذا القول  
بالبحث السابق كما يدل عليه سبق الكلام ( قوله اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء  
المتعدى الى مفعولاه ) المفهوم من الكشف ان الدعاء المتعدى الى مفعول  
واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا بهذا او بهذا  
او اذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقله في سبب نزول الآية وهو ان

اهل الكتاب قالوا لرسول الله ص انك تقل ذكر الرجن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم قزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرجن اياما دعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق ايانهم لوجعل الدعاء بمعنى النداء لكان كما ذكره على انه قد يجعل لفظة او للتخييرين ان يدعوا بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين مناسب ما روى عن ابن عباس في سبب نزول الآية هو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله ص يقول يا الله يا رجن فقال انه نهانا ان نعبد آلهم وهو يدعوا لها آخر فانه جعل الامين على السمين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول مناسب مامر من سبب النزول وكلا السبين المذكوران في الكشف ( قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات اه ) ان قلت لمجاز تعاطف الصفات بالواو ولم يميز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما لمجاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد بشئ منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول القرم السيد والهمام كثير الهمة واليث الاسد والكثبية العسكر والمزدحم موضع القتال ( قوله ولما ورد ما مدين الآية ) ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب عمه وامراً بان يبناهم والذود الطرد ( قوله حتى لو كانت الذودان غير غنهما ) للشيخين ان لا يقولوا الزحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انقسامهم والذودين المرأتين لاجل انفسهما بلا مدخل للملاحظة خصوصية السقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بواسطة فلا فساد في المعنى على رائيهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقراء باسم ربك الاعلى على ماسمى و اجاب جبال الدين الاسفراييني في شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي بمجرد عدم اشتغالهم بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ايهما كاف في ايجاب الزحم وفيه ما فيه ( قوله فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول اه ) حكم الش اولاً بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقى مدعياً احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها على قصر التعيين ايضاً وقصر الانشادات فاجاب الشريف اولاً عن دعوى

وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن احسن ادرج قصر الانشاءات وهذا الكلام جزل لاغبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة وكان تأنيث الضمير باعتبار تأويل القصر بالحقيقة القصرية (قوله لايج من تكلف) وهو ان بق ان الانشاءات مستلزمة نسباً خبرية فاعطاء في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك الوازم فيعتبر مثلاً ان المخاطب يعتقد ان التكلم طالب لآكرام عمرو وآمره او لجموع آكرام زيد وعمرو فيقول التكلم زيدا آكرمرداً خطأً للمخاطب (قوله ومعلوم ان ليس القصر الاناً كيدا على تأكيد) سيجي تفصيله في مباحث القصر ٢ في تحقيق المناسبة التي ابدأها على بن عيسى الربيعي بين انما والقصر (قوله فيتقوى بازدياد التأكيد) اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لجرد التفسير للمحذوف دون التأكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملقوط فهناك تكرير ضمني يفيد تأكيداً ولا ينافيه امتناع اجتماع القصر والمفسر صريحاً (قوله انه من باب زيدا رهبة) يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لا نقرر عندهم ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر ما لا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصلح ناصباً للاسم السابق على تقدير التسلط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوباً بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثله وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة في اسم اي مهمايكن من شيء فربك كبر ٣ وانما خلفت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيداً فاضرب كذا في شرح الكشاف لا يمكن ان يبق اما مقبرة الفاء فاه جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهى وان لا ما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها فليقهم (قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون وايها فارهون او كد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقاً بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف يقتضي لتفسير الشخصى والاختصاص في شخص لا يقتضى قوة الاختصاص اخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية الشخصين ٤ في الاختصاص المذكور (قوله لان العنى ارضى واسعة

٢ وتوضيحه ان اصل الفعل لما كان مسلاً عند المخاطب فآبانه لمن اراد اثباته له تأكيداً لنفس الحكم اثبات اصله عند المخاطب ثم اذا نفى عن غيره ويتقوى التأكيد ضرورة ان الفعل المسلم الثبوت اذ لم يثبت لغيره ثبت له البتة

٣ قال في شرح الباب قوله تعالى وربك فكبر محمول على ومهما يكن من شيء فكبر ربك فيكون الشرط مقدراً قالوا وداخلة على الشرط والفاء الجزائية الرابطة للجزء بالشرط ولا يكون الفاء للعاطف

مبحث ان اما يقع مقام الشرط وادائه على مذهب ومقام ادائه فقط على آخر

٤ بل يعتبر الاختصاص المذكور في المعنى بم المفسر والمفسر

فان لم يتخلصوا العبادة اه ) فيه بحث لم يذكره الش وهو انه يلزم فيه عطف  
الانشاء على الاخبار وقد صرح في بحث تسيّد الفعل بالشرط والجزاء ان كان  
انشاء فالجمله انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضى واسعة جمله اخبارية ونقل  
في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضى واسعة  
في معنى الانشاء وهو هاجروا فستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق  
ان الش يجوز ( قوله واقم مقامه مزوم القيام وهو زيد ) ان قلت هذا  
مناف لما تقدم في شرح دباحة الكتاب من ان اما قامت مقام مما يمكن من شيء  
اذ قد علم من تقريره هنا ان اما يقع الاموقع اداة الشرط وعلم من تقريره  
في صدر الكتاب انها واقعة موقعتا جيا قلت هذا مبني على المذهبين كإفصل  
ابن الحاجب في الإيضاح ( قوله ولهذا يقدم على القاء من اجزاء الجزاء  
المفعول والظرف اه ) هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل  
بين حرفي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل آخر ايضا  
فلا ٢ فاستمع اما زيد طعامك فاكل وانجاز اما طعامك فزيد اكل صرح به  
الفاضل الرضى وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشف  
والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتليه ربه  
فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكرم من من ان الظرف متعلق بقول  
محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالبنداء ومعمول الفعل فالصواب  
والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان  
اذا ما ابتليه ربه فيكون الظرف ح من تمة الجزاء الواحد المنصوب للمفعول به  
ولا بعد امر انانيا كما في قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن ( قوله ويظهر لك  
هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اه ) اى ليس القرض الاصلى  
في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والقرض من هذا  
الكلام رد قول المص واما نحو واما مود فهديتاهم فلا يفيد الا التخصيص  
( قوله لانه لم يكن عار فثبت اصل الاكرام والاهانة ) فيه بحث لان هذا مبني  
على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بياناً للتخصيص به  
كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبني على حال  
السامع انما هو في الاضافى كما صرحوا به فيج لا يكون هذا التعليل تافهاً للمحققين  
الهم الا ان يدعى انه لا يحى تقديم معمولات الفعل عليه الا للقصر الاضافى  
كإني عنه ظ قول المص سابقاً وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطأ

مبحث ان اما يقع مقام الشرط  
مبحث لا يقع بين حرفي  
الجزاء جزءاً آن فاصلان  
٢ وذلك لانهم التزموا  
حذف الشرط لزم دخول  
ادائه على القاء الجواب  
وذلك مستكره وقد  
عرفت الضرورة الفصل  
بينهما بما بعد القاء  
والفاصل الواحد كاف  
في دفع ذلك الامر المستكره  
فوجب الإقتصار بحذف  
انما قال الهم لانه يشكل  
حل تقديم اياه على تعبد  
مثلاً على القصر الاضافى  
اذ المخاطب ليس بما يجوز  
عليه الخطأ وهو شرط  
في الاضافى بحذف

وان احتمل بناؤه على الأكثر ( قوله بل مجرد الاهتمام ) اراد بهذا الاهتمام كون  
القدم نصب عين التكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما في  
ذكر الله اهم لاسيما وقد قبل هنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما اما الاهتمام  
الذي لم يرتض الشيخ الاختصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي  
فاتما هو بالمعنى الاعم ( قوله وان عليكم لحافظين ) ان جعل عليكم صلة لحافظين  
والتنزيل ظ الا انه بقي ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا  
فلا يظهر ان يحمل على التنزيل لان الكلام هنا في احوال متعلقات  
الفعل وان كان تقديم ما حقه التأخير مطلقا فتفيد التخصيص ( قوله بما  
لا يحس فيه اعتبار التخصيص ) نفى الحسن لا يقتضي نفى الصحة ولهذا جعل  
صاحب الكشف والقاضي قوله تعالى ثم الجيم صلوه على التخصيص  
اي لا تصلوه الا للجيم ويمكن حل الآية اولي ايضا على التخصيص ادعاء مبالغة  
لتزليل ظلم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة الدم ( قوله مراعاة حسن  
النظم السجعي الصواب تبديل لفظ السجعي بالفاصلة رعاية الادب ) قوله  
استشهد بما ذكره ائمة التفسير اه ( الظ من عبارة المص ان ما ذكره قريع  
لا استشهدوا الا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظ ( قوله  
اهتماما بالقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي هذا  
المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فيطبق الدليل اعني قوله لانهم  
يقدّمون اه على المدعى ( قوله وفيه نظر ) وجهه على ما نقل عنه وأشار اليه  
قياسي انا لانم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ ( قوله ليقيد  
مع الاختصاص الاهتمام ) ولانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض  
اذ الحذف يفي عن عدم الاعتماد بشانه والتقديم يفي عنه فالجمع بينهما  
كالجمع بين الضب والنون ( قوله لانها اول سورة نزلت ) قال الزهري اول  
ما نزلت اقرأ الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي الميثر وقيل هي الفاتحة  
واهل الحديث ٩ وقوايان اقرأ اول ما نزلت مطلقا والميثر اول ما نزل بعد  
بداية الوحي من الآيات والفاتحة اول ما نزل من السور ( قوله فكان الامر  
بالقراءة اهم دون تخصيصها ) التوقف على العلم باصلها وايضا مخاطب به  
التي كما هو الظ ولا يتصور تجوز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم  
احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله  
حالا اي ميثر كما باسم الله اذ لا يتصور منه عدم التبرك بغير اسم الله تعالى واما اذا جعل  
مفعولا كما هو فهمه الش من ظ عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عدم ان يكون

محتمل ان الامر بالقراءة  
اهم من الامر بتخصيصها  
دون الامر بتخصيصها  
وفيد اشارة الى ان الاهمية  
بالنسبة الى الامر  
بالتخصيص فلا يرد منه  
اهميتها من الامر  
بالتخصيص لزمه كون  
غير اسم الله تعالى اهم من  
ولا يحتاج الى دفعه يانه  
لافساد في رجحان غير  
الاسم بحسب المقام  
وتوجه القصد الى بيان  
وكونه اهم منه وان كان  
اهم في نفسه كما سبق  
من الش في بحث الحمد

٧ على ما ذكره فمما سبق منه  
الامثلة به  
٩ قيل يمكن وجه التطبيق  
بين الروايتين ان اول  
ما بدى به من الامر  
بالاشياء وهو اقرأه ومن  
الامر بالانماز هو اياها  
الميثر ثم فأنذر  
محتمل اول ما نزل من  
القرآن

مقروء اسم الله وغيره على ان فيه بحث الا انك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان تبين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجيء تقديم متعلقات الفعل الاضافي ( قوله وهو مبني على ان تعلق باسم ربك اه ) لاشك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح على ظاهرها في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهرها صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الآية على امر نادر فان المحققين من النجاة منعه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من معنى اللبيب وفي مواضع اخر ( قوله والباء للاستعانة او للملازمة ) رجع الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله بمنزلة الآلة التي لا يكون مقصودة بالذات فيترك التأديب ( قوله اى اقراء القرآن ) قد سبق السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصير الى الروايتين الاخيرتين في اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تأخير البيان من وقت الخطاب وان لم يحز تأخير من وقت الحاجة الا عند القائلين يجوز التكليف بالمال فلا غبار في التقدير المذكور فتأمل ( قوله فلا يبعد على المذهب الصحيح اه ) اراد به مذهب الشافعي فان الشافعي مذهب شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نائبا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والافان حل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم بما هو نادر عن المقام فقيما ذكره الشافعي تضعيف القياس فضلا عن عدم الاستبعاد ( قوله كالفاعل نحو ضرب زيد عمرا ) احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد فان في هذا مقتضيا للعدل عن ذلك الاصل ( قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه ) اى قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعمل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا ( قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ) لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه

مبحث ان ادخال الباء على  
المفعول دلالة على التكرير  
والدوام امر نادر  
مبحث ان الشارح شافعي  
المذهب

اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لاعقله  
ولاغرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول  
الطلق اولى فكاؤه نظر الى قلة الفائدة في المفعول واعلم ان ما ذكره الش  
هنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له  
مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول فيه مع ان السرافى اثبت كايين في كتب  
النحو ( قوله الاصل تقديم التعت ) لانه مع المنوعات كشيء واحد فيكون  
بغزلة الجزء ثم التأكيد لكونه ارسخ في التانيية من البذل اذ هو مقص بالنسبة  
دون متبوعه فانه في حكم المنهى والضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح  
اولا بان البذل ليس بموضع للعطف لفقدان شرط العطف وهو تقديم المعطوف  
عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الش والشريف في توجيه قوله ثانيا ليس واحد  
من الانواع الاربعة يعني البذل والوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف  
بالواو من ان التقيد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف  
باى على راءه ويل نحو اعجبني زيد اى حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال  
لان ما ذكره السكاكى من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد  
توبه على تقدير العطف سلب وتوبه قائم في العطف بل وى قال ان شيئا من  
الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما الصلوح بحسب  
تأدية اصل المعنى قلت ان صح فاعلم انصح في اى دون بل لتغير المعنى عند اظهارها  
فالصواب الاقتصار على ان التقيد بالواو بناء على انه المقص بالبحث هذا وانما  
دخل اوفى قوله او البيان تقيدها على ان عطف البيان مع البذل من واحد واحد  
حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من واد واحد  
لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما  
على تاهو ما ك المعنى قلت بل يبق العطف بالحرف المتأخر عن الكل ثم ٣ رد  
ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر هذا ثم ذكر  
المفعول معه فانهم ( قوله فراد المص بالاحسن ههنا ) فيه نظر لانه قد عطف  
عليه باو قوله اولان في التأخير اخلا لا بيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف  
يا بى تلك الارادة الا ان بين فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر ( قوله لتوهم  
انه من صلة يكتم ) يمكن ان يبق تقديم الصفة التانية لانها اظهر والفائدة فيها اكثر  
لان ايمانها مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم ( قوله وجعل السكاكى  
التقديم لعناية ٤ مطلقا ) عبارة السكاكى هكذا وللعناية التامة بتقديم

مبحث ترتيب المفاعيل  
٨ اشارة الى ان قوله  
بخلاف العلة محل تأمل  
اذ لا يتصور فعل بدون  
العلة وجوابه ان المراد  
بالعلة التانيية وتعقل الغير  
الاختيارية بكونه خال  
عنه

مبحث ترتيب التوابع  
٣ لايق اعتبار تقديم  
المفعول معه بالنسبة  
الى التوابع لانا نقول  
قوله واما ترتيب المفاعيل  
يا بى عنه

٤ ثم انه ليس في صابرته  
فيد الاطلاق كما توهم من الش  
عبارة الش الى انه يفهم  
من سياق كلامه



ماقدم والاهتمام بشأنه نوعان أحدهما ان يكون اه) فاقسم الى قسمين في عبارة  
نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلهذا  
قال الش وجعل السكاكى التقديم للعناية ثمان في قوله أحدهما ان يكون اصل  
الكلام اه مساححة لان ما ذكر سبب العناية والتقديم لاقسم منهما فقديس  
اللام اى أحدهما لان يكون وقد يحمل على البالفة في اقتضائه للتقديم وهذا  
لا يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذى الحال بالمعرف باللام قلت  
الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم  
ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين  
لوجد المتقضى للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك  
في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وانما لم يتغرض للنكرة المخصصة لان  
التخصيص يجعلها في حكم المعرفة ( قوله نصب عينك بضم النون وقمها )  
اى منصوبا قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته محاذة معنى بحيث  
لا ينبغي عنها كفى انظر اليه دائما ( قوله لن قال لك ما الذى تمنى ) الاولى  
ان لا يذكر الوصول ويقال ما تمنى حتى يكون ما مفعول تمنى فيكون السؤال  
جولة فعلية مطابقة للجواب بالفعل على ما صرح به سيويه فى ماذا صنعت  
اذ على تقدير ذكر الوصول يتعين كون ما مبتدأ لان مفعول الصلة لا يقدم  
على الوصول كما مرنا فى الاصول جمعا ( قوله وتقدم المفعول الثانى على  
الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الآية ) مبنى على ان الله مفعول بواسطة  
قدم على الذى لا بواسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه  
السؤال المقدّر وهو من جعلوا شركاء وهذا مختاره السكاكى والقول المنصور  
على ما حقوقى شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشف الى ان  
الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى والله ظرف لغو متعلق بشركاء  
فيصور التمثيل بالآية على رأى هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء  
قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يحل تقديره  
على المفعول الاول اعني شركاء بان الاول منكر يستحق التأخير قلت جوزه  
الشريف وكذا الش فى شرح المفتاح وجملاء من قبل فى الدار رجل لكن  
لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر  
مخصصه على ان اعتبار المبتدأ والخبر بطل فى الحال ولذلك قبل قد يقع  
النكرة المخصصة اسم ان كما سبق اشارة الش الى ذلك فى قوله ان شواء ونشوة

٧ كما لم يذكر فى عبارة  
الابضاح فان عبارته  
ما تمنى  
٩ ويؤيد ما ان السكاكى  
اشار الى قولك علمت  
منطلقا زيدا لا يفيد  
الاختصاص بل الاهتمام  
وقد اشار اليه الشريف  
فى خواشى المفتاح

اليث ( قوله بتقديم الحال ) اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا  
 فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقديم متعلقه معرفة  
 بان يجعل الثبوت لا للحدث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف ٣ لاسم  
 موصول لكيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مررت اشارة  
 الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير التعلق  
 معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له  
 لاننا نقول ثم اذله حظ من التعريف فكما ان يجوز ان يعامل معاملة النكرة  
 يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه  
 التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل  
 المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصل هو الوصف بالكفر كافي الآية الاولى  
 فتقديم الوصف الاخر ههنا العارض واما الحكم بان قوله من قومه حال  
 فبالنظر الى الظ الذي لا يدل عنه بلا ضرورة ( قوله مسوق للانكار  
 التوبيخي ) الفرق بينه وبين الانكار الاطلائي ان التوبيخي يقتضي ان ما بعده  
 واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه  
 كاذب نحو اوافقكم ربكم بالبين واتخذ من الملائكة اناثا كذا ذكر في معنى اليب  
 ( قوله فيمنع ان يكون تعلق جعلوا ) فديقال تعلق الانكار باحدهما  
 باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا ومهما وان شئت قائل  
 قولك اعطيت دينارا سايلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه  
 وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق  
 ( قوله والجواب انه ليس في كلامه ) رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي  
 جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون  
 كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب  
 العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين غلة لتقديمه كما فعله  
 صاحب المفتاح لان غلة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصية العين  
 مشتركة بينهما كما تحقق واقول جعل السكاي سبب التقديم كون المقدم  
 في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن  
 وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ما في  
 الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي  
 كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضا لتقدمه و

مبحث ان اللام الداخلة على  
 بعض المشتقات موصول  
 عند البصريين وعند  
 غيرهم حرف تعريف  
 مطلقا

٣ هذا توجيه الكلام على  
 مذهب البصريين والا  
 قيل اللام حرف تعريف  
 مطلقا لاسم موصول  
 كما صرح به في معنى اليب  
 ٤

مبحث الفرق بين الانكار  
 التوبيخي والابطالي

السكاكي قد صرح بهذا القيد اعني نفسه والمعرض غفل عنه او عن فائدة  
 فان قلت الالهام الناشئ عن كون احدا المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي  
 التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما يقتضي له الالهام  
 الناشئ باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لاجر في التصرفات  
 العقلية الذوقية فليعتبر في تأخير المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل  
 ولنظر في تقدمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا يحذور اصلا  
 ( قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور اه ) فيه مناقشة وهي ان الاحتراز  
 المذكور كما يتعلق بالتقدم يتعلق بالموخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم  
 ان يقدم ما اخر اعني الدنيا في الآية الاولى وموسى في الآية الثانية ليقال  
 الاحتراز يوجب كون تقديم احدهما وكذا تأخير الآخر نصب العين  
 لانقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقديم احدهما  
 وكذا تأخير الآخر مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم  
 هو كون الشيء نصب العين من جهة التقديم فتأمل ( قوله وان كان مناقشة  
 في المثال لكنه حق ) قد يدفع المناقشة بان صاحب الفتح لم يدع انه مفهوم منه  
 انها ما يحتمل بل قال لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع هذا التوهم صحيح  
 وانت خبير بان عبارة الفتح آب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمل  
 ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل  
 الاحتمال البعيد المضحى بادن تأمل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى  
 استعداد لان مخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه  
 ليس صلة الدنيا اقوى من كثير من القران الحالة الصحيحة للاستعمالات المجازية  
 ( قوله وقد يجاب بانه تنبيه ) اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان يكون  
 الكلام في تقديم بعض الممولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة  
 لا يقطع عنق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن وجه الحب اعني دون سائر  
 الامثلة من تقديم المبدأ على الخبر ودعى الحال على الحال ونظائرها في الباب  
 الخامس في مباحث القصر ( يقال قصرت القنعة القنعة بكسر اللام  
 والقنوة بقفها هي النافعة الجلوب ) ( قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء  
 بشئ بطريق معهود ) اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به  
 الشريف في شرحه للفتاح فكلا معني القصر حقيقة اصطلاحية ( قوله  
 اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامراء ) الحق هنا مقابل الاضافي

كما صرح به فتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائى وقد فسر به بوجه آخر  
 ظاهرا وكأنه نظر الى ان الحقيقى هو الاصل ولواريد التثمول واضحا لقليل  
 لان تخصيص الشئ بالشئ اما يغيبه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال  
 قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعلم بما هو كذلك حقيقة او ادعاء فنناول  
 التعريف القصر الحقيقى الادعائى ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر  
 الحقيقى مقابلا للاضافى دون المجازى مع ان اطلاق التخصيص على الاضافى  
 مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشى لان الاضافى قصر حقيقة بحسب  
 الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للفتاح وحل تقسيم ارباب  
 الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبولة مع ان التعارف اطلاق الاضافى  
 على قسمه دون المجازى ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافى المقيد للقصر  
 او الحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقى وان اهل الميزان استعملوا الاضافى  
 المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة  
 الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظا لقصر لا لفظ  
 التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافى قلت يأتى هذه  
 التفرقة قوله اما سمى قصر او تخصيصا ( قوله لعله جدوى ) اى لعله جدوى  
 التصريح فانه ساق الكلام على وجه ودخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم  
 قليل القادة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف  
 المقصود وازالة الغفلة الا يرى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح  
 بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان  
 الانقسام الى الافراد والتميز والقلب في الحقيقى فانه فائدة عظيمة لها تقع  
 في مواضع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقى والمعنى لم يصرح  
 بالتقسيم لعله جدوى احد القسمين يعنى الحقيقى لان بعض اقسام هذا القسم  
 وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الاخر وان كان جائزا  
 الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقى الادعائى بقسميه كثير  
 في الكلام والقسم الثانى منه موجود وان كان قليلا تحقيقا نحو لا واجب  
 بالذات الا الله ( قوله وهذا التفسير شامل للحقيقى وغيره ) برد عليه  
 ان عبارة السكاكى هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف  
 عند السامع بوصف دون وصف ثان كقولك زيد شاعر لا يمتنع لمن اعتقده  
 شاعرا ومعبا او كقولك زيد قائم لا يمتنع لمن توهم زيدا على احد الوصفين

من غير ترجيح بقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي  
 كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد مشاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان  
 القصر الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ( قوله مثل زيد  
 شاعر لا غير ) اى لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على  
 الموصوف ويحوز ان يقدر لا غير شاعر فهو ح من قصر الموصوف على  
 الصفة وسيرد عليك استعمال لا غير في كلا القصرين وعلى هذا فالظكون  
 القصر حقيقيا وادمايا وان جاز ان يعتبر قصر اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة  
 ( قوله التى هى معنى قائم بالغير ) ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح  
 قوله لتصادفهما على العلم فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو البايئة  
 ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف  
 المضاف اى دال معنى يصح ذلك القول لكن الظان اطلاق الصفة العنوية  
 وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من المسامحات الشائعة  
 ( قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير التمول ) المراد بالذات ما يقوم به غيره  
 لا ما يقوم بنفسه والا يخرج عن التعريف النعت في قولك اعجبني هذا السواد  
 الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد النقص بالبدل في اعجبني زيد حسنه  
 لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث  
 يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التباين بين الذات والمعنى  
 المدلولين ٧ وقيام الثانى بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى  
 الذات اذ لا بدله من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة  
 فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس خروج الوصف في جاذق القوم  
 المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه التمول قلت المراد من التمول الذى اضيف  
 اليه غير في التعريف ما هو معتبر في باب التأكيده وهو ان لا يشذ فرد من افراد  
 المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غير مائة بمعنى عدم التفرق  
 وهذا المعنى الثانى وان توهم الزجاج والبرد كونه مدلول التأكيده الثانى  
 في قوله تعالى لسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الشرح رده في بحث التأكيده  
 ( قوله وكذا بين النعت والصفة العنوية اه ) قال القاضى المحشى واما الفرق  
 بين معنى العنوية فالظ هو البايئة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم  
 بالغير كالعلم والمعنى الثانى هو ذات مامع انتساب ذلك الامر اليه كالعلم  
 هذا كلامه ولك ان تقول ان جعل معنى العنوية على ما يتبادر من تعريفهما

٣ كيف ولولم يعتبر هذا  
 القيام في مفهومه لم يدل  
 على الذات من حيث هو  
 ذات على التفسير المذكور  
 ولذا ذكر القاضى المحشى  
 ان حسنه يدل على معنى  
 في ذات ولا يدل على ذات  
 محذ  
 بمبحث الفرق بين معاني  
 الصفة

٧ ولك ان تقول المراد  
 بالذات ذات المتبوع  
 بقرينة المعنى فلا شبهة  
 ان التعريف للثبوت الذى  
 يجب حمله وصدقه  
 على المتبوع محذ  
 بمبحث واجب بالذات

كانت البايئة ظ لا لما ذكره الفاضل الحشى الاول يكون نفس المعنى والمعنى  
 الثانى نفس اللفظ وان حل اول معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسيع  
 كانت لان المعنى النسبتان على ما ذكر لكن ينبغي ان يصار الى الحذف فى  
 الموضوعين من عبارة الحشى بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر  
 القايم بالغير والمعنى الثانى هو دال ذات مامع اتساب ذلك الامر اليه بقى فيه  
 بحث وهو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه  
 المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا  
 المعنوية بالنسبة بينهما العموم من وجه فواجه الحكم بالبايئة ولا يخفى  
 ان اعتبار قيد فقط فى الاول فى معنى المعنوية تصف لا بصار اليه بلا ضرورة  
 فتأمل ( قوله والاول انسب ) لان اعتبار المعنى الثانى فى مثل ما زيد الايقوم  
 او قام وغير ذلك من صيغ الافعال فيحتاج الى ان يقال تقديره الاقام وان  
 المقصود عليه مفهوم القايم لا نفس القايم ولا يخفى انه تكلف ( قوله فمن قصر  
 الموصوف على الصفة ) مبنى على ان التأويل فى جانب المقصور عليه ههنا  
 هو اللفظ لكونه خيرا وقد يعكس ويعبر التأويل فى جانب المقصور على معنى  
 قصر الهوية على زيد والكون زيدا على اخيك والبايئة على التاج فمح يكون  
 من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخفى عن تكلف ( قوله يتعذر احاطة  
 التكلم بها لكثرة ) حتى توجه عليه امكان الاحاطة الاجالية وكفايتها  
 فى القصر كما فى ليس فى الدار الازيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا  
 النفسية فلا يقع من العاقل التحرر للصدق اثبات واحدة منها ونفى ماسواها  
 مطلقا واما فى ليس فى الدار الازيد فالحس حاكم ( قوله الا ان يراد الصفات  
 الوجودية ) فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدها  
 عين الاخرى كحركة جسم وسكون فيلزم ذلك المحال قطعاً قلنا مل ( قوله نحو ما  
 فى الدار الازيد ) فيه بحث لان قصر الكون فى الدار على زيد انما يكون  
 بالنسبة الى باقى افراد الانسان ضرورة تحقق الهوايل الاسطوانات فقول الى القصر  
 الغير الحقيقى قاطع فى التمثيل ان يقال الواجب بالذات الا الله فان قيل التقرير فى المثال  
 المذكور ما فى الدار انسان الازيد لان المقدر فى الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى  
 منه ويكتفى كون فى هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون فى الدار عن جميع من سوى  
 زيد من افراد الانسان قلنا نعم يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا  
 فى مثل قولنا هذا الثوب الاسود اذا التقدير ما هذا الثوب ملونا الاسود فيمكن فى  
 كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع الالوان عن هذا الثوب ولا يحذور فيه مع انه

مبصت قصر الجوامد

مبصت ان القدر فى  
 الاستثناء المفرغ من  
 جنس المستثنى

فداعى سابقا فضاء هذا النوع من القصر الى المحال ( قوله اى بالتأتى ) ارجاع  
التصير الى الحقيق مطلقا كما ذكره الفاضل المحشى بل الى مطلق القصر اوضح  
واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى فى الاضافى اللهم الا ان يقال  
لم يقع مثله فى كلام البلغاء وان جاز واغاد عقلا ( قوله متجاوزا صفة اخرى )  
اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما  
الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو فى قوة المفعول واما مكنها  
فقبل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفى شرح الفتاح الشريف انه  
منسوب على الظرفية اى بصفة واقعة فى مكان صفة اخرى واحدة كانت  
او اكثر ( قوله او فى مكان من الشئ ) الجار متعلق بأدى باعتبار اصل المعنى  
كما يقال ادنى منه واقرّب منه لا باعتبار المعنى التفصيلى فلا يلزم استحتمال افضل  
التفضيل بالاضافة ومن ( قوله ولتأمل ان يقول ان قوله اه ) يمكن ان يحجب  
بان المراد هو الشئ الثانى ولما كان الحقيق معلوما قبله اراد هنا ما لا يكون  
على الوجه المعتبر فى الحقيق اعتماد اعلى ماذكره قبله كما يراد به اعم من الواحد  
والاثنتين والجمع لكن لا الى ما لانهاية له حتى لا يتناول الحقيق ولما لم يكن المص  
بصد التعريف كما سيذكره الش الآن لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام  
عن الظ ( قوله فان قلت تخصيص امر بصفة اه ) حاصل هذا الجواب  
كما حقق الشريف ان التخصيص بالمعنى الذى ذكرتموه غير واقع لاقتضائه  
على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر فى التعريف المنع عن جميع الاخير  
الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا لنوع المنحصر ذلك  
الجنس فيه اللهم الا ان يقال ٧ تلك قاعدة العقول ولا يلزم توافق القاعدتين  
هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يدفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء اه  
وذلك بان تقول قول المص او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد  
المخاطب عكس الحكم او تجوز به الامر بن كاسيصرح به الش فى السطر الآتى  
فى الصفحة الثانية فمضى دون اخرى بهذه القرينة هو العجائز بحسب اعتقاد  
المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيق لالعدم وجود التخصيص فيه مطلقا  
بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع  
قول الش قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يحجب ولا يرد على هذا بحث  
الفاضل المحشى ايضا بقى ان يقال القصر الحقيق الادعائى داخل فيه لان حال  
المخاطب فيه قد يعتبر فيه كاسيثير اليه ( قوله قلت هذا الاقتضاء مختص اه )

١ لان كون امر مكان آخر  
اما بحسب اعتقاد المتكلم  
وهو ظا وبحسب اعتقاد  
السامع وهو الظ ٤  
٧ فالتعاريف المذكورة  
فى العلوم الادبية يكفي فى  
اطرادها عدم صدقها  
على امر محقق غير المعروف  
ولا يقدح بصدقها على  
امر معروض مستحيل  
على

مبحث ان تعاريف العلوم  
الادبية يكفي اه

وبما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد  
 كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد التكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما  
 وشاعرا مثلا او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد في امره  
 فنقول ما انت الاشهر بناء على ظنه خطأ او صوابا ومنه قوله تعالى ان اتم  
 الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له  
 ( قوله ونهذه التقسيم لا يجري اه ) لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق  
 وبالكلية اى في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعنى قوله اذا العاقل  
 لا يعتقد اه لا يدل عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائى اذ يمكن ادعاء  
 الاعتقاد المذكور فيجوز الاقسام المذكورة ( قوله بين ذلك ) اى بين الاتصاف  
 بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة  
 ( قوله والمخاطب بالاول ) اى كون المخاطب كذلك ليس يعتبر في مفهوم  
 القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب ( قوله ولفظ الايضاح صريح  
 حيث قال والمخاطب بالثاني امان يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران  
 ولولا عبارة الايضاح لا يمكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا  
 معطوف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد  
 الامرين كذلك او تساويا عنده ( قوله ويسمى قصر تعين ) فان قلت اذا اعتقد  
 المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين  
 احدهما فقلت له مزيد الا كاتب لقد اجتمع فيه تعيين احدهما وتساويين وقطع  
 الشركة ايضا فن اى اقسام القصر هذا قلت اللفظ انه قصر التعيين اذ لو لوحظ  
 فيه نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب  
 هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين ( قوله  
 وهذا ظاهر لا مدفع له ) وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوى المعبر  
 في قصر التعين تجوز احد الامرين لا تجوز الامرين معا كان المناسب ادراج  
 قصر التعين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب  
 باحدا الامرين وهو ما استعمل فيه المكان فيما لا يندرج فيه قصر الافراد الذى  
 يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد  
 الشركة تجوز الامرين وهو هنا مفقود لا تجوز احدهما الذى  
 هو الموجود فليأمل ( قوله وغاية ما يمكن اه ) قد اشرنا فيما سبق  
 الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه



آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آت عن كلا التوجيهين كما سبق الان يعتبر مثل هذا التعميل في عبارته ايضا فأمل قديقال ايضا لما كان اعتبار المكاتبة في قصر التعيين خفيا واعتبار امردون آخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكاتبة واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح ( قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط ) علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف ه افرادا عدم تنافي الانصافين اذ لو كان الوصف عاما لايصح قيامه بمحليين لم يناف اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرت له لم تعرض له ( قوله وقلبا تحقق تنافيهما ) هذا من قبيل العطف على ممول على عاملين مختلفين مع عدم تقدم الجور والاختفاء يميزه مطلقا ( قوله وايضا يخرج اه ) قيل اشراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثرى لا كلى وقوله ليكون اثباتها ه معناه ان الاصل ذلك لان الاستقرار الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا انما شرط التنافي ليتمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزء الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الأخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم نعيمى انما ان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الأخرى بطريق اصرح واؤكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه للتنبيه على رد خطاء المخاطب وكل ذلك نصف لا يخفى ( قوله بل ياباه لفظ الايضاح ) حيث قال في الشرط الاول ليصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضوعين وساق الكلام على وبترة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن نصف ظ ( قوله ان لا يجمع فيه الوصفان ) اى في نفس الامر لا بان يعتقد عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم اه ويتدفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي ( قوله وتبريف المسند ) انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطية لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان المس لم يذكر فيما سبق فائدة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الش فلا يصح ان يقال انما ترك المن ذكره ههنا لتعرضه فيما سبق ( قوله فكلمته

ه لان افرادان جعل حالا  
من القصر ٣ ميلا الى النفي  
فالعامل فيه لفظى وهو  
شرط لانه بمعنى ما يتوقف  
والعامل في عدم تنافي  
معنوى وهو الابتدائية  
وان جعل صفة المصدر  
محذوف اى قصر افرادا  
فاختلاف العامل اظهر  
جـ

٣ انما قال ميلا الى المعنى  
لان الحال من المضاف  
اليه لا يجوز الابدشروط  
مخصوصة مفقودة ههنا  
كما سبق تحقيقه جـ  
ه اى الاختفاء يجوز العطف  
المذكور تقدم الجور  
ام لا وسيبويه لا يجوز  
مطلقا وكثير من المتأخرين  
جوزوه ان تقدم كما  
فصل في معنى اليب

جعلوا القصير بحسب الاصطلاح اه) هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور  
اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر اما ان الكلام في القصير  
الاصطلاحي وهو عبارة من تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير  
واما لانها طرق عامة له (قوله) لكنهما يمان غير المسند اليه والمسند كالطريق المذكورة  
ههنا (وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال للممان غير باب مستداليه والمسند  
ليظهر عمومها على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو  
لا يصح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام له  
غير مذكورة فيما سبق ثم انظر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا  
(قوله منها العطف) قدمه على الطرق الثلاثة السابقة لان النفي والاثبات  
فيه اصرح بخلاف غيره فان النفي هناك ضمنى ثم النفي والاستثناء اصرح  
من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصير ذوقية لا وضعية  
وهنا بحثوه هو انه قال في معنى اليب قد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا  
نحو ما زيد فاما لكن اويل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال في الموجب  
وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب  
الرفع على اضمار مبتدأ قبل بل قبل في مثله ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء  
فلا معنى لجعل ما زيد كآية بل شاعر من قبيل القصير بالعطف اذ اعطف فيه  
لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة  
بالترام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض  
بصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر كاسبق في  
اوائل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في معنى اليب (قوله وقلبا يديهم  
لا قاعد) اقتضاه على القصيرين بما يوههم عدم جريان طريق العطف في قصير  
التعين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاعتصار لا يصيرح به الش  
(قوله فلطريق القصير دلالة على هذا المعنى) فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق  
لقصير التعيين ولا اعتقاد عكس ح اللهم الا ان يقال طريق القصير يدل على  
ان المخاطب يعتقد ثبوت النفي او تجوزره وبالقرينة تعيين حاله (قوله وقد اجمع  
الحناة) كانه يريد اجماع اكثرهم والا فان عصفور على ان اخير اقدم اذا كان  
ظرفا لا يطل علمها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان  
او غيره (قوله اما لان اصل العمل) واما لوافق اللغة العاملة يعني انه لما منع  
تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو

مبحث جى بل للابتداء  
مبحث ان قوما جوزوا اعمال  
ما اذا تقدم الخبر ظرفا  
كان او غيره

امتنع التقديم اذا لم تعمل ايضا اما عند المجازين فلان اصلها العمل وان جاز  
ان لا تعمل لما منع مثل الفصل بان وغيرها فاجرى حكمها في جميع موارد  
على ما هو حكمها في اصلها طردا لآب واما عند بني تميم فلانها وان كانت  
غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فتع التقديم كما منع في تلك اللغة  
( قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما ) قد اشترنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي  
اشتراط الشرطين في قصر السفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للتدرة  
( قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد الاشاعر ) اعلم ان الشيخ صرح في موضع  
من دلائل الاجاز ان قولك ما زيدا لا قائم لقصر القلب لا يقصر الافراد ومن ههنا  
توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس  
الامر كما توهمه بل صرح الشيخ قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين  
اما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور فن خصوصية ذلك المثال وسره  
ان النفي فيه مرعا ما نافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والانتكاه ونحوهما  
لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم  
تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا  
كما ينبغي على الناظر فيه ( قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما ) بالكسر قائم  
في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمينها معنى ما والا قال بذلك في  
انما الوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التأكيد قال به  
في انما ايضا كذلك ومن ههنا صحح الزمخشري ان انما بالفتح قيد الحصر  
كما بنا بالكسر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم الموحد  
فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان  
هذان شيان انفرد به الزمخشري مردود عما ذكرناه وقوله ان دعوى الحصر ههنا  
باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا فانه حصر اضافي  
اذ خطاب النبي ص للتركيب فالعنى ما يوحى الى في امر الربوبية الا التوحيد  
لا الاشراك دون الافراد ذكره تبينها على ان المراد نفي دلالة عنده على قصر  
الافراد لان نفي دلالة على قصر التعين ( قوله وذلك لان ان لا تدخل الاعلى  
الاسم ) ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح  
قلت هي زائدة فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال  
الفاضل المحشي وايضا يلزم تجوز افعال ان اذا لم تكف عن العمل فان قيل  
الفصل مانع من افعالها قلنا ان صح ذلك فالمانع من افعال حرف النفي فيجوز

منعت مجي انما بالكسر  
وانما بالفتح كليهما للقصر  
في الآية الكريمة

انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو  
من القلم فان العمل لغة اهل الجواز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من علمائه  
ليس بدخل على المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا يعني ما ذكره الحشى بقوله  
ويُدفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الافتئام ( قوله وحرم مبنيا ) ففاعل الظ  
ان مبنيا حال من المخطوف على خبر البتداء ويجوز تقدير كون مضاف الى حرم  
ليكون هذا خبره ( قوله اذ لو كانت موصولة لبق ان بلا خبر اه ) واما  
المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول  
وجعل انتصاب البتة بتقدير اعني او على بدلته من اسم ان اي ان الذي حرم  
الله عليكم البتة ثابت فتعسف لا يضر اليه مع وضوح الوجه الصحيح ( قوله  
لان ما فيها موصولة اه ) واما جعله من قبل انما يسمي انا بان يجعل جملة حرم  
خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدأ المقدم رتبة فيه تكلف  
مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح ( قوله نحو المنطلق زيدو زيد المنطلق ) ذكر  
المثال الثاني استطرادى والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق  
زيدوا وحده في المال ( قوله لكننا نقول جعلها موصولة اه ) اتبع في هذا القول  
ابا على لكن رسم كتابة ما الموصولة الاتصال ولهذا اختار الش في شرح  
الكشاف كون ما في الآية كافة فانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس  
المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط  
المصطلح كما اشار اليه القاضى في تفسيره واخرآك عمران ثم ان وجه الموصولة  
قوية فالجمل عليه اولي ( قوله ولقول النحاة انما الاثبات اه ) لا يخفى ان قول  
النحاة انما يدل على وجود معنى القصير في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا  
وكذا المناسبة التي سينقلها الش عن علي بن عيسى الربعي وانما هي مناسبة  
اقادة القصير لان تضمنها خصوص ذلك المعنى المهم الا ان يقال تضمنها معنى  
القصير انما هو تضمنها معنى ما والا فاما على وجود الاول يدل على وجود  
الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتأمل ( قوله ولا يجوز ان يقال  
انه يجوز على الضرورة لانه كان يصح اه ) هذا مبني على ما ذهب اليه  
ابن مالك من الضرورة الشرعية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده  
الدماميني في شرح معنى اليب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دائما  
او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاثنان بالاساليب المختلفة  
فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة

مبنيان ما الكافة حرف  
عند الجمهور

مبني ان رسم القرآن  
لا يجري على القياس  
المقرر في الكتابة

مبحث تركيب اسكن انت  
وزوجك الجنة

عندهم ان يقال هي مالم يرد الا في الشعر سواء كان الشاعر عنه مندوحة ام لا  
( قوله على ان اثنائاً كيد ) فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في  
ادافع مع انه لا يصح ادافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير  
المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك  
وخلاصته ان يعتبر في التواني ما لا يعتبر في الاوائل وان شئت فاعتبر قوله ضربتني  
هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان حذف الفعل وجعل المطف في مثله  
من قبل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلي مساغاً ( قوله لان قوله انا الذي ابداه )  
يعني انه يدل على كون المتكلم مخبراً عنه في هذا الكلام فلو جعل ماموصولة  
كاذكر كان مخبراً به فلا يستحسن ( قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما )  
قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قوما يدافع انا كما اشار اليه  
صاحب الكشف في مآت سورة الكافرين وغيرها ( قوله قلنا لانم ان  
الفعل غائب ) لما كان في الجواب النفي نوع بعداهمله في شرحه للفتاح وقد يجاب  
ايضاً بان ضمير الفاعل لما كان منفصلاً مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء  
الظاهرة فاستند اليه الفعل الغائب وبان مجموع الاثنا يتضمن معنى لا غيري  
فيجوز اسناد يدافع اليه كأنه قيل ما يدافع غيري ولا ينبغي بعدهما ايضاً  
( قوله باعمال الصفة الواقعة بعده ) اذ لا احتمال اعتماد على شيء سوى النفي  
( قوله عن علي بن عيسى الرعي ) وهو من اكابر نخبة بغداد منسوبة الى قبيلة  
ربعة كحنفي وحنيفة ( قوله وذلك لان قولك زيد جاء لاعمروا ) فان قلت  
ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك  
ما شعر الازيد ونمى انا قلت تصحیح المناسبة يكفيه بعض الصور ( قوله  
اي تقديم ماحقه التأخير ) سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت اولاً  
كما في انا كفتك مهمك كذا في شرحه للفتاح وهذا قانون السكاكي حيث يعتبر  
في التخصيص كون انا في الاصل تأكيداً كما سبق بحقيقة الا انه غير ظ على رأى المن  
وان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبل القار فتقيد التقديم  
بكون ماحقه التأخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب ( قوله  
يجب ان يكون حاكماً حكماً مشوياً ) قد سبق مناشرة الى ان هذا الوجوب  
بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال الش في شرح  
الفتاح هذا الزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الغرض والتقدير بمعنى  
ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطأ لكان كذلك لا بطريق التحقير لامتناعه

في مثل اياك نعبد و اياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر  
الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن  
عيسى عم ما قلت لهم الا ما مرتني به فانه قصر قلب اضافي ( قوله والخطاء  
بمجهول كل منهما على انتساوي ) قال الفاضل الحنفي ان كان المجهول عبارة  
عن ترده وتثبته فكيف فيها ذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب والخطأ بل  
الشك ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث  
لان مبني ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطأ لا يختصان الحكم  
في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك الخطأ  
والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة  
ان يقال كذا حيث لاحكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث  
هل بان الانشاء يصف بالخطأ مع انه لاحكم في الانشاء بالامنى المعبر ههنا  
فالاولى ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد  
الطرفين فعل لا يوصف بالخطأ بل لا يبعد ان يقال الخطأ ح عدم التردد ( قوله  
زيد يعلم الصواب لغيره ) حكى صاحب القاموس عن السيراء ان الحذف انما يستعمل  
اذا كان غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يحذف  
ولا يتجاوز ذلك مورد السماح وتبع في ذلك ابن هشام وحكم في معنى اليب  
بان قولهم لا غير لمن والخيار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه  
على ذلك شارحوا كلامه وفي الفصل حكاية لا غير وليس وانشد الامام  
جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه  
جوابا به بنحو اعتمد فورنا لمن عل اسفلت لا غير يسال وهو لغة لا يستشهد  
الاشاعر عربى فتأمل ( قوله والمسطور في كلام بعض النحاة ) ايراد  
على المص حيث عددها من طرق العطف والمراد بعض النحاة هو الفاضل الرضى  
( قوله واجيب بان ترك النص اه ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف  
وصرف الكلام عن التبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهية  
الاطناب ترك النص على التثبت والنفي في طريق العطف كون العطف  
موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد  
فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجمل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم  
الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهية  
الاطناب وله نظائر كثيرة في المناسخ قلت الكلام في طريق العطف لا غير

مبحث لا غير وليس غير

بقريئة المقابلة للطرق الثلاثة الأخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند البرد على انه خبر ليس واسمه مضر لا يظهر وتقديره ليس معلوم غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه ( قوله وفي الثلاثة الباقية النص على اثبت فقط ) يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما ترك الاصل الاول كراهية الاطناب كما سبق بترك هذا ايضا في مثل ما زيد ضربت وما ناقلت اذا المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما اثبت ( قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه بشاعة ) لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لانه غير مختص بها كما يشعر به العبارة ( قوله لانهما موضوعة لان ينفي بها ما اوجه للتبوع ) فان قلت هذا الموضوع له لا ينفي في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان الثبت هو القيام والنفي هو القعود فلا يبعد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا الماطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والثبت في المثال المذكور للتبوع اعني قائم هو الاستناد الى زيد وهو النفي عن قاعد ( قوله وكان لاحسن ان يصرح اه ) اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها بما يحاكيه غيره فقول المص بغيرها يتبادر منه ساير كلمات التي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف ( قوله فقله بغيرها اه ) يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى الماطفة مطلقا حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها متفيا قبلها بلا الماطفة الاخرى بل الى الماطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك فثبت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بهذه المخصوصة قبل ايرادها ( قوله على ان يكون الثاني تأكيداً ) فيه نظر لانه اذا كان تأكيداً لم يكن الكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تأكيد للثاني وعطف على الاول ( قوله احسن ) بين الفاضل المحشى وجه الاحسنة وظهر بما ذكره ضعف قول الش في هذا المقام من شرح المفتاح من ان قوله هو يأتني لاعرو فيه احتمال التخصيص والتقوى على السواء ( قوله فيقال انما يعني ) فان قلت عند اجتماع الطرفين او اكثر الى انهما ينسب اعادة القصر قلت الى الاسبق الاقوى ففي مثل انما طلق زيد لاعرو الى انما والمساطة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيداً ضربت لاعرو الى التقديم وفي مثل انما زيداً ضربت وانما يعني انما التقديم حتى يكون زيداً

مبحث عند اجتماع  
الطرفين او اكثر الى  
انما ينسب اعادة القصر

بمبحث الحروف العطف  
لا يدخل بعضها على بعض

هو المقصور ونعمي لان التقديم اقوى كذا في شرحه للفتح وحكم الشريف  
بان القصير في انما تعمي انما استفاد من انما وافق الش في الباقي وان شئت فارجع  
الى شرح الفتح ( قوله غير مصرح ) فان قلت كيف جاز قولك ما حكي زيد  
ولا عرو مع تقديم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر  
من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض  
( قوله ويمتنع انما من الله الا الله ) وانما احد هو قول ذلك قد وجد في اكثر  
النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والاهو قد خط عليها في الصفحة  
المصححة من نسخة الش وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي  
والاثبات استفاد من انما فالاستدراك قطعاً الا ان يقال يحكي بها على سبيل  
التأكيد ان كان الاستعمال لا يباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي انه لو وقع  
الامصرح بها لم لم يحل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقع  
احد كما جعل النفي في حكم المصرح به في قولنا ابي زيد الالقيام لا القعود  
حتى امتنع كما ساقى الان ( قوله ثم ظ كلامهم يقتضي جوازاه ) انما ظاهر  
الكلام يجوز ان يكون المراد بالنفي تحقيقاً او تأويلاً ( قوله لعدم القايده  
في ذلك عند الاختصاص ) منع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم به  
فيجوز ان يكون مخاطب جاهلاً او متكبراً ويحصل القايده لذلك غاية ما يقال  
لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر اما مناسبة فيه فيمكن ان يقال  
اذا كان الوصف مختصاً بالوصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص  
بلفظ قوى في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا قايده في تصريح  
النفي بلا العاطفة واما اذا اتى احد الامرين ففيه قايده فالفرق ظ شامل  
( قوله الامن يسمع ويعقل ) فيه اشارة الى ان المراد بالسهم في الآية ما يكون  
مقروناً بتعلل المجموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوماً لكل احد فما  
القايده في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوباً بالخطأ وبالجملة  
الاشكال الذي سيورده الش على ما نقله المن من دلائل الانحياز وازد ههنا  
قلت اما القصير فحقق لا يقتضي ما ذكر واما نفس الالقاء فاعله بطريق  
التنزيل لاعتبارات خطائية وحيل انما في جميع موارد على التنزيل بعيد كل  
البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر ( قوله فكان دلالة على القصير  
اضعف من انما ) اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح الفتح من ان دلالة  
التقديم على القصير اقوى من دلالة انما حيث حكم بان التثنية في قولنا



انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلنا آنفاً وقديلق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفاً من وجه وقوة من وجه آخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالة على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة اولدم احتياجه الى التأويل بخلاف انما وانت خبير بان كلامها اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعيين استناد القصر في انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار ان كما اشترنا اليه فيصح وجهها لتزجج اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكرهنا من قوله ولم يذكر هذا الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق السليم سبباً لقوة تارة والاستناد الى الوضع سبباً آخر لا يخفى عن تصف فأمثل ( قوله انما انت عليهم بمسيطر ) في الصحاح المسيطر والمسيطر المسلط على الشيء ليشرف على الشيء ويتعد احواله ويكتب عليه واصله من السطر ( قوله وفيه بحث لان الكلام في المنفى بلا العاطفة اه ) قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولاً بالانفي بلا العاطفة ثم عم ولذا قل ثم ان النفي فيما يجي فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلائل الابهاز ( قوله بما يجمله الخاطب ويكره ) ان قلت جهل الخاطب بما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ ( قوله فكان مراد الشيخ انه يجي اه ) من نظر في دلائل الابهاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الش لا يكاد يصح ( قوله او قلباً نحو انتم الا بشر مثلنا ) يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شأن العاقل التردد الا ان الاول اظهر ( قوله ولا منكرين لذلك ) ينبغي ان يزاد قيداً آخر وهو والتسكتون كانوا عالين بعدم جهل الخاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك ( قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصيرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتنا ملتبساً بطريق القصر وصورته قصداً الى مجرد الموازنة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملائكة وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا يتعدونها الى الملكية فلمس رسلا لان الملكية لازمة للرسالة

٤ لان الرسل يدعون  
الجمع بين الرسالة  
والبشرية والكفار  
يقصرونهم على البشرية  
فيكون قصر افراد على

وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللزوم و الرسل عليهم السلام سلوا كونهم مقصودين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمين على من يشاء من عباده فأمل ( قوله الاول اوفق بجواب التثنية ) حيث قال لاتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب التقرير الثاني ان يقال لان الخطابين يتكرون ذلك ( قوله ان انتم الابشر مثلنا ) لفظ ان ههنا وفي قوله ان انتم الابشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس ما انتم لا انتم ( قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين ) قيل يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندى انما متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمضى كلام الشان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذى هو ظاهر حال المدعى فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشى من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعنى كما هو ظاهره تكلف فليأمل ( قوله فالاولى بناء على ما ذكرنا ) المراد بما ذكره الاشكال الذى اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قل والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقر به بعلمه ويقر به بادنى تبينه ( قوله مشاركة رباعية ) كما مر هي وجوب كون حكم المخاطب مشبوا بالصواب والخطاه ( قوله كاشتراك الآخرين ) في صحة الجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها ( قوله انه يعقل منها الحكمان معا ) لاحتمال ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه ثبت بما ذكر مزيتهما تثبت مزيتهما على النقي والاستثناء ايضا لان العبارة المذكورة مشتركة بينهما وبين العطف ( قوله واحسن مواقعهما ) قيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقر به على منافعه من ظ كلام الشيخ فلا حاجة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التبريضى فائدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسينا لا يوجد بدونه ( قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرت له ) مفعول استقرت مخوف اي اذا استقرت مواقع انما وضمير وجدها راجع الى انما واقوى نبشأ خبره اذا كان والجملة مفعول ثانى لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعليقا بالقلب ويخبر ان يكون اقوى وما غفلت عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثانى الظر والمعنى على الاول ووجدت

انما تصفا بان اقوى اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى اكوانها حاصل اذا اريد به التعريض ( قوله سوى المفعول معه ) انما استثناء لان المفعول معه لا يحى بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيد قال الفاضل الرضى ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيًا وإثباتًا فالاموذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو تستجيب عمل الفعل مع حرفين موزنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف التسقي فلا يقال ما قام زيد الا وعمره كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها فى نحو ما جاءنى زيد الا وعمره راجع فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا واثبت ان تقول فى الفرق بين قولنا ما جاءنى زيد الا وعمره وبين قولنا ما جاءنى زيد الا وعمره حيث جاز الاول دون الثانى ان الواو فى المفعول معه ليس الا آله للملاحظة اشتراك الشئيين فى الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصص لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فاته اسم مستقل معناه بالمفهومية فانهم ( قوله ومنه قول الشاعر لا اشتبهاه ) اى من قيل تقديمهما بحالهما لانه من قيل قصر القاعل على المفعول او على العكس واتصاف باب على انه مفعول لا اشتبهاه لاهل انه مفعول كارهها لان الادغام الجاهل يدفعه فانهم ( قوله كان لم يمت حتى سواك ) البيت للشيخ السلى من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح \* وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه \* على الناس حتى غيبت الصفايح \* فاصبح فى لحد من الارض ميتا وكنت به حيا تصبى الصفايح ما فاضت دموى فان تفيض \* فحسبك منى ما نحن الجوايح وما انا من رزؤ وان جل جازع \* ولا بسرور بعد موتك فارح \* كان لم يمت حتى سواك ولم تقم على اخذ الاعليك النوايح \* لن خست فيك المواقى وذكرها لقد جئت من قبل فيك المدايح الصفايح \* الاجار العراض التى سقف بها قبر والصفايح جمع صفايح وهو المكان المستوى وكذا الصفايح والصفايح والجوايح الاضلاع التى تحت التراب وهو ما يلى الصدر كالضلع وما يلى الظهر واحدها جايحة والرزء المصيبة ( قوله لاستنزاه قصير الصفة قبل تمامها ) الاقرب ان يحمل على حذف مضاف اى ايها استنزاه والا فلا استنزاه فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره ( قوله واعلم ان تقديمها بماتمه بعض النجاة هم الاكثرون واختاره ابن الخاجب حيث قال لا يستقيم

مبحث ان المفعول معه لا يقع بعد الا

ما ضرب الاعروا زيدو لا ما ضرب الازيد عروا لانه ان جوز تعدد الاستثناء  
المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احد الاعروا زيدو ما ضرب احدا  
احدا الازيد عروا كان القصير فيهما والكلام فيما اذا كان القصير في احدهما  
قط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الاعروا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا  
مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان الایتمتع ان يعمل  
ما قبلها فيما بعد المستثنى بهما كما يمنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب  
الازيد عروا ان يكون عروا منصوبا بمضمر لما تحققت وبصير الكلام جلتين  
ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الش في شرح المفتاح  
عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال  
الثاني اوزير عابد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم  
فلا يصير الكلام جلتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها  
الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ (قوله  
الظرف في قوله اه) الموج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول  
اتبع فيكون من جملة والصفة المقصورة على الارذال هي الاتباع المتعلق  
بإدأى رأى فقد قدم المقصور عليه على المقصور اى ذكر قبل تمام المقصور  
الذى هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر (قوله اى لاشتبهى  
باب الامير) لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتبهى  
بدون لا وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان لتقدير لاشتبهى ايضا وجه ظاهر  
للتأمل (قوله والنوابع في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله)  
اى قامت النوابع هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار  
المضمر لايج من تعسف ثم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وآخر منصوب  
ومن هذا قيل ان عروا في قولنا ما ضرب الازيد عروا منصوب بمضمر كانه قيل  
(قوله قفرغ الفعل) فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية  
الاستثناء به مجاز الاولى ان يقول قفرغ العامل ليكون اشمل (قوله ولتلاين  
التخصيص من غير تخصص) هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى عاما  
محصوله ان الايمان يدل على مخرج منه مطلقا والنسبة الى جميع الخواص  
على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا تخصص فلهذا  
اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاه المستثنى مخرجا منه  
وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة يتدفع

مبعت الاستثناء المفرغ

بتقدير خاض له يحتاج الى تقدير العام ( قوله ولذلك ترانا ) اى ولاستلزام  
 الاصحوم في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو الاستفادة منه  
 والتحقق ان منشأ الحكم بان تأنيث الضمير بالنظر الى اللفظ مجموع الاحكام  
 الثلاثة فكلام المفتاح وشروحه لايجب عن تعسف ههنا بحث وهو ان تأنيث  
 الفعل في الآيتين وفي البيت لايعين ان يكون بالنظر الى اللفظ لجواز ان يقدر  
 المستثنى منه في الكل مؤثرا بان يقدر في الآية الاولى فعله وفي الثانية اشياء  
 وفي البيت اعضاء فليتامل ( قوله وفي بيت ذي الرمة وما بقيت اه ) صدر  
 بيت ذي الرمة على ما في شرح المفتاح طوى النحر والاجر ازا في غروضاها  
 يصف النوق بالهزال من السير والقطط طوى اى اضمر والنحر بالنون والحاء  
 المهملة والزاء المجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراذ بالجميم  
 والراء المهملة والزاء المجمة الدخول في الارض الجر زوى الارض التى  
 لا يناف فيها وقد يقع همزة الاجراز على انه جمع جرز وهى السنة الحديدية  
 والفرس الباقين والضاد المجعوتين على وزن الفل فلرجل كالحرام للسيرح  
 والضلوح الجواشع الاضلاع العظيمة القوية والحرشع من الابل هو العظيم  
 القوى ( قوله وفيه اشكال ) احبب بانه يسمى علامات التأنيث ضمائر  
 على سيل المجاز من باب اطلاق احد التجاورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع  
 ( قوله فكيف يستند الفعل التني اه ) هذا الكلام وارد في البديل فان زعم  
 وجه الجواز انتقاض التني بالافى الفاعل كذلك ( قوله فعلى مذهبه يكون اه )  
 رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكى للنظر الى ظاهر  
 اللفظ يأبى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل في اللفظ مستندا الى المؤنث  
 المذكور بعده فكيف يؤنث للنظر اليه وقد تكلف بعضهم في دفعه بان معنى  
 الكلام انه انت الضمير العائد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور  
 بعده كانه المستند اليه ظاهرا لان الابدال غير مبنى على الظاهر قال قوله  
 بالنظر الى ظاهر اللفظ باقجام الظاهر مقولا مناف واعلم ان هذا البديل في باب  
 الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير  
 العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بديل البعض واتمام يحتاج لان الاستثناء متصل  
 بفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير  
 والثاني مخالفة للبديل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير  
 باب الاستثناء ( قوله كائنا على حال من الاخوال ) ظاهره يدل على ان المثال

من قيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل لانه يؤدي الى المحال واجيب بانه  
 من باب التاكيد والمبالغة يحل ماسوى الركوب في حكم الندم ( قوله بل  
 المراد احصر من ذلك ) اى من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على  
 المستثنى والحاصل انه لا يدفع ذلك مناسبة مخصوصة يقتضى المقام ربايتها  
 فلا يقدر فى ملابغى الازيد شئ ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفى  
 ما كسوته الاجبة يقدر كسوة وملبس وفى ماصليت الا فى المسجد يقدر  
 فى مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش فى هذا بناء على ان التقدير  
 الضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعد فلا حاجة الى تقدير  
 القريب فان فيه زيادة على قدر الحاجة ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان  
 فى تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد  
 صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتأمل ( قوله وفى الحديث  
 ما انس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء ) فى الحديث اشكال مشهور  
 من جهة دلالة على انه لا يأيس الا فى حال الايتان من قبل النساء والقصود العكس  
 وهوانه لا يابس البتة فى تلك الحالة فاورد الش الحديث وأشار الى جواب  
 الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوى ان يأيس الشيطان  
 لا يوجد الامع الايتان من قبلهن يعنى ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد  
 حتى لا يقطع كليا قبل ان يأتى الى جهنم فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال  
 من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط الكلى وعلى هذا  
 لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تفيد الجهة بغير جهة النساء ( قوله  
 وذلك لانه قصد لزوم تعقيب اه ) اشار الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا  
 مجردا عن قد والواو حاصله ان النفي والاستثناء للادل على لزوم الثاني  
 للاول كالشرط استعمال فيه واريد كلما يس من جميع جهات ايتانهم اتاهم  
 من قبل النساء ( قوله الاعلى تأويل العزم ) قيل عليه هذا التأويل اعما يحتاج  
 اليه لواعبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر  
 مقارنة حدوثه او بقاءه فلا لان اليأس باق وقت اتيانه من قبل النساء  
 وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد باليأس فى الحديث  
 الشريف قرينه كما ريد بالموتى فى قوله عم لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت  
 فالعنى ما قرب يأس الشيطان من بنى آدم الاحال اتيانه اياهم من قبل النساء  
 فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما انتفع

مبحث في الانشاء

بشيء منها وما بقي رجاؤا لا في هذا الواحدة فانه لم ينفع به ايضا فقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام اليأس منهم (الباب السادس) قوله الانشاء كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل التكلم هو اللفظ (قوله والمراد ههنا الثاني) لقائل ان يقول قد يقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب الثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التثني وغيره بان يرجع ضميره في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدرى على طريق الاستخدام (قوله واراد بها معانيه المصدرية) يعنى القاء الكلام المشتمل على التثني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا (قوله لظهور ان ليت موضوعه) لا يخفى ان التلويل ليس للتثني فقط اعنى قوله لا للكلام المشتمل عليها والا يكتفى ان يقال لظهور ان ليت ليس موضوعا للكلام الذى فيه التثني بل هو للثبوت والنفي جميعا اعنى قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا للكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له اه لا يصح اذا جاز الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا جاز على الالقاء الذى هو من جزئيات الالفاد المزوم له ولا تحصل الالفاد بدونه بان يحمل اللام على الفاية هذا وقد مررت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام (قوله فالانشاء ان كان طلبيا) قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظ ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري لازم الالقاء المذكور فلذا جعل قسما منه في العبارة مسامحة لانتشبه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعنى القاء الكلام المخصوص لا القوى الذى هو فعل القلب وهى ما ذكره المص خمسة ومنهم من يجعل التثني قسما سادسا ومنهم من اخرج التثني والتداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة فالتثني ليس طلبا ولا يلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه (قوله والاول ان كان المطبة حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطبة اه) على ما يدل عليه جملة من اقسام الطلب فلا ينقص بمجموع علمى وفهمى وان لم يعتبر قيد الخفية اذا الطلب نفس علم وفهم لا بمجموع علمى وفهمى ولا بمجرد علم وفهم اذا لمط بهما حصول امر في الذهن مطلقا

لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالفعل المخصوص خرجا بقيد  
الطلب اذ لا دخل للتقييد فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب وامامنا ذكره  
الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث  
حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام اه وفيه نظر لان الانقضاء وان كان  
منفصاح الا انه ينتقض تعريف الامر ح لان المط يعني على هذا الجواب  
حصول امر في ذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح  
تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر آخر فله ان يجيب في تعريف الامر  
بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق كلامه ح بان يقال بدل  
قوله وان كان المط حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به  
مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل ( قوله وان كان المطلوب به  
حصول امر في الخارج ) اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم  
وافهم فان المط بهما وان كان حصول امر في ذهن لكنه خارج عن ذهن  
الطالب يق فيه بحث وهو ان المط في النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس  
الامر الخارجى لاحصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه  
او بمعنى بهمه والحصول لغيره لان الحصول الغير في الخارج وان لم يقتض  
حصول الحاصل فيه بلواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج  
كما في زيد اعني لكنه يقتضى حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المط  
في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المط منه اعني مخاطب في الخارج  
ولاشك انه موجود فليتأمل ( قوله فان كان ذلك الامرا انتفاء فعل فهو النهي )  
هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واماعلى مذهب من لا يجعل  
كذلك قاطع بالنهي عنده امر وجودى وهو كف النفس ( قوله والافهوامر )  
فيه بحث لان الدماء والاتماس من اقسام الطلب حقيقة والمط بهما حصول  
امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع انها ليسا من اقسام  
الامر حقيقة عند المص كاسمى وان كان امرا عند النحاة ( قوله منها التثني )  
قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والمتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه  
ثم بالامر لاختصاصه الوجود ثم بالنهي لمناسبته في الاحكام ( قوله وهو طلب  
حصول شئ على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالجرمة ) اي عن الطمع  
اجترأوا عن الاوامر والنواهي والنداءات التي وجدت المحبة فيها وقبل  
قيد الحلية المرادة بكفى في اندفاع البعض بها ( قوله واللفظ الموضوع له ليت



قد تحققت ان اللام للغاية لاصلة للوضع فانما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لاقصدا او بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرقا لاسما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشى لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هنا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلطف بليت زيدا قايما لا يجب كونه ذاتية مذكورة. واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شيء لعدم التلطف فتدبر ( قوله وطماعية ) هو تخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها ( قوله والانصار ترجيا ) يستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه يتوقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طماعية يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولهذا آخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به فم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا ( قوله لو تأتيني قمعدثنى ) بالنصب والتقدير ليت آياتنا منك فعدنا منى ولا يحتاج له الى الجزاء لخروجه معنى التعليق ولورفع الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان تقدير الجزاء لبقاء لوعلى معناها ( قوله وكما نرضى بلو ) هذا بيان للنسبة بين لو ولويت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موقع الثاني ( قوله يمدفعل فيه التثني ) وقد يحى بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت احراما عليها ومعشرا على احراما لو يسرون مقتلى ( قوله وكثيرا ما يستغنى اه ) اى يستغنى بها عن ذكر فضل التثني وان كان مقدرا يدل عليه قوله اى اود لو كان ( قوله بقلب الهاء همزة ) فيه ضعف لان عادة العرب ان يدلووا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس ( قوله مركبتين مع ما ولا الزيدتين ) اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لاقى حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا مأخوذة من هلا ولولا ولا يتخفى فساد اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لاحقة حتى يرد الاشكال والمعنى انها مأخوذة من هل ولوحال كونها مقدرتى التركيب مع ما ولا الزيدتين ( قوله لتضجها مجئى التثني ) فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعنى الازوم هو المقصود

بالتركيب والافاصل التي موجود في هل ولو قيل التركيب والحاصل ان هل  
ولو اذا كانتا مقدرتين مفيدان مجرد معنى التثنية على سبيل الجواز واذا ركبتا  
مع ما ولا الزمنا معنى التثنية لا لاقادته بل ليتولد منه التثنية في الماضي  
والخصيص في المستقبل ( قوله على ما كان يجب ان يفعله مخاطب ) اي من  
حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب اه ليكون بيانا لكون لكان اظهر  
( قوله ان يكون كل منها ) في بعض النسخ كل منهما بثنية الضمير باعتبار  
النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة ( قوله وقد عني بلعل انما قال قديمتي  
نظرا الى ما يتولد والا فالقيام مقام التثنية على ما يشعر به قوله لبعد المرجو  
عن الحصول ( قوله والاشفاق ارتقاب المكروه ) اذا عدى الاشفاق بمن يكون  
بمعنى الخوف واذا عدى بعلى يكون بمعنى العطف ( قوله وبهذا يظهر ان التثنية  
ليس بطلب ) اي بدخول الاشفاق في التثنية ووجه الظهور ان العاقل  
لا يطلب ما يكرهه ( قوله لم يفتح ازيد قام كما فتح هل زيد قام ) قيد بعض شراح  
الايضاح فتح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قديمتي لذلك عند الشيخ  
عبد القاهر والمص واما قيده دضا لما يشير اليه الش من انه لا يجوز ان يكون  
تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون متمنا  
لاقيما وسيجيء تحقيق الكلام فيه ( قوله وهذا ظ في اعروا هرفت واما  
في ازيد قام فلا ) فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص  
والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظ دون  
تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظ دون تقديم  
المرفوع قلت سيمنع الش كون غلبة الاختصاص علة لفتح مثل هل اعروا  
عرفت الهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب  
بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه في القبح دون الامتناع ان يحمل  
على الاضمار والتفسير كما سيجيء ( قوله لا يج عن تعسف ) وجه التعسف  
ان معنى كون السؤال مما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره  
كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا متعلقا بالفعل على معنى ان الضرب  
التعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق  
ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق  
الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا بالضرب ( قوله وبما يؤيد ذلك )  
اي كون السؤال عنه بالهمزة ما يليها ( قوله وهل لطلب التصديق )

اى لطلب اصل التصديق والا فالهزمة ايضا لطلب التصديق في التحقيق  
 كما حققه الفاضل المحشى والحاصل انهم اطلقوا التصور على ماينع نوعا من  
 التصديق والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب  
 نوع من غير النوع المخصوص فأنزل ( قوله امتنع هل زيد قام ام عرو ) قد سبق  
 منا في اوائل ابحاث الاسناد الجبرى ان ابن مالك استشهد بقوله عم هل  
 تزوجت بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الهزمة فيوقى لها بمعادل واشترنا  
 هناك الى الجواب يجوز كون ام في الحديث النبوى منقطعة والمعنى هل  
 تزوجت ثيبا ( قوله لان التقديم يستدعى اه ) فيه بحث لانا تمنع الاستدعاء  
 كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكأنه غير مختل  
 قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقله  
 فيلزم قبح وجه الحبيب اتمنى على مازعه فيمسيانى ولا قابل به فليفهم ( قوله  
 وفيه نظر لانه لا وجه ح تقبيحه اه ) اى لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد  
 جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجى والجواب عن النظر  
 ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القابل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على  
 اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق  
 بنفس الفعل على ما هو الغالب من التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم  
 من هذا تقبيح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح  
 المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم  
 اتحاء هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المقصاح ولم يتعرض لهذا  
 النظر حيث قال وانما لم يمنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا  
 محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا  
 للمذكور مقدما لكن لا التخصيص بل لفرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح  
 ولم يمنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعى حصول  
 التصديق بنفس الفعل انه يستدعى ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه  
 احتمال كون التقديم لجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص  
 لكان المثال المذكور متمنا لا قبيحا ( قوله لاحتمال ان يكون رجلا فاعل  
 فعل محذوف ) لكنه لم يعمد مستقيم ( قوله وههنا نظر الى تلك العلة ) كونها  
 بمعنى قد في الاصل كما سيجى الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح  
 منحصرة عند السكاكى فيما ذكره وظ عبارته قيد الانحصار حيث قال

ولاختصاصه بالتصديق فبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله  
 لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر ( قوله اهل عرفت الديار  
 بالفرين ) الفران بفتح الفين المجبة وتشديد الراء المكسورة والياء هماقرا مالاك  
 وعقيل نديمي جذيمة الابرش ( قوله وحتال الالف المألوف حنت بالتخفيف  
 بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن  
 يحن حنينا ) قوله اقضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة  
 والتأخي لا الاخوة الحقيقية والالكات الجملة الاسمية خلا مؤكدا فلم يميز  
 دخول الواو عليها كما يقرر في النحو ( قوله قال الخامس ساغسل البيت ) القضاء  
 اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء  
 يروى بالرفع والنصب فاذا رفته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا  
 ويكون القضاء بمعنى الحكم والقرار والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال  
 السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبت  
 يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم  
 والقدر المقدور والمعنى جالب الموت على جاليه وبعد البيت المذكور واذهل  
 عن دارى واجعل هدمها \* لمرصى من باقى اللزمة حاجبا \* ويصفر في عيني  
 تلادى اذا اتمت \* يمينى بادراك الذى كنت طالبا \* يريد انى اترك دارى  
 واجعل خرابها وقاية لغرضى ويخف على قلبى تركها خوفا من لحقوق العار  
 ويقل في عيني يلاذى اى مالى القديم عند انصراف يمينى جائزة لفظ ( قوله  
 لما سذكركه في بحث الحال ) من ان الحال الذى نحن فيه والحال الذى ينساقى  
 الاستقبال وان ينافيا حقيقة الا انهم استنبهوا علم الاستقبال في صدر الجملة  
 الحالية فتنافى بحسب اللفظ وفي الجملة ولو بحسب اللفظ ( قوله وهو ينادى  
 على خطابه ) لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل  
 المقيد بالحال ( قوله كان لها مزيد اختصاص ) انما قال مزيد اختصاص لان  
 الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو ( قوله ما موصولة )  
 ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة صفة ( قوله اذ المضارع لا يكون الانفلا )  
 فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع يخصصه بالاستقبال  
 ولا يلزم منه مزيد اختصاص بها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر  
 من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد يضرب  
 الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى اكثر من دخولها

على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لفرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى الفرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تأمل فتأمل ( قوله والنفي والاثبات ) انما توجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لال الذوات قد اشار الفاضل المحشى الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكيمة وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال يتضمن نسبا حكيمة يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انساب الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وصفا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية والمشتقة على تلك النسب تأمل ( قوله ادل على طلب الشكر ) اى حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الثبوت ( قوله وفي هل اتم تشكرون ) لانها داخلة على الفعل تقدير آاه ) لا يقال قد سبق في اوائل احوال المسندان بروز قوله تعالى لو انكم تملكون حزا من درجة ربى في صورة الجملة الاسمية افادة الاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية فلم لا يكون بروز فهل اتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مقيدا لابرار ما يستجد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعنى فهل اتم تشكرون لانفيد الثبوت بل التجدد ليكون خبرها فعلية فكذا ماهو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك ان ماهو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على الط ماهو بحسب الصورة فقط ثبت ان فهل اتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل اتم تشكرون وهو المدعى بقى هنا بحث آخر وهو ان هل اتم تشكرون يفيد الاستمرار التجدد انا لبروزه في صورة المتدا والخبر اولكونه اياها في الحقيقة على راي والاستمرار التجدد اس بالقيام من الاستمرار الثبوتى لدلالته على استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المتبدى لزيادة الثواب كما مرت اليه اشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فلو وجه العود الى ما يفيد العموم في الاستمرار الثبوتى ولك ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو اهن عليهم والله اعلم ( قوله كقولك هل الحركة موجودة ) لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة

الرابطه وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهنا ايضا ثلثة اشياء  
 لكن لما كان المحمول والرابطه شيئا واحدا بالنظر الى اللفظ عد قولنا الحركة  
 موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة ( قوله وجود شئ شئ )  
 اراد بالشئ الاول غير الوجوده بقرينة المقابلة والافاطة بهل البسيطة ايضا  
 وجود شئ هو الوجود لشئ واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشى  
 ان لا يسأل بهل المركبة عن الاحوال التى تعرض المهية من حيث هى موجودة  
 كانت فى الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللفظة ( قوله فان المظ  
 ونجود الدوام الحركة وفى بعض النسخ او لا وجود لها فعلى النسخة الاولى  
 يكون بنا للمال المثال المذكور فى المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله  
 او لا دائمة ( قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم ) هكذا وقسمت العبارة فى النسخ  
 التى رأينا والانصب بقولنا ان يقال طالين ولعله اراد طالبا كل منا او حل  
 ضمير الجميع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا فى التكلم  
 الا انه ينبوعه المقام ( قوله اى حقيقة التى هو بها هو ) اشارة الى ان المراد  
 بالماهية هنا هو الحقيقة اعنى ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لالمعنى المشهور  
 الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقديم مطلب هل البسيطة عليه  
 ( قوله يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب او لاشرح للاسم ثم وجود  
 المفهوم فى نفسه ) فيه بحث فان المظ بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح  
 تمام ماهية الاسم حتى يقع فى جوابه الحد التام ولا شبهة فى ان طلب التصديق  
 بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به  
 الاسم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بل من ان يكون المقصود به نوع خصوصا  
 المفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك  
 المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم هو موجود ام لا ثم بعد العلم  
 بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لابد من تصور المفهوم قبل طلبه بماه  
 الشارحة للاسم على اى معنى حمل فلم لا يكتفى هذا التصور فى طلب وجوده  
 لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل  
 المحشى بان هذا الترتيب قطعى واجب فى نفس الامر لا باعتبار ان الاولى  
 واجب فى نظم اللغاة وقد جعله مقابلا للاولى فتأمل ( قوله لاهية له  
 ولأحققة ) كان اللاحق عطف تفسيري لسابقة ( قوله والمعدوم لاهية له )  
 اى ولا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود

الخارجي وخلاصة الكلام بان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى التعارف اعني الوجود وهو هو المعلوم لا وجود له فلاماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا ( قوله صار تلك الحدود ) بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصورنا لواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بأزائها فظ واما اذا تصورنا بعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بأزائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاشارات فيعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب العقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر ( قوله ومن العارض الشخص لذى العلم ) لم يقل لذى العقل ليتناول الباري عن اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل بمن ونحوه بما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم تصور خصوصية زيد او عمرو بمعنى هذا السؤال كان مطلوبه أصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء ولذلك الخصوص تاييلا ولهذا حكوا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطلق النظر فيه طلب ثبوت شيء لثبوت بعينه فامر توسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتأمل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور ( قوله اي اى اجناس الاشياء عندك ) نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اى وحي بحسب الجنس جوابا في السؤال عن الفضل وهو ظ البطلان وقد يجب بان السؤال بى اجناس الاشياء عندك لازم للسؤال بما عين جنس ما يحصل عند مخاطب فان السائل اذا طلب بما جنس ما عند مخاطب كان طالبا بالضرورة لتمييز هذا الجنس من بين الاجناس فلهمذا صح ان يذكر الثاني يعنى اللازم لبيان الاول يعنى القوم فلا يحذور ( قوله قد سبق للفردون اه ) اما من الافراد اول تفريد على الروايتين ومعناه الجاهلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطائعات والاشغال يذكر الله تعالى الواجعاون الله تعالى فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظ لان مرادهم السؤال

عن صفة المفردين وهي ليست من ذوى العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عم  
بقوله اذا كرون من باب الاسلوب الحكيم يعنى دعوا سؤالكم هذا لان  
معنى الافراد ظ واستلوا عن اوصاف المفردين ( قوله وفيه نظر اذ لانم اه )  
خلاصة النظر منع ورود من فى اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل  
على وروده فيها لذلك بيت الكتاب \* قوله اتوا نارى ققلت منون اتم \*  
فقالوا الجن ققلت عوا غلاما فان الجواب دليل على ان المسؤول عنه الجنس  
وفيه بحث اذ الظ ان الشاعر ظنهم اناسى فسالهم عن شخصهم فردوا عليه  
بانهم الجن لانم الانس الذى ظنننا منهم ( بقوله ففساده يظهر من جواب  
موسى عم بقوله اه ) فيه بحث لاحتمال انه يكون جواب موسى عم لبيان  
انه لا يجانسه له تعالى مع غيره لانه خالق كل شئ وهاويه وليس كمثل شئ  
وبالجملة يجوز ان يكون من باب الاسلوب الحكيم لانه دع السؤال عن الجنس  
فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل الابقى يجنبه  
ان يسأل عن صفاته الكاملة ( قوله احد المشاركون ) وهو على صيغة التثنية  
اخذا بالاقل والافديكون السؤال عما يميز احد المشاركين وقوله يعصمها  
زيادة توكيد والا فالامر المشترك فيه ليس الا كذلك ( قوله كقولنا ايم  
يفعل كذا ان قلت لو قال ) اى هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه  
فيما ذكر من المثال ضمير الاسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة  
بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر  
لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التى من شأنها ان يشار اليها اشارة  
حسية تأمل ( قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية ) الظ صحة الجواب  
بالعرف بلام العهد وما فى حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية  
بعيد ( قوله واذا اضيف الى كلى . فجوابه كلى ) برده عليه بانه متقوض بقولنا  
اى رجل ضريك فيصاب بهذا او يزيد فالحق ان ما اضيف اليه اى يكون كليا  
دائما لعله الاشتراك فى امر عام للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون  
جزئيا اذا اريد بالتمييز التخصيص وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك  
( قوله والفرض من ذلك السؤال التقرير ) لاحقيقة استهزاء الرسول عم  
عن بكية الهجرات لان المقام ياباه فلو ذكر مثلا كانت فيه كم على اصله نحوكم  
درهمات وكبر جلا . رأيت لكان اولى واعلم بالابرار المجاز لانه فرغ الحقيقة  
قالنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا ( قوله تكلم فى التجربة ) الفرق بين كم



الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند  
المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ورماع يعرفه المتكلم  
واما العدود فهو مجهول في كليهما فلهذا احتج الى المميزين للعدود ولا يحذف  
الا للدليل وان الكلام ٧ مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه خبر مع  
الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه والمتكلم  
بالاستفهامية يستدعيه لانه مستحضر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى الايب

وغيره (قوله واقول سل بني اسرائيل كم آياتهم من آية ينة) رد على ذلك البعض  
وهو الفاضل الرضى وقوله ينة ما مرفوع على الخبرية مبتدا ماقبله من النظم  
بناويل هذه الآية واما مجرور على انه من ينة الايقوا قول بمعنى اقر او كان  
الآية لوضوحها في هذا المعنى مجروراء نها كافية وقد حجاب عن هذه الرد بعد  
تسليم ان الرضى يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده  
عدم العثور على جره من اذالم فصل بينه وبين كم بفعل متعد قد دل عليه سياق  
كلامه حيث قال ولو اذا كان الفصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب  
الاتيان بمن ثلاثي ليس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى (كم تركوا من  
جناتكم اهلكنكم من قرية) وحال كم الاستفهامية المجرور وميزها مع الفصل كحال  
كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذالفصل

بينهما بفعل متعد م قال ويدخل وفي ميزها ما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في  
السعوات وكم من قرية واما ميز كم الاستفهامية فلم اعثر الى آخره وانت خبير بان  
عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور وميزها مع للفصل  
لا يلزم ما ذكر من الادراج نعم لوقيل وحال كم الاستفهامية وخبر ميزها على  
ما نقله هذا الجيب لكان الادراج ظاهرا والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية  
المجرور وميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان المراد عدم العثور على جره من اذا  
لم يفصل في متأمل (قوله ويايان ٩ عن الزمان للمستقبل) قبل اصل ايان اي اوان

فحذفت احدي اليائين من اي والهزة من اوان فصار اوان قلبت الواو ياء  
واذغت الياء في الياء فصار ايان وزدبان كسر الهزة فيه لغة مستعملة وهو ياي  
ان يكون اصله ذلك لانه تنقل في مقام التخييب اللهم الا ان يقال الكسر عوض  
عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن ياي التصريف المذكور وان  
قلت اذا سمى يايان هل هو منصرف قلت ان جعل فيلان من اين فهو منصرف  
وان جعل فيلان من اي كاقيل هو ايضا غير منصرف لان لا في التثنية والنون  
مع العلية (قوله مثل يسأل ايان يوم القيمة) المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة

٧ وان الكلام مع الخبرية  
يحتمل الصدق والكذب  
بخلافه مع الاستفهامية  
وان المتكلم مع الخبرية  
لا يستدعي من مخاطبه  
جوابا لانه خبر والمتكلم  
بالاستفهامية يستدعيه  
لانه مستحضر وغير ذلك  
الى آخره نلاحظ

٩ فان قلت اذا سمى يايان  
هل هو منصرف قلت ان  
جعل فيلان من اين فهو  
منصرف وان جعل فيلان  
لا من اي كاقيل هو ايضا  
غير منصرف لان في  
التثنية والنون  
مع العلية

فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبراً عن غير الحدث ( قوله بعد ان يكون المأني موضع الحدث ) وهو القيل دون الدبر في الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احوال ( قوله وبعضها يختص بطلب التصور ) كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كانت الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فواجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة وهنا ولهذا قال فظهر ان كانت الاستفهام الخاوي ظهر ما ذكر من اول الباب الى هنا وام لم يذكر هنا فمالها سكوت عنها ولهذا قال كسائر الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كانت الاستفهام نظراً الى المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهزمة فيثبت مشاركتها لما قبلها في كونه مستفهماً عنه بقضية العطف كما في ازيد قائم او عمرو واما التفصلة فلان اسم الاستفهام خبر معناها ولا احد معنيها بل المفيدة الهزمة المقدرة ( قوله ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كانت الاستفهام سوى الهزمة ) اي لمرافقة الهزمة في الاستفهام لم يحز وقوعها بعدها الا لزوم الاستفهام عن الاستفهام صورة كما ذكره الاستاذ اذ الازوم الصوري جار في الكل كما لا يخفى على النصف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به في معنى القليب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو وبالماء وبتم قدمت ايضا على العاطف كما مر بتحقيقه ( قوله لم كيف ينفع ما يعطى العلوق به ) آخره جريحان فانف اذا ما مضى بالين وهذا البيت يشهد بان يعد بالجمل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد يحضره الاصمعي فرفع ريحان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجرف فكيف وجهه ان الرفع على الابدال من ما بالنصب يعطى والخفض بدلا من الهاء وصوب ابن التبري انكار الاصمعي قال لان ريحانها السبب وانفسهما هو عطية الهاء لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان رفعه اخلا يعطى من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكره ابن التبري نظرا لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباقى به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطى للعلوق او يعطى بمعنى يجوز في حيث يكون العطية بنفس الرمان كما في صورته بالنصب او قال تزل يعطى منزلة اللازم كما في يخرج في عراقيها نصلي واعلم ان الرمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من كونه في حكم السقوط حيث يشاء الصلة بلا ما يذكره في وجوده حسا وقودهم الزمخشري فلم يجوز في قوله تعالى ( ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله )

ان يكون اعبدوا الله بدلا من الهاء في به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل منه في حكم السقوط هو الايدان باستقلال البدل بنفسه لا هدار الاول واطراحه والرمضان بكسر الراء واسكان الهمزة نص عليه الدمامي في شرح الغنى (قوله وامهنا بمعنى بل) وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشف (قوله فلا وجه لتوقع ما الاستفهامية بعدها) قد يجاب بان الثانية تأكيد للاول اشار اليه ابن هشام في الغنى (قوله مما لم يحرم احد حوله) قد تصدى القاضل المحشي للذكر ما يوضح به وجه الجواز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان ينفي الزوم بين المعنى الحقيقي المجازي ولا يخفى على العارف بقانون الجواز انه لا يكتفي في تعيين العلاقة لان مطلق الزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمال ما وضع للسبب في السبب بوسائط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك القاضل في تحقيق الزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدد هديستلزم الجهل به المناسب للتعجب من السبب فقيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للسبب في السبب ولا عكسه بل متروك من الامرين على ان الاظهر في بيان الزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزمه التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاذ من ان الاستفهام بسبب لامر الغريب هو التعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس سببا لادراكه كيف والاستفهام ليس الا بعد هذا الادراك سببا لرفع التعجب كما ظهر من تقريرنا اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك الغريب كما اذا كان من ذات المسبب ويكون متبعا على المذهب المرجوح من ان اذا قلنا رعبنا الفيت جاز ان يراد مطلق النبات وان لم يراد نباتات الحاصل من المطر وسبب تحقيقه في علم البيان ان شاء الله تعالى قائل (قوله الامر وفيه نقلنا كتاب الى آخره) مطلع القصيدة متان من اجتماع متان بحسب الصالان به اتيان قوله متان الاول اسم موضع معنى والبيان الثاني المنزل والمعنى ان المنزل الذي يقال له متان هو منزل اجتماعنا بزلون بها ولهم خيول تصهل الحسان وبيان معنى وبهذا البيت المذكور في الشرح فغيرها على الحسنى واهل لما ظننت خلافتك الحسان يقول الى متى وفي ماذا تسير بنا هذه الطايا وتوجدان يكون لقاوت

نحريها على احسانها بنا و قوله خلا شك مبتدا خبر ماهر و لما ظننت متعلق به اى  
 خلا شك خليفك بتحقيق رجائها فيك و اعلم ان من في قوله الامر استهفامية  
 فانه يجب حذف القسم الاستهفامية اذا جرت و اشاء الفتحه دليلا عليها فابين  
 الاستهفال و الخبر و بما تبع الفتحه الالف في الحذف و تسكن الميم و ذلك مخصوص  
 بالشعر و قد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله  
 تعالى قال فما غورني لا تعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل  
 عليها حرف الجر قليل شاذ و بذلك حل ما في الآية المذكورة على الاستهفام  
 يقتضيه سياق كلامه و هذا القول الحق اذا لم يحوز حل القراء التواترة على  
 الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة قيس حيث تكلم على قوله  
 تعالى بما غفر لي ربى ان يكون ما استهفامية و قال الا قولك بم غفر لي بطرح  
 الالف ايجاد و ان كان اثباتها جائزا فالتمارض بين كلاميه بظاهر مكشوف  
 و الوجه ما في سورة الاعراف و الله اعلم (قوله و التجب نحو ما لي اراى الهدى)  
 انما حل على التجب و قد قرر ان الحمل على المجاز فيما تمذره في الحمل على الحقيقة  
 بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه (قوله و هو الذى قصده  
 المصنف) يدل على ذلك لفظه اذ لو حل على المعنى الاول لقال بايلاء المقرر  
 (قوله و اجيب عنه باه يدل عليه الى آخره) قال الاقسرائى في شرح الابيضاح ردا  
 للجواب و اقول لا دلالة لشي مما ذكر على علمهم قطعاً و يقينا كيف وقوله تعالى  
 حكاية عنهم من فعل هذا بالهتاف صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا  
 ففى ذكرهم و السؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم فبطل ما ذكره هذا كلامه  
 و انت تخير بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم  
 وقت قولهم انت فعلت الى آخره لان هذا القول بعد ما قاله بعضهم سمعنا ففى  
 يذكرهم يقال له ابراهيم و الظاهر تحقق الظن بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه  
 من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى (فاقبليو اليه يتر قول) اى  
 يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام طسرعوا اليه يمتحنون كما ذكره  
 الشارح (قوله و الانكار) بالجز عطف على التقرير و قوله كذلك حال من الانكار  
 اى حال كون الانكار مثل التقرير في حديثه لا يلاء (قوله و اما غير ها و ان صح  
 مجيئه الى آخره) زد عليه بعض اصحاب الخواشي بانه تركه فاء جوابه اما مع انه  
 في معنى الكلام يمكن ان يقال الفاء محذوف مع الجواب و التقدير و اما غير ها  
 فليس كالهزة لانه و ان الى آخره و قد سبق في اوائل الكتاب بان شيوع مثل هذا  
 التركيب و فى بعض النسخ و اما غير ها و ان صح مجيئه للانكار فلا يحرى فيه هذا

التفصيل فلا اشكال ( قوله من اين تدري ما المرار من الرند ) مصراع بيت صدره وتصبو الى رند الحلى وعراره جوفه جليلي ان الحب ما نرفاته فلا تنكر ان الخنين من الوجه احسن وللانضاء بالغور خنة اذا ذكرت او طائها بر بما نجد يحتمل ان يكون ما في نرفاته نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغور موضع بالجمامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والتجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الريحمة وتصبو اي تميل ( قوله في قوله يقتلني والمشرق في مضاجعي ) المصراع صدر بيت لامر القيس آخره مسنونة زرق كايا ب اغوال المشرق سيف قال ابو عبيد بن نسيب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرق ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرق منسوب الى مشرف وهو قين كائن يحمل السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن من السيف اذا حده وصفها بالذرة لدلالتها على صفاتها وكونها مجلوة ( قوله فالتكر هو نفس اتحاد الالهة ) فيدعيه الى الفرق بينه وبين قوله تعالى ( اغير الله اخذوا ) و اشار الى دفع اعتراض توهم هون التكر اتخاذ الاصنام ٦ لا مطلق الاتحاد فيجب ان يقال اصناما اتخذوا الهة على نطق قوله تعالى اغير الله اتخذوا لي توضيح الدفع ان التكر في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك التكر صرح ان مقام مقام ما هو غير التكر وحيث يجب تقديم ذلك المفعول والتكر في الآية الثانية لكلا المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما اتخذ الهة ولا الهة اتخذ اصناما مل ( قوله كانه يتقد قدره على ذلك ) هذا بني على ان قوله تعالى ( افانت تكبره ) افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لانكار نفس الاكراه والاسماع كاهو التبادر من ظاهر الآية والا فلا تقرب لجعل شغفه كاعتقاد القدرة ( قوله من اذامنه تقوية حكم الانكار ) لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النبي داخل على كلام مفيد التقوية كما سبق تحقيقه في بحث لوحيث جوز جل قوله تعالى ( لو يطيعكم في كثير من الامر ) على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار ( قوله فكاهه بني ) هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الآية ما نعامسوى ما تقدم وبان قوله في القرن الثالث في باب تقديم المسند وما يجوز يد عرف ورجل عرف فليسا من قيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق العرف جله على وجد تقوى الحكم

ولا يكون محلا لانكار  
كاذبا قيل اتخذ وليا  
فلم ان مصب الانكار  
خصوصية احد  
المفعولين فيجب تقديمه  
بخلاف الآية الاخرى  
فان اي المفعولين اسقط  
وابقى الآخر كان محلا  
للانكار كما اذا قيل اتخذ  
اصناما واتخذ الهة فلم  
ان كل واحد مضب  
لانكار فلا يجب تقديم  
احدهما على الفعل  
عد

وحق المنكر حله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار  
 التخصيص مرجوحا كما يشير اليه فيما سبق (قوله قل الذ كرين حرم ام الدين)  
 الهمة لانكار والمراد بالذ كرين الذ كرم من الضأن والذ كرم من العزوب بالاثنتين  
 الاثنتين منهما وكانوا يجرمون ذكورا لانعام تارة واناثها اخرى واولادها تارة  
 كيف ما كانت ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمهم الله فانكر ذلك  
 عليهم والمعنى لو وجدوا التحريم لكان المحرم اما هذا واما ذاك لا حرمة في شيء  
 منهما فلا حرمة اصلا (قوله افوق البدر موضع لي مهار) مصراع لابي العلاء  
 المعري تمامه من الجوزاء تحت يدي وساد الاستفهام للتقرير وام منقطعة قرر  
 اولادها واقض ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وثرقي الى جمل  
 الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثاني والبدر في الفلك الاول  
 (قوله وقول الشاعر وهل يدخل القرنام البيت لابي العلاء) من قصيدة  
 مطلعها \* يروى الجوزاء دون مرامه \* عدو يقب البدر عند تمامه \* يقول  
 يطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد  
 الوصول اليه لانك قد جرت مرية ومن العلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل  
 اليك وهذا العدو في عيه اياك كعبه البدر عند تمامه (قوله والافكل مصلحة  
 فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقة لم يصح لانه سؤال  
 عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه (قوله من  
 فرعون يفتح الميم) فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره واما بالعكس  
 على اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل  
 المراد انه لا وصف العذاب بالشدة والقطاعة زادهم فهو لا بقوله من فرعون  
 اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيته فما ظنكم يكون المعذب به  
 مثله (قوله اتي لهم الذ كرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) اول الآية  
 فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يفتي الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا  
 العذاب انما وقتون اتي لهم الذ كرى) الآية روى ان حذيفة قال يا رسول الله  
 ما الدخان فقال علا ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن  
 فيصيبه كهية الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من مخبره واذنه وديره  
 ومعنى الآية والله تعالى اعلم كيف يكرون ويتعظون ويوفون بما وعده ومن  
 الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب  
 الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من الآيات البينات والكتابات المجز وغيره فليذكروا واعرضوا عنه (قوله

ولا يقتصرون المتولدات فيما ذكره المصنف) بل قد يتولد اظهار معانته المخاطب  
 كقوله تعالى (و ما منعك ان لاتمجدا ذمرك) واظهار تفخيم الشأن كقوله  
 تعالى (عم يسألون وغيره) قوله على جهة الاستعلاء) واما قوله تعالى حكاية  
 عن فرعون ماذا تأمرون فيجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختصم قتل  
 نفسه منزلة الادنى (قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كفف عن القتل) اجاب  
 الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كفف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة  
 الاقتضاء ويرد عليه نحو كفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كفف عن المشتق  
 منه من حيث انه مشتق او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفسا كفف  
 بل المجموع كما مر نظيره (قوله رويد بكرة) حركت الدال لالتقاء الساكنين  
 ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأموره لانه تصغير الترخيم  
 من ارادوه هو مصدر ارودو معنى ريدعرا ارودعرا الى امهله ورويد قد يكون  
 صفة نحو سار وسيرا ورويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون  
 مصدرا نحو رويدعرو بالاضافة كقوله عز وجل (فضرب الرقاب) واذا  
 اتصل به الكاف نحو رويدعرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير (قوله ويختص  
 بالفاعل غير المخاطب) هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل  
 نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف (قوله وفيه نظر لانا لانسلم ان  
 الامر الى اخره) عبارة المصنف في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتأمل  
 وما ذكره الشارح ههنا اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا تدل  
 على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملايسة وان يجوز ان  
 يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا (قوله  
 بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع) قد يقال الاصل والشايع  
 في هذه الاضافة هو الاضافة الى الدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف  
 الشرط وحروف النداء واسماء الاوصاف والمقارنات ونحو ذلك لان الوضع  
 اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضى تسميها واما  
 ونظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضائهما صدر  
 الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بميد ضعيف اذا التبادر من لفظ الامر  
 هناك هو المعنى القوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على  
 ان كون اضافة اللام يمانية مستبعد جدا (قوله وقد يستعمل لغيره كالاياحة الى  
 آخره) عدم عدم المصنف التنب من الاخبار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء  
 شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للندب المشترك بين  
 الوجوب والندب وان كان مخالفا لراى الجمهور من حيث كونها موضوعة

لوجوب فقد عندهم فلا يراد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر  
 القدر المشترك بين الوجوب والتدب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب  
 ودلالة كلام المفتاح على نفى اشتراكه لا بصيرجة عليه على ان السكاكي من علماء  
 المعاني لا الأصول وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم فتأمل (قوله لانه ابلاغ مع  
 تحوير) قيل الاظهر ان يقال مع ابلاغ (قوله فأتوا بسورة من مثله) صدر الآية  
 (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) المراد من الامر التحيز  
 لا طلب الاثبات بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله تعالى  
 (فأتوا) والضمير المحرور لعبدنا لا للوصول في ما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل  
 هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذا التحيز انما يكون عن المائى  
 به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكمم يحزوا عن ان يأتوا منه بسورة او صفة لسورة  
 والضمير لعبدنا لا للوصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقديرين لان  
 المحذور عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التحيز باعتبار انتفاء  
 المائى منه فاحتمال عقل لا سبق الى الفهم ولا مساغفه في استعمال اللفظ فلا اعتداد  
 به (قوله خاصتين) في الصحاح خسأت الكلم خساء طرده وخسأ الكلم بنفسه  
 تعدى ولا ولا يتعدى (قوله والتنى نحو قول امرأ القيس) عد التنى من القسم  
 الاول المتغير فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المتنى  
 في القسم الاول هو الطلب من مخاطب يرشدك اليه انه قال هتافليس الغرض  
 طلب الابتلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسمير والاهانة ليس الغرض ان  
 يطلب منهم كونهم فردا او جارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره  
 الفاضل المحشي في الجواب من اعتبار امكان المطلوب (قوله من تبارح الجوى  
 ولو اعمج الاشياق) تبارح الشوق توجهه والجوى الحرقه وشدة لوجهه عن  
 عشق وخزن والواضع جمع لا عجم قال لجه الضرب اى المله واحرق جلده و يقال  
 هو لا عجم لحرقه الفؤاد من الحب (قوله حقه القور) المراد من القور وجوب  
 تعجيل المأمور به في اول اوقات الامكان ومعنى التراخي جواز تأخير عنه  
 لا وجوبه حتى لو اتى فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا (قوله  
 مع تراخي احدهما) يعنى القيام لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء  
 ولولم يكن مقيد الاحتمال هو التراخي ايضا كالقيام (قوله والتكرار) الفرق بين  
 الاسر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور  
 وماهية الفعل يتحقق بمرق واحد والمقصود بالتهى انتفاء ماهية الفعل والتبادر  
 من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات (قوله وان كان راجعا الى اتصال الواقع)



فلا نسب الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك  
 مادامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون غوى الكلام  
 انهما اذا افادا استمرارا فلا شبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكافي  
 في شرحه تأمل ( قوله اللهم لا تشمت بي الاعداء ) الشجاعة الفرح ببلية العدو  
 ويقال شمت به بالكسر شمت شمتا وبات فلان ببلية الشوامت اى ببلية تشمت  
 الشوامت ( قوله لطلب الدوام والثبات ) لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل  
 الصادر مرة وبالاتمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فينبغي ان يفرق ولهذا  
 لم ينضم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في  
 الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة  
 الاسلام واما اذا اريد بهما طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد  
 كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقة ( قوله فهو ما من ذكر  
 الطلب ) لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه  
 مسيا عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما من نفسه بل من مقدمة  
 اجنية وهى قوله لان العلة الفاعلة الى اخره لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة  
 فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالنسب في قوله ودل عليه ذكر السبب  
 هو الاشياء المجزومة بعد الاربع وضيم يصح راجع الى السبب وضيم عليه  
 راجع الى الطلب ( قوله واما قوله تعالى قل لى بادى الذين الآتية ) جواب  
 سؤال مقدر وهوان اقامة الصلاة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما تكون  
 متخلفة عنه بالذكور بعد الامر اعنى يقيموا لا يصح جزاءه فكيف الجزم  
 وذهب القراء في الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازم مقول التقدير قل الذين  
 آمنوا قولي ليقموا الصلاة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجازم  
 في الاسماء وهو ضيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو  
 محمد قد تفكك كل نفس \* اذا ما خفت من امر يالا \* وقد يجاب ايضا بان  
 الجزم على تشبيهه بالجواب كاقيل في قوله تعالى ( كن فيكون ) بالنصب ( قوله  
 عرض النزول ) وقيل عرض بحجة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث  
 قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب  
 بالاستقحام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة  
 قرينة الحال اى نحو الانتخاب النزول مع محبتنا اياه ( قوله فلا يحسن الا بالواو  
 الحالية ) نفذه بعض اصحاب الحواشي بانه قد وقع بالفاء في قول ابي تمام  
 حاولت ارشادى فعلى مرشدى \* ام استمت تأديبى فدهرى مؤذنى \* وجوابه

ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا ان تضرب زيدا وهو اخوك على ان يكون  
 القائل تعليلا للنفي ضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف  
 في شرح المفتاح ولا تنقض لذلك في قول ابى تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا  
 للقدر اى لا حاجة الى ارشادك لان عقلي مرشدى كما ذكرنا امثله في قوله تعالى  
 ( فمن زين له سوء عمله فرأاه حسنا فان الله يبضل من يشاء ) حيث قالوا التقدير  
 لا يجوبى للمحشر وقوله تعالى فان الله الى آخره تعليل للقدر هذا وقد وجد  
 الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دن  
 الله اولياء فانه هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فانه هو الولي ليس بمعنى  
 المضى فلا يصح ان يمل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل  
 استفادة الدوام من الجملة الاسمية المذكورة التى خبرها صفة مشبهة بعمونة  
 المقام لشعوره الماضى على ان القرينة تأمة بان مصب الانكار في اتخاذ غير الله وليا  
 من غير تشديد بالزمان فتأمل ( قوله واى الهمزة للقريب ) ونقل ابن الجباز  
 عن شيخه انه للتوسط وانما الذى للقريب يلو هذه الحرف لاجتماع النحاة وهل يعتبر  
 اجاعهم في الامور القوية تردد فيه بعض العلماء ( قوله اسكان نعمان الاراك  
 اليت ) نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات  
 والاراك جمع اراك وهى شجرة طيبة الريحه يتخذ منه السواك والربع المنزل  
 ( قوله واما يا قبيل الى آخره ) القول الاول قول ابن الحاجب والثاني قول  
 الزمخشري والال اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى  
 المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء  
 المتوسط ولذا اكثر النحاة مكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه  
 معنى ظاهر يحسن الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد  
 خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحو  
 كخصوص الروائح والطعوم التى اكتفى في التعبير عنها بالاضافة وكرامحة  
 المسك ( قوله اما لا استقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله )  
 هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد  
 وربما قال يا من هو اقرب اليامن جبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور  
 فالظاهر ههنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه ( قوله لكن مجموعه في محل  
 النصب على الحال ) رد على ابى سعيد السيرا في حيث قال يا ايها الرجل مبتدا  
 خبره مخذوف اى مراد او بالعكس اى المراد الرجل ( قوله اقربى الناس )  
 اى اكثرهم قرى وهو الضيافة ( قوله نحو انما معاشر الانبياء ) اشارة الى قوله

عليه السلام انا معاشر الانبياء فينا بكاء اى قلة كلام والبكاء على وزن القرب او الى قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة ( قوله يكشف الضباب ) الضباب بالفتح جمع ضبابه وهى محابه تغشى الارض كال دخان تقول منه اضربت يوم ( قوله قال ابن الحاجب المعروف ليس منقول الى اخره ) قال الفاضل الرضى الاولى ان يقال الجمع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص على مجرى واحد ثم تقول لكن يجوز الانتصاب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعة مع اللام ( قوله في قوله اتاني نهشل ) البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها \* انا محيوك يا سلى فحينما \* وان سقيت كرام الناس فاسقين \* وان دعوت الى جلى ومكرمة يوم ماسرة اكرام الناس فادعينا \* اتاني نهشل لاندعى لآب عنه \* ولا هو بالابناء بشرينا \* يقول اناسلون عليك ايها المرء فعا ملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرنا بجرهم فانامهم وجلى تأنيث الاجل وسرارة كل شئ ظهره ووسطه الجمع سرورات او سرارة الناس خيارهم وادعى فلان عن بن فلان اى عدل نسبه عنهم وادعى فيهم اذا اتسبب اليهم والشراء يحى بمعنى البيع وبمعنى الشراء وهو من الاضداد والمراد ههنا البيع ( قوله وبما يستعمل فيه النداء للاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التجب نحو يا لاله انى آخره ) وقد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث هو المتجيب منه المناسب معناها وهو الاختصاص بمعناها باعتبار ان المستغاث والتجيب منه مخصوصان من بين امثلهما بالنداء وبالاستحضار لتعدية ادعو المقدر عند سيوفه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد حقها ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث والمستغاث له وبين المتجيب والمتجيب له اذ قد يلى حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا مظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق عليها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح فتحذفها وتعلم بمكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم ( قوله اتاني جدى ) البيت لابن العلاء من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرائنى عند كونه ببغداد مطلعها \* لا وضع لى رجل الا بيديا ضاعى \* فكيف شاهدت احقافى وازماعى الابضاع السير السريع فكيف شاهدت خطاب لناقته تشكو من قنورها والاحقاء بلقاء المهملات والفاء من الحفى مقصورا يقال لذى رقت قدمه وحافره من كثرة المشى وهو حفى بين الحفى وحفاء غيره والازماع على الشئ العزم عليه

وحدى امر من الجدو والاثانة على وزن القناة الثاني والاخلاس جمع جلس  
وهو كساء بطرح على ظهر البعير والانواع جمع نسع بكسر النون وهو ما نسج  
عريضا للتصدير اى الخزام فى صدر البعير (قوله كقوله فيا قبر مع البيت) قد سبق  
فى اوائل احوال المسند شرح هذا البيت مع عدة من ابيات القصيدة فلا حاجة  
الى الازادة (قوله كقوله يا عين بكى عند كل صباح) تمامه جودى باربعة على  
الجراح \* وبعده قد كنت لى جبلا الود بظله \* فتركتنى اضمى باجر دضاح \*  
قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها . وقع ما يحذف فى النداء وهو  
التنوين . لان الكسرة تمل عليه باب النداء وباب الحذف والايحاز كذا ذكره  
المرزوقى وقوله بكى اما بمعنى اكثرى البكاء واما بمعنى كربه فان تضعيف العين  
اذ لم يكن التعدية يحى لكليهما وقد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد اجعلنى  
مبتدأ فشارك لذلك اولان هذا الوقت كان وقت نكاته بالاعداء وشن الفارات  
على الثأبين وقوله جودى باربعة اى باربعة قبائل الرأس وجوانبه والدمع  
يخرج من الثؤن وهى مواصل قبائل الرأس وملتقىا جمع شان اى جودى  
بدمعك كله وقوله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم  
فى خطاب المولى والاجر دال على الضاحى البارز (قوله اى ينسب اليه  
الكذب) اشارة الى ان يكذب فى عبارة المتن على صيغة المجهول من باب  
التفصيل (قوله فانجر فى هذه الصور مجاز علاقة) الاول اليه فانك فى قولك  
وقتك الله مثلا استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعاً فيما سيحصل فى  
المستقبل كفى قوله (تمالى انى اراقى اعصر خرا) (قوله كقوله يحتمل ان يكون كناية  
فى البعض) كفى المثال الثالث فان حصول النظر الى البعيد من المولى فى المستقبل  
لازم لطلبه قبر باللازم من المزموم كما هو طريقة الكناية (قوله ونحو ذلك  
من الاعتبارات) كأن يقصد فى قولك وقك الله لتقوى بدل قولك اللهم  
وقه لتقوى الاحتراز عن نسبة الخطاب الى ما يكره عدم اتصافه بالتقوى  
بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور فى قلبه كقوله اعطاك زيد مقام  
ليطيك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل فى الاعتبارات (قوله الانشاء  
كالخير فى كثير مما ذكر) قيل انما قال فى كثير لانه قد لا يكون كالخير فى بعض  
احواله فان مستد الانشاء مثلاً لا يكون الا مقرباً بخلاف مستد الخير اذ قد يكون  
جلة وهذا انما يتبع فى مستد الامر والتهى واما المستد فى التنى مثلا فقد  
يكون جلة (الباب السابع الفصل والوصل) (قوله لانه الاصل والوصل

طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين ( اعنى الاتحاد والمباينة ومدار  
 الوصل على جهة واحدة وهى التوسط ولا يقدح فى المدارية التخلف على  
 سبيل التدرج كالوصل لدفع الابهام مع المباينة والوصل للاحتياط مع  
 التوسط ( قوله لان الكلام مائضين الاسناد الاصلى ) قيل ظاهره يخالف لما  
 ذكره ابن الحاجب من ان الكلام مائضين كثنين بالاسناد حيث لم يقيد  
 بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يضمن بما يخص الكلام  
 بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساقى الكلام على الترادف  
 كاهو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب الفصل ويسمى الجملة  
 وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد ما لا يكون للشبهة  
 فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشايعته الفعل باعتبار انه  
 بتقدير ان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر  
 والموصوف والمقترن بالخال والعرف باللام على الاكثر كالفصل فى شرح البيت  
 السيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا  
 لمشايعتهما الفعل ولهذا يشترط اقتران معنهما بالخال والاستقبال ليم  
 مشايعتهما له وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما يعمل لمشايعتهما  
 اسم الفاعل الجازى على الفعل ( قوله فالصدر والصفات المسندة الى فاعلها  
 ليست كلاما ) مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات  
 ليست كلاما لما عرفت بيان الاسناد الاصلى من عدم اشتمالها عليه فلا يرد  
 اقام الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تأويلها بالفعل ( قوله فانه اذا قصد  
 تشريكه الى آخره ) واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت  
 الشراكة فى نفس الامر كما فى الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما  
 ( قوله الا وهى واقعة موقع المفرد ) اى واقعة موقعا يكون الاصل وقوع  
 المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة تأويل المفرد فلا يرد التقص بالجل الواقعة  
 خبرا عن ضم الشأن ولا بالجملة الحالية الخالية عن ضمير كقولك اينك والجيش  
 قادم اذ قد تقرر ان الاصل فى كل من الخبر والخال الافراد ( قوله مقبولا بالواو  
 ونحوه ) اى نحو الواو بما يكون مذبذولا لجمع المطلق كالواو الفاصل التى بمعنى  
 الواو الواصلة ونحو الداخلة على الجملة كاتقنا فى اول الكتاب عن الامام الرزوقي  
 وغيرهما من حروف العطف المنسجمة عن معناها المستعمل فى مجرد التشريك  
 مجازا فيسقط بهذا ما لورده التحرير بقوله وهذا فاسد ( قوله لما بين الكتابة

والشعر من التناسيب) باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التأليف كما ذكرنا  
 في اوائل الكتاب ( قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى شعر ) بوقوع حتى  
 في عطف الجمل ٣ كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى  
 من التدرج كما بينت عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارمى في الحال حتى  
 صار ابليس من جندی وسيصرح الان في التفصيل الا انى بان حتى لا يقع  
 في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل  
 ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف بحيث ان يكون ما بعدها جزءا مما  
 قبلها اما اضعف واقل ولا يتحقق هذا المعنى في الجمل ( قوله بخلاف  
 الواو الى آخره ) حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو  
 معنى معين مقصودا في نفسه يستدعى ذلك المعنى ميتا من الجمل بخصوصا  
 يشتمل ذلك المبنى على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول  
 فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير  
 محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهالة  
 والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا  
 تعاطفت عذب من قبيل الهزل والجنون واودعت كتب المصاحك فلا بد  
 بين المتعاطفين من خصوصية جامعة ( قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله  
 لا والذي هو عالم ان النوى الى آخره ) الصبر بكسر الباء هو الدوام المعروف  
 ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين  
 سبب رفع مرارة النوى فكأنه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعه او بان  
 كرم ابي الحسين حلوا النوى مرفعينها مقابلة ولا يخفى انه تعسف والا قرب  
 ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان  
 في خياله هذا ان الامر ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من  
 عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو ان الانتقال بما بدأ منه الكلام  
 من تشبيب وغيره الى المقصود اعنى المدخ بلاملاعة ثم كان عادة متأخريها  
 التلخيص وهو الانتقال مع رعاية الملاعة كما سمى في الديق ان شاء الله  
 فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة  
 النوى ليجار بهما في خياله فليهم ( قوله زعمت هو ان عفا الفداء الى آخره )  
 هو ان عفا بمعنى لا زعمت والفتاة ظرف عفا يعني اندرس وفيه ايدان بقرب  
 الامراس وخمير عنها ليدار وهو حال من ظلال بان تقدم عليه على فطمة لموحشا

٣ اى تأليف الكلام فان  
 الكتابة في صرف الادباء  
 انشاء النثر كما ان الشعر  
 انشاء النظم

طلال قديم وطلال فاعل عفا الثاني والاولى اسم موضع والباء فيه بمعنى في  
 ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا غدت اى لاصارت وقوله  
 على الف اى مألوف متعلق بحوم اى تطوف وتدور وهو خبر غدت ( قوله  
 لانه بيان لانامعكم ) اراد بالبيان المعنى القنوى وهو الايضاح وهو موجود فى  
 انما نحن مستهزون سواء حمل على التأكيد او على الاستيناف او البذل كما فصله  
 الفاضل المحشى اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق فى احوال  
 المسند اليه فى بحث الابدال منه فظاهر ان الشارح ذكر البيان لمومه فان  
 قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام  
 ولا ابهام فى انامعكم قلت فيه ايضا بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على  
 احتمال ان يتوهم ان معناه انامعكم ظاهرا كما ذكر ذلك فى قوله تعالى الابدال  
 لماد قوم هود ( قوله على معنى عاطف سوى الواو ) واما اللطف بالواو فى الجمل  
 التى لا محل لها من الاعراب فاما لدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى نية  
 واما المقصد الى بيان اجتماع مضعوفى الجملتين فى التحقق بحسب نفس الامر  
 تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون اللطف يوجد الدلالة على تحقيق  
 مضعوفيهما عقلا وان لم تعين المقصد الى بيانه ( قوله واو واما واو الى آخره )  
 لافرق بين او وبين اما الانحسب اللفظ ويشترط فى اما ان يتقدم قبلها  
 عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف فى ان اما الاولى ليست عاطفة  
 لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معنولى العامل ونقل ابن عصفور  
 الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لالزامتها غالبا الواو العاطفة مع  
 انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الكثر على انها  
 عاطفة وفى ايضا الفصل ان العاطف فى مثل جاتنى اما زيد لما عمرو هو  
 مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا فى موضع  
 وبعض حرف فى آخر كما فى اما وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم  
 والواو عطف اما على اما عطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين  
 او وام فهو ان وضع ام لعل باحد الامرين واو ليست كذلك فانت فى ازيد  
 عندك ام عمرو عالم بان احدى هما عنده مستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب  
 بالتعيين ولا يستقيم فيه نم وفى ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدى هما  
 عندهما لا ولذا كان الجواب بنعم او لا مستقيما ( قوله وقوله مائة الف او يزيدون )  
 اختلف الحاة فى هذه الآية فالفراء على ان الواو بمعنى بل كما ذكره

الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن النجاشي عن سيبويه أنها تخبير أي أذارهم الراي يخبر أن يقولهم مائة ألف أو يقولهم أكثر ورده ابن هشام بأنه لا يصح التخير بين شيئين الواقع أحدهما وفيه بحث إذ حصل ما نقل عن سيبويه أنه يجوز أن لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث أذارهم الراي كأنه أن يقولهم مائة ألف وكأنه أن يقولهم أزيد من مائة ألف ولا كذب في شيء منها إذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص واتم المراد بالمبالغة ( قوله وحكم لكن عرف فيما سبق ) أي في بحث المطف على الاستداليه ( قوله وقديفدكون المذكور بعدها إلى آخره ) قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يسمى اللقاء العاطفة للفرد بمعنى إلى على محاكم الزجاء يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالتعبية بمعنى ما بين زمالة إلى التعبية ( قوله نحو ونادى نوح به فقال ) وفي الآية وجه آخر وهو أنه أريد بالنداء إرادة النداء ( قوله فجاءها بأسنا ياتا أو هم قاتلون ) ياتا جال والنياب مصدر اليتوتة وقاتلون من القيلولة وهي النوم إلى الظهيرة يقال قال قيل قلا وقيلولة ومقلا والجملة أيضا حال معطوفة على ياتا كأنه قيل جاء أهلها بأسنا ياتين أو قاتلين واما خص هذين الوقتين لأنها وقتا الغلة والراحة فيكون نزول المذابا شدوا قطع ( قوله فان الاحضار أو يتدنى عقيب نزول المطر اللهم الآن يفعل ووجه التمسك على ما كتب في الحواشي أن يعتبر التعقيب اضافيا بالنسبة إلى آخر الاحضار أو وانت خير بأن جوابه هذا يستلزم جواز استعمال اللقاء في كل ما يترتب على الشيء ولو بعد الفسنة زاهر الفقه والعرف يأبونه بل الجواب ما ذكره الماشرح في بحث الاستعارة من أن اللقاء موضوع لا يعنى المادة مترابعا غير متراح قال وهذا يختلف باختلاف العادة فقد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالمعكس كما قوله تعالى ( وآية لهم الليل نسلج منه النهار فإذا هم مظلمون ) فان زمان النهار أن توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن دخول يومنا من النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في أصناف ذلك الزمان عند الزمان قريبا وجعل الليل كأنه حاجتهم عقيب اخراج النهار الليل بلا مهلة هذا كله كلام الماشرح في بحث الاستعارة ( قوله ونحوهم الذين كفروا ربهم يعدلون ) جوز في المكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى أن الله



حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا ابرهم يعدلون  
وعلى حلة خلق السموات على معنى انه خلق بما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم  
يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهرة ان يعدلون على الوجه الاول من  
العدول وبرهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم  
الصلة للاهتمام ووجه التخصيص ٩ رعاية المناسبة بين المعطوف بهم الاستيعادية  
وبين المعطوف عليه كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي لعدم طباقه المقام اما على  
الوجه الاول فلان استحقاقه للمحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده  
معه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا  
فائدة معتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح  
الواضح وهذا لا حاجة اليه (قوله فلا تقسم العقبة الآية) اعترض عليه  
بان لا يدخل على الماضي المأكورة نحو (فلا صدق ولا صلي) ولا تنكر  
في الآية اجاب الشيخ ابو على الفارسي بان لاهنا بمعنى لم فالتكرير غير  
واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لاهنا  
مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى (وما ادريك بالعقبة فك رقية ابو الطاهر في  
يوم ذي مسقية) ففسره بفك الرقية وبالاطعام فالعني فلا تقسم العقبة ولا فك  
رقية ولا اطعم مستكنا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وقت الرقية ظاهر فان  
الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به (قوله كقوله  
ان من ساد ثم ساد ابو البيت) قال الاستاد الاحسن الايق بلطائف البلاغة  
ان يقال ما في البيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعى الجد اتاه السود  
من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر  
من شيان قلت لهم \* كلا لعمري ولكن منه شيان \* كم من اب قد علا بان  
ذرى حسب \* كما علا رسول الله عدنان \* واقول هذا الجواب لان عنصر نور  
نقله ابن هشام في معنى اليب وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصرح  
بما في هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما يجاب به ان سودد الاب  
سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وهذا ظاهر  
واجاب الاستاد عن هذا الى ديانة انما يلزم اذا جعل قبل ذلك متعلقا بساد وليس  
كذلك بل هو حال من جده قدمت عليه وقد صرح النجاشي بان تقديم الحال على  
شيء اذا كانت معرفة وفيه بحث ظاهر لانه اذا جعل قبل ذلك حالا من  
جده وجب ان يصف الجد بالتبلي وفت اتصافه بالسيادة لانه مبن لهية

٩ وهذا تخصيص من غير  
مخصص لتأني التقديرين  
على كل من الوجهين كما  
لا يخفى وبالجملة انما لم يحمل  
على الترجي آه نسجه

الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الاب في  
الوجود اذ لو جامعه زال القبلية الى المعية كما صرحوا بمثلها في تجوز تجد  
الاضافة على البارى جل وعلى حيث قالوا انه يتصف بكونه قبل العالم ثم  
يزول هذه الضافة ويتجدد المعية ثم يتجدد البعدية فالنفاة المذكورة باق  
بحالها نعم يمكن ان يتكلف في الجواب عن اصل الرد بان سيادة الجد وان حصلت  
خند سيادة الاب الا انها امتدت واستندت الى اول وجود الجد فالترتيب باعتبار  
اصل الحصول والقبلية باعتبار الامتداد فلا ينافي قوله قبل ذلك المعنى الذى  
ذكره ابن عصفور فليتأمل (قوله احتمل ان يكون قولك يضر الى آخره)  
قبل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية ولم يوجد دليل آخر  
على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله  
محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الاجعله في حكم المسكوت عنه  
والتلازم لا ينافيه (قوله تسكب فيه العبرات) كناية عن الاشكال بحيث اذا  
لم يعرفه الطالب يبي لهجه (قوله وهوان خذلهم الى آخره) خذله خذلا  
اذا ترك عونه ونصرته وخذله عنه استحبابه تخذلا اى خذلهم على خذلانه  
والتسويل الثرين يقال سولته نفسه اخرا اى زينته له ومستدرجا حال من  
الضمير الفاعل في خذلهم يقال درجة الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على  
التدرج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه  
حيث وجه (قوله) وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم  
٧ الى آخره) المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو  
الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافتها كنى فيصح ان  
يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا خلوت  
قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما يوردها ومعمولة لقرأت  
فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة  
للجزاء اعنى قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط  
كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في  
افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول انا آخر وهذا  
لا ينافي التزامهم لتقديم الشرط لاجل تكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط  
كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا حينئذ معمولة  
للجزاء متقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها (قوله) سواء جعل ذلك

٧ هذه الفاء ليست للعطف  
والا لزم اجتماع حرفي  
العطف اذا التقدير حيث  
وفلان سلم بعد تسليم الى  
آخره بل هي الى ابط الجزاء  
بالشرط والتقدير مهما يكن  
يكن من شئ فلان سلم  
بعد تسليم الى آخره وقس  
عليه نظائره كقوله تعالى  
وربك فكبر والمسئلة  
مسطورة في الباب منه

باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا لشرط لا يضر بالنظر الى المقصود  
الاصلي وهو حصول الاختصاص للمانع من العطف واما قولنا فيما سبق الامر من  
ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص بالنظر الى  
الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية وقد سبق من ان مثل هذا يسمى نعله وهو  
مقبول في المناظرة ( قوله نعم انه ليس بقطعي ) قد سبق منافي اوائل الكتاب ان  
الشارح ذكر في شرح الكشف في قوله تعالى ( وما على الذين يتقون من  
حسابهم من شيء ) الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال  
بخلافه وان الشيخ ايضا بت القول بذلك في دلائل الاعجاز ( قوله فهو على  
ضرين ) قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقفا على الثاني نحو  
ان غاد ابي من السفر صليت وتوضأت ووقع مثله في كلام الغناء ممنوع  
( قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزي بهم من هذا ان قبيل ) فيه  
بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يقيد  
الاستهزاء بالمقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو بحاله ( قوله لاعلى اخبارهم عن  
انفسهم ) بانه مستهزون بدليل انهم الى آخره ( فيه بحث لا تا لانسل ان  
الجزء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار  
الذ كوز ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب  
الكشاف في وجه التأكيدي في قوله تعالى ( انا معكم ) حيث قال واما محاطبة  
احوالهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق  
رضية ووفور نشاط وهو راجع عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقيق ولا يخفى  
ان الاستهزاء يترتب على هذا الذ كور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله  
يستهزي بهم وجعل من الضرب الثاني توهم ترتيب الجزاء على مجرد القول  
والاخبار بكونهم معهم ففصل لثلاث توهم خلاف الواقع قلت هذا انا توهمه  
ذو نظير خارج ناقل عن تأكيدي في انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا  
لفصل على وجه الوجوب فالوجه ما شرنا ٩ اليه ( قوله فان كان بينهما  
كل الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال ) فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الابهام  
مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه حيث هو العطف  
ايضا فلم يعتبر ولم يضر من له ولم يحفل الاقسام سبعة مثلا اذ استلقت هل شرب  
خرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شره تأكيديا لتفي السابق  
ولولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله ويمكن

٩ من ان الفصل بناء على ان  
المحذور على تقدير الاصل  
وجعل من الضرب الثاني  
بحاله منه

ان يحاب بانه لم يعتبر ههنا دفع الابهام كما اعتبر في حال الانقطاع اذ لا يتصور  
عطف احد التحدین على الآخر حتى يعطف لدفع الابهام فليأمل  
( قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة ) اى مع عدم الابهام وانما تركه  
لدلالة السوق عليه والافعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس مع وجوب  
الوصل ( قوله فلعدم المتأيرة المفتقرة الى الربط ) فيه بحث وهو ان  
هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصحح او لا يحسن العطف التفسیری  
بالواو في المفرد مع انه شائع حسن الهمم الا ان يقال حسنه بمنوع عند البلغاء  
وشيوحه في عبارات المصنفين لافي كلامهم ( قوله فكل حفاف امرء يحمرى  
بمقدار ) ادخال الكل على الختف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض  
وبالسيف وبالرخ وغيرهما والا فاختف المضاف الى امرء امر واحد  
والمعنى كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام  
الحرب حيث يأتي فيه اسباب الموت من السيف والرخ ونحوهما في كل جانب  
ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يحمرى بمقدار الله لا يلزم غرض  
الشارح وان كان مطابقا لواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب  
اعتبار العموم في المضاف اليه اعنى امرؤ كما اعتبر صريحا في المضاف  
ايضا وهو الختف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه  
وقد تقرر فيما سبق ان التكرار في الاثبات قد تم بواسطة المقام وانما لم يتعرض  
في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح  
يلزم غرض الشاعر جدا ( قوله اى حبستها بالرساة ) الرساة آلة الارساء  
وهى الحديدية التى تلتقى فى البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لكر ( قوله  
والضمير للمرب فانها مؤنث السماء ) يقال وقفت بينهم حرب عظيم قال  
الخليل تصغيرها حريب بلاها مرواية عن العرب وقال المبرد الحرب قديد كـ  
وقيل الضمير للكتيبة وهى الجيش ( قوله وقيل للسفينة ) والمعنى قال مقدم القوم  
للاحين ارسوها اى السفينة ولا تجروها لى تماثلها وتأخذها وما فيها من  
الاموال ( قوله والوجه ما ذكرنا ) وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثاني  
يلامع اشده لامة ( قوله قلت ما ذكرناه يكون آه ) قال ابن هشام فى المعنى لا حاجة الى  
هذا الجواب لان كلاما من الجملتين على الافتراء لا محل لهما من الاعراب اما فى كلام  
الحامى فلا فيها جزء من المحكى اذ المحكى انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو  
المحكى لاجزؤه واما فى كلام المحكى عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يبصار اليه

ههنا لولا عدم المصنف فيما سبق قوله تعالى (انا معكم) بماله محل من الاعراب  
واعلم ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا  
امر ان الاول كمال الانقطاع والثاني وجوه انفصل عنه فيما لا محل له من الاعراب  
والمصنف مثل الامر الاول ولم يتعرض لثاني اصلا اذ لم يورد في المثال  
الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل له الكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي  
في آخر هذا البحث فترك العطف في الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما  
توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيد قطعا بل ما اشترنا اليه  
من ان تمثيل المصنف لمجرد كمال الانقطاع لتركه العطف لاجله ولو كان فياله  
محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى  
الى آخره فحقق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المصنف ومراده  
وسبق كلامه يكاد ينادى عليه ان كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض  
الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل ثم يرد على هذا التقدير اعتراضه  
الثالث قدبر (قوله اولاه لاجماع بينهما) هذا على تقدير اتفاق الجملتين في  
الخبرية او الانشائية لان عدم الجامع بينهما اما يعد سببا للانقطاع على  
تقدير هذا الاتفاق والافلاختلاف سبب مستقل الكمال الانقطاع بحيث  
اذا جامعهم عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجمع هناك للانقطاع سيان كذا  
في شرحه للفتاح (قوله اما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى)  
قال بعض اصحاب الحواشي ذكر صاحب الكشف ان توسط حرف العطف  
بين الجملتين في قوله تعالى (انه فكر وقد ر) الى قوله تعالى (ان هذا الاسمر يؤثر)  
مبنى على ان الجملة الثانية جرت من الاولى مجرى التأكيد من المؤكد وهذا  
نظائره منقوض بما نحن فيه لان كون منزلة التأكيد للاولى من اسباب  
الفصل وقد جعله هناك من اسباب الوصل هذا كلامه ولا يخفى انه خطأ  
في النقل لا ادرى كيف وقع فيه اعماء عبارة الكشف في قوله تعالى  
(وان هذا الاسمر يؤثر) ان هذا الاقول البشر) هكذا فان قلت لم توسط  
حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخرى جرت في الاولى مجرى  
التأكيد في المؤكد وهذا عين ما نحن فيه (قوله مؤكدة للاولى اوبدا  
عنها اوبيناها) قيل اراد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك  
الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لامعناه الاصطلاح لان بكل  
واحد منها من التوابع والتابع وهو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون

للتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشعل الجمل التي لا محل لها من الاعراب  
ولك ان تقول المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما  
لسابقه اعرابا وانه باعراب سابقه ثانيا وان كان خلاف الظاهر يؤيده  
ان الدماميني صرح في شرح المعنى بان قوله تعالى (امدكم بانعام وبين) بدل  
اصطلاح من قوله تعالى (امدكم بما تملكون) مع انه لا محل لها من الاعراب  
كما سنحفظه (قوله) وهذا المعنى لا يتحقق له في الجمل (قال) التفاضل المحشى  
اى كون التابع هـ والافاضل كلامه ان الجملة الثانية لا تجرى مجرى التبع  
والا يلزم ان يكون محكوما عليها لكونها دالة على بعض احوال متبوعها  
مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستعملا لمحوظا  
في نفسه اصالة والجملة بمنزلة عن ذلك وفيه نظرا ما اولا فلان هذا التعليل  
منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف  
بيان لزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس التبوع وهكذا نقول  
في البديل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا  
عنه بمجرد لفظها على قياس ما قبل الفعل لا يخبر عنه وزومها بمنوع واما  
ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا  
وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يحز توصيف المعرفة ونقل  
عن بعض الافاضل ان ضميره راجع الى بعض احوال التبوع والمعنى لو جعلت  
الجملة الثانية بمنزلة التبع من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال  
الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حل بعض احوال  
الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثانى والظاهر في عدم وقوع الجملة نفعا  
للمجملة ما ذكر في شرح الفوائد الضائية وذكره الشريف ايضا في حواشى  
الفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اى مفهوما مستقلا اى لمحوظا  
في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يتخلو  
عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالتبع والبديل وغيرهما معانيها  
الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالتبع ونحوه ولا مانع في ان يضور  
الذوق السليم بينا لجلتين تصورات مختلفة حسب اقتضاءات مقامية نشأ  
منها اعتبارات متفاوتة فتارة يصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة  
عطف البيان وهكذا وقد ذكر الشيخ في مواضع في دلائل الاعجاز الاشارة الى  
هذا من جللتها انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى (ما هذا

هـ دالا على بعض احوال  
التبوع مما لا يتحقق في الجمل  
والالكان الجمل محكوما  
عليها به لكن الجمل من حيث  
هي لا يصلح لذلك هذا  
كلامه والتبادر من عبارته  
ان ضميره راجع الى  
كون التابع والافاضل  
كلامه نفعه صح

بشرا ان هذا الاملك كريم) وذلك ان قوله ان هذا الاملك كريم مشابه كقوله  
 ما هذا بشرا وداخل في صنفه من ثلاثة اوجه وجهان ٦ هو فهمما شبيه بالثأ كيد  
 ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالثأ كيد ووجه  
 هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفي ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس  
 سواء اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان  
 الامر كذلك كان اثباته ملكا نصينا لذلك الجنس ان الذي اريد ادخاله فيه ثم لو وضع  
 ذلك بنوع بسط كيف ولو حل على المعنى الاصطلاحي لم يحز ان يكون  
 جملة عطف بيان جملة اذ قد ذكر ابن هشام في معنى اليب ان ما لا يعت  
 لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة الثعب  
 في المشتقات وابنه نقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه (قوله  
 ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المجم مستقلة) الاول ان يكون  
 الم اسم السورة او الاقران والثاني على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم  
 في العبارة مساحبة لان كون الم طائفة من حروف المجم مستقلة لا يقابل كونه  
 جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين امامتبدأ محذوف الخبر او بالعكس  
 فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المجم اما اسم مفعول صفة  
 محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام  
 وعليهما فاطلاق حروف المجم على الكل من باب التقلب وجوز الشارح في  
 شرح الكشف ان يكون معنى الاعجام ازالة الهمزة بالنقطة وهذا انما يتم  
 اذا كان الهمزة لتسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة (قوله وهما جوهر اخر  
 خارجة عن المقصود) مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب أو اعتراضا  
 او بالاول وغير ذلك مما هو مذكور في الكشف وتفسير القاضي وغيرهما (قوله وهما  
 الذي سية هل) في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا تقل مستأهل والعامية  
 تقول لكن العلامة الزحشرى قد صحح هذه العبارة في الاساس (قوله ما رعى  
 جزافا) الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بتقدير ومعرفة  
 بالكلمة فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبره ويقط ونصب على  
 المصدر اي رعى به رعى جزاف اي بما بطريق الجزاف (قوله فوزاته ووزان  
 نفسه) الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق  
 على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يقال على مرتبة الشيء  
 اذا كان مساويا لمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد هنا (قوله اي هو

٦ وجهان هو فهمما شبيه  
 بالصفة ثم قال بعد ذكر  
 وجهي الشبه بالثأ كيد واما  
 الوجه الثالث الذي هو فيه  
 شبيه بالصفة فهو انه اذا نفي  
 ان يكون بشرا الى آخره  
 نصحه

هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف  
 الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة ( قوله فوازيه وزان زيد  
 الثاني ) اعترض عليه الفاضل المحشى بان الانسب حينئذ عطف هدى للفتين  
 على لارب فيه لاشتراكهما في التأكيديّة لذلك الكتاب ثم اجاب عنه  
 بجواب حسن يبين منه وجه عدم العطف ٦ في قوله تعالى ( فسجد الملائكة  
 كلهم اجمعون ) مع اتحاد كلهم واجمعون في التأكيديّة للملائكة فليأمل  
 ( قوله ولكن ذكره الشيخ ) يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لارب بمنزلة  
 التأكيدي اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المصنف ومن تبعه من كونه بمنزلة  
 التأكيدي المعنوي ( قوله اى القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الى آخره )  
 قال في شرح الفوائد النّبائية وفي كون الفصل في البديل من باب الاتحاد نظر  
 لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطف عليه اللهم  
 الا ان يقال ذلك الحكم اى كون البديل منه في حكم المطروح في المفردات  
 والتواضع الحقيقية بخلاف هذه فاتها كالتواضع انتهى كلامه ( قوله وهذا  
 المعنى مما لا تحقّقه في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب ) اى التمييز  
 بمجموع الامرين المذكورين لا يجرى في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب  
 فانه لا يجرى فيه التمييز بشئ منهما وقد اشار الفاضل المحشى الى تحقيقه  
 فلا يرد ما قال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم  
 تحقيق كون الثاني مقصودا بالنسبة يمجيع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا  
 مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد صرفا لقصد النسبة  
 اليه يتم معنى بدل الكل بلامرية هذا وفي شرح الفوائد النّبائية ما يدل على  
 جواز حل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل بتمتازا عن التأكيدي الاعتبار  
 الثاني حيث قال وفي نحو قولنا قتلنا بالاسودين قتلنا بالاء والجران كان  
 المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من  
 الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية  
 ليانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى اوتأكيديا لها ( قوله نحو امدكم  
 بما تعملون امدكم بانعام وبنين ) فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من  
 الاعراب وقوله تعالى ( امدكم بما تعملون في محل النصب لان اول الآية ) واقوا  
 الذي امدكم بما تعملون ( قلت لو سلم ان الكلام من ذلك فلا نسلم ان الجملة  
 الاولى ههنا محال على محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة

٦ وقد يجاب ايضا انه لو  
 عطف ثلثهم انه عطف على  
 ذلك الكتاب في العطف  
 لهما بخلاف المقصود ولذا  
 تركه



على ما اشار اليه الشريف في اواخر الحالة المقتضية لتقديم السند من شرح الفتح اول الوصول وحده والصلة لاجل لها كما ذكره ابن هشام رحمه الله تعالى في الباب الثاني من كتاب المنى ( قوله قدلته عليه بالانتمار دون المطابقة ) قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته عنه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم انفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لان نفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير و ارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا تدبر ( قوله والتأ كيد بالتون دال على كمال هذا المعنى ) فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذا المفهوم من هذا الكلام ان يكون التأ كيد بالتون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال في لا تقين من التون والمفهوم من قول المصنف او في تأدية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التأ كيد ان يكون التأ كيد سببا لوصف الدلالة اذا الظاهر ان التأ كيد كالمطابقة وجه كونه او في لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله والتأ كيد بالتون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ غير وجه كونه او في تأديته اصل الكمال فيتحقق مؤدى الكلامين تدبر ( قوله ويمكن ان يقال انه ) مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح الفتح فلا يرد عليه ما اورده بعض اصحاب الحواشي من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لان هذا النهي جزء ذلك الامر ثم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة ارجل على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق ظاهر واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهار كراهة اقامة لاوافق المراد لا عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اى وهو

كل انظار الى آخره وفيه ان السوق لا يلايه فتأمل ( قوله وقرب من هذا ما يقال الى آخره ) لا يخفى ان اتنا كيد والمطابقة في هذا الوجه اقرب وجه كون اللفظ اوفي بتأدية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض المصنف وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشى وجه القرب الى آخره بان اللفظ اذا فهم منه قصدا اوصريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له قصدا وصريحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح فيقرب بما ذكره الشارح لان المجاز المشهور المجاز مع كمال وضوح القرينة قريبا من الحقيقة الى هنا ( قوله وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها ) يريد انه في حكم بدل الاشتغال وهذا ظاهر على توجيه المصنف واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل ( قوله لان عدم الإقامة مغاير للارتحال ) اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى قتل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا يتفق كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي شرط ( قوله فوسوس اليه الشيطان الآية ) عدى الوسوسة بالى تضمنته معنى الانهاء والالقاء وازاد الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب للخلود الاكل ومعنى ملك لا يئلى لا يتطرق اليه التقصان فضلا عن الزوال ( قوله لانا اذا قطعنا انظر الى آخره ) قيل عليه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام مبينا بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالفعل والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالفعل مع قطع النظر عن الفاصل فان قلت القمر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم عليه السلام عام ايضا فتأمل ( قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ) قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان امرأيا اتى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد واتى على ناقة ديزا عجفاء فبها واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الامرأى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو عشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص

عمر مامسها من نقب ولاد براغفرله اللهم ان كان لجبر و غير مقبل من اعلى  
الوادى فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التيقا  
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء بحفاء فعمله على بعير  
وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان لها مكان مامسها الدبر جراحة  
الظهر والجرح الهزال والنقبة بالضم اول ما يد ومن الحرب قطعا متفرقة  
(قوله يسومونكم سوء العذاب) يقال سمته خسفاى اوليته ايامه او رده عليه (قوله  
فحيث طرح الواو الى آخره) هذا ظاهر لكن يبقى الكلام في وجه تخصيص الآية  
الاولى بترك الواو الثانية بارادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه  
وفي سورة ابراهيم قوله تعالى (وذكرهم بيام الله) اى بنعمائه وبلاءه كميل فانصوب  
العطف على سوم العذاب ليدل على انه نوع اخر و يكون فيه تعداد انواع  
النم والمحن انى اشير اليها بقوله تعالى (وذكرهم بيام الله) ولا كذلك السياق  
في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم  
يعدد المحن وآية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام فعددها ويحتمل انه  
لما تعدد ههنا ذكر انتم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفي ابراهيم عطفه  
ليحصل نوع من تعدد النعم ليناسب قوله تعالى (اذكروا نعم الله عليكم) فقامل  
(قوله فانه بين عذ الله اليوم الكبير الى آخره) وفي الآية وجه آخر وهو جعل  
الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اى فيه وقد سبق مناقب بحث الحمد  
تتصيل للقول في حذف العائد المجرور فليترك (قوله وشبه هذا بكمال  
الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف) ينبغي ان يزداد ويقال مع المفارقة  
الكلية والافالمانع من العطف موجود في كل الاتصال ايضا (قوله ويسمى  
الفصل لذلك قطعا اما لانه قطعا لاهم اولان كل فصل قطع فيكون من  
تسمية المقيد باسم المطلق (قوله اراها في الضلال تهم) قال الفاضل الكاشي  
اراهها فعل مجعول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف و حقيقة  
ذلك ان ارى بمعنى ظن متعدى الى مفعولين فاذا ارى يصير متعديا الى ثلاثة  
مفاعيل و يكون معنى زيدا رى خالد اعرا فاضلا ان زيدا جعل خالد اظانا امرا  
فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد اعرا فاضلا فهم كثر رى استعملوا ارى في معنى  
لازمه يقال هاهم على وجهه بينهم هياما وهياما ذهب من المشق وغيره  
(قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة) فيه بحث لان هذا ناقض ما ذكره  
سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعلم المناسبة فان  
ذلك تصریح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره

هنا صريح في خلاصه نم لوقال هناك اما في الاول فلعلم المناسبة واما في الثالث فلتشابه الاول من اشتغاله على المانع مع المفارقة التامة لم يرد هذا ليقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع سواء كان المانع ٦ خارجا ام لاقلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجمعها قسما للاول والثالث ( قوله لثلاثتهم انه عطف على قوله ابغى ) فيد بحث لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تأكيداً لابغى او بيان له او بدلا منه ففي كل من الفضل والوصل ابهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلاصه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل مؤكل الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتأمل في السياق وايضا الاستيفان اظهر في الجملة لانهما مستقلة بشأنها واما عند الوصل فالعبارة باللفظ والعطف على القريب كالنص ٤ في الواو فلا احتمال الثاني اقرب من الاحتمال الاول ولهذا رجع دفعه على دفع الاحتمال الاول على ان الشيخ ذكر في المسائل المشكلة ان الجمل اذا وقعت خبرا بعد خبر فلا بد من الواو يرشدك اليه بيان نكتة ترك العطف في قوله تعالى (الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان) فافهم ( قوله لا لا وجوب كإزعم السكاكي لانهم يبين الى اخره ) وجه الفاضل المحضى زعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه آكل آخره الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اغنى قالوا بدون اشتراك في القيد وهو الخلو فظهرها في قوله تعالى (اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وانت خير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة على الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل (قوله لا نأقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية) قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ولا عكسه لتحقيق المناقاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك الشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية والعكس لتحقيق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلامهما جملة مقطوع بها واما اورده من المثاليين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ والشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما الثاني فليجوز ان يعطف ولا

٦ سواء كان المانع عدم المناسبة او كون العطف موهما لما يؤدي الى فساد المعنى قلت الى آخر منه

٤ كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل لمحضه

قوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ( قد يقال يجوز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اغنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على نفي قوله تعالى (ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) وقولهم كنهه فارد على سوداء ولا يبيضه

يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعني اذا جلا جامه  
 بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون  
 تفسيره على نمط قوله تعالى (ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) وقوله كنهه  
 فارد على سوداء ولا يضاء (قوله بذليل انه غلط متعلق بقوله لظهور  
 المناسبة) فان قلت لاتقريب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع  
 بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انامعكم والسائل انما منع وجود  
 الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملة  
 من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم (قوله فلكونها جوابا  
 لسؤال اقتضاه الاولى) صرح الشيخ في دلائل الاعجاز لوجوب انقطاع في هذه  
 الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع ففهم من  
 يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله  
 كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباط ذاتيا ومنهم من يعمله  
 بان حقيما ان يكونا كلا في شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف  
 التلقين ههنا وربما يقال لوجوب بالواو لفهم انه من جملة السؤال وعلى كل  
 وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى (ما كان لابي والذين آمنوا ان يستغفروا  
 للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم)  
 مقتضى لسؤال وقع قوله تعالى ((وما كان استغفار ابراهيم لاية الاية)  
 جوابا له وهذا ظاهر الهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال  
 وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤل عنه بان حاله  
 كذا ام لا والفرض من السؤال المعتبر في الاية الكريمة ونظارتها النقص  
 فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بانما  
 اجل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ماورد فكان كلى  
 واحدا مما يؤدى اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف فكان المقام مقام  
 فصل يقتضى المناسبة من وجه والمخاطبة من اخرى وفيه ان لية القطع وهى  
 الوجوه الثلاثة التى ذكرته فيما سبق جارية في هذه الصورة قال وجهه فيها ايضا  
 القطع الهم الآن يقال لمقدر السؤال في الاية الكريمة لاستبعاد حضوره  
 في الاذهان وهذان الجواب عن البيان وحيد لم يعتبر الاتصال بين الجملتين  
 بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا  
 الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تصيف لا يخفى اذ لا يلام هذا الاستبعاد  
 ذكر الجواب والله اعلم بالصواب (قوله وغير ذلك) قال الفاضل المحشى مثيل  
 تنبيه التكم على كمال فطائه وادراكه ان الكلام السابق مقتضى السؤال

لان التنبه لكون الكلام السابق مقتضيا لسؤال اذا كان لكمال الفطنة او على  
 بلاهة السامع وعدم تبينه لذلك الابداء يراد الجواب وفيه بحث كما يدل عليه اول  
 كلامه لالكون عدم التنبه بلاهة فلا يصح الاحتياط الثاني اللهم الا ان يجعل  
 الاضافة في كمال فطنته بآية او يراد من البلاهة عدم كمال الفطنة (قوله اي ما يلائم  
 عليلا) قال في الصحاح ما يلائم اي ما حالف والسؤال عن الحال بعد الام بكونه مريضا  
 يكون عن سببه فعناء احراة تشتعل بك ام رطوبة بقلبك حال كونك عليلا (قوله  
 لا يبعدا بعد اسباب المرض) اي سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب (قوله  
 وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك) هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر  
 واما اذا حل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التأكيد  
 بناء على ادعاء ان كون سبب عللة العاشق سهرا وحزنا امر متعين لا ينبغي  
 ان يكره العاقل او يشك فيه (قوله فالتأكيد دليل على ان السؤال عن  
 السبب اخص) هنا ايضا مبني على سوق الكلام مناسق مقتضى الظاهر  
 المتبادر والافتات كيد بمعان غير رفع الشك ورد الانكار سبق (قوله وهذا بلغ  
 الوصلين واقر بهما) نوقش فيه بان كلام من هذه الاقسام اخر شعلق بالمقام وكل  
 منها ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر  
 يكون قولك فالعبارة حق له ابلغ من قولك العبارة حق له فكيف يحرم عليه  
 بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراد ان المقام اذا اقتضى  
 مطلق الوصل بهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى  
 (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل ان يكون تناولهم لفظة يعتبر  
 فيها مثل ما يعتبر في لفظة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على  
 ما قبل عالين باللفظة العربية نعم شيوخ هذا اللفظة انما كان من استعمال عليه السلام  
 (قوله زعم العواذل البيت) يفيد ان الهم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا  
 قيل زعموا مطية فلا يناسب المقام ولو بدلت زعم بفعل لكان احسن (قوله جمع  
 عاذلة) يعني انه ليس جمع عاذل لان عاذاصفة لا يجمع على فواعل وقدم فيه  
 الكلام في شرح الدباجة فليتركروا اما كون عاذلة صفة جاعة فبني على  
 الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع  
 عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التباء للبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس  
 شيئا (قوله اي اوقع عنه الاستيفاف) يشير الى ان الفعل في كلام المصنف  
 اعني استوفى مستند الى مصدره بالتأويل المشهور كما في قوله \* وقد حيل بين

العبير والنزوان \* ولما ان قول هو مستدلى الطرف بعده كما يشعر به (قوله وان  
اذا عقت المستأنف عنه الى آخره) وقدمر الاشارة الى جواز الوجهين  
في مثله (قوله اى اعاده ذكر ذلك الشيء الى آخره) الاظهر ان يقال ان  
قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على نبط قوله \* قالوا اقترح شيئا يتجددك  
طبعه \* قلت المحض الى جبة وقبصا \* على ماسجى في البديع ان شاء الله  
والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع  
الشخصات فاذا ذكر او لا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت  
الاعادة فحصل الدلالة (قوله قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم) اورد عليه  
الفاضل المحشى المراد ان سؤال المخاطب غيره عن سبب احسانه بما لا وجه له  
اذهو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ماهو الصواب بتفصيل  
فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب  
حتى يرد مذكروه بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضي دون لماذا احسنت يدل  
على ان المسائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالمخاطب  
يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالجمل على خلافه تصف ظاهره فان قلت  
رد الفاضل المحشى انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال بخصوص  
السابق وليس ذلك بمعنى بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال  
في الاستئناف عن السبب الى آخره يدل على ان كلامه ليس في خصوص  
المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان  
يصور السؤال والجواب في مثال يمكن ان يتقدر فيه السؤال عن السبب  
مثل ان يقول احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد  
ان يتقدر السؤال عن السبب واجيب في كل مثال كيف وقد سبق منه  
يتحوز تقدير السؤال عن الاستحقاق فيقتضيه الاشارة الى الجواب  
بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واجالة الجواب بالنسبة  
الى تقدير آخر الى المقابلة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر  
فيها لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان  
قلت ان كان السؤال في الاستئناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه  
يتناول قطعا افراد اعتراضهم الان يقال لفظه او في قول الشارح او هل هو  
حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال الذي كورردا  
على من زعم ان المقدر هو بلى في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله

ثم بين ماهو الصواب  
بتفصيل واجاب عنه  
الاستاد وغيره بان ليس في  
كلام الشارح ما يدل على ان  
السؤال المقدر من جانب  
المخاطب بل ما يدل على  
خلافه حيث لم يقل في تقرير  
السؤال لماذا احسنت اليه  
بل قال لماذا احسن على صيغة  
الماضي المجهول لاعلى صيغة  
الحكاية المضارع لانه  
لا يناسب قوله احسنت الى  
زيد بصيغة الماضي فمراده  
ان المقام مقام ان يسأل غير  
المخاطب المتكلم عن السبب  
وفيه نظر اذ قول المتكلم  
في الجواب صديقك  
بالمخاطب يدل على اعتبار  
السؤال من المخاطب فالجمل  
على خلافه تصف ظاهره  
فان قلت يمكن ان يدفع رد  
الفاضل المحشى بان ما ذكره  
انما يرد لو كان كلام  
الشارح في المثال بخصوص  
السابق وليس ذلك بمعنى  
بل ظاهر قوله فان قلت ان  
كان السؤال في الاستئناف  
عن السبب الى آخره يدل  
على ان كلامه ليس في  
خصوص المثال ولذا لم يقل  
فان قلت ان كان السؤال  
فيما سبق فمتحه

نم تصور ذلك اذا نسي او اراد ان يتخمن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها  
 عما نحن فيه على مراحل محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب  
 ليس الاضافة لازمة فائدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى  
 ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسباً للاصل فلو قيل معنى السؤال  
 المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصدقة  
 القديمة لم يكن بعيداً لمرحلة فضلاً عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل  
 هو حقيق بالاحسان استحسن التأكيدي في الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل  
 المتروك وذكره موجب الاستحقاق المعنى عن التأكيد انما هو في القسم الثاني  
 والاول حال عنه فيكون المثال الاول حيثئذ مستقبها وهذا هو الذي خل  
 الشارح على تقدير السؤال عن السبب مقوله السؤال المقدر لماذا احسن او هل  
 هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تأمل في فقدان سبب استحقاقه لهذا الحكم  
 هو هذا الوصف فيكون الجواب حيثئذ منكنا للسائل ومعنى عن السؤال  
 الآخر بخلاف الجواب في الوجه الاول فالتك اذا قلت زيد حقيق بالاحسان  
 ر بما احتاج السائل ان يقول لم قلت انه حقيق به فنقول للصدقة القديمة فلكونه  
 منكنا كان هذا البطل ( قوله وليس يجرى هذا في سائر صورة الاستيناف  
 قائل ) اي ليس يجرى كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة  
 واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب عن  
 السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما الامر بالتأمل لثلاثتهم  
 من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما ياتي على الصفة المحصورة فان المفيد  
 لذلك اما واما دون منه ومنه وبهذا التوجيه سقط ما ذكره بعض اصحاب  
 الخواشي من ان قوله ليس يجرى في بعض صور الاستيناف لما لم يكن ظاهر  
 الاستقامة مع قوله ولهذا قال منه خبره الشارح بخطه وعبره هكذا فليس  
 جميع صور الاستيناف محصورة في هذين التبيين على ان قوله ولهذا قال منه  
 هما لم يجده في النسخ ( قوله بالقدو والآصال ) القدو في الاصل نقيص  
 الرواج والمراد ههنا التدوات فغير بالقتل عن الوقت كما يقال آتاك  
 طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتباراً للاصل لان  
 المصدر لا ياتي والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد  
 يجمع على اصيل واصائل كما يجمع اصلية ويحمل على اصلان مثل بغير  
 وبيران ( قوله كما تميل من يسبحه الى آخره ) قد سبق منا الإشارة في احوال



السند الى ان الشيخ صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية فليترك ( قوله لهم الف وليس لكم الف ) الالف مصدر الفديا لفداى سكن اليه واحده والالف مصدر آلفه يؤلفه والايلاف مصدر آلفه بولفه ( قوله مؤكدا للجواب او بآلاله ) لان المراد بكنبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قولهم لهم الف وليس لكم الف عيب معنى قولهم كذبتم ( قوله فلدفع هذا الوهم ) حتى بالواو العاطفة يحكى عن صاحب ابن عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على حدود الرد الملاح ( قوله وقد توهم بعضهم الى آخره ) توهم الزورنى ووجه كونه خطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يتقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الابهام واما التوسط فقيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه ( قوله لان لاتعبدون اخبار في معنى الانشاء ) اى لاتعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى والمعنى على تقدير القول اى قائلين لاتعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولاتعبدوا جوابه فلاحاجة الى تقدير القول وقيل لاتعبدون مقيدان بالمصيرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صله لا يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر حيثئذ مأول بالمصدر معطوف على خبر مأول به ( قوله لان بمعنى آمنوا الاتؤمنون ) اشارة الى التجارة النجبة وتعليم لها والتعارف في التعليم هو الامر والنهى دون الخبر ( قوله الا عند التصريح بالثناء ) فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بالتصريح بالثناء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك ولا تخف من افراد احد القمطين وجمع الاخرى في الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا ليس ( قوله فلا يصح عطف بشر عليه ) اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال عما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون لاجوابا وزيادة وكانهم قالوا ذلنا يارب قهليل آمنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بشوئهم وقد يحاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين آمنوا عام للنبي عليه السلام وللؤمنين والجماعة المدلولة عامة ايضا لكنها في شأنه عليه السلام نوع تبشير وفي شأنهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمنون مع بشري بالكلية

نوعها قد بر (قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر الى آخره) ارادته ليس المعتمد  
 بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها  
 بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد  
 بالعطف هو جملة وصف الى آخره ما اراد بها في قولهم وبالجملة وقولهم وجملة  
 الامر وانما لها هو الامر الاجالى اى الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف  
 الحاصل من مضمون الى آخره والمعنى المعتمد بالعطف بمعنى حاصل الامر  
 والحال حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المؤمنين اى المنظور فى العطف  
 هو ذلك لخصوصية الجملة امرية من حيث هى كذلك حتى يطلب لها  
 مشاكل واما قول صاحب الكشف ولك ان تقول هو معطوف على فاقوا  
 الى آخره فهو مبنى على عطف الجملة من حيث خصوصها لان بشرهم نفردا  
 عن فاعله معطوف على قوله فاقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشى وبهذا  
 التوجيه تين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل المحشى  
 واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل  
 فهو بما افاده الشارح ايضا فى شرح الكشف ولكنه لا يخلو عن تعسف لانه  
 الانسب حينئذ التصريح بثلث الجملة لانهما مناط الجواز وهذا غير خفى على  
 من له تجرب فى درية اساليب الكلام فبما ذكره الشارح فى هذا الكتاب توجيه  
 آخر لكلام الكشف غير ما ذكر فى شرح الكشف (قوله لكن من يشترط اتفاق  
 الجملتين) قال ابن هشام فى معنى اليب عطف الاثشاء على الاخبار وبالعكس  
 منه البيانون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن  
 عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصغار وجماعة  
 مستدلين بقوله تعالى (وبشر الذين آمنوا) فى سورة البقرة (وبشر المؤمنين)  
 فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيوبه جافى زيد من عمرو العاقلان على  
 ان يكون العاقلان خبر مبتدأ محذوف ثم اورد غدة ابيات مستشهدا بها على  
 جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل بقول الفاضل المحشى اشترط  
 اتفاق الجملتين خبرا واثشاء فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب بالاتزان  
 فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا تزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما  
 ما نقله ابو حيان عن سيوبه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيوبه  
 واعلم انه لا يجوز من عبد الله هذا زيد الى جليل الصالحين رفعت او نصبت لانه  
 لا شئ الاعلى من الله وعلمه ولا يجوز ان يخلط من تعلم ومن لا تعلم فيجعلهما

بمنزلة واحدة وقال الصغار لما منعهما سيدي من جهة التعت علم ان زوال التعت  
 يحجبها فتصرف ابو حيان في كلام الصغار فوهم فيه ولا جهة فيما ذكر  
 الصغار اذ قد يكون لشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي  
 اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق بين كلام النجاة  
 وبين كلام البيانين في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل  
 البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النجاة جوازه ولا خلاف  
 بين الفريقين لانه عند من يجوز له يجوز لغيره ولا يجوز لغيره (قوله فكأنه  
 امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام) في لفظة كان  
 ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي عليه السلام ان يلقى الكلام  
 على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ  
 (قل الذين كفروا ان يتوبوا) الآية بياء التوبة كما صرح به صاحب المفتاح  
 في بحث الاجاز و ذكر الفاضل الترمذ في شرحه (قوله وتصرف فيه  
 بما جعله الى آخره) شيئاً في آخر البحث في بيان كيفية تصرف المصنف  
 ووجه جعله الكلام مختلاً (قوله من القوى المدركة العقل) اراد بالقوى  
 المدركة للقوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك  
 (قوله وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة) كالحكم بان هذا الاصغر هو  
 هذا الخلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى  
 جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المتبين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان  
 مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة  
 حتى يتمكن من الحكم ولهذا اتبنا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم  
 في المثال المذكور للحس المشترك كما ذكره الشارح ولا لقوة الوهمية  
 كما صرح في المواقف فقلت الحاكم هو النفس لكن يمنع ارتسام صور  
 المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرسم فيها صور كلهما فالحس  
 المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم  
 آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجاز باعتبار  
 كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة  
 واحدة بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا  
 يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال  
 المذكور هوهم لالحس المشترك لان القوى الباطنة عند متبنيها كالرايا المتعاقبة

تعكس الى كل واحد منهما ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها ( قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة ) اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرحوا به فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسات ليست مدركة لاهولهم قلت لانها ثبتت عليه آتفا من ان القوى الباطنة كالزبايا المتعاقبة فلا تغفل ( قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة ) اشارة الى مغايرة الفعل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والقل عرض منقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه ( قوله مثل الاتحاد في الخبر عنه الى آخره ) التمثل بالخبر يدل المسندو المسند اليه بناء على انه في قانون الخبر ( قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ) ظاهره مخالف لما سبق من ان الحكم هو الحسن المشترك الا ان يريد بمسبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحسن المشترك كما اشترت اليه مع ماله وما عليه ( قوله وفيه نظر لان التضاييف الى آخره ) يمكن ان يقال مراد الشارح الملامتان الاقلية والاكثرية قد تكونا محسوسين وذلك عند كون معروضيهما محسوسين لا بمعنى انهما محسوسان بالذات بل معنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بمثله في الامور المحسوسات مثلاً انهما اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون شيء من الامور المحسوسات علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس ( قوله نوع واحد زيد في احدهما طارض ) اراد به الصفرة واللبود فكان الوهم يدعي ان الصفرة باض زيد فيه شيء يسير لا يخرج عنه حقيقة وكذا السواد صفرة زيد فيه شيء يسير ( قوله ويتوهم ) ان هذه الثلاثة نوع واحد سبب اشتراكها في اشراق الدنيا بهائنها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لا فاضة انوار العدل والاجسان ( قوله او تضاد ) وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلبو الايجاب وتقابل العدم والمليكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر وهي الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل فنزعم ان بقوله

تعاقدان على محل واحد خرج الجوهر ان التقابلان قدسهي والصواب  
 دخل الجوهر ان التقابلان وبهذا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل مايم  
 التعاقب باعتبار الحلول وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص لتعريف  
 بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما  
 خامسا في مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيمثل التضاد  
 تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا ويخصر التقابل في الاربعة  
 بقى ههنا بحث وهو ان تعريفه لتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف  
 لانه انما المقام لان السكاكى اورد الخلاوة والمجوضة من جملة امثلة  
 التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الخلاوة  
 والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاندا لخلاوة والمجوضة ليس هو اشدم  
 تعاندا لخلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون  
 الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكى هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل  
 البياض والصفرة متضادين بل عددهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو  
 الباحث لشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يمكن  
 من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكى الاول والثاني من شبه  
 التضاد لانفسه كازعمه الفاضل المحشى (قوله لكنهما لا يتواردان) على  
 المحل اصلا لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل  
 على ان التوارد على المحل انما هو في اعراض وفيه نظر لما عرفت من ان  
 المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فأمل ولذلك  
 اختلفت الصور الى آخره اى لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا اى  
 اجتماعا على هيئة مخصوصة تميز من نسبة اختلفت الى فاعله وقوله فكلم من  
 صور لا تشكك اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله من صور لا تنقب  
 اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن  
 اختلافها وضوحا لكثرة قصد التنبيه عليه اصالة (قوله وظاهرا انه لا يمكن)  
 جعله صورة مرتبة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور  
 بمعنى الصور التقارن ولا يخفى انه تصف لا يساعد عبارة السكاكى فان  
 عبارته هكذا والخيال هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال (قوله)  
 للقطع بالامتناع العطف في محوهم الامير الجندى الى آخره (رد عليه الشريف  
 في شرح المفتاح بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد

بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلى هو هذا  
 القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا  
 لم يحزم العطف لالانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح في خفي  
 ضيق قلت فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان  
 لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكى وغيره اللهم الا ان تعسف  
 ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم  
 الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم باثفاء اصل الجامع او بانتاع الاثفات  
 فافهم ( قوله ونحو الشمس والفت باذبحانة ومرارة الارنب محدثة ) هذا  
 نقل بالمعنى وبعبارة السكاكى هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص  
 والرجل اليسرى من الضفدع ودين الجوسى والفت باذبحانة كلها محدثة فلفظ  
 كلما دليل قاطع على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه  
 المذكور الذى اورده الشارح والحشى فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال  
 كونه من عطف الجمل بخلاف الخبر فى الاولين فظهر ان جزم الحشى بكون المثال  
 من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكى ( قوله لفروض الى ما قبل هذا  
 الكلام وما بعده ) قدين الفاضل الحشى ما قبل الكلام وما بعده ثم اوردهمنا  
 فى كل منهما لكن فى البحث الاول بحث لان التأخير الذكرى لا يمنع التقديم بحسب  
 الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الجادثة والحكم عليها بالحدوث  
 فالظاهر انه يكفى فى صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يحاط  
 ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه ( قوله والمصنف لما اعتقد ان كلامه  
 الى آخره ) حيث قال فى الايضاح واما ما يشغره ظاهر كلام السكاكى  
 فى موضع من كتابه انه يكفى ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر او قيد  
 من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر من زيد شاعر وعمر كاتب فانه غير  
 صحيح كما عرفت ونحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وحاط زيد ثوبى  
 فيدولعله بنحو ما صرح فى مواضع اخر منه باختناع عطف قول القائل  
 خفي ضيق على قوله خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر ( قوله فظهر الفساد  
 فى قوله الزهيمى الى آخره ) يريد ان المصنف لما ذكر مكان الجملةتين الشئتين واثم  
 قوله الاتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصور مثل الاتحاد الى آخره طهرانه اراد  
 بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم بظهور الفساد  
 فى القولين المذكورين وهذا الفساد اعلم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة

السكاكى لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الخير عنه وفي الخبر وفي قيد  
من قبودهما فلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمى ان يكون بين  
تصوريهما والخيالى ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ماسبق  
( قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام الى آخره ) فيه بحث لان المصنف بعد  
ما حل في الايضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع  
بين الشيتين عقلى ووهمى وخيالى اما العقلى فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور  
الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكى  
بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة احصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيتين  
الجلتين وبالتصور العلوم التصورى ويقصد بذلك معرفة الى جنس العلوم  
التصورى المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خيرا او قيدا من  
قبودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكى الجامع بين  
الشيتين الى آخره ولهذا قال جال الدين في شرحه المراد بالشيتين الجلتان  
لانه يصدد بان الجامع بين الجلتين لمطف احديهما على الاخرى ولانه قد  
صرح السكاكى بلفظ الجلتين فوجب حل كلام المؤلف عليه والام يصح  
النقل ( قوله ولو لم يهرى انه كلام في غاية السقوط ) اما اذا حل على مذهب البصريين  
فلا يحتاج تقديم الفاعل حال كونه قاصلا باقائهم واما اذا حل على مذهب  
الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكى بمذهب ضعيف لا يقول به  
مع الفناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان  
ما يستقصونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب  
لوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل ( قوله ولا يحصل المناسبة بان يؤتى  
بالتائيه قطعية صرفة نحو قام زيد وقعد عمرو ) والانسب لسباق الكلام ان يقول  
اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر ( قوله وهذا مبنى على ما ذكره  
السيرا في ومن تبعه الى آخره ) الظاهر ان الامر الاقنله بالعكس اعني ان  
ما ذكره السيرا في مبنى على هذا المذكور ( قوله والذي يشعربه كلام بعض  
المحققين الى آخره ) اراده ابن الحاجب حيث قال في ايضاح الفصل واما  
الوضع الذي يستوى فيه الامر ان فاني يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة  
على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والتصب على  
تأويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية  
لان المشتل من المشتل والثاني في معنى التأويل بالاسمية فان الاسمية صريحة

لأحاجة فيها إلى التأويل اللهم إلا أن يقال مبنى على المشاككة ( قوله تذييب )  
 قيل الفرق بين التذنيب والتنبية مع اشتراكهما في أن كلا منهما يتعلق  
 بالمباحث المتقدمة أن ما ذكر في حيز التنبية بحيث لو تأمل التأمل في المباحث  
 المتقدمة يفهم منها بخلاف التذنيب ( قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح )  
 الذناب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادى الموضع الذى ينتهى إليه  
 سبله وكذا الذنابة بالضم والذنب السباع ( قوله عن تكلف متعلق آخر )  
 بالكسر أى شيء آخر مفيد متعلق أن قلت فإى حاجة إلى الضمير قلت قيل  
 مجيئ الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا ( قوله ثبت  
 بالحال المعنى لذى الحال ) وأما الجملة في قولك آتيك والجيش قادم فمى حال  
 وبين لازم الفاعل وهو زمان الايان فكانها بيان للفاعل ( قوله لاحالان  
 المقصود من الحال المنقلة ) بيان أن الفعل صدر من الفاعل ووقع على المفعول  
 مقيدا بتلك الصفة والهيشة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة  
 البتة لان كون الفعل صادرا او واقعا عن النشأت والصفات اللازمة  
 امر معلوم ( قوله فلما أصبح الشر وامنسى ) وعريان + تمامه ولم يبق سوى  
 العدد وان دناهم كاد انوا \* والبيت لشهل بن شيان من قصيدة مطلعها صفحنا  
 عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان \* صمى الايام ان يرجع قوما كالذى  
 كانوا \* صفحت عنه اى عقوبت من جرمه وصرح الشراى ظهر  
 وانكشف دناهم اى جازيناهم ( قوله تشبها بالحال ) وجه التشبه كونها  
 حكما لصا جبهما ( قوله يكون نكرة مخصوصة ) يريد ان الحال الذى  
 لم تقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذلك الحال ههنا معنى  
 قرية بسبب وقوعه في سياق النى مخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى  
 على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح الفتح  
 بورد هذا التوجيه انه لا يأتى في قوله تعالى سمعة وثامنهم كلبهم صفة سمعة  
 كاشبهه اخواه اهـى ثلثة راضع كلبهم وحبته سادسهم كلبهم اذ لو حل  
 على الحال لخرج النظم عن الاقلام ولا شك ان معنى الجمع مناسب معنى  
 المصوق ولب الحازم مخرج المصوق المصوق عليه تأكيده المصوق الذى كور  
 فيكون هذه الواو ايضا فرعا عاطفة كالتى معنى الواو الحالية والاعتراضية  
 وههنا بحث وهو أن الذى كور في كتب النحوان وجوب تقديم الحال  
 على صاحبها عند تخفض تكثيره بانه على انها لو تأخرت لاتيسرت بالصفة



في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا تم قدمت في حالة الرفع والجر  
وان لم يلبس طردا الباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة  
مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا  
والا فلنفرق نعم الواو ارفع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم على ذهابها  
في الآية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم  
الوصف وذلك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد  
لان الحال تين الهيئة والوصفيين الذات والتكرة الى بيان الذات احوج  
منها الى بيان الهيئة فالجمل على الوصف حيثما رجع واما اذا وصف مرة  
فقد حصل بيان الذات وناسب ان تين الهيئة بعده فالجمل على الحال حيثما  
ارجح بقى ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم  
الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاني راكبا رجل بل لم تصور تمحض  
تكر ذي الحال لتخصيصه بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرح حوايه  
ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاني رجل  
بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد  
الحكم والحكم كان على غير التخصيص وهذا ظاهر فليتأمل والا وجه عندي  
ان يعجل جواز الحال في الآية بلا تقديم ذهابا عليه بما اشترت اليه من كون  
الواو ارفعا لالتباس كما اشار اليه الشارح في آخر هذا الباب فيثبت لا يرد قوله  
تعالى (و تامينهم كلهم) قد بر (قوله كما هو مذهب صاحب الكشف سهو) اذ لم  
يثبتوا بهذا المعنى (قوله ولا تكرر محضة) ينبغي ان يقد بعدم تقدم الحال  
اذ يجوز وقوع التكرار المحضة اذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاء في ركبا  
رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية  
بالواو لا يجوز تقديمها على ذهابا رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص  
ابن ابي عمير على جواز تقديمه لجمهور وان منعته المفارقة نقله الهاميني تأمل (قوله  
اولي بالزوم لذلك الكلام السابق) قوله لذلك الكلام ظرف مستقرو معنى الكلام  
اولي بالزوم والثابت لذلك الكلام لا تقع متعلق بالزوم حتى يردنا ذكره الفاضل  
المخشي من ان الصحيح ان يقال بالاشتراط وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن قبح  
لحديث بناء على ان المفهوم من كون ضد الشرط المذكور اولي بالزوم كونه اولي  
بالانصاف والزم والثابت للكلام السابق لا ينصف به غيره لكنه يخرج الكلام  
عن تخصيص الفساد ههنا وجوه اخرى في التوجيه احدى ان الزوم مصدر

من الفعل المبني للفعل ومعناه الكون ملزوماً ونظيره تفسير التقيد فيما سبق  
 يكون الكلام معقدواً ثانياً ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه  
 افضل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع بالزوم لانه مصدر  
 واعمال المصدر المعروف كثير (قوله اكرمه ان لم يشمتني وان يشمتني واطلبوا العلم ولو  
 بالصين) اعلم ان كلمة لو وان في امثل هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا  
 للضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعملة في تأكيد الحكم اليقينية  
 ولذا ترى القوم يقولون انها تأكيد (قوله فانت طلاق و الطلاق اليه) آخرها بها  
 المرء فجوز من شبك الطوامث \* الالفة اليقين والشباك الجائل والطوامث  
 الجبض من طمئت المرأة اى حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين  
 اجزاء الكلام كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذا الظاهر ان قوله بها  
 المرء الى آخره كلام مستقل وزعم الاستاد ان اخر المضارع المذكور ثلثا  
 ومن يخرق اعقوا ظلم لكن الرواية في هذا البيت عزيمه مكان اليه ولعل فيه  
 رواية اخرى لم اطلع عليه وما قبل هذا البيت على ما ذكره الاستاد فان ترفق  
 يا هند فالرفق ايمى وان تخرق يا هند فانخرق اشأم فانت طلاق البيت  
 قال الجوهري اخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر  
 يخرق الخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كما يقال فرح وخرق ككرم  
 واشأم من الشوم وهو ضد البين واعق من القعوق بمعنى المصيان (قوله ترى  
 كل من فيها وحاشاك فانت) للمضارع لاقى الطيب التثني في مدح الكافور  
 الاخشيدي صدره مو تحقر الدين احتقار مجرب وهو يروى في اكثر الكتب ما يدل  
 من (قوله اى لا تعططال كونك تعد ما تنطبه كثيراً) هذا على احد الوجهين  
 في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويطل عملها  
 واما اذا قرأ الجزم على انه يدل من تمنى من المن اى لا تمنى ولا تستكثر فليس بما نحن  
 فيه وفي الاية وجوه آخر مذكورة في التفسير (قوله فيمنع فيه دخول الواو كما  
 يمنع في المردة) انما يدل عن عبارة الانصاح حيث قال فوجب ان يكون الضمير  
 وحده كالحال المردة لانه يراد به محسب الظاهر انه لم يذكر دليلاً على  
 كون الوصف المذكور في الحال المردة مؤثراً في وجوب الانقضاء فيها على  
 الضمير ليم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكره هنا هو ان ليس المحفوظ  
 اصالة الخلق المضارع المثبت بالحال المردة في وجوب الانقضاء الضمير بل  
 الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول

الواو في الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون  
مع الواو قياسه على الخبر والنعت ثم بين وجد مخالفة الاصل في الجملة فبين  
بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة  
وقد منه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النجاشي من قبيل الجمل  
على النظر لاقباس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح في الايضاح الفصل  
وغيره من ان التعليقات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات  
والافاضل الدليل هو الاستعمال (قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما  
او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستعمال) واما ما ذكر المذهب الثالث  
وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن عادة طلبه وهو  
دلالة المضارع على المقارنة وهذا ظاهر وان ذهل عنه البعض تمسك الفريق  
الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها  
وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ  
المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ماهو من  
امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق  
الثاني بان التبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب  
ان يكون للحال حقيقة كالماضي نحو ضرب ولستقبل نحو اضرب وتمسك  
الثالث بان وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود  
والفضل للتقدم كما لا يخفى (قوله وهذا نظر لان الحال الى اخره) جواب  
النظر ما سيقفه الفاضل المحشي في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع  
حالا بقدر (قوله واصل وجهه) الصك الضرب قال الله تعالى فصكت  
وجها اي ضربت (قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت) الاظافر جمع اظفار  
وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافر الاسلحة وما لك  
اسم رجل قال التغلب الرواة كلهم على ارضهم ماضيا على ان ارضه  
بمعنى رهنه ام لا الاصمعي فانه زوا واوزا عنهم على انه مضارع وحاصل معني  
البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت ما لكاهم هو نا عند هم  
واقعا لديهم (قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوني الآية) في شرح القاسمي  
عبد الله ان وجوب الانقضاء على الضمير في المضارع الثابت اذا لم يكن  
مصدرا يقيدوا اما اذا كان مصدرا بها قيد خله الواو كقوله تعالى لم تؤذوني  
وقد تعاونني رسول الله اليهم (وما ذكره لشارح اظهر) قوله ومعناه

ان يفرض ( ان ما كان في الزمان الماضي الى آخره وانما يفعل هذا في  
 الفعل الماضي المستقر كانه يحضره المحتاط وبصوره ليتجنب منه كما تقول  
 رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيجبر عنه بلفظ المضارع بالنظر  
 الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هنا  
 اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية  
 كما صرحوا به في قوله تعالى ( وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد ) ولهذا عمل باسط  
 في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال  
 وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان المحكي  
 الآن على ما يلفظه كما في قولهم دعني من غير ان علي ما زعمه الفاضل المحكي  
 في حواشي شرح الفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي  
 ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانت موجود في ذلك الزمان  
 او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام  
 صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي  
 واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى ( فلم تقتلون انبياء الله من قبل ) وقد استحسنه  
 الفاعل الرضى ( قوله دون النهي لتبوت النون التي هي علامة الرفع  
 فيكون اخبارا ) قال ابو البقاء في القراءة بالتحفيف وجهان احدهما انه نهي  
 ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تحفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفتها  
 لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغيرا  
 الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفي وجهين احدهما انه خبر في معنى النهي  
 كما في قوله تعالى ( لا تعبدون الا الله ) والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيم  
 متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لاتباع نهيا لحقه نون التأكيد الحقة على  
 غير مذهب نونس فكبرت لاتباعها الساكنة فينبغي ايضا تبعا انشاو يجوز  
 العطف فظهر ان الآية لا يصلح للاستشهاد بهيل التمثيل ( قوله والمعنى  
 ما صنع حال كونه الى آخره ) اشارة الى ان العامل في الحال ما في الالام  
 من معنى الفعل ( قوله خلوهما من حرف الاستقبال كالسين ولن ) قد بوجه  
 كلام القوم في هذا المقام ان ياتى الحال قديكون مقترنا بزمان التكلم فيجب  
 التفريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عدا مجرد الباب فلا حاجة الى  
 التوجيه المستبعد الذي ذكره الشارح ( قوله لتناقض الحال والاستقبال  
 في الجملة ) فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال

على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستبشعوا تصدير الجملة  
 الحالية بعلم المضى مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت مناقاة المضارع  
 المصدر بعلم الاستقبال من جهتين حقيقة الاستقبال وعلامته ومناقاة  
 المضارع المصدر بعلم المضى ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع  
 حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما واما حقيقة  
 في الحال مجازا في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال  
 لانزموافيا وقع حالا ما قرب به الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظا  
 بل الجواب الحق ما استمر عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان لما  
 لاستغراق الأزمنة وغيره لا تنفاه متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانشاء  
 فيحصل المقارنة للحال ولا مناقاة بهذا الاعتبار فافهم ( قوله اقادوا من دى  
 البيت ) اوله بناتى مضرب وبنوايده فابن احدى عنهم لا احدى بناتى مضرب  
 وبنوايده اى طلبنى مضرب بن الزبير واخوته والاستفهام في قوله ابن احدى عنهم  
 اى اميل واعرض للاكتفاء لا احدى تأكيده واقادوا من اقاد الامير اى مكنه  
 من القود والمفعول فى البيت محذوف والمعنى مكنوا ولى القتل من دعى وجب  
 على يقال اقاد السطان عن اخيه كذا فى الصحاح وينهت من نهت  
 الرجل عن الشيء فنهته اى كفتته وزجرته فكيف اترجروا الاصل فى نهته  
 نهته ثلث هاءات وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعل وفعل  
 وانما زادوا النون من بين صائر الحروف لان فى الكلمة نونا ( قوله وان كان تامة )  
 ذكر صاحب الكشف فى قوله تعالى ( وان كان ذو عسرة ) الآية ان كان  
 التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد  
 فيه تكتة وهما تكتة شعيرة كما بينه الفاضل المحشى ولذا ذكر فى شرح  
 الب لسيد وغيره ان كان فى الآية تامة ايضا ( قوله ولا معنى لجعلها  
 ناقصة وجعل الواو مزيدة ) لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة  
 ولا ضرورة فى البيت اللهم الا ان يقتضوا وجوب دخول كان التامة عن الاحداث  
 وقدرنا عنده ( قوله اى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبير ) فان قلت الكلام  
 فى الحال المنقلة على ما سبق والكبرى بعد حلوله غير متقل فكيف اوزده ههنا  
 قلت الخال بلوغ الكبير والبلوغ كما يتحقق بضمحل ( قوله ولم يمسنى بشر )  
 فان قلت لم يتقل عدم مناس البشر اياها فكيف عدم من الاحوال  
 المنقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قوله  
 زيدا برك عطوفا ولهذا عدم من الاحوال المنقلة ( قوله شرط  
 فى الماضى الثبتان يكون مع قد ) ظاهر كلامه مشربا به عام

لكن قالوا اذا لم يوجدوا لواو في الماضي التثني فذهب البصريون انه لابد  
 من قدر كذا ذكره الحديثي واعلم ان وجوب قدر في الماضي التثني الواقع حالا  
 اذا لم يكن بعدلا والافلاكتفيا الضمير وحده من دون قدوا الواو اكثر نحو  
 ما قيله الا كرمي لانه تأويل الامر لان الاغلب في الان يدخل على الاسم  
 ولغظ لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من الشارح نذ  
 من الكلام فيه فليذكر (قوله او مقدرة كما في قوله تعالى او جاءكم حصرت  
 صدورهم اي قد حصرت وضقت) وفيه خلاف سيويه فانه لم يجوز  
 حذف قدر في الماضي التثني واول الآية بان قوله حصرت لم يقع حالهنا  
 بل هو صفة موصوف محذوف اي جاءكم فقامت حصرت صدورهم ورد  
 بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة صفة الموطأة ايضا اذا كان  
 ماضيا يجب تصديرها بشد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة  
 الحال القائمة مقامه (قوله لان قد تقرب الماضي من الحال) فيه لان  
 قد تعيد المقاربة بالياء لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو اناني لا الاول وقد  
 اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء  
 في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح  
 البلسيدو لفظ قد يقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة  
 والكلام بعد لا يخلو من شوب لان الظاهر المعبر في الحال حقيقة المقارنة  
 لاما هو في حكمه ولذا قال القاض الحنفي اذا قلت جاءني زيد ركب كان  
 المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجيء متقدما عليه فلا يحصل  
 مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قرب في الجيء ونظم المقارنة  
 بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجيء لكن قارنه كيف ولو كني  
 المقاربة في الحال لم يخرج في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا  
 لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجيء  
 متقدما عليه لا كونه بعدا منه فليفهم المقارنة من جعله قيد العامل ولا فرق  
 في ذلك بين وجود قد وعدا كما ذهب اليه الكوفيون ثم لو اطراد الاستعمال  
 ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع خالدا دون قد لا يمكن انما المناسبة بان المقارنة  
 في جاءني زيد قدر ركب يفهم من قد وجعل الحال قيد العامل وفي جاء زيد  
 ركب من الثاني لا غير فروع قوة الدلالة عليها والتخير الاخبار لكن وقوعه  
 بدون ذكر قد كثير في الكلام فاني حاجته الى التقدير فامل (قوله قول

ابن الملا صدق في مرة البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مظلما  
 نبي من الغربان ليس يذئ شرع \* يخبرنا ان الشعوب ان الصدع \* اراد بالنبي  
 الضرب والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبر الاخبار والشعوب  
 جمع شعب يقع الشين وهو الجمع والصدع الشق والراد التفرق وهذا مبني  
 على عاد العرب من التطير بالغراب وفي المثل شأ من غراب البين اصدق في مرة  
 اي اصدق هذا النبي حال كوني في شك مما خبره لاستيلاء خوف الفراق على مع ان  
 خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدق استفهام انكارى على حذف  
 الهزة والاختفاء بعبارة في الاختيار عندا من القيس والاول اظهر والمراد بالايات  
 التسع ما يشير اليه في قوله تعالى (في تسع ايات الى فرعون وملائه) وهي اليده  
 والعصا والطوفان والجرداء والقمل والضفادع والدم والطسعة وهي  
 انقلاب اموالهم الى الحجارة بيتا موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم  
 والجلب في بواديهم واما الايتان الاخيرتان وهما الفلق والنقصان في مزار  
 عهم فالاول لم يمتع بها موسى عليه السلام الى فرعون والتساية من قبل  
 الجلب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الآية السابقة بان  
 الايات احدى عشر (قوله فيحصل به الدلالة عليها) فيه نظر اذ قد سبق ان الاعتبار  
 الدلالة المطابقة ولهذا قيل النفي من المضارع لا يدل على الحصول وتحقيقها  
 فيما نحن فيه ممنوع (قوله اذا استقرار الفعل اصعب) بيان سر انتفاء العكس  
 اعني قصد الاستخراق في الايات والاكتفاء من النفي بالانتفاء في الجملة (قوله وكان  
 نفي النفي اثباتا) مثل ما زال وما انتفى ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفي  
 مثل زال وانتفى ونحوهما يدل بحسب الوضع على التحدواصل التحقق كالافعال  
 الدالة على الاثبات مثل وجدو تحقق ولهذا كان ما زال ونحو ما ثابتا دائما لا يثبتا  
 في الجملة والتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد  
 ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه  
 لا يأتى على عموم اطلاقه لانه اذا قلنا في جواب ما زال غيبا لارد على من  
 يدعى خوام النفي لا يكون النفي المورده عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان  
 ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتأمل (قوله والافهو  
 مقترا على انتفاء الوجود) هذا على حذف المضاف والمعنى الى استقرار انتفاء  
 علة الوجود كما لا يخفى (قوله وقد عرفت ما فيه) من ان المطلوب في الحال مقارنة

حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لابرمان  
 التكلم فإن هذا من ذلك ( قوله فيمن رفع عودوه فوه على الابتداء ) الرفع رواية  
 سيويه وقد نص عليه الشيخ عبدالقاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذى  
 على السكاكى بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص الفحول بمزول  
 عن القبول وفي شرحه للفتاح وقد روى عوده على يده بنصب الاسم الذى  
 هو صدر الجملة الحالية تقيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من  
 نصب مبتدأ للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على  
 الظرفية اى رجوع في عوده على يده اى ذهب في طريقه الذى جاء منه وان  
 يكون على المفعولية فان رجوع قديحى متعديا كما في قوله تعالى ( فان رجعت الله  
 الى طائفة منهم ) وذكر ابن الانبارى في الاسرار ان عوده من المصادر التى اقيمت  
 مقام الحال نحو ارسلها العراك وقلته جهلك وطاقتك ( قوله لعدم دلالتها  
 على عدم الثبوت الى آخره ) يريد انه اذا اتى الدلالة على عدم الثبوت بل دلت  
 عليه لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة  
 وكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحثية مع ظهور الاستيناف  
 فكان دخول الواو اولى ( قوله مع ظهور الاستيناف ) على في الايضاح  
 ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالقائمة وهما بحث وهو  
 ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها  
 اما بطل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف  
 او لمجموعهما لاسيما الى الاول اذ كل من التخليين باطل حيث ان الاول  
 فلانه احسن دليل الذى ذكر على جواز الامرين وفي مقابلته الشق الآخر  
 وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود  
 معارضة واما الثانى فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية  
 لاشتراك الدليل وهو الاستقبال بالقائمة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر  
 منه في الفعلية ولاسيما الى الثانى ايضا والا لكان يحى المضارع المتنى وكذا  
 الماضى مثبتا او منقيا بالواو اولى لتحقيق ظهور الاستيناف مع وجود حثية  
 مخالفتها للحال المفردة كما مر ( قوله اى واتم من اهل المعرفة ) او واتم  
 تعلمون ما بينه الى آخره الاول على تنزيل التعدى منزلة اللازم والثانى على  
 حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وان دخولها اولى  
 وفيه خلاف ابن مالك فنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو وتشبيها  
 بالجبر والنعت ووروده في كلام رب العزة كثيرا نحو اهلطوا بعنكم لبعض



عدوا والله يحكم لامعقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك ومعها  
لا رياء وحكى عن سيويه الاستثناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما  
نحو بيع التمر نموان بدرهم اى منه (قوله حتى تدخل في صلة العامل) المراد  
من الدخول في صلة العامل ان تجعل قيد من قيوده تابعه في الاثبات وعدم  
جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف الغوى الذى ذكر عكسه (قوله قرب  
في المعنى من قوله وجدته الى آخره) يريدان مجموع الجملة في البيت لا يظهر  
تأويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كيشهده الذوق السليم لكن  
بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو فاعل في المعنى صار كأنه مستدال  
الظاهر ومفرد في التقدير هذانم التوجيه الذى ذكره الشيخ انما يحتاج اليه  
اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والتسبيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده  
خبر الله المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون  
الجملة فلا هذا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضر وحقوق الالف  
بيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة  
الى شكاف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقبسا او مسموما  
فيه (قوله الذى يلوح منه الى آخره) كأنه اعتراض على المصنف كما اشار اليه  
الفاضل المحشى هذا الذى نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع  
آخر انك اذا قلت الى آخره يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذى يلوح  
من مجموع كلامى الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة في الموضعين على التناسب  
والتشابه (قوله حذف الواو) اى واو الحالية كما يدل عليه سياق الكلام في  
الآية المذكورة فوكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تحذف  
الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد (قوله الذى  
بين ذلك) اى كون جامد زيد هو فارس خبيثا (قوله اذا انكرتني بلدة  
الى آخره) على حذف المضاف اى اهل بلدة او على الاستناد المجازى وانكر  
ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكروا  
اذا استنكروا هتموا بالبازي يسكنون البلطاض معروف وجهه زائدوا بالزلف في البازي  
وجهه ازاروا زازا (قوله ابكر الطيور) ابكرت وابكرت وبكرت بكوز او بكرت  
بكرها بمعنى واحد (قوله وان امرا اسرى اليك ودونه) موضع الاستشهاد  
قوله ودونه موماتو الاسراء السير في الليل لاقى بعضه كظن يقال اسرى بنفسه  
واسراء غيره متعدى ولا يتعدى واسراءه كما يقال اخذت الحطام واخذت بالحطام

والمومة واحدة المواهي وهي المفازة قال ابن المراج المومة اصله موموة  
على معلقة وهو مضاف قلبت الواو الفاء لحركتها وانتزاع ما قبلها وذكر  
صدر الإفاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالمومة بناء على انه لما فيها  
من المخاوف والمهلك يومي بعض سالكتها الى البعض ولا يقدر على رفع  
الصوت خذرا عن حقوق الهلاك بهم والبدء المفازة من باد يبداء هلك  
وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا والديغ سليما والسلق القاع  
الصفصف وهي المستوى من الارض لا نبات فيها وجمع السالح والسلق  
بمعناه وجمعه السلقان كخلق وخلقان ( قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضى  
اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كابدل عليه قول  
الشيخ ان يقدر ههنا خصوصا ) اى بخلاف الخبر والنعت وفيه بحث لان هذا  
انما يراد اذا جعل خصوصا احتراز عن الخبر والنعت وانما اذا جعل احتراز  
عن الطرف الواقع صلة للوصول كاهو المشهور فلا تأمل ( قوله والحق ان نحو  
على كشفه سيف الى آخره ) لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه كلام الشيخ  
فانه لم يبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو  
بان للقام بوجه لا يرد عليه شيء ( قوله فقلت عني ان تبصرني الى آخره )  
كانه يطلب امرأة عدلته على اعتائه بشأن غيبة يقال قعدوا جواله وحوله  
وجواله ولا يقال حواله بكسر اللام كذا في الصحاح ( قوله برداك تعظيم  
والتهجيل ) اى مشتملا عليك التعظيم والتهجيل اشتغال البرد على صاحبه ( قوله  
وقال بعضهم ) هو الاندلس نقله عن الفاضل الرضى ( قوله نصف النهار الماء  
غامره ) تمامه ورفيقه بالغيب لا يدرى \* البيت لسبب بن عباس يصف غواصا  
طال مكثه من الماء وقد انشده ابن السكيت في كتاب المنى باصلاح  
المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من فوات نصف الشيء اى  
بلغت نصفه ففصل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الفاعل وعلى هذا  
فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الجال اذا الجملة الحالية مشتملة على  
ضمير ذى الجال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى  
انصف فالجملة الحالية حينئذ الحالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو  
اولا تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز  
حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كيشعر به كلام الفاضل الحشى  
في شرحه للفتاح نعم الأرجح تقدير الواو حتى تكون واردة على الاصل

( قوله في الایجاز والاطناب والمساوات ) قدم الایجاز تبیها علی انه تناسبه  
 التقدیم فی الكلام وادفعه بالاطناب لكونه مقابله ( قوله اما الایجاز والاطناب )  
 لم یعرض للمساوات مع انها نسبية ایضا لانه لافضیلة لاوساط الكلام لما  
 یصدر من البلیغ مساویله لا یكون فیہ نکتة یقتدیه کذا فی شرح الشریف  
 للفتاح وفیه بحث لان عدم الاحتذار انما یكون اذا کان قصد البلیغ العزید  
 عن التکت ولیس بتعین لجواز ان یكون فی المقام مقتضیات وخصوصیات  
 لا یراعیها غیر البلیغ واما البلیغ فن حقه ان یراعیها وبشیر الیها مع کون  
 لفظها متطابقین ویؤیدہ ما یشار الیه من جواز کون الموجز بالنسبة الی  
 مقتضی المقام مساویا لتعارف الاوساط مع براهته اللهم الا ان یقال مراده  
 انه لیس بلیغا من حیث انه مساویا لتعارفهم ان قلت فکذا فی الایجاز والاطناب  
 اذ لیس بلاغة الموجز مثلا من حیث انه اقل من متعارفه الاوساط بل من حیث  
 اشغاله علی خواص قلت کونه اقل من متعارفهم بشر وجود خواص بخلاف  
 المساوات فتأمل ( قوله الی کلام ازید منه ) بشیر الی انه لا یقبح فی کون الکلام  
 موجزا کونه ازید علی کلام آخر وكذا الکلام فی کونه انقض وقد یحصلان من  
 قبیل الشتاء اورد من الصیف والصل احلی من الخبل ( قوله ولا یراعیها )  
 کلاما بمعنی واحد فی الصحاح العی خلاف البیان وقد عی فی منطق وعی ایضا  
 عی فعی عی وعی علی وزن فعل وفی المثل اعی من باقل والفهة والفهة  
 العی ورجل فیه وامر فهة ( قوله عن حکم التعیق ) التعیق صوت الی رای فی  
 غنمه وقد تعق الی رای یغتمه بالکسر تعقفا وتعاقا وتعقانا ای صاح بها وزجرها  
 وحکی ابن کيسا تعق الغراب ایضا بعین غیر مجمدة ( قوله من عبارة المتعارف )  
 ای من عبارة الکلام المتعارف وکلامه والاضافة سیاسة ( قوله والاطناب اداؤما کثر  
 منها ) الاطناب فی اصطلاح السکاکی یم المساواة کسمی و هذا التفسیر لا یلازمه  
 اللهم الا ان یقال هذا علی اصطلاح آخر ( قوله ای الی کون عبارة المتعارف  
 اکثر منه ) لم یقل ای الی کونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فیمسابق  
 لان هذا صریح بمعنی الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار الیه واما  
 حدیث السبق فهین لان هذا المعنی ایضا قد سبق ضمنا وهكذا الکلام فی قوله  
 و آخری الی کون الکلام خلیقا بانسط نماذ کرطافهم ( قوله ولیس المراد رد علی  
 الخلیق ) ووجه الرد انه لا معنی لان قال یزجج کون هذا الکلام موجزا ان المقام  
 خلیق بانسط من متعارف الاوساط الا ان یلاحظ ان هذا الکلام علی متعارفهم

فيؤل بعد هذا التكلف الى ما ذكره الماشرح واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ المعنى الثاني يشمل ما كان مساويا للتعارف الاوساط لكن يكون الكلام حليقا باسب من هذا التعارف ( قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام ) فان قلت اذا كان المقام حليقا باسب كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق فلا يكون بليقا قلت مقتضى الظاهر الايسر لكن عدل عنه لتعرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف اغراض الشباب والمالم المشيب ( قوله فعمل ان الايجاز الى آخره ) هذا مبني على ما ذكره التزمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سبأني نعم لو قيل الايجاز اخص الى آخره بيان للمال اليه الشارح نفسه ( قوله بحذف حرف النداء وياه الاضافة ) ظاهر كلامه يشعربان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة التعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة التعارف فاما ان يكون للاوسط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامر من لاسل منهما بالاستقلال ( قوله اذا قال الخسيس ) نعم صدره لا يبعد الله التلب في الغارات التلب التمر والتمير والخسيس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله التمر للتهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم بعض هذا ثم فافهموها ( قوله والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه ) قديين الفاضل المحشى مادة الاجتماع ومادة الافتراق الا ان اعتبار النسبة الحقيقية في الصورتين التين ذكرهما بماليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها لتبين الفرق في صورة بلاغة الكلام ( قوله وجوابه ان المراد بعدم تبين الى آخره ) نوقش فيه بان قول السكاكي فلكونها نسيين لا تبين الكلام فيها يدل على انه يستدل على مدعاه مطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر ( قوله اي الحارث بن حازم البشكري الحارثي بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرهما والراء المعجمة المفتوحة ) ( قوله وفيه نظر لانه قد اشتهر الى آخره ) قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال التوك كناية عن العيش التام والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش التام خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش

الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والجمافة خير عندي من العيش الشاق  
ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولاخفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى  
فأمل (قوله) وفيه على ذلك لفظ الظلال) لانه يشعر بحسب العرف بان التوك  
حظيرة تلجئ الى ظلاله ويطيب حال التجئ اليه وهذا ظاهر (قوله نحو قول عدى  
ابن الابرش) البرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس يخالف سائر لونه  
والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه كذا في الصحاح (قوله يذكر غدر  
الزباء بجذيمة ابن الابرش) الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملكة كان قد قتل اباها وقيل  
زوجها واستولى على مملكته ويعد رجوعه استولت الزباء على ملكة المقتول  
فارسلت الى جذيمة اتي رغبت فيك واردت ان تزوجني فخصم ملكي الى ملكك  
فمر بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ بقة من شاطئ الفرات فاجعوا  
على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب  
اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عروب بن عدى فلما  
قرب قال لقصير ما الرأي قال بقة خلقت الرأي ثم دخل بعد التباين الى  
على زباء فامرت به فاقعد على نطع وحي بطشت من ذهب وشد خضدها  
بالاديم كما يفعل الفصايدون فقطعت راهشاه فلما ضعفت بداه من سيلان  
الدم سقطت فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لاتضعوا دم ملك  
فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهل هذا خلاصة القصة فيا لها قصة  
في شبرها طول (قوله كذبا ومينا) وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مينا  
فلانطويل (قوله ولا فائدة في الجمع بينهما) فيه نظر لان هذا من قبيل عطف  
احد المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الازهان كالتوكيد  
ولا ينبغي انه مناسب للمقام فلانتم اخلاؤه بالبلاغة (قوله اسم للنسب من الشعبة)  
وهي الفرقة سميت النسبة يشعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها  
الالف واللام كذا في الصحاح (قوله من شأنها الهلاك) فان قلت الاهلاك  
لا تصور على تقدير عدم الموت فامعنى قوله من شأنها الاهلاك قلت لا يازم  
من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شأنه الاهلاك (قوله وهذا  
يعني الشجاعة) لا ينبغي ان يدل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار  
هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لانه بل من ثبت حبه بالدلائل القاطعة  
وقد يختار هلاكه جبا ووجها ولو سلم الاتخاذ فهذا اما يرد اذا كان غرض  
القائل التصحيح كلام ابن الطيب بالكلية. واما اذا كان مقصوده اخراجه

عن رتبة الحشو المفسد فلا اذغاية ملازم من كلام الشارح كونه من التطويل  
 (قوله فاعلم علم اليوم) البيت من قصيدة مطلها امن امر او في دمنه لم تكلم \*  
 بحومانة الدراج فالتشليم وبعد مذوار لها بالرقين كائنها مراجع وشم في نواشر  
 معصم \* وقدم مناشرح الذباج والرقه جانب الوادى والمراجع جمع  
 مرجوع من رجعه رجعا يعنى ما روجع وكرر يقال فلان يرجع صوته اى مكرر  
 والوشم اسم من وشم البداة اغرزها بارة ثم ذر عليه النور وهو التيلج والمعصم  
 موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله  
 علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اى اعلم علما متعلقا بهذين  
 البيوتين او يجعل مقعولا به بان يقال اعلم بمعنى اجعل كما ذكره الشريف  
 في قول صاحب المواقف والذي يحاول ان نعلم بغير العلم تصور حقيقة العلم  
 وقوله عى صفة مشبهة يقال رجل عى القلب اى جاهل كذا في الصحاح  
 (قوله فعنه انه قول لا يعضده برهان) يريد ان قوله باقوا هم لتأدية اصل المعنى  
 لا لتأكيد وهو ظاهر (قوله قد منها لانها الاصل والمقيس عليه) قيل الاولى  
 ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجالى السابق اعنى قوله والا قرب  
 ان يقال الى آخره فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله بان  
 الاجاز والاطناب والمساوات واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم  
 في الضبط الاجالى (قوله ولا يحقيق المكر المسمى الا باهله) جاق به الشئ اى  
 احاط به ووصف المكر بالمسمى ايمانا الى ان بعض المكر ليس ميتا كما في قوله تعالى  
 ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزا المسمى وجزاء المسمى ليس بشئ \* (قوله عنك  
 واسع) المشهور ان اسم المكان لا يعمل لافى الظروف ولا فى غيرهما فالظرف  
 متعلق بالخبر اعنى واسع على تضييحه معنى البعد و يجوز البعض عليه فى الظروف  
 بناء على ان التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمتأني (قوله اعتبار ذلك امر  
 لفظى الى آخره) فان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا نسلم فى البيت اذا الشرط  
 يقتصر على الجزاء البتة فان كان مذكورا والافضوف يجب تقديره اذلولاه  
 لاختلاف اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحو لفظى بل لتأدية اصل المراد قلت  
 معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير يحسب تأدية المراد  
 (قوله ناقصا عن اصل المراد بمجموع) ثم هذا المنع مبنى على جعل السؤال المذكور  
 معارضة كاهو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل متعاوسا فلا وجه له  
 (قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين

(قوله امر جحان قوله تعالى ولكم في القصاص حياة) الاحسن ان يقول اى  
 رجحان في القصاص حياة كـ لا يخفى (قوله والمعتبر الحروف المفوطة) ولهذا  
 لم يعتبر الالف في القصاص والياء في مع انها موجودان في الكتابة (قوله  
 والنص على المطلوب) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان منا من البلاغة  
 (قوله او النوعية) حيثية النوعية غير الحيثية العظيم وان كانت الحياة العظيمة  
 نوعا ولذا ذكرهما (قوله فان قيل في هذا التكرار رد الجيز على الصدر) اجيب  
 عنه بان المعتبر في مطلق رد الجيز على الصدر اوفيا هو من الحسنات منه ما  
 يكون في الوسط اكثر من الجيز والصدر كما يشهد به التبع وههنا ليس في  
 الين الا كلمة واحدة (قوله قلنا حسنة ليس من جهة التكرار بل من جهة  
 رد الجيز على الصدر) فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت  
 معارضة بالحسن بسبب رد الجيز على الصدر لم يثبت الدعي هذا واعتراض  
 عليه ايضا بان الضمير في حسنة راجع الى رد الجيز على الصدر فيكون حاصل  
 المعنى حسن رد الجيز على الصدر من جهة الجيز على الصدر ولا يخفى ركا كنه  
 واجب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني القوي (قوله ويرجح ايضا  
 بما فيه من الغرابة) معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث  
 جعل الشيء نافيا لنفسه بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح (قوله وبسلامته  
 عن توالى الاسباب الخفيفة) هي ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو ق وقل  
 (قوله في موضع واحد) هو لام القتل الاول والالف انفي (قوله وفيه نظر لان  
 تقديم الخبر الى آخره) قد سبق منا في اواخر احوال السند جواب هذا النظر  
 بان حل تنوين حياة على التنوين اوجب نوع تخصيص صحيح بان يقع مبتدا  
 فقيه تقديم ما حقه التأخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل  
 حتى لو حل تنوينه ايضا على التنوين افاد الاختصاص فتذكر (قوله وقبل  
 ان الصفة اذا كانت جملة الى آخره) قاله الفاضل الرضى والحق ان عدم  
 الحذف في غير ما ذكرنا هو في النثر واما في الشعر فيموز قال \* مالك ضدى غير  
 سهم وجر \* وغير كبداء شديدة الوتر \* ترى بكفى وكان من ارمى البشراى  
 بكفى رجل وكبداء قوس يملأ مقبضها الكف وقوله ترى صفة كبداء  
 وروى جادب مكان ترى اى صارت جيدة (قوله بنيت اخوالى بنى يزيد ظلاما \*  
 عليا لهم فدين) بنيت من التثنية تعدي الى ثلاثة مقاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم  
 اقيم مقام قاله واخوالى مفعوله الثاني وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف  
 بانه اوصفة ويزيد محكى بالضم عن يزيد في قوله المال يزيد لا يزيد المال

فلا يغير حاله في الواضع الثلاثة ولهم فديد اى صياح في موضع المفرد اى  
 قادين مفعول ثالث ثبتت وقوله ظلام مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد  
 اى يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلام او بفديد على تخصيصه معنى الجور  
 ويجوز ان يكون ظلام مفعولا ثالثا ثبتت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له  
 (قوله كما في آخر باب الانشاء) اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير  
 الشرط بعدها ويجوز في غيره بقرينة (قوله وكذلك اذا قال المتبحر) المتبحر  
 بالحائنين الممثلين الذى في صوته بحجة وهى حالة مشعة بكبر السن  
 وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال  
 ببح بالشيء بالكسر وبحج بالفتح وهولفة ضميقة وبحجته فتحح بحجها اى  
 فرحته ففرح وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يحمل اذا بمعنى الماضى كافى  
 قوله تعالى (حتى اذا بلغ بين السدين) قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها  
 وقصت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون قصت  
 ابوابها جزء الشرط والواو زائدة لتأكيد التصوق كما في نظيره (قوله  
 والمستثنى نحو جاف زيد ليس الا الى آخره) التقدير في المثال الاول ليس الجافى  
 الا زيد وفى الثالث والرابع يارب ويا غلام وفى الخامس ليعذب بن دليل قوله تعالى  
 الم تر الى قوله تعالى (فصب عليهم ربك سوط عذاب) وفى السادس كان  
 ما كان ومعنى (كاه ليعبين) صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض  
 والجين ما عن بين الجهة وشمالها والتقدير في المثال الثانى وهو عجز بيت  
 للفرزدق صدره من رأى جارضا اسره \* مختلف فيه فذهب البردو من  
 تبعه الى ان المحذوف وهو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعى الاسد  
 حذف اكتفاء بدلالة ماضيف اليه عليه وذهب سيبويه الى انه من الثانى  
 والاسد المذكور فى الآخر هو ماضيف اليه ذراعى اخر ليكون كالعرض  
 فى المضاف اليه لثانى اذ لو قدم وقيل بين ذراعى الاسد وجهة لم يكن لثانى  
 مضافا اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب البرد لان مذهب سيبويه يشتمل  
 على كثرة الضمائر مع عدم الاضطراب العارضى السحاب يعرض فى الافق  
 واسر مضارع مبنى للفعل اى اجعل فرحاسرورا والذرا حان كوكبان تيران  
 ينزلهما القمر وجهة الاسد اربعة ايجم ينزلهما القمر ايضا والمنادى  
 محذوف اى يا قوم ومن استهامة ويحتمل ان تكون موصولة وهى  
 المنادى فلا حذف (قوله واما الجملة التى) ارادها الكلام التام الذى لا يكون



جزأ من كلام آخر ولهذا لم بعد كلام الشرط والجزاء جملة ( قوله فان ضربت  
فقد انفجرت ) قال ابن هشام في معنى اليب جوز الز محشوى ومن تعنه ان يكون  
فاء فانفجرت فاء الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت ويرد ان ذلك يقتضى  
تقدير الانفجار على الضرب مثل ( ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ) الا ان  
قبل المراد فقد حكما يترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان  
ما ذكره في الاستثناء لا يفيد دفع الاعتراض شيئا من جهة انه اقتران الماضى بقد  
محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل بل الجواب عندى عن  
السؤال هو ان حرف الشرط في ان ضربت خلصت للماضى الداخلة عليه قد  
التحقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب  
ونظيره افادة لوفى قوله تعالى ( لوطيعكم في كثير من الامر لعنم ) استمرار  
الامتناع وقد سبق تحقيقه في مباحث الشرط فليند كرنم يحتاج الى التأويل  
في قوله تعالى ( ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ) لالمجرد وقوع الجزاء  
ماضيا بقدر بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على  
السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لئان  
نقدر حكما قبل قدو المعنى ان ضربت فحكما بانه قد انفجرت وكذا في الآية  
الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فضلا ماضيا بقدر ( قوله وظاهر كلام  
الكشاف ان تسميتها فضيحة الى آخره ) عبارة الكشاف في سورة البقرة  
هكذا الفاء بمعنى فاء فانفجرت متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت او فان  
ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى ( قتال عليكم ) وهى على هذا  
فاء فضيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه إشارة الى التقدير الثانى الاقرب  
وليس بتعين لجواز ان يكون إشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب  
المفتاح ان الفاء فى فانفجرت فاء فضيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض  
للتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان يكون الفاء فضيحة انما هو على عكس  
ما يستفاد من ظاهر كلام الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في ان  
الفضيحة البيت في الشرح اعنى قوله قالوا خراسان الى آخره وهو تقدير  
الشرط واما وانما اقتصر السكاكى على اخبار العطف لقلة التقدير فيد اولان  
الفاء الجزائية لا تدخل على الماضى المتصرف الامع لفظة قدوا ضمها ضعيف  
واعلم ان المختار في وجه تسمية هذا الفاء فضيحة كونها منبئة عن ذلك  
المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوق لا يمكن

التعبير عنه ( قوله خراسان اقصى ما يراد بنا الى آخره ) البيت للعباس ابن  
 الاحنف وكان الرشيد يألفه فلما خرج الى خراسان استحببه معه وطال مقامه  
 بهائم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه  
 وانشدته قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا \* ثم القول فقد جئنا خراسان \*  
 ما قدر الله ان يدنى على شحط \* سكان دجلة من سكان جحمانا \* متى يكون  
 الذى ارجو وآمله \* اما الذى كنت اخشاه فقد كانا \* عين الزمان اصابتنا  
 فلا نظرت \* وعذبت بصنوف الحجر الوانا \* وروى بدله لقلنا الهائم  
 المكسور احيانا \* فقال الرشيد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلاثين  
 الف درهم القبول الرجوع وقوله ما قدر الله الى آخره نصب من كل قدرته تعالى  
 وبدنى من الاديان من الدنو وهو اقرب وابت الياء ساكنة مع تقدير النصب  
 ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المججمة والحاء المهملة المفتوحين البعد  
 واصله ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت  
 للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالحريك اسما ( قوله ومنه  
 بات السقط طريق الضوء الى آخره ) البيت مطلع القصيدة وقد ذكرنا  
 بعض ابائها في بحث لوو الضمير في طريق راجع الى الابل والباء في بغداد  
 بمعنى في متعلقة به وبغداد بالذال المهملة والذال المججمة والتون ايضا كذا  
 في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد  
 لانه سمع في الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية  
 الصنم والوهن يحوم نصف الليل واتصافه على الطريقة وما في  
 الموضعين للتجيب وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال  
 ان يكون المعاني المذكورة معنى مألوف ومالى خيفة فلا يكون البيت من ايجاز  
 الخذف في شئ ( قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية الى  
 آخره ) المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح  
 مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة  
 فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما ( قوله قد  
 شغلها حيا ) في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالجاب يقال  
 شغلته الحب اى بلغ شغافه ( قوله والمادة دلت على التاني ) قال الاسود  
 فيه بحث لان الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لآخر لانهم لما لم زليخا  
 وكانت مقهورة الشغ مغلوقة الهوى ارادت ان تظهر لهم ان لوهم

ايها لم يقع موضعه لانه مخالف للعادة فكأنها ( قالت فذلكن الذي لمتنني )  
 في حبه لوما تخالفا للعادة فتدبر فانه في غاية اللطف انتهى كلامه ولا يخفى  
 عليك انتفاء اللطف واندفاع البحث باذني السائل في مراد الشارح فلا شك  
 ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والالكان كذبا  
 والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي  
 لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حيث ( قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه  
 قد شغفها حبا انا لنها في ضلال مبين ) لالاجل اللوم على نفس الحب فينتد  
 لالطف بل لاجواز لتقدير في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من انهن  
 مالمها فيه في نفس الامر ( قوله اي مكانا يصلح للقتال ) اي انكم قاتلون  
 في موضع لا يصلح للقتال ويحتمى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول  
 الله ان لا يخرج من المدينة وان الجزم القتال فيها وانقصه في غزوة احد  
 مشهورة ( قوله كقولهم للمرس بالراء والبنين ) هذا دعاء الجاهلية  
 حيث يحتمزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه ( قوله او مقارنة  
 الخطاب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ) هكذا في بعض النسخ وهو  
 المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سابقا او الخطاب  
 بالفعل ( قوله يقال رفأت الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ما وهي منه ) قد ذكرنا  
 في مفتح الباب الثالث حيث تكلمنا على قول الفاضل المحشي يقال ضبات  
 في الارض ضباء وضبواء اذا اخضت فيها ان القطب رد في شرح الكشف  
 امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل يقال  
 او يقال اي صلحت بدل اذا اصلحت واشترنا هنالك الى انما ذكره انما رد  
 اذا قرأ الفصل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرأ على صيغة الخطاب  
 فلا لكن هذا الجواب لا يتأتى فيما نحن فيه لا يتصف لان المناسب لرفأت على  
 صيغة الخطاب ترفاؤه لارفاؤه وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا ومن امثاله  
 كون القاتل هو الخطاب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به الشارح في  
 حواشي الكشف ( قوله وما يوافق ذلك ما في قوله تعالى ( هل ينظرون الا ان ياتهم  
 الله ) وجه المواخاة ان في كليهما حصول شيء عقيب ما تافيه وهو اقوى تأنيذا في  
 النفس فان الله عقيب الالم اكل والقوى فكأنها لذتان لذة الوجدان ولذة  
 الخلاص عن الالم فكذا آيات العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم  
 العذاب والم اليأس من الرحمة والظلم جمع ظلة كقوله وقلل وهي ما ظلمت

قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده  
(الان يا أيهم الله) اي يا أيهم امره اوبأسه كقوله تعالى (اوبأى امر ربك  
لخافهم بأسماء اوبأىهم الله بأسماءه) فحذف المأني به للدلالة عليه بقوله فان الله عز و  
حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عز و زوق وقوع في هذا السهوا تباعا لصاحب  
الكشاف والعجب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي  
عليه فكيف غفل عنه ههنا (قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان  
اشد وفي بعض النسخ كان اعم من النعم والاول انسب لقوله تعالى في جانب  
الخير كان اسرلا بين اللفظين من الجنس الخطي (قوله يحتمل ان يكون  
للأغراض الثلاثة) يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الأغراض  
الثلاثة) وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كافي الآية فان الخطاب هو  
الله تعالى فلا يتصور فيه الترضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل على  
اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خطب به ببلغ  
مالا فاده مع قطع النظر عن خصوص الخطاب وقدر مثله غير مرة (قوله  
كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) في الكشف  
عدى قضينا بالي لانه ضمن اوحينا اليه مقتضياتنا وناو فسر ذلك الامر بقوله ان  
دابر هؤلاء مقطوع وفي ايهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفهيم له هذا ودابر  
القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم من الصبح والمراد انقطاع نسلهم  
بهلاكهم بالرة (قوله اي من الايضاح بعد الابهام) لم يقل اي من الاطناب  
للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا (قوله وقيل  
الاجال والتفصيل) اشار بلفظ قيل الى انه لا يتخلو عن ضعف لان  
لان الاجال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم  
قول المصنف سوى ما ذكرنا ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من  
الايضاح بعد الابهام الامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار  
ما فيه من القرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا يخفى  
(قوله نحو يشيب ابن آدم الى آخره) لم يقل نحو قوله عليه السلام لان من  
الحديث على ما ذكر في جامع الأصول وغيره يهرم ابن آدم ويشيب منه اثنتان  
الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكثر ابن آدم ويكثر منه  
اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كالحديث في الحديث يشيب  
ابن آدم اه بناء على انه قل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شت الغلام

( قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف ) فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالثنى بمنزلة الف والنشر وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد الف قلت لاشك ان الف المقصود في القطن متأخر عن ندفه ثم ان الثنى بعمومه يحسب مفهومه وشبوهه بمنزلة المندوف وتعين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة الف فيكون التوسيع من قبيل الف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره ( قوله صلوة العصر على قول الاكثرين ) اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء فذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا تقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا يعينها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة ( قوله لان المصبرة ) باب من الصبر المصبرة الصبر في مقابلة العدو ( قوله والايضا عن سنة الغفلة ) مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايضا عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يليهم وهو يعلم وجه خلاصهم ويصحتهم عليه واجب فهو يحزن لهم وتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا ينهوا فان سرورهم سروره ونعمهم غمهم ويزلوا على تنصحه لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه باليت ( قوله وكما في قول الشاعر لقد علم الحى البهاون ) البيت لسحبان بن زفر بن اناش بن عبد شمس وهو الذى يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحى البهاون الى آخره فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى يعق من اودى فقالوا وما صنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو مخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوث صلوة العصر فاتمخض ولاتوقف ولا اثناء في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقيته فيه ومال عن المجلس الذى هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحى القبيلة والبهاون جمع بين كاسبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة ( قوله وبه تين بطلان لمقبل الى آخره ) وجه التين ان عيون اللطباء حال خيواتها سود

فلاتشبه الحزب الجاني الذي فيه سواد وبياض (قوله بأنه لم يقبله ملك متكبر) قيل  
المراد بالخال الشامة فإنها تغير لون الثمر وحينئذ يكون قوله لهم بتقبله خال  
من بيان التذليل لا الإبطال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال  
هو الختال وعنى به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبير  
يقال رجل ذو حال أى ذو كبر فأطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدم  
شبه فاهما في الطم والاستدارة بالكأس إلا ان الكأس يكون انما منفردة الفم غير  
ضيقو الفم ليس كذلك فتدارك ذلك بان شبه فاهمرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما  
يكون شيئاً لا يشابه الثمر فتلاق ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكأس في الغالب  
يكون مبتدلة بحيث يكرم فيها من اهل المجلس كل واحد حتى كأنه يقبلها  
فتدارك ذلك بوصفه انهم بأنه لم يقبله ملك عظيم الشأن فكيف غيره  
(قوله دفع ذلك بان وصفه بأنه لم يقبله ملك كبير الى آخره) فان قلت  
اذا كان المقصود مع توهم غير خلاف المقصود كان البيت من قبيل التكميل  
فلا معنى لايراده في الإبطال قلت ان بين الإبطال والتكميل عموماً من  
وجه وخصوصاً منها من آخر فان الإبطال أهم باختيار انفساً لجواز  
ان يكون القائمة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخصها باختيار  
الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساماً متباينة  
فان الشارح صرح بان بين التذليل والإبطال عموماً من وجه فلا محذور في  
إيراد ما هو من قبيل التكميل في الإبطال (قوله وهل يجازى ذلك بجزء  
المخصوص المراد من جزء المخصوص ارسال نيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور  
دون الكافر ايمان بان ذلك الجزء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر) قوله  
واجتزأ به عن الوجه الآخر (في الآية وجه ثالث وهو ان يقال المراد  
بالكفور وهل في قوله تجازى الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل  
قوله بما كفروا لفظاً وعلى هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني (قوله  
وكل منهما تذليل على ما قبله) التبادر من هذا الكلام ان قوله (كل نفس  
ذاتة الموت) تأكيدياً كيدوي تذليل للتذليل ويحتمل ان يقدر كلاهما تديلاً  
لقوله وما جعلنا البشر من قبلك الخلد (قوله ولا قوله أيضاً لتوهم الى آخره)  
قيل الأقول بان أيضاً تنبيه على ان التقسيم لظن التذليل بحكم ادليل عليه  
ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان  
المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذليل ينقسم الى قسمين

وهذا معنى صحيح لا ياباه الذوق (قوله) ولست بمستبق إلى آخره) عن عرب  
الخطاب رضى الله تعالى عنه انه قال بجماعة اى شعرائكم القائل ولست  
بمستبق البيت قالوا هو النابتة قال هو شعر الشعراء (قوله) وعن ضمير الخطاب  
فى لست) لا وجه لتخصيص الضمير فى لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون  
لا تله حالا عن الضمير فى مستبق اللهم الا ان يدنى الكلام على الاتحاد لذاتى  
بين الضميرين فتدبر (قوله) يعنى أنك لا تقدر على استيقاء مودة الخ) يشير  
الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كافى قوله  
تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة اخ (قوله) لان زول  
المطر قد يكون سببا الى آخره) فيه بحث اذ لا يكتفى فى اتمام خلاف المقصود  
بمجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والازم ان يكون  
اكثر صور التميم داخلا فى التكميل بل لا بد له من نوع سبق الى الذهن ولا سبق  
من السبق الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه  
الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون فى مقام الدباء بذكر السبق فكأن البيت  
من قبيل التكميل محل تأمل فان قلت يتأدر كونه سببا لخراب الديار ليس  
بمجرد ذكر السبق بل باعتبار دوام المطر السابق فان الدوام معتبر فى مفهوم  
الديمية قال فى الصحاح الديمية المطر الدائم الذى ليس فيه زعد ولا برق واقله  
ثلث النهار او ثلث الليل قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله وديمية  
فهمى يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى (قوله) ولذا عدى الذل بعلى) والا فهو عدى  
باللام يقال ذل له (قوله) ويجوز ان يكون التعدية الى آخره) انفرق بين  
انما وبين ان الاول باعتبار التضمين والثانى باعتبار ان التذلل لكونه من العالى  
الى السافل يذل على حصول معنى العلو فى التذلل فلا حاجة الى التضمين  
كذا فى شرح الايضاح (قوله) وفيه نظر لانا لانسلم الى آخره) قال بعض  
القضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من  
الملوك بانه ليس بحليم يتأدر منه الهابة التبة وفيه نظر لان مهابة الملك  
انما يتأدر عند وصفه بضم الحليم بالنسبة الى الرعايا وانما بالنسبة الى اعدائهم  
وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فقير مسلم كما يشهد به الذوق السليم  
وبهذا تدفع ما قيل نصرة للفس ان ما قاله الشارح باعتبار برهان  
العقل والظن يكتفى فى مقام الخطابة والاتعاض فتأمل (قوله) فنى  
ذلك التوهم بقوله مع الحلم الى آخره) قد يناقش فيه بان حال البشاشة

والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعظا مع ان مع لا يدل مطلقا  
على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو  
وغير حلم في وقت مصافحته اياهم مع ان له حكما وتواضعا مع الاحياء  
وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي وازهاب  
البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقترب ذي سلطان ينسبط مع  
مع من مخاطبه وتطلق به ومع هذا لا يرفع الخطاب رأسه من مهابة وهذا  
لا يخفى على النصف وعدم دلالة مع انه بطريق القطع على ما ذكره لا يضر  
اذ جوز جله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة  
الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يتلوه عن ركازة (قوله)  
بفضله لتكنة) اراد بالفضلة نحو المفعول او الحال او نحوهما مما ليس بحكمة  
مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة  
التي ذكرها المصنف في الايضاح (قوله او لتقليل المدة) في قوله تعالى (سبحان  
الذي اسرى بيده ليلا) الآية هذا مأخوذ من كلام الكشاف واعتراض  
عليه بان العضية المستفادة من التكرير هي العضية في الافراد لا العضية  
في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت في بعض من  
اجزاء ليلة واحدة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره مأخوذ من قولهم  
سرت ليلا وسرت الليل فالتاني يقتضى الاستيعاب والاول يصح على  
التقديرين وذلك لانه حينئذ يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه  
والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم ان منكره يقع على البعض  
والكل فيصل على التعاريف واسرى في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد  
يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام الرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل  
منكرا بواسطة الليل والدخول في معطيه يقال جاء فلان ليلا او ليل اي  
في معظم ظلمته فيستفاد العضية بهذا الوجه فلا اشكال والاروضح  
ان يقال اذا جل التثنية على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعده  
ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد  
الاستعمال وقريب منه ما ذكره بعض الافاضل وهو ان التكرير يناسب  
التقليل فان التقليل يحمل غالبا والكثير المنكر على الحسن يعرف غالبا فيناسب  
التكرير التقليل بهذا الوجه وافاد ان الاسراء كان في بعض الليل في ههنا  
بحث وهو ان تبين ما ذكره المقصود بان وقوع الاسراء المذكور في بعض



الدليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولوا كفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف  
 المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لابد في الانهزام المتبادر  
 الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيماسبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه  
 في جميع الليل بل لا يبعد ان يتبادر منه وقوعه في بعضه كما يفهم من صاحب  
 الكشف فتأمل (قوله ان الثمانين وبلغتها) قد احوجت سمعي الى ترجان \*  
 الترجان على وزن الزعفران ويقال ترجان يضم الجيم ولك ان تضم التاء  
 لضمة الجيم يقال ترجم كلامه اى فسر به بلسان آخر كذا في الصحاح والكلمة  
 رباعية وغلطوا الجوهرى في جعل التاء زائدة وذكره الكلمة في فصل ترجم  
 ومعنى اليت ان ثمانين سنة التي اتمى اليها سنى احدثت في سميه قنلا  
 يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يلفه اياه ويكرره عليه من قريب  
 ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعادله الكلام بصوت جهر جعل الاعداء  
 بمنزلة التفسير بلسان آخر فاطلق عليه الترجان قيل الدعاء للمدح  
 يلوغ الثمانين فيه تأكيد لتفريق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه  
 في احتياج سمعه الى ترجان واعترض عليه بانه موهوم للدعاء عليه بالصبرورة  
 الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجان فلا يحسن كالا يخفى قدبر (قوله  
 لاهل اتاهم والحوادث جعة) تمامه بان امرأ القيس ابن علك بقراء الضمير في اتاهم  
 راجع الى ام امرأ القيس وعملك اسمها وبشر افضل ماض بمعنى اقام في الحضر  
 والالف للاشباع والياء في بان زائدة (قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب  
 الكشف) قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية  
 امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالقاء وان والسين ولن وحرف  
 تنقيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك فمن  
 جملة الفارقلة القفطية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية  
 بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمنع في الحالية مثاله قول  
 ابن الطيب يا حادى وغيرها واحسن اوجه مناقيل اتقدها قفا قليلا لها  
 على فلا اقل من نظرية ازودها قوله اتقدها على اضمار وقوله اقل يروى  
 بالرفع والنصب هذه هي الفروق القفطية بينهما واما الفرق المعنوية فهو  
 ما اشار اليه صاحب الكشف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصفية  
 في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها في الجملة لكن ليست بهذه  
 الرتبة (قوله وضير الشأن مجذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان

يكون المحذوف ضمير مخاطب للأمر بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما  
 جوزه سيبويه وجاعة في قوله تعالى (إن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا)  
 (قوله قوله تعالى إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) اعتراض بأكثر  
 من جملة إلى آخره (اعتراض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بأن المراد  
 بقولنا أكثر من جملة واحدة أن لا يكون إحدى الجملتين معمولة لما في الأخرى  
 والأخرى في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبران وقوله يحب  
 المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك  
 أن تقول عطف الثانية على خبران ليس يمتنع لجواز كونها خبر مبتدأ  
 محذوف والجملة عطف على الجملة الأولى المستأنف فيحتمل أن يكون التثنية  
 وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل (قوله وخفوق قلب  
 البيت) الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل  
 فعل في البيت السابق والهب ما التهاب من النار والمراد تهب ما في قلبه  
 من حرارة الوجه وشدة الاشتياق (قوله وما ماتت مناسيد إلى آخره) البيت  
 لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل لسموئيل بن غاديا اليهودي ومطلع  
 القصيدة \* إذا لم أرم يدنس من اليوم عرضه \* فكل رداء يرتديه جيل \*  
 وبعده إذا لم يحمل على النفس ضيحا \* فليس إلى حسن النساء  
 سبيل \* تغيرنا أنا قليل عديدنا \* قتلنا هاهنا الكرام قليل \* وما ضرنا ما قبل  
 وجارنا \* عزيز وجار إلا أكثرين دليل \* لنا جبل من بحيرة \* منيع يرد  
 الطرف وهو كليل \* رساء أصله تحت الثرى وسماؤه \* إلى النجم فرع  
 لا يتال جويل \* ويروى بعد قولنا جعل إلى آخره هو الأبلق الفرد الذي  
 ساد ذكره مفرد على من دامه وهو طويل ولأما من منبذ الثقب وفي الصحاح  
 قال أبو زيد يقال طل دمه وأطل دمه وطله الله وأطله الله اهتز ولم يقل طل  
 دمه بالفتح وأبو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت الثاني لم تمت  
 من أبيض الأفق الحرب ولا أبطل دم قتل منافي موضع كان وعلى يد من اتفق  
 والغرض التنازع بالشماعة ومعنى يحمله يحمله فيزول فيه بحيرة ما يدخله في  
 جوارثه وحفظنا منيع أي تمنع على طالبه لاحتكامه يرد الطرف أي هو مشرق  
 عال بحيث يكل طرف الناظر إليه وسوق الأنياب يدل على أن المراد من الجبل  
 جبل الغزو والشموك كذا كرم المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كذا ذكره  
 شارحوا المفتاح طبعاً مل (قوله فيمثل بعض صور التميم والتكميل) وكذلك

المحمول كالسفرجل

بعض صور التذليل لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم تعرض له ان يكون غير جملة وغير الجملة لانه من الاعراب المحذور من يجوز بعض الاولين (قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر) حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام اوبين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كازاد المص فورد عليه الاشكال وقد يقال الاصح قول سيبويه (قوله فسهو لان ما هو اقل من الجملة آه) يمكن ان تكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر تردى بما كان واقعا في احد الموقفين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس تردى بما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقفين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضميره وخبر كان محذوف ان يجوز حذفه وان لم يجوز حذفه يحصل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا بما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الى آخره ولا يخفى ما فيه من النقص قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسميهم وهدم الاستفاد ان من قوله تعالى (يسبحون بحمد ربهم) بدلان على ايمانهم به تعالى (قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان) باعتبار ان الله تعالى لا ذكر هذا الوصف في شانهم مدحهم ثين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به جملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به اي لا على مذهب من لم يشترط فيه اليث كآمر (قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التتم الى آخره) اجيب بان مراد المصنف من هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شأنه فقد عظم المنظور يقال رآته بمعنى وعند عظم القول يقال قاله فيه وهذا لا يمنه من ان يكون لما كيد بحسب اقتضاء المقام فيموقفه (قوله ولست تنظر الى جانب الفتي الى آخره) وما بعده واني لصبار على ما يؤمنني \* وحسبك ان الله اتى على الصبر \* (قوله وقول الحماسي وتكرار شئنا الى آخره) هذا اليث من آيات قصيدة اذ الرأ لم يدنس من اللوم عر ضه \* وقوله ونحن نكاه المزن ما في مضاعف \* جهام ولا فينا يدب خيل \* \* ويعدده اذا سيدتنا خلاطام سيد \* فقول بما قال الكرام فقول \* الجاهم الصحاب اندي لاما فيه (الفن الثاني علم البيان) فداشيد في الفن الاول الى ان المراد من انفن المضاني او المضاي محذوف من

الاول او الثاني فليذكر ( قوله وهو علم يعرف به اراد المعنى الواحد  
 الى آخره ) اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف  
 علم البيان من اراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه يمنع  
 فيما ليس له لازم يعنى المعنى الاخص اوله لازم واحد فقط والجواب ان منشأ هذا  
 الاراد ان يراد باللازم ما يمنع انفكاكه تصورا على ماهو اصطلاح العقول  
 وسيستضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم بم  
 ( قوله فليس التقدير علم بالقواعد ) اى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه  
 الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا  
 التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه فى المعاني الاخر  
 اما حقيقة عرفة واصطلاحية او مجاز مشهور وكل منهما ان لم يرجح عند  
 اهل الفن على الحقيقة القوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج  
 علم ارباب السليقة على تقدير حل العلم على الاصول والقواعد والادراك  
 المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يصبرون  
 مقتضياتها فى الموارد بسليقتهم واما على تقدير جملة على الملحة فلان الملكة  
 على ما سبق من تصريح الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وبملاستها  
 ( قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم الى آخره ) قال الفاضل  
 المحشى فى شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعى فيه  
 مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون  
 الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية جذرا من لزوم الدور  
 كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة  
 من علم المعاني لانه باحث على وجهه على كيفية افادة التراكيب نحو اوصافها  
 التى يبحث فى المعاني عن افادتها اياه انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور  
 على مدعى السبكي انما هو فى الموضوعات الشخصية لا النوعية والا  
 فالركبات موضوعة نوعا ايضا ( قوله على اراد كل معنى يدخل فى قصد  
 التكلم ) فان قلت المعاني التى يقصد بها غير متناهية عز وان تاهت عقلا  
 وكما الاحاطة بما لا يتناهى عقلا بحال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى  
 عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت للاستحالة فى الاحاطة  
 بما لا يتناهى اجالا كما فى سائر العلوم ( قوله اراد معنى قولنا زيد جواد ) اى  
 لا وحده بل مع كل ما يلاحظه ويقصد اليه كيلا يخرج باستغراق المعنى قبال

قوله لم يكن عالما بعلم البيان الى آخره ( قيل سياق كلامه يدل على من كان له هذه الملكة لو عرف الاراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الاراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في علم البيان سببية لاصلة والمعنى ليس عالما بالاراد بواسطة علم البيان بل باعتبار ان معرفة الاراد المذكور العلم بعلم البيان فتأمل ( قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ) فان قلت من قدر على اراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلب القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الاراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلانسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة لا يتخلو عن وضوح ما وكذا لا يتخلو عن خفاء ما لا احتياج الى معام اللفظ والعلم بالوضع النوعي ( قوله ان بعضها اوضح الدلالة ) قيل الوضوح صفة المدلول وصفت به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة ( قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء ) بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة او لا وبالذات ( قوله يخرج ملكة الاقدار على التعبير الى آخره ) اى يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشعولة لعلم البيان وجزء من معناه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جعلتها المعاني التركيبية ( قوله اولى من تعريف بمعرفة اراد المعنى الواحد ) لان البيان ليس نفس معرفة اراد المعنى المذكور بل به يعرف اراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحل على الجوز بذكر السبب وهو المعرفة وازادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعرف بالمصنف حال عن هذا الجوز فلذا حكم عليه بالاولوية ( قوله ودلالة اثر على المورث ) اقتضاه في تمثيل الدلالة الغير العقلية على نوعين من امثله اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كادل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والختار على ما صرح به الاستاذ الحق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير العقلية ايضا

فان اخذ المستمع النغمات الطيبة في الرقص على وزانها يدل على تأثير تلك  
النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضى ان يتحرك تلك  
الحركات اذا تأثر من طيب الاحوال وملازمة الاصوات وقس على ذلك  
عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم وحاجيه عند شدة الله ( قوله اما  
ان يكون الوضع مدخل فيها ولا ) وقد يجمع الدلالة الوضعية العقلية لفظ  
واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من ورا اما لجدار  
انا سي ( قوله بحسب مقتضى الطبع ) اى الطبع اللافت او طبع اللفظ او طبع  
السامع كما حققه الفاضل المحشى في حاشية شرح المطالع ( قوله كدلالة  
اخ على الوجود ) قيل هو يقع الهمة وضما وسكون الخاء الميم المشددة  
يدل على الحصر واما الذى يدل على الوجود فهو بالضم لا غير ( قوله ثم عرفوا  
الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة  
الى من هو عالم بالوضع ) قال الفاضل المحشى في حاشية شرح المطالع مبستظها  
بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه  
الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث  
من وجوه اما اولها فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره  
سابقا من نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المجموع  
وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذى يدل عليه نقش الكتابة  
كله لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس باطلاق  
القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبنى على احصاء طريق العلم في  
السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات  
المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر ( قوله  
لعدم توقفهما على العلم بالوضع ) لا يخفى على المتصف ان المتبادر من قوله  
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحضر والقيود ان الذى تذكر في التعريف  
يجب ان يحتمل على المتبادر منها ما يمكن فلهذا احتجز بالقيد المذكور عن  
الطبيعة والعقلية فلا يجهل ما قيل من ان التوقف وان كان متوقفا عنهما الا  
انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحقق سواء وجد العلم بالوضع  
اولم يوجد وحيث كيف يصح الاجترار عنهما بهذا القيد ( قوله واعتراض  
بان الدلالة الى آخره ) قرر الفاضل المحشى الاعتراض على الوجه  
المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله

انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير  
 محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تأويل آخر  
 انه اذا التجأ اخرا الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج  
 الفهم عما هو النادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع  
 ايضا لازم لتلك الاضافة المارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال  
 اعتبر ماهو قريب في الدلالة بحسب التزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم  
 ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناقص من الدلالة اذا قيس  
 الى المعنى كون المعنى منفصلا عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل  
 المحشي اولاه كونه المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتأمل (قوله)  
 وجوابه اننا نسلم انه ليس صفة اللفظ الى آخره (قد رد الفاضل المحشي هذا  
 الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن  
 صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التبريد بان عدم اللازم عن الحمل  
 صفة للحمل قائمه به فين كلاميه في كتابه تنافى صريح الا ان يقال ما ذكره في  
 حواشي شرح التبريد قل لكلام انهم لانه مختاراه (قوله لان دلته عليها انما هي  
 من جهة ان العقل يحكم اه) اي من جهة هي منشأ لكون العقل حاكما فصيح التعليل  
 وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو لملاحظة العقل قطعا لالجزء والكل  
 واللازم واللازم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله ولو قال  
 في التعليل لان دلالة عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقلين لكان  
 اوضح (قوله واريد به الكل واعتبر دلالة الى آخره) اعلم اعتبر الإرادة مع انه  
 مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين  
 الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الى آخره ليتضح  
 الكلية والجزئية وما يتفرع عليهما زيادة ايضا وكنته الخ لفظ الاعتبار في  
 قوله واعتبر دلالة الى آخره فافهم (قوله وحيتد ينقص تعريف الدلالة  
 بعضها بعضا) اي ينقص تعريف بعض الدلالات بعض الدلالات  
 لا يحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة واعلم تعرض لانتقاض كل واحد  
 من التضمن والاتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره  
 فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والمزوم ويحدودهما معا كما  
 فصله في شرح الرسالة (قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات  
 الى آخره) ولولم انه قصد التعريف لم يكن ايضا بأس في ترك قيد الحشية

لشهرته وانسباق للذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا  
 انتقاض اصلا (قوله ان ان تضمن فهم الجزء في ضمن الكل) فان قلت تتضمن  
 صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون تتضمن  
 نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الى  
 آخره وقد سبق من الشارح والمحشى توجيهه فلا وجه للإعادة (قوله وانه  
 اذا قصد الى قوله لاتضمنا التزاما) قال الفاضل المحشى هذا باطل فبين وجه  
 البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان تتضمن  
 لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا  
 ومخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس  
 في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم حيث  
 ان تعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لاتضمنا قلت مراده  
 بقوله صارت الدلالة مطابقة لاتضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود  
 صارت كذلك تكاميل عليه السياق او ازيد بقوله لاتضمنا لاتضمنا فقط وكذا  
 القول في الالتزام وبالجملة لاشك في كون للفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة  
 القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكيفية اذ ليس تضمنا لما  
 ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة  
 الثاني ان ما ذكره من القرينة في مثل هذا المجاز لا يتعلق لها بالفهم بل بالارادة  
 بنا في ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشارك من ان القرينة في المشارك لا تدفع  
 مراجعة اثير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن  
 ان يكون موضوعا بانه المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قد  
 نفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لانه  
 بخلاف المشترك على ما سيجي في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله  
 ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لاتضمنا  
 والالتزام مبنى على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بآراء المعنى المجازي  
 وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا بدل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يبدل  
 عليه في تلك الحال بل يندى بالاقربين حال نظر لان سياق الكلام يدل على  
 ان في تتضمن لعدم اتفهام الجزء في ضمن الكل لانه لا يفرق بين الفهم  
 والقصد وكان القصد لاقى ضمنه فهما كان الفهم ايضا لاقى ضمنه  
 فالضرورة لا يكون تضمنا ثم عدم التفرقة باطل كما حقه الفاضل المحشى



وكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد  
 المحشى ان مبنى ما ذكره على ما بين المقدمتين في نفس الامر وفي كلام القوم لا على  
 ما ذكره الشارح نفسه (قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن) قال الفاضل  
 المحشى قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمننا فبقتضى بها حد تضمن  
 وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اجتزاض على الشارح ففيه بحث اما ولا فلان  
 هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة اتضمنية الدلالة على الجزء المراد  
 وحقيقة الاتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامها للطابقة  
 فقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمننا وعلى اللازم  
 المراد اتزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لثبوت القول بنفي  
 الداليتين متمسكاً به بالتصريح الثاني وبالجملة لا جعل المحبب المذكور الارادة  
 مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احديهما في الصورة المذكورة ولهذا قال  
 الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين  
 كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام تضمن  
 والاتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمننا ولا اتزاما لاستلزامهما  
 الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح  
 لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبنى على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات  
 على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبنى على التناول  
 فلا وجه للاعتراض (قوله وغير ذلك مما يحزى بحزى بحرف خاصين) كما بين  
 البطل والوجود في مقام التحكم والتهكم (قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله  
 مشعر الى آخره) عبارته هكذا ودلالة اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة  
 وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنا (قوله  
 لمخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات الى آخره) جوابه ان من اشتراط  
 الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنائيات دالة على تلك المجازات  
 والكنائيات خالة على تلك المعاني بل الدال عليها عند هو المجموع المركب منها  
 ومن قرأها الحالية او المقالة نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك  
 المجازات والكنائيات كلها ذكره الفاضل المحشى واعترض عليه بان الدال على  
 المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجازي  
 في رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد لم يحز بل لم يوجد مجاز فيه وهو  
 خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى

الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة بمعنى لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثل اسد في الحمام فلان سلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرين اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا نسلم ولا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد فلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لن يكن للقرينة تعلق بمعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثاله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا تقدير ( قوله بل لم تكن دلالة الالتزام الى آخره ) رده الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه وقد حقق بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس يلزم سواء كان الزوم بينا والمعنى الاعم او الاخص اما في الاول فظاهر اذ كفاية تصور ( ا ) وتصور ( ب ) في الجزم بالزوم بينهما او كفاية تصور ب وتصور ج في الجزم بالزوم بين ب وج لا تستلزم كفاية تصورا وتصور ج في الجزم بالزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لئلا يوافق الثاني فلا تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تباعده ملتفت اليه قصدا لتصور اللازم له في بعض المواد ولولم يكن كليا قنابل ( قوله لا يتأتى بالوضعية ) فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من التفسير مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والتفسيران مختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر دلي الاجمالية فلاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لالى الدلالة

(قوله والام يكن كل واحد دالا الى آخره) لاشك ان الوضوح والخفاء  
معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا عنى الاشارة يعتبر بالنسبة  
اليه فلا يراد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع  
فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة (قوله مقام كل كلمة منها) اى من  
كلمات الكلام السابق (قوله ما يراد بها) اى يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذا  
ليس لتاما يرادف كل كلمة (قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا) فان قلت قوله  
ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعنى قوله وعلى  
التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة  
لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت قوله  
ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لو حظ انتقيد اولاهم  
العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لاحكام من احكامه حتى يلزم  
اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر  
فافهم (قوله وقريب منه ما قال الى آخره) الفرق بين الجوابين ان الغير في الاول  
الذات بحسب الاطلاق والتقدير في الثاني للتمييز بحسب الزمان (قوله وقلة  
تكرار اللفظ على الحس والمعنى على العقل فان قلت الكلام في اراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى  
واحد وضعى فلا مدخل لقلة تكرار المعنى على العقل ولا وجه  
لذكره قلت نعم للذمى ذلك لكن الدليل السابق اذا كان عاما فانه كما  
يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد  
وضعى كذلك يدل على انتفاءه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى  
ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعى اوضح من دلالة لفظ آخر  
على مدلول آخر وضعى له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد  
بقلة تكرار المعنى على العقل قلة تكرار معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان  
الكلام فى دالين على معنى واحد وضعى لكان ذكر قلة تكرار المعنى على العقل  
ايضا فى محزه (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى للزوم بالانفاط  
الوضويع الى آخره) فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ  
الوضويع للزوم على اللازم ولا دلالة للزوم من حيث هو لازم على  
اللزوم فتأدية للزوم بالفاظ موضوعة لتلك المواضع المختلفة المراتب  
ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالزوم التبعية وباللزوم

المتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما اللزومية بالمعنى المختبر في دلالة  
 الالتزام عند اهل هذا الفن فتأمل (قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان  
 الكلب ومهزول الفصيل) ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب  
 تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايح ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة  
 الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه  
 ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من  
 هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه  
 الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى تحرامه لاجل  
 الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن الرمة لا استمع العوف بالفصال  
 ولا اتباع الاقرنة الاجل (قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس) قد فهم  
 من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالاته على جزء  
 الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر  
 في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان  
 عليه وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة الجزء  
 الى الكل فغاية الامر ان يحدوا في مرتبة الوضوح لان يكون دلالة الكل  
 على جزء جزءه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام  
 الفاضل المحشي في حاشيته فتأمل (قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم  
 صرحوا الى قوله فكذلك هم بنوا ذلك) رد الفاضل المحشي هذا الجواب  
 ثم احاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثان الاول ان القائل  
 ان يقول يجوز ان يكون من اد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره  
 الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غاية الامر تخالف  
 الاصطلاحين فلا بأس به وجوابه ان ما ذكره اصطلاح جديد لا نقل عليه من  
 اهل البيان فلا وجه لجل الكلام عليهم مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في الشفاء  
 مما يصرح بان المراد من القوم المتطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب  
 المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في الضمير ليس  
 باعتبار فهم الجزء الى آخره بل لاحاجة اليه اذ قد سبق منه بيان تأني  
 الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب  
 الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الترتيب في الوضوح فالدلالة على  
 جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يراى ان الاختلاف

المعتبر فيما بين انقوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن  
 ارادة الكل كافضله ( قوله ومعنى النوع بالبال الى آخره ) الواو للحال اى  
 والحال ان معنى النوع بالبال يعنى بالاجال لا بالتفصيل والافصوله بالبال  
 مفصلا بدون حصول الجنس بحال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة  
 بينهما في هذه الحالة اى نسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم  
 اعتبار التفصيل ( قوله وهو بعد موضع نظر ) وجوه النظر قد اوردها  
 الفاضل المحشى على الوجه الذى نقل من الشارح الا ان فى الاخلاقات التى  
 اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله فى توجيه مراد الشارح اقول فحينئذ  
 يتصور اختلاف فى المطابقة الى قوله اذلا اشعار فى التعريف بهذا القيد  
 يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد  
 الشارح ما ذكر بل ان الاختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع  
 اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر  
 اليها ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزام فى  
 الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لا احتاج الى اعتبار  
 كفاية الظن فى الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد فى العلم  
 بالجزم الثانى ان قوله وربما يقال لا يتصور فى المطابقة اختلاف وضوحا  
 وخفاءه لا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع نجه عليه منع الحصر اذ يجوز  
 ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانسة ونحوه كما سبق من الشارح  
 الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى العلم بالوضع  
 قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات  
 واصحاب العرف الخاص والعام الخاصة بعدم الانضباط غير مسلم حينئذ  
 وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم  
 مجرد المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلى  
 ومادونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث  
 ان معنى قوله وربما يقال الى آخره انه يقال ذلك فى بيان عدم تأتى  
 الاراد المذكور فى الدلالات الوضعية فى دفع المناقشة المذكورة فيما نقل  
 عن الشارح بقوله اما اولا الى آخره كما ظن اذ قد صرح فى هذا القول بان  
 الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع فكيف يدفع المناقشة  
 الرابع ان قوله ثم اذا كان اللفظ مشتركا الى آخره يخالف ما ذكره فى شرحه

للفتاح من ان لا تساوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تراحم يحتاج في دفعه  
 الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في المفتاح ان لا تساوت في نفس الدلالة  
 كما صرح به ومعنى ما ذكره ههنا انه لا يمكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح  
 وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى اقرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم  
 ما ذكره دل الى آخره قد اجاب عنه في شرحه للفتاح بان التراكيب  
 التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد  
 بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها ( قوله ثم ظاهر هذا الكلام يدل  
 الى آخره ) انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا  
 فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر المزموم ويراد بالآزم  
 وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الى آخره  
 يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز ( قوله وهذا  
 لا يصح ظاهره الى آخره ) انما قال ظاهره لان علاقة المزموم وان كانت تدل في بعض  
 اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو الزوم والحق ان هذا الكلام  
 واه ( قوله وانت خير بما فيه من الاضطراب ) قديين الفاضل المعنى  
 وجه الاضطراب الا ان في كلامه تكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله  
 وله مراتب في الوضوح والخطا مع ان دلالة مطابقة الى آخره توجه  
 للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات  
 وضعية لانه مختار كيف وقدره في شرحه للمفتاح حيث قال ومما قال من  
 ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشئ فان قوالك  
 وجهه كالبدن مثلا لا تريد به ماهو مفهومه وصفه بل تريد ان ذلك الوجه في غاية  
 الحسن ونهاية الطافة ليكن ارادة هذا المعنى لا ساقى ارادة المفهوم  
 الوضعي وقد اشار اليه ههنا عاتقه من كلام كمال الدين هيثم الجرائي وعنوانه  
 بالقائمة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابه ولا يعترض عليه  
 بان القائمة التي قبلها عن بعض الافاضل يقيدها ما ذكره او لا كما هو فيه  
 البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحثوه هو ان المعنى المراد في التشبيه  
 على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له  
 انما المشابهة بين الوجه والبدن فكيف يحمل كون العلاقة مشابهة مقسما  
 لتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان  
 ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمه صح ان العلاقة هي

المشابهة (قوله وظاهر هذا التفسير شامل لنحو الى آخره) قيل ليس مراده  
 الاعتراض على تعريف التشبيه القوي لتشمله الأمثلة بمذكورة كما يدل عليه  
 كلام الفاضل المحشي فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه  
 القوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف  
 التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله  
 وينبغي ان يزداد الى آخره ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي  
 يتوقف على ان هذه الأمثلة ليست منه وان قصده المشاركة التي هي لازم  
 معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى (اتخذ آله هواء) من  
 قيل التشبيه وكذا قول ابى الطيب فان تقى الانام فانت منهم \* فان المسك  
 بعض دم الغزال \* وسموا امثالهما تشبيها ضمنا فالظاهر منه ان مثل قاتل  
 زيد عمرا اذا قصده التشبيه من قيل التشبيه الاصطلاحي الضمني (قوله  
 وينبغي ان يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه) لا يخفى ان هذه الزيادة تعنى عن قيد  
 لاهل وجه الاستعارة الى آخره فتأمل (قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث  
 يطوى ذكر المستعار له بالكلية) مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه  
 ينبي عن التشبيه لامطلقا كما مر اليه الاشارة في آخر احوال الاسناد الخبرى  
 (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او قوى  
 الكلام) اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبمعنى الكلام القرينة المقابلة ثم  
 الكلام مبنى على اعماء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افراد  
 يصلح له لفظه كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة  
 المعنى الحقيقي فلا يرد ان يكون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى  
 المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذا المجاز مشروط بالقرينة المانعة  
 وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لعدم احتمال الارادة  
 وصلاحيتهما اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا  
 غير ناش عن دليل وهذا لا ينافي في اعادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما  
 تقرر في الاصول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة الى آخره) يعنى مع  
 خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة (قوله لكنه قد استمر  
 في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الى آخره) فيه بحث  
 اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الورد بنفس العنبر الذي  
 هو مشعوم عرف بل برائحة فلا يكتفى بتشبه العنبر بالورد في دفع التسامح بالكلية

عن هذا المثال يقال شُمت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم  
 (قوله لانه عدم الحية عما من شانه) انما لم يقل عدم الحية عن اقصاف  
 بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لا تنقاضه بقوله تعالى (وكنتم  
 امواتا فاحياكم) والاصل الحقيقة واما انقاص التفسيرين بقوله تعالى  
 (لحيي به بلدة ميتا) فجوابه المصير الى الجاز باساق اهل اللغة (قوله واذا  
 كان المحسوس اصلا للعقول فتشبيهه به يكون جعلاً لرفع اصلا والاصل فرعا  
 وهو غير جائز) قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون  
 بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كل وضوح اصله الذي هو  
 محسوس مخصوص تشبيه محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح مثل  
 وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ  
 درجة وضوح المحسوس اى محسوس كان فضلا عن يكون اقوى منه فلا يصح  
 تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتزويل وهذا ظاهر عند المصنف  
 فتدبر (قوله قد دخل فيه الخيال) يمكن ان يقال انما جعلوا الخيالات من قبيل  
 الحسبات لانها يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور  
 المادة والخيال بدونها (قوله وهو المدوم الذى فرض الى آخره) انما سمي  
 هذا النوع بالخيال لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذى هو خزانة  
 الحس المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية (قوله ولكنه  
 بحيث لو ادرك لكان مدركها) اعترض عليه مولانا حيدر بن المراد بالادراك  
 المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فاللازمة ممنوع لان المحسوس  
 قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اتحد  
 الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك بنفسه  
 لا بصورته فلا غير (قوله بخلاف الذة والام العقليتين) محصل الفرق بين الذة  
 العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك بما  
 يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من  
 العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الامين (قوله وتحقيق  
 ذلك ان الذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كالخير من حيث هو كذلك)  
 تحقيق هذا التعريف ذكرته في الحواشي للمواقف فلطلب محمه واعلم ان  
 المصنف لما اتي في السكاكي في التقسيم و اراد الامثلة على اصل الفلاسفة  
 عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالمهدة في اراد امثال هذه التحقيقات



عليهما لاعلى الشارح ( قوله فكأدراك القوة الغضبية او الشهوية ) القوة الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال والشق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المتافع وطلب الملازم من المأكّل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات ( قوله كتكيف الزاينة الى آخره ) مثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية لانزاهة كما يتوهم من ظاهره ( قوله وهو ادراكها المبررات القينية ) المبررات مفعول الارداك والقينية بالرفع صفة ادراكها ( قوله فالمراد المعنى الذى الى آخره ) نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امر اخرجنا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعنى زيادة الاختصاص ( قوله والضيم لى الى النجوم ) اراد باللىالى الىالى الاستفادة من رب الدالة على التكثير والتعدد المذكورة فى البيت السابق والاضافة فى دجها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورأيت فى نسخة مصححة مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاء والضيم لىل فى قوله \* رب ليل قطعة بصدود \* او فراق ما كان فيه وداع \* موحش كالتقبل تقضى به \* العين وتأبى حديثه الاسماع \* الصلود الاعراض والباء فيه للالاسبة وضمير فيه لىل او الفراق ونفى وجود الدواع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك لىل بزيادة الإيجاش بناء على ان وجود الدواع يستدعى سابقة التلاقى فيه فقدمه المقضى لعدم ذلك التلاقى عن اصله مورث لزيادة اللال وموحش بالجرأى مورث وجشة صفة لىل كالتقبل اى الرجل الثقيل تقضى به العين اى يكون ذات وضح بمجرد رؤيته وتأبى اى تمنع ولاقبل الاسماع الحديث الصادر عنه ( قوله ولزم بطريق المكسب الى آخره ) هذا اول من اعتبر كل من التشبيهين اصلا على حدة كافعله السكاكى لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه النسبة بالنور اصلا وتقرع تشبيه البدعة بالظلمة عليه كما صرح به الشارح فى بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه ( قوله بين الدجى ) صفة النجوم لاظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله فى كون آه ( قوله وعلم ان قوله سنن لا يجتنب بينهما استند من باب القلب ) لا يتعين القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان يكون فى المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاءها وكأبه لم يذكره لان التكنة انما تظهر فى القلب الثانى كما بينه ( قوله حتى كان البدعة ) هي التى تلغ من

بينها لا يخفى ما في استناد المعاني الى البدعة التي هي كائظمة من الركائز وقيل  
لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشتراق بل الى مجرد الظهور وانما يجعل ابتداء  
مبتدا خبره بينهما والجملة صفة للسن لان الظاهر حيث لا حث ( قوله ونحو  
ذلك ما يفسد الكلام ) مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها  
مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حل على الوجه المؤدى  
كان تعليلا لنحو مصلحا وان حل على الجميع كان تكثير الله مقصد ( قوله في  
كونها كرسا او ثوبا او قطنا ) فيه نشر على ترتيب اللف ( قوله وكلاستقامة  
والانحناء والتعبد والتعبد الداخلة تحت الشكل ) الاستقامة والانحناء يعان  
غير ان الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنها واما  
التعبد والتعبد فيمعانه بحسب الحقيقة ايضا فان لكثرة الجوف سطحا  
مقرا ومعدا مع انه لاحظ فيها بالقل لعدم تنامي سطحه وضعا ( قوله كما  
في اوتار الاغاني الممتدة ) الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغي وهي بحسب  
متعارف اهل الآلة ذوات الاتوار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات  
التفخ كالبيان ونحوه ( قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الى آخره ) الطم  
لابد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية التوسطة بينهما ومن قابل  
هو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما و اذا ضرب اقسام الفاعل  
في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم العلوم بحسبها فالحرارة ان  
فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل  
حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف  
حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية التوسطة بين الحرارة  
والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت  
الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكرنا والحق ان مباحث  
العلوم دواوى خالية من الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو  
حار والزيت دسم حار وله وجوه اخر لا يحتمل المقام قوله والعفوصة  
والقبض ( الفرق بينهما ان الفايض يقبض ظاهر اللسان وحده والقبض  
يقبض ظاهره وباطنه فالأختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض  
عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير محصورة  
في التسعة وان لم يقبض فلامعنى لعددهما نوعين ( قوله والتفاهة ) قد يقال  
التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقة وقد يقال الكون الجسم بحيث لا يحس

طعمه لكثافة اجزائه فلا يتخلل منهما ما يتخلل الرطوبة العابية فاذا احتيل في تحليله احسن منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار (قوله من شأنها تفريق المختلفات وجميع التشكلات) اما انها تفريق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة بالطفافة والكثافة ولم يكن الالتئام بين بساطتها شديدا في الغاية ينقل العاطيف منه فتبادر منه الى الصعود اللطف فاللطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع التشكلات فبمعنى كونها معدلة وذلك لان الاجزاء بعد تفرقتها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فينسب اليها كاي نسب الافعال الى معداتها (قوله والبرودة من شأنها تفريق التشكلات وجميع المختلفات) ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين التشكلات وغير التشكلات وهذا هو الظاهر فامل (قوله وكون هذه الاربعة من المواسات مذهب بعض الحكماء) واما عند غيرهم فاللايسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليس الامن الاعراض النسيجية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شأنه ذلك (قوله كالبلة والجفاف) قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التبريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المتبل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المتضمنة لسهولة الالتصاق ايضا ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجرانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد بملذ كره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر (قوله والطفافة والكثافة المشهور) ان الطافة التي تعد من المواسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم الطافة بهذا المعنى عن الرطوبة وكذا الكثافة عين السيوسة (قوله على استعمال موضوعات) اراد بالوضوعات آلات تصرف بها سواء كانت خارجية كافي الخياطة او ذهنية كافي الاستدلال (قوله وهو حركة النفس مبداءا لارادة الانتقام) هذا ظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها النضب فانه يدل على ان النضب محرك للنفس لانفس حركتها فاما ان يفتي تفسير النضب على التساخ والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبداء تلك الحالة ارادة الانتقام

او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على  
تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم الطمينان للنفس بحيث اذا  
حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى ( قوله  
كالصورة الوهمية الشبيهة بالخطب ) المفهوم من كلامه انه جل الاعتبار  
الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسي على الاعتبار النفسي فيكون  
تقدير قوله وبين اعتباري ونسي وبين اعتباري محض واعتبار نسي وقال الفاضل  
الحشى في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب  
والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على  
الاعتباري عطفًا قريبًا من العطف التفسيري ( قوله كاتصاف الشيء بكونه  
مطلوب الوجود او العدم ) مثال للنسي فان مطلوبة المطلوب ليست وصفا  
مقررًا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم  
بالنفس ( قوله او كاتصافه بشئ تصويري وهمي محض مثال للاعتباري  
الحض ) وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما  
يتناول في الطرفين ( قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح الى آخره ) اى بمفهوم  
ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة المثلثة من امور مختلفة والهيئة المنزعة من عدة  
امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا  
او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة مثلثة  
واما اوصافا الى آخره ( قوله وفيه نظر كما ستعرفه ) اى في هذا التعميم المستفاد  
من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والركب الحشى الى آخره  
وحاصله ان الحقيقة المثلثة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون التزل  
منزلة الواحد وجوابه ان المراد من الحقيقة المثلثة من حقيقة للطرفين  
مثلثة من كثرة التباين بحسب اعتبار التكلم انضمام بعضها مع بعض  
وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالآخرة كشيء واحد وقد صرح  
بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مصقودا من مجموعها  
الى هيئة واحدة ( قوله والمتعدد الذى تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد  
ايضا اما حشى او عقلى او مختلف ) الذى يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال  
لتركيب الحقيقى من الحشى والعقل ثم قد بينى الامر على المسامحة وبعد  
الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادى فالاختلاف المذكور  
انما هو المركب الاعتباري دون الحقيقى ( قوله والحشى طرقاء حسيان

لاغير اى وجه الشبه طرفاه حسيان لاغير وهذا الحكم اعنى وجوب حسية  
الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى وان لم يندرج في قوله  
الحسى طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعى  
تحقيق كل من جزئيه فيهما والحسى لايتحقق في الفعل ولايقوم به واما عدم  
الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق  
على الجزء وجه الشبه الحسى ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلى فان  
المجموع المركب من المحسوس والعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا  
معقولا سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا فعنى قوله والحسى ان وجه الشبه  
الحسى سواء كان معتبرا كلا او جزء قد دخل فيه جزء التعدد واما جزء المركب  
فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم ( قوله ولذا يقال التشبيه بالوجه  
العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى ) الطرفان اعنى قوله بالوجه العقلى  
وقوله بالوجه الحسى في وضع الحال والعامل فيهما اعم اى التشبيه كائنا  
بالوجه العقلى اعم منه كائنا بالوجه الحسى ( قوله تقرير السؤال الى آخره )  
يريد ان تقريره السؤال موصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل  
الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبه كلية وثانيهما من الشكل  
الثانى مركب من موجبه كلية صغرى هى نتيجة القياس الاول وسالبة  
كلية كبرى ينتج سالبة كلية هى المطلوب وهوان لاشئ من وجه الشبه يخصى  
( قوله يابى هوان يكون غير عقلى ) اظهار الضمير اعنى هو لدفع توهم رجوعه  
الى التحقق ( قوله لكن وجوب كون طرفى الحسى حسيين يسقط اتى عشر  
قسما ) فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلاثة كون الطرفين عقليين  
وكون المشبه عقليا والمشبه حسيا وعكسه ويكونه مركبا حسيا سقط  
ثلاثة اخرى ويكون التعدد حسيا سقط ثلاثة اخرى ويكونه مختلفا ثلاثة اخرى  
( قوله وفيه تسامح ) لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفى ومثل هذا  
التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لاطيها  
والمذوق هو الطعم لالذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان يجعل  
اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اى الرائحة  
الطيبة وكذا الكلام فى لذة الطعم بل الحق انه لا احتياج الى التوجيه  
المذكور فى الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يتقابل الجهر  
فيكون مضمويا مثله ( قوله والجرة على وزن الجرعة ) وقديرك هزته فيقال

جرة مثل كرة كما قالوا للرأفة مرة ( قوله مختصة بذوات الانفس ) اى الانفس  
 الناطقة بقزينة آخر كلامه والا فلا لاسد نفس حيوانية ( قوله واذناقلت  
 للرجل القليل المغاني ) المغاني بالغني المجمة جمع معنى على انه مصدر ميمي بمعنى  
 الغناء بالقص وهو النفع ( قوله فبالعلم يوصل الى الحق الى آخره ) اندفع بهذا  
 ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضرورى الايصال والمناسب ان يفسر  
 الهداية فيأمر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شأن العلم ووجه الاندفاع  
 ان العلم ليس بضرورى الايصال العمل لكنه ضرورى الايصال الى الحق  
 والفرق بينه وبين الباطل واللام يمكن علما فتأمل ( قوله وفي وخدة بعض  
 الامثلة تسامح الى آخره ) جوابه انه لم يقصد في شئ من تلك الامثلة الى هيئة  
 منترعة من عدة معان حتى يتأقى الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل  
 منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتمثله وكم بين التقيد  
 والتركيب فتأمل ( قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة ) قد تقدم منافي اول  
 الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحياة الاصول والقواعد ولا يجوز  
 ان يراد الادراك فليذكر ( قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم ) هو العقل  
 لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك ( قوله محل نظر ) هذا هو النظر الذى  
 اشار اليه الشارح في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر  
 ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم  
 يتزع من الاشياء المختلفة وقسم يتزع من الاوصاف المختلفة لثنى واحد  
 كما ذكره الشارح فاشارة صاحب الفتح الى الاول بقوله اما حقيقة  
 ملتزمة الى الثانى بقوله واما اوصافا الى آخره ولا فساد فيه فليفهم ( قوله احيحة  
 ابن الجلاح ) لفظ احيحة بمائتين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة  
 والجلاح يجيم مضومة ولام مشددة وخاء مبهمة ( قوله وقد لاح في الصبح  
 الثريا كما ترى ) الكاف في مثل قوله كما ترى ليس لتشبيه بل لجرد التقيد والمراد  
 ان انصاف الثريا بمشابهة العقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى  
 متأخرا عن قوله كالعقود ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب  
 كما ترى وجوه اقربها انه في موقع المصدر اى ظهر ظهورا مثل مائة ( قوله  
 وقبجاه بتشديد اللام كما في هذا البيت ) قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعم  
 اهولة ام ضرورة وقال شارحه الدينورى وليس بفضيح ( قوله اى تفصح  
 نوزه ) والنور يفتح النون الزهر ( قوله فكأنه اراد بمقدار مخصوص من مجموع مقدار

التريا لاما ذكره الشيخ ثلاثا يلفو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار التريا  
ومقدار العقود ( قوله وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا الى اخره ) دفع  
لما توهم من ان التشبيه وهو عقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد  
( قوله كأن مثار النقع ) المثار يضم الم اسم مفعول و اضافته الى النقع من  
اضافة الصفة الى الموصوف اى النقع المثار ( قوله قد داخل بكثير من اللطائف  
المراد من اللطائف ما سيذكره من المعاني المختلفة ومن اخلال الماضى بها ان تلك  
المعاني انما يفهم اذا جعل التشبيه القليل المقارن لتهاوى حال كونه مقارن له  
وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدلالة على الحال واما اذا جعل  
ماضيا فالمبادر حيث هو التشبيه بلبل تهاوى كوا كبه فى الزمان الماضى  
بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشى فى شرح  
المفتاح تهاوى كوا كبه بقوله اى تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى  
جعل تهاوى ماضيا كالانحى ( قوله بقمع الهاء وكسر الواو وتشديد الياء )  
واما بضم الهاء فهو معنى الصعود ( قوله فى حكم الصلة للمصدر ) اقم لفظ  
الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها  
صلة للفعول الذى فى ضمنه اضى المصدر حكما ( قوله فهو لم يقتصر  
الى آخره ) البصاحة النقع وصل السيف اى اخرج والاعتماد جمع غمد  
وهو غلاف السيف وتسبب من ركب الشيء فى الماء رسوبا اى سفل  
وجعله من ركب السيف اى مضى فى ضربته لا يلايم قوله يعلو وقوله  
والارتفاع والانخفاض وفى بعض النسخ ترسوم رست اقدامهم فى الحرب  
اى ثبتت والاول اظهر واختتام الحرب اشتدادها يقال احتدم النار بمعنى  
التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر ( قوله بل هو  
ما يتعلق به معنى الامارة ) اى تعلق المقارنة والمصاحبة لانه لم يثبت عليه  
حكم الامارة كما لم يثبت على بكر فى المثال المذكور حكم الضرب ( قوله  
ما يجرى فى الهيات ) ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه التشبيهى فى الهية  
لانه تقسما مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الوصول  
فى الموضوعين بالهية فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام فى الخاص كما قال  
الجوان يجرى فى الانسان اى يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغييره عبارة  
الشيخ فانها تفيد بيان حال الشيء وضيم يجرى فيها عائد الى التشبيه لالى وجهه  
فيفهم منها كون الهية وجه الشبه بلاشابة تعسف ( قوله احدها ان يقرن

بالحركة غيرها في التركيب احتياجا الى التقدير اذ لا مانع في الجملة الخيرية الى المبتدأ لان فاعل يقترب هو غيرها والضمير في غيرها عائد الى الحركة فيق المبتدأ اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى ان يقترب فيه بالحركة غيرها او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه اى بحركتها فيحصل الربط بلا احتياجا الى تقدير فيه وهذا ايضا انما يلزم من تفسير عبارة الشيخ لان ضمير يقترب فيها عائد الى المبتدأ بلا احتياجا الى تكلف ثم لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قوله ان يقترب بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ ايضا لكن لزومه في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة قسمها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة الهيئة ولا حاجة حينئذ ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام المصنف لان الخبر عين المبتدأ فتأمل (قوله اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسر ان يحى في النيات الى آخره) لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لم في عبارة المصنف بل هو عبارة عن الاحوال اى من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال هي ان يحى المذكور (قوله والثاني ان مجرد هيئة الحركة) اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عائد الى المبتدأ لاتحادها مع المبتدأ (قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) لم يرد بالاشل للفلوج بل المرتعش اذ في كفه يؤدي المرآة الهيئة المقصودة (قوله مع موج الاشراف) من وضع الظاهر موضع الضمير اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع توجه وهو حال عن الحركة اى كائنه زمان توجه (قوله يقال بداله اذا قدم) ومصدره ممدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى ان فاعل بد الضمير راجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام (قوله فان الشمس اذا احدا الانسان النظر الى آخره) تعليل بمعنى الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احدا الانسان النظر اليها ليعلم جرمها الى آخره (قوله بمحذوف الهزة اى قارى) قلبت الهزة ياء ثم ضل به ما قبل بنقاض (قوله فانطبا مرة وانتاحا) الفاء لسهولة كانه جواب لسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصنف وقيل بمعنى ان التعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والاحتجاج الحقيقي للصفاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق



فيلثم أجزاءه ولعل أنفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشر أضواءه وانطباعه انضمام أجزاءه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية ( قوله ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بمروء ) ضمير حفت اى احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع قينة وهى الجارية مقننة كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المقننة وليس كذلك وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان او وصفه ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي اثار تلحفت على تلبست ايماء الى احضار السرو بتمامه فان الحافة ما يستر المرأة من رأسها الى قدمها وحضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل اليه اى بحضور الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف فامته وحسن طوله والفاء في فكأ نها للتعقيب والترتيب يعنى اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه على التشبيه التالى والواو في والريح جاء يميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى ( ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها ) بناء على تأويلها بالذكور كالهواء الهاب ويميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا تناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم رطابها ومن وجوه لطيفة مافيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ لدنو والعناق والحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة تأدية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لامحالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدرك الخجل فيرتدع اسرع من حركة من يهم بالدنولان اذ ما ج الخوف اذ اقوى من اذ عاج الرجة كذا في الابضاح ( قوله من جدل الله لامن جدل الانسان ) اشارة الى دفع التناقض الظاهرى بين قوله مجذولة وبين قوله لم يجدل ( قوله قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق الى آخره ) البيت لا يخلو والصفحة الجانب والمراد ههنا اليدوقيل الحدوقيل العنق وهو المناسب للصليب والتعاس هو ما تقدم النوم من الفتور فان النوم ربح تقوم من أغشية الدماغ فاننا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام والهوة الاسترخاء

والبطو والتطى التبد وفي تشبيه المصلوب الذى لا اثر للحياة فيه بالحب  
الذى يرتحل حبيبه وهو يد صفحته لاجل توديعه لطافة لايامه الى ان الحب  
في هذه الحالة في حكم الاموات ( قوله ثم لم يحملوها اى لم يحملوا بما فيها ) فذكر  
العمل بلفظ الجمل على طريقة المشاكلة اولانهم لما لم يعملوا بها كما هم  
لم يحملوها جعل حملهم كلاجل لعدم عملهم ( قوله وان الحمار جاهل بما  
فيها ) وكذا في جانب المشبه اراد يجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم  
عدم الانتفاع فذكر المألوم و اريد اللازم وهو النقي في جانب المشبه  
ايضا وبهذا يدفع ما يقال ( ان الذين حملوا التوراة ) غالون بما فيها فكيف  
يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه ( قوله يقال ابرق القوم آه ) ذكر رجال الدين  
في شرح الايضاح انه يقال ابرق القيم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد استعمال  
هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد  
الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه ( قوله فلما رآوها  
( اقشعت ) يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اى صار ذات قشع كما يقال  
كبه قاكب والهزة ههنا للصيرورة لللطواعة اذ لم يحى افضل مطاوعا لافعل  
بل مطاوع قشع وكب اقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة  
الملك ( قوله زيادة روح ) الترح ضد الفرح ( قوله قالبا في قوله باتصال  
ليست الباء التي تدخل في المشبهه ) اى ليست الباء صلة لتشبيه بل للابسة كما في  
كتبت بالقلم ( قوله فان قلت هذا يقتضى آه ) حاصل السؤال انه يلزم بما ذكرته  
في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمع التي من قبيل التعدد تشبيها مركبا  
وليس كذلك وحاصل الجواب منع لزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في  
البيت وبين التشبيه التعدد في المثال المذكور في سيل التوضيح و اراد بالواحد في  
قوله تشبيها واحدا ما يقابل التعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد ( قوله زيد  
يصقو ويكدر ) الكدر ضد الصفو و بابه طرب وسهل ( قوله وليس في قولنا  
يصقو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفين ) قيل فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا  
يصقو ويكدر عدم دوام احدي الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من  
احدهما الى الاخرى كان ذلك يزائنا على الجمع بينهما لان الانتقال من  
احدهما الى الاخرى امر وراء ثبوتها ( قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصقو  
ليس من التشبيه المصطلح ) قال جلال الدين في شرح الايضاح بعد نقل  
كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في

الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم  
وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه  
المصطلح واذا سلم الجيب ذلك فرحبا بالوافق وليت شعري ان اى مقدمة من  
مقدماته صارت مندفة بما الجاب ( قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف )  
لم يذكروا وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو البأس في الاول  
والجود في الثاني والمضأ في الثالث لظهوره ( قوله تزوالذ كر على الاثنى ) قيل ان  
العراق يخفيه وقيل ليس له الا الطاعة وفي كلام على رضى الله عنه ان صح ما نقل  
انه لاسقاد في الطاووس فليس اقرب من مطاعة العراب ( قوله بواسطة  
تمليح اوتهمكم ) التهمك يكون ملاحظة جانب المشبه بخلاف التلميح كذا  
في شرحه للفصح وبالجملة التلميح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهمك  
بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليست بدر ( قوله وان قوله حاتم مثال لتمليح  
دون التهمك ) ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال  
ما شبهه بالاسد لتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو لتمليح  
فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان المشبه قد يتزع من نفس  
التضاد بواسطة تلميح اوتهمكم وهما ما شبهه بالاسد الجبان وانما حاتم فاقى  
للعجل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول لتمليح فهم منه انه يجوز  
كون المثال الثاني له ان قلبت فلا يفهم منه بعينه كون المثال الثاني التهمك  
فامضى قوله لا التهمك قلت معناه لا التهمك فقط كافي المثال الاول ( قوله قال  
الامام المرزوقي الى آخره ) في نقل مقاله اشار الى ان قول المصنف بواسطة  
تمليح اوتهمكم بلفظ اوليس لامتناع الجمع بل جواز الجمع مثل الافراد ( قوله اتاني  
من ابي انس وعينه ) البيت لشقيق بن سليك الاسدي نزل على زينة المجهول  
اي ذاب والقبضة الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغير الضمك ففسل  
حيث نزل على زينة المعلوم بمعنى اذاب والضمك اسم ابي انس كذا ذكره الامام  
المرزوقي وقيل الضمك ملك من الملوك الماضية قتله افرديون اللات اطلق  
على ابي انس تمليعا او هزوا ( قوله كان تشبيه ) اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها  
( قوله لان الخبر في المعنى هو المشبه ) اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به  
مجمد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلامعنى التشبيه لزوم تشبيه الشيء  
بنفسه ( قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن الى آخره ) وقال الكوفيون  
والزجاج كان يحى للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا

كان الأرض ليس بها هشام \* اى لان الأرض لا يجوز ان يكون تشبيها  
لانه ليس في الأرض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال  
عن العلة مقدر و اجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون  
في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه  
لانه بها كالفيت وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف من سد مسده فكله لم يمت  
( قوله اى في الكاف ونحوها ) يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر  
في قولك مثلك لا يخل لان في الكلام مقدر ( قوله اى حاله وقصته البجينة  
الشان ) المثل في الاصل بمعنى المثال وهو النظر وكذا المثل كشبه  
وشبه ثم نقل الى القول السائر المثل مضربه بمورده ثم استمر للقصة او  
الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صرح هذه الاستعارة لانهم  
لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا لتشبيه الاقوال فيه غرابة من بعض الوجوه  
( قوله او كصيب من السماء ) الصيب فعل من صاب يصوب اى تزل ويطلق  
على المطر وعلى المصاب ايضا ( قوله ولا يفرد آخر يجعل تقديره ) مثل  
ان يقدر كمثل ماء او يهدر كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى  
الصفة و صفة الحياة الدنيا لانشبه بذات النبات ( قوله من انصارى الى الله  
الآية ) انصار جمع نصير بمعنى الناصر ككشيف و اشراف و جمع الناصر  
نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب و جمع صاحب اصحاب كفرخ  
و افرأخ قال الفاضل المحشى في شرح المفتاح معنى من انصارى الى الله  
من جندى متوجها الى نصرته الله فالإضافة في انصارى من اضافة احد  
المشاركين الى الآخر كما انه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي  
في نصرت الله ولو كان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابقه الجواب اعنى  
قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف  
اى نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن  
انصار الله من اضافة احد المشاركين في النصرة الى الآخر ومعناه نحن  
جند الله نصرك معه فإى ترجيح لتوجيه في الاضافة الاولى واى وجه للمصر  
في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ماذكرته  
يقضى صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى ( يا ايها الذين  
آمنوا كونوا انصارا لله ) حتى يلائم التشبيه المقصود من سورة الآية الكريمة  
مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله تعالى ( نحن انصار الله ) فيما ذكره

ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو  
الجملة على الاضا في اعنى بالنسبة الى اداء الكلام على ظاهره وعدم التأويل  
بوجه ما قامل ( قوله والزمان مقدر اى آتاك حقوق النجم ) هذا مذهب  
الجمهور النحاة وعند على ابي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيحصل لسعة  
الكلام ازمانا لاعلى طريق حذف المضاف والحقوق القسيو به ( قوله بان الآية  
حيث لا يكون نظيرا ) اذ المشبه به حيث لا يكون مذكورا لا مقدر ( قوله  
ويستزاد من قولهم نحن انصار الله ) الزاد بالا ستلزام الانتقال من ذلك  
القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي ( قوله اذ حواري الرجل صفيق  
وخلصاته ) الحواري من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب  
عيسى عليه السلام قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو  
خلصاني وهم خلصاني اى خالصتي يمتوى فيه الواحد والجمع والخلص  
كالخدن مثل الخلصان ( قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا الآية ) اى بين  
لهم وصف ما يشبه الحياة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها ووصفها القربة  
( قوله فلا ينبغي ان يرج عليه ) يقال عرج على المنزل تعريحا اذ حبس  
عليه عليه والتعرج على الشيء الاقامة عليه ( قوله قال صاصب الكشف  
لو اطلب هذه الصائير مرجعا الى آخره ) فيبحث وهو ان الصورة المنتزعة  
عن الصيب وما بعده لا يصح مشبها بها بل المشبه بها الصورة  
المنتزعة عن ذوى الصيب معه فتقدير ذوى ضرورى ويمكن دفعه فتدبر  
( قوله وما هو بين في هذا قول لبيد ) اى فان ما يلى الكاف ليس بمشبهه  
وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار بما لا يصح أصلا بخلاف  
تشبيه الحياة بالماء وايضا ربما يغير هناك مضاف الى كثر ما بقرينة ذكره  
في المشبه والواو في قوله واهلها بها حالة واهلها ميتد أو بها خبرها ويوم  
حلوها ظرف لهذا الخبر وبلقاء خبر مبتدأ محذوف اى وهى يلاقع  
والبلقاء جمع بلقع او بلقعة وهى الارض القفر التى لا شئ بها وفي الحديث  
الخير القاحلة تذر الديار بلاقع وضدوا ظرف لبلقاء لما فيها من معنى الفصل  
ولا يجوز ان يكون خبرا له لا متناع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة  
الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون الديار  
حال كونها كذا وبعد آليت المذكور وما المال والا هلون الاودعية \* ولا بد  
بومان ترد الودائع \* وما القوم الا كالشهاب وضوءه \* يحول رماد ابعدهما هو

ساطع \* ( قوله وفي كون الفعل متباً عن التشبيه نظر الى آخره ) يمكن ان يقال استفيد الجمل من الفعل انباء ذلك التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب الجمل كافي علمت زيدا اسدا فتأمل ( قوله والفرض منه في الاغلب يعود الى المشبه ) لما كان احتمال التشبيه بمنزلة القياس في اثناء شيء على آخر كان الوجه ان يكون الفرض منه عابداً الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلبوا اكثر وايضاً المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه ( قوله فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الفزال ) فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه ( قوله او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه دون المشبه ) وانما تركه لظهوره بما ذكر اولاً ( قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه ) لا يجوز معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له ( قوله وتقوية شانه ) الضمير في شانه راجع الى المشبه ٧ والشان بمعنى الحال فقوله شانه بمعنى تقوية حاله ( قوله من لا يحصل من سعيه على طائل ) الطائل الفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه لاغناء ولا مزية وعلى هذه يحتمل ان يكون زائدة كافي قوله ان الكريم وايبك يعتمل \* ان لم يجد يوماً على من يتكل \* فطائل فاعل لا يحصل ويحتمل ان لا تكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الوصول كما هو الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع ( قوله لتقدم الحسيات وفطر الف النفس بها ) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتبناها لما من بينهما من المشاركات والبيانات اجلا لا يحصل لها علوم كلية هي العقليات ( قوله ما يجده في قوله ويوم كطل الرمح الخ ) البيت لشرفة ابن الطيفل او لابن الطيريقو بعده \* لدن غدوة حتى ازوح وصحبتى \* عصاة على الناهين ثم المناخر \* كأن اباريق الشمول عشية \* اوزيا على اللفظ هوج الخناجر \* المراد بدم الزرق الحجر وعنا حال منه اي تناول دم الزرق صائراً عنا اولفوم متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية چار باره واصطفا كما ضرب بعضها بعض وفي الصحاح اصطباق بذل اصطكاك وهو الطرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم يتوأن يكون معرفة كبحر واذا تون يكون نكوة والرواح ٩ تقبض القدو والصحة ههنا جمع صاحب مثل فرهة وفارة والشم جمع اشم من الشيم وهو ارتقاء في قصبة

٧ لا الى الحال باعتبار كونه بمعنى الوصف

٩ وهذا الذهاب من اول وقت الزوال الى المغرب والعصر وهو الذهاب من صباح الى وقت الزوال

الأنف مع الاستواء اعلاه والناخر جمع منفر وهو في الاصل ثقب الأنف وشبه  
 الأنف كناية عن الرضة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز  
 بكسر الهززة وقع الواو وتشديد الزاء المجمة الباطلة وقد جمعوا بالواو والنون  
 وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفية والعوج جمع اعوج  
 والحناجر جمع خبيرة وهي الخلقوم ومثلها الخنجور شبه اوائ الخور  
 وقد فرغت وامثلت بطيور ماء اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر  
 ( قوله ظللنا عند باب ابي نعيم ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والساقفة ناحية  
 مقدم العنق ) قوله من انشاد قوله اذا هم التي بين عينيه عزمه \* الخ  
 البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عني  
 العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا \* وبعمه ولم يستشر في رأيه  
 غير نفسه \* ولم يرض الاقام السيف صاحبا \* المراد بالعزم المزموم عليه ونكب  
 بمعنى تنكب أي انحرف واتصاب جانباً اما على الطرفية أي في جانب أو على  
 الحالية أي متجنباً ( قوله اعرف واشهر ) لاعلى الاطلاق بل يكفي ان يكون  
 كذلك بالنسبة إلى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات  
 وقيل يوجد وصفا يعم امر اشتهاه كل الناس ( قوله نقلا لامتناع وقوع  
 المشبه به ) قوله نقلا مفعول له تشبيه فخم أو لا يرازم وقوله لامتناع مفعول به  
 لنقلا واللام دامة وليست بحرف تعليل لنقل الامتناع ( قوله عند حضور  
 المشبه به ) فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه  
 كما في حديث البنفسج لا نقل فيه بصورة النادر إلى كثير الوقوع اصلا لانه  
 لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره ( قوله ليستطرف استطراف  
 التوارد ) رده الفاضل المحشى في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظا لفتح  
 في قوله ليستطرف تعقيد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير  
 عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكره من الاستطراف لا يخلوا عن بشاعة  
 وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويحمل الإشارة  
 إلى تقص ليستطرف واما التفصيل الذي ذكره فبأن الامر ( قوله وقيل  
 معناه لئلا ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول ) فيه حذف مضاف أي  
 من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ التثنية في هذا التوجه مقم  
 بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح وزد هذا التوجه باستزاده  
 ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطراف اما اعرف بوجه التشبه او اقوى

فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفهم فيه حجر موقد وانت خبير بان اللازم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لئلا ماذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصحح الواقع جزاء لانقضاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكر القاضل المحشي في شرح المفتاح (قوله) وحيتئذ لا يبعد ان يكون الى آخره (يعني لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا معها كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقدير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الى آخره بقي ههنا شيء وهو ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لا بد فيما يكون للترتين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقبح مع قوله وحيث لا يبعد ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزين مثلا والفرق ظاهر فتأمل (قوله) وجهه مجبور بسلطة جامدة الى آخره (المجدور ما عليه اثار الجدرى والسلطة البراز نقرتها اي ثقبها بالنفار والذبيكة بكسر الدال وفتح الباء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر التقرب في السلطنة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر بقربه لانه للتقريب (قوله) ولا زوردية (الواو بمعنى رب ولا زورد بالزاء المعجمة المخالصة لان التي اشربت سورة الشين لا يستعمل في كلام العرب (قوله) بمشاهدتها عناق (العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعاينة (قوله) غرض برف الغرض الطرى (وبرف بالقاء من رف لونه اي برق وتلاؤه قال الشاعر بربك هل ضمنت اليك ربا \* قبل الصبح او قلبت فاها \* وهل رفت عليك قرون ربا \* رفيف الاخوات في نفاها \* (قوله) ككثيرة الجايح الى آخره (حكى ان قاضي مهيستان دخل على صاحب بن عباد فوجد صاحب متعنا فاحدعه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي \* وأشار الى قدمائه بان يتوه فاستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى شريف في الين فقال اشهى الى النفس من الخبز \* فامر صاحب بان يقوم له مأثرة (قوله) وهذا الكلام محل نظر (ربما يتكلف ويقال الزاد بالتناقض في الجملة ولو في الاعرفية او الاتمية لا التناقض في وجه التشبيه فقط نعم رد ان يقال بان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً



قوله ام من غير في الخ ﴿ ٤٩٧ ﴾ قيل قد تهر عندهم ان العطف بام يقتضى ثبوت احد المتساويين

وان يطلب التعيين  
فترتب قوله فوالله ما  
ادرى الى آخره على  
البيت السابق يقتضى  
ان يكون المطلوب تعيين  
ان المسيل به اما الخ  
او العبرة او تعيين ان  
المشروب العبرة او الخ  
وظاهر البيت لا يفيد  
فالوجه ان يؤول  
المصراع الاول الى امن  
الخ التي اسيلت بها  
جفوني ام من عبرتي  
اشرب المصراع الثاني  
اي ام اسيلت بعبرتي التي  
اشرب والا قرب ان  
المصادلة باختيار اقامة  
المزوم مقام اللازم  
لان المشروب اذا كان  
عزيمه كان المسيل به  
ايضا هي ونظيره قوله  
تعالى افلا تبصرون  
ام انا خير فان الاصل  
ام تبصرون فاقم السبب  
مقام السبب لانهم اذا  
قالوا له انت خير كانوا  
عنده بصراء صرح به  
سيبويه نحوه

ولا يلزم التماثل حقيقة وهو ظاهر ( قوله فمن مثل ما في الكأس عني يسكب \*  
فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان  
قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كالا يخفى على المتأمل ولو سلم  
فقد صرح بجواز التشبيه عند اعادة الجمع بين الشئيين في امر طاول الكلام  
اسلوب والثاني اسلوب آخر فلا محذور ( قوله من غير قصد الى المبالغة آه )  
انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه  
اقل الاعراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما  
كان القصد الى آخره ( قوله لو جب جعل الفرة مشبها والصبح مشبها )  
قال بعض الافاضل الظاهر ان ايراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه  
يجب جعل الفرة مشبها والصبح مشبها من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ  
فتى اريد شي من ذلك لم يستقم اى العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان  
العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشارح لانه ازيد في ذلك فان قلت  
كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الامة قلت  
مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة واردة الحاق الناقص بالكامل حقيقة  
لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الامة والحاق الناقص بالكامل ادعاء تعيين  
العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشرىف ههنا ذهول  
انتهى وقد يوجه جعل الشرىف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه  
على الاشارة الى حكمي التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فلناسب ان تعرض  
لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف  
مقصود في الثاني دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشببه  
بخلاف التشبيه اذا لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة  
وانت خبير بان نقل كلام الشيخ قد بما ذكره ذلك للفاضل قال الشيخ في استمرار  
البلاغة جملة القول هذا انما يوجد في بعض النسخ ( قوله فان العكس يستقيم  
في التشبيه ) اى من غير ان يعتد تشبيها مقلوبا ( قوله فان المشبه وهو الشمس  
غير مقيد ) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حركتها فيكون مقيدا قلت  
الحركة انما لاحظ في وجه التشبيه فلا يعتد بقيد المشبه فتدبر ( قوله مؤلفة  
متفرقة في اديم السماء الى آخره ) للمؤلفة التلاوة واديم السماء وجهها  
ووزنهما الصافية نصب على المصدرية ( قوله والمشتري قداده جملة اسمية  
وقعت حالا ) والعامل معنى كان وفي شاخ الرفعة اى محل حال الرفعة من قبيل

٧ قوله قال الشيخ في  
 اسرار البلاغ فله القول  
 هذا انما يوجد في بعض  
 النسخ وانما لم يذكر الشيخ  
 عدم القصد الى بيان  
 الاهتمام مع انه من علة  
 ما يؤدي فيه بالتشبيه لانه  
 اقل الامراض المذكورة  
 وجودا كما اشار الى ذلك  
 في المفتاح بقوله وربما  
 كان القصد الى آخره  
 قوله او جمع وصفين قبل  
 الظاهر انه عطف على  
 الصورة وقوله على  
 وجه متعلق بالجمع  
 السابق ويحتمل ان يكون  
 معطوفا على الجمع السابق  
 ويكون اشارة الى الحكم  
 بالتشابه بين الهبتين  
 وقيل بالجمع الاول اشارة  
 الى ماهو احسن اعني  
 ترك التشبيه الى الحكم  
 بالتشابه الثاني الى ماهو  
 غير الاحسن بقوله على  
 وجه متعلق بالجمع الثاني  
 والظاهر ان في الاصل  
 حال من ضمير وحده  
 الراجع (قوله فان العكس  
 يستقيم في التشبيه اي  
 يستقيم في التشبيه الواقع  
 في باب التشابه ٢

جدجده حال من المستقر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد  
 رفعت في المنتظر بان يكون مثلا في النصف الشرقي ويكون المريح اقرب  
 الى المشرق والاطلح في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقدا سرجت  
 صفة للمشتري قال الفراء تسكين الميم في شمة وشمع من كلام المولدين  
 والاصل القمح (قوله فانه لو قيل المريح كالمشتري الى آخره) يعني ان تشبيه  
 المشتري بالشمة المرسجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شي  
 احمر اللون خلف شي ابيض اللون مثلا لا يثبتها مسافة قريبة الا ان تشبيه  
 المريح بالمشتري عن دعوة لا يصح (قوله وهو القول الفصل والمذهب الجزل)  
 اراد بالفصل القوي والجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركب (قوله وكذا  
 تشبيه الشاة الجلي) لم يقل الجلي لانه في الناحية الشاة واحدة للتأنيث والتأنيث  
 وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة (قوله زهر الرمي) الرمي جمع روبة وهي  
 ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فقصدت باحضار اهائه حل الزهر  
 على النبات اما مجازا ام رسلا او استعارة (قوله ولا يح) هذا عن تسامح لان  
 قوله مقرر تقدير ليل مقرر كاصرح به فقيه تعدد وشابة تركيب وجوابه  
 ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة  
 الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به هنا ليس كذلك (قوله وايضا تقسيم  
 آخر للتشبيه) لم يعد تشبيه التعدد بالتعدد فيما مقابلا من الاقسام  
 السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه الفرد بالفرد حقيقة  
 فلا معنى لجملة قسمائه (قوله ربطا بعضها وباسا بعضها) لا يخفى ان ربطا  
 وباسا حال من قلوب الطير والفاعل معنى التشبيه المستفاد من كان فاجبه  
 ان الحال يجب ان يكون مطلوبة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد  
 انعقدت ههنا حيث لم يقل ربطية وباسية فاشار الشارح بقوله ربطا بعضها  
 وباسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء  
 رافعه ولا يحجزه البصريون ولا بعض الكوفيين الهم ان الا ان يراد ان  
 تفصيل الخال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها  
 فان الربطية بالنسبة الى بعض والبسوة بالنسبة الى آخر والاطهر ان يقال  
 التقدير قسميا ربطا وقسميا وباسا (قوله اي قول الرقيش الاكبر) الرقيش  
 الترين والحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا اليت واسمه عون بن سعد  
 من بني سدوس واما الرقيش الاصغر فهو من بني سعد (قوله فتشبيه

التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه ( قوله قدشيه  
الجمع ) سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في التشبيه وان كان المشبه  
بهما على التفاوت ( قوله اغيد مجدول مكان الوشاح ) الفيد التعممة يقال  
امراة غيداء وغادة ايضا اى ناعمة بينه الفيد . والاغيد الوسنان المائل  
العنق والوشاح ينسج من رايم حريضا ويرصع تشده المرأة بين عاتقها  
وكشها يقال وشاح ووشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح  
الصدر وقيل الحاصرة ( قوله كاتمايسم عن ثؤلؤ ) ضمن تسم بمعنى تكشف  
فعداه بمن ( قوله يفر من ثؤلؤ رطب ) يقال افتر عن اسنانه اذا قسم بحيث  
اظهر اسنانه و الثؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطالع من الكتم  
وهو نور ابيض يشق عنه الكفرى وحب الماء التفاحات التى تقطوه ( قوله  
اتنى بالامس اياته الى آخره ) علله بشئ لهامه كايعلل الصبي بشئ من  
الطعام والروح بالفتح نسم الريح والروح الراحة ايضا ورد الشباب بضم  
الباء من قبيل جين الماء اى الشباب المشبه بالبرد وهو التوب في الطراوة  
والنضارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النور فان نوم الشباب الطيف من نوم الشيخوخة  
والاول اظهر والامان الامن و في بعض النسخ الا فان جمع اقية جمع فاء  
الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالامان وهو جمع امنية  
وعهد القباذ مائه والدنان جمع دون وصفوها خلاصا والقبان جمع قينة  
وهى الامة كما سبق ( قوله غير حقيقى ) اى غير متحقق حسا ولا عقلا ( قوله  
ولا يقال ان فيه تمثيلا ) فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف  
متحققا حسا في التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل  
( قوله فنه ماهو ظاهر ) وجهه قوله ظاهر هو المثل وقوله وجهه من التخرج  
ولم يرد ان فاعيل ظاهر مخنوف اذ قد سبق في بيت امرأ القيس كان قلوب  
الطير الى آخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان  
استناد الظهور الى الجميل مجازى وانما المراد ظهور وجهه فذا ذكره ما  
المعنى لانه توجيه التركيب فقدر ( قوله مصنعة الجوانب ) المصنعة الذى لا جوف له  
( قوله هو ربيع الكامل الآخر ) قيد الشارح الكامل والوهاب بالرفع  
على انها صفتان لاصقهما والحفاظ بكسر الحاء والقوارس بالجر على  
الاضافة لانهما لا يصلحان الوصفية لعدم جواز علمهما على سابقهما  
( قوله تكلتهم ان كنت ) اعلم تكلتهم على صيغة الحكاية والتكل قد ان

٢ من غير ان يعد تشبيها  
مقلوبا والظاهر ان  
التعليل المذكور لما فهم  
من الشرطية المذكورة  
يعنى ان الاقتصار على  
الجمع المذكور اذ لم يقصد  
المبالغة والحق الناقص  
بالكامل اذ لو اريد شئ  
من ذلك لم يقصر على  
الحكم بالتشابه لتنافي  
لازميهما لان الثاني يقتضى  
جواز العكس من غير  
ان يعد تشبيها مقلوبا  
والاول يقتضى عدم  
الجواز فينه بحث وهو  
انه لا قصد الى المبالغة في  
بيان الامكان والحال  
والمقدار بل في التزيين  
والتسوية من غير استقامة  
العكس نسخها

المرأة ولدها ( قوله اى من يحمل ) فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل  
 الجميل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالجميل قلت بل له وجه اذ لا يذكر  
 الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه  
 على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الخلية  
 كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفضل ايضا  
 ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقيم  
 في نظر البلغاء ( قوله لان الفاضل لا يشعر بالثجاعة ) اى لا يدل عليها  
 بخصوصها اذ دلالة العام على الخاص ( قوله فان وصف الحلقة بكونها  
 مفرغة ) الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله  
 لا يدري اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للتشبيه لا يصح  
 التشبيه بدونه اذ ليس التشبيه هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما  
 لا يخفى فتدبر ( قوله سيصبح العيسى وبالبيل عند فتى ) العيسى بالنسبة المهمة  
 فاعل يصبح والبيل معطوف عليه والباء في في التعديده ومعنى اصباح  
 العيسى به عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح ( قوله كقوله فلان  
 كثر اياديه لدى الى آخره ) ساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة  
 لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح  
 الباب السيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها  
 المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الوصول اى فلان الذي كثر اياديه  
 على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه  
 معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز  
 ان يعامل معاملة التكرات في الموصوفية بالجميل كما هو عومل العرف بلام  
 العهد الذهني بذلك ( قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الى آخره )  
 ولعل البير في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما يمكن امر اظاها  
 دل على امكانه بامور موجودة يستتبعه ( قوله فحطوا وجه الشبه ههنا هو  
 الخلاوة مثلا وهو امر حسى ) فيه بحث لجواز ان يريدوا الخلاوة الكلية  
 لا الجزئية ( قوله والذي يحظر بالبال ان معنى كلام السكاكي الى آخره ) وانما قال  
 يشبه لاحتمال انهم لم يشبهوا لتحقيق الذى ذكره فنبهوا الكلام على ماهو  
 المتعارف بين الجمهور من ان الحرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة  
 بلا تفرقة بين ماهو جزئى محسوس وما هو كلى معقول وههنا بحث وهوان

قوله وفساده بين  
 لان جعلهم الى اخره  
 يمكن ان يقال في قول  
 الشارح العلامة هو  
 الخلاوة مثلا بيراد لفظ  
 مثلا دفع هذا الملام  
 لان غرضه ان الباعث  
 امثال هذا التسامح  
 وقولهم اخلد يشبه  
 الورد في الحرة المحسوسة  
 من الامثال فليأمل عده

قوله ينتقل فيه من المشبه  
الى المشبه به الى آخره يعنى  
اذ لوحظ المشبه وقش  
عن المشبه به فانه ينتقل  
اليه وكذا اذا سئل بان هذا  
الشيء بماذا يشبه قول مع  
غلبة حضور المشبه الخ  
اعترض عليه بانه جعل  
اولا ظهور وجه المشبه  
علة السهولة الانتقال من  
المشبه الى المشبه به فيكون  
في المعنى علة لغلبة حضور  
المشبه به عند حضور  
المشبه وجعل ثانيا غلبة  
حضور المشبه به عند  
حضور المشبه علة لظهور  
وجه المشبه فين كلامه  
تدافع واجيب بان المراد  
بما ذكره اولانه ينتقل  
من المشبه الى المشبه به من  
حيث انه مشبه به اى  
التصديق بان ذلك مشبه  
بهذا الشيء فيكون ظهور  
وجه المشبه علة لهذا  
التصديق وغلبة نفس  
حضور المشبه به على  
الوجه المذكور

السكاكى جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه المشبه  
اعتباريا والجرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليس هشة غير متقرة فكيف  
يكون التسامح في هذا من قيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري  
ما لا يكون موجودا في الخارج وفي الجرة الكلية كذلك اذا تحقق عدم الوجود  
الكلى الطبيعى في الخارج لا نقول فلا يكون لقول السكاكى وهذا التسامح  
لا يكون الا حيث الى آخره فائدة معتديها لان كل وجه المشبه حيث اعتباري  
الهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون تسامحهم بطريق القطع  
لا يكون الا في ذلك فتدبر ٢ (قوله ولذلك قيل النظر الاول حقا) انزما  
يستحسن بها التقيح ويستقيم الحسن (قوله فلان لم يمن النظر ولم ينعمه)  
يقال امن الفرس اذا تباعد في العدو قالامعان مجاز في النظر الدقيق  
والوجه غير خفى وامانهم فعله معان كثيرة والناسب هنا ما ذكره الجوهري  
لما انه يقال انهم كذا اى زاد (قوله لم يما يقضى الرجل دهره الى آخره) اى يضيئه  
يقال قضيت الامراى نفذته (قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه)  
ان قلت فلم لم يعلوا عدم ظهور وجه المشبه بدور حضور وجه المشبه  
كما علوا الى آخره بدور المشبه به قلت لان المشبه به علة التشبيه الحاصل  
بين الطرفين وظهور وجه المشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه به (قوله  
جلبت ردينا البيت) قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى  
الشام والقناة الدينية والرح الرديني وزعموا انه منسوب الى امرأة سمهرسمى  
ردينة وكانا يقومان القناتخط هيمرو الظاهران قوله والقناة الدينية والرح  
الرديني ابتداء كلام اى ويقال القناة الدينية قوله وزعموا انه منسوب الى آخره  
بان معنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني ربح منسوب الى الاردن فقد  
وهم بدلى على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الى آخره كما لا يخفى على من له ذوق سليم  
فتأمل (قوله او يعتبر الجميع كما مر من تشبيه) الثريا الى آخره فان قلت جميع  
اوصاف الشيء ظاهرة او باطنة لا يطلع عليها احد حتى يتأق ان يعتبر هافى  
التشبيه قلت ليس المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به  
بحيث لا يشذ عنها بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه  
التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف  
من حيث الوجود واردة هنا غير خفى على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ  
المقابلة بقوله ان تأخذ بعضا وتدع بعضا (قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة

الى آخره) قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل  
او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على  
الابتداء وعبارة خبراله والجملة هي البيان لقولنا لان قوله بمعناه ان معك وصفين  
الى آخره لا يلائمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب التفصيل مفرد  
فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات  
قلت القول بحسب اللغة يتناول الفرداء بل قيل انه يتناول المهملات ايضا  
الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب  
فبحسب الاصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل الحشى في بحث حدود الخبر  
من حواشي شرح الفتاح (قوله ولا منسوجة عليه العناكب) قد ذكرنا  
في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اى بيوت العناكب لان  
العناكب ناسجة لا منسوجة (قوله ومعنى بعدم الظهور الى آخره) هذا  
مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اى خلفاء وجهه  
في بادى الرأى ودفع توهم ان هذا يورث التعقيد المحل بالقصاحة المعبرة  
في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البالغ من هذا الضرب (قوله الابوجه  
ليس) فيه حياء استبته مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا  
ملتبسة بشئ الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء (قوله ان السحاب لتسهي  
الى آخره) الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا  
الممدوح فقايست تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من  
قطراتها فتسهي لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر  
لان التصرف في قول ابى الطيب بامر عبدى وههنا بامر وجودى (قوله  
وهى تمرر السحاب) اى الجبال يوم القيمة (قوله لى اليه اسمحار وفيه هو اجر آه)  
الحواجر جمع هاجرة وهى ما ين الزوال الى المصير واصل جمع اصيل  
فاعل خصلت بمعنى ابتلت وحصل لها النضارة وقوله وألحس تنس  
جالة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كأنها تضعف  
بكثرة السهر والزيادة ان هو اجر الربيع يشبه الاصال في الطيب والطفافة  
(قوله هكذا يجب ان يتقد الذهب واليمين الى آخره) لان ما ذكره معنى  
لطيف ومثمل على صنعة مراعات النظير اعنى الجمع بين الذهب والفضة  
واما التوجيهان الآخران فلا يخفى برودهما اما الاول الذى للتحالى  
فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع

علة الظهور وجه التشبه  
فلا تدافع وفيه بحث لان  
الظهور المذكور كما انه علة  
للتصديق المذكور علة  
لقلبه تنفس حضور المشبه  
به اذ لا يمكن التصديق  
بدونه والا قرب ان يقال  
القلبة المذكورة علة  
لحصول المظهر ابتداء  
والظهور علة لقلبة  
الظهور بقاء كافي العقل  
المستفاد مع العقل بالملكة  
والكلام بمد محل تأمل  
نفسه

فقد ان تلك الصفة واما الثاني الذي لازوني فلانه لا اختصاص للوزق  
 المصفريردالخريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلاوجه لاضافة الذهب  
 الى الاصيل حيثئذ ولاينبغي لطف ايراد النقد في قوله ان يقدر الذهب  
 والمخين لان التقديم والجلاد من الزيوف (قوله فان المشبه به مذكور قطعاً)  
 اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه  
 قطعاً اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به وام يخصص المراتب  
 في الثمانية اجاب الشرف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد  
 بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل ولوسلماً للكلام  
 في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها (قوله او كسر حان في التجمعة)  
 قد سبق من الشارح ان التجمعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس  
 ويجب صدورها عن روية فلا صوب ان يبدل التجمعة بالجرأة (قوله  
 وكان زيد الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كأن بطن الاتحادين  
 زيد والاسد او الشك فيه فالقول بان في لفظة كأن افادة الشك الموهن  
 لاسم التشبيه وهم (قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الى آخره) لاشك  
 ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وعلى المراتب  
 كائنه بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار  
 تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بان يحصل المعنى  
 لا التقدير في النظم فليتنامل (قوله ثم اى اعلى بعد هذه المراتب) ينبغي  
 ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعد هذه  
 المراتب الاربع كما يستضع من تقريره (قوله اما بعموم وجه المشبه من حيث  
 الظاهر) لا بحسب الحقيقة لانه يحسبها لا يكون عاماً ضرورة ان التشبيه  
 لا يكون الا في اخص او صاف المشبه به واشهرها (قوله والاختلاف لفظي  
 وراجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين) اذ من العلوم لكل عاقل ان  
 المراد بقولنا زيدنا سد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات تماثله في  
 ضمن دعوى انه هو فان من فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء  
 ذكر المشبه تحقيقاً او تقدير اوتية او لم يذكر وفيه التشبيه بالدلالة على مشاركة  
 شئ لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارته من فسر  
 الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه منطوي  
 في ذكر تحقيقاً او تقدير اوتية وفيه التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين

مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيهاً قوله وان لم يكن كذلك  
 نحو رأيت بزيد اسدا الى آخره ( اى ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه  
 اوفى حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كادل عليه مساق الكلام فلا يسمى  
 استعارة بل تجريدا وهو ان يتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله في تلك  
 الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في الثالين  
 المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان يتزع منه اسدا آخر  
 فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة  
 من وانما قيذا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط  
 كافي الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية  
 صدق في كل منها انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم  
 الخبر مع انه استعارة بالاتفاق ( قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير ) ان قلت  
 فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس  
 عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر  
 بد كرازم من لوازم المشبه به ( قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي ) فان من  
 اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لاعلى وجه التجريد  
 والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح مما تشبيها ومن قيده لا  
 ( قوله فان ابتداء الان تطلق ) اى امتنع عن جميع الامور الا من اطلاقك  
 اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه ( قوله فلا يحسن اطلاقه  
 عليه ) لان الاستعارة تقتضى تاس التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضى تذكره  
 فيتناقضان وانما نفي الحسن لا التجاوز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير  
 ( قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة ) سينتفى الفرق بين المعرفة والكثرة  
 لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لانلايم المشبه به  
 اذ لو كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة  
 والنكرة الموصوفين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء  
 معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لانلايم المشبه به قسأمل ( قوله وذلك  
 بان يكون نكرة موصوفة بصفة لانلايم المشبه به ) فهم من كلامه ان تقدير  
 الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير  
 ملائمة للتشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن  
 تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفرق بين

٦ قوله على اختلاف  
 المذهبين اى في الاستعارة  
 احدهما المذهب المشهور  
 المختار وهو وجوب  
 اجراء اسم المشبه به على  
 ما يدعى استعارته بطريق  
 استعماله فيه وثانيهما  
 المذهب المشار اليه بقوله  
 ومن الناس من ذاهب  
 وهو كفاية اجراءه عليه  
 بطريق اثباته له منه



المعرفة والتكرة حيث يحسن التقدير في الاول دون الثاني ان المقصود من الكلام المبالة في التشبيه والفردية الاستفادة من التكرة اعني اسد في زيد اسد كاسدة في تلك المبالة لان التشبيه بالجنس يبلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة لكل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكل في وجه التشبيه كان التشبيه يبلغ وبالجمله اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصده بمجرد صدقه على الموضوع والاضاع التعريف ظاهرا لحصول المقصود بالتكرة ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المستند وليس المراد بهما الاتحاد كما في قولنا زيد العالم لظهور التغاير فمعين الجمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاجه بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته بمبالغة فلو قدر اداة التشبيه كانت المبالة هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كأن مثلا فالنقصان في المبالة الحاصلة من التشبيه بالفرد ينحصر بما فيها من المبالة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كأن بخلاف الكاف ونحوها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفتاح ( قوله قال الشاعر شمس تألق بضم القاف على أنه مضارع حذف احدى تائييه ولو كان ماضيا لقل تألقت يقال تألق البرق اى لمع والواو في قوله والفراق غروها عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تألق ويحتمل ان يكون تأكيد القصوق والجمله صفة شمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف واجاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهرى و اشار اليه صاحب الكشف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زائل فلا يحسن استعمال في الجيب ( قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة الى آخره ) اذ ليس لنا بد يسكن الارض مثلا وانما لم يف الجواز الجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في اتياب الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعنوية وان تضمن اعتبار الطيفا الاياه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاختيار اللطيف وهذا كما ان المجاز يبلغ من الحقيقة ومتضمن لقائده ليست فيها الاياه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه ولا يترك ولا يعتبر تضمنه

للقائمة (قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه) اى يمنع منعاقبوا فلا ينافيه قوله فيقرب  
من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق  
التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الى آخره على جوازه على ان الدلالة الاولى  
ممنوعة كما في قوله فان تحقق الانام البيت ولوسم فلا استحالة بالنظر الى اعتبار  
البلغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح (قوله كقوله اسددم الاسد الهزير  
خضابه \* موت فريص الموت منه ترعد \* الهزير الاسد القوى والفريضة  
الحمة بين الجنب والكف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص  
وفرائص وترعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا  
اخذه الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت  
انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبغي عنه قوله لان تشبيهه الى آخره  
والاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل  
بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض ٦ واما قول البحرى  
وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسددم الاسد الهزير خضابه  
من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلزم التشبيه به يحيل تقدير اداة التشبيه  
نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضى شرفا وغر ياكون  
موضع واحد غير مستضى به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف  
بدر يسكن الارض فامل (قوله لان تشبيهه بنحس السبع المعروف الى  
آخره) هذا بناء على اعم الاغلب وكذا قال الشاعر ظنناك في تشبيه صدقك  
بالمسك \* فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى \* والاقد مرانه يجوز الجمع  
بين الشئين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت جل البيت على الاستعارة  
لا يدفع التناقض لان جعل المدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته  
ايها والصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة  
ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف  
ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف كاذكر في المفتاح  
والمائة لغير المتعارف والقوية على المتعارف فلا تناقض بقى فيه بحث  
وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة  
المذكورة خبرا بعد خبر للبتداء المحذوف او المذكور في الايات المقدمة  
والظاهر عندى انها صفة لاسد لان تشبيه المدوح بالاسد الجبال الذى  
صقته كذا وكذا البالغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تكبير اسد الاول

٦ كما اشار اليه بسو له  
موصوفة بصفة لا  
تلايم التشبيه

وتعريف الثاني فكأنه قال هو نوع من الاسد غير ما تعارفه الناس صفته  
ان دم الاسد الصود خضابه وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم ( قوله ومثله  
قول البصري وبدر اضاء الى آخره ) غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل  
وكقول البصري نصا على مماثلته لبيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما  
تحققه من التقرير السابق وضاء ههنا متعد وقد يحتمل لازما وشرقا وغربا  
تمييز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ( ولهم رزقهم فيها  
بكرة وعشيا ) اي دائما وموضع رحله منزله ( قوله الى التشبيه الساذج ) اي  
الذي لا استعاره فيه ( قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب  
مع اسوداد موضع الرحله ) فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين الرحل  
موضع وموضع ولان قول الصفة المتقدمة عن القمر المعروف اضاءه ماسوى  
جميعا لانه على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد من المضي  
بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن التعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها  
نور القمر من الكهوف والمواضع الغائبة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما  
لا يخفى ( قوله ان ثبت من المدح بدرا ) من في قوله من المدح بناية حال من  
البدر قدمت عليه او بحريدية والمعنى اداة المتباعدة في التشبيه بالبدر الموصوف  
( قوله فهو كقولك زبد جل كيت وكيت ) قوله كيت كيت كناية عن حديث ذال  
على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا او فاجرا والثاني  
اقرب بحسب العرف والاستعمال ( قوله كما يمنع دخول الكاف الى آخره )  
كأنه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون  
اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب ( قوله امر اثنان في الجملة ) فيه بحث  
لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهي فقدم ثبوت البدر  
الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد ثبوت الحقيقي فقط فاقضه كان وحسبت  
ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كأن للشقيق اعلام ياقوت تشرن على  
رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة كان وحسبت على الثبوت الحقيقي  
معلوم من استعمال اللفظ كما اشار اليه جلال الدين في شرح الايضاح  
ولو علل امتناع دخول كأن مثلا في نحو اسد دم الاسد الهزير خضابه بما علم به  
امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف  
او بكان او بغيرهما يقتضى في الاغلب النقصان او المماثلة والاضاف  
الكامل فيلزم التناقض ( قوله او خلاف الظاهر كقولك ) كأن زيدا اسد

قيل مثل المصنف في الايضاح للشكوك بقوله كأن زيدا منطلق وخلافه  
 الظاهر بقوله كأن زيدا الاسد وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس يقطعي  
 الثبوت لزيد ولا يقطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فتبوتها  
 لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل يحزم بخلافه لا يحتمل على التشبيه  
 واما تمثيل الشارح فقيه خفا واقول وجه ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية  
 في صورة العرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة  
 العرف دعوى التشبيه للاتحاد ولا الجمل كما صرح به الفاضل المحشي في  
 بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيدا بالاسد  
 في التجمعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غاية ان تلك المشابهة مما يشك  
 فيه واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حل الاسد عليه وانه فرد من افراد  
 مندرج تحته بمبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا  
 الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لمخالفة  
 بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف  
 في التعبير (والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة) اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة  
 غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست بثابتة في نفس الامر فدخل كأن وحسبت  
 عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالقيس والمشبّه  
 كالقيس عليه (قوله وايضا هذا الفن اذا تأملت) هذا دليل ثان على امتناع تقدير  
 اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه موصوفا بصفة عجيبة  
 والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بناء في الدليل الى ملاحظة لزوم القياس  
 على المجهول او تفسير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان  
 الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فان ذلك  
 المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لثبوتها على الثاني متناولا له  
 غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه (قوله اي هذا بحث الحقيقة  
 والمجاز) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر  
 واقیم المضاف اليه مقامه (قوله انما هو بحث المجاز) اذ به تأتي اختلاف  
 الطرق دون الحقيقة (قوله لا بينهما من شبه تقابل المدم والملكة) وانما  
 يكون بينهما حقيقة تقابل المدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ  
 فيما وضع له عما من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم للمجاز (قوله  
 والمطلق ان غيره) اي ينصرف المطلق الى غير العلقى ويتبادر منه ذلك

تبادر المجاز في الاسناد من التقيد بالعقل وبهذا يدفع ما قاله التقيد  
بالقوى يوم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق يوم دخول العقل  
في كل منهما توهم خلاف المقصود فوجه ترجيح احدهما على الآخر على  
ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر (قوله) والتاء فيه لنقل  
من الوصفية) معنى كون التاء لنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار  
اسما بنفسه لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كان اسمية فرما لوصفية فيشبه  
بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكور فيصل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة  
في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله (قوله)  
ولا ينبغي ما فيه من التكلف المستغنى عنه) اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل  
السمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء بدون موصوفة بالمؤنث  
اوبه مع الاستغناء عنه بالوجه الذى ذكر قال رحمه الله في شرح المفتاح  
وانما اخثار السكاكى هذا التكلف جريانا على قضية اصل التاء بخلاف  
ما ذهب اليه الجمهور (قوله) اذ لا معنى له عند التأمل بناء على ان التبادر من  
استعمال الكلمة في شيء اطلاقا و ارادة ذلك الشيء منها فاستعمل فيه  
نفس المعنى لا اصطلاح الخطاب ( وهذا اذا اجريت في على الظاهر  
التبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى (ولا صلبكم في جنود  
النخل) فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من التبادر وايضا يلزم انتقاض  
التعريف بالمجاز الذى يخرج عن هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعنى  
ان الانتقاض على زعم المصنفاته لم يعتبر قيد الحثية واهترض على تعريف  
السكاكى فيما سأتى بانه لم يعتبر قيد اصطلاح الخطاب فيتنقض تعريفه  
بالمجاز المذكور فعلى هذا يتقدم الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على  
اعتبار قيد الحثية لكن يبقى الاعتراض عليه بمنع بناء على ان المجاز المذكور  
ليس بمستعمل في اصطلاح الخطاب بالمعنى الظاهر المدعى بطلانه فيما  
سبق اللهم الا ان يحتمل الاستعمال في اصطلاح الخطاب على معنى آخر  
يدخل فيه الحقيقة في الخلد هذا قيل ليس المراد يكون المعنى المستعمل فيه  
موضوعا له في اصطلاح الخطاب جنود الوضع في ذلك الاصطلاح  
والا لزم ان لا يكون لفظ الاعتدال الذى وضع في اللغة وقرره عليه في الاصطلاح  
والعرف عند ما استعمله القوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة  
حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه

ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احتز بهذا القيد عنه على هذا  
 التوجيه غير ظاهر كالا يخفى على التأمل فالاقرب ان يقال اصطلاح الخطاب  
 اذا استعمل النحوى الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح لغة ولا شك في حدوث  
 الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف  
 الحقيقة فليأمل واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له  
 في اصطلاح الخطاب حدوثه الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام ان يكون  
 لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما  
 استعمل النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد  
 ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا (قوله لان  
 الاستمارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كاسيأتي ادما دخول  
 المشبه في جنس المشبه وكونه فردا من افراده بان يحمل افراد الاسد مثلا  
 قسمن متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل الخصوص وغير  
 متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل (قوله اى ليدل  
 بنفسه) اشارة الى آخره ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كاي يدل عليه  
 قول المصنف في المجاز لان دلالة بقرينة لا بالتعيين والالتصاف على قوله للدلالة  
 دفعا ليس (قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا) اى بالوجه المذكور وهو  
 اعتبار قيد بنفسه واما الدالمة يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة  
 من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة  
 المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا  
 وذال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التمين حتى  
 لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه  
 وفهم منه عند قيام القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان  
 اطلق عليه الوضع لكنه ليس معتبرا في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي  
 المتعريف هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا  
 فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له  
 مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد  
 صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين (قوله على  
 معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط التغير في الدلالة على المعنى  
 التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاني زيد على  
 الفاعلية بواسطة جاني (قوله بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة  
 الى آخره) رد الفاضل المحشى هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق

الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام  
وما يتبعه من الفاظ الدالة على معان متعلقة بمعنى الفاظ غيرها حروف  
تحمل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير  
واتما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها لتكلمات  
الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا ورود له ايضا لان معنى التعريف  
على هذه الارادة مادل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة  
لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم من حيث ذلك التعلق فتأمل ( قوله سلمنا  
لكن معنى الدلالة بنفسه الى آخره ) لاشك ان مسئله هو الذى منعه اولاهو  
كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشترط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى  
الافرادى فاذكره ههنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة  
بنفسه ههناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق  
اللفظ حكم بان هذا شامل للحروف ثم قال نعم فاول على معنى في غيره انه  
مشروطة في دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلقه فالفهم  
من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه  
ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره  
باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم بما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف  
لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوى اعتراض الفاضل المحشى  
اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالة على معناها كيف يقال  
العلم بتعيين من معناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد  
الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازاؤه وذلك التعيين  
كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه  
عبارة عن النسبة المخصوصة ولا يحصل له في الدلالة وبالجملة ذكر المتعلق بما  
اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا يتا في اشتراط  
ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضاع في دفع الاعتراض  
ما ابداه في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى يفهم من العبارة  
فان قيد نفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة  
بالمعنى عن ارادة المعنى الاصلى وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما  
لادلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشى وان غفل عنه البعض ودفع  
اعتراضه باننا لانعلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد نفسه يدل على ان  
فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشى على انه ان اراد

بالمعنى الى آخره محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلى المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى أصليا بهذا المعنى فلا محذور فتأمل ( قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك الى آخره ) الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم ترتيب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى وجود التعيين الذى هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بتعيين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد بما لمدخله في تحقيق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا ( قوله كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والخض الى آخره ) القرء بفتح القاف وضمها والقح افسح وقوله ان لا يتجاوز اما بتأويل مصدر بمعنى القاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو احد الدائر اما بتقدير مضاف اى مدلوله دون ان لا يتجاوز ( قوله وقوله بمعنى الطهر اولا بمعنى الخيض الى آخره ) فتدور دالفاضل المحشى ههنا جوابا وسؤالا ووضح الفرق بين قرينة المجاز والمشارك لكن الجواب الذى ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكى والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر صلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له في تحقيق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازى الى آخره محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن لقرينة مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة فظهر عدم التضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتأمل ( قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا ) فيبحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع ونقل المعنى الى اربع وهكذا فيلزم تحقيق معان غير متناهية لفظ واحد وتعلقها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمنى لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى فتأمل واعلم ان المفهوم بما ذكره الفاضل المحشى ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بمحموم المشترك واذا كانا متنافيين



كافي المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتأني هو  
 التناهي بحسب المنهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان  
 المراد هو التأني في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك اصل  
 مراداه الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرأت هند بمعنى ظهرت وحاضرت  
 وفي الدار الحيوان اي الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم قليلاً مل ( قوله  
 وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لنسلم ان معناه الحقيقي الى آخره )  
 وجهه انه قد عارض ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة  
 لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه بحسب الوضع والا  
 فندم سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لافظه مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر  
 فيما ذكر بسبب المزاجية لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين  
 بخصوصه لا يستلزم الوضع بمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كحقيقته  
 الفاضل المحض وانت خير ٧ بان في جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع  
 اماره الحقيقة شائبة القوي اذ يكون المعنى التبادر بسبب الوضع وامارة  
 الوضع قائم ( قوله بان قوله القرء بمعنى الطهر الى آخره ) وجهه انه قد عارض  
 هذا الوجه بما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاجية لا لتحصيل اصل  
 الدلالة ( قوله اي من غير قرينة مأمعة عن ارادة الموضوع ) ارادة ارادة  
 الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكتابة قد تقتزن  
 بقرينة مأمعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المل كقوله تعالى ( الرحمن  
 على العرش استوى ) وقوله عز وجل ( والسموات مطويات بيمينه ) ونظائرهما  
 وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليست فيها  
 ( قوله لا نأقول الاول يستلزم الدور ) قد اشترنا فيما سبق الى انه لو اراد من  
 غير قرينة مأمعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق التفرع عليه هذا المعنى  
 لم ينلزم الدور ( قوله والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية ) وكذا  
 يستلزم انحصار قرينة الكتابة ٦ في غير اللفظية وهو ايضاً ممنوع ( قوله فان قيل  
 معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكتابة ) كان معنى  
 قوله فخرج المجاز دون الكتابة على التوجيه السابق انه خرج التبيين الذي  
 في المجاز عن تعريف الوضع دون التبيين الذي في الكتابة فانه لم يخرج وقد  
 تبين فساد ما ورد . ههنا انه لم يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف  
 الحقيقة دون الكتابة ( قوله لان الكتابة لم تستعمل في الموضوع ) ظاهر هذا

٧ الظاهر ان لفظه اي مقصود  
 في عبارة الشارح لان معنى  
 بنفسه من غير قرينة لا اي  
 من غير قرينة

٦ لا يخفى انه لو قال والثاني  
 يستلزم ان لا يخرج المجاز  
 قرينته معنوية عن ان  
 يكون موضوعاً لكان اشد  
 مناسبة

مناقض للماسلفه في تعريف المسند اليه بالعلية من ان طويل الجداد مستعمل  
في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشترنا هناك الى وجه  
التفريق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين بالنظر اليهما  
والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في  
توجيه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا  
بذلك ( قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح الى آخره ) لفظ الايضاح هكذا  
وفيما ذكره نظرا لاننا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق  
يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فهو دال  
بقسه على الطهر بالتحين سهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون  
لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله اولا بمعنى الحيض قرينة وقيل  
دلالته على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمنع النقل الى المجاز  
وجعله علما ووضعه للخصادين كالحجون للاسود والابيض فان ما بالذات  
لا يزول بالغير واختلاف اللغات باختلاف الالام يعني نظر ذلك البعض من  
الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة  
اللفظ الى آخره مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من جهة اعتراضه  
على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح ( قوله فقال ان مراد السكاكي ان  
يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم ) فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها  
في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور  
كما مررت اليه اشارة والاولى ان يقول المراد ان يكون العلم بالتحين كافيا  
( قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء ) لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض  
هو الذي ذكره من ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع  
كافيا في الفهم لا انه ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نهت على ما في هذا  
المحفوظ ايضا من نوع خلل ( قوله والظاهر ان الواضع هو الله تعالى )  
المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطال او غيره فهو الواضع ثم الواضع هو  
اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاختلافات اربعة والقائل بالاول  
هو عباد بن سليمان الضميرى والثاني ابو الحسن الاشعري ويعني مذهبه مذهب  
التوقيف والثالث وهو ان الواضع لغات كلها بنو آدم ابو هاشم وسمى مذهبه  
مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض  
وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح

٧ فان قلت ظهر من سياق  
الكلام ان الكناية  
خارجة عن الحقيقة عند  
المصنف فلم لم تعرض  
خروجها عن تعريفها قلت  
يتمم ان يكون المراد  
بالمجاز في قوله فخرج المجاز  
مطلق المجاز المستعمل في  
غير الموضوع له فيجعل  
الكناية محذورة

البشر الاستعداد ابواسحق الاسفرائي (قوله او يخلق الاصوات والحروف  
في جسم واسماع ٦ ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس) فيه بحث لان  
الكلام في ابتداء تعليم الوضع فجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم  
السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم  
الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولاً خفياً فلا يكون شئ من الوجهين  
الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلاً في كونه  
طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم دالة  
على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدائع كما اذا خلق لفظ  
الوضع في جسم مع صوت يدل على معناه طبعاً فليلاً مل واعلم ان الفاضل  
المحشى جعل في شرح الفتاح خلق علم ضروري طريقاً مستقلاً لتوقيف  
والالهام طريقاً آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان بصر الى ما ذكره  
المشايخ من ان الالهام موهبة رجائية محضة لا تدخل للاستعداد فيه  
ويخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه (قوله  
لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الائم ولو جب ان يفهم  
الظاهر ان كلامهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه ان اراد  
ان دلالة الالفاظ ٢ لما كانت لفظية ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات  
لغة العرب وبعضها لغة الائم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها  
الائم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة  
باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان تعدد اللغات حيث تدل يجب  
ان يتخذ الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجوز ان تعدد الدال  
بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثاً فلا بد من تصويره (قوله  
كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ انه لفظ) فيه اشارة الى دفع ما قيل  
لعل هناك شرطاً قد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ  
على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه حيث لم يكن الدلالة  
على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على الالفاظ (قوله  
ولا امتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون  
الحقيقي) هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحشى ايضا في شرح  
الفتاح ولم يعرض لابطاله حيث قال لم يكن يمنع نقل ذلك اللفظ عن  
معناه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المعنى اصلاً سواء

٦ يحتمل ان يكون المصدر  
مضافاً الى الفاعل واحد  
المفعولين محذوفاً اي اسماع  
ذلك الجسم تلك الاصوات  
والحروف واحدا او جماعة  
ويحتمل ان يكون مضافاً الى  
المفعول والاشياء مجازياً  
والعامل هو الله تعالى اي  
اسماع الله تعالى الاصوات  
والحروف القائمة بذلك  
الجسم واحدا او جماعة  
منه

٢ فان قلت لم لا يجوز ان  
يستأزم المناسبة الدلالة  
بشرط العلم بها كالوضعية  
بشرط العلم بالوضع فيكون  
التلفظ بضم العلم بها  
قلت بعد تحقق العلم  
بالمناسبة بين لفظ مخصوص  
ومعنى مخصوص فلا يفهم  
ذلك المعنى من ذلك اللفظ  
ولا يعلم انه مدلوله على انه  
جواباً آخر ذكرته  
في نفس الكتاب منه

٩ كذا في شرح المفتاح  
للفاضل المحشي وفيه بحث  
اما اولافلان في تعريفه علم  
الصريف في صدر ركنابه  
يشتمل قطعاً وكذا سابق  
كلامه فيما يليه واما المطلق  
اسم العلم على جزئه فليس  
يتدفق ونظيره قوله ولما كان  
تمام علم النحو على الحد  
والاستدلال مع ان اسم  
الجموع المركب من  
مباحث التصورات  
والتصديقات جنده هو علم  
الاستدلال واما ثانياً  
فلان تناقضه بالكلمات المعتبرة  
عن اصلها بالابدال ونحوه  
كإيقال قال اصله قول فان  
هذا من علم الصريف مع ان  
فيه البحث عن انقسام  
اخذها الى الآخر بالاصالة  
والفرعية فان دفع اشتراط  
ان يكون كل من الاصل  
والفرع مستقلاً في الكلام  
ولا استعمال لقول مثلاً عاد  
النقض بالبحث عن الانقسام  
بالاصالة والفرعية بين  
امليت واملت انتهى

كان نقله ينصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز. واما وصفه له كما في العلم  
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك  
هي فهم المعنى منه لافهم كونه مراد التكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري  
في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من المألوم بوجه ما الى اللازم المراد  
فلان لم امکان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي  
اصلاً فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى  
المجازي لاعداد دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي  
مجاوزاً عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كاهو المتبادر بل بمعنى  
الدلالة على المعنى المجازي ايضاً قلت هذا ايضاً لا يتم لان مدعى القائل  
بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فتأمل  
( قوله لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون انصافه بالمتأفين )  
فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتأفين انتقل منه ذهنه الى  
ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للتكلم معاً وقد تحققت ان  
الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لافهم  
كونه مراداً للتكلم ودلالة اللفظ المذكور على كلام المتأفين عند العلم بالوضعين  
ثابتة على المذهب المختار ايضاً بل تفاوت بما هو الجواب ههنا فهو الجواب  
هناك فتدبر ( قوله على ما عليه ائمة على الاشتقاق والتصريف ) هذا يدل  
ان كلامهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن  
موضوع الآخر بالحينية المعتبرة في موضوعات العلوم فعمل التصريف  
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث  
عنها من حيث انقسام بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ٩ بين امليت  
واملت الواقع في علم الصريف فان الاصل ايضاً مستعمل وعليه قوله تعالى  
( قلليل الذي عليه الحق ) والمخلص ان اراد الاصالة والفرعية المخصوصتان  
اي التي بحسب الاشتقاق القسوى فتدبر ( قوله كالجر والهمس والشدة  
والرجاوة والتوسط بينهما وغير ذلك ) النفس الخارج الذي هو وثيقة  
حرف ان يكيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف  
مجهولاً وان يبق بعضه بلا صوت يجرى معه كان مهمولاً والشدة ان  
يخصر صوت الحرف عند اسكانها في عجزها انحصاراً تاماً فلا يجرى  
والرخاء ان يجرى الصوت جزياً تاماً والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار

ولا الجري وامثلة الكل قد مر في بحث الفصاحة ( قوله لا يهلل التناسب بينهما قضاء لخلق الحكمة ) لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يأتي في بعض الكلمات كذا ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فاعلم انك باعتباره في كلمات جميع اللغات ( قوله كالزوان والحيدى ) الزوان ضرب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اى مال يقال جار حيدى اى مايل عن ظله لنشاطه ومثلها الحيوان والحفان والحولان ( قوله والمجاز مفعول في الاصل من جاز المكان الى آخره ) يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اى الجائر والمفعول اى الموز بها ( قوله وزعم المصنف ان الظاهر الى آخره ) اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التى ذكرها الاقصرائى في صحة التجويز المذكور في المصدر الميمي بان السمع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشئ لان المعتز في صحة التجويز المذكور وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لاسماع شخصها وبوجه على الوجه الذى ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لا كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلى لزم في مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا ( قوله واعتبار التناسب في تسمية شئ الى آخره ) كما ثبت دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم بما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر ( قوله ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية ) اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لاوضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من مساق الكلام ( قوله فلا يمكن جمعها في تعريف واحد ) اى بحيث تحصل معرفة تمام حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة ( قوله مر مجازا كان او منقولا او غيرهما ) المر بيجل النقل للمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك ( قوله وهو متعلق لقوله وضعت ) ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام

ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقدر عليه في الاصطلاح والفرق عندما استعماله الحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك ام لا ( قوله فلا بد من العلاقة ) العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات قبل وعكس العروج اما قوله تعالى ( لا ترى فيها عوجا ولا امنا ) فعلى ضرب من التأويل ( قوله وقد يكون مرتجلا الى آخره ) المرتجل ايضا قد يكون من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله ههنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار ( قوله والنقول منه ما غلب في معنى مجازي الى آخره ) اى معنى مجازي غير فرد للوضع له الاول بقرينة المقابلة والا فافرد من حيث خصوصه معنى مجازي الكلبي والخلق الكلبي عليه من حيث خصوصه بطريق المجازي كما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى ( قوله وفي الاصطلاح النقول فيه بالعكس ) النقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح الذى وقع فيه النقل في ذلك الاصطلاح ( قوله اما من حيث العرف فهمي موضوعة لما ابتداء ) وفي شرح المفتاح للفاضل المحشى ان الدابة بحسب العرف تطلق على البغل ايضا ( قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز ) اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من وجه آخر ( قوله اذا استعمله الخاطب بعرف اللغة ) انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس بما يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو استعمل الصوى او التشرع يكون الامر على حد الامر عند استعمال القنوى بناء على ان المطلق الحقيقة القنوية عليه انما هو بهذه الخئية اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انقضاء اصطلاح طارفيه وكون الخطاب باعتبارها وان لم يتحقق بعد تأمل ( قوله وفي لفظ والحدث ) اعترض عليه بان الذى يحكى المعنى الحديث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الا انهم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري

ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر (قوله بما ذكر بلفظ النكرة الى آخره) كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ آتى به صورة النكرة معرفة حقيقة اذا المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهى اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعا لالفاظ معينة فتأمل (قوله والجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة) وانما يسمى مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد (قوله والا فلا استعارة الاصوليون) يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تنفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في العنت اذا رأيت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة (قوله ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها) الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اى الذى قصد بالنعمة وهو النعم عليه فالفاعل مقام فاعل المقصود وهو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخلة عليه (قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى النعم) لئلا يخل بالتقاليد الذهنية من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المحل بالقصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا بالاستعمال اليد وان الابدى حقيقة عريقة في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر النعم فليست ذكر (قوله واما اليد في قوله عليه السلام) تفصيل للحاصل في ذهن السامع ومعنى يتكافأ تماؤم يتأثر في القصاص من الكفو وهو المثل لافضل لشريف حل وضع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى امثالها ليس لباقيها تقضيه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هى المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين (قوله يعنى ان في هذا التسمية مجازا مرسلا) ويمكن ان يوجه ايضا بخلاف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله في العبارة تسامح) فان قلب المجاز مصدر مسمى صفة للمجاز وكان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدرى به تعسفت بل نفس الحمل على المعنى المصدرى بطريقة الاستخدام تعسف يرفع على ارتكاب التسامح كما لا يخفى

على المنتصف (قوله وهي التخص الرقيب والثاء للبالغة) في الصحاح رأيت  
 القوم رياه وارتبأتهم أى رقبتهم والريشة الطليعة والجمع الريايا (قوله  
 والانتلة جزء من الاصابع) الانتلة بالفتح واحدة الانتامل وهي رؤس الاصابع  
 (قوله قولهم فلان أكل الدم) ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته أكلت دمان  
 لم أر غل بضرة \* بعيدة مهوى القرط طيبة النثر \* دعاء على نفسه بأكل  
 الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها وأخذ الدية عند العرب عار عظيم  
 والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة القد أو طويلة العنق (قوله وظاهر أنه  
 سهولانه من تسمية الى آخره) قد يجاب بان مراده ان الأكل مجاز عن الأخذ  
 وهو سبب الأكل فهو من تسمية السبب باسم السبب وأما قوله أى الدية  
 المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق  
 السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لأخذ الدية لكن أكل الدية سبب  
 لأكل الدم والتشيل هذا الاعتبار فتأمل (قوله لانه لا يتم بعد البلوغ) لان  
 اليتيم هو الطفل الذى لا أب له يقال يتم الصبي بالكسر يتم يتما ويتما بالفتح  
 والضم مع التسكين فيها واعلم ان اليتيم في بنى آدم من قبل الأب وفي البهائم  
 من قبل الأم (قوله أو محله نحو فليد ناديه) ويحتمل ان يكون الآية من قيل  
 المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطائه أعزاه للمضاف اليه كما قيل في  
 قوله تعالى واسأل القرية) لكنه لا يضر بالتشيل (قوله قلت يعتبر في جميعها  
 الزوم بوجهما) خلاصته ان ليس المراد بالزوم امتناع الانفكاك في الذهن  
 أو الخارج بل اتصاله في الجملة ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر وهذا متحقق  
 في جميع أنواع المجاز (قوله وأما في غيره فيظهر الى آخره) الضمير في غيره  
 راجع الى الاستعارة باعتبار أنها عبارة عن اللفظ (قوله فاما ان يكون ذلك  
 الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له الى آخره) فيه نظر لان الاتصاف  
 بالفعل ليس بلام في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم ٨ الاتصاف في مثل  
 قلت قتلا وعصرت خرا مجازا وإن صار المعنى في زمان الاخبار قتلا  
 ووخرا حقيقة فان قلت قولك قولك قلت هذا الحى أمس مجاز باعتبار  
 ما كان مع ان حصول الحية للشار اليه ليس يسابق على زمان اعتبار  
 الحكم أعنى زمان القتل بل هي خاضعة له فيه قلت الحكم الذى يعتبر  
 ههنا سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم  
 الإشارة وهو اشير الى هذا الحى فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى  
 قتل قلت هذا أمس لم يكن مجازا فتأمل (قوله فان الانسان لا يوجد

٨ كما في عصرت خرا افريق  
 في الحال فانه مجاز باعتبار  
 ما يؤول مع عدم حصول  
 حقيقة الجر للمسمى بالفعل  
 اصلا في زمان سابق او  
 لاحق أى زمان سابق على  
 حال اعتبار الحكم وهو  
 زمان وقوع النسبة  
 ولاحق بالنسبة اليه لقطع  
 بان الاسم في مثل قلت قتلا  
 الى آخره نسخة



يدونها ( فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا  
تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستيعاب فتم التقريب لان  
عدم وجود الانسان يدونها يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل  
يفتقر اليه الانسان وبقية في الوجود وهذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي  
وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه بحث اذ لو حل النزوم في قوله لجميع  
ذلك يشتمل على لزوم التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من التبوع  
الى التابع كما ادعاء السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته نصف محض  
لا يقول به المحققون الا انه مبني صحة الجواب المذكور ولو حل على اصطلاح  
ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء لكل المعنى المصطلح ايضا  
والا لم يتم التقريب وتفرع قوله ولهذا يشترط الى آخره فينبذ لا يتم الجواب  
المذكور فتأمل ( قوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان ) اى من حيث انه  
انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع  
يناسب هذا الاعتبار فهو جائز فهو كاطلاق الرتبة على العين ولذا يجوز ان منحصر  
في قوله تعالى ( تبت يدا ابي لهب ) ان يراد باليد النفس ( قوله فالقطف الواحد  
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرصلا )  
يعنى ان القطف الواحد اذا اطلق على شئ واحد كما اذا قلت رأيت مشفرا  
فيما اذا رأيت شقة انسان يجوز ان يكون الاطلاق بطريق الاستعارة  
وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة  
الى مطلق مفهوم الشقة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شقة الانسان ولا  
شك في تغير الغنيين وتعدد هما ( قوله اى قول زهير بن ابي سلمى ) ابوسلمى بضم  
السين والزهير الشاعر وليس في العرب ابوسلمى غيره واسمه ربيعة بن رباح  
من بني حازن ( قوله عند اصحابنا ) الجمل هل الخيل بان يشبه الجوع في التأثير  
بزي لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيختص به حيث صورة كاللباس ويطلق عليه  
اسم الموضوع لما هو متحقق ( قوله من انتفاع اللون ورثاة الهيئة ) الانتفاع  
تغير اللون من حزن او فرح والانتفاع مثله وهو اجود والثابتة البداة  
يقال فلان رثة الهيئة اى سيئة ( قوله فهل هذا لا يتناول قولنا الى آخره )  
هذا تفرع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة  
اجزاء المشبه على المشبه به اطلاقا او جلا مع حذف الاداة وليس بتفرع على  
قوله والمراد بمعناه ما عني بالقطف حتى يتوهم ركابه لدلالته على انه

لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم  
التناول قطعاً على كل حال ( قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً )  
٧ فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا  
قرينة هنا قلت بل الحمل قرينة لاساق لادلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد  
الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسح  
الكلام بالتقدير بما يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته  
الذهنية من حيث وجودها وحصولها في ذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعاً  
مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد  
على هذا باضمار انه اما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف  
فكان الوصف جزء مفهومه المجازي يقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق  
لاثبت شبه زيد هو تلك المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجاز  
في الاسد كادعاء الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه  
الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير اسد  
وشير اسد زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضعين  
مردى هجوي شير تقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد  
بمنزلة قولنا زيد شير اسد وشير اسد زيد فيكون سياق الكلام ٦ لتشبيه  
زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي لا بشي العليل \* ثمان قوله  
فهنا ثلاث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً او تقديرًا  
نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقاً محل بحث اذ يستفاد  
منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف  
وقد مر ان المشبه اذا كان مذكوراً او مقدوراً وكان اسم المشبه به  
خبراً عنه حقيقة او حكماً فقد البعض يسمى تشبيهاً وعند البعض  
استعارة من غير فرق بين المرفوع والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت  
الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه  
فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة بنحو زيد  
الاسد فيفيد ان المرفوع داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد  
المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء  
المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقاً ولا يخفى انه تصف  
( قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه ) اي ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة

٧ لا يقال المجاز مشروط  
بوجود القرينة عن ارادة  
الحقيقة ولا قرينة هنا وما  
ذكره من ان الحمل قرينة  
فيه انه لادلالة في الحمل  
على ذلك لجواز ان يراد  
الموضوع له ويقدر الاداة  
لانا نقول يكفي في القرينة  
ما هو الظاهر ومسح  
الكلام بالتقدير بما يلتفت  
اليه نحوه  
٦ فيه منع اذ يحتمل انه  
قصد تشبيه ذات ماله  
الشجاعة بالاسد واطلق  
اسم الاسد على هذا المفهوم  
الكلي ثم استعمل في فرد  
منه لا بخصوصه كافي  
قوله رأيت رجلاً مع ان  
المرئي زيد بعينه ثم يلزم  
ضمناً من تشبيه الذات  
الطارئة بالاسد تشبيه  
الذوات المخصوصة ولكنه  
غير قصدي لتشبيه زيدا الى  
آخره نحوه

للاسد عليه في المثال المذكور اعني رأيت اسدا يرمي ونظأره مثل رأيت اسدا  
 في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فان دفع ماتوهم من ان  
 اللازمة المعبرة في باب المجاز هي الملاينة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على  
 المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقلمات والقرائن وهذا المعنى  
 بما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه بقوله اذ لا ملازمة  
 بينهما ولا دلالة عليه ٣ (قوله كقوله اسد على وفي الحرب نعامه) المصراع \*  
 لعمر بن الخطان مفتي الخوارج وزاهدها وتماهه \* فتمناه نقر من صغير الصافر \*  
 الفخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله ينقر صغير الصافراته ينزعج من  
 مجرد الصداء وبعد البليت المذكور \* هلا برزت الى غزالة في الوغى \* بل كان  
 قلبك في جناحي طائر \* غزالة امرأ شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعته  
 نقل لها هجعت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوغى  
 الحرب (قوله وكقوله والطير اغربة عليه) بعض من يهت لاني العلاء المعري  
 في قصيدة يرثي بها الشريف الظاهر الموسوي مطلقها \* اودى قلبت  
 الحادثات كفاف \* مال السيف وغير الستاف \* وتماه المصراع المشار اليه في  
 الشرح \* والطير اغربة عليه باسرها \* فتح السراة وساكنات لصف \* اودى  
 اى هلك وقاعه مال السيف وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى  
 واستاف الرجل اذا ذهب ماله والاستفاف الثم والقبح بالضم جمع  
 قنصه من القنص وهو الذين يقال عقاب قنصاء لانها اذا انحطت كسر  
 جناحها وهذا لا يكون الا من اثنين والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن  
 يكون فيها هذيل وغيره ويضم الشين المحجمة بجبال بالشام ولصاف جبل طى  
 والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرنى مثل الاغربة الباكية عليه (قوله  
 فانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح)  
 كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بأدى  
 وفي التنزيل (ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم) اذ لا معنى لان يقال هو شبيه  
 بالاسد ليس بأدى فان الأدمية انما تنافي الاسدية لا كون الشيء شيئا  
 بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل الاعجاز قبل وهذا دليل لطيف  
 على ان نحو زيد اسد استعارة لاتشبيه غفل عنه المتأخرون وفيه نظر  
 اما اولاً فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد  
 فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا الاعتبار صريح نفي

٣ قوله ويدل على ما  
 ذكرناه قال الفاضل  
 المحشى ليس في تعلق الجار  
 به دلالة على كونها استعارة  
 بل لوجعل دليلا على كونه  
 حقيقة لكان اولى لان فهم  
 المعنى الذي يتعلق به الجار  
 على تقدير كونه حقيقة  
 اظهر وفيه بحث لان  
 وصف التشبهاة في  
 الاستعارة مثلا ملتفت اليه  
 البتة اذ لا انتقال الى المعنى  
 المراد الا بملاحظة بخلاف  
 ما لو أتى على حقيقة فان  
 ملاحظة المعنى الحقيقي  
 كثيرا ما يخلو عن ملاحظة  
 اوصافه الخارجة فظهر  
 ان تعلق الجار انصب  
 بالاستعارة وان صح على  
 الحقيقة ايضا وهذا ظاهر  
 جدا نسجه

الجنس الادمي عنه وهذا لاينا في كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر وامانا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا الحشى بنفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف التشبيه واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا البالغة فاستعارة والا تشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بأدمى اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس بأدمى فتأمل ( قوله ولاحت من بروج البدر بعدا ) بروج البدر هى التى يحتاز بها في مسترة وهى اثني عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعدا نصب على التميز والمهاجع مهة وهى البقرة الوحشية والتبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها اكتنان انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وبهذا يفارقن المها لان المها متبرجة بخلائهن فان تبرجهن امتتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلازم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجهه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاها لانه يخر صغواي يحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن في الاكتنان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن قيل وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كاهو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة واستتر فكأنهن دخلن في برج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف ( قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كافي قولنا رأيت اسدا في الشجاعة ) فان قوله في شجاعة يقتضى تقدير المشبه اى رأيت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح ان لا يقدر المشبه ويضطر الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رأيت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام ٩ ( قوله وابتعد من ذلك ) اى من كون مترك فيه المشبه وائى بوجه الشبه تشبيها كون الآتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشف ووجه الابدعية ان المشبه مقدر فيما يخالف الآتين ومعنى ( ضرب الله مثلا ) وصف وبين والمثال الاول مضروب للشرك والثاني للوحد وقوله رجلا يدل من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا تضمن ضرب معنى صروفه صلة شركا والتشاكس التخاصم ومعنى سلسالا عن الشركاء والقرات الذى يكسر العطش والسابع الشراب الذى يسهل مدخله في الخلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر

٩ قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما يشبه بمعناه وهو بيان الاستعارة وقد يتكلف في الجواب بان ليس المراد يكون الفجر يانا للخيط انه بان له باعتبار ذاته بمعنى انه بين ان اى شئ اريد بهذا اللفظ بل بان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بين ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر فاعل يثنين ليس فاعلا في الحقيقة بل الفاعل في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه هو ذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر يانا للخيط الابيض في الظاهر ويا في ذلك الامر في الحقيقة فلي تأمل في هذا فان قيل فلا ترك البيان ولم يقتضه على ٣

٣ الاستعارة التي هي ابلغ  
وادخل في الفصاحة  
اجيب بان في هذه  
الاستعارة نوع خفاء  
لاحتتمال توهم القصة الى  
المعنى الحقيقي وان كان  
مرجوحا جدا فاحيى  
الى زيادة بيان في حكم  
من الاحكام التي يحتاج  
اليها كل احد  
نسخه

اواخر بعد خير والترض ايضا التأكيد يقال ماء اجاج اى ملح مروق  
امج الماء يؤج اجوجا ( قوله على ما يظهر بالتأمل ) وذلك لانه لا يصح  
وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب  
ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شئ الى حال شئ آخر فهو  
المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى ( قوله لان قوله تعالى  
ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه لحية تلبسونها ينبت عن انه قصد  
التشبيه لا الاستعارة زعماء ) اعترض عليه لجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل  
تأكلون الآية ترشحا للاستعارة او ابتداء الكلام واجيب بان سوق الكلام  
ليبان ان ليس في الكافر تقع اصلا وهذا انما تأتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة  
ما يخفى في او اشد قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه  
هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا تنفع اصلا واذا جعل ترشحا لم يتيسر  
هذا المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة  
التي يقال لها الترشح مثلا اذا قلنا رأيت في الحمام اسدا يفترس اقر انه كان  
المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه به في مثالنا البحر  
الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون الكافر المشبه ايضا تنفع وهو خلاف سوق  
الكلام واعلم ان صاحب الكشف فسر الحلية بالؤلؤ والمرجان بعد ما فسر  
قوله تعالى ( ومن كل تأكلون ) بقوله اى ومن كل واحد منهما او المشهور ان الؤلؤ  
من العذب حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما الؤلؤ والمرجان فان قلت  
لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كشيء واحد جاز  
ان يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع الضر  
ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل  
تفسير الحلية بالؤلؤ في سورة الفاطر مبنى على القيل الآخر الذي قيله في  
سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن الملح  
من وجه فليتأمل ( قوله ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشف ) قال  
صاحب الكشف في قوله تعالى ( او كصيب من السماء ) الآية فان قلت هذا  
تشبيه اشياء باشياء فان ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقلناه مطوبا  
ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى ( وما يستوى البحران هذا عذب فرات  
سائغ شرباه وهذا ملح اجاج ) ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون  
ورجلا سلا رجلا ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر

المشبه على سبيل الاستعارة لامتثال لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي  
وصاحب الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني  
(قوله وهذا الكلام صريح الى آخره) حيث استدلل على كون الاستعارة  
بجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للشبه ولا لام فان يدل على انه لو كان  
موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا (قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام  
اشارة الى تحقيقه) حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحددة في  
الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه  
فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله بمعنى ان التصرف في امر  
عقلي) اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي هنا غير ماهو المراد  
فما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز هنا هو الكلمة  
وفما سبق هو الاسناد او الكلام (قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر)  
استعارة (ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة  
المشابهة يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه  
بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة  
نم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حيثئذ  
يكون مجرد اصطلاح (قوله ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد  
زيدا انه جعله اسدا) فيه يحتمل ان يراد به انه جعله شيئا بالاسد مشابهة ثامة  
هذا قيل يحش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسدا الى آخره  
يجري في زيد اميد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس  
باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى  
على تقدير اداة التشبيه لما سبق بتحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء  
نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك  
الادعاء لا يتحقق في المعرفة اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير ارادة التشبيه  
مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيد اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في  
الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير الادعاء يكون المراد به انه جعله تشبها  
بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتأمل (قوله قد ذرا زرارته على القمر)  
قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل  
اذا كان على وجه تنبي عن التشبيه وان هذا اليت من الاستعارة لا التشبيه  
فلينذكر (قوله وهذا يتدفع الى آخره) اي يبين ان القرينة مانعة

عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين خبر المتعارف يدفع الى آخره ووجه  
الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب  
القرينة لا يمنع الاعن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة (قوله واما التعجب والنهي  
عنه فلبناء على تنامي التشبيه قضاء لحق المبالغة) فيه بحث لان يحصل الرد  
السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة  
التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كإشير اليه كلام القائل  
فيئخذ لاحاجة الى الاعتذار بانها مبنيان على تنامي التشبيه قضاء لحق  
المبالغة (قوله والاستعارة تفارق الكذب الى آخره) اى الكلام الذى فيه  
الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب  
في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب المفتاح  
الى آخره) اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التى لا تطابق الواقع مع ان  
صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا تصور حيثئذ من صاحبها قصد التأويل  
فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب  
ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقتها فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة  
كا ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى  
في الثبوت عن قصد التأويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه  
ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى  
ههنا بان نفي نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة عن ذكر التبره  
عن التأويل لانه اذا تبره عن التأويل كان عن نصب القرينة اشد تبرها  
فظهر وجه التخصيص في كل واحد من الثبوت ونفي نصب القرينة كذا  
في شرح الفتاح للشرىف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال  
ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم  
بل تفسيره مراد السكاكى من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا  
احد قسميه اعنى ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه ينمى قسميه  
الآخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة  
(قوله ولا يكون الاستعارة علما) لاختفاء ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر  
من اطلاق العلم (قوله وكذا ما در في البخل ومحبان في الفصاحة وبقول في  
الفهامة) قد سبق شرح محبان وخطبته عند معاوية واماماد فانه رجل  
من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سقى ابله من ماء حوض

فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا  
من ان يسقى من حوضه واما ياكل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى  
ظبيا باحد عشر درهما فقبل له بكم اشترته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج  
لسانه يشير بذلك الى احد عشر فاقطعت الظبي فضرب به المثل في العي قال  
حيد الارقط لمخوضيفاله امانا وماداناه محبان وائل \* بيانا وعلا بالذي  
هو قائل \* فزال عند القم حتى كانه \* من العي لما ان تكلم باقل واعلم انك  
اذا عبرت تشبه زيد بعمرو وفي الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه  
وادعاء انه عين عمرو لكمال شبهه فقلت رأيت عمرا فالظاهر انه استعارة  
لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان  
الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا  
خلل الفاضل المحشى في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام  
بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك  
انما يحصل اذا كان المشبه به مشترعا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس  
مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها تأتي عن اوصافها ابناء تاما واما  
الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو  
موضوع الذات ماله الشكل المخصوص اداء وان كان موضوع الذات معين له  
شكل مخصوص حتى يتأتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود  
بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه  
حتى كانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به  
داخل في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه اذا كان شخصا ولا شبهة  
ان اخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فأمل والله اعلم (قوله فان تعافوا)  
من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف  
الرجل طعامه وشربه أي كرهه (قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط  
نحو بون وتليأون) فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالتيران حقيقة بان يقصد  
نحو نهم بالاحراق قلت القائل يدعي الإخذ بالشريعه وليس فيها احراق  
كراه العدل والامتن وامامهم جل التيران على الرماح فلتعاهد العرف  
وغلبة الاستعمال في السيوف (قوله من فضله) أي فصل سيف المدحج  
ويحتمل ان يرجع الضمير الى المدحج والاضافة لادنى التلبس (قوله على ارجس  
الاقربان حسن محايب) الاقربان جمع قرن بالكسر وهو الكفوف والحرب



وخس محايب فاعل تنكفي وبعد اليت المذكور يكاد التدى منها فيض  
على العدى \* مع السيف في يثى قنا وقواضب \* الثنى \* واحد أثناء الشئ  
بى تضاعفه والقناجع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع ( قوله اى انامله  
الخنس ) يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا  
ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى بمبالغة ( قوله والمراد بارؤس الاقران جمع  
الكثرة بقرينة المدح ) ولما كان تحمله على انه جمع قلته لما فيه من الاشارة الى قلته  
اكفائه في الحرب وقلة امثاله فيها ولا ينبغي ما فيه من اللطف ( قوله وهذا  
اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية الى آخره ) يعنى قوله في الايضاح  
ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء للاحياة وانما قال اولى ولم يحكم  
بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى  
الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو المصدر المبني  
للفعل وهو الاهتداء ( قوله مع ان في كل من الرسن والطيوان خصوص  
وصف ليس في الانف والعدو ) انما في الرسن فكونه انف مرسوس واما  
في الطيوان قطع المسافة بسرعة في الهولة ( قوله فانهم عدو هاء في الاستعارات )  
الضمير في عدو هاء راجع الى وضع الرسن في موضع الانف ونحو ذلك اى الى  
الجماعة ولهذا انشأ ويكون تأنيث الضمير باختيار كون وضع الرسن موضع  
الانف استعارة على الاطلاق المذكور ( قوله الى بجانب له كالرسن والانف )  
فان كلامتهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص  
بالانسان وحاصل ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز  
المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل  
الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمثابة من واد واحد  
( قوله وفي كون استعارة الطيوان للعدو من هذا القبيل نظر الى آخره )  
يجيب بان الطيوان عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين  
الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى  
على الارض ولا ينبغي ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة ( قوله  
وهو ضم حلق النرج ) الحلق بفتح الحاء واللام جمع حلقة بالتسكين على غير  
القياس قال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبكرة وبدر وحكى بونس  
عن ابى عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال  
ثعلب كلهم يحيزه على ضعفه ( قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة )

إى الشجاع (قوله لا الرجل وحده) لما عرفت أنه لا ملازمة بينهما ودلالة له عليه (قوله لا المجموع المركب منهما) اعترض عليه بأن القول يكون المستعارة هو المقيّد للمجموع قوله يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر أن الزوم في المجاز إنما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى الذى يستعمل اللفظ فيه وهما الزوم اعلمهم بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازى لانفسه وجوابه أن الزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشى فيما سبق وهذا القدر كاف في الزوم (قوله واذا احتجى قبروسه الى آخره) القبروس يفتح الراء ولا يخفّف الا في الشعر لان فعلولا نادرا لم يأت غير مصفوق وهو اسم اعجمي غير منصرف للعلية والهجيمة وأما خرنوب يفتح الحاء وهو بنت يتداوى به فضعيف والضميع الضم وكذا سحنون وهو اول الرمح (قوله ولم ينظر القادى الذى هو راجح) النظر اذا استعمل بلا صلة فهو يعنى الانتظار والقادى هو السائر من الصباح الى الظهر والراجح هو السائر من الظهر الى المغرب (قوله يترأ حثيثا) اى مسرعا يقال ولي حثيثا اى مسرعا خريضا (قوله والشبه فيها ظاهر عامي) وجه الشبه قطع المسافة بسرعة وليس سلاسة (قوله وتبين امرئها في الهودى) الهودى جمع هادية وهى العلق يقال اقبلت هودى احميل اذا بدت اضعافها (قوله كما في قول امرئ القيس فقلت له لا تعطى بصلبه \* الى آخره) مطلع القصيدة ففانك في ذكرى حبيب ومنزل \* ينقط القوى بين الدخو فومل \* وقبل البيت المذكور في الشرح دليل كوج الحراز في سدوله \* على بانواع الجموع ليتلى \* ويقول قوله فقلت له لا تعطى قوله بعد البيت المذكور \* الا انها الليل الا انجلي \* بصبح وما الا صباح منك بائس \* السدول جمع سدل او سدبل وهو ما سبل على الهودج والتمطى التمدد والبلاء في بصلبه التعذبة والارداق الاتباع والاعجاز جمع عجز يفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء كروؤنثوهو رجل والمرأة جيماء والجمرة للمرأة خاصة ثم القوم من قريش الشارح ان لا كلمته اصلية وزنه فعل يقال نامتو نواى مض يجهد ومشفة ويحمل ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوز نه فلعن كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكل الصدر وما جاء في الشعر شديدا (قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية) حيث شبه الليل بالانسان

المتطلى في الطول واثبت لوازم التشبيه له التشبه وهى الصلب والتطلى  
 والكسكال والاعجاز واما نقل الظاهر اشارة الى ما في شرح التبيان من ان المجموع  
 لمستعارة تشبيهية وقوله كالايد الشمال اشارة الى ما سياتى من قول ابنه وغداة  
 ربح قد كشفت وبرة \* قد أصبحت يد الشمال زمامها (قوله من حلى القبط)  
 الحلى يضم الحاء المهله وكسر اللام منع الياء المشددة جفع حلى بفتح الحاء  
 وسكون اللام كشفى وندى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصى  
 والقبط اهل مصر (قوله فان كلامه في المصراحة لانه في ذكر الاقسام التى  
 هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز) كدل عليه سوق كلامه  
 من اول الباب والاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصريح بها فان  
 الاستعارة بالكتابة ليسبب من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو التشبيه  
 فى معناه الوضعي (قوله يشواظ النار) الشواظ الهمب الخالص الذى لا دخان  
 فيه (قوله والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار) فيه بحيث  
 لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل  
 استعارة تخيلية وهى عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر  
 الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة  
 الى البحث المذكور (قوله وهما حسيان) فان قلت الازالة امر عقلي قلت  
 المراءى الهيئة المحسوسة ضد الكشط والامضاء والكشط الازالة يشير ان الهماء  
 (قوله اى حصول امر عقب امر دائما وتاليا) هذا التزديد لاجل بيان معنى  
 الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام (قوله واجب بحمل  
 عبارتهما على القلب) السكاكى لا يشترط التكيف في القلب يقبلها مطلقا  
 ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يجهل طلبها في هذا القلب بناء على لزومها  
 لقبوله عند المصنف (قوله ويان الظهور فهنا معنى الزوال) اعترض عليه  
 بان قوله المستعار منه ظهور السلوخ من جلده يأتى لان السلوخ  
 لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زالك يصح مع عن لامع من  
 وقد اشار الشارح الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب  
 الاول فان يقال لا نسلم ان السلوخ لا يزول من جلده بل اذا زالت الجلدة  
 عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة (قوله وذلك غاربا ابن ربيعة ظاهر \*  
 عجز بيت من ايات الحماسة صدره \* بعيرتنا البنا والحويها \* وقوله  
 اتسنى دغاي عنك اذا اتى مسلم \* وقد سئل من ذل عليك قزاق \* ونسوتكم

في الروع بادوجوها \* يخلن امه والاماء حرار \* الاستفهام للانكار ومسلم  
على صيغة المفعول اى يخلن من اسلمته اى خليت بينه وبين من يريد الكفاية  
وقرار اسم واد اى امتد سيل الذل نحوك فسال به عليك قراقر والروح  
الخوف يخلن اى يظن تلك النسوة امه لكونها مكشوفات الوجوه والحال  
انهن حرار في نفس الامر والاستفهام فى اعيرتنا ايضا للانكار اى لم تعيرنا  
البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل حباح والاتقاع بلحومها والبانها  
جائر في الدين والعقل وتقرتها في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر  
اى زائل ( قوله وتلك شكاة ) الشكاة يفتح الشين المجمة الشكاية ( قوله وذاكر  
العلامة الى آخره ) كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلة هى  
الاصل والمظروفة والنور طار عليها ونظرف فان الظاهر على تقدير العلامة  
ان يكون الابل ظرفا والنهار مظروفا ( قوله فقد يطول الزمان والعادة في مثله  
الى آخره ) قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره الى آخره من التأويل  
والحقيق ببطائف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع  
الى الغروب كاهو المفهوم من الشرح والموافق لكتب الفقه فيكون القاء  
لتحقيق الحقيق نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجأة نظرا الى  
ابتداء بظهور النهار ولا يخفى على النصف ما في اعتبار المفاجأة بالنظر الى ابتداء  
ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه مفاجأة الانظام  
لظهور النهار الذى هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الآية مجرد  
اخراج النور من الظلة واما خصوصية النور واعتناؤ كونه مجموع ما بين  
الطلوع والغروب فلا نسلم ان لها دخلا في المقصود فتأمل ( قوله ثم لا يخفى  
ان اذا المفاجأة انما يصح الى آخره ) قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام  
بعمومه المقام فيندفع لائمة المفاجأة عن المصنف اذا المرتب على السمع في الحال  
اصل الانظام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لائمة المفاجأة انما تصور  
فيما لا يكون مترقب بل يحصل بعده بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي  
شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على التأمل  
فتأمل ( قوله واقول تقوية لذلك الى آخره ) فيه بحث لان الآية على ما يتبادر  
من نظم الآية سلم النهار بحيث يفاقمه الظلام ولا شك ان سلمه مع انبساطه  
الثام بحيث لا يبقى منه اثر بل يعدم في الحال ويترب عليه الظلام دفعة آية  
لكمال القدرة اية آية والتقوية التي ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الآية

٧ وقد يقال ما ذكره انما  
يردولم يكن هذا من باب  
التشبيه المقلوب ولا يخفى  
انه لانكته يستد بها في  
اعتبار التشبيه المقلوب  
نسخه

نفس مفاجأة الظلام فتأمل (قوله وهما بحث الى آخره) قد يقال لا كان  
الرقاد كثير الوقوع في الجنس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور  
التفعل الذي هو لازمه أشهر واقوى مما هو في الموت وانث خير بان افادة  
كثرة الوقوع للقوة محل نظروا ان كان افاذتها للاشهرية ملاشك فيه ٧  
(قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له الى آخره) يمكن ان يقال البعث  
المطلق في صدد ذكر القيمة واخوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة  
للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت  
(قوله والمعنى ابن الامر ابانة الى آخره) اى افرق بين المطلق والباطل بحيث  
لا يلتم احد هما بالآخر كما يلتم الزجاج المكسورة (قوله والجامع الاطاعة  
او الزوم وهما عقليان) من قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس  
كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم يعد عقليا قلت المعداد من الجامع  
العقلي هو الاطاعة المعنوية التحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة  
في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاطاعة الحسية فيها ولا يخفى انها  
عقلية (قوله وهو ما دل على نفس الذات الى آخره) مرادهم بالذات في هذا  
المقام ما يستقل في المفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انهم يرد به  
ههنا ما اصطلي عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشقة واسماء الزمان  
والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها (قوله من غير اعتبار وصف  
من الاوصاف الى آخره) اى من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا  
يتوهم ورود الاشكال بان القتل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل  
على تغاير الذات والوصف (قوله وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم)  
ولاشبهة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ  
مدلوله ذاتا سالحة لان يصدق على كثيرين ولان كان كليا واذا تضمن  
مفهومه نوع وصفية لم يضر كليا ايضا بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف  
من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجتناس بواصفها الخارجية  
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية  
المعتبرة فيها داخلية في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة  
باسماء الاجتناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات  
صالحة للوصفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبهو كذلك العلم  
اذا اشتهر بمعنى الاستعارة فيها اصلية والافعال والخروف لا تصلح للوصفية

وكذلك المشتقات (قوله) والاقضية القوم انما تعرضوا للاستعارة التابعة المصروفة  
والظاهر تحقيق الاستعارة التابعة المكنية كما في قولك اعجبني اواقعة الضارب  
دم زيد ولعلم لم تعرضوا لها لعدم وجدانهم لها في كلام البلغاء (قوله)  
اولكونه مشاركا للشبهه في وجه الشبهه انما ذكر لفظة او اشار الى انه لا فرق  
بين التعبيرين في الدلالة على المقصود (قوله) انما يصلح للوصوفية الحقايق  
اي الامور المتغيرة الثابتة الى آخاه) هذا التفسير ذكره العلامة في شرح  
الفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتغيرة كالجسم والياض  
والطول لا غير الثابتة كما في الاضال فانها متعددة غير متغيرة لدخول الزمان  
في مفهومها وكالصفت فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها  
تسبعية الشارح هنا توطئة لرد عليه على ما اشار اليه بقوله يعني تسليم  
صحته ووجه النع كقول عنه رحمه الله تعالى عليه ان كلاما من الحركة والزمان  
مع انه ليس من الامور المتغيرة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه  
في شرحه للفتاح بانقطاع هذا النع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل  
تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها  
في نفسها من غير تعلق باعتبار المعبر ولا خفا في ان القيام والحركة كذلك  
بخلاف القائم والحرك وامام ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح  
من النع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة  
بالفهمية لا ما توهمه من الامور المتغيرة الثابتة فبها بحث لانه يمكن ان يقال  
بعد الانعاض عن ان مطلع نظره الزود على العلامة انما لم يغير الشارح  
الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه  
لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه  
هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة لا تعتمد التشبيه والتشبيه  
يعتمد كون الشبه موصوفا وانما يصلح للوصوفية الحقايق كما في قولك جثم  
ابيض واياض صايف دون معاني الاضال والصفات المشتقة منها والحروف  
انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم  
وجه مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشي من البين  
في السياق ترويحاً للكلام حيث قال اولاً وما قررناه لك ظهر  
ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الاضال والحروف تبعية  
الي ان قال وانما يصلح للوصوفية الحقايق دون معاني الحروف

والافعال وثانياً فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون  
 الافعال والحروف (قوله دون الافعال والصفات) كانه اشار بانعام لفظ  
 المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان  
 الموصوف بالشاركة نفس المشبه والمشبّه وهو يختلف باختلاف التعبير  
 فعدم صلوح العنارة الدالة عليه للوصفية لفظاً لا يقدح في انصافه  
 بالمشاركة فيموز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق  
 واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاً هما للوصفية ووجه الاندفاع  
 على ما ذكره في ذلك التبرح ان المعبر في هذا المعنى بمفهوم اللفظ حتى اذا قيل  
 لقبت صبا عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصبي بمفهوم الصبي لا ذواتهم  
 فيعتبر في صحة موصوفية وعدمها لفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقائق  
 امر من تأليفات العقل (قوله او عرضها لها) فيه بحث لان العروض ان  
 منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضاً لان عروض الزمان  
 لها حقيقة الهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا  
 عرض الزمان لها حقيقة بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة  
 الضرب مثلاً الى شيء لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على التأمل او يقال الزاد  
 بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب الفرق الطاري  
 على اصل الوضع المعنوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر  
 وقديم من الفاضل المعنى في توجه زيادة اختصاص هذا الافعال بحقيق  
 زشدة الى ما ذكرته فارجع اليه (قوله ودون الحرف وهو ظاهر) لانها وابط  
 وآلات الملاحظات فلا تكون موصوفة اصلاً كما حققه الفاضل المعنى وهما  
 محض وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز  
 المرسل ايضاً اصالة فلم لم يعتبروا قسم التبعي في المرسل ايضاً الهم الا ان يقال  
 ما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام  
 واكتفوا بالاستعارة الشبهة لكثرها لكن هذا لا تأتي في الافعال لكثرة المجازات  
 المرسلة فيها تأمل (قوله وانما الموصوف في نحو شجاع باسل الى آخره) الباسل  
 هو الشجاع الكامل والفاضل الوهاب المبالغ والتعبر من العالم المتفنن فالوصف  
 الثاني في هذه الامثلة المبلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه  
 عليه فظن منه ان الثاني وصف للارول (قوله نحو مقام واسع ومجلس فسبح آه)  
 المراد بالثبوت الذي سلب ثبوته لغير الحقائق هو الوصف المعنوي لا اللفظ

الحوى وانما ورد الثمت الحوى ههنا وفي قوله واما الوصوف في نحو شجاع  
باسل الى آخره لتضمنه الوصف المعنوى (قوله فيجب ان يكون الاستعارة  
فيها اصلية لاتبعية) فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعني  
الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد  
الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لاتبعية فقط (قوله فاقشبه في  
الاولين بمعنى المصدر) قال الفاضل المحشى فان قلب هل يحرق في نسب  
الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لالان مطلق النسبة  
لم تشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات  
الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى  
الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على  
جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب  
الى المحرض دلالة على قوة نسبة اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض  
نسبته الى من نسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن  
الصواب وبالجمله يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان يشبه ما يرجع  
نسبها اليه بنوع استلزام كطلق الانصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب  
اخرى كطلق الآلية مثلا يقال قتلنى السوط او السيف والتبعية في الافعال  
لا يختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق (قوله  
قال صاحب الفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف وما يعبر بها عنها عند  
تفسير معانيها) الضمير في بها عائد الى ما وثأيت لتكون ما عبارة عن المتعلقات  
في المعنى وفي عنهار اجمع الى معان في معانيها الى الحروف وفي قوله عند  
تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم  
ان لفظة بها غير موجودة في عبارة الفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات  
معانى الحروف ما يعبر عنها فظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها  
لامعبر بها معاته خلاف الواقع فكأنه اشار ههنا بالغام لفظ بها الى توجيه  
عبارة الفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها وبحمل ان يريد  
بان حاصل المعنى لان في العبارة تقدير نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند  
التفسير كقطة الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات هي بهذا الاعتبار  
معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشى في شرحه للفتاح وفي عبارة الفتاح  
احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضمير الى ما يجعل



المعبره معبرا بجاز الكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف لتسخ الرواية  
 (قوله مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء  
 على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتها  
 الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي  
 به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بصدفه فنهاية الشيء صدفه فكيف يكون  
 جزءا منه بل انما يطلق على آخر جزء منه مجاورة بينه وبين النهاية ولك  
 ان نقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتين ومثله  
 غير عزيز (قوله والا لما كانت حروفا بل اسماء) قال في شرحه للفتاح وهو  
 ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا  
 بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر  
 بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر  
 متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو  
 المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية  
 وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد ابطله الفضائل المحشي  
 وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فلينظر  
 فيه (قوله غير صحيح كما يشير اليه) قد يوجه كلام المصنف بالضمير الى  
 حذف المضاف اى كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس  
 الخصوص والتبيل المتعلق بالمصطلح بالتعلق القوي وتوضيحه ان مقتضى  
 قولنا زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حل  
 اللفظ على حقيقة تحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس  
 الخصوص بالطرفية فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى  
 الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للشبه به  
 الضمى وهو الطرفية المخصوصة في المشبه احنى تلبسه زيد فالتلبس  
 مستعاره والظرفية مستعار منه ولقطة في مستعار فلا دخل في الكلام  
 هذا ما قبل ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام المصنف فانه اعتبر  
 التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى (قوله لادلالة بالنطق)  
 وجه الشبه ايضا في المعنى واتصاله الى فهم القارئ (قوله باعتبار ذكر  
 الملزوم واردة اللازم) قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم  
 في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرثلا باعتبار ذلك الملزوم واردة

اللازم لا يكتفى في بيان العبلاقة بل لابد بيان انها من اى نوع من  
 انواعها ( قوله كالحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب هل الالتقاط ) اراد  
 بالحبة حبة بالملتقط وهو موسى عليه السلام او اراد اثرها والافحيت  
 الملتقط وهو آل فرعون خلة على الالتقاط مقدمة عليه ( قوله انه مشبه  
 ترتب العداوة والخزن على الالتقاط بترتب العلة الغاية عليه والجامع هو  
 الحصول بعد طلب النفع ) ولا يخفى انه اشهر في ترتب العلة الغاية عليه  
 فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر  
 من التشبيه اه ( قوله ومدار قرينتها في الاولين ) انما قال في الاولين كما سيجي  
 من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ( قوله جمع الحق لنا في امام )  
 البيت لعبد الله بن المعتز بن التوكل بن المعتصم بن الرعيد يوقع بعد خلع القندر  
 بالله ولقب بالمرتضى واستوزر استاده وكانوا احد عصره في الكرم والفضل  
 وقد ادر كنهه خرقه الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الاثلاث ساعات  
 من النهار ( قوله لم تلق قوما هم شر اء ) الطرف اعني من متعلق بشرو العيشة  
 ما بين المقرب والبشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي امام مضافة الى الجملة  
 بعدها والجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانصاهما على الوجهين بالطريقة  
 واتقاء للتنبؤ على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلمية  
 لانه علم جنس كما قرر في النحو والوادي فاعل يجرى على طريق الاستناد  
 المجازي والمراد ببحرمان الوادي فيها بالدم ظهور الشر وكثرة البقي ( قوله  
 وتقرهم ) من قرئت الضيف قرى وقراء اذا احسبت اليه اذا كسرت  
 القاف قصرت واذا قصت مددت والجامع بين القرى والطن افعال  
 التي الى الباطن ( قوله كقول الحريري وقرى السامع الى آخره ) البيت  
 من قصيدة ذكرها الحريري في المقام الثانية والثلاثين مطلعها ليست لكل  
 زمان لبوسا \* ولا يست صريفه نعمى وبوسا \* فقد الرواة اذبر الكلام \*  
 وبين الساعات اذبر الكؤوسا \* وطورا يوحى اشيل الدموع وطورا ابلهوى  
 اثير النقوسا \* وقرى السامع الى آخره البيت صرف الدهر جذائه والعمى  
 يضم النون والقصير التهمة واذا قمعت النون مددت وبوسى يضم الباء  
 مصدر فوالك بش الرجل يأس وبؤسا اي اذا اشتدت حاجته فهو بائس  
 السامع جمع للسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وانما اشد  
 وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه

على اختلاف البصرية والكوفية والحزون للفرس الذي سق في اثناء الجري  
و الشمس الذي يستصعب الركوب عليه (قوله اوبالي الجميع) الى ههنا بمعنى على  
كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرد مجئ الى بمعنى على قوله عليه السلام من ترك مالا  
قلور منه ومن ترك كلا او عيالا قال (قوله تقرى الى رياض الحزن من مرة  
الى آخره) الحزن بلاد العرب وهي في الاصل حاظظ من الارض ومنزهة  
حال من رياض يقال اذهب التبت اذا ظهر نوره واذا سرى ظريف لتقرى  
(قوله ضمير صحيح لان الجرور) وقبله المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح  
والفاضل المحشي في شرحهما للفتاح ولا يخفى بعده وقد بوجه بان المراد  
من نسبة الفعل الى الجرور وارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به  
لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى  
كافي البيت فان الايقاظ مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها  
اجفان الحيلول كما توهموا بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهرة الشبيهة  
بها واللام حوض عن المضاف اليه وهو الضمير المرجع الى الرياض ويسريان  
النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض  
ويقرب الرياح الى رياض الايقاظ تقع تلك الزهر وتشر اطرافها واجطاء  
للتضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقرى والرياض  
مفعولا اولاه وظهر ان الايقاظ لا يكون الاقنابم تعين ان يراد بالاجفان  
الباري فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على  
ان تقرى استعارة بمعنى تقع انتهى كلامه وهذا معنى واضح لان المفهوم  
من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا يتأتى  
هذا على ما ذكره اللهم الا ان يقال ان تقارب الزمان منزلة الاتحاد اشار اليه  
ابو الفتح في المحشب (قوله مطلقة وهي مالم يشترن بصفة ولا يقرع) مثل  
الفاضل المحشي في شرح الفتاح للاستعارة المطلقة بقوله تثبتت انظار  
الشيء وقبه نظرا لان تثبتت ترشح فانه تثبتت الشيء بالكسر تشويها الى  
مطلق فيه فهو ملائم للمبتدأ منه فالاولى ان يقال لهلكت بدل تثبتت  
الهم الا ان يجعل تثبتت ترشح الصيغة على مذهب المكي ويصرف  
الاطلاق الى المكشبة هكذا قيل والحق ان تثبتت من جهة القرينة اذ لو قلت  
انعدمت انظارها لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاني ذكر في

لطائف (بارض ابلعي) الآية ان الخطاب في ماله ترشيح وليس الخطاب  
وصفا ولا تفرع كلام واعتبار الوصف الضمى بالمخاطبة ثعصف لا يصار  
اليه فكان تخصيص الصفة والتفرع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر  
فتأمل (قوله يعني اذا تيسر غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين) حاصل المعنى  
ان السائلين يأخذون مال الممدوح من غير علمه ويحيثون الى حضرته فيتبسم  
ولا يأخذ منهم فيملكونه (قوله والاخرى انها مكنية وهوانه شبه الى آخره)  
فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لابد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من  
لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تصريحية  
والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الآية وجه آخر  
ذكره المؤدني في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف مقسم كافي  
قوله تعالى (واما من خاف مقام ربه) لم يعد ولا يثنى بعده (قوله من طعم المر  
الطعم في الصحاح بالفتح ما يؤديه النوق يقال طعمه مرو والطعم ايضا  
ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما قلنا بذي طعم اذا كان غشا والطعم بالضم  
البعلم (قوله فلا يكون ترشيعا) قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريد الان  
مساق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على انه  
تجريد للاستعارة المصروفة للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما التوهم  
ان يكون ترشيعا لكونه ملائما للاستعارة منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر  
فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيعا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمي  
ترشيعا لان الترشيح انما يعتز بعد تمام الاستعارة والقرينة من تحتها (قوله  
حاورت اليوم بحرازا اخر امتلاطم الامواج) حاورت بالحاء المهملة من المحاورة  
يعني المتكاملة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاورت  
تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحرازاخرى امتد مر تقع  
جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا (قوله هذا البحر يدلانه وصفه)  
مبنى على ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت السابق والاقشاشي السلاح قرينة  
للاستعارة لا تجريد (قوله حتى لظن الجهول) اللام في لظن لام الابتداء دخلت  
على الماضي بتقدير قد و يروي يظن وهذا الظن بالجهول مبالغة واعاد الى  
ان الجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره  
فهو يعلم ان الله تعالى اشياء عاسواء وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا  
حاجة في شيء اصلا (قوله وما ذكرنا صريح في الايضاح) حيث قال واذاجاز

البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الى آخره ( قوله ويدل عليه لفظ  
 المفتاح وهو قوله الى آخره ) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام  
 موافقا كقواعد التشبيه والاعتراف بالمشبه ولا ينبغي ركا كنه ( قوله كقوله  
 هي الشمس مسكنها الى آخره ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا  
 البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة  
 قلت قوله فخر القوادع أجيلة يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا  
 شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب المشكوك في الجملة حتى  
 يفيد التأكد وكون الشمس الحقيقي في السماء بجلى لكل احد ( قوله اني اراك  
 تقدم رجلا وقوؤخر اخرى آه ) قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد  
 بالرجل الخطوة لان المزد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل  
 الاول ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اول فلان المراد  
 بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن  
 البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو  
 عن تكلف ويجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة  
 مقررة بقدم تارة ويؤخر اخرى واما ثالثا فلان التبادر من المثل اتحاد  
 متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح  
 لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى  
 يقدم رجلا تارة ويؤخر تارة اخرى فيتمد متعلق التقديم والتأخير ( قوله  
 فخير المجاز المركب في الاستعارة ) وتعرفه بما ذكره عدول عن الصواب المحصر  
 مستفاد من تعريف المبتدأ باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ  
 المستعمل الى آخره وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الآخر من  
 المجاز المركب اعني مالمس باستعارة تمثيلية لقلته ولقلة لطافته ( قوله لان  
 الاستعارة مجبى ان تكون لفظ المشبه الى آخره ) هذا اولى من تعليل  
 صاحب الكشف عدم التغيير بان الامثال السائرة لا تكون الاقوال فيها  
 غريبة من بعض الوجوه لحفظ على تلك الغرابة وجبت الالفاظ عن  
 التغيير وذلك لان الظاهر ان وقع التاء في قولك بالضيف ضيبت الابن لا يتغير  
 غرابة كانت عند الكسندر ( قوله بالضيف ضيبت الابن ) الباء في الضيف بمعنى  
 في كافي قولك جلست بالسجد قال المبدئي و يروي في الضيف مكان بالضيف  
 فكل من الباء في مقبول ورواية ( قوله لان المثل ) قد ورد في امرأته  
 دخنوس بنق لقيط بن زرارة كانت تحت عمر بن عديس وكان شيخا فاسا لته

الطلاق فطلقها فزوجت عمرو بن معد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما اشتوا  
ارسلت الى الشيخ تستسقيه لينا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبره  
بما قال عمر وضربت على منكب زوجها وقالت هذا ومذهبه خير. تعنى ان  
هذا شاب الجليل ابن القليل المذوق اى المزوج بالماء خير منك ومن  
لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف (قوله)  
واما الاستعارة فجرد تسمية خالية عن المناسبة (قوله) انما سمي استعارة بناء على  
انه يشبه الاستعارة في صفة اذناء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله)  
واذا النية انشئت انظارها الى آخره (قوله) اذ بشرطية وانشئت مفسر بفعل مضمر  
دخل عليه اذا تقديرا والقيت جزاء الشرط والنية في الاصل من متى  
الشيء قدر سمي الموت بما لانه مقدر (قوله) يجعل معادة العادة والتعويذ  
والعودة كلها بمعنى وهو شئ يعلق على عنق الصيوان صونا لهم عن العين  
او اخن على زعيمهم (قوله) يجلدى قشاشين الى آخره (قوله) الجملدة اظهار الجلادة  
والجرامة والثلاثة الفرع بلية العدو ورب الذعر حوادثه والتضع الحركة  
والاضطراب (قوله) ولا تعب على ذى فضيلة البقاء اسم من انشئت على قلان  
اذ رخصته (قوله) ان قلت فلذا قول المصنف (قوله) ان فيه استعارة تحيلية بدون  
الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم باقها تلازمان (قوله) بعد تسليم صحة هذا  
الكلام (قوله) اني انالسل صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء  
وهذا النوع المشار اليه ظهر وجه احاطة السكاكى في بحث الاستعارة بالكناية  
بعد ايراد قوله اناب النية الشبهة بالسبع وجود الضيلية بدون المكينة  
آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكينة في قول ابى تمام \* لا يسقى  
ماء اللام فاني \* صنف قد استعملت ماء بكلمة \* وذلك لان المثال السابق  
لما كان كان من مخترعات السكاكى فمقتضى لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر  
الفصل من قول ابى تمام \* وان دفع ابراد الفاضل الحشى هناك حيث قال يتحدث  
هذا الوجه ان وجود الضيلية بدون المكينة قد علم مناسبق من اناب النية  
الشبهة بالسبع فلا تامة في هذه الحوالة (قوله) شاع استعمال التقص في  
ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالخليل ومنه قول ابن التهان في ريمة  
العقبه يا رسول الله ان ينشأ بين القوم حبالا ونحن ناطعوا فمضى ان الله  
اغرك واظهر لك ان ترجع الى قولك (قوله) ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار  
ان يسكتوا بدل من هذا ان يسكتوا عن الشئ المتعار من استبرار البلاغة

(قوله وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخليص) والفرق ان التخليص  
 محلي ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز  
 ان يكون مقارنا بالتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف (قوله وغداة ربح  
 قد كشف وقرة الى آخره) الواو بمعنى رب المستعار لكثرة ومفعول كشف  
 محذوف اي ازالته ودفعته برودته عن الناس بالاطعم والكسوة واتقاد  
 النيران والقررة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة  
 اوربح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قرء ليلة قررة اي باردة واذا ظرف  
 لكشف واصبحت تامة فاعلمها زمامها والثانيث باختيار المضاف اليه والضمير  
 المستتر فيها العائد الى القررة او الغداة والجملة اعني بد الشمال زمامها حال من  
 الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير للثبوت فيها والجملة اعني بد الشمال زمامها  
 بخبرها والشمال بالفتح ربح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد (قوله اي  
 سلا) من السلو وهو زواك العشق والحزن (قوله ولا حاجة اليه لصحان  
 يقال استمع باطلة عنه وترك بحاله) فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من  
 كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح  
 اقصرته عنه اي كفت وتزعت مع القدرة فان تجرته عنه قصرت بلائف  
 والباطل ليس ذا قدرة واختيار وهذا القنطرة لا يكتفي للمحمل على القلب اللهم  
 الا ان يقال انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يزداد بالاقصا منتهاه  
 الجازي وهو مطلق الامتناع (قوله وكذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم  
 مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجازي على  
 السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم نكرة بالنسبة الى تسمية  
 هذا الكتاب ولا مستند له الا ان شاك انه يشر رواية مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح  
 وبعضه الادباء في استعارة هذا الكتاب بحاطب البصر رؤى مولاي ابو نوح اذيت  
 بالطلالينيك في الصحاح فليس ذلك بمنكر في الجرائد وهل يلزم قبيح  
 \* للحرى يلقي صحاح الجوهرى \* (قوله ورتكب كون الكلام قلعا) اي  
 مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح  
 القولين والمتعلق وهو قوله ليمرر بالاجنبي الذي يتوهم قبل التأمل الصحيح  
 كونه هو المتعلق او بين المعطوف عليه وهو تعدد والمعطوف وهو لا تشبهها  
 حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب

وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضى سابقة الدخول  
نقوله في الاستعارة الى آخره اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها  
استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذى يبنى الاحتراز عليه  
وعلى هذا لا عبار في كلامه قليلاً مل (قوله فيجب ان يكون لازماً) او يحتمل  
على حذف اللام دون من اى احتراز ثلاثاً يخرج (قوله لفظ الفائط في فضلات  
الانسان) الفائط في الاصل المطمئن من الارض الواسعة والجمع غوط واغواط  
وغيظان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته اى الفائط يقضى حاجته  
فقيل لكل من قضى حاجته قد ادى الفائط يكتفى به عن العذرة (قوله وصاحب  
العرف لفظ الدابة في الحمار) هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس  
والبقول (قوله فلا بد ههنا من حذف المضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق  
فيه بحث اذا لاجابة للاحتراز خروج ما اذا اتفق الى آخره الى هذا القيد  
لان مثل لفظ الفائط اذا استعمله القوي في مضمم المتناولات يكون مستعملاً  
في غير ما وضع بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه زيادة  
قيد آخر ثم يلزم ان يدخل في حيز الحقيقة ايضاً لكنه يخرج باعتبار الحيثية  
فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الفائط اذا استعمله اهل العرف  
في المضمم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله  
غير ما هي موضوعة له وبعد اعتبارها وهو الحق لا اشكال (قوله لان  
تعيين اللفظ في الاستعارة بازاما المعنى بنفسه بحسب الادعاء الى آخره) حاصله  
ان من يدعى ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة  
فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون  
قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لرفع مزاحمة  
المعنى الآخر لا لتفصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما  
يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضاً في الاستعارة دلالة  
ظاهرة ايدائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذى ذكره السكاكي  
لحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ  
بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتأمل (قوله  
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اذ المطلق ينصرف الى الكامل  
فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلي والقرينة المذكورة  
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور



تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد  
 من مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يناول الوضع التأويل بل مراده  
 انه مرض لفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل  
 كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه  
 المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل (قوله لزم  
 الدور) اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا (قوله  
 بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف الى آخره) ارادة قيد الحثية في تعارف  
 الامور التى تختلف بالاضافة ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري  
 في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعارف الكليات الجنس وغيره افلا  
 اعتداد بما ذكره جال الدين في شرح الايضاح من ان التقيد بالحثية لا التفات  
 اليه لانا لانسب انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه  
 لا يقيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هى موضوع له متعلق بالاستعمال  
 الا لمعنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذى هو وضع الخطاب  
 لم يكن حاجة الى التقيد بالحثية وان اريد اى وضع كان استعمال  
 الصلوة في الدماء اذا استعمله المخاطب يعرف الشرع فيه استعماله فيها هو  
 موضوع له بوضع مامن حيث انه موضوع له فلا اعتداده ايضا لان  
 مخاطبة يعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال  
 الالفاظ فمن استعمل الصلوة في الدماء كيف يكون مخاطبا يعرف الشرع ولو سلم  
 انه مخاطب يعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له  
 (قوله وهذا غلط لان اشارته الى آخره) فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان  
 قوله مع قرينة معناه مع نصب التكلم قرينة ولهذا قال اذا لا ينصب في اللفظ  
 والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للالفاظ الا ان  
 نصب قرينة يدل على عدم ارادته معنى القرص على ان ثبوت قرينة في  
 مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فاللفظ الذى لا يوجد فيه قرينة داخله  
 في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افرادة ثم ان اللفظ اذا استعمل  
 في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا  
 رد ذلك نقضا على التعريف ولا يدفع بما اجبت وقد يقال في الجواب  
 عن الاعتراض باللفظ ان المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للمعنى تشدك  
 الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره من عند

الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالفظ سواء كان بقرينة او بدونها  
 وظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانياته لوترك الى آخره فتأمل (قوله)  
 الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول اعني الراجع الى معنى  
 الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى (وجاء ربك)  
 والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصل في الكلام بقوله ربك هو الجرو اما الرفع  
 لمجاز ومداره ان يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها  
 او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استثناء واضحا كالكتاب في قوله تعالى (ليس  
 كمثل شيء) والقيد الثاني اعني المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال القيد  
 في المطلق كالمرس في انباف الانسان (قوله في انه كذلك ينبغي) اي السبع  
 كذلك ينبغي وهوان يكون له اظفار ولفظ ٧ كذلك حال من المستر في ينبغي  
 (قوله وكلامه في مناسبة التسمية الى آخره) كلامه في وجه التسمية الذي ذكره  
 في مفتاح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والنية قد برزت  
 مع الاظفار الى آخره ولا ينبغي وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار (قوله)  
 وسمى من كلامه ما ينافي جميع ذلك) هو قوله في القسم الرابع الاستعارة  
 بالكتابة كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب  
 قرينة تبصها ولا ينبغي انه دال على ان المستعار هو لفظ المشبه وسمى  
 توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى (قوله ومن الامثلة استعارة  
 وصف احدى صورتين منزعيتين من امور لو وصف صورة اخرى) فيه  
 بحث لان المستعار ابداء هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها  
 كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على  
 ان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل في قوله لو وصف  
 الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا  
 الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة  
 الاخرى فيكون اللام في قوله لو وصف الاخرى لام الغرض لاضلة  
 الاستعارة (قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى آخره) حاصله ان قسم  
 الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم  
 الشيء اخص منه مطلقا فانك انا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد  
 اما حيوان ابيض او حيوان اسود وهذا قد رجع الى الذين يرخ الجواب المذكور  
 بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر

٧ والكاف بمعنى التل  
 فلا يكتسب التعريف  
 من المضاف اليه الثاني  
 العالية

كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في مخرج ابواب الكتب وفصولها  
 مراد به استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر  
 وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا  
 في المجاز المفرد المعروف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو  
 دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر  
 الذي اوجبه في مخرج ابواب الكتب حصر القسم في الاقسام بمعنى ان  
 لا يوجد قسم لذلك القسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء  
 جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر  
 القسم في القسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق القسم فلان  
 وجوبه في ذلك المخرج كيف والكتب مشحونة بالتقسيم التي لا يوجد فيها الحصر  
 المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بدهى او كسبي وكل منهما اعم  
 من التصديق (قوله الثاني لانسل ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره)  
 لفاضل المحشى ههنا كلام طويل الزيل لكن تحيطته في آخر البحث عبارة  
 الشارح في شرح الكشف وهي قوله فان مبنى التمثيل على التشبيه بالحالة  
 بالحالة بل وصف بصورة متزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى  
 بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة  
 المتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة  
 الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف  
 الاول المعنى المصدري والثاني الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه  
 الاحتراك الذي ذكره اصلا فتأمل (قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل  
 هذا التشبيه الى آخره) يمكن ان يحجب عنه بانه على تقدير ثبوت خبر بان  
 التمثيل في المفردات لازم في صحة التقسيم المذكور اذا تمثيل التمثيل بالتمثيل  
 المركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه انه لم يثل التمثيل المراد في التقسيم  
 وهو التمثيل في المفردات اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان  
 جميعا من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثلا التشبيه يصح مثلا للاستعارة  
 بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عاذته الجارية في كل  
 باب من تعميم مباحثه ويرايد نظاره من غير ذلك الباب دفعا لثبوت اختصاص  
 التمثيل بالمفرد (قوله لقطع بان لفظة تقدم في قولنا تقدم رجلا) قد ناقش  
 فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام واجسام ولا يوجد

فيه تقديم الرجل وتأخير حقيقته فالحق ان الجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازواج المخاطب نحو القمل بالتقديم ونفس المخاطر بالرجل وانتقياض المخاطر عنه فارة اخرى بالتأخر فطلق الالفاظ المشبه بها على الشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافن المسلمات أن اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم ( قوله واما قول ابى تمام لاتسقى ماء الملام الى آخره ) تمام البيت \* لاتسقى ماما الملام قاتنى \* صيب قد استعذبت ماء بكأنى \* الصباية رقة الشوق وحرارته يقال رجل صباى عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عذبه عذابا ومعنى البيت لاتبلى ايها اللائم على كثرة بكأنى فانه مستعذب عندى لا يؤثر فيه لومك ولا تسقى ايها اللائم ماما الملام قاتنى ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واهل ان قوله تعالى ( واخفض لهما جناح الذل ) ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائى نفسه حيث نقل ان بعض ظراف اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعت لنا من ماء الملام فقال فى جوابه ابعت لنا ريشا من جناح كى حتى نبعث لك من ماما الملام وذلك لان الطائر عند اشتاقه وتوقفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكدًا عند تعبسه ووهنه والانسان عند تواضعه يبطأ رأسه ويخفض من يديه فتشبه ذلك وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الأمور الملايعة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية ( قوله او يكون قد شبه الملام بالما المكروه ) ووجه التشبه ان الموم يسكن حرارة الغرام كان الماء يسكن غليل الاوام كذا فى الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا باللام ولا بشئ غيره فكيف يحمل ما ذكر وجه التشبه وقد اشار الى المعنى الذى ذكرته من قال \* دم در كس از ملائم اى بارز ينهار \* كائن درد عاشق \* علامت فرون شود \* وقريب منه قوله اجد الامة فى هواك لذينة \* حبا لذكر \* فليعنى الموم \* على ان تسكن غليل الادم لاعلام وصف التشبه به بالمكروه ( قوله ويخالف تفسيره التمثيلية الى آخره ) اجيب بان السكاكى فى هذه الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصيد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبدل الاصطلاح

الثابت من غير حاجة وبدون قائمة يمتد بها مما لا يتعد به قال جلال الدين  
 الشاشي في شرح الايضاح بشكل على قول السكاكي ما اذا جع بين المشبه  
 والمشبّه في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار النية والسبع نثبت بفلان فان  
 اظفار النية مجاز عنده واطفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما  
 التجوز في اثباتها للنية و اضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي  
 ان يقدر في مثله اظفار آخر بان يقول التقدير اظفار النية وكذا اظفار السبع  
 كما تقرر في نظائره ( قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لاختلاف في ان اليد  
 استعارة الى آخره ) اراد باليد هنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل  
 قوله انك لا تستطيع ان تزعم الى آخره واراد باليدمة اليد لان تلك الحقيقة  
 فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لانه لان كون اللفظ استعارة بنا في كونه حقيقة  
 لغوية ( قوله لانا نقول ما ذكر من معنى الاستعارة ) حاصل الجواب اختيار  
 الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا ( قوله وفي الترشيع بغير لفظه ) الكلام  
 في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيع قد يعتبر بلفظ المشبه كما في قولك  
 محالب النية الشبهة بالسبع فان المحالب ترشيح للمشبه لا الاستعارة كما مر  
 لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن ( قوله وجوابه ان  
 الامر الذي هو من خواص المشبه الى آخره ) فيه بحث وهو ان هذا الكلام  
 مبنى على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجوزهم فيها كما هو الحق  
 فالامر مشكل لان الترشيع فيها يقترن بلفظ المشبه نحو محالب النية نثبت  
 بفلان فافترسه الهم الا ان يقال التخييلية تكسر صورة الاستبعاد فلا  
 يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال الترشيع في مثله يعتبر  
 بالنسبة الى التخييل فأمل هذا وقدر الجواب المذكور بان خاصة  
 المشبه في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند  
 السكاكي فلا ثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان  
 المشبه به لكن ادعاء الحقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي ثبت الاحتياج  
 اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر  
 وفي الترشيع بلفظ لا يلائم بحسبه كافله فيما ذهب اليه ( قوله فالمشبه هو الاسد  
 الموصوف بالافتراض الحقيقي ) فيه بحث وهو ان هذا الوجه وان صح في المثال  
 الذي اوردته يعني رأيت اسدا يقترن اقترانه لكن لا ماساغ له في قوله تعالى  
 ( واعتصموا بحبل الله ) لقطع بان اعتصموا اطلب شي يتعلق بالعمد لا طلب

الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد  
 كإشهاد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائرُه فتأمل هذا وقدر  
 الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حيثئذ يكون ذلك الوصف من جهة  
 التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبني  
 على تناسيه كما هو شأن الترشيع ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو  
 الأسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث  
 أنه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه  
 كاف في كون ذكره تقوية للبالغة الحاصلة للتشبيه وميقياً على تناسيه  
 ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فإن تعلق الرؤية مثلاً بذات  
 ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج في أداة البالغة المطلوبة ثم إن  
 قول الشارح وإيضاعني زيادته إلى آخره جواب تسليهي حاصله أن الحق  
 الفرق بين استعارة المقيد كما في المرحضة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم  
 عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيع بأن المراد منه خروجه بالنظر  
 إلى تمام أصل المقصود بدونه وهو ادعاء العنية الكائنة بالاستعارة المطلقة  
 وإن لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرحضة فتأمل (قوله ولا اعترافاً  
 بحقيقة الشيء أكل) اعترافاً مفعول فصل مغذوف أي لا تجد اعترافاً  
 وقوله أكل مفعول ثانٍ لقوله تجد (قوله مراد فاللفظ السبع فيه بحث لأن  
 النية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الإدخال والسبع اسم  
 للماهية المطلقة فهما كرومي وإنسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب  
 ذلك التأويل اللهم إلا أن يراد بالتزادف التضادف فإنه كاف في المقصود لأن  
 النية لما صدق على موضوعها السبع نهياً دعوى السبعة للموت مع التصريح  
 بلفظ النية (فوقم تذهب على سبيل التخييل) أي على سبيل الإيقاع في الخيال  
 لا على سبيل التحقيق (قوله في غير ما وضع له ادعاء) فيه بحث وهو أن مبنى دعوى  
 ترادف الاسم دعوى أن الموت حقيقة حقيقة الحيوان المفترس فاستعماله  
 في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء أيضاً فلا يترجم المجازية بهذا الوجه  
 فضلاً عن التعين (قوله وفيه ما فيه) وجهه على ما نقل عنه الشارح أن ما ذكر  
 على تقدير تسليحه لا يفيد إلا عدم كون لفظ النية حقيقة بناء على انتفاء  
 قيد الحقيقة ولا يوجب كونه مجازاً إذا لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعترف  
 المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل إذا لم يكن  
 حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازاً وذلك لأن مراد الشارح أن تعريف

المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه هذا كلام حق لامرية فيه نم لو عرف المجاز  
 مجالا يكون مستملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه  
 لكن لم يعرفه ( قوله ويندفع الاشكال بحذافيره ) اى يجميعه في الصحاح  
 حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اى باسرها والواحد  
 حذافر ( قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو  
 استعارة بالكناية الى آخره ) فيه بحث لان هذا لا يأتي في مثل قوله تعالى ( لكم  
 تقون ) لان القرينة هنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه قلب  
 وكذا في قوله تعالى ( ربما يود الذين ) لان القرينة هنا مناسبة حالهم  
 لكثرة الودادة قال الفاضل المحشى في شرح المفتاح توجيه الارباع الاستعارة  
 التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين ويجعل الاتقاء استعارة  
 بالكناية عن الرجوع ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة  
 بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ايضا  
 بحث لان مدلول تقون الاتقاء الخاص اعنى المأخوذ من حيث النسبة على  
 ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكى في الرجوع  
 الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون تبعية كالا ينفى فلا ينفى كلام  
 السكاكى في رفع التبعية من الين وكذا الكلام في ربما يود الآية والوجود  
 ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال مخاطبون استعارة بالكناية عن يرمى  
 منهم الاتقاء والقرينة تشبيه التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتقون وهكذا  
 الحال في ربما يود قائل ( قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسل ) ضرورة ان  
 العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان  
 على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكى صرح  
 في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعنى نطقت  
 او امر او هميا من المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق  
 الحقيقي ليس المشابهة كما صرح به الفاضل المحشى ايضا في شرح  
 المفتاح فصحح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسل وان دفع ما يقال رد عليه  
 انه قد يقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسل باعتبارين  
 فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة  
 اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان التخصيلة عند السكاكى  
 عبارة عن ان تؤخذ صورة وهمية محضنة تشبه بصورة محققة خصال وعقلا  
 فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة قال قول بتحقيق استعارة

التخييلة في هذه الصورة يستدعي القول بتحقيق التبعة وهو المطلوب تأمل ( قوله فما لا ينبغي ان يلتفت اليه ) لانه بعد تسليده لا يفيد شيئا ويؤثر الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعة وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلة ( قوله ليست في نطق ) بل في الحال بالمعنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلة عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به واردة المشبه لا تحقق له حاسوا لا عقلا وانفاؤه في مثل نطق الحال اذا جعل نطق حقيقة مما لا ينبغي ان يتخفى على واحد وامانا فلان السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم المشبه به والتزام في امثلة تلك الوازم ان يكون على سبيل التخييلة قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلة على ما عليه مساق كلام المصنف وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة لتخييلة اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلة توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع وامانا فلا قد صرح السكاكي بان نطق الحال امر وهمي كاظفار النية وهذا صريح في استعارة تخيلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف بصريح كلام المفتاح ( قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه ) رده جال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجاعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان القدر بخرق اجاع البسائين مبني على ان اجاعهم في الامور القنوية معتبرة وهو ممنوع كما اشار اليه النماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه ان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي لقريب بان فيه خرقا لاجاع النجاة ( قوله وان لا يشم رائحته لفظا ) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا واطار ان ذكر اشمام الرائحة النبي من القلة لانه لو زيد عليه بان يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخط الابيض والاسود حيث بين قوله من القبر اويان يذكر وجه المشبه كافي رأيت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله وقد زرا زرازه على القمرفان فيه ذلك الاشمام قليل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبه به بل فيد رائحة الاشعار بذلك

قوله وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة النبي من القلة لانه لو زيد عليه بان يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخط الابيض والاسود حيث بين قوله من القبر اويان يذكر وجه المشبه كافي رأيت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله وقد زرا زرازه على القمرفان فيه ذلك الاشمام قليل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبه به بل فيد رائحة الاشعار بذلك



ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لاستعارة من انه مثال  
 لاشتمام رائحة التشبيه فيه انه يفهم منه حيث ان هذا المثال من قبيل الاستعارة  
 الغير الحسنه لان انتفاء الاشتمام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم يقل به  
 احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا الى آخره ولاجل ان اشتمام  
 رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوز  
 من مرتبة اشتمام الرائحة الى التصريح بوجه التشبيه او يقال انتفاء حسن الاستعارة  
 يقتضى انتفاء اصلها عند اللفاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم فشرط  
 حسنهما شرط اصلها مألا فتأمل ( قوله ولهذا قلنا بان نحو رأيت  
 اسدا في الشجاعة ) اي ولاجل ان اشتمام رائحة التشبيه الى التصريح بوجه  
 التشبيه فتأمل ( قوله وذلك لان اشتمامها الى آخره ) لفظ ذلك اشارة الى  
 كون عدم اشتمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر التبادر  
 من كلامه ان اشتمام الرائحة المذكور فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة  
 وفيه نظر اذ يخرج الكلام حيث من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن  
 الاستعارة في صورة اشتمام الرائحة يقتضى ثبوت اصلها ولو على قبح  
 اللهم الا ان ينصار الى ما ذكرته الآن من ما ليس بحسن ليس يجازئ عند  
 اللفاء او الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء  
 تفسير لغرض وكاله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما يكون المستعار منه اقوى  
 في وجه التشبيه اللازم من ذلك الاشتمام قد بر ( قوله لتلا يصير كل منهما الفاذا ) يعني  
 ان وجه التشبيه اذا لم يكن جليا والفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ  
 ولم يتم رائحته منه يصير كل من الحقيقة والتفصيلية الفاذا وتعمية واعتراض  
 بان حسن الاستعارة بر مايت جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جعلها ان يكون  
 وجه التشبيه بعيدا غير متبدل فاشترط جلالة في الاستعارة يتأني ذلك  
 واجيب بان الجلاء والخفاء بما قبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من  
 الجلاء بحيث لا يصير متبدلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الفاذا قال الفاضل  
 الجشي في شرح المفتاح واما يخص بهذه التوضيحية الاستعارة التصريحية  
 لان المذكور فيها لفظ التشبيه والمراد هو التشبيه فاذا كان وجه التشبيه جليا  
 بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك المراد هو التشبيه  
 والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ التشبيه  
 واريد معناه واثبت له شيء من خواص التشبيه ودل ذلك على

تشبيه به فلاضير في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وإدراك أن المراد المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه فاننا اذا قلنا جاوزت ابلامائة لا نجد فيها راحة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما ٣ والا فظفار النية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها مؤلة واما المكنية فقرينتها لازمة له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتأمل (قوله حتى اتحدوا) اي حتى كأنهما اتحدوا فالكلام محمول على المبالغة (قوله وتعينت الاستعارة) اي تعينت الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه فلان ما فاة بين كلاميه (قوله) فلا يحسن حسن البليغ غير تابعة لها) حكم بالقلة دون النفي لانه قد يحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كأن يقال اظفار النية التشبيه بالسبع ونظائره ٩ (قوله ولقاتل ان يقول الى آخره) قد يحجب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبني حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعترف بالمكنية والتابع لا يكون لها حكم نسبها والا لا كان تابعة ولذا لم يقل النسكاى بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه ٦ (قوله وظاهر عبارة المفتاح الى آخره) حيث قال في قوله تعالى (وجاء ربك) فالحكم الاصل في الكلام لقوله ربك هو الجبر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية في قوله تعالى (واسئل القرية) والجبر في كنهه مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لا يمكن تأويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في النصب والجبر والاقبال المراد ان الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى في المجاز المعنوى كان الجبر حكم اصلى لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك التويل على التأويل سياق كلام السلكى وسياقه كما يظهر لمن يخطر فيه وفي شرحه ثم اعلم ان قول الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر ٣ بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك انه صفة في مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجبر هو الجبر الذى كان في المضاف المحذوف لاجره الاصلى ولا يخفى انه تعسف (قوله لا تقطع بان المقصود سؤال اهل القرية) لم يلتفت

٣ فلا فرق بين الاستعارة المصروفة والمكنية في ذلك اللهم الا الى آخره

٩ فان التخييلية في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة وأردت في كلامهم كذا في شرح الشريف للفتاح وحواشيه فمحمدا والاقرب في الجواب ان يقال للماتقوات وجه التشبيه في التخييلات كثير تفاوت يكون الجميع تشبيه صورة الشيء التخييلية بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط نهجه

٣ انما قال يشعر لاحتمال ان يجعل قوله كالنصب في القرية والرفع في ربك قيما مخصوصا للحذف وان كان خلاف الظاهر كما يدل عليه اختصاره في المقابلة على قوله واما المجازيا لزماده

الى قول القاضى بان القرينة يطلق على الادل والجدران جميعا على وجه  
الاشتراك لانه معلوم ان القرينة موضوعة للجدران المخصوصة دون الادل  
فاذا اطلقت على الادل لم تطلق الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت  
مشتركة لم يكن كذلك ( قوله فالحكم الاصلى لثله هو النصب لانه خبر ليس )  
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شئ لزم ان لا يكون ماهو  
في موقع المبتدا نكرته وما وقع في موقع الخبر معرفة هو باطل بالاتفاق كما سلف  
في الفن الاول قلت كلمة مثل لفاية توغلها في الابهام لا تعرف فلا محذور  
( قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة الى آخره ) فيبحث اذ لم يجعل  
الكاف زائدة لزم اتفاؤه تعالى ( عن ذلك علوا كبيرا ) وذلك لانه عز وجل  
مثل مثله والمقدر حينئذ اتفاه مثل المثل لا يقال لانسلم صدق ان الله تعالى  
مثل مثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية ليس  
يتوقف الاعلى وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس  
الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق  
القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد  
متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه  
فتأمل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة  
الكاف نفي ان يكون مثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول  
التكلم ان دخل دارى احد سوى التكلم وايضا لانسلم انه لو وجد له مثل  
لكان هو مثلا لثله لان وجود المثل محال والمحال باخاز ان يستلزم محالا آخر  
فتأمل ٩ ( قوله لو يكون من باب الكناية وفيه وجهان ) قبل اتحاد الوجهين  
في المثال وكون كل منهما كناية في النسبة لا ينافي عددهما وجهين نظرا الى  
الجهات والاشعارات المختلفة فلا رد اعتراض الفاضل المحشى وانت  
خير بان ما ذكره الشارح في شرح الفتح يؤيد اعتراض الفاضل المحشى  
حيث قال منه وقد يقال انه يجوز ان يكون نفي لشيئ نفي لازمه فالتك  
اذ نفيت ان يكون لثله الله تعالى مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل  
مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفي المثل على طريق الكناية قد جعل  
الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القاصر  
عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد  
من الآية نفي من شبه ذاته ومضاه ليس كذاه شئ نحو ( فان آمنوا بمثل ما آمنتم به )

وقال بعضهم الكاف  
ليست بزائدة بل مثل  
ومثل ساكنا ومتركا  
سواء في الفة كشيء  
وشبه فثل ههنا بمعنى  
مثل قال الله تعالى ( وله  
المثل الاعلى ) ويكون  
المعنى ليس مثل مثله  
شئ وهو صحيح انتهى  
فتأمل نسيته

اي بنفسه قائل ( قوله ما صنعت لداته وبلغت اترابه ) اليقاع ما ارتقع من الارض  
وايفع الغلام ارتقع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النوارد ولدات الرجل  
اترا به اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهية من  
اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون والاطراب جمع ترب بكسر  
التاء المتثناة من فوق وقد اشير الى معناه ( قوله وكذلك يستعمل هذا فيمن له  
مثل ومن لا مثل له ) فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثل شيء فيمن له  
مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن تصوره مثل ومن  
لا تصوره ذلك على ان استعماله لنفي المثل ادماء لا يتافى شئونه حقيقة ( قوله  
اعني ذكر اللازم واردة الملزوم ) الانسب لسباق كلام المصنف ان يقال اعني  
ذكر الملزوم واردة اللازم وما ذكرناه مما وافق اصل السكاكي ( قوله واردة  
المعنى جائرة لا واجبة ) المراد يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هوان  
الكناية من حيث انها كناية لا يتافى ذلك كما ان المجاز يتافيه لكن قد يمنع  
ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في ( الرحمن على العرش استوى )  
وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيه  
( قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي الى آخره ) واما ما ورده  
في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن  
السامع لينقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية  
من حيث التصوير دون التصديق فليس يشي اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير  
المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال  
فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم ( قوله ولا يقال  
جاء الامير معه ) حاصله ان لفظ مع لا تدخل الاعلى المتبوع وهذا باعتبار الغالب  
كما حققناه في الفن الاول ( قوله ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة )  
ارادة جواز المعنى ( الظاهر انه حل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة  
اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة  
من ارادة المعنى ( قوله اختصاصي بموصوف معين ماض ) المراد بالاختصاص  
ما يميز الحقيقي كالواجب والتقديم وغير الحقيقي كما اذا اشهر زيد بالمضايقة  
مثلا وصار كاملا بحيث لا يشهد بمضايقة غيره وانما وصف الاختصاص  
بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب  
اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها

بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا ( قوله بكل ايض  
 مخذم ) الايض السيف والجمع ييض ( قوله ليحصل الانتقال من العام الى  
 الخاص ) يعني ان الكنايتين المذكورتين تامان بحسب المفهوم من المكنى  
 عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام  
 بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لاعموم ولا خصوص بعد  
 الاختصاص كما يفهم من العبارة ( قوله الى ضمير السبب مع انها في المعنى  
 عبارة عن السبب اطلاق السبب على الذات والسبب على التباد ليس بالمعنى  
 التبادر بل المراد من السبب المتعلق بالقبح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال  
 هذا السبب من ذلك اى يتعلق به ( قوله نحو زيد حسن الوجه ) اصله  
 حسن وجهه نقلوا الضمير الذى اضيف اليه الوجه الى الصفة ايها المالى  
 ان الحسن شايع في جميع اجزائه فلارفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع  
 ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه امتناع سواء كانا ظاهرين  
 او مضميرين او مختلفين ثم الماريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه  
 الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل التبادى  
 حاييل السيف ونظائره ( قوله قلت لقطع بانها آه ) على انك اذا تحققت  
 فالاستدلال الى الضمير هو طويل التباد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح  
 فلا تصرح هناك حقيقة بل شائبة منه ( قوله وعظم الرأس بالافراط مما  
 يستدل به على بلاهة الرجل ) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه  
 مالم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت هالة  
 النبي عليه السلام بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض  
 اتقا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة  
 بانه يدل على كثرة الرطوبة المنتزعة لبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم  
 والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لهذا المثال مما لا انتقال فيه  
 بلا واسطة قلت ما ذكرته متعقبا لا يلاحظه اهل العرف بل يتقنون منه او لا الى  
 تلك البلاهة فلا محذور ( قوله والجواب انه لا امتناع الى آخره ) رد مجال الدين في  
 شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة  
 والا كانت كثرة الى ما ذكرنا فربما عن كثرة احراق الخطاب ولا قائل به والجواب  
 كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد التكلم وبحوز ان يكون  
 قصده الى في جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا الاحتياج

الى السماع ( قوله لان التصريح بآيات الصفة للموصوف او فيها عنه مع )  
 عدم ذكر الموصوف بمحال ( نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد  
 مخبرا عن مضافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا  
 اى هو ككثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح بآيات  
 الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا او تقديرًا  
 وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا ينبغي ان الموصوف فيها يكون مذكورا  
 لفظا او تقديرًا او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه  
 مذكور تقديرًا او حكمًا ( قوله وفيه نظر ) وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي  
 الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال  
 في المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف  
 باختلاف الاعتبار من الموضوع والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها ( قوله  
 اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور ) الظاهر ان قوله  
 مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التفسير للعرضية ولذا قال  
 الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اى مسوقة لاجل موصوف غير  
 مذكور لكن لا ينبغي ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف  
 غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى  
 واردت نفي الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذى معين  
 ( قوله ومنه المعارض في الكلام ) وفي المثال ان في المعارض لتدويعه عن  
 الكذب اى سعة عن الكذب ( قوله وهى التورية بالشئ عن الشئ ) وريت  
 الخبر تورية اى سترته واظهرت غير كانه مأخوذ من وراء الانسان كانه يحمله  
 وراءه حيث لا يظهر ( قوله فيختص باللفظ المركب ) لان الدلالة على المعنى  
 المعرض به لا يمكن من جهة الوضع الحقيقي والجازى تعين ان يكون  
 بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص ( قوله ان قلت الوسائط مع خفاء في )  
 الزوم كعرض القفاء وعرض الوسادة ) فان قلت قلة الوسائط بدل على  
 وجود الوسائط في الجملة وقد تعد المثال الاولى فيما سبق مما الانتقال فيه بلا  
 واسطة وسبق ههنا تحقيقه فينبى كلاميه مخالفة قلت لاشك ان الكناية  
 الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها الزوم يسمى  
 الرمزا وان لم يخف يسمى الایاء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان  
 بانتفاء الواسطة راسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو على المشوى  
 بان قل قد يستعمل في النفي الصريح لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى

الا عم ليشتمل القسمين ( قوله كقولك فستعرف وانت تريد انبانا مع  
المخاطب الى آخره ) لم يرد بما ذكرناه يجوز ان تريد تارة بصغير المخاطب  
في آذنتي فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا او تريد به اخرى  
المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعترف  
الكناية او المجازيل اراد الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب  
بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد  
المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد تهديد غيره فقط كان مجازا  
مر كبا ( قوله اذ لا تصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم ) لانه انما اتفقا  
من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعترف الكناية او في المجاز ( قوله ان  
الاستعارة بالغ من التشبيه ) اي اكثر مبالغة فبالغ من المبالغة لامن البلاغة  
فكانه مبني على ما نقل من المبرد والاحفش من جواز بناء الفعل التفضيل  
من جميع الثلاثي الزيد فيه كافتعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ  
في امثال هذه المقامات تارة تقول ابلغ وتارة تقول اشد مبالغة ( قوله واعرض  
المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه الى آخره ) فان قلت لا دخل  
للاعراض ليكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في  
الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل  
والاصل في وجه الشبه الى آخره قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر  
التشبيه في الاصل كما في زيد الامر فالمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل فالتشبيه  
اصلها فظهر دخله وليكن هذا آخر ما وردناه في تحقيق مقاصد علم البيان  
والله المستعان وعليه التكلان ﴿ قوله الحق الثالث في علم البديع ﴾ ( قوله  
الطائفة ) قال صاحب الفتاح الطائفة مأخوذة من طابق القوس ٧ اي  
وضع رجله مكان يده وانما سمى الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع  
توافق وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه القسمين يعرف بالذوق  
وكذا باقي الوجوه ( قوله بين متضادين ) هذا اخذ بالاول كما في قولهم الكلام  
ما تضمن بكلمتين بالاسناد والا فالطائفة جائز فيما فوق المتضادين ( قوله لها  
ما كسبت وعليها ما كسبت ) قال ابن الحاجب ما معناه ان الية تدل على زيادة  
لطف من الله في شان عبادهم فيهم على الخير كيف ما وقع ولا يجوز لهم على الشر  
الابتعاد لاحتمال التصرف ( قوله تردى ثياب الميت النيت ) تردى اي جثها ردا  
لنفسه السندس هو ارق من الدياج وحضر مر فوع بعد خبر لا يجوز

٧ وقيل من طابقت  
بين الشئين اذا جعلت  
احدهما على طبق الآخر  
اي وقفه والمأل واحد منه  
٦ قيل في كسبت واكتسبت  
مقابلة ايضا كما يفهم من  
كلام الشارح في الية  
على تقدير صحة ما ذكر  
مقابلة فعلية ايضا منه

صفة سندس لانه مفرد بخلاف الحضر فلا مطابقة والتأويل بما لا ضرورة  
اليه ولان الروى على الضم ٩ فان ما قبله عدا عدوة والحمد نسج رداه فلم  
ينصرف الاوا كفاه الاجر \* وما بعده كان نبي فهان بعد وفاته \* نجوم سماخر  
من بينهما البدر \* والاقوا عيب لا يرتكب بلا ضرورة (قوله فكقول الجبرى)  
فذا خبر العيش الاخضر (وقع في المقامات هذا بعد قوله اذور المحبوب الاصفر  
حاضرة العيش كناية عن نعمة وطيبة فان كل غرض طرى بوصف قلبه  
بالحضره والازور الانحراف والقود جانب الرأس وفودا ما جاباهم في ليل  
رق والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديدة العداوة  
بالرزقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبية عليهم ثم سمي  
كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال  
الشامى والموت الاجر الشديد قال اجر البأس اى اشتد وقيل اراد بالوقت  
الاجر القتل (قوله مثل السنية والزم) قولا لوجه الاخلاق هذا النوع  
بالطابق لانه داخل في تعريفه لان منافى لل لازم منافى للزم فبين المذكورين  
تنافى في الجملة فيكون طباقا لا لمقابلة وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة  
بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل  
الذى فيه ليس تقابلا بين عينيه بل بين احدهما وملازم الآخر فيكون  
ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب اعتمد على الاعتراض  
عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة عن الاربعة  
فلينأمل (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الى آخره) فيه بحث بانه قال  
الآية قسم الرابع لان لفظ فسنيسره تكررت في الايتين ولم يختلف فاعتبرت  
بمقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره  
في معنى فنعسره لانه اذا قيس تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح  
واما اعتبار المقابلة الاربعة بين نفس اليسرى واليسرى فيقدح فيه ما استقله  
من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة قول القنبي  
بيت ازورهم وسواد الليل يشفع لى \* واتنى وياض الصبح يفرق بينى وفيه  
نظر لان لى وبنى صلتان ليشفع ويقرب فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى  
في قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمقابلة انما تكون بين  
المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة لسته بالسته فتمه قول غيره هذا البيت  
على رأس عبد تاج عن زينه \* وفي رجل احرق قد ذل شينه \* قال الصفيدي في

٩ فان ما قبله عدا عدوة  
والجلال ينسج رواه فلم  
ينصرف الاوا كفاه  
الاجر وما بعده كان  
نمى ما بينهما بعد  
وفاته نجوم سماخر  
بينها البدر نسخة



شرح الامة هذا بلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى (قوله وصدق بالحسنى)  
 الآية اى بالخصلة الحسنى وهى الايمان او بالله الحسنى وهى ملة الاسلام  
 او المثوبة الحسنى فمفسره اى سنهته من يمر القوس الركبوت اذا  
 سرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لا يخلق له (قوله والشمس والقمر  
 يحسبان) اى بحساب معلوم يحزان في بروجهما ومنازلهما (قوله قول  
 الصبى في صفة الاجل) وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن  
 وبحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالها معا لان الوتر ينطف ثم يستقيم  
 (قوله كالمسى العطافات) القسى جمع قوس واصله قووس يدلل قولهم  
 قوس الشيخ واستقوس) اى انحنى ورجل متقوس اى معه قوس قدموا  
 اللام الى موقع العين لكرهتهم اجتماع الضمين والواو بن فصل قسوة  
 فقلت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاولى  
 ساكن فقلت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء  
 فصار قسويا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة  
 للاتباع ففصل قسى فوزنه فليع قال في الصحاح و اذا نسبت اليها قلت  
 قلت قسوى لانه فلولع مغير من فلول فزدها اليه وقال بعضهم قدمت  
 السين على الواو في قوس قناديا من اجتماع الواو ون وقوع الضمة على  
 اخدهما في الجمع جمع قوس على قسى كامر (قوله اسمعيلى الوعد الخ) وفي  
 بعض النسخ يوسى القبول بدل العهد روى عن ابن عباس رضى ان اسمعيل  
 عليه السلام وعد صاحب له ان ينتظر في مكان فانتظره وعده عليه السلام  
 اياه ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف  
 وخص شيعا عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه (وماتوفى الا  
 بالله) واما حديث خلق نبينا عليه السلام فبسبك فيه قوله تعالى (وانك لملى  
 خلق عظيم) وفي شرح العلامة زيادة وهى ابراهيم الجود فلى هذا يكون  
 من قيل الجمع بين الخمسة (قوله كقول ابن رشيقي الى آخره) الندى العطاء  
 والمأثور الروى من اثر الحديث اذا ذكرته عن غيرك والجا بالقصر المطر  
 والنعنة الرواية اخذا عن قول الراوى عن فلان عن فلان عن رسول الله عليه  
 السلام وقوله على ما قال اى على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين  
 (قوله بما يناسب ابتداء في المعنى) لو كان يناسب ما قبله لكان اولي لان قوله  
 لا يدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس

الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام  
 (قوله فان الطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار) فيه تأمل اذا تناسله  
 هو الطيف المشتق من العاطفة وهو ليس بمدرك لها واما الطيف المشتق  
 من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبه له الا ان يقال الطيف ههنا مستعار  
 من مقابل الكشف لما لا يدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر  
 يكفي في المناسبة (قوله في ذكر الحرف والنون ابهام) بل في ذكر الهمزة  
 ايضا حيث يوهى الكتابة (قوله اي افسد حال المفسدين) اعترض عليه  
 بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باربعها واجيب بان  
 التبع قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعينه الى المقام ومقابلته ههنا  
 بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد (قوله فلان يطعم  
 الاصماع) يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين  
 جرة (قوله فانه لولم يعرف ان القافية مثلا سلام الى آخره) يفهم من هذا  
 ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة  
 القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في ان القافية حرام لجواز ان يوهى  
 انه محرم (قوله ومنه المشاكلة الى آخره) ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة  
 يجوزة فيجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لتزيد  
 حسن كايين المينة وجزلها وان لم يكن كايين الطبخ والحياطة فلا بد ان يحصل  
 الوقوع في الصحة علاقة بمصحة الجبار في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه  
 فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ  
 اجيب بانها اما صوحيت مع العاطفة والمقابلة لهما نسبا ومن ثمه سميت  
 صاحب الكشف بالعاطفة والمقابلة في قوله تعالى (ان الله لا يستحي) الآية  
 وفيه نظر لان صاحب الكشف اما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى  
 القوي لا الاصطلاحي وتضمنها المقابلة القوي لا يستدعي ايرادها ههنا  
 والوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان المحفوظ فيها لا وبالذات جانب المعنى  
 ضرورة اعتبار العلاقة (قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى)  
 الظاهر ان مراده ان المعنى ولا يعلم ما في ذاتك فسر عن الذات بالنفس لقوله  
 ما في نفسي وانت خير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضي  
 بل الوجه ان يقال انه غير من الاعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير  
 عن تعلم معلومى على ما في نفسك كذا في شرح الكشف (قوله فعبّر عن الاصطناع

يلفظ الفرس ارادته الاصطناع بالمأورية المحاط بقوله اغرس والغير الذي  
اعتبر هو مصاحبه في التقدير هو غرس الاشجار واما غرس قوله كما غرس  
فلان فهو واقع في صحبه الفرس الاول تحقيقا لاتقدرا فليس هو موضع التثيل  
كالايتحي فتدبر (قوله اي توقع الزاوية الى آخره) ولك ان تقرء تراوج  
على لفظ الخطاب او يستد الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى  
(لقد تقطع بينكم) (قوله حيل بين العير والتزوان) اصل المثل ان صحرا  
اما الخشاء طعنه ربيعة الاسدي في الحرب يجنبه فمرض حولا حتى ملته  
امراه وكان يكرهها فربها رجل فقالت اياك الكفل فقالت نعم عاقيل  
وقال كيف مريضكم فقالت لاجي برجي ولا ميت يستراح منه وكان ذلك لسمه  
صخر فقال \* لما والله ان قدرت لا قدم لك \* ثم قال لها ناولي السيف  
فناولته فاذا هي لاتعلم فقال اياتا منها \* اهم يا امر الخيز لو استطعت \*  
وقد حيل بين العير والتزان (قوله اصاغت الى الواشي الى آخره) قيل  
الصواب رواية ودراية اصاح بالتذكير لان ما قبله \* كان الزبا علق في  
جيبته \* وفي نجره الشعرى وفي حده القمر \* وفي شرح التبيان ان في قوله  
فلج في الهوى وقوله فلج بها الهجر فلما لان الحاج من العاشق في العشق  
لامن العشق فيه ومن المشوق في العسر لامن العسر في المشوق (قوله اذا  
احتربت يوما الى آخره) الاحتراب الحرب والضمير في احتربت ودماءها  
الى الفرسان المذكورة في البيت السابق (قوله لفظ له معنيان) قيل ارادته  
الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقترب انه اخذ بالاقبل  
كما بينا فيما سبق مثله (قوله او الفؤاد من طول المدى خرفت) الفؤاد منصوب  
معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان تكون اهدى من  
ملاسة لشهر ضرداد انواما من الحلال وقيل الكانون النور وقيل اسم من اسماء  
شهور الشتاء وهذا النسب في المدى الزمان (قوله اعني الرشاة) الرشاة على فعل  
بالشرك ولدا لظبية الذي قد تحرك ومشى (قوله كيف السقط اذا صدق  
الجد الى آخره) البيت من قصيدة مطلعها \* معاني الاوى من شخصك  
اليوم اغلال \* وفي التوم معنى من خالك حلال \* وقيل بهذا البيت سبطلى  
بورق الذي لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال (قوله ولا طمان الحيلة)  
الحيلة الكبر (قوله ولا تجعل تشبة من ضيق العطن) العطن الناجح حول الجرد  
وذالك العمل ان يقال المراد العمة الديوية والعمة الاخرى (قوله وهو

ان يراد بلفظ واحده معنيان ( المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي  
 قوله وهو ذكر متعدد الى آخره ) والضمير راجع الى الف والتشتر لانهما  
 نوع واحد من المحسنات المعنوية ( قوله ومن رجع جعل لكم الليل والنهار  
 الى آخره ) فان قيل قد تعين الضمير الجبرور في لتسكنوا فيه لعود الى اقبل  
 فلا يكون الآية من قبيل الف والتشتر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت  
 التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة  
 انما هو بحسب والمعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار  
 من حيث اللفظ فلا تعين لفظا اصلا ( قوله وهما نوع آخر من الف لطيف  
 المسلك الى آخره ) لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث  
 لا يهدي اليه الا النقا بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى  
 النوع الاول ثم اشار بحمل الآية الكريمة منه و اراد قول صاحب الكشاف  
 وهذا النوع من الف لطيف المسلك الى آخره الى ان هذا النوع يزداد  
 لطافة ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل  
 الحشى ( قوله فعدة من ايام اخر ) فان قلت اخرج جمع آخر لانه لا يوم ولا اخر لا يجمع على  
 فعل وانما يجمع عليه اخرى لما وجهه قلت لما كان اليوم بما لا يعقل اجري مجرى  
 المؤنث لكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث بما يعقل لانهن ناقصات العقل  
 فكان آخر اخرى فيصمغ على اخر كذا في الاقليد ( قوله الا انقلب الحديث ) انقلب  
 على رؤس الكتاب العلامة كانه يقب الامور فيصل الى حقايقها والحديث الصادق  
 الظن في الامور كانه حديث بها ( قوله وقد يقال قوله لتكنوا العدة الى آخره )  
 الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعات العدة بمعنى في  
 الاداء والقضاء ( قوله ولقايل ان يقول ان ذكر الاضافة مفعول عن هذا القيد )  
 فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله \* اديان في بلغ لايا كلان \* اذا صحبا  
 المرء غير الكيد \* فهذا طويل كطل النساء \* وهذا قصير كطل النساء \*  
 من قبل التميمي المشتمل على اضافة مائل الى فتر ان التعيين فيه مع ان  
 اديان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم  
 الاشارة لمن يقارنه اشارة حسية معينة لما يريد فان اشتهى الحال على التسامع  
 لم يضر في قصد التعيين كذا ذكر في شرح المفتاح ( قوله ولويسموا به جعلت  
 هذا اشارة الى آخره ) فيه بحث لأن المفهوم الظاهر من اضافة مائل الى

على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه يكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد ولونزل عن ذلك فافرق في احتمال التعيين بين اليث المذكور وبين الآية التي جعلها فيما سبق من قبل الف والنشر المشتغل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ( ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ) اللهم الا ان يقال لاتعين في الآية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما يرجع اليه ضمير فيه بخلاف اليث فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلامها اشارة الى الآخر والا قرب على تقدير تسليم التساوى في الاشارتين ان يصار الى ما نقله من شرح المفصاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فيها الانتصار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم بتساوى الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في الف والنشر ايضا كما تحققت تأمل ( قوله الدهر معتذر الى آخره ) كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم يقع ببلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يسيرك فتح بلاذهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشتبك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع ( قوله اى سموات الآخرة وارضها ) ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات واهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه وانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه ( قوله ما اقام غير ) التبراس جبل بمكة يقال اشرق غير كائنير ( قوله وكذا الاستثناء الثاني بمعناه ) فيه ان جعل القباني داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار ان خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالسعادة والشقاوة ( قوله ما يطلب حق بالقنا ومشايخ ) انما جع قنا وهى الرمح وفي بعض النسخ بالقنى وهى الناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالقنى نفسه وبالمشايخ قومه والالتئام وضع الثام على القم والائف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا يلق العدو على انه غير شاب ( قوله وهو ان يترع من امر

الى آخره ) هذا انشراح امر دائر في العرق يقال في المسكر الف رجل وهم  
 في تقسيم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب  
 والمبالغة التي ذكرت مأخوذ من استعمال البلقاء لانهم لا يفعلون ذلك  
 الا بالمبالغة ( قوله سعة اشدقها ) جمع شديق وهو جانب القم ( قوله اقول لها  
 اذا جشأت الى آخره ) جشأت اى اضطربت وجشأت اى خافت وفي  
 الصباح جاشت نفسي اى غشت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع  
 قلت جشأت مكانك اى الزم مكانك تحمدي بالشجاعة او لتبرحي من الآثم  
 الدنيا بالقتل ( قوله ودع هريرة الى آخره ) هريرة اسم امرأة ( قوله ولهذا  
 استدرك الى آخره ) اى لكون خير الكلام ما بولغ عاب النافعة على حسان  
 بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال لطن واللغة  
 ياض قليل وكان الواجب ان يقول يرقن ونحو التبعة الشجاعة فان قلت  
 قد صرخ الشارح في قول الشاعر على رأس الاقران حسن محايب  
 ان صيغة جمع القلة تيشعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النافعة  
 على حسان باستعمال جمع القلة موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما وجهه  
 ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة ( قوله غير متناه فيه ) اى غير بالغ  
 فيه الى النهاية ( قوله في طلق واحد ) الطلق يفتح العين الشوط يقال جدا  
 افرس طلقا او طلقين اى شوطا او شوطين ( قوله فافراق ) من قولهم  
 افرق النازع في القوس اى استوفى مدها ( قوله وتبعه الكرامة الى آخره )  
 قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد بالكرامة التزويد ويمكن ان يزود  
 الرجل جاره كما توجه الى جهة وهو شايع عند الامتياز وأصحاب المروة  
 وما قيل ان الكرامة هي التزول ليس بشئ اذ التزول انما هو لقادم بالانهاض  
 وانت خبير ان لفظة تبعه هو الذي يفيد الافراق كما علم من تقرير الشارح  
 ( قوله وعليه يستالسقط شجار كما الى آخره ) ضمير ضمير اى اخزن راجع الى  
 البرق في البيت السابق وهو قوله سري برق العزة بعد وهي خات برامة  
 نصفت الكلام الى الوهن طائفة من الليل والمرة مرة التيمان وهن يلد بالثام  
 وزامة موضع معين والزحال بالحاء المهملة جمع رحل ( قوله عقدت سنايكها )  
 السنايك جمع سنبك وهو طرف الحافر والمثير بكسر العين الغبار كما ذكره  
 ولا يفتح فيه العين ( قوله ومنها ما اخرج مخرج الهرل والخلافة الهرل )  
 خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الاطمان والصحك وليس منه

غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذر اى يقول كل ما يريد  
 ليس له مانع من غير الصدق والصواب مأخوذ من قول الولي عند التبرى  
 من الجنون خلعت عذاره ان جنى لم اطلب وان جنى علي لم اطلب (قوله  
 فتكر البهتان من ذلك) اى تغير قال تكره فتكر اى غيره تغير (قوله ومتجمع)  
 المتجمع المنزل الذى يطلب فيه الكلاء والبيعة بالضم طلب الكلاء فى  
 موضعه والمراد ههنا طلب العروف (قوله اى الاعداء اهلون واسهل  
 عليه من البداء) لأن المدوم استفاد بالوجود الاول الذى كان قد انصف  
 به تلكه الاتصاف بالوجود اشرع ثم ان تلك الاهوية بالقياس الى القدرة  
 الحادثة التى يتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع  
 مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاھونية واليه الاشارة بقوله  
 تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهلون عليه قد ضربه لكم مثلا  
 فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء فى عليه راجع الى الخلق وقيل اهلون  
 بمعنى هين (قوله وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجه) وقد صرح به  
 فى الانصاح والبيت الفارسى المشار اليه بقوله كرنودى عزم جوارحه من تش  
 كس ندي ريمان او كرم (قوله وفيه نظران المفهوم من الكلام الى آخره)  
 اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة  
 الوقوع اذ الجوزاء ليست مما ينطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب  
 التى حولها يشبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة  
 بالانتطاق لاحقيقة الانتطاق لانا نقول لانسلم ذلك بل مراده الانتطاق  
 الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا التية انشبت اغفارها  
 اليهت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمنع وقوعه فليتأمل (قوله روى  
 شفقتا) المراد جمع روى وهو التل المرتفع من الارض شفقتا ان كان الرواية  
 على صيغة المبني للفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبني  
 للفاعل فالتظاهرانه من الشفاعة بمعناها التعارف والتسليم يطلق على نفس  
 الجمع يطلق على هبونها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والزن جمع  
 مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى دنياها لربى والسحاب يطلق على  
 الواحد والجمع وهو المراد فى اليهت الاول بقرينة الوصف بالجمع (قوله طللان  
 طال عليه الامناء) الطلل رسم الدار والامنا الزمان كما سبق والدرس  
 الامحاء والعلم العلامة والنصد بالحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض

والتضد ايضا مشاع التيت النضو دبعضه فوق بعض و المبرير الذي  
يضد عليه الشاغ (قوله الان صدر التيت الغزاء الصبر) والبلقعة الارض  
القدر التي لاشئ بها (قوله ومنه التفريع) بالعين المهملة وهو في اللغة جمل  
الشيء فما لغيره وقديروى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية  
هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان التكلم قد فرغ الحكم اى صلب من  
التعلق الاول الى الثاني (قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب  
وابوه راجل) الظاهر ان هورا جع الى قوله على وجه يشعر ان آخره قالوجه  
ان يحترز بما ذكر من نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر  
نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم التثبت للتعلقين يخرج المثال الذي  
ذكره فان الحكم التثبت لاحد التعلقين الر كوب وثلا آخر الر جولية (قوله  
احلا مكم لسقام الجهل البيت) السقام يقح السين المرض وما في كادماكم  
زائدة لاتممع الجار من العمل كما في قوله تعالى (فمبارجة من الله لنت لهم)  
اى فرجة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اجنى تشي من  
الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء  
وما بعده خبره (قوله ولا دواء له انجح) في شرب دم ملك اى انفع واكثر تاثيرا يقال  
يجمع فيه الدواء اى دخل واثر قيل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ  
من دمه قطرة على تمره ويصمم به للعضوض فيجهد الشفاء باذن الله تعالى  
(قوله واساة التكلم) الاساة جمع اس من الاسى بالفتح والقصر وهو الدوااة  
والعلاج والتكلم الجراحة والجمع كلوم (قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء  
احلامهم الى آخره) اراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية في الذكر كما ينبغي  
عنه لفظ الوصف لان شفاء الدماء من التكلب متفرع في الواقع على شفاء  
احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد  
ان يكاف انشبيه في قوله (كما دماءكم يلد) على ان التفريع على  
عكس ما ذكره الشارح اذ المشبهة اصل والمشببة فرع ولا حاجة الى اعتبار  
القلب على ان الكاف في مثله ليس انشبيه بل ينفرد التثنية كما قيل في قوله تعالى  
(واذكروه كما هذاكم) والله اعلم (قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط) اى حتى  
يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيها هو يمل في ضيق المسلك  
وهو ثقبه الابرة (قوله من نوع خلافة وتأخذ لقلوب) الخلافة الخلدية بالسان  
والتأخذ من من الاخذة بالضم وهى رقة كالسحر (قوله ويدغمنى غير) الا انه



لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع  
 وكون يد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل  
 وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عدا فعلت ذلك بيداني اخاف  
 ان هلكت ان ترى قوله ان ترى بمعنى الترين وهو الصوت (قوله فيصنعل ان يكون  
 من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني) قال الفاضل المحشي  
 الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في القفو فقد اعتبر جهتا  
 تأكيده والام يعتبر الاجهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الآية  
 من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب  
 الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على التقدير الثاني وليس  
 فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو  
 عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات  
 الضمني ويفرق بين الضريين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن  
 اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف  
 الضرب الثاني فتأمل (قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك) ٦ اي عن الدعاء  
 بالسلامة لقطع بمحصلها لهم بوعده الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق  
 الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمرتبات ولا شك انهم يحتاجون  
 الى تلك الزيادة (قوله الاقلاما سلاما سلاما) سلاما سلاما اما بل من قلا  
 بدليل قوله تعالى (لا يسمعون فيها لقوا الا سلاما) واما مقول به لقلا بمعنى  
 انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يشعرون السلام  
 بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام (قوله هو البدر الا انه البحر اخرا اه)  
 بحر زاخر اي مرتفع تمتد الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المظر  
 الشديد (قوله انه نهب الاعار دون الاموال) التخصيص الذكري وان لم  
 يكن مستلزام لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالتدقيق السليم في كلام البلغاء  
 قيل في البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يحو مانهب من الاعمار ولم يلتفت  
 الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى بقي في الدنيا مخلدا وفيد دلالة على كمال  
 الشجاعة ونهاية الجرأة قال الواحدى هذا المدح احسن ما مدح به ملك  
 (قوله قد سهى لاي الشكاية مصرح بها) وقد يحاي بان مقصود الشارح  
 بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة فهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان  
 فيه مدح بالترض وفيه تصف (قوله ولا بدلى من جهلة في وصايله الى آخره)

٦ فيرد على شرح  
 الشيخ حيث اعترض  
 على الشارح يمنع غناه  
 اهل الجنة عن الدعاء بناء  
 على ما اشترت اليه فانه  
 لم يفرق بين دعاء ودعاء

يريد ان وصاله لا يتسر الا بترك الوفا ومداواة رقبائه وملازمة عتبه والرضا  
 بالطرد والشم وغيرهما مما هو من افعال الجهلة والخل بالكسر الخليل ومقازلة  
 النساء محادثتهن ومروادتهن والاسم الغزل ( قوله وهو ايراد الكلام محتملا  
 لوجهين مختلفين ) اى احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام ( قوله خاطلى  
 عمر وقباء \* ليت عينيه سواء ) المضراع فلينشأ منه \* قلت شعرا ليس يدري  
 ام يدعي ام هجاء \* وروى ان بشارا قال له خاطلى تويا لا يدري انه حبة اوقياء  
 اقل فيك شعرا لا يدري انه مدح ام هجاء قل الظاهر ان مراد الشاعر  
 المدح لانه يازاء خياطته وهو الاجسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فام  
 يستو الاحتمالان فلا يستقيم عدده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين  
 بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام  
 بعد محل تأمل ( قوله وتعارفه باعتبار آخر وهو انه الى آخره ) وباعتبار  
 آخر ايضا وهو ان المعنيين في التشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا  
 والآخر ذما ونحوه وفي التوجيه لابد ان يكونا متضادين ( قوله ومنه الهزل  
 الذى يراد به الجد ) حاصله ان يذكر الشئ على سبيل اللعب والطاوية بحسب  
 الظاهر والغرض او صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجته فنى  
 عن تفسيره ( قوله ومنه تجاهل العارف ) فان قلت ذكر السكاكى فى تنكير  
 السند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية خبر ان يوالى سحر البلاغة وما لك  
 فلان يكون من الحسنات البديعة لانها من الواحق ولا تقيد البلاغة قلت  
 هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه فى المقدمة  
 ( قوله يا خبير الجاور مالك مورا الى آخره ) البيت ليلى فت طريف ترى  
 اخاها وكان قد قتله يزيد مورا حال من الكاف فى تلك والعامل معنى الفعل  
 كما تم قيل ما وقع قت حال كونك مورا ( قوله وسوف الخال لدري ) الخال  
 بكسر الهمزة على لغة من يكسر جرف المضارعة اى اظن قال الجوهري  
 الكسر افضح من القح والقح لغة بنى اسد خاصة وهو القياس ( قوله  
 وهل يرجع التسليم لو كشف الهمى الى آخره ) وفى بعض النسخ او يدفع  
 البكاء يرجع من الرجوع والتسليم مقولته وثلت الاثافي وهى الضحرات التى  
 تجمع ويوضع عليها القدر فاعله ( قوله وكالتريض فى قوله تعالى وانا  
 اومايك لعلى هدى اذى ضلال مين ) قال فى الايضاح وفى هذا اللفظ  
 على هذا الايهام فائدة وهى انه يفت البشرى على الفكر فى حال  
 انفسهم وحال النبى عليه السلام والمؤمنون وانا فكروا فيهم عليهم من

أفارت بعضهم على بعض ومسي زارارهم وأموالهم وقطع الارسام وإتاء  
 القروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تنهب  
 العقول وتحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عليه السلام والمؤمنين  
 عليه من صلة الارحام واجتناب الاثم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 وإطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علواً ان النبي  
 عليه السلام والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيعظم ذلك على  
 الاسلام وهذه قائمة عظيمة ( قوله كقولہ قلت قلت آه ) ومن هذا الباب  
 قول ابن ربيعة العري من آيات يخاطب بها رجلا أودع بعض القضاة  
 مالا قاضي القاضى ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها \* ضاعت  
 ولكن منك يعنى لوئى \* او قال قد وقعت فيصدق انها \* وقعت ولكن  
 منه احسن موقع \* ومالئق بحال هذا القاضى قول من قال ولما ان توليت  
 القضاء \* وقاض الجرم من كفيك فيضا \* ذهبت بغير سكين واني \* لا رجو  
 الذبح بالسكين ايضا \* ومملقل في القضاء \* قضاة زمانا صاروا لصوضاء عموما  
 في القضاء لا خصوصيا \* يرون الغنم اموال اليتامى \* كأنهم تلوا فيها  
 نصوصا \* وخفانهم لوصافونا \* لسلا من حواننا فصوصنا ( قوله  
 من غير تكلف في السبك الى آخره ) المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل  
 بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب كقولك رأيت زيدا الفاضل بن عمر بن  
 بكر والصدر التزول والانجبار من انه يجزم المطر والدمع اى سال وتضعضت  
 حالهم اى انضعت ( قوله اوفى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ) فان قلت  
 التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الجروف ايضا قلت الحصر  
 المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى المشابهة المتى فيهما فلا يحذور  
 ( قوله ويوم تقوم الساعة الآية ) الالف واللام زائدة لاتعتبر ولا كذلك الميم  
 في ساق تأمل ( قوله وذى زمام الى آخره ) الواو بمعنى ربوا وساند العرقاء  
 الى الذمة مجاز ( قوله وكقول ابي العلاء مطايا مطايا الى آخره ) من قصيدة  
 مطلعها تحية كبرى في نساء وتبع لربك لا رضى تحية أربع كبرى لقب  
 ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا  
 والأربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في ربك للنبوة وحاصل المعنى  
 ان منزلك عندي تقتضى ان احب ربك تحية الملوك ولا رضى ما يعتاد  
 المحبون من تحية أربع والمطلوب المد والتنا القدر والتازل اما منازل

الحية وضمير عنها للطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة اول المنازل  
والوجه على الوجهين بمعنى القوة يقال آجدي بعد ضعف أى قوائى واما  
منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل  
المحشى ( قوله ولاته عن تذكرك ذنك وابكك ) البيت من قصيدة مطلعاً \*  
لعمرك ما يفتى المفاى ولا الفتى \* اذا اسكن المثرى الثرى وثوى به \* نجد  
من مرضى الله بالمال راضياً \* بما تقتنى من اجره وثوابه \* وبادر به صرف  
الزمان فانه \* بمخيله الاشئ يقول ونابه \* وبمداييت المذكور فى الشرح  
\* وان قصارى مسكن الحى حفرة \* سزلها مستزلاً عن قبابه \* فوآها لبد  
ساده سوء فعله \* وادى التلاقى قبل اغلاق يابه \* لعمرك كلمة قسم والمفاى  
المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والمثرى التراب وثوى به اقام والمطلب  
للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويقول بمعنى بهلك والناب اعظم الانسان  
وواها كلمة التعجب وتلاقى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب  
التلاقى يدم القدرة عليه ( قوله كقولهم البدعة شرك الشريك ) الشرك  
يقع الرأه المبهة حباله الصيد ( قوله اوزامة على منهج الاخفش ) حيث  
جوز زيادة من فى الاثبات خلافاً للمجهور ( قوله من عصاة ضربه بالسيف )  
وقيل من العصيان أى طاعة لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم ( قوله كلفى  
نظر ونكل الى آخره ) اورد ثلثة امثلة تنبها على ان الحرف المتفق بها  
اما فى الاول او فى الوسط او فى الآخر ( قوله وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى  
ان آخره ) لاشك ان لفظه من فى كلام المصنف راجع الى الحرف الذى فى قوله  
ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشارح \* يدل على انه راجع  
الى المضارع ولا يخفى فباد المعنى حيث تد الأهم الا ان يقال مراد الشارح  
بان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى البيان والمبين فليتامل ( قوله  
يبنى وين كنى الى آخره ) لكن البيت والدياسم الشديد الظلة من دمس  
يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر لا يتبين فيه اثر يهتدى به  
( قوله اقل خبا ) أى خديماً ( قوله لان فى عدم تقارب القاء والميم  
الشقوتين نظراً ) قد يحاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر  
المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين اذ ليس بين مخارج القاء والميم تقارب  
بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشقوتين والقاء من باطن الشقة السفلى  
واحرف الاستنانه وانته خبر بان هذا الجواب يدل على عدم

٩ واما قال وظاهر كلام  
الشارح اما لذكره  
من ان المقصود بيان  
حاصل المعنى واما  
لاحتماله ان يرجع الى  
الحرف وكونه ثلثة  
باعتبار الرجوع فى  
الاول والوسط والآخر  
وقوله لان الحرف من  
وضع الظاهر موضع  
الضمير فليتامل

اتحاد مجزهما لاعلى طول المسافة بينهما فليأمل ( قوله وكقولهم عرك  
عرك الى آخره ) قيل هذه الكلمات مما كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية  
رضي الله تعالى عنه وكتب معاوية اخذ في جوابه على قدرى غلى قدرى  
قصار ذلك اى نهايته وعل لفة في لعل ( قوله لهم في مسعود حتى يعود  
الى آخره ) في كل من الامثلة الثلاثة تصحيف فان في مسعود ثلث سنانه بعد  
الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستصرية خمس سنوات  
بعد حرف التعريف والميم وكذا في المي والمستصرية مدرسة  
بغداد بنهاها المستصر بالله من الخلفاء العباسية وفي استصح ثقة خمس  
سنوات بعد الالف كافى ايش تصحيفه وايت تصحيفه فكل من الثلاثة الاخيرة  
تصحيف الاخر ( قوله وبهرون ) اذا ما قلبا الالف في قلبا للاشباع وقلب  
بهرون النور وقيل ونمائه ان هرون اذا قلبا \* يجعل الحية شيناعيا ( قوله  
اذ لاصدارة الحشو المصراع الثاني قديجاب بانه اذا كان لحشو المصراع  
الاول ) صدارة بالنسبة اليه لكان الحشو المصراع الثاني ايضا صدارة  
بالنسبة اليه تأمل ( قوله كقوله سريع الى ان الم الى آخره ) وبعده حريص  
على الدنيا مضيق لدينه وليس لما في سنة مضيق ( قوله اقول لصاحبى والعيس  
الى آخره ) العيس بكسر العين المهملة الابل التى يخالط ياضها شئ من  
الشقرة واحدها عيس والاثنى عيساء وهو ي بالفتح يهوى هويا او مضى  
مصدرا او النيفة والضمار موضعان والحجارة المباشاة ( قوله هو الخفة وقلة  
الفعل ) هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على  
التمييز وقديروى بكسر السين المعجمة معنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر اى  
ملازمة مشافهة او على الحال ( قوله امتلهم ثم تأملتهم الى آخره ) ومن هذه  
القصيدة قوله يا قوم قد طال مضاييكم من غير نفع الروح والروح ( قوله  
ثوى في الثرى الى آخره ) ثوى اى اقام والضمير الاول معنى السرو والثانى بمعنى  
الكثير والنائل العطاء ( قوله قول الحريرى فلاح رجبى على جريان العنان  
ان آخره ) اى ظهر الشيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه اللهو  
فينداله ( قوله ومضطلع بتخصيص المصطفى الى آخره ) المضطلع بالثى اقوى  
عليه الناهض به \* بتخصيص المعنى اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتخصيص  
المعاني فكأن الاسير وبديلت المذكور بكم من قارى فيها وقارها اضرا  
بالجفون والجفان \* ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اى مظلم لاضيفان

٩ مفتعل من الضلعة  
وهى القوة وشدة الا  
ضلاع ويقال بطلع لهذا  
الامر معنى مضطلع به  
لكن الاطلاع من العلوم  
قولهم اطلعت الثانية اى  
علوها اى هو عال لذلك  
الامر ما لك له ولعل  
الحريرى قصد تضمين  
القصد فلذلك استعمل  
بال شعبة

واصرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واصرار الثاني بالجفان لانه اطعم  
 ما فيها وجعلها خالية (قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون الله وقار الآية) اى  
 ما لكم لا تخافون الله عظيمة (قوله وذلك بان يكون احدى القرينتين او اكثر)  
 فيه نظر لانه بقسم آخر يشمله قول المصنف رحمه الله والافتواز هو ان يكون  
 نصف ما فى احدى القرينتين وما يقابلها من القرينة الاخرى مختلفين فى الوزن  
 والتقنية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرور واكواب فى الوزن  
 والتقنية واما لفظة فيها فلا يقابلها شئ من الفقرة الاخرى ولما ان تقول ما ذكره  
 اعنى قوله وذلك بان يكون الى آخره سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي  
 ذكرته لدلالته الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو الكوز لا عروقه (قوله  
 كقول الصابي لا يدركه الا عين الى آخره) صدره المجد لله الذي لا يتركه الا عين الى  
 آخره (قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الآية) الادوالدة الذاهية  
 والامر القطيع (قوله فى صدر مخضود وطلع منضود) الصدر شجر النبق  
 يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذى لا شوك له كانه خضد اى قطع شوكه  
 وطلع شجر الموزوله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه  
 طلع الدنيا ولكن له ثمر اعلى من العسل والمنضود الذى تضد بالجل من اسفله  
 الى اعلاه اى فليست له ساق بارزة فى الصحاح تضد متاعه بنضده بالكسر وضع  
 بعضه على بعض وظل محدود اى يمتد لا ينحدر الشمس (قوله كقوله تعالى  
 واذا اذقنا الانسان مثا رجة ثم ترعناهم انه ليؤس كفوز ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب  
 السعيات عني انه لفرج غفور) (قوله واثر به يدي) اى صارت ذات روع وغنى  
 (قوله لما اقتضت غارب الاعترا ب الى آخره) حكى السعوى عن بعض  
 اهل العلم اقتضت الراعى قموده اذا ركبته فى كل حاجة واشتدله والقعود  
 البكر الذى يمكن ركوبه والقارب ما بين السنام والعنق والاعترا ب من القرينة  
 وانما اثنى ابعدنى والمزبة الفقر والارباب الاقران جمع ترب والتطويج الرعى  
 وطوايح الزمن حواذيه المبتدة جمع مطبحة على خلاف القياس وصفاء  
 قصة الين مدنة كبيرة (قوله افاظم مهلا الى آخره) الهزة حرف النداء  
 واطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى انهلى مهلا والتدلال  
 بالدال المهملة الفصح والازماع القصد (قوله ولم يهد الى بلد) من يهد  
 يهد اى يهتد (قوله مغالى الشغب الى آخره) المغالى جمع المغنى وهو

التزل من غنيت بالكان اى اقتبه والشعب موضع كثير الشجر والمياه (قوله  
 فنى كان شربا مالى آخره) الشرب بالكسر الحظ من الماء والغفاه جمع عاف  
 وهو طالب المعروف والمرتع انهم موضع من رعت الماشية اى اكلت ماشيات  
 قبل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود السابق  
 والشهادة اللاحقة (قوله خارجه مما نحن فيه لعدم وجود السمع) بعدم  
 الموافقة بل لاتصريح فيه بالمعنى الذى ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاه  
 تقفية الضرب (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة  
 بالضم والقبح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية  
 مبثوثة اى مبسوطة (قوله والكرام جدول) جمع جدول وهو النهر الصغير  
 (قوله قول العزى فاجم لالم يجدالى آخره) عندخ قمح ابن خاقان ويذكر مبارزته  
 للاسد والضمير فى اجم واقدم للاسد (قوله والجواب ان لفظ القافيتين مشعر  
 بذلك) لان القافية لاتكون الا فى البيت من الشعر فيستلزم تحققها استقامة الوزن  
 والقافية وان اشعر بصفة المعنى ايضا لان الشعر كلام وزن على قصد وزن  
 عربى فالسبيل له معنى خارج بلفظة الكلام كما ان ما ليس له وزن خارج بقوله  
 وزن الان الاكتفاء بالإشعار من الجوايز لا من القوازم سيما اذا خفي ومن الذين  
 ان اشعار القافية بصفة الوزن اجلى من اشعارها بصفة المعنى (قوله فهذه  
 الايات كلها من الطويل) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهولان اصل  
 الطويل فعولن مفاعيلن ثماني مرات ومن الذين ان الايات ليست على هذا  
 الاسلوب والصواب من الكامل اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست  
 مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع يحزوا اخرى وضربه الثانى هو سدسه  
 الذى عروضه سائلة وضربه مقطوع والايات المذكورة على القافية  
 الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن وهو مرابعه الذى اجزاؤه الاربعة  
 سائلة والايات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى (قوله جودى على  
 المستهر الى آخره) فلان مستهر بالشراب اى مولع به لا يبالى ما قيل فيه  
 والصب العلىق والجوى على فليل من الجوى وهو الحرقه وشدة الوجع  
 من عشق او حزن تقول منه جوى اترجل بالكسر فهو جومثل دوو الشجوى  
 على وزن فليل ايضا من الشج وهو الحزن وهذه الايات على قواف عديدة  
 الاولى رائية فى المستهر والتفكر والتأبة تأبة فى الصب والقلب والثالثة  
 يائية فى الجوى والشجوى وعلى هذا القياس (قوله والاحباب من المبت)

وهو الوقوع في امر مشاق وقد عنت الرجل واعنته غيره ( قوله وهو الحرف  
الذي هي عليه القصيدة وتسب اليه ) يرد عليه ان هذا التعريف دورى  
ضرورة توقف معرفة الرووى حيثئذ على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة  
القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفته الروى اذ لا ينسب القصيدة  
الى حرف حتى يعرف انه حرف رؤيها فالتحقيق في حرف الروى ما قدمناه  
نقلا عن ابن جنى ( قوله او من الروى ) وفيه وجوه اخذ كرناها فيما سبق  
( قوله ساشكر عمرا الى آخره ) قيل الايات لمحمد بن سعيد الكاتب يدح  
الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قيصة متوزة من تحتها فبعث  
اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الايات وان في قوله وان هي جلت  
للاوصل اى لم تمن وان كانت تلك الهم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل  
ان تكون نافية معطوفة على لم تمن اى ولم تكن جليلة عند عمرو وان كانت  
كذلك في نفس الامر ( قوله وجعل ايدى بدل اشتمال من عمرو ) فينبغي  
ان يقدر الرابطة اى ايدى له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب  
في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدأ وقد جوز الفاضل  
الحشى في شرح المفتاح كون ايدى مفعولا ثانيا ايضا فيه نظر لانه مخالف  
لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته لالى مفعول واحد اللهم  
الا ان يبنى على التسامح ( قوله يقال في الكتابة عن نزول الشدة الى آخره )  
الكلام مبنى على تشبيه السقوط الرتبى الذي هو الفقر بالسقوط الجسمى بجامع  
ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قيل اطلاق المشفر على  
شفة الانسان ( قوله وارغد ) قال عيشه زغد ورغد اى واسعة طيبة ( قوله  
واشتر العسل من اختار الكسل ) يقال شررت العسل واشترتها اى اجتنبتها  
والشور هو ديكون مع مشتار العسل ( قوله قلت يحتمل ان يريد الى آخره ) قيل انما  
يستقيم هذا لو لم منع قوله ما لا يلزم في الجميع فانه يدل على ان الالتزام المذكور  
انما هو في الجميع وانت خير بان الشارح حل قوله سابقا ما لا يلزم في الجميع  
على ما لا يلزم في مذهب الجميع فاندفع هذا التوهم ( قوله اول عدم رجوعه  
الى تحسين الكلام ) فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البلش  
علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسمه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع  
الى تحسين في الخط وما لا اثر له في تحسين اصلا فمبين ما لا يدخل في فن  
البلاغة ولم يذكر في المختصر الاعداء الرجوع الى تحسين الكلام فالضوابط



في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى آخره ويمكن ان يوجه بان لفظة  
 باشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شائع في  
 حنابلة المفتاح (قوله فتنى فتنى آه) جنى اى صيرنى مجنوناً وتجن اسم امرأه أو الجن  
 ان يدعى عليك ذنب لم تقله فتنى اى يتنوع غيب تجن اى بعد تجن (قوله من  
 يلق يوماً على علاته الى آخره) اى على كل حال وهم بكسر الراء اسم  
 رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حارث المرمى صاحب زهير الذى يقول فيه \*  
 ان البصيل ملوم حيث كان \* ولكن الجواد على علاته هرم \* واما الهرم  
 بفتح الراء فهو كبر السن (قوله صفراء لانزل الاخران ساحتها الى آخره)  
 الظاهر انه يصف ديناراً لكن في بعض نسخ ديوانه صهباء فهو يصف  
 خيراً كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله \* في كف ذات حرقى ذكرى لها بحبان  
 لوطى وزناء (قوله ومثل التعدد الى آخره) قال العلامة في شرح المفتاح فان روى  
 في ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن  
 كقولهم وضعنا في يديه زمام الخل والعقد والقبول والرد والامر والنهي  
 والاثبات والنفي والبسط والقبض والابرار والنقض والهدم والبناء والمنع  
 والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي يبكى الخيل والليل والبداء تعرفنى وهو الضرب  
 والخراب والقرطاس والقلم \* (قوله ومثل ماسمى تسبق الصفات الى آخره)  
 مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس  
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوى قوله عليه  
 السلام الا اخبركم يا حبيكم واقر بكم منى مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقاً  
 الموطئون اكنافاً الذين يألفون ويؤلفون وقوله عليه السلام الا اخبركم  
 يا بعضكم الى وابعدكم منى مجالس يوم القيمة اسوأكم اخلاقاً الثرثارون المتفيهقون  
 ومن النظم قول عباس ابن عبد المطلب في مدح الرسول عليه السلام \* وايض  
 يستسقى القمام بوجهه \* نال اليتامى عصية للارامل \* (قوله وعلم بذلك ان  
 الجماعة آه) قد سبق منافي بحث المقدمة تحقيقه فليُنظر فيه (قوله بالتهلل)  
 اى بالبشاشة والسرور (قوله من حل) اى من بعد بالراء الجمجمة والحساء المعملة  
 (قوله غاروا هضام) هضمت الشئ اى كسره فيقال هضمه خضموا هضمه  
 اذا ظلمه وكسر عليه حقّه (قوله وانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما لدرى  
 الى آخره) انشد تعدى الى مفعولين يقال انشدنى شعراً ففعله الاول

ههنا محذوف أى انشده واول من الرجل وهو الخوف وموضع على آينا  
نصب لانها مقول لادري وقوله وانى لاوجل اعتراض ويعدو بالعين المجبة  
اى يصح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منوا كفى مثل  
قبل ويمدأى اول كل شئ وحاصل المعنى وبقاؤك مااعلم ايتايكون اقدم  
من الآخر فى غد والموت عليه وانى خائف مترقب (قوله دع المكارم الى آخره)  
المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبقية الحاجة (قوله وقوفها صبحي الخ)  
وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لامن الوقوف بمعنى البتة  
لانه لازم والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطمئن واتصابه على الخالية  
من فاعل نيك اى قنابك فى حال وقف اصحابي مراكمهم على قائلين  
لانهلك اسى اى من فرط الحزن وشدة الخدع ويحمل اى اصبر اصبرا جعلا  
(قوله شم الانوف الى آخره) الشم جمع الاشم من الشم وهو ارتقاع فى قسبة  
الانف مع استواء فى اعلام وهو صفة مدح عند العرب والطران العلم والمراد  
ههنا المجذو والشرف اى من النخلة الاولى فى المجد والشرف (قوله ويسمى  
اغارة وسخا) الاغارة فى القعة نهب المالى والمسخ تحويل الصورة فوجه  
السمية ظاهر (قوله ويسمى القنا) القنا جمع قناة وهى الرمح والسم وهو جمع  
اسير من العنزة وهولون الاسير (قوله انسى ابانصر الى آخره) احدى  
الهمزتين فيه محذوف على نعت قوله تعالى (افترى على الله كذبا) والاستفهام  
انكارى ويذيل من الانالة وهى الاعطاء (قوله قال الشيخ فى المسائل المشككة  
الى آخره) وقد يحاج بان المراد يخل الزمان بعدم تجوزة وجود مثله فلا  
لم يتصور من الزمان تجوزة وجود مثله فكيف يتصور عن الانسان فيكون  
حاصل للمعنى ان الزمان لا يأتى بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان يأتى به وان  
خير ناه لا بد ان يعبر شئ يتعلق به البخل فان قدر مضاد اى تجوز مثله  
لغير فهم منه جواز وجود مثله فى نفس الامر وعدم تجوز الزمان لغيره  
فاجعل القصور بحاله (قوله اعدى الزمان سخاؤه الى آخره) الاعداء  
ان يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى الحديث لا عدوى  
اى لا يعدى شئ شيئا (قوله لان المعنى على الماضى والمراد لقد كان) فان قلت  
المعنى وان كان على الماضى الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار  
او حكاية للحال الماضية كما قرر فى امثاله قلت لما لم يبق نحل الزمان بعد اعداء

شخصاً. اياه لم يحسن حل المضارع على الإستمرار ولا على حكاية الحال  
تأمل (قوله قال ابن جني اى تعلم الزمان الى آخره) ظليت على ما ذكره ابن  
جني من الغلو بكفوله وأخفت اهل الشرك حتى انه لتخافت النطق التي  
لم تخلق (قوله وقيل لها جمع لهاء) وهى الحية المطبقة فى اقصى سقف  
القم وقد يجمع على لهوات ولهيات مثل عطيات (قوله وكذا قول القاضى  
الارجاني) ان الرواية فى امر على صيغة المعلوم فودعى بكسر الدال  
لاخير فاعله وان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور  
فودعى بفتح الدال على انه مصدر او اسم مكان اى وقت توديعي والسمع  
بكسر الميم الاولى الاذن والمد مع بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العين  
(قوله وقالة الى آخره) اى رب جاعة: قاله وسمطين سمطين حال من  
ضمير تساقطها. والسمط الخيط مادام فيه الحرز والافو فى سلك جشائها  
اى ملاء بها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صنعة المراجعة وهى  
السؤال والجواب كقوله \* قالى يوما سليمان بعض القول اشنع \* قال  
صفه عندي علينا آتينا اتي واورع \* قلت اى ان اقل ما فيكما بالحق  
تخرج \* قال كلا قلت مسهلا قال قل ان قلت فاسمع \* قال صفة قلت  
يعطى قال صفى قلت تمنع \* واجيب بان كون المراجعة من الحسنات  
الدينية محل نزاع ونحو لم يذكرها المصنف ولوسلم نهى عنها تعتبر فى  
السؤال المكرر والجواب المعاد (قوله مقيم الظن) اى انا مقيم الظن واراد  
بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية والقلق الاضطراب والحدوى  
الغطاء (قوله وقوله اى الطيب واتى عنك الى آخره) لغاد لرايح وقضاء  
الدار ما امتد من جوانبها محبت اى انا محبتك (قوله فى المجلس الغاص) اى  
المتملى (قوله ربح الباع) الرحب الواسع والباع قد رمد البدين (قوله  
مدى جعفر) اى الغاية التى بلغ اليها جعفر (قوله وقول اى تمام بعده الى  
آخره) فيه بحث لان بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة  
التخييلية والكناية حيث شبه الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم  
المشبه به اغنى المبوسة ويعين تسميه الجازع حازماً وتلك يستلزم كون الجزع  
محموداً والصبر مذموماً ذكر اللزوم ليشتمل الى ملزومه البيت الاول لا يشتمل  
على هذه ال لطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول

(قوله ان يكون احدى البيتين نسيا) يقال نسب الشاعر للمرأة ينسب بالكسر  
 نسيبا اى شرب بها (قوله اى المعنى المختلس) يقال خلست الشئ واخلتست  
 اى استلبته (قوله سلوا) على صيغة الجهول (قوله وهذا يسلمهم وغيرهم)  
 وقع بعده في بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل  
 البرمكى وفرط احسانه في زمانه غارت عليه خيرة افضت به الى التنكر له  
 والامر بحسبه فكتب اليه ابونواس هذه الايات \* قولاً لهارون اما الهدى \*  
 عند احتفال المجلس الحاشد \* انت على ما بك من قدرة \* فلست مثل  
 الفضل بالواجد عليس من الله يستنكر \* البيت ظم هرون باطلاقة وخلع  
 عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع (قوله واذا جعلتها للعطف) رجعت  
 الحالية بما في العطف من ايهام تجوز عدم محبة مع محبة الملامة فيه  
 (قوله ونعمه معطف الى آخره) نعمة مبتدا واحلى خبره وجدواه اى  
 عطاء مفعول معطف بمعنى سائل (قوله وقد ظلت عقبان الى آخره)  
 العقبان جمع عقاب الراية وهى العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير  
 لصخمه كذا في الصحاح وقال الخليل المراد بعقبان الاعلام  
 هو الصور المصونة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبان الثاني  
 جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذى يضرب الارنب ويعرف به  
 (قوله لاجل توقع الفريسة اه) الفريسة ما افترسه السباع والميرة الطعام  
 (قوله فلم يلب بشئ الى آخره) يمكن ان يقال ان قوله حتى كانها من الجيش  
 المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت  
 قريبة محيطه بهم (قوله كما يحكى عن ابن ميادة الى آخره) ميادة اسم امرأة  
 والتهلل بطلاقة الوجه كامر والاهتزاز التحريك والمهند السيف المطبوع  
 من حديد الهند والخطيئة اسم شاعر وسمى به لقصره وقيل لدمايته  
 (قوله فاستعفى فاغنى) يقال اغنى من الخروج معك اى دعنى منه واستغفاه  
 من الخروج معه اى سألته الاعفاء (قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف  
 الا بظلم وابن ظلم الى آخر القصيدة) وذلك لان ذلك السيف لا يمكن  
 حاديا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذبا ليجوز زيادة ايلام اياه فكان  
 الضرب بمثابة ظلم على المقتول يقال بنا السيف اذا لم يعمل في الضربة  
 والربح الخوف والدهش لخيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم

لا يثنى وانقاد السيف جله في غده الى غلافه وان في مالن يعاب زائفة صبا  
 اى مال الى الجهل والقوة كغيره فيما سبق وكبما معنى ذل ومراعاة ام جري  
 لقبها به الاخطل تعريضا بانها تفرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على  
 القياس او جمع غرم على خلافه كحاسن جمع حسن وهى ما يلزم اذاؤه كالدن  
 مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حل المغارم وقت الاحتياج  
 فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فانتظرك بهاقى غيره كذا قيل وهذا  
 انما يتم اذا فهم الفك مجانا وظلة السيف طرفه ومناط التهمة وهى العودة  
 التى تعلق على عنق الانسان للعنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل  
 ( قوله واغرب ) اى اتي بشئ غريب بديع ( قوله ان كنت ازمعت الى اخره )  
 قيل ازمعت تعدي نفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف  
 قوله الغرم فانه تعدى بعلى وقيل تعدى بنفسه وبعلى كاجعته واجعت عليه  
 والاول مذهب الكشاف والثاني مذهب الفراء وما فى غيره ما جزم زائفة ( قوله  
 وهى الخالية ) الخالية المتأدعة ( قوله اذا ضاق صدرى الى اخره ) المتب في البيت  
 على كونه من شعر الغير قوله تمثلت بيتا ( قوله كانت بلهنية الشيبية الى اخره )  
 فى الصحاح هو فى بلهنية من الغيش اى سعة وهو ملحق بالخامس بالف فى آخره  
 وانما صارت الالف بالكمرة ماقبلها والنون زائفة لكن اوردته فى بلهن  
 وحقة ان يذكر فى فصله من باب الهاء لانه مشتق من البله اى هو عيش  
 الهه قد اخفل والنون والياء فيه زائدتان للاطلاق بحقيقته والشيبية الشاب والصحو  
 خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الاقنى بشئ جميل ( قوله كانه  
 كان مطويا الى اخره ) الاحسن جمع احسنة وهى الحقد اذا ما سهلوا اى اذا  
 صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول  
 الى العيش الناعم ( قوله وتامه ليوم كريمة وسداد ثمر ) وبعده كان لما كن  
 فيهم وسيطاه ولم تكن نسبتى فى ال عمرو ( قوله قد قلت لما طلعت ) الوجبات  
 جمع وجنة وهى ما لا تقع من الخدين والضحيق ورد اجر والغض بالمجتنب  
 الطرى والمراد به خد الجيب وروضة آسى مفعول اطلعت والاس وزد احضر  
 كذا فى شرح الايضاح لجلال الشافى والمراد به ههنا الشعر الثابت على  
 وجهه والهمزة فى اعذاره لتنداء عذار الرجل شجرة الثابت فى موضع العذار

واراد السارى بالنصب على انه صفة لعدازه الا انه سكنه للضرورة وترقا  
امر من ترفق اصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفله ( قوله كنا معا امس في  
في بؤس نكأه الى اخره ) اراد بالامس الزمان القريب لاحقيقته والبوس  
البشة والمكأة المفاساة وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع  
( قوله بجرحو اليها الى اخره ) العوال جمع عالية الرفع وهو ما دخل فيه  
السنان الى ثلاثة والسوابق الخيل ( قوله لعشر الى اخره ) هو ابن جلاى  
ابن رجل وضع امره واشهر وبلاغ الثنا اي ركاب لصعب الامور وهذا  
كله تهكم واثننا جمع ثنية وهى طريق العقبة ( قوله انلنى بالذى استقرضت  
اه ) انلنى اعطى والباه في بالذى ليدل اي يدل الذى استقرضت والعشر  
الجماعه ضمير شاهد ومرجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الى  
الذى في بالذى وقوله عنت اي خضعت وذلت جلة معترضة بين اسمان وغيرها  
( قوله واتي المشبهات ) اراد بالمشبهات بسكون الشين المشجة وكسر  
الباء الاشياء التي لا يعرف حلها ( قوله كقول بعض المغاربة ) المغاربة جمع  
مغربى والثاء في الجمع عوض عن ياء النسبة ( قوله على اصافره )  
متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائذ الانسان والاضافة لادنى التلبس  
والمراد باصافره هم الذين يصكفون تحت يده محتاجين اليه ومن  
زعم ان قوله على اصافره حال مما يحظر على معنى صدق ما يحظر بقلبه من  
جنس التوهم كاتنا على اصافره التوهم فقد ركب شططا ( قوله لجفتنا باخراهم  
وقد حوم الهوى الى اخره ) حوم الهوى قلوبا اي جعلتها دائرة حول  
الحبيب وطير القلوب ما يتعالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع  
كركب جمع راكم اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول  
الشمس الحقيقي ادعاء والرائيم الذليل واصله لصوق الانف بالراغم وهو  
التراب وذلة اليل لجنى الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطواء  
الثوب المزعج خفاء الكواكب والاجلام جمع حلم بالضم وهو ما يراد النائم في  
نومه ( قوله النار عطف على الرمضاء ) او مغطوف على عمرو كاذ كرمه في المختصر  
فيكون ابرق خبر المصامع ( قوله وهو جساس بن مرة ) فيه سهو لان عمرو  
ابن الحارث وجساس هو جساس بن مرة فليست احدهما الآخر وقد  
ذكر في شرح مجمع الامثال ان جسا ركب فرسه واخذ رمحاه واتبعه عمرو بن  
الحارث فلم يدركه حتى طعن كائنا فدى صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس

أعشى بشربة ماء فقال جاسن ترك الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عرو  
 فقال يا عراخني بشربة ماء قزل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته  
 ( قوله وهي أن البسوس آه ) البسوس اسم امرأة وهي بسوس بنت  
 منقذ التيمية وكليب اسم شخص والعالية مافوق نجد الى ارض تهامة والى  
 ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة اليها على ويقال ايضا علوى على غير قياس  
 والمضاهرة الى قوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت المرأة فانكرها لم يعرفها  
 تشخب اي تسبل ( قوله فصاحت البسوس واذاؤه واغريته ) وانثأت  
 تقول \* لمرك لو اصبحت في دار منقذ \* لما ضم سعد وهو جبار لا ياتي \* ولكني  
 اصبحت في دار عرابية \* متى يعد فيها الذئب يعد على شاة \* والعرق قتل الابل  
 والفحل ذكر الابل اهداني اي اسكني من هذا يهدأ والفرقة الطفلة فاجهرت  
 عليه يعني على القتل اي اسرعت قتله ونشب الشراى علق وتغلب بكر قبيلتان  
 ( قوله كاني ساورتني الى آخره ) المساورة الموائمة والضئيلة الحيلة الدققة  
 والرمش جمع رمشة وهي الحيلة التي فيها نقط سواد وباض نافع اي بالغ ( قوله  
 اناباؤى المطل الى آخره ) المطل المشرف من اطل عليه اي اسرف وغير قبيلة  
 ولهذا انت الضمير الماعدا اليها واتبع له الشئ اي قدر وانصبا بالنصب على التميز ٣  
 ( قوله تكش ) اي تصوت من الكش وهو صوت من جلده لامن فنه ترشى  
 تصلح وتبرى من برى القلم تحته ( قوله برقع وجلال ) البرقع للدواب ونساء  
 الاعراب وكذا البرقع وجلال جمع جل ( قوله كني لهم الى آخره ) اي  
 دعيت واتركني والهم الحزن ناصب اي ذى نصب والنصب التعبد وصف الهم  
 بالتعب مجاز والتعب لصاحب الهم دليل انا فيه اي اكيد احواله ويطو الكواكب  
 في السير كناية عن طول الليل ( قوله فراق ومن فاقوت عن مذممه ) مطلق  
 قصيدة مدح بها كافور الاخشيدي الوالي بمصر حين فارقت سيف الدولة  
 وقصده فلما راد من المفارق سيف الدولة ومن الهم اي المقصود كافور ( قوله  
 فواد ما يسليه اللدنام الى آخره ) اي لنا فواد وما نافية اللدنام الجرو قوله مثل مليب  
 اللثام كناية عن قصر العمر ( قوله وفي الغزل الى آخره ) مغازلة النساء  
 محادثتهن ومراودتهن وفي اللثام اغزل من امرى القيس والاسم الغزل وقيل

٣ قوله تميم بطريق اليوم  
 البيت بعده \* ارى الليل  
 يحلوه النهار ولا ارى \*  
 خلال الحجازي عن تميم  
 تجلت \* ولوان برغونا  
 على ظهر عملة \* يكر على  
 صغي تميم لولت \* ولو  
 جعت عليا تميم جوعها \*  
 على ذرة معقولة لاستقلت  
 \* ولو ان ام العنكبوت  
 نزلتهم \* مظهرها يوم الندى  
 لاستقلت \* دبحنا فمينا  
 محل ذبيحنا \* وما ذهبت  
 يوما تميم فميت نجمة

قوله وبحيثان محتجب في  
لديج ما يطرب به روى انه لما بنى  
المعصم بالله قصره بميدان  
بغداد وجلس فيه انشد  
اسحق الموصلى \* يادار  
غيرك البلى ومحاك \* ياليت  
شعري ما الذى ابلاك \*  
قطير المعصم بالله وامر  
بهدمه ودخل ابونواس  
على الفضل ابن يحيى  
البرمكى وانشده \* ريع  
البلى ان الخشوع لبادى \*  
عليك واى لم اخنك ودارى  
\* فارتجح الفضل متعلما  
بذلك وعاد يكرر \* يمحوا  
الله ما يشاء فلما انتهى الى  
قوله \* سلام على الدنيا اذا  
ما قدمت \* بنى من مك من  
حاضرين وياد استحكم  
تطيره ونهض فدخل دار  
الحرم ولم يبق احد في  
الجلس الا واستقبح ذلك  
من اختيار ابى نواس  
ودخل الثمرى على ابى  
سعيد الشوى فانشده \* لك  
الويل من لعل بلياء  
اواخره \* فقال له ابو سعيد  
بل الويل والجرب لك ٣

القول مدح الاعضاء الظاهرة والمدح الامور الباطنة (قوله ويجب  
ان يحتجب في المدح ما يطرب به) روى انه لما بنى المعصم بالله قصره بميدان بغداد  
وجلس فيه انشده اسحق الموصلى \* يادار غيرك البلى ومحاك \* ياليت شعري  
ما الذى ابلاك \* قطير المعصم بالله وامر بهدمه \* (قوله وكقول ابى الفرح  
الساوى آه) وما بعد البيت المذكور \* ولا يفرركم حسن اقباسى \* فقولى  
مضحك والقول منك \* يفخر الدولة اعتبروا فاني \* اخذت الملك منه بسيف  
ملك \* وقد كان استطل على البرايا \* ونظم جمعهم في سلك ملك \* فلو شمس  
الضحى جاءته يوما \* لقال لها عتوا اومك \* ولو زهر الجيوم انت رضاء \*  
تأبى ان يقول رضيت عنك \* فامسى بعد ما فرغ البرايا \* اسير القبر في ضيق  
وضنك \* اقدرا له لو عاد يوما \* الى الدنيا تسربل ثوب نك \* يقال فرغت  
قوى اى علوتهم بالشرف او بالجمال والضحك الضيق (قوله السيف اصدق  
اثناء من الكتب الى آخره) المراد بالكتب الى آخره كتب الجيوم  
وحد السيف جانيه الذى يباشر الضربة والحد الثاني بمعنى الحاجز وقوله  
بعض الصفائح مبتدا خبره جملة في متونها جلاء الى آخره والصفائح جمع  
صفحة وهى السيف العريض والمراد بسود التخاييف كتب التنجيم  
وبالله وبالرب والشك قول النجمين ان عبورية لا تفصح (قوله فمن عرسى له  
شكاة عظيم لعمري الى آخره) الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور \*  
ولكنهم اهل الحفايظ والندى \* فهم للمحات الزمان خصوم \* فان بات منهم  
فهم وعكسة \* ففيها جراح منهم وكاوم \* الحفايظ جمع الحفيظة وهى  
الغضب والحمية وملات الزمان مصابه النازلة والوحد مفتاحى (قوله  
تودعهم والين) الفرق والقليل الجيش والجمع قاتلى (قوله وهم الذين ادر كوا  
الجاهليين والاسلام آه) الشعراء على اربغ طبقات الجاهلون كاهم القيس وزهير  
وطرفقوا الحضرمون الذين در كوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيدو المتقدمون  
من اهل الاسلام كالفرزدق وجربوذى الرمة هؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم  
والحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصديق الاول من المسلمين  
كالبحرئى وابى الطيب والاستشهد بكلامهم الا ان يجعل ملقوله بمنزلة ما يرويه  
ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشف في اثناء تفسير قوله تعالى



(كأضاء لهم مشوا فيه وإذا اظلم عليهم قاموا) لأن معنى الراية على الوثوق  
والضبط ومعنى القول على الدراية والاطاعة الاقنان في الاول لا يستلزم الاقنان  
في الثاني والقول بان ما يقوله عزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو  
بعمل الراوى اشبه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لورأى الله ان فى  
الغيب خيرا الى آخره فذيقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اولى  
كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيا فيكون مناسباً لاول  
الكلام واعتراض على المصنف بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين  
مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراد المصنف ان الاقتضاب مذهب  
العرب والمخضرمين وهذا لا ينافى ان يسلكه الاسلاميون ويعتقونهم في ذلك  
ولذا اورد بنت ابي تمام (قوله كقوله بقيت بقاء الدهر الى آخره) ومثله في  
الفارسي طول وعرض حواشم ابن تامة راء مصحبت تامة شكتم خامه را \*  
واعلم ان المصنف لم يتعرض للذكر حسن المطلب وهو ايضا بما يستحسن رعايته  
في الكلام البالغ وفروه بان يخرج التكلم الى فرضه بعد الشروع في الكلام  
بتقديم وسيلة اليه كقوله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) فانه قدم  
الوسيلة التي هي العبادة على المطلب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الظرفية  
في العمل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار (قوله لائبك اذا نظرت فواتح  
السور الى آخره) بانه انك اذا نظرت فواتح السور جعلها ومقرها رأت  
من البلاغة والتفنن واتواع الاشارة الى ما يقصر عن كنه وصفه العبارة  
كالحميدات المفتحة بها اوائل السور كالابتداء بالبدء في مثل يا ايها الناس يا ايها  
الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقف السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء  
بحروف التمجيد نحو الم وحم فانه تلميعت ويحرض على الاستماع اليه لانه  
يقرع السمع بشئ غريب واهم خواص السور في غاية الحسن الا ترى الى البدء  
الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران والقرائن  
في خاتمة سورة النساء والتجمل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعود الوعيد  
الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك (قوله وقد اعجز مضاعف الخطباء) \*  
واحرص شفاق الصبحاء \* قال خطيب مضجع \* اى يبلغ مجهر تخطبته  
امام من صقع الديك اذا صاح وامام من الصقع بمعنى الجانب من الكلام لانه

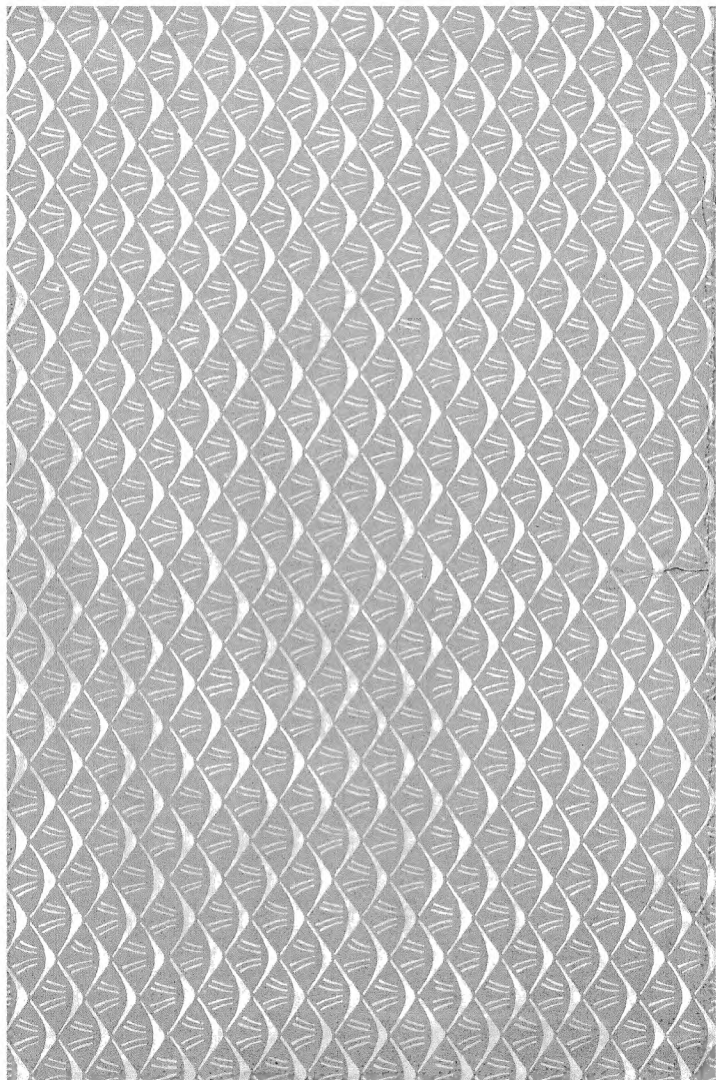
اعطوه ما املد ونهوه على ما اهل فيجب الناس من جعلها وضياء حسنها

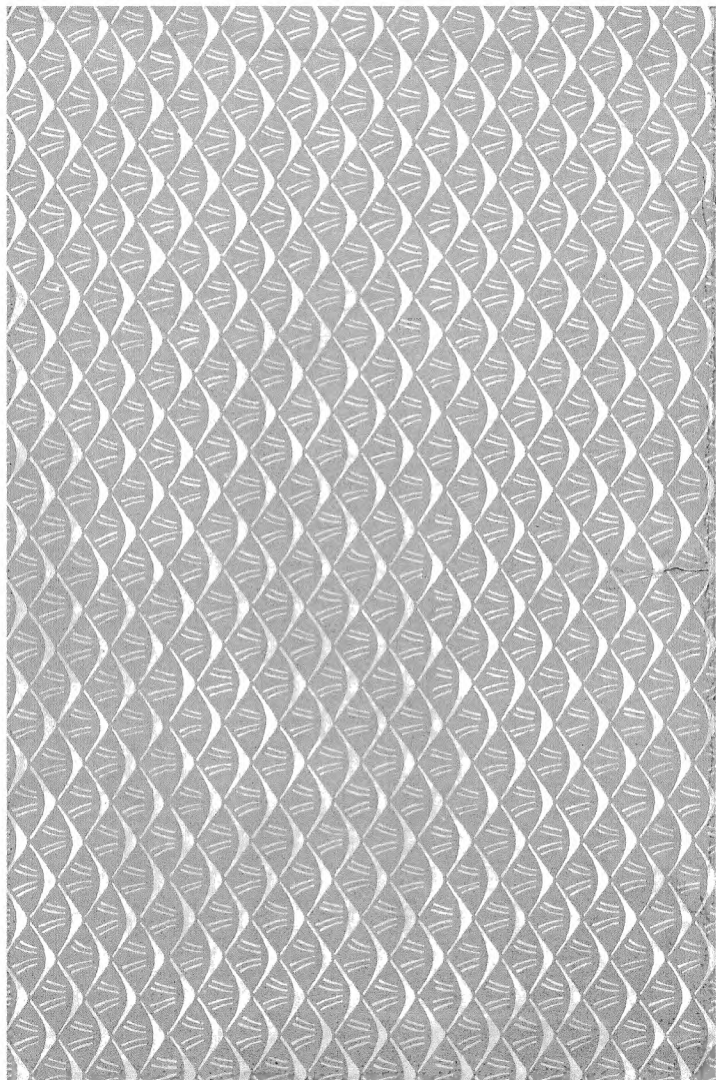
٣ لام لك وما ينبغي ان  
يخضعه الشاعر في المدح  
اساءة الادب فانه اذا  
احسن في نظمته واساء في  
ادبه عطف الاساءة على  
الاحسان واسحق الهوان  
روى ان ابا النجم العجلي  
دخل على هشام بن عبد  
الملك وكان يقول فانشد  
ارجو ربه التي هول فيها  
الحمد لله الوهب المزى  
حتى بلغ قوله \* والشمس  
قد صارت كعين الاحول  
\* قعضب هشام وامر  
بضربه وسجين ومن ذلك  
قول بعضهم وقد مدح  
زيدوه وهي تسجع \* ازيدوه  
ابنه جعفر \* طوبى لزارك  
الاثاب \* معطين بارحلتك  
ما \* يعطى الا كف من  
الارباب \* فهم الخدم  
والخشم يضربه فقالت  
دجوه فانه لم يرد الاخير  
اولكنه اخطأ الصواب  
لانه سمع قولهم في الشعر \*  
شعالت احدى من عين فرك  
\* وظهرك احسن من وجه  
سواك \* فظن ان الذي  
ذهب اليه من هذا القبيل  
وفهمها نمحه

يأخذ في كل جانب من الكلام وامام من صقعه اذا ضرب صوقته اى وسط  
 رأسه والشقاشق جمع شقشقة وهى شبه رية يخرجها القمل عند سكره  
 يشبه تكلم القصيح بصوت القمل فى تلك الحالة فيقال اهدر شقشقة  
 وخطيب ذو شقشقة ( قوله والتذكير للاحكام المذكورة  
 فى على المعاني والبيان ) وانما لم يتعرض للبديع  
 لكونه خارجا عن البلاغة

قد كل طبع هذه الحاشية \* والمجلة الايقنة المنيفة \* فى زمن من حضرة  
 السلطان ابن السلطان \* السلطان النازى عبد الحميد خان \* لازال يجد شوكته  
 دائما الى نهاية الدوران \* وايد بالنصرو المزو الشأن \* فى مطبعة شركت  
 الصحافية العثمانية ووقع تاريخ ختامه فى او اخر ذى الحجة  
 الشريفة لسنة تسع وثلاثمائة والف







Biblioteca Alexandrina



0235133